

مِنْحُ الْفَرِيدَةِ الْحَمْصِيَّةِ
فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْحَمْصِيَّةِ

فِي قِرَاءَةِ الْإِمَامِ نَافِعِ

لِابْنِ عَظِيمَةَ الْإِسْبِيلِيِّ (ت 543 هـ)

دراسة وتحقيق

الأستاذ توفيق العبقري

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

الكتاب : منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية لابن عزيمة الإشبيلي
دراسة وتحقيق : الأستاذ توفيق العبكري
منشورات : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية
الطبعة : الأولى 1429هـ / 2008م
الحقوق : © جميع الحقوق محفوظة للوزارة
الطبع : مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء
الإيداع : 2008 MO 1785
ردمك : 978-9954-0-5139-2

مَنَحُ الْفَرِيدَةِ الْحَمِصِيَّةِ
فِي شَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْحَمِصِيَّةِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يدي البحث

الحمد لله الذي مَنَّ علينا بإنزال كتابه، وجعله على السبع تأكيدا ليسر في بيانه، واصطفى لورائته خيرة عباده، وصلى الله على من يسر القراءان بلسانه، واختير لأدائه وبيانه، صلاة دائمة توفيه حقه وترقى إلى مقامه، وعلى آله وصحبه الذين تلقوه من فيه رطبا غضا، وأدوه إلينا صريحا محضا، وعلى تابعيهم الذين اتبع في هداه بعضهم بعضا، وبعد :

فإن أولى علوم الذكر بالعناية ما كان منها بسبيل منه مكين وسبب إليه وثيق، وذلك علم الأداء والقراءة، فقد علم عند أولي الألباب أن لا طريق لتدبر القراءان، وفقه أسرارهم ومعانيهم إلا بإجراء نصه على فصيح التلاوة وترتيل القراءة : تتجافى فيها جنوب ألفاظه عن مضاجع اللحن المعيب، وتوتئ في حروفه حقيق حقوقها، إدراجا لها من مدارجها وتحلية لها بأنسب صفاتها، على هيئة مخصوصة من روايتها، وكيفية مأثورة من قراءتها، فذلك أول الاتصال بهذا القراءان وتلك أولى شروط الانتفاع به.

ولقد نهضت آيات الكتاب ونصوص السنة النبوية بالدعوة إلى هذا المطلب - مطلب التلاوة - والتحقق به : تصحيحا وترتيلا وتحبيرا، واستجاب لهذه الدعوة المباركة ذلك الجيل القراءاني الأول من الصحب الكريم، حيث أدرك حقيقة الأمر وأهميته، فبادر البدار لارتياحه واستبق الأسباب لتحصيله ثم توصيله، حتى بلغ في ذلك شأوا بعيدا. وسار التابعون على هدي الطريق، ونهجوا نفس السبيل، وكانت الطريق ما سلكوا والنهج ما نهجوا، ورسخ في الأمة بعد هؤلاء وأولئك أن كما هم متعبدون بفهم معاني القراءان وإقامة حدوده، هم متعبدون أيضا بإتقان حفظه

وتقويم لفظه على الهيئة الماثورة عن الحضرة الأفصحية النبوية، وانطلق العلماء منهم أن اجهدوا الجهد الجهيد وابدلوا البذل النفيس، واصرفوا الأعمار والأعصار في تقعيد قواعد التلاوة وتأصيل أصول الرواية : ضبطا لحروفها، وتمييزا لغتها من سمينها ومشهورها من شاذها، فكان أن بلغوا في ذلك قاصية المقاصد، وملكوا ناصية المراصد، وإذا التلاوة علم قائم البنيان ثابت الأركان، له أصوله وفصوله، ومنهجه ومصطلحاته... ثم جاءت الأمم تلو الأمم، قد أجرت الأقلام فيه على سبيل التأليف والتصنيف، وانتهجت لذلك طرائق قدها، وسلكت في بيانه والإيضاح عنه سبلا ذللا : نظما أو نثرا، ابتداعا لمتن أو شرحا، أفرادا للقراءات أو جمعا، على أنهم أخضعوا ذلك كله لمنهج صارم وأصل قائم يمثل عنصر الرواية فيه الوزر الأحمى والمورد العذب الأروى، ثم ترتدف الدراية عليه تأكيدا وتعليلا وتوجيها...

والبحث الذي أقدم له الآن - في إطار نيل دبلوم الدراسات العليا - ينتحي ناحية تلك المسالك، ويروم تشعيب القول فيما هنالك، ضمن شرح لإحدى القصائد الغر التي وضعت في هذه السبيل، وتركت في الخالفين القول والقييل، وهو شرح القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع للإمام المقرئ: أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل الشهير بابن عزيمة.

دوافع البحث وأسبابه

وإذا كان لكل بحث أسبابه التي تكون داعية إلى القول فيه، ودواعيه التي تحفز إلى تقليب النظر فيه، فإن أسباب هذا البحث التي دعت إلى الاهتمام به تجتمع - في غير تزاحم - وتختلف - في غير تضاد - لتعرب عن نفسها فيما يلي :

- الإفادة من العطاءات التراثية متمثلة في الكتاب المخطوط، إحياء لخامل مادته، وبعثا له من طول مرقدته : تقديما وتقويما وتوثيقا، حتى يعلم بذلك غناؤه وكفايته، ويأخذ موقعه في ترشيد سبيل الفهم الصحيح، وإرساء قواعد الفكر السليم، وتوجيه المسار الثقافي للأمة وجهة صحيحة تتلمس فيها هويتها وأصالتها الحضارية، فإن الأمة هي إلى أن تعمل نفسها في فهم وتمثل تركة أسلافها أحوج منها إلى الاختراع والابتداع من بنات أفكارها ؛ على أن ذلك الاختراع لا يتم لها إلا بعد فهم قديم

تراثها وقتله بحثا وتفتيشا. والتراث القرائي هو جزء من التراث العلمي والحضاري لهذه الأمة آل إلينا من أسلافنا، ولا بد لنا - إسقاطا للتبعة وتبرئة للذمة - من تأديته إلى من بعدنا، وطريق التحقيق والنشر هي إحدى أهم السبل في تحقيق هذا المطلب واستيفائه.

• محاولة الإسهام في رسم القواعد التجويدية، وتوضيح الأصول الأدائية لرواية ورش عن نافع - وهي ضمن موضوع هذا المخطوط - ذلك أنها رواية هذا القطر المغربي - منبت هذا البحث ومثواه - وردت عليه منذ غابر الأزمان وتمكنت منه عبر القرون والأجيال حتى أضحت إحدى أهم مكوناته العلمية والحضارية، ومظهرا من أهم مظاهر وحدته والتحامه، غير أن هذه الرواية قد صارت اليوم بين المغاربة إلى تحريف مشين ولحن معيب وجهل ذريع، ففي تحقيق هذه القصيدة مع شرحها رجع بهذه الرواية نحو التصحيح ودفع بها نحو التيسير والتوضيح في أقطارنا المغربية خاصة والعالم الإسلامي عامة.

• التحقق من عطاء المدرسة القيروانية الزاخر في ميدان القراءة، والوقوف على اختياراتها ومذاهبها القرائية التي استطاعت أن تكون بها مدرسة مستقلة ذات معالم واضحة وخصوصيات متفردة، حيث مازلنا نجهد الكثير عن هذه المدرسة، نظرا لطغيان الاعتماد الآن في ميدان القراءات على معطيات مدرسة الإمام أبي عمرو الداني والإمام الشاطبي رحمهما الله.

• الرغبة في أن يكون موضوع بحثي منتظما في سلك علم القراءات ومنضويا تحت لوائه ؛ وهذا العلم قد كنت ذا كلف به شديد وميل إليه أكيد منذ عهد بعيد، فأحببت تغذية صغوي هذا بالكتابة في هذا العلم والتحقيق فيه وزكى ذلك عندي ونماه في شعوري أن هذا العلم قد بات في أوطاننا غيبنا غريبا قد ارتدت عنه سهام البحث، وزهد الناس في درسه وتدارسه وتعلمه وتعليمه.

• وأول الأسباب مكانة - وإن آخر مكانا - هو سبب الأسباب وباعث البواعث، وهو ابتغاء عظيم الأجر والثواب، فإن أفضل الأعمال عند الله تعالى هي أعمال تتوسل بوثيق السبب ومتين النسب إلى عرى القراءان الكريم : ارتواء بريه وارتيادا لدمثات روضاته...

أهمية البحث

وإن لهذا البحث لأهمية وشأنا باعتبار متعلقه وموضوع تحقيقه، ذلك أنه يحمل في كيانه متنا وشرحا هما من نفائس ما تركه الأوائل في مجال الدرس القرآني :

فأما المتن، أو المادة المشروحة، فقصيدة من عيون الشعر العربي، هي في التراث القرآني من الأهمية بمكان مكين، تعتبر مصدرا بارزا من مصادره، وتمثل اتجاهها خاصا من مدارسه، من حيث استيعابها لخصوصيات الأداء عند المدرسة القيروانية، تلك الخصوصية التي لم يقع الحفل بها في إطار ما حقق - إلا ضمن التأليف في القراءات السبع، كمؤلفات مكي بن أبي طالب، والإقناع لابن الباذش، والدر النثير لأبي السداد الباهلي وغيرها؛ ومبلغ علمي أن القصيدة الحصرية تعتبر أول إنتاج قرآني في أفراد قراءة نافع على المذهب الأدائي لأهل القيروان يقع تحت التحقيق.

نعم سبق للأستاذ عبد العزيز الدباغ - محافظ خزانة القرويين سابقاً - أن نشر هذه القصيدة مشفوعة بسميتها «القصيدة الخاقانية» تحت عنوان: «نماذج من التواصل العلمي بين المشرق والمغرب: معارضة قصيدة الخاقاني في القراءات بالقصيدة الحصرية»، وهو مشكور على ذلك، غير أن صنيعه ذلك كان مجرد نشر غير خاضع لما تعارف عليه أهل التحقيق من أصول وضوابط في هذا الميدان. ثم إني كنت أقدمت من خلال الموضوع المقدم لنيل شهادة استكمال الدروس تحت إشراف د. عبد القادر زمامة على محاولة لتحقيق متن هذه القصيدة مع التعريف بها وناظمها، واعتمدت في ذلك نشرة الأستاذ الدباغ ونسخا أخرى. ولا مذهب لي هنا دون الإشارة مع الإشادة بتحقيق الدكتور الشيخ عبد الهادي حميتو - حفظه الله - للقصيدة المذكورة ضمن أطروحته الفذة: «قراءة نافع عند المغاربة...»، غير أنني لم أطلع على هذا التحقيق إلا بأخرة والبحث قد أخذ طريقه إلى الطبع، على أنني أفدت كثيرا من أطروحته الدسمة⁽¹⁾، خاصة في قسم التقديم لهذا البحث. وقد أفاد الشيخ الكريم

(1) على أنه من باب الاعتراف بالفضل لأهله أن أقول بأني أفدت كثيرا من الأستاذ حميتو في جوانب من هذا البحث، ونزلت منزله مرارا، وكان يلقاني بالحفاوة والاعتناء، كما كان يلمني علي أشياء لها تعلق ببحثي من أطروحته وهي ما زالت في طور الطبع، تأثما من كتمان العلم - شأن الخالص من العلماء - فجزاه الله خيرا.

أنه ينوي مقابلة النسخ التي بحوزته من القصيدة بنسخة ابن الطفيل - موضوع التحقيق - لجدارتها بأن تكون أصلاً لتلك النسخ كلها، وعسى أن أكون قد أسقطت المؤنة عن الشيخ في القيام بذلك، مع اعتمادي غير النسخ التي اعتمدها، وانتهائي إلى أشياء مخالفة لبعض ما انتهى إليه تحقيقه، مثل ما يتعلق بعدد أبيات القصيدة، وضبط بعض مفرداتها وكلمها... والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

• أما الشرح، فيشهد لأهميته أنه من أوائل شروح هذه القصيدة - إن لم يكن أولها - فليس بين ابن الطفيل والحصري غير شيخ واحد، هو الإمام أبو علي الحسن ابن خلف الشهير بابن بليمة (ت 514 هـ)، صاحب (تلخيص العبارات في القراءات السبع)، وأكرم بشرح قد حاز إلى فضيلة سبق، علو السند، وعدالة الناقل وثقة الراوي... ثم هو شرح قد أتى على حقائق هذا النظم المبارك ومضامينه إيضاحاً واستجلاءً، ولم يأل جهداً في التعرض لدلالاته ومعانيه تتبعاً واستيفاءً، حتى كشف غوامضه ومبهمات، وفك مغلقه ومدغماته، واستخلص ضنين معارفه ومغانيه، واستخرج دفين مكتنزاته وثمان درره، فغدا النظم به يتبختر بيانا واتضاحاً، ويتمايل زهواً وافتضاحاً: ذلكم أن صاحب هذا الشرح عالم مقتدر، وأستاذ حاذق ماهر، ضرب بسهم وافر في علوم مختلفة، واستقى معارفه من مشارب متعددة وشرائع متنوعة... غير أنه - على باذخ مقامه - لم يعتن بالتعريف به، ولم يحتفل بالبحث عن تواليفه وآثاره، وتلك - لعمرى - أهمية أخرى لهذا البحث: أن يكون أول من شق الطريق في التعريف بهذا الرجل الإمام، وانتشاله من وهدة الخمول وغمرة النسيان في إطار العناية بشرحه هذا، الذي يعتبر - حسب علمي - أول توالييف الرجل التي تقع تحت التحقيق، في حين ما زالت شروحها الأخرى في طي الإهمال: بين فقدان ونسيان، ولله تعالى الفضل والمنة من قبل ومن بعد.

وإن يكن لهذا البحث من صعوبات ومكاره، فذلك ما بسطت الحديث عنه في مبحث النسخ المعتمدة، من قيام التحقيق أول الأمر على نسخة واحدة، ثم إعادته مرة أخرى بعد العثور على النسخة الثانية، وذلك بعد لأي وطول انتظار... أما فيما دون ذلك، فالأمر فيه مما تقضي به طبيعة الدرس والبحث، وتحكم به فطرة الحياة في مجاري الأمور ومسالك العادات.

خطة البحث وخطواته

اقتضى المنطق المنهجي لهذا البحث بعد النظر في تضاعيف مادته ومحتواه أن يخضع للصياغة الآتية :

قسمته قسمين كبيرين، قبلهما تمهيد.

أما التمهيد فقد حاولت من خلاله التوطئة لموضوع التأليف في قراءة نافع، وإجمال طرائقه المنهجية التي خضع لها قبل نظم القصيدة الحصرية -على سبيل الإجمال والإيجاز- سعياً وراء وضع هذه الأخيرة في سياقها الزمني التاريخي.

وأما القسمان، فأحدهما - وهو الأول - جعلته للتقديم والآخر للنص المحقق.

وقد تحصل مقصود القسم الأول في باين كبيرين يضم كل منهما فصلين :

أما الفصل الأول من الباب الأول فقد تناولت فيه سيرة الناظم الحصري قارئاً، وقد اندرج تحته : اسمه ونسبه، نشأته وظروف هجرته ونشاطه العلمي، مشيخته وتلاميذه، مكتبته التأليفية، ثناء العلماء عليه، ووفاته.

وأما الفصل الثاني فقد أفردت فيه بالعناية القصيدة الحصرية ضمن ثلاثة مباحث:

1 - القصيدة الحصرية: تقديم وتعريف، وفيه من المطالب: توثيق نسبتها وتسميتها، تاريخ نظمها ومكانه، محتواها ومنهج الناظم فيها، «قيمتها» وخصوصياتها الأدائية.

2 - أثر القصيدة الحصرية في الخالفين : ويشمل: شروح الحصرية، القصيدة الحصرية في معارضة القصيدة الخاقانية ومعارضاتها، معارضاتها، القصيدة الحصرية في كتب القراءات، القصيدة الحصرية في كتب البرامج والفهارس، وذيلت هذا الفصل بذكر النسخ المعتمدة في تحقيق القصيدة.

وأما الفصل الأول من الباب الثاني قد خصصته لسيرة الشارح، ويشمل من المباحث :

اسمه ونسبه، ولادته ونشأته وأسرته، عصره وبيئته، رحلاته، مشيخته، تلامذته، ثقافته، آثاره، ثناء العلماء عليه، ووفاته.

وأما الفصل الثاني فقد أفردته للحديث عن الشرح في جملة مباحث هي :
توثيق الشرح نسبة وتسمية، تأليف الشرح زمانا ومكانا وأسبابا، مصطلحات
أدائية في الشرح، معالم الشرح منهجا وموضوعا، مصادر الشرح، آراء الشارح
التجويدية، ثم ختمت هذا الفصل بذكر النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق.
وأما الباب الثاني فقد خصص للنص المحقق بكافة حيثياته ومسائله التي شرحتها
في منهج التحقيق.

ولا يسعني بعد هذا إلا أن أذكر بالفضل السابغ والشكر البالغ من كان على هذا
العمل مشرفا قائما، ولمساره موجها مسددا، ولهياته وأخطائه مصححا مقوما،
أستاذنا الجليل وشيخنا العلامة الكبير، فضيلة الدكتور الشهيد البوشيخي - حفظه الله
- وأجزل له المثوبة في الأخرى وجعل مآله إلى الحسنى، كفاء ما قدم ويقدم خدمة
للعلم وحملته.

وأثني عنان الشكر والامتنان إلى طويل العنان ومفخرة أهل القراءان في هذا
الزمان، شيخنا الأجل العلامة الجهد: مولاي مصطفى البجاوي، إذ كان لي في جرداء
هذا البحث مؤنسا، وفي بيداؤه مصاحبا، ولمشكلاته ومعضلاته موضحا مبينا،
فجزاه الله خيرا.

وأنوه بالبذل السخي والجهد المضني الذي بذله أخونا المقتدر عبد اللطيف ماسح،
في كتابة هذا البحث ونسخه، فقد تقلب معه مراحل وأطوارا، ودأب على العناية
به ليلا ونهارا، عشية وإبكارا، حتى خرج على الوجه المرضي والخلق السوي الذي
تقر به العين وتسعد به النفس، فجزاه الله خيرا.

ولست بالكفور أو الكنود لأياد علي سبغت، ونصائح لي قدمت، وفوائد لي
أهديت من لدن أناس أفاضل أماجد، هم من الكثرة بحيث يعيي العد حصرهم،
وأخص بالذكر منهم طلبة دار القراءان الكريم بحي أسيف، بمراكش - جزاهم الله
خيرا-.

ولتسع - بعد - كلمات شكري وامتناني كل من أسهم في أن يخرج هذا البحث
على وجه الاستواء والتمام، وأعان على ذلك من قريب أو من بعيد.

ثم أما بعد :

فإن هذا البحث - تقديمه وتقويمه - قد أنفق في سبيله الجهد، وبذل في إنجازه البذل، وطلب في شأنه الصعب والذلول، ثم هو لا يدعي - مع ذلك - الكمال ولا السداد، كيف وهو قد حف - من بين يديه ومن خلفه - بيوادر الوهم والسقط، ولم يعر من معرفة النسيان وغوائل الغلط، ومتى استنكف الإنسان من وصمة الخطأ والشطط؟! وإنما الأمر كما قال الأول :

افعل الخير ما استطعت وإن كان قليلا فلن تحيط بكله
ومتى تبلغ الكثير من الفضل ل إذا كنت تاركا لأقله

وبحسب هذا البحث أن يكون في رياض القرآن مرتعه، وفي حياضه مكرعه،
فذلك حسبه وذلك كسبه :

من عاب عياله عذر فلا وزر ينجيه من عزمات اللوم متثرا
وإنما هي أعمال بنيتها خذ ما صفا واحتمل بالعفوما كدرا

نسأل الله تعالى التوفيق للتمسك بالقرآن الكريم، والثبات عليه، وأن يمن علينا بإتقان حفظه، وتقويم لفظه، والعمل على وفقه، وأن يجعله لنا أجرا ويجعله لنا ذخرا، حتى يهجم بنا على رياض الجنة، كما أسأله سبحانه أن يجعل هذا العمل قرابة زاكية لديه، ويجعله في ميزان الحسنات يوم الوقوف بين يديه، وينفع به، فذلك بيديه، إنه سميع قريب، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

بيان الرموز والإشارات

ب = نسخة برلين من الشرح

ص = صفحة

ق = قسم

ت = توفي

تر = ترجمة

م.ن = المصدر نفسه

تح = تحقيق

و.. = وجه الورقة

و.. = ورقة

ظ = ظهر الورقة

مج = مجلد

/ = بداية الصفحة

مخ = مخطوط

م.خ.ع = مخطوط بالخزانة العامة

م.خ.ح = مخطوط بالخزانة الحسنية

س = السنة

ع = العدد

تمهيد : التأليف في قراءة نافع

بدأ التأليف في القراءات القرآنية منذ زمن بعيد يعود إلى القرون الغوابر الأولى، وتتابع على أنحاء مختلفة وطرائق متنوعة⁽¹⁾، وكان عامل تسبيع ابن مجاهد للسبعة - ضبطا للقراءة ودرءا للاختلاف في أمر التلاوة - سببا مهما في توجيه التأليف القرآني وجهة متميزة تتمثل في تفريد القراءات⁽²⁾ وتخميسها، وتسديسها وتثمينها وتعشيرها، وكانت الغاية من هذا المنحى في التأليف هي قطع دابر الشبهة التي علقت بأذهان الجماء الغفير من الناس من توهم التطابق بين سبعة ابن مجاهد والأحرف السبعة التي ورد النص عليها في مآثور صحيح السنة النبوية⁽³⁾. وهو صنيع كانت له وجاهته في الواقع القرآني...

ويهمنا نحن من ذلك أن منهج تفريد القراءات في التأليف كان من نتاج هذه المرحلة - تسبيع ابن مجاهد - وثمرة من ثمراتها، ويهمنا من ذلك أيضا أن نقول: إن قراءة نافع - موضوع التحقيق - كانت ضمن القراءات التي شملها هذا المنهج، حيث كانت محل عناية القراء واهتمامهم، بما ألفوا في موضوعها من التأليف المفردة: أصولا وفروشا.

ولست تجدي متحمسا إلى الكلام عن المكانة القرائية لهذه القراءة، والحديث عن مقام صاحبها في ميدان الإقراء، فذلك أمر فرغ منه بعد استقرار العرف القرآني

(1) ينظر في تاريخ التأليف في القراءات والمراحل التي مر بها : القراءات القرآنية، تاريخ وتعريف لعبد الهادي الفضيلي: 27 وبعدها.

(2) معنى تفريد القراءات: هو أفراد كل رواية أو قراءة بعينها استقلالا، وتسديسها : التأليف في قراءات ست، وهكذا... ينظر النشر: 43/1.

(3) ينظر الحديث الوارد في ذلك في صحيح البخاري، كتاب فضائل القرآن، رقم الحديث 4992 (فتح الباري 23/9).

على اعتبار هذه القراءة قراءة متواترة متعبدا بها، ثم هو بعد موضوع لم تخل الكتابات عن طرقة والنزول بساحته : تأليفا أو نثارا⁽⁴⁾.

غير أني أجعل وكدي ههنا أن أقول : بأن قراءة نافع قد عرفت التوجه التفريدي لها في التأليف منذ زمن بعيد، ويمكن أن نعد من بين التأليف الأولى فيها :

1- قراءة ورش : لأبي يعقوب الأزرق (ت حوالي 240 هـ)⁽⁵⁾.

2- قراءة نافع : لأبي بكر موسى بن مجاهد البغدادي (ت 324 هـ)⁽⁶⁾.

3- قراءة نافع لأبي الحسن الأنطاكي (ت 377 هـ)⁽⁷⁾.

ثم إن النشاط التأليفي الذي كان مناطه أفراد هذه القراءة بالاهتمام، قد عرف طريقه نحو الأندلس وإفريقية - مشوى الحصري - منذ عهد الرحلات العلمية الأولى التي كانت تؤم الحجاز وتقصد علماء القراءة فيه، وزاد من توهج العناية بهذه القراءة والتأليف فيها في هذه الديار، أن كانت قد حلت فيها محل الصدارة في الإقراء والتعليم، حتى أضحت هي القراءة الرسمية المعتمدة في هذه البلاد - تلاوة وتأديا - بدون منازع⁽⁸⁾.

وبهذا الاعتبار، فقد عرف التأليف فيها نوعا من العمق والتوغل في دراستها أصولا وفروشا، كما اعتمد في عرضها طرائق منهجية يمكن إجمال معالمها فيما يلي :

1- أفراد رواية ورش، وبيان مفرداتها بمعزل عن روايات نافع الأخرى، ويمكن أن نمثل لهذا النوع من التأليف بما يلي :

(4) من المؤلفات التي استوفت دراسة معالم هذه القراءة ومرتبطاتها ومدارسها بحث (قراءة نافع عند المغاربة) للدكتور عبد الهادي حميتو، في إطار رسالة دكتوراه الدولة مقدمة لدار الحديث الحسنية.

(5) الإقناع : 396/1.

(6) نفسه : 184/1.

(7) نفسه.

(8) ينظر عوامل التمكين لقراءة نافع في الأندلس والمغرب : أطروحة د. حميتو : 71/1 وبعدها.

- أ - الإبانة في قراءة ورش: للأذفوي (ت 388 هـ)⁽⁹⁾.
- ب - الإرشاد إلى معالم أصول قراءة نافع من رواية ورش من رواية الأزرق: لأبي الربيع سليمان الفهمي⁽¹⁰⁾.
- ج - إرشاد المتمسكين في قراءة ورش: للداني (ت 444 هـ)⁽¹¹⁾.
- د - إيجاز البيان في قراءة ورش: لأبي عمرو الداني⁽¹²⁾.
- هـ - التلخيص في قراءة ورش: للداني أيضا⁽¹³⁾.
- و - المفردات: فيما انفرد به نافع في رواية ورش، لابن غلبون (ت 389 هـ)⁽¹⁴⁾.

2- التأليف في قراءة نافع بكامله، ومن المؤلفات في ذلك ما يلي :

- أ - التمهيد في قراءة نافع: لأبي عمرو الداني (ت 444 هـ)⁽¹⁵⁾.
- ب - التنبيه في قراءة نافع: لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)⁽¹⁶⁾.
- ج - مؤلف في قراءة نافع : لأبي عمر الطلمنكي (ت 429 هـ)⁽¹⁷⁾.
- د - مؤلف في قراءة نافع : لأحمد بن سهل الأنصاري (ت 389 هـ)⁽¹⁸⁾.
- هـ - مؤلف في قراءة نافع لأحمد بن صالح⁽¹⁹⁾.
- و - مجموع نبيل في قراءة نافع: لعبد الله بن الحسن الأنصاري⁽²⁰⁾.

(9) فهرسة المنتوري : الورقة 9.

(10) فهرسة ابن خير : 33 - 34.

(11) فهرسة المنتوري : و 9.

(12) فهرسة المنتوري : و 9 ، وشرحه على الدرر : 131.

(13) فهرسة ابن خير : 41 وفهرسة المنتوري: و 10.

(14) شرح المنتوري على الدرر : 204 ظ.

(15) فهرسة المنتوري : الورقة 8.

(16) فهرسة ابن خير : 41 والمنتوري: الورقة 8.

(17) شرح المنتوري على الدرر : 205 ظ.

(18) غاية النهاية : 1/60 تر 258.

(19) غاية النهاية : 1/225 تر 1022.

(20) الذيل والتكملة : بقية السفر الرابع ص 208.

3- التأليف في بعض الأبواب القرائية والمسائل الخلافية في رواية ورش استقلالاً، وذلك

مثل :

أ- الإبانة في الرءات واللامات لورش : لأبي عمرو الداني⁽²¹⁾.

ب- الانتصاف من الداني في رده ترفيق راء مريم : لأبي الحسن شريح⁽²²⁾.

4- جمع قراءة نافع - كاملاً أو في أحد رواته- إلى قراءة سبعة أخرى ضمن تأليف واحد،

ومثاله من التأليف :

أ- التهذيب لاختلاف قراءة نافع في رواية ورش وأبي عمرو بن العلاء في رواية

اليزيدي: لأبي الطيب بن غلبون⁽²³⁾.

ب- الاختلاف بين قراءة نافع ويعقوب الحضرمي لشريح بن محمد الرعيني⁽²⁴⁾.

ج- الاختلاف بين نافع من رواية قالون وبين الكسائي لمحمد بن سعود⁽²⁵⁾.

د- مؤلف في قراءة نافع وحمزة: لعبد الصمد بن عبد الرحمن⁽²⁶⁾.

5- الاقتصار من قراءة نافع على روايتي ورش وقالون دون سائر الروايات عنه، ومن

مؤلفاتهم في ذلك :

أ- البيان مما لايسع جهله قراء القراءان برواية ورش وقالون عن نافع بن

عبد الرحمن: للخطيب أبي القاسم بن محمد بن الطيلسان⁽²⁷⁾.

ج- الاختلاف بين ورش وقالون: لأبي الطيب بن غلبون⁽²⁸⁾.

ب- التقريب والحرش في روايتي قالون وورش: لأبي الأصبع عيسى بن فتوح

ابن المرابط الهاشمي⁽²⁹⁾.

(21) فهرسة المتتوري : الورقة 11.

(22) فهرسة ابن خير : 40.

(23) نفسه : 25.

(24) تاريخ التراث العربي: 1/155 و159.

(25) التكملة : 395/1.

(26) غاية النهاية: 1/92 تر 97.

(27) برنامج التجيبي: 45 .

(28) شرح الدرر للمتتوري : 135ظ.

(29) برنامج التجيبي: 45، وملاء العيبة لابن رشيد السبتي : 2/97.

6- التأليف في قراءة نافع من طرقه العشر⁽³⁰⁾ :

ويأتي في مقدمة هذا النوع من التأليف :

- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع: للإمام أبي عمرو الداني⁽³¹⁾.

وفي غمرة هذا الخضم من العناوين القرائية التي عرفتها الساحة التأليفية بالمغرب والأندلس خلال القرن الرابع والخامس، ومن خلال الكتب التي أفردت قراءة الإمام نافع بالتأليف أصولاً وفروشا، واتخذت سبيل النظم متنا ذلولاً، تبرز القصيدة الحصرية الحسنة لتدلي بدلوها في هذا الميدان، وتمتاز من ذلك الورد العذب الفياض، فإذا دلوها من أبطئ الدلاء: غزارة مادة وسمو منهج وجمال سبك وإشراق ديباجة وطول نفس... إضافة إلى قيمتها القرائية العالية المتمثلة فيما يحتمله كيانها من خصوصيات أدائية وأنماط فنية في الدرس القرائي، كانت تمثل بها - أصدق تمثيل - مدرستها القيروانية في الإقراء، وتبرز بها آراءها واختياراتها في المسائل الخلافية بين المدارس القرائية.

(30) يقصد بالطرق العشرية لنافع: تلك التي أخذت عن رواته الأربعة وهم: أبو الزعراء وأحمد بن فرح عن إسماعيل بن جعفر، ومحمد بن إسحاق ومحمد بن سعدان عن المسيبي، وعن قالون: أبو نشيط والحلواني وإسماعيل القاضي، وعن ورش أبو يعقوب الأزرق وأبو الأزهر العتقي وأبو بكر الأصبهاني، فتلك عشر طرق. ينظر التعريف للداني: 160.

(31) والكتاب مطبوع متداول.

الباب الأول



الفصل الأول

الإمام الحصري قارئاً

سيرة الإمام الحصري

مضان الترجمة :

حظي الإمام الحصري بعناية كتب التراجم والطبقات والمعاجم التاريخية، فخصصت له مكانا بارزا في صفحاتها ترجمة لحياته وعرضا لتفاريق شعره، ومن أهم تلك المصادر التي اعتمدها مايلي:

- 1- أخبار وتراجم أندلسية : للسلفي : 63، 64، 110، 111.
- 2- أدب المغاربة والأندلسيين في أصوله المصرية ونصوصه العربية : للشيبني : ص 84
- 3- الأعلام: لخير الدين الزركلي : 300/4 - 301.
- 4- إيضاح المكنون : لإسماعيل البغدادي : 1/110.
- 5- بغية الملتبس : لأحمد بن يحيى الضبي : 613.
- 6- بغية الوعاة : للسيوطي : 176/2. تر 1731.
- 7- تاج العروس: لمرتضى الزبيدي : (حصر) 3/145.
- 8- تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان : 122/5 - 123.
- 9- تمة المختصر في أخبار البشر : لزين الدين ابن الوردي : وفيات سنة 488 هـ.
- 10- تراجم المؤلفين التونسيين : لمحمد محفوظ، 153/2 - 155 تر 136.
- 11- جذوة المقتبس : لأبي عبد الله الحميدي، 314 - 315 تر 766.
- 12- خريدة القصر وجريدة العصر : للعماد الأصفهاني، 186/2.
- 13- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة : لابن بسام، القسم 4 مج 1، 246/7.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

- 14- سير أعلام النبلاء : للذهبي، 26/19 - 27 تر 16.
- 15 شذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي، 385/3 - 386.
- 16- شجرة النور الزكية : لمحمد بن محمد مخلوف، 118 تر 330.
- 17- صدور الأفارقة : لحسني عبد الوهاب، من مجلة الثريا (1944، 10، 1 ص 5).
- 18 - الصلة: لابن بشكوال، 410/2 تر 423.
- 19- العبر في خبر من غير : للذهبي، 321/3.
- 20- علي الحصري : دراسة ومختارات، لمحمد المرزوقي و الجيلاني بن الحاج يحيى.
- 21- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري، 550/1 - 551.
- 22- الغيث المسجم في شرح لامية العجم: لصلاح الدين الصفدي، 261/1 - 262.
- 23- فهرس تاريخي للمؤلفات التونسية: لفان فونتان (مترجم) ص70.
- 24- فهرسة ابن خير : لابن خير، 74.
- 25- كشف الظنون : لحاجي خليفة، 1337/2 و 1344.
- 26- المختصر في أخبار البشر : لعماد الدين أبي الفداء، 122/1.
- 27- المسالك والممالك : لابن فضل الله العمري، 250/17 - 251.
- 28- المشتبه في الرجال : للذهبي، 238/1.
- 29- المطرب من أشعار أهل المغرب : لابن دحية، 13-20-74-79-82-84-94.
- 30- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان : لعبد الرحمن الدباغ وابن ناجي، 350/3.
- 31- المعجب في تلخيص أخبار المغرب : لعبد الواحد المراكشي، 211 - 213.
- 32- معجم الأدباء : لياقوت الحموي، 14 / 39 - 41.

- 33- معجم المؤلفين : لرضا كحالة، 125/7.
- 34- نكت الهميان في نكت العميان: لصلاح الدين الصفدي، 213 - 214.
- 35- هدية العارفين : لإسماعيل البغدادي، 693/1.
- 36- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: لابن خلكان، 331/3.
- 37- وفيات ابن قنفذ: لابن قنفذ القسنطيني، 259 - 260.

ولي على هذه المصادر ملاحظتان :

الأولى : أنها أغفلت تاريخ ولادة الإمام الحصري، من غير نص على سبب هذا الإغفال باستثناء بعض المراجع المتأخرة مثل «معجم المؤلفين» الذي يذهب فيه صاحبه إلى أن الحصري ولد في حدود سنة 415 هـ، ولم يذكر على تقديره هذا مستندا ولا دليلا. على أن الدراسة الضافية التي قام بها الأستاذان : محمد المرزوقي والجيلاني يحيى بشأن سيرة هذا الإمام وعرض بعض مختاراته، قد ترجح لديها - بعد البحث - تزكية التقدير الذي يجعل ولادة الحصري قريبة من سنة 420 هـ⁽¹⁾.

الثانية : أنها يطبعها الاقتضاب و يحكمها الاختصار في شأن عرض سيرة الحصري، والكشف عن كثير من جوانب حياته، خاصة مرحلة الشباب التي تعتبر في حياة الكائن البشري مرحلة العطاء والخصب والحيوية، وبذلك تطوى من حياة هذا الإمام صفحة مشرقة ناضرة أحوج ما نكون إليها. ولابد من القول بأن الأستاذين - المرزوقي والجيلاني - قد أبليا بلاء حسنا في دراستهما القيمة، وعنايتهما البالغة بهذا الإمام ضمن كتابهما «علي الحصري : دراسة ومختارات»، حيث توسعا في استعراض حيثيات حياته بما لا يدع مجالا للإعادة والتكرار، واجتهدا كثيرا في تقدير ما لم يصرح بذكره مترجموه، كما تناولا بالبحث أحوال بيئته وملابس عصره، ضرورة أنها المهمة على توجهاته وأخلاقه، والمساعدة على الوقوف على كثير من حقائق حياته، كما ألفيا في شعره مرتعا خصبا ومادة

(1) وهو نفس التقدير الذي ذهب إليه قبلهما ذ. ح. حسني عبد الوهاب، غير أنه لم يذكر عليه دليلا، بخلاف الأستاذين المذكورين. انظر : مجلة الثريا: ع 10، س 1، 1944 م.

غزيرة، لاتخلو من عبارات أو إشارات تدل بمنطوقها أو مفهومها على جانب من حياته، أو غائب من أمر أخباره.

على أن الأمر وإن كان كما ذكرنا، فإن الأستاذين - فضلا عن غيرهما - قد أغمضا في حياة الحصري عن توجه عظيم من جوانب ثقافته، وهو التوجه القرآني الذي استحق به الحصري أن يلقب بـ«الأستاذ الأعلى»⁽²⁾ و«بشيوخ القراء»⁽³⁾؛ وهما وإن أوردنا منظومته الرائية في عداد مؤلفاته، فإنما كان ذلك على سبيل العرض الذي لا يكفي ولا يفي في التحقق من مكانة الحصري في مقام الإقراء الذي بلغ فيه شأوا بعيدا.

إضافة هذا البحث إذن، هي محاولة تجلية الحصري إماما مقرئا بعد أن تم التعريف به أديبا شاعرا، وما كان لشخصية الحصري القرآنية أن تبرز بعد غياب، وأن تستحضر بوضوح إلا بكشف اللثام عن ميراثه في هذا الميدان، وذلك على الخصوص: لغزه القرآني المشهور، وقصيدته الفذة في قراءة نافع، وذلك مايؤمه هذا البحث ويرود شأوه - لا يدعي في ذلك إحاطة، بل حسبه أن يكون جمعا يبدو لحسنه كإضافة، محاولا أن يغض الطرف عما ابتدل من حياة الحصري وسار في الناس مشهورا معروفا - إلا على سبيل الاختصار والإحالة على المصادر - وأن يقف على ما لم ييسطه مترجموه من ذكر أشياخه وتلامذته و نحو ذلك مما انطوى من أخباره، وغض عنه من أمور حياته.

(2) المطرب: 13.

(3) المشتبه للذهبي: 238/1.

اسمه ونسبه

هو علي بن عبد الغني الحصري⁽⁴⁾ القيرواني⁽⁵⁾ الفهري⁽⁶⁾، والحصري نسبة إلى صناعة الحصر أو بيعها⁽⁷⁾، وكنيته أبو الحسن، ولم يقع بين المصادر اختلاف في نسبه، غير أن هذا لم يمنع أن يلتبس اسم صاحبنا باسم أديب آخر عاش في مدينة القيروان هو: أبو اسحاق إبراهيم الحصري (ت 413 هـ) صاحب «زهر الآداب»، وربما كان من دواعي هذا اللبس ما وجد بين الرجلين من وثيق القرابة ووشيح النسب، فصاحبنا - كما صرح بذلك ابن خلكان -⁽⁸⁾ هو ابن خالة أبي

(4) ضبطها ابن خلكان بضم الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة (الوفيات: 1/ 55) وكذا هي في الحلل السندسية (277/1) ولب الباب للسيوطي (ص: 80) وفي تاج العروس (حصر) 145/3: ضبطها بضميتين، وكذا ضبطها ابن بري صاحب الدرر (انظر الفجر الساطع: الورقة 94، م.خ.ح).

(5) نسبة إلى مدينة القيروان بتونس، وقد تقع النسبة إليها بلفظ «القروي»، وهي واردة كذلك في: بغية الملتمس: 612، والصلة: 2/ 410 وبغية الوعاة: 2/ 176، وقد أغرب الجعبري حين نسب الحصري إلى الإسكندرية (انظر كنز المعاني: 278، م.خ.ح).

(6) نسبة إلى قبيلة فهر بن مالك من قريش (انظر معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: 3/ 329)، وقد كان الحصري ينسب إلى عقبة بن نافع الفهري المستجاب الدعوة، قال فيه أحد بني يباع بطنجة بمدحه:

دعاء علي بن عبد الغني فلا تظلموه دعاء مجاب
هو العلم الفرد في علمه ومن جده عقبة المستجاب

(انظر شرح الحصرية لابن مطروح: الورقة 5، مخ خزانة القرويين).

(7) وقد لقب بهذا اللقب جماعة ذكرهم السمعاني في أنسابه (4/ 152) من غير أن يكون لهم يد في بيع الحصر أو صنعها، فلا بدع أن يلقب به صاحبنا، وأما ذهاب الأستاذ حسني عبد الوهاب إلى كون النسبة واقعة في ذلك إلى قرية «الحصر» حذو القيروان - وهي قرية لم يوقف على ذكرها في مصدر - ففيه نظر. انظر مجلة الثريا ع 9 ص 1 ص 4، وعلي الحصري: 27، والحصري وكتابه زهر الآداب للشويعر: 66.

(8) وفیات الأعيان: 3/ 332.

اسحاق، وقال الصفدي : «هو ابن أخته»⁽⁹⁾، ورجح هذا القول الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب معللاً ذلك ببعدهما بين الرجلين في تاريخ الوفاة⁽¹⁰⁾. والأمر هنا قريب لايهمنا إلا بالقدر الذي يعطي استقلال شخصية كل من الرجلين عن الآخر، حيث ذهب الأكثرون في الخلط بينهما مذهبا بعيدا⁽¹¹⁾.

(9) الغيث المسجم : 261/1.

(10) صدور الأفاقة : 4 (من مجلة الثريا ع 10 س 1، 1944).

(11) انظر علي الحصري : 27 والحصري للشويعر : 69. وفي بعض أشعار الحصري ما يحمل ما ذهب إليه ذ.ح. عبد الوهاب. (ينظر: حوليات الجامعة التونسية : س 1964 ع 1، ص : 136).

نشأة الحصري وظروف هجرته ونشاطه العلمي

لاتسعنا المصادر - كما أسلفت - بشيء فيما يخص نشأة هذا الإمام، ولا تطالعنا بأخباره في مرحلة صباه وشبابه، ومهما قيل عن تعليل هذا الإهمال⁽¹²⁾، فالذي لاشك فيه أن نشأة الحصري بمدينة القيروان - حيث ولادته - كانت طافحة بالعلم والمعرفة، وأنه صقل مواهبه باكتساب العلوم، وتحصيل الفنون ومهمات المتون من علماء أفذاذ، تحذوه همة عالية وعزيمة صادقة، ولم يثنه عن عزمه ذاك تضرره بالعمى⁽¹³⁾، بل ربما كانت حساسيته البالغة بهذه العاهة أكبر حافز له على الجد والمثابرة واستفراغ الجهد في التحصيل، والاستحواذ على معاهد العلم وجماعه، واستكناه غوامضه واقتناص شوارده، تسعفه في ذلك حافظة لاقطة، والمعية ظاهرة، ولوذعية متوقدة.

وبعد أن أخذ من العلم حظاً وافراً تصدر للتدريس والإقراء بالقيروان، على ما أخبر به هو نفسه من أن شيخه القصري بوأه هذا المقام ولمح فيه الأهلية لذلك، حيث يقول :

فأجلسني في جامع القيروان عن شهادته لي بالتقدم في عصري

(12) ينظر في ذلك: علي الحصري : 35.

(13) يبدو لي أن عماء كان بعد ولادته، ويقوم لذلك ما صح عنه أنه قال:

وقالوا قد عميت فقلت كلا فإني اليوم أبصر من بصير
سواد العين زار سواد قلبي ليجمعنا على فهم الأمور

فإنه شديد الدلالة على طرو العمى عليه، وإن كنت أظن أن اعتماد المرزوقي وصاحبه على التفريق اللغوي بين مدلول كل من «الضرب» و«الكفيف» للتدليل على ذلك اعتماد على إطلاق أغلبي لا يمكن الجزم بناء عليه. (علي الحصري : 31-32)، وقطع ذ حسني عبد الوهاب بأنه ولد أعمى (صدور الأفارقة : 4).

إلأن ذلك لم يدم طويلا، فقد كانت الزحفة الهلالية على القيروان سنة 449 هـ التي أتت على الأخضر واليابس، وخربت البلاد تخريبا، وعأثت فيها فسادا عريضا؛ هنالك نزع الحصري عن القيروان - وطنه الحبيب - وأسرهما في نفسه لتنتقل فيما بعد قصائد فرائد تنوح على أطلالها الطوامس، ثم قصد سبتة وتصدر للإقراء بها، وفيها تكثف نشاطه العلمي، وتوهجت عطاآته وعلا صيته، كما أتيح له في هذا الوقت أن يربط علاقات الود مع ملوك الطوائف. بما كان يرأسهم به من صنوف المديح والإطراء؛ ومن ذلك أن المعتمدين عباد أرسل إليه يطلبه للمجيء عنده، فاعتذر إليه بالبيتين المشهورين، يقول فيهما:

أمرتني بركوب البحر أقطعه غيري - لك الخير - فاخصمه بذا الداء
مأنت نوح فتعجيني سفينته ولا المسبح أنا أمشي على الماء

وذلك كان بسبتة لا بالقيروان - كما ذكر ابن خلكان⁽¹⁴⁾ وتبعه بعض المحدثين⁽¹⁵⁾ - وقد فند الأستاذان كون هذا الاعتذار كان بالقيروان، بأدلة وجيهة صائبة⁽¹⁶⁾.

ثم بعد أن أمضى الحصري بسبتة مدة من الزمن - قدر الأستاذان تخميناً أن تكون عشر سنوات أو تزيد قليلاً -⁽¹⁷⁾ اجتاز بعدها إلى الأندلس، ولعله أن يكون قصد إشبيلية أولاً استجابة لذلك الاستدعاء القديم من المعتمد، وذلك في بداية ولايته سنة 462 هـ، أو قبل وفاة والده بقليل؛ ثم جاب بعد ذلك القطر الأندلسي، وتنقل بين أرجاء ممالكه، ينتجع ملوكه، ويمتاع نوالهم وعطاياهم، فأمر أمره وانتشر سره وفاح عطره، فتهادته الملوك والأمراء «تهادي الرياض للنسيم، وتنافسوا فيه تنافس الديار في الأنس المقيم»⁽¹⁸⁾... وزار الحصري بلنسية ومالقة والمرية ومرسية ودانية وغيرها، وطاب له الثواء بالأندلس، رغم ما كان يلقاه بين الفينة والأخرى من مناوئة الحساد ومباغضة الأعداء، وما زال به الأمر كذلك إلى أن اضطرب الوضع

(14) وفيات الأعيان : 313/3.

(15) صدور الأفارقة : 5.

(16) علي الحصري: 37 وبعدها.

(17) م.ن: 59.

(18) الذخيرة : ق 4 مج 7، 246/1.

بالأندلس، فغادرها إلى طنجة، وكان قريب العهد بوفاة أعز أبنائه عليه، بعد غدر
 زوجه وفرارها منه وكان بها شغوفاً⁽¹⁹⁾؛ وقد وجد بطنجة من حفاوة الاستقبال وكرم
 الضيافة في ظل حاكمها «سقوط» وابنه الحاجب البورغواطيين ما عبر عنه ابن بسام
 بقوله : «وأفضت الدولة البورغواطية إلى الحاجب العز ابنه (يقصد سقوط) : شهاب
 أفلاكها، وخيرة أملاكها، هب للأدب ربحاً، ونفخت دولته في أهله روحاً... ومن
 خيم في ذراه، ونال الحظ الجسيم من دنياه، الحصري الضرير، فإن له فيه ما أذهل
 الناظر عن الرقاد وأغنى المسافر عن الزاد، والحاجب يكحل عينيه بزينة دنياه، ويفتق
 لهاته بمواهبه ولهاه، وكان سهل الجانب للقصاد، طلق اليد بالمواهب الأفراد»⁽²⁰⁾.

وقد حفظ له الحصري - هو وأبوه - هذه اليد السابغة، ولم ينس لهما هذه النعماء
 البالغة، فاسمع إليه يقول في مقدمته الثرية التي صدر بها قصيده في قراءة نافع :
 «ومن الحق والواجب أن يدعو للمنصور والحاجب، فهما فجر هذا النهر من
 بحري، واستخرجا هذه الدرر من نحري، بصفحهما الجميل، وإحسانهما الجزيل،
 جزاهما الله حسن ثوابه، كما أجلساني لإقراء كتابه، وأخرجاني من ظلمة الشعراء إلى
 نور القراء»⁽²¹⁾.

(19) ينظر طرفاً من أخبار عائلته في : علي الحصري، 89 وبعدها.

(20) الذخيرة : ق 2 مج 2 : 661-662.

(21) انظر المقدمة الثرية في أول قسم التحقيق ص: 17.

مشيخة الحصري

يذكر له المترجمون في هذا الصدد ثلاثة أشياخ فقط، وهم الذين عرف بهم الحصري في مقدمة قصيدته الرائية، عند بداية قوله :

وأذكر أشياخي الذين قرأتها عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر

وسوف نأتي على ترجمة موجزة لأولئك الأشياخ واحدا بعد واحد على ترتيب الحصري لهم فنقول :

1 : الإمام أبو بكر عتيق بن أحمد بن إسحاق التميمي الشهير بالقصري⁽²²⁾ :

إمام جامع القيروان في وقته، كان من أهل العلم والدين والفضل والعبادة، متحققا بعلوم القرآن، وهو شيخ الحسن بن خلف بن بليمة - شيخ ابن الطفيل - وتلميذ محمد بن سفيان القيرواني، توفي بالقيروان سنة 447 هـ، وقد ذكر الحصري أنه قرأ على شيخه القصري القراءات السبع تسعين ختمة في مدة عشر سنوات، وهي ملازمة طويلة جعلت الشيخ القصري يتعرف جيدا مؤهلات تلميذه الحصري ويتبين مخايل النجابة فيه، فكان أن شهد له بالتقدم على أقرانه في درس الإقراء، وأجلسه مجلس التصدر فيه بجامع القيروان.

2 - أبو علي الحسن بن حسن بن حمدون الجلولي المقرئ⁽²³⁾ : منسوبا إلى جلولاء، مدينة مشهورة في إفريقية⁽²⁴⁾ ووقعت نسبه في غاية ابن الجزري على النحو التالي : الحسن بن علي أبو علي الجلولي القيرواني، كان من العلماء المعدودين، عالما بوجوه القراءات إماما فيها، أخذها عن أبي عبد الله بن سفيان، وقد انتفع به خلق كثير، ومن تلامذته : ابن بليمة صاحب «تلخيص العبارات».

(22) انظر ترجمته في غاية النهاية : 1/185، معالم الإيمان : 3/224.

(23) ترجمته في الغاية : 1/226، ومعالم الإيمان : 3/231.

(24) ينظر معجم البلدان : 2/156.

3- عبد العزيز بن محمد البكري المعروف بابن عبد الحميد، إمام حاذق. كان من كبار أصحاب أبي عبد الله بن سفيان وأفاضلهم، أحد الفقهاء المعدودين، وكان على دين وفهم وحسن خلق وفضل. ولم يكن في وقته أعلم بالقراءة منه⁽²⁵⁾.

أولئك - باختصار - شيوخ الحصري في القراءات الذين ذكرهم في مقدمة قصيدته، وكنت أعتقد جازما أن وراء أولئك المذكورين شيوخا كثيرين لم يقع الإفصاح عنهم، على ما صرح به هو نفسه بعدما ذكر أشياخه الثلاثة قائلا :
وكم لي من شيخ جليل وإنما ذكرت دراريا تضيء لمن يسري

وما زلت على اعتقادي ذاك حتى يسر الله تعالى أن أقع على أسماء لبعض شيوخه في القراءة أوردها في إجازة بعض تلامذته في معرض ذكر إسناده القرائي، وأقول «أسماء»، لأني لم أعثر بعد على ترجمة لتلك الأسماء، غير أن الظن يغلب على أن هؤلاء لم يكونوا في مستوى أولئك المذكورين، لتخصيص الحصري لهم بالذكر في قصيدته الرائية، وشهرتهم في التلمذة على إمام وقته في القراءة أبي عبد الله محمد بن سفيان القيرواني.

وأما الإجازة فقد أجاز بها أبا الأصبغ عيسى بن عبد الرحمن بن عقاب، وهذا نصها كما هو عند ابن عبد الملك⁽²⁶⁾ :

أجزت لعيسى السبع في ختمة قرا	علي بها فليرو ذلك وليقر
بما شاء منها أو بها فهو أهله	بإتقانه مع ضبطه أحرف الذكر
وقوة حفظ ثم صححة نقله	فما مثله من طالب لا ولا مقري
وأذكر صحبي كلهم في إجازتي	له بالذي أروي فمنهم أبو بشر
سليل المعلى جاء من قيروانه	وعبد الإله بن الحميد أخو البر
ومنهم أبو العباس يحيى بن خالد	وصاحبه الخير النبيل أبو عمرو
سليل بن يحيى ثم أذكر بعده	أبا القاسم البرقي ثم أبا بكر
محمد بن الخازن بن محمد	وزير عماد الدولة السامي القدر

(25) ترجمته في معالم الإيمان: 3/231.

(26) الذيل والتكملة 5 ق 2 ص: 498-499.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

ومنهم أبو الخطاب نجل بن يوسف	وسليل ابن يمن جل ذلك من وزر
وصاحبنا السبتى علي بن يخلف	وسائر صحبي ناثر العلم كالدر
نظمت له شعرا تضمن ما قرا	خمس ليال قد خلون من الشهر
لشعبان في ست وسبعين حقبة	وزد مائتين في اثنتين من الدهر
بذلكم يزهو أبو الأصبغ الذي	أجزت ويدعو الله بالحمد والشكر
علي علي علي علي علا علا	فجل عن الأشباه والشرك والوزر
فيامن تعالى في علو سمائه	ويا عالم النجوى ويا كاشف الضر
عيسى بن عقاب من عقابك أنجه	وعظفا على أستاذة الحصري الفهري

تلامذته

كما ضنت المصادر بذكر شيوخ الحصري، فإنها لم تكن سخية بذكر تلامذته، وبسط أخبارهم وكيفية أخذهم عنه الرواية والأداء، وقد حاولت أن أتبع وأقتنص بعض الأسماء التي ذكر في كتب التراجم أن لها نوع تلمذة أو سماع من الحصري، يستحطني على ذلك اقتناعي بأن تنقلات الحصري وكثرة ظعنه، وإقراءه القراءات في أي قطر حل به - خاصة سبتة وطنجة - حرية أن تكون سببا في تلمذة الكثيرين عنه. وهاهم أولاء بعض ما أعر عليه البحث من تلامذة الحصري، أسوقهم سوفا اتفاقيا دون اعتبار سني وفاتهم، أو الالتفات إلى إيقاعهم حسب ترتيب هجاء أسمائهم :

1- محمد بن طاهر بن علي بن عيسى الأنصاري الخزرجي (ت 519 هـ) (27) :

من أهل دانية يكنى أبا عبد الله، سمع ببلده من أبي داود المقرئ، ولقي أبا الحسن الحصري وقال عنه : أنشدنا الحصري لنفسه :

لو كان تحت الأرض أو فوق الذرى	حر أتبع له العدو ليوذا
فاحذر عدوك وهو أهون هين	إن البعوضة أردت النمروذا

2- أبو إسحاق الأديب (28) :

لقي أبا الحسن الحصري وسمع منه، وروى عنه ابن البادش أنه قال : أنشدني أبو الحسن الحصري لنفسه بشاطئ مالقة، وهو يحاول ركوب البحر، وقد أبطأت فتاة له :

رب سهل على فتاتي فتاتي	لترى هل سلافتاها فتاها
علمته جفونها أي سحر	ماتلاها عن حبتها قد تلاها

(27) ترجمته في التكملة: 1/419 - 420 تر 1494.

(28) ترجمته في التكملة: 1/194 تر 516.

3- آدم بن الخير السرقسطي (29) :

سمع بدانية من أبي الحسن الحصري في سنة تسع وستين وأربعمائة.

4- باقي بن عبد الله بن إسماعيل الأسلمي، كنيته أبو خالد (30) :

روى عن الحصري، وكان أديبا شاعرا نحويا له معرفة بالطب وغير ذلك...

5- عبد الله بن يوسف بن عبد الرحمن السرقسطي (ت 535 هـ) (31) :

يعرف بابن سمجون ويكنى أبا محمد، لقي أبا الحسن الحصري بطنجة في سنة 490 هـ (32)، فأخذ عنه قصيدته في قراءة نافع، وقد أخذها عنه أبو الحسن بن هذيل، وسمع هو منه فتدبجا، وكان ورعا فاضلا.

6- نجدة بن سليم بن نجدة الفهري الضرير (ت 475 هـ) (33) :

من أهل قلعة رباح، يكنى أبا سهل، جمع شعر أبي الحسن الحصري، وتصدر لإقراء القراء وتعليم العربية، وكان من أهل المعرفة الكاملة بالشعر.

7- عمر بن أبي الفتح بن سعيد بن أحمد القيسي (34) :

تلا بالسبع - إلا خمسة أحزاب أولها سورة الجمعة - على أبي الحسن الحصري.

8- أبو حفص عمر بن الحسن بن عبد الرزاق البيراني النفزي (35) :

(29) ترجمته في التكملة: 1/212 تر 567.

(30) ترجمته في التكملة: 1/230 - 231 تر 614.

(31) ترجمته في التكملة: 2/823 تر 2016.

(32) كذا في التكملة، وهو خطأ محض بسبب تقدم وفاة الحصري عن هذا التاريخ.

(33) ترجمته في التكملة: 2/757 - 758 تر 1877. وانظر الحلل السندسية لأرسلان: 2/35.

(34) ترجمته في الذيل والتكملة: 5/2 ص 443 تر 758.

(35) انظر أخبار وتراجم أندلسية: 64 - 65.

قدم الثغر حاجا قال : رأيت أبا الحسن علي بن عبد الغني الحصري القيرواني بدانية من مدن الأندلس، وبطنجة من مدن العدو جميعا، ومات بطنجة، وسمعتة وقد بعث من يشتري له لحما فقال :

اللحم والشحم لا العظاما إيساك إيساك أن تضاماما

9- أبو عبد الله محمد بن فرج بن عبد الله الأندلسي المعروف بابن سعيد⁽³⁶⁾ :

قرأ بدانية على الحصري، ومن جملة ما يرويه عنه المعشرات التي له، وأنشده من أولها أبياتا من حفظه.

10- عبد العزيز بن عبد الملك المقرئ⁽³⁷⁾ :

وهو الذي يروي عن الحصري لغزه القرائي المشهور في كلمة «سوءات».

11- محمد بن عبد الرحمن القيسي القيرواني، أبو عبد الله بن الشوادكي⁽³⁸⁾ :

نزيل سبتة، كان مقرئا مجودا معنيا بالعلم، روى عن الحصري، ونص المنتوري في فهرسته⁽³⁹⁾ على أنه تلقى القصيدة الحصرية عن ناظمها ورواها عنه، توفي بسبتة.

12- سليمان بن يحيى بن سعيد، أبو داود القرطبي المعافري المعروف بأبي داود الصغير⁽⁴⁰⁾ :

مقرئ كامل متصدر، أخذ عنه القراءة ابن خير، وعنه يروي قصيدة الحصري الرائية⁽⁴¹⁾ وذكر ابن عبد الملك أنه انفرد في وقته بروايته عن الحصري، وكان مقرئا محققا مجودا ماهرا، توفي بعد الأربعين وخمسمائة.

(36) ترجمته في التكملة: 433/1 - 434 تر 2240، وأخبار وتراجم أندلسية: 110.

(37) أخبار وتراجم أندلسية: 111.

(38) ترجمته في الذيل والتكملة: 1 ص 313 تر 113.

(39) الورقة: 9. (من نسخة الخزانة الملكية).

(40) ترجمته في غاية النهاية: 317/1 - 318 تر 1395، و الذيل والتكملة: بقية الرابع ص 96- 97 تر 206.

(41) انظر فهرسة ابن خير: 74.

13- محمد بن أحمد بن مطرف البكري، يكنى أبا عبد الله (42) :

من أهل تطيلة، يروي عن أبي العباس أحمد بن أبي عمرو المقرئ، وابن الوليد الباجي، وأبي علي بن مبشر والحصري وغيرهم، وكان مقرئاً من جلة المقرئين المجودين، وعلية الأدباء المبرزين توفي بالمرية سنة 521 هـ.

14- عبد المنعم بن عبد الله بن علوش المخزومي، من أهل طنجة، يكنى أبا محمد (43).

روى عن أبي الحسن الحصري، وولي القضاء بغير موضع من الأندلس، توفي سنة 524 هـ.

15- أبو القاسم خلف بن محمد بن عبد الله بن صواب اللخمي (ت 514 هـ) :

من أكابر أصحاب الحصري وراوي قصيدته، أسندها عنه ابن الجزري (44)، والمنتوري (45) وابن بشكوال (46) والتجيبى (47) وغيرهم. قال عنه في الصلة: «وكان رجلاً فاضلاً ثقة فيما رواه، قديم الطلب للعلم، متكرراً على الشيخ، عني بلقائهم والأخذ عنهم، وكان عارفاً بالقراءات وروايتها وطرقها» (48).

16- محمد بن أحمد الأموي المقرئ أبو عبد الله (ت 512 هـ) :

من شيوخ القاضي عياض ذكره في الغنية فقال : «الشيخ العدل... أخبرني بكتاب الهداية للمهدوي في القراءات... كما قرأ على أبي الحسن الحصري الأديب» (49).

17- عيسى بن عبد الرحمن بن عقاب الغافقي أبو الأصبغ (50) :

(42) ترجمته في الصلة: 2/547 تر 1272، والذيل والتكملة: 6/68 تر 150.

(43) صلة الصلة لابن الزبير: 23 تر 31.

(44) النشر: 1/96.

(45) فهرسة المنتوري: الورقتان: 99 و97.

(46) الصلة: 1/172 - 173 تر 399.

(47) برنامج التجيبى: 43.

(48) الصلة: 2/410.

(49) الغنية: 91.

(50) ترجمته في الذيل والتكملة: 5/2 ص 498 - 499.

قرطبي الأصل، تلا بالسبع على أبي الحسن الحصري، وأجاز له ونظم إجازته له في قصيدة، وقد سبق أن تقدمت في مبحث شيوخ الناظم.

18- الحسن بن خلف بن بليمة، أبو علي الهواري⁽⁵¹⁾ :

وقد ساق ابن الطفيل في مقدمة شرحه على الحصرية أنه تلقاها عنه بحق أخذها عن الحصري إجازة حيث قال : «إذ كانت في روايتي عن أبي الحسن بن بليمة الإسكندراني، حدثني بها بالإسكندرية عن مؤلفها إجازة»⁽⁵²⁾.

وأعتقد أن وراء أولئك التلامذة أناسا كثيرين أفادوا من الحصري وكان لهم به لقاء، وعنه أخذ، وحسبنا تلك الأمثلة... بيانا لاحصرا.

(51) انظر ترجمته في غاية النهاية: 1/211 تر 970، معرفة القراء الكبار: 1/381-380 تر 10.
(52) انظر مقدمة الشرح.

مكتبة الحصري التأليفية

يعتبر الإمام الحصري صاحب تصنيفات - على حد تعبير العماد الأصفهاني⁽⁵³⁾ - وقد ذكر له المترجمون بعضاً منها، وما كانوا ليحيطوا بمكتبته التأليفية، خاصة في جناحها القرائي الذي ظل مغفلاً مهملاً حيناً من الدهر - وما زال - ولذا وجب الالتفات إلى هذا الجانب من تركة الحصري التأليفية، وإيلائها العناية اللائقة بمقام صاحبها الذي كان إلى جانب كونه شاعراً مفلحاً، مقرئاً محققاً قد ضرب في فن الإقراء بسهم وافر، واستحق بذلك أن يلقب بـ«الأستاذ الأعلى» و«شيخ القراء». وسوف أقسم - فيما يلي - مؤلفات الحصري حسب موضوعها إلى قسمين: القسم الأدبي والقسم القرائي؛ أما الأول فيذكر له المترجمون بصدده الآتي:

1- المستحسن من الأشعار: ولعلها هي المجموعة التي يسميها ابن قنفذ بـ«كتاب القصائد»⁽⁵⁴⁾، وهي مجموعة من القصائد نسجها في مدح المعتمد بن عباد، وقدمها إليه عند اجتيازه إلى طنجة سنة 484 هـ⁽⁵⁵⁾.

2- المعشرات⁽⁵⁶⁾: وهي جملة قصائد في الغزل والنسيب، رتبها على حروف المعجم، ومجموعة أبياتها 290 بيتاً، باعتبار «لام الألف» حرفاً مستقلاً.

3- ديوان «اقترح القريح واجترح الجريح»: يشتمل على 2591 بيتاً من الشعر موزعة على حروف الهجاء، كله في رثاء ولد له مات صغيراً⁽⁵⁷⁾.

(53) الخريدة : 186/2.

(54) وفيات ابن قنفذ : 260.

(55) المعجب: 211 - 212.

(56) وقد قام بطبعها المرزوقي وصاحبه في كتابهما عن الحصري، ومعنى المعشرات أنها عبارة عن قصائد لا تتعدى أبياتها العشرة تتحد في الوزن والقافية، وتنتهي أبياتها بنفس الحرف الهجائي الذي ابتدأت به.

(57) نشر هذا الديوان في كتاب «علي الحصري: دراسة ومختارات»، ويرى ذ. بويحيى أنه يشتمل على قسم منثور وآخر منظوم، وليس ديواناً فحسب. (الحواليات: س 1964 م، ع 1 ص: 134).

4- ديوان شعره : قال ذ. حسني حسن عبد الوهاب : «منه قطعة صالحة ضمن مخطوط محفوظ في مكتبة الإسكوريال»⁽⁵⁸⁾، ومن المعلوم أن الحصري لم يشتغل بجمع شتاته، ولم يحفل بتدوينه، بل ربما أحرقه في آخر حياته، على ما صرح به هو نفسه حين قال : «والقرءان شعاري، و لذلك لم أجمع أشعاري»⁽⁵⁹⁾.

5- رسائل الحصري : ولم يبق منها إلا فقرات قليلة نشرها الأستاذان في كتابهما.

6 - أشعار أخرى : مثل قصيدته السائرة «ياليل الصب»⁽⁶⁰⁾، وقصيدة «سهم الشهم» في هجاء ابن الطراوة، وقد نشر الأستاذان بعض ما تناثر من أشعاره في قسم المختارات.

هذا ما يتعلق بمؤلفات الحصري في جانبها الأدبي.

أما الجانب الأدائي القرائي، فأحسب أن عطاء الحصري فيه لم يكن بأقل منه في جانبه الأدبي، بل أحسب أنه كان المستحوذ على لبه والآخذ باهتمامه حتى وهو يزاول العمل الأدبي، كما تدل عليه أشعاره التي تنضح بالألفاظ القرائية، وتزخر بالمصطلحات الأدائية، وإليك هذه الأبيات دليلاً هادياً :

قال في ديوانه :

المرء حـرف ومحيـاه تحركه وعمره مثل روم أو كإشمام
وقال في رثاء ابنه :

كأنك في السبع القراءات طاهر وفي الشعر غيلان وفي الفقه أصبغ
وقال أيضا :

لم تدغم فيهم كأنك مطبق وكان كلامهم مهموس
وقال :

أعزي وصوتي بالنعي أمده كما مد بالتحقيق حمزة أو ورش⁽⁶¹⁾

(58) صدور الأفارقة : 5.

(59) مقدمة «اقتراح القريح» : 73.

(60) وقد نشرها المرزوقي والجيلاني ومعارضاتها في كتاب بعنوان «ياليل الصب ومعارضاتها».

(61) انظر ديوانه : «اقتراح القريح واجترح الجريح».

وانطلاقاً من قول الذهبي : «(وله تصانيف في القراءات)»⁽⁶²⁾، نحاول رصد بعض تلك التصنيفات والتعريف بها بجهد المقل وفي حدود المتأتي :

1- القصيدة الرائية في قراءة نافع : وهي موضوع متن التحقيق في هذا الكتاب، وأحسب - في حدود علمي ومبلغ اطلاعي - أنها ما زالت لم تطبع محققة إلى اليوم، رغم طلب بعضهم بإلحاح من الشيخ الشاذلي النيفر أن ينشرها، وأنه وعد بذلك، وقد كان هذا منذ زمن بعيد⁽⁶³⁾، ورغم أنه وجد في إحدى تحقيقاته بأن القصيدة مع شرحها تحت الطبع⁽⁶⁴⁾، فإنه لم ير لذلك أثر ولا خير، وقد راسلت الشيخ النيفر - بواسطة أستاذنا البحاثة محمد المنوني رحمه الله - بشأن هذا الموضوع، فلم أتوصل بجواب، وقد كان هذا منذ أمد غير قليل، وما نظن بالشيخ إلا خيراً. وأما ما يتعلق بهذه القصيدة من مباحث فإن موعده في الفصل الثاني من هذا الباب - بإذن الله تعالى -.

2- كتاب في القراءات، قد يكون ألفه في قراءات السبعة، أو أفرد فيه نافعاً، وذلك ما قد يفهم من قول الحصري في باب اللامات⁽⁶⁵⁾ :

وفي «اختلطت» واغظ عليهم وأخلصوا وفي «خلطوا» خلف شرحناه في السفر

ربما زكى الاحتمال الأول ما وجدته عند أبي شامة⁽⁶⁶⁾، حيث نسب للإمام الحصري بيتاً من الشعر - ربما كان ضمن قصيدة لامية في السبع - ينصر فيها رواية قنبل {يتقي} بالياء في محل الجزم، وذلك قوله :

وقد قرأ من يتقي قنبل فانصر على مذهبه قنبلا

وإن كنت لا أجد في هذا البيت رائحة الحصري ولا لغته.

وقد ذكر الأستاذ المنوني للحصري كتاباً في الرسم ضمن فهرسته للخزانة الناصرية، ووقع في نفسي الريبة في ذلك، إلى أن عاينت الكتاب في الخزانة

(62) سير أعلام النبلاء: 27/19.

(63) حوليات الجامعة التونسية: ع 1 س 1964 ص 132.

(64) تنبيه الغافلين للصفافسي: هامش ص: 50.

(65) قراءة نافع عند المغاربة: مج 4 الفصل 1 من الباب 11.

(66) إبراز المعاني: 269/2.

المذكورة، فإذا هو ليس إلا منظومته الشهيرة في قراءة نافع، وبذلك وجب أن يشطب على هذا الكتاب ضمن مؤلفات الحصري، ويضاف نسخة أخرى من النسخ المتعددة لقصيدته الرائية.

3- لغزه القرائي المشهور في لفظ «سوءات» :

واللغز منطلق من القول طريف ظريف، يكون الغرض منه اختبار الأذهان ومفاطنة الآخرين⁽⁶⁷⁾، وهو بعد منهج نبوي كريم في التعليم والتلقين⁽⁶⁸⁾، بشرط خلوه من الإفحاش والتعريب، وصدوره عن حسن علمي سليم. وقد انتهج الحصري في إذاعة علمه وبث معارفه سبيل صياغة الأسئلة العلمية في قالب الإلغاز والتعمية، يغذيه في ذلك شعور بالاعتداد بالنفس، والاعتزاز بعلمه إلى حد بعيد، قد يصل إلى حد الغرور، محتذياً في ذلك حذو المعري في إشاعته هذا النوع من الإلغاز، وقد عرف عن الحصري ولوعه بتقليد أبي العلاء وانتهاج سبيله.

فأما نص هذا اللغز فهو⁽⁶⁹⁾:

سألتكم يا مقرئي الغرب كله	وما لسؤال الخبر عن علمه بد ⁽⁷⁰⁾
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله	وذا لم يمدوه ومن أصله المد
وقد جمعا في كلمة مستبينة	على مثلكم تخفى ومن مثلكم تبدو ⁽⁷¹⁾

وموضوع هذا اللغز هو لفظ «سوءات»، ومبناه على أصل ورش في استثناء الواو من المد، فالحرف الذي مدوا ولا أصل له في المد - في قوله - هو الألف، لأن أصله في حرف المد الآتي بعد الهمزة التي قبلها ساكن - غير ممدود - القصر؛ والذي لم

(67) ينظر في تعريف اللغز وما إليه : «في اللغز وما إليه» للعلامة اللغوي الشرقاوي إقبال - رحمه الله -.

(68) انظر مثلاً حديث ابن عمر في النخلة الذي ترجم له البخاري بقوله : باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم (فتح الباري 1/147، كتاب العلم).

(69) ورد نص هذا اللغز في الذيل والتكملة : 5 ق 2 ص 551، وفي كتب القراءات عامة وشروح الدرر خاصة، في باب المد، وأسنده الحافظ السلفي من رواية عبد العزيز بن عبد الملك قال : أملى أبو الحسن الحصري القروي سائلاً قراء الأندلس والمغرب : ثم ذكره، انظر أخبار وتراجم أندلسية : 111.

(70) في الذيل والتكملة : أسائلكم، وما من سؤال، وما الأصل مده.

(71) في كنز الجعبري : 45، والذيل، ورد عجز هذا البيت هكذا : على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو.

يمدوه وأصل ورش مده هو الواو، لأن أصل ورش في حرف اللين المتصل بهمزة المد، وإنما روعي في مد ألف «سوءات» وقصر واوها أن الواو حرف علة، وأن المانع من المد إنما هو الساكن الصحيح، على أن الواو وإن كانت ساكنة لفظاً، فهي محرّكة تقديراً، لأن ما وزنه «فعللة» - بسكون العين - فجمعه «فعللات» - بفتحها - كتمرّة وتمرّات، وإنما أسكن هنا تخفيفاً، فلو حظ الأصل في ترك مدها في نفسها، وفي مد ما بعد الهمزة، فالعلة واحدة والحكم مختلف فيهما⁽⁷²⁾، وها هنا مناط لغز الحصري وسره، غير أنه سلك في ذلك سبيل التعريض، ولجأ إلى أسلوب التنقيص حين قال: «على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو»، فهيج عليه النفوس، وتراكت عليه الردود تنال عليه بالتوبيخ والتأنيب، ولم تسقط عنه في ذلك معرة الثريب، على أن تلك الردود ما التزم فيها أصحابها الوقار الأدبي والجواب العلمي الهادئ، تمحيصاً للبيان، وإمعاناً في الوضوح حتى يصير كالعيان، ومنها ما انتحى فيها أصحابها سبيل الإفحاش في الإنشاد والهجور في الكلام، فحادوا بذلك عن المنهج السليم في الخطاب واستحقوا العتاب والملام؛ وفي مثل أولئك قال ابن عبد الملك: «..ثم إن هذه مأخذ ينزهه عن الخوض فيها أهل العلم والورع، ولا أدري ما حمل هؤلاء الأفاضل على تأويل ذلك على الحصري حتى جرّأهم على الإفحاش تعريضاً كتصريح، وتمريضاً في مساق تصحيح، إلا قوله: «ومن بعضكم تبدو»، وليس فيه ما تأولوه عليه إلا عند من نظره بعين السخط»⁽⁷³⁾.

وفيما يلي عرض لبعض تلك الأجوبة عن اللغز الحصري، نلاحظ من خلالها الأثر البالغ الذي أحدثه هذا اللغز في الأوساط القرائية ونلمح ضمنها أيضاً مكانة الحصري القرائية، إذ لولا أنه ذو مقام باذخ في ميدان الإقراء ما تجشم كبار القراء فك لغزه والجواب عن معماه، ولأسقطوا مكالمته وأخملوا ذكره، ولم يكونوا ليفعلوا وهم يدركون تماماً مكانة الحصري: أدبا وعلماء وإقراء...

(72) ينظر في هذه المسألة الخلافية: كنز المعاني: 45 وظ وإبراز المعاني: 1/344.

(73) الذيل والتكملة: 5 ق 2 ص 554.

1- جواب أبي القاسم الشاطبي (ت 590 هـ)

كان الإمام أبو القاسم الشاطبي - رحمه الله - ممن تصدى للجواب عن لغز الحصري بنظمه المعهود وطريقته الدمثة التي تجمع بين المنهج العلمي والنفحة الأخلاقية والنصح الرشيد، فقال رحمه الله في جوابه ذاك (74) :

عجبت لأهل القيروان وما حدوا
لورش ومد اللين للهمز أصله
وما بعد همز حرف مد يده
وفي همز «سوءات» بمد وقبله
لدى قصر «سوءات» وفي همزها مدوا
سوى مشرع الثنيا (75) إذا عذب الورد
سوى ما سكون قبله ماله مد (76)
سكون بلا مد فمن أين ذا المد

وهذا تقرير السؤال، وجوابه :

يقولون عين الجمع فرغ سكونها
ويوجب مدُّ الهمز هذا بعينه
ولولا لزوم الواو قلبا لحركت
وتحركها واليا هذيل وإن فشا
وللحصري نظم السؤال بها وكم
ومن يعن وجه الله بالعلم فليعن
فذو القصر بالتحريك الأصلي يعتد
لأن الذي بعسد المحرك ممتد
بجمع لفعلات في الأسماء له عقد
فليس له فيما روى قارئ عد
عليه اعتراض (77) حين فارقه الجمد
عليه وإن عنى به خانة الجمد (78)

2- جواب أبي إسحاق ابن الحداد :

وأحسن بها من أبيات، تلك التي أجاب بها ابن الحداد الإمام الحصري لولا ما شابها من الإغلاظ في القول، وشانها من الإثخان في الإفحاش والتعريض الذي

(74) انظر نص هذا الجواب في الذيل والتكملة: 5 ق 2 ص 551-552 تر 1088، والفجر الساطع: 161ظ، وشرح المنتوري: 145ظ، وكنز المعاني: 45ظ.

(75) أي موضع الاستثناء وهو ما استثنى لورش باتفاق، وذلك كلمتان: {موتلا} بالكهف: 57، و{الموءودة} بالتكوير: 8، انظر الكنز: 46و.

(76) في الذيل: ماله بد، وهو تحريف.

(77) قال الجعبري: «أي لانسلم بأن الذي مدوه أصله القصر مطلقا، ولانسلم بأن الذي قصروه أصله المد مطلقا، ولانسلم بأنهم قصروه جزما» الكنز: 46و.

(78) أي «ومن يقصد بكلامه وجه الله تعالى، فليساعد الطلبة عليه بتسهيله، وإن أتعبهم في تحصيله بأن أغلقه، فاته نصيب من الثواب. الكنز: 46و.»

ذهب ببهاؤها، ونأى بها عن منهج العلماء في الترشيده، وأسلو بهم في التصحيح. يقول رحمه الله⁽⁷⁹⁾ :

ألا أيها الأستاذ والله راحم
أسألكم يا مقرئي الغرب كله
بحرفين مدوا ذا وما المد أصله
وقد جمعا في كلمة مستبينة
وها أنذا في ذا الزمان أجيبكم
بلفظة «سوءات» لغزت وواوها
فقلت عن المدات ما المد أصلها
وهذا مقال منك غير محرر
فليتك إذ لم تعط ذا الحق حقه
فقلت- وبعض القول عي وغيبة-
فياليت شعري ما دهاك وما الذي
وهل مد الا في ثلاثة أحرف
لها أمهات هن ولدن مدها
وهل مد حرف اللين إلا لكونه
وإن لم يمد استغناً⁽⁸²⁾ في الدهر كله
وما أصل حرف اللين في جمع بيضة
وذلك راعى من رواه لورشنا
لكونه الاولي والأحق بمده

وغافر لهو ظلتهم دهركم تشدو
وما لسؤال الخبر عن علمه بد
وذا لم يمدوه ومن أصله المد
على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو
وأسمع ما أسمعت قلبي⁽⁸⁰⁾ من بعد
وذا الألف التالي لها الزائد الفرد
وقلت لواو أصلها فتحتها المد
وحكم بجور حقه الفسخ والرد
سكت ولم تهجر وليتك لم تعد
على بعضكم تخفى ومن بعضكم تبدو
عدا بك عن نهج هو الرشد والقصد
هي الأصل يدريها ويعرفها زيد
وهن لها أصل وهن لها ولد
يضارعها في المد⁽⁸¹⁾ إن مد تمتد
عن المد فيه واستوى الوجد والفقد
و«سوءاتكم» إلا التحرك لا الضد
بقصر ومدوا سائر الحرف واعتدوا
لما قد ذكرنا والإله له الحمد

3. جواب الإمام أبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري (ت 732هـ)

وهذا الجعبري بإمامته المعروفة وتحقيقه المشهور، يجد في نظم الحصري حافظاً على إزجاء البيان في هذه المسألة، فيجيبه الجواب الكافي كما ينبغي، زائداً على

(79) انظر هذا الجواب في الذيل والتكملة: 5 / 2 ق 2 ص 552، والفجر الساطع: 162 ظ.

(80) كذا في الذيل، ولعلها: قلبي.

(81) كذا في الذيل والأصح أن تكون: اللين حتى يصح المعنى.

(82) قال في الذيل معلقاً: «همز «استغناً» خطأ لأعذر عنه» 5/2 ق 2 ص 554.

ما ينبغي في سياق التبرع العلمي الجائز⁽⁸³⁾ في معرض التعليم فيقول رحمه الله تعالى :

لنعم سؤال القيرواني ملغزا
لورش وبعد الهمزة الألف انجلى
نعم فتح عين جمع الاسماء أصلوا
وقد سكنوا المعتل خشية قلبه
والاجوف وافى عن هذيل محركا
فصار سكون العين في الجمع عارضا
فمن مد راعى اللفظ طردا لأصله
وقد سوغوا مد الذوائب⁽⁸⁴⁾ بعدها
وهذا جواب الجعبري أعم⁽⁸⁵⁾ من

بكلمة «سوءات» بها الواو ما مدوا
بمد ولا قصر فكيف أتى المد
ليمتاز عن وصف لإسكانه جدوا
وخوف ظهور المد ما عينه شدوا
وإذ قصدوا التحريك إعلاله ردوا
لذا قدروا فيه التحرك واعتدوا
وذو القصر مستثنى وبالأصل يعتد
لأن الذي من بعد ذينك ممتد
سؤال عن الحصري في ضمنه رشد

4- جواب الإمام أبي الحسن ابن بري (ت 730 هـ)

وما كان لابن بري أن يتغافل عن لغز الحصري، ويتناقل في الجواب عنه، وهو المقرئ الذي تخصص في قراءة نافع ونظم فيها رجزيته الشهيرة : «الدرر اللوامع»، وما كان ليسعه السكوت والإحجام و المقام يقتضي المقال والإقدام، ولذا نجده - وقد استحث على الجواب - يجيب الحصري - بعد مماته - بأبيات سبيلها الاختصار، ومنهجها التنزل مع المخالف⁽⁸⁶⁾، وغايتها تمحيض النصح وتمحيص البيان. قال رحمه الله تعالى :

(83) ويمثلون له بقوله تعالى على لسان موسى عليه السلام : ﴿قال هي عصاي أتوكؤا عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى﴾، جوابا لقوله : ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾، وإن كان المقام هنا يختلف لأنه مع رب العالمين، ولكن الآية مسوقة مساق التعليم والإرشاد. ولذلك أمثلة كثيرة من القراءان والحديث ليس هذا محل إيرادها.

(84) المقصود بها حروف المد.

(85) ووجه عمومه ما ذكره هو نفسه من أن الحصري فرض الكلام على وجه قصر الواو، وأجاب هو على وجهي القصر والمد، انظر الكنز: 46و

(86) ذكر ابن بري في درره الخلاف في هذه المفردة متابعا في ذلك الداني و الشاطبي، وذلك إذ يقول (الدرر البيت 80) :

والواو الياء متى سكنتا
له توسططا وفي «سوءات»
ما بين فتحة وهمز مدتا
خلف لما في العين من فعلات

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

نعم لم يمدوا الواو في جمع سوءة وفي ألف من بعد همزته مدوا
لأن هذيلًا تفتح العين مطلقًا فليس إذن في الواو إن فتحت مد
ومن قال في المعتل تسكين عينه فما إن له عن مدها وسطا بد

وقد حكى أبو راشد الحلفاوي في شرحه⁽⁸⁷⁾ أنه قد وجد في نسخة المرسي وأجانا وابن مسلم على الدرر بيت مثبت بعد قول ابن بري :

... خلف لما في العين من فعلات

فيه إشارة واضحة إلى جوابه السابق عن اللغز الحصري، وذلك قوله:

وقد ذكرت سبب الخلاف في غير هذا ببيان شاف

فلعل ذلك الجواب أن يكون هو البيان الشافي عن سؤال الحصري.

وعسى أن يفصح الدهر عن مؤلفات أخرى للإمام الحصري، علنا نفيد منها ما يزيدنا تحققا من علم هذا العلم المنيف، ويوقفنا على ما خفي من مكانته الباذخة حتى يوضع في حاق موضعه ضمن الرواد الذين كانت لهم بصمات واضحة في رسم معالم الثقافة الراشدة الهادية المتشعبة بروح القراءان الكريم وتعاليم الشريعة السمحة.

(87) انظر شرح الحلفاوي: (21و) (م.خ.ح).

وفاته

وما زال الحصري يتصدر مجلس الإقراء، ويتبوأ مقام التدريس للقراءات بطنجة، إلى أن هد الدهر من قواه، واجتمع إليه على كبر السن عماه، فضاقت ذرعه وتراجع طبعه⁽⁸⁸⁾، واستكان إلى الوحدة والخلوة، ونفض يده من الترحال :

وأقيم في العسر واليسر ر، وذرعنسا وكورا
فعلى الأفراخ حبا تألف الطير الكورا⁽⁸⁹⁾

وقد وافاه الأجل بها سنة 488 هـ⁽⁹⁰⁾، ودفن بإزاء سور طنجة خارج باب الحدادين⁽⁹¹⁾ رحمه الله تعالى وأجزل له المثوبة في الأخرى، إنه سميع قريب.

(88) انظر الذخيرة: ق 4 مج 1، 246/7.

(89) علي الحصري: 100.

(90) وقع في غاية النهاية أن وفاته كانت سنة 468 هـ، وهو لاشك تصحيف ظاهر.

(91) إشارة فريدة وردت في النسخة الناصرية المعتمدة في تحقيق القصيدة الحصرية.

كلمات في الثناء عليه

ظفر الحصري بتحليلات جليلة، ووشح صدره بوسامات علمية رفيعة.. هو لها أهل - من لدن جهابذة كبار، توضع بمعاني الإجلال والتوقير، وهذه بعض تلك التحليلات أعرضها كما هي عند أصحابها لم تشب :

- كلمة ابن بسام : «كان بحر براعة، ورأس صناعة، وزعيم جماعة»⁽⁹²⁾.
- كلمة الحميدي : «شاعر أديب، رخم الشعر، حديد الهجوم.. شعره كثير وأدبه موفور»⁽⁹³⁾.
- كلمة ابن العماد : «كان مقرئاً محققاً وشاعراً مفلحاً»⁽⁹⁴⁾.
- كلمة ابن الجزري : «أستاذ ماهر، أديب حاذق»⁽⁹⁵⁾.
- كلمة ابن بشكوال : «وله من الأشعار الحسان ما يجدر ذكره ويخلد فكره»⁽⁹⁶⁾.
- كلمة ابن مخلوف : «العالم الإمام في القراءات السبع، الثقة»⁽⁹⁷⁾.

وأختم بتحلية جليلة بليغة لابن فضل الله العمري وشح بها الحصري، ولم أر أحدا ساقها في ترجمته، وذلك قوله :

• «علي بن عبد الغني الفهري المقرئ الضرير الحصري القيرواني، الشاعر المشهور، رجل لم يكفه أنه من فخر في ذوائبها، وعلى حياض العرب حيث يذود بعصاه لعرايبها، حتى نال من الآداب أقصى رغائبها، وآل بأنهي طلابها، وأن لتجار دارين⁽⁹⁸⁾ معه أن تنفض ما في حقابها، أدبا برع، وشعرا دق أنوف العرب وقرع، وبيانا هو الصباح لا بل هو النهار قد متع، فضلا هو الغمام لا بل هو الروض لمن رتع، وعلمنا كثر عنه الآخذ، وظهر ولا سبيل عليه للمآخذ»⁽⁹⁹⁾.

(92) الذخيرة: ق 4 مج 1، 245/7.

(93) جذوة المقتبس : 314.

(94) شذرات الذهب : 385/2.

(95) غاية النهاية : 550/1.

(96) الصلة: 410/2.

(97) شجرة النور الزكية: 118.

(98) ودارين اسم فرضة بالبحرين ينسب إليها المسك، يقال مسك دارين. اللسان (درن) 13/154.

(99) المسالك والممالك : السفر 17/250-251. (مخطوط بإخراج فؤاد سزكين).

الفصل الثاني

القصيدة الحصرية تقديم وتعريف

القصيدة الحصرية : بين توثيق النسبة وتحقيق العنوان

إذا كان من جملة ما تفرضه قواعد التحقيق العلمي هو الثبت والاستيثاق، انطلاقاً من قولهم : «إذا قلت من نفسك فأثبت، أو نقلت عن غيرك فأسند»، فإن توثيق نسبة هذه القصيدة إلى صاحبها أبي الحسن الحصري لا يحوجنا إلى كبير عناء، حيث أطبقت كتب التراجم التي ترجمت له - جميعها - على نسبتها إليه، إضافة إلى أن القراء - أصحاب الميدان - علم واحد على أنها من نظمه ومن بديع قريضه، حيث ترد في كتبهم - منسوبة إليه - في سياق الاستشهاد والاعتضاد، أو الاعتراض والانتقاد⁽¹⁰⁰⁾، بل إن الناظم نفسه قد ضمنها ما يفيد تحقق نسبتها إليه، وذلك قوله :

فجئت بها فهريه حصرية... فلا شك إذن ولا جدال.

أما بخصوص العنوان، فلا يعرف لها اسم خاص، وإنما اشتهرت منسوبة إلى صاحبها، فيقال : «القصيدة الحصرية»⁽¹⁰¹⁾، وقد ترد باسم «القصيدة الرائية»⁽¹⁰²⁾.

والجدير بالذكر هنا هو وقوع الاختلاف حول عدد أبياتها، فبينما يذكر البعض أن عدتها مائتا بيت وتسعة أبيات⁽¹⁰³⁾، ينص آخرون على أنها تقع في مائتي بيت واثنى عشر بيتاً⁽¹⁰⁴⁾. وثمة قول ثالث يصل بعدد أبياتها إلى مائتي بيت وخمسة

(100) انظر مبحث «القصيدة الحصرية في كتب القراءات».

(101) فهرسة ابن خير : 47، كشف الظنون : 1337/2، النشر : 96/1.

(102) غاية النهاية : 550/1.

(103) الصلة : 410/2، وفيات الأعيان : 331/3، كشف الظنون : 1337/2، برنامج التحجبي : 42.

(104) تاريخ بروكلمان : 123/5، صدور الأفارقة : 5، الأعلام : 301/4، علي الحصري : 83.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

عشر بيتاً⁽¹⁰⁵⁾. يقع هذا مع أن صاحبها قد صرح تصريحاً بأنه نظمها في مائتي بيت تنيف تسعة وعليه جرينا في التحقيق، واستخلصناه من النسخ بعد المقابلة والتوثيق⁽¹⁰⁶⁾.

ولست أشك في أن مرد هذا الاختلاف يرجع إلى ما تعاور هذه القصيدة من التنقيح والتصحيح، وما تعاقب عليها من أيادي التهذيب والإصلاح، مما قد يصل إلى إضافة بعض الأبيات على سبيل الاستدراك كتلك الزيادة التي ذكرها ابن الأبار⁽¹⁰⁷⁾ في ترجمة المقرئ صاف بن خلف بن سعيد بن مسعود الأنصاري، وهي قوله⁽¹⁰⁸⁾:

سواكن لا تحريك عند اتصالها ولاصورة في الرسم والحظ بالحر
خلاقوله «آتاني الله» إنها محرمة بالفتح في الوصل والمر

فاعتبار هذه الزيادة وأمثالها من صلب الأصل، والتساهل في إدراجها ضمن أصيل أبيات القصيدة، خاصة من جهال النساخ وضعفة القارئ، كان - لاشك - وراء ذلك الاختلاف البين حول عدد أبياتها، والله أعلم.

تاريخ نظم القصيدة ومكانه

وأما عن تاريخ نظم القصيدة فقد كان قبل سنة 470هـ، استناداً إلى :

1 - تصريحه بأنه توجه وجهة القراءة والإقراء بعد تركه قرص الشعر وإعلانه اعتزاله السير في ركب الشعراء، وذلك كان في أواخر حياته نسبياً.

(105) تاريخ بروكلمان : 5/123.

(106) ولعله بسبب هذا الاختلاف، يجمل بعض المترجمين القول في عدد أبياتها، ويقفون به عند مائتي بيت فقط. انظر مثلاً تاج العروس (حصر) 3/145، نكت الهميان : 200، فهرس تاريخي للمؤلفات التونسية: 70.

(107) التكملة : 2/767 تر 1894.

(108) الأنسب في موقع هذا الاستدراك ضمن ترتيب القصيدة أن يكون بعد قول الحصري في آخر باب الزوائد :

علامتهن الحذف في وقف قارئ عليهن والإثبات في وصل ذي حدر

- 2- ماجاء في مقدمته النثرية من أن المنصور والحاجب⁽¹⁰⁹⁾ هما اللذان أخرجاه من ظلمة الشعراء إلى نور القراء، واستخرجا درر قصيدته من نحره، بما وفرا له من أسباب التمكين والعناية، وهذان الحاكمان البورغواطيان قد تمهد لهما حكم سبته وطنجة ما بين 453 و477هـ، وكان مقتل سقوط سنة 470 هـ، فيكون نظمها قبل.
- 3 - ماجاء في الصلة من أن القاسم بن صواب لقي الحصري في جامع مرسية وأخذ عنه قصيدته سنة 481 هـ⁽¹¹⁰⁾، فيكون نظمها قبل ذلك.
- 4 - ما جاء في ترجمة عبد الله بن سمجون من أنه لقي الحصري وأخذ عنه قصيدته بطنجة سنة 490 هـ⁽¹¹¹⁾.
- واستنادا إلى ماسبق، يغلب على الظن أن يكون الحصري قد نسج قصيدته في سبته في كنف المنصور والحاجب - وهو الراجح - أو في طنجة.

(109) انظر ترجمتهما في قسم التحقيق.

(110) الصلة : 410/2.

(111) كذا ورد في التكملة : 823/2، وهو خطأ، لأن وفاة الحصري سنة 488هـ، ولعلها أن تكون 480 هـ.

التعريف بالقصيدة الحصرية ومنهج الناظم فيها

القصيدة الحصرية رائية مكسورة من البحر الطويل، تتألف من مائتي بيت و تسعة أبيات، أفردها ناظمها لقراءة نافع من رواية ورش وقالون عنه، فبين الخلاف بينهما في الأصول والفروش، وكان منهجه في ذلك قائما على تقديم ورش على قالون. خلافا لما سار عليه الداني وتبعه عليه الشاطبي من تقديم الثاني على الأول⁽¹¹²⁾ وقد قال رحمه الله تعالى بيانا لذلك :

أعلم في شعري قراءة نافع رواية ورش ثم قالون في الإثر

غير أنه لم يفصح في نظمه عن الطريق المعتمد لديه في ضبط الخلاف القرائي بين هاتين الروايتين، وإن صرح في مقدمته النثرية بأن حافظ قصيدته يحصل على ثلاث روايات. وقد أبان تتبع مجاري القصيدة في مروى حرفها عن أن الناظم قد اعتمد فيها رواية ورش من طريق أبي يعقوب يوسف الأزرق، وعول في رواية قالون على طريقين: طريق أبي نشيط محمد بن هارون، وطريق أحمد بن يزيد الحلواني، ولا شك أن الطريق المعتمد هو أدق مستويات الخلاف الواجب⁽¹¹³⁾، إذ به ينحسم الخلاف في توثيق الخلاف⁽¹¹⁴⁾ وضبطه من الأهمية بحيث يمنع تخليط الطرق والتداخل فيما بينها.

وقد سار الناظم على مهيع القراء في تقسيمهم المادة القرائية إلى قسمين كبيرين: الأصول و الفروش، يقدمون الأولى على الثانية، وإن كانوا يجنحون إلى إدراج فرش سورة الفاتحة في باب الأصول، ويقع عندهم ترتيب أبواب الأصول على

(112) انظر التيسير: 3، والحرز: 3.

(113) انظر تعريف هذا المصطلح في «مصطلحات الشرح القرائية».

(114) المراد بالخلاف الأول التنازع وبالثاني: اختلاف القراء في الأحرف.

حسب موارد أمثلتها في النسق المصحفي أولاً بأول، وربما خالفوا ذلك للملحظ خفي لحظوه، أو اعتبار دقيق اعتبروه.

وأما الناظم فتقع عنده أبواب الأصول مرتبة على ما هي عليه عند القراء، إلا ما كان من دمج باب في باب كما فعل في باب الاستعاذة والبسمة، وفي إدخال ياءات الإضافة ضمن فرش الحروف، أو تقديم باب على باب كما يرى صنيعه في تقديمه الروم والإشمام على أبواب الإمالة والراءات واللامات، أو تأخير باب عن باب كما في تأخيره باب الزوائد والإتيان به بعد فرش الحروف؛ وقد يعمد إلى حذف بعض الأبواب رأساً، فهو مثلاً لم يعقد باباً للوقف على مرسوم الخط على غرار غيره من القراء، وربما كان له في ذلك ملحظ دقيق تغيب عن ورائه السداد في المنهج والسلامة في العرض.

وتشمل الأبواب التي ضمنها الناظم قصيدته العناوين الآتية مع الترتيب :

- 1- باب التعوذ والبسمة.
- 2- ذكر فاتحة الكتاب وميم الجمع.
- 3- ذكر هاء الإضمار.
- 4- ذكر المد والقصر.
- 5- ذكر الهمزتين المتفتحتين والمختلفتين من كلمة ومن كلمتين.
- 6- ذكر نقل الحركة إلى الساكن قبلها.
- 7- ذكر ترتيب الهمزة الساكنة.
- 8- ذكر إدغام دال «قد» ولام «هل» و «بل» وتاء التأنيث وإظهارها.
- 9- ذكر حروف قربت مخارجها.
- 10- ذكر النون الساكنة والتنوين.
- 11- ذكر الروم والإشمام.

12- ذكر الإمالة والفتح.

13- ذكر الرءاءات.

14- ذكر اللامات.

15- ذكر فرش الحروف.

16- ذكر الزوائد.

ولم يستوعب الناظم جميع موضوعات هذه الأبواب، وإن ادعى أنه استقصى ذلك كله، فهو مثلاً لم يذكر الاستفهام المكرر في باب الهمز، ولم يتعرض لموانع الإشمام، كما أنه لم يعرج على بعض الفروش ولم يجر الكلام حولها، وذلك مثل المد في ﴿أنا إلا﴾ لقالون، والإشمام في ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾ و﴿تأمن﴾.

والناظم لم يذيل قصيدته بإفراد باب للمباحث التجويدية مثل مخارج الحروف وصفاتها، على غرار صنيع كثير من القراء، وذلك إمعاناً منه في استقلال الدرس القرائي عن الدرس الصوتي، وتمحيض مباحثه الخلافية عن القواعد الوفاقية التي تنتمي إلى الدرس التجويدي. وهذا منه صنيع وجيه، ومسلك سديد، ومنهج رشيد، رحمه الله تعالى.

وقد مهد الناظم لقصيدته بمقدمتين: إحداهما نثرية، والأخرى نظمية.

أما الأولى فقد أفصح فيها عن أن قصيدته هاته تأتي على سبيل المعارضة لقصيدة الخاقاني في التجويد: تتمم نقصها، وتحوي من المباحث ما لم يحتملها بحرهما وضاق عنه لفظها، مع الاعتراف له بالفضل والبعد عن مسالك الفخر والكبر. ثم ذكر المباحث القرائية التي تشتمل عليها قصيدته، مردفاً ذلك ببيان منهجه في عرض الخلاف القرائي، من تقديم أصل ورش على أصل قالون، وموضحاً أن قصيدته قد اشتملت من أوجه الخلاف على ثلاث روايات، وأنها تغني عن غيرها في بابها. وعلى قاعدة: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله»⁽¹¹⁵⁾، فقد ذكر بالتنويه

(115) هو حديث أخرجه الترمذي في كتاب البر والصلة باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك رقمه 299/4، 1955. وأبو داود في كتاب الأدب باب في شكر المعروف رقمه 4811. وغيرهما.

المنصور والحاجب البورغواطين- وقد كانا أميرين في عهده- لما شملاه به من العناية البليغة، وأغدقا عليه من النعم الرغيدة وأعظم من ذلك أنهما أخرجاه من ظلمة الشعراء إلى نور القراء.

أما المقدمة النظامية فلم يقع فيها الابتداء بالحمدلة و الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، على ما هو معهود في بداية القصائد و المنظومات التعليمية، وذلك اعتمادا من الناظم على ما سبق له من ذلك في مقدمته الثرية التي جعلها بين يدي منظومه. ثم أبان - رحمه الله - عن دواعي نظمه لقصيده ممثلة في ثلاثة أمور:

- 1- تقريب علم القراءات للناس، وتجيئه إليهم على متن النظم الشعري، لكونه أنشط للنفس وأوفق للطبع، وأسرع للحفظ و أمتع للْحَظِّ.
- 2- تصدر الأغرار من القراءة للدرس القرائي مع جهلهم بقواعد العربية وأصول الأداء.

3- إبراء الذمة والخروج من العهدة بتبليغ علمه ونشره وبثه بين العباد.

كما أعاد الناظم القول بأنه نظم قصيدته معارضة للقصيدة الخاقانية، ثم ذكر عدد أبيات قصيدته، ولم يتحرج في أثناء ذلك من الاعتزاز بقصيدته والإشادة بحسن قريضها وجمال سبكها، وأنها تربي على القصائد غيرها، وأنها لم تعط حقها ولو كتبت بالمسك فضلا عن الخبر... وهو اعتزاز طالما عرف به الحصري في معرض إظهار تفوقه وبذه الأقران، استشعارا منه بقوة شاعريته، وذراية لسانه، وسعة اطلاعه، وهو الذي يقول عن نفسه (116) :

غيلان الشعر قد امته	جرمي النحوم يرده
وخليل لغات العرب يق	في كتاب العين ويسرده

ويقول أيضا (117) :

غيلان دانت له القوافي	ولم يصغ شعره مصاغي
غظت حسودي فظل يلغي	في شرفي والحسود لاغي

(116) وانظر كتاب ياليل الصب ومعارضاتها للمرزوقي والجيلاني : 14.

(117) انظر علي الحصري : 44.

وقد بنى الناظم منظومته على الإيجاز والاختصار، فاكتفى من القلادة بما أحاط
الطلا، وأدمج باع العبارة في فتر الإشارة، غير أنها على اختصارها ووجازة لفظها :

تنوب عن الكتب الضخام لقارئ وتسهل حفظا للمقيمين والسفر

ثم لفت الناظم النظر - في هذه المقدمة - إلى ضرورة تحصيل علم العربية لمن أراد
أن يتصدى للإقراء ويتصدر للتدريس، ونعى على قاصري الباع في هذا العلم
ادعاءهم العلم بالقراءات، فقال في البيتين المشهورين اللذين طارا كل مطار وسار
ذكرهما كل مسار :

لقد يدعي علم القراءة معشر وباعهم في النحو أقصر من شبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووجهه رأيت طويل الباع يقصر عن فتر

ويبدو أن هذا كان ظاهرة لافتة في عصره استحقت انتقاده لها، والتنبيه على
خطرها.

ونظرا لابتناء علم القراءات في أصله وجوهره على السماع والرواية، فقد ذكر
الناظم أشياخه المشهورين الذين يسند إليهم القراءة، على عادة القراء في تصدير
كتبهم بذكر أسانيدهم إلى شيوخهم، ونشر رواياتهم عن أساتذتهم.
وأخيرا، أفاد رحمه الله أنه لا يبغى من وراء هذا الجهد صلة ولا شكورا من أحد
وإنما يلتمس من القارئ أن يعينه على نفسه بخالص الدعاء وصادق الابتغال : أن
يتقبل الله منه ذلك، ويجبر كسره يوم العرض هنالك.

قيمة القصيدة الحصرية وخصوصياتها الأدائية

لم يكن الإمام الحصري بدعا في أفراد قراءة نافع بالنظم أو التأليف، وإنما ورد مشرعا سبقه إليه الفارطون، ونزل منزلا فتحت أبوابه لأئمة قبله فغشوا بيوته، واقتعدوا كراسيه، وأرسلوا بعوث الفكر تجوس خلاله، وتتقصى فيه كل صغيرة وكبيرة...

بيد أن القصيدة الحصرية تستمد نفاستها ومصدر الاهتمام بها من :

- صياغتها على متن نظم شعري متين هو في الروعة والجمال ماهو : سمو بلاغة ورفعة لغة ورقية عبارة، ولطيف إشارة، فكانت موطن الإعجاب والإبهار، ووقعت في النفوس في سويدائها، وتقبلتها قبولا حسنا، وماذاك إلا لأن ناظمها أديب أثيل، وفي باب النظم شاعر مقتدر مكين، سارت بأشعاره الركبان، وشهدت له بالبراعة في ذلك الأعداء قبل الإخوان.

- استيعابها النسبي لما يحتاج إليه القارئ من الأحكام القرائية و الحثيات الأدائية في قراءة نافع أصولا وفرشا، مع حسن الإيراد ووضوح العرض لتلك المسالك والقواعد، وانتحائها في كل ذلك سبيل الاختصار والإيجاز، كل أولئك جعلها تبذ الأنظمة التعليمية غيرها، وتنبأ مقعد الصدارة فيها، فلا جرم كانت مهوى أفئدة المتعلمين: يسيرة في الحفظ عليهم، هينة في الدرس لديهم، تقيء بهم إلى إحكام قراءة نافع والإحاطة بها.

- تفردها في مروى نافع بخصوصيات أدائية ووجوه فنية هي الآن سائرة نحو الدروس والامحاء، بيان ذلك أن هذه القصيدة تستمد مرجعيتها الأدائية من المشيخة القيروانية ذات المدارس المتعددة التي تلتقي في أنماط فنية، ومذاهب أدائية موحدة

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

تكون بها طرازاً خاصاً ومعلماً بارزاً تقف به وطيدة راسخة أمام المدارس القرائية الأخرى وعلى رأسها مدرسة الإمام أبي عمرو الداني، ذلك أن هذه المدرسة القيروانية تضرب بجذورها التاريخية في أواسط المائة الثالثة⁽¹¹⁸⁾، حيث أرسى قواعدها وأسس بنيانها الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن خيرون المعافري الإلبيري الأندلسي (ت 306 هـ)، ثم بلغت أشدها، واشتد ساقها واستوى عودها في أواخر المائة الرابعة وأثناء الخامسة على يد ثلة عظام من أئمتها هم مفخرتها، وبهم نفق سوقها؛ وهامهم أولاء على ترتيب وفياتهم:

- أبو عبد الله محمد بن سفيان (ت 415 هـ) صاحب «الهادي» في القراءات السبع.

- مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) صاحب «التبصرة» في القراءات السبع.

- أحمد بن عمار المهدي (ت 440 هـ) صاحب «الهداية» في القراءات السبع.

- أبو القاسم يوسف الهذلي (ت 465 هـ) صاحب «الكامل» في القراءات العشر

والأربعين بعدها.

- أبو علي الحسن بن خلف بن بليمة (ت 514 هـ) مؤلف «تلخيص العبارات» في

القراءات السبع.

- أبو القاسم عبد الرحمن بن الفحام الصقلي (ت 516 هـ) صاحب «التجريد» في

القراءات السبع.

فهؤلاء الفحول الفطاحل هم الذين رفعوا راية هذه المدرسة عالية خفاقة بما أصلوا وقعدوا، وبسطوا من التأليف وفصلوا، ولم يألوا جهداً في ذلك ولا قصرُوا - على تفاوت بينهم في الإسهام واختلاف درجاتهم في العطاء - فأضحت المدرسة القيروانية ذات شأن وبال في المحيط القرائي: متميزة المعالم، واضحة الخصوصيات والاختيارات، ذات منحنى متفرد في بعض الأوجه الفنية والطرائق الأدائية في المسائل الخلافية، مما جعلها تمنع في الاستقلال، وتنأى عن الإمعية والتبعية لغيرها من المدارس القرائية... ثم ظهر في أتون الأحداث التاريخية في أوائل المائة الخامسة

(118) انظر في تاريخ المدرسة القرائية القيروانية: «قراءة نافع عند المغاربة»: 2/380 وبعدها.

الإمام أبو الحسن الحصري بقصيدته الغراء في قراءة نافع، فكان ظهوره إيذاناً جديداً بالفتح على هذه المدرسة، ونفخاً جديداً في روحها، وبعثاً لما قد أخذ إلى الموت من رفاتهما؛ بل كان قدراً مقدوراً استنقذ الله تعالى به هذه المدرسة من الضياع والفوات، إثر نكبة القيروان سنة 449 هـ على يد أعراب بني هلال، حيث كادت هذه الزحفة الغاشمة أن لا تذر من شيء أتت عليه إلا جعلته كالرميم، فإذا القيروان بلقع صفصف، خواء خراب... فكانت رحلة الحصري - وأمثاله - إلى الديار الأندلسية، وسبكه لقصيدته الشماء في قراءة نافع تأكيداً في مستوى التأسيس، وإعادة هي كالإبداء لمعالم المدرسة القيروانية، وتسجيلاً حافلاً لمحتوياتها الأدائية وترسيخاً لمبادئها واختياراتها في مواقع الوجود على مستوى الدرس الإقرائي خاصة في سبتة وطنجة.

ولتقريب الصورة لما تنفرد به الحصرية ومشيختها في بعض تلك الأنماط الأدائية والخصائص الفنية في مقابل المدرسة الدانية، نورد بعض الأمثلة على مساق التوضيح :

• الاقتصار على تمكين المد مشبعاً فيما تقدم فيه سبب المد على شرطه، وهو ما يسمى عندهم بمد البدل، وذلك في قول الحصري :

وإن تتقدم همزة نحو آمنوا وأوحي فامدد ليس مدك بالنكر

والحصري وإن لم يكن واضحاً في اختياره في التسوية بين ما تقدم فيه سبب المد على شرطه وبينما تأخر، فإن قوله : «ليس مدك بالنكر» فيه نوع تعريض بمن أنكره من أهل الأداء كالإمام ابن غلبون - شيخ الداني - الذي يقول بأن : «نافعا - رحمه الله - لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين الواقعة بعد الهمزة... كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش، لأن إشباع المد في هذا كله مضغ ولوك، وانتهاز وتشديد وليس بأفصح اللغات وأمضاها»⁽¹¹⁹⁾، وقال الإمام الداني : «قرأت على أبي الحسن بن غلبون في روايته بغير زيادة تمكين لحروف المد فيما تقدم (أي مد

(119) التذكرة : 1/108.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

البدل)، وسألته عن زيادة التمكن وإشباع المد فأنكره وبعد جوازه، وإلى ذلك كان يذهب شيخنا علي بن محمد بن بشر⁽¹²⁰⁾ - رحمه الله - وسائر أهل الأداء من البغداديين والشاميين⁽¹²¹⁾. وقال الشاطبي⁽¹²²⁾ :

...وابن غلبون طاهر بقصر جميع الباب قال وقولا

ونص الداني على أن الزيادة في مد البدل يسيرة وأنها ليست بتمطيط بالغ، ولا بإشباع مسرف، وقال عن مذهبه هذا أنه : «هو الذي يوجهه القياس ويحققه النظر، وتدل عليه الآثار، وتشهد بصحته النصوص، وهو الذي أتولاه وآخذ به»⁽¹²³⁾. وحتى ندرك طبيعة الخلاف بين مدرسة الداني و المدرسة القيروانية في هذا الباب، ونلاحظ نموذجا من ذلك السجال العلمي في هذه المسألة، نحيل القارئ على رسالة مكّي بن أبي طالب المطبوعة بعنوان : «تمكين المد في آتى وآمن وآدم وشبهه»⁽¹²⁴⁾ فهي أملك لذلك وأوفى.

• باب الرءاءات و اللامات : وفي هذين البابين تتجلى الاختيارات الأدائية، والطابع الخاص لهذه المدرسة واضحا بارزا، لا يحتمل التغاضي عنه أو التقليل من شأنه، حتى قال الإمام الجعبري : «ولأهل القيروان وغيرهم في تفخيم الرءاء وترقيقها اختيارات عند ورش...أمسكت عنها لخروجها عن القياس، أولضعف روايتها، أو مخالفة روايتها»⁽¹²⁵⁾. بل وصل الأمر إلى ما حكاها المجاصي عن شيخه أنه «أدرك في مدينة فاس أناسا يقرؤون حرف نافع من الحصرية قبل قدوم المؤلف أبي الحسن بن بري إليها، وقبل قدوم تأليفه إليها - وهو البرية - حتى إلى باب الرءاءات، فيقرؤونها من الشاطبية الكبرى لأنه سلك في نظمه سلوك أبي عمرو في التيسير»⁽¹²⁶⁾. ولعل

(120) هو الإمام الأنطاكي.

(121) جامع البيان : 460/2.

(122) الحرز، باب المد ص: 15.

(123) م.ن : 461/2-462.

(124) نشر بتحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار الأرقام، 1404 هـ بالكويت.

(125) كنز المعاني : 87 و.

(126) شرح المجاصي على الدرر : 122 ظ.

هذه المذاهب القيروانية في باب الرءاءات هي المقصودة بقول الشاطبي في حزره في آخر باب الرءاءات (127) :

وفي الرءاء عن ورش سوى ما ذكرته مذاهب شذت في الأداء توقلا

وزاد من حدة هذا التفرد الأدائي لهذه المدرسة، ما كان يصاحبه من تلك اللهجة الشديدة والمبالغة المفرطة في تخطئة المخالف، وإلزامه بمذهب المؤلف، محاولة منها لإخضاع المحيط القرائي لمذهبها، ويمكن أن نلمس هذه الظاهرة ونمثل لها بقول الحصري في تعيين إبدال همزة «أئمة» ياء :

ولابد من إبدالها في أئمة فصحوك إن الجاهلين لفي سكر

وقوله في ترقيق راء «المرء»:

ولا تقر راء المرء إلا رقيقة لدى سورة الأنفال أو قصة السحر

وقوله في ترقيق راء ما بعده ياء كمريم :

وإن سكنت والياء بعد كمريم فرقق وخطئ من يفخم بالقهر

ويمكن التمثيل لبعض أفراد القصيدة ومخالفتها للمدرسة الدانية في باب الرءاءات بمائلي :

- استثناء : «كبر» و «عشرون» من ترقيق الرءاء فيهما (128).

- تفخيم راء «وزر» المفتوحة و «ذكرك» (129).

- ترقيق راء «صهرا» وإجراء الخلاف في «إجرامي» (130).

(127) حزر الأمانى : باب الرءاءات : 28.

(128) النص المحقق : البيتان : 150 و 151.

(129) النص المحقق : البيت 159.

(130) النص المحقق : البيتان : 160 و 162.

- تفخيم راء «عشير تكم» وإجراء الخلاف في «حصرت» في الوصل⁽¹³¹⁾.

- تفخيم الراء في كل كلمة قبل رائها أحد حروف «زد سوف تذب ثم» أو الكاف وقبل هذه الحروف حرف حلق مكسور⁽¹³²⁾؛ وهي أوجه أدائية لم تخرج فيها القصيدة عن مسار مشيختها، بل كانت فيها لها طيعة بارّة.

ونفس الشيء يقال بالنسبة لباب اللامات :

• فإن موجب تفخيمها حسب القصيدة هو أن يكون قبلها أي حرف مطبق - بما فيها الضاد - وتكون اللام مفتوحة أو مضمومة⁽¹³³⁾.

• والتفخيم فيما اكتنفها صادان وذلك في «صلصال» متعين فيها⁽¹³⁴⁾.

• كما جرت على تجويز تفخيم لام كلمات مثل : «اختلط» و«واغلظ عليهم» و«أخلصوا» و«خلطوا...»⁽¹³⁵⁾.

وكل ذلك مما تقف فيه القصيدة في مقابل المدرسة الدانية، مستمدة مرجعيتها الأدائية من مشيختها القيروانية... ويلاحظ من خلال استقراء مجاري القصيدة أنها قد أخلصت في الوفاء لاتجاه مدرستها، وطبعت بطابعه المتمثل في ذلك التمثيط البالغ، والتفكيك للحروف، والإشباع للحركات، وفي التعليل لكثير من الأوجه الأدائية، والاعتماد في تعميم القاعدة - فيما لم يرد فيه نص - على طرد الكليات على جزئياتها، وقياس الأشباه، وإلحاق النظر بنظيره، حتى قال الشاطبي في ردع هذا الاتجاه القياسي فيها بيته السائر المشهور⁽¹³⁶⁾ :

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضى متكفلا

(131) النص المحقق : البيتان : 154 و 155.

(132) م.ن : البيتان : 157 و 158.

(133) م.ن : البيت : 172.

(134) م.ن : البيت : 175.

(135) م.ن : البيت : 176.

(136) حرز الأماني باب الرءاء : 28.

وحتى صح أن تنعت هذه المدرسة - بنوع من التجاوز - بـ«المدرسة القياسية» في مقابل مدرسة الداني الاتباعية الأثرية⁽¹³⁷⁾.

على أن القصيدة الحصرية وإن كانت وفيه لمدرستها على سبيل الإجمال، فإن ذلك لم يمنع أن تفصي من اختياراتها بعض الأوجه التي سار عليها بعض المشايخ القيروانيين، وإن كانت في كل ذلك لم تخرج عن معالم المدرسة الأم، وذلك مثل إقصائها لإشباع الحركة في «ملك يوم الدين» و«إياك نعبد»، و لتفخيم لام «ثلاثة»... ولكن ذلك الإقصاء كان يتم بأسلوب لطيف هادئ لا يكاد يتفطن إلى أنه اعتراض أو مصادرة، وذلك من مقتضيات التأدب مع المشيخة، وكمال الاعتراف لها بالفضل.

ومن كل ما سبق، يظهر واضحا أن القصيدة الحصرية قد أبلت بلاء حسنا في تمثيل الخصائص الأدائية للمدرسة القيروانية، وأسدت عظيم الفضل لمشيختها بتسجيلها التام لذلك الطراز الخاص الذي استأثرت به، وذلك في قالب شعري يأخذ بالألباب، ويذهب بالعقول ممكنة لها بذلك في شتى بقاع الأرض، وبما أتيح لها من الذبوع والانتشار إلى اليوم، حتى أضحت - إلى عهد قريب - من الكتب الدراسية المهمة المتداولة بين الناشئة في الكتاتيب وأماكن الدرس...⁽¹³⁸⁾، وإن كان يرى - لعوامل وأسباب - أن الاعتماد في باب الأداء اليوم إنما هو على معطيات المدرسة الدانية التي يقف على رأسها أبو عمرو الداني ووارث سره الإمام أبو القاسم الشاطبي، ومن تبعهما ونهج نهجهما كالإمام ابن بري صاحب الدرر اللوامع.

(137) انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة : 663/3 و727.

(138) ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين للأستاذ المنوني : 333.

الفصل الثالث

أثر القصيدة في الخالفين

شرح القصيدة الحصرية

لقيت هذه القصيدة عناية كبيرة من لدن العلماء، فأقبلوا على شرحها و بسط معانيها، وتوضيح مباحثها وما ضنته من معارفها، في سبيل جعلها سهلة التناول، قريبة المأخذ، على طرف الثمام من الطلبة القارئین. وقد بذلت لهذه الغاية جهود، وخضعت القصيدة لشروح ؛ وسوف أعرض فيما يلي لما وقفت عليه من تلك الشروح - التي ما زالت كلها مخطوطة - معزوة لأصحابها، ومرتبة حسب تاريخ وفياتهم، مشيراً - في حدود المتأني - إلى مظان وجود المخطوط منها :

1- شرح أبي جعفر بن الباذه (ت 540 هـ) :

وصاحبه هو الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري المعروف بابن الباذه⁽¹³⁹⁾، صاحب «الإقناع في القراءات السبع»، وعلى كثرة المصادر التي ترجمت له، فإنها لم تذكر أن له شرحاً على القصيدة الحصرية؛ وإنما يأتي ذكر هذا الشرح في ثنايا بعض شروح «الدرر اللوامع» كشرح المنتوري وابن القاضي... وربما هو الذي يسمونه «بالنجعة»⁽¹⁴⁰⁾. ولم أعث في فهارس المكتبات على نسخة خطية لهذا الشرح.

2- شرح أبي الحسن محمد بن عبد الرحمان بن الطفيل (ت 543 هـ) :

وهذا الكتاب هو موضوع التحقيق، وسنفرده بالكلام في فصله الخاص به⁽¹⁴¹⁾.

(139) ترجمته في: الصلاة : 82/1، بغية الوعاة : 338/1، غاية النهاية : 83/1، وهو يروي الحصرية عن

أبي القاسم بن صواب عن ناظمها. انظر النشر : 96/1.

(140) انظر مثلاً المنتوري : 134، 150، 160، 160، والفجر الساطع : 68، 264، 320...

(141) انظر الفصل الثاني من الباب الثاني.

3- شرح محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري:

وهو قرطبي الأصل، لم أقف على تاريخ وفاته، لكن يدل على تقدمه في الوفاة روايته عن أبي القاسم خلف بن عبد الله بن صواب - تلميذ الحصري وراوي رائيته عنه - كان مقرئاً مجوداً عارفاً بالقراءات، ذكر له ابن عبد الملك شرحاً في قصيدة أبي الحسن الحصري في قراءة نافع، وقال بأنه لا بأس به⁽¹⁴²⁾. وهو شرح في حكم المفقود الآن.

4- شرح أبي عمرو مرجي الغافقي (ت في حدود 600 هـ)

وصاحبه هو مرجي بن يونس بن سليمان بن عمر بن يحيى الغافقي من أهل حصن مرجيق من عرب الأندلس ويعرف بالمرجقي منسوباً إلى بلده، يكنى أبا عمرو، قرأ بإشبيلية على ابن خير. وأقرأ القرآن والعربية والأدب بسبته وطنجة. وله تأليف مشهور شرح فيه قصيدة الحصري، وتوفي في حدود 600 هـ⁽¹⁴³⁾، ولأعلم له وجوداً في الخزائن العامة، وكان المنتوري وابن القاضي يستشهدان به كثيراً، في شرحيهما على الدرر⁽¹⁴⁴⁾.

5- شرح الجوهري:

ويحتمل أن يكون هو الذي ترجم له في صلة الصلة⁽¹⁴⁵⁾ والذيل⁽¹⁴⁶⁾ باسم: محمد بن أبي الحسن الفارسي المروزي، أبو عبد الله المعروف بالجوهري: كان حافظاً مجوداً حسن السميت فاضلاً صالحاً قدم الأندلس ودخل قرطبة في أوائل جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وستمائة ولم يذكر له شرحاً لهذه القصيدة، ولكن المنتوري

(142) انظر الذيل والتكملة: 59/6 تر: 127.

(143) انظر ترجمته في التكملة (1838)، صلة الصلة: 67، بغية الوعاة: 390، كشف الظنون: 2/344،

معجم المؤلفين: 218/12.

(144) انظر مثلاً الفجر: 72 و باب المد، و شرح المنتوري: 152 ط، 202 و...

(145) انظر: ص 26 تر: 15.

(146) انظر (8 - ق 1/281).

وابن القاضي ينقلان عنه ويحيلان عليه باسم الجوهرى⁽¹⁴⁷⁾، ولعله أن يكون هذا هو. وهذا الشرح أيضا عفت آثاره، وعسى ألا يكون مما فات وضاع مع كثير مما فات وضاع.

6- المباحث السنية في شرح القصيدة الحصرية للمعافري (ت672هـ)

وصاحبه هو محمد بن سليمان المعافري الحميدي: شاطبي نزيل الإسكندرية يكنى بأبعبد الله ويعرف بابن أبي الربيع : كان محدثا حافظا، صالحا زاهدا متصوفا صادق الورع ماهرا في علم الكلام، فقيها نظارا، أفتى بالإسكندرية ودرس وصنف فيما كان يتولاه من العلوم. مولده بشاطبة سنة خمس وثمانين وخمسائة، وتوفي في رمضان بالإسكندرية سنة ثنتين وسبعين وستمائة⁽¹⁴⁸⁾. ذكر في النفع والغاية وإيضاح المكنون أن له شرحا على الحصرية بالعنوان المذكور، ولا أعلم له وجودا في المكتبات القائمة.

7- شرح ابن مطروح المسمى «إبداء الدررة الخفية في شرح القصيدة الحصرية»

والشارح هو عبد الله بن محمد بن مطروح⁽¹⁴⁹⁾ : أبو محمد التجيبي البنسي : مقررئ حاذق وأديب نحوي فقيه، ولي القضاء بدانية. أخذ القراءات عرضا عن محمد بن أيوب بن نوح الغافقي ولازمه؛ ذكر ابن الزبير أنه توفي ببلدة بنسية قبل استحواذ العدو عليها، وكان استيلاء العدو على بنسية سنة 636 هـ، وحقق ابن الجزري وفاته

(147) انظر مثلا باب الإمامة عند المتتوري : 194 و.

(148) ترجمته في : نفع الطيب 2/340، الذيل و التكملة : 6/220، غاية النهاية : 2/149، إيضاح المكنون: 4/422.

(149) رجحت أن هذا هو الشارح لأن اسمه وجد في آخر شرحه من نسخة القرويين منسوباً لابن محمد بن عبد الله بن مطروح. ذلك ما كنت رجحت إلى أن اطلعت فيما بعد على كتاب كشف الغمام لمؤلفه الحسن المنبهي الشباني، حيث ورد فيه التصريح بنسبه، فإذا هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن داود بن مطروح القيسي السريني، وقد أفاد محققه د/ حسن حميتو أنه من أهل القرن السابع. ن. الكشف: 2/235 و 5/388.

سنة 635 هـ، وله ستون سنة⁽¹⁵⁰⁾. ولم تذكر له كتب التراجم شرحا لهذه القصيدة، غاية ما هنالك أن بعض شراح «الدرر اللوامع» ينقلون عنه ويوردون آراءه، ومنهم من أفاض في ذلك وأكثر كعبد الرحمن الثعالبي في شرحه الموسوم: «المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع»⁽¹⁵¹⁾.

وقد وجدت شرح ابن مطروح - بحمد الله - بعد لأي وجهه في خزانة القرويين بفاس، إذ لا يوجد ضمن الكتب المفهرسة، ولكنه قابع في صندوق الخروم : 56 تحت رقم 300؛ وقد هداني للتنبه إليه ما كان يحيل عليه الأستاذ عبد العزيز الدباغ أثناء تحقيقه للقصيدة الحصرية بين الفينة والأخرى من شرحها لمجهول غير معروف... فلما رأيتها، تبينت رسمها ومضمونها فإذا هي: تقع في تسع ورقات، وبها خرم كبير في الوسط وتقصها ورقة في البداية، إذ تبدأ بقول الشارح: «وها أنذا أبدأ بشرحي لمنظومه وإيضاح ماضنه من علومه...»، وقد صدر هذا الشرح بمقدمة الناظم النثرية، وضمنها شارحها أبيات القصيدة يوردها بين يدي شرحه. و في هذه النسخة خرم كبير يبدأ بعد ميم الجمع إلى باب اللامات عند قول الناظم: «وإن سكنت ما بين صادين...»، ولم يذكر في النسخة اسم الناسخ، أما تاريخ النسخ فهو يوم الإثنين لحمس ليال خلت من شوال عام ستة وتسعين وستمائة (696هـ) وقد نسخت من نسخة الشارح نفسه، فهي نسخة قيمة للغاية، لولا ما فيها من ذلك البتر المعيب الذي كاد أن يأتي على جميعها.

إلا أني - بحمد الله - تفاديت هذا النقص في هذه النسخة بما عاينته من تقييد على الشرح المذكور لمجهول، يوجد بخزانة تامكروت الناصرية ضمن مجموع يحمل رقم 1689 ويتضمن هذا التقييد : 11 ورقة، ويستوعب شرح القصيدة بأكمله، وقد أفدت منه - بحمد الله - الشيء الكثير فيما يتعلق بالقصيدة موضوع البحث. ونظرا لعزلة هذا الشرح وندرته في الأيدي، إذ لا يعلم له وجود في الخزانة المغربية سوى

(150) ترجمته في التكملة : 899/2 تر 2117 والنفع : 8/4، وصلة الصلة : 145، و غاية النهاية : 454/1، وشجرة النور الزكية : 181، و بغية الوعاة : 60/2.
(151) انظر مثلا الصفحات : 49، 50، 82، 85، 86...

هذه، فإني أورد بعض المعلومات عنه تكشف عن سمات منهجه ومعاله مستفادة من نسخة الشرح والتقييد :

• صدر ابن مطروح شرحه بمقدمة الناظم النثرية، ولم يعقب عليها بشيء، وإن كان «يوظف» بعض ما جاء فيها في أثناء الشرح.

• ضمن الشرح أبيات القصيدة يوردها بين يديه ثم يتبعها بالبيان، حلا لما تعاجم من ألفاظها، وبسطا لما أجمل من معانيها، حتى لا يترك البيت إلا وقد أشبعه بحثا.

• يورد الآيات - في غير ما كثرة - دليلا على مراده، كما يستشهد بالأحاديث والآثار يأتي بها مقطوعة - في الغالب - عن أسانيدھا.

• يهتم بروايات البيت ولغته المعجمية كثيرا دونما التفات إلى الناحية الإعرابية والعروضية، وأما البلاغة فيغلب عليها عنده طابع الإجمال والإشارة.

• لم يقتصر الشارح على الطرق المعتمدة للناظم في توثيق الخلاف بين ورش وقالون بل صرح بأنه جعل شرحه - زيادة في الإفادة - متضمنا لست روايات عن نافع : ثلاث عن ورش، وهي : طريق الأزرق وعبد الصمد والأصبهاني، وثلاث عن قالون وهي : طريق أبي نسيط، والحلواني - طريقا الناظم - وطريق إسماعيل بن إسحاق القاضي.

• اعتمد المشافهة من أهم مصادره حيث صرح بأنه تلقى عن أبي الحسين أحمد بن السراج، كما كان يذكر مكيًا وأبا عمرو الداني.

• يعتمد توجيه القراءات كثيرا، ولا يكتفي بتقرير الخلاف القرائي، إثراء منه للشرح، وغالبا ما تكون المادة التوجيهية عنده مستفادة من كشف مكي وموضح المهدي.

• يناقش الناظم أحيانا ويحاول توجيه بعض الأبيات حتى توافق ما يراه صحيحا.

هذا، وإني لأرجح أن يكون ابن مطروح قد اطلع على شرح ابن الطفيل وأفاد منه، ذلك أن له عبارات تبدو كأنها مقتبسة من شرح ابن الطفيل، وصياغات يظهر

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

فيها ابن مطروح كأنه مترسم لخطى ابن الطفيل يعدل من عبارته أو يضيف لصياغته أو يعترض على بعض أحكامه، وهذه نماذج أعرضها محيلاً على مقابلاتها في النص المحقق :

• «وكفى بالمرء غفلة أن ينفذ في الهديان أعماله، والحافظان يحصيان عليه أفعاله» (152).

• «وذم النفس أخلاق الرجال، والندم على التفريط عدة للمآل» (153).

• «إذ هي للأصول عمدة وللقارئ عدة، لأنها توجههم إلى توجيه وتعليل» (154).

• «وكيف تزري على قصيدة الخاقاني وليست بجارية معها في شيء من المعاني، بل كل واحد منهما قد أفاد فيما قصد إليه، وأصاب في المعنى الذي عول عليه، إذ قصدهما - كما قال هو في خطبته - ليس بواحد، وكتاهما لم تخل عن فوائد» (155).

• «وهذا كثير في القراءان غير ممتنع ولا مكروه، بل ألفاظ القراءان كلها معجزة حلوة، تنوط بالقلب وتمتزع باللب، لا يجوز عليها ما يجوز على ألفاظنا» (156).

وأغلب الظن أن ابن الطفيل هو المقصود بانتقاد ابن مطروح لمن شرح الجري في قول الناظم : وأجري إلى الأجر بالإسراع (157).

ونظراً لقيمة هذا الشرح وأهميته البالغة، فقد رأيت عدم إخلاء هذا التحقيق عن بعض تعليقاته وفوائده، خاصة فيما كان ذا أهمية في الشرح ولم يبد فيه ابن الطفيل قولاً أو لم يوضحه أو لم يعطه من الاهتمام والعناية ما يكفي.

(152) شرح ابن مطروح : 2، وانظر النص المحقق.

(153) شرح ابن مطروح : 2، والنص المحقق.

(154) م. ن : 3، والنص المحقق.

(155) م. ن : 5، والنص المحقق.

(156) م. ن : 5، والنص المحقق.

(157) م. ن : 3، والنص المحقق.

8- شرح أبي عبد الله الخراز (ت 718 هـ) :

وصاحب هذا الشرح هو الإمام محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز، وكنيته أبو عبد الله، قال عنه صاحب السلوة : « كان إماما في مقرا نافع، مقدما فيه لاغير، إماما في الضبط عارفا بعلمه وأصوله»⁽¹⁵⁸⁾، وكان تلميذا لأبي عبد الله بن القصاب، قد ذكر له صاحب السلوة وغيره شرحا على الحصرية - ولم أعثر له على أثر - توفي رحمه الله سنة 718 هـ⁽¹⁵⁹⁾.

9- شرح ابن وهب الله :

ولم أعثر لصاحب هذا الشرح على ترجمة، ولم أقف على شرحه على الحصرية وإنما وجدت عنه نقولا عند بعض شراح الدرر يوردونها في بعض الأحكام القرآنية⁽¹⁶⁰⁾. و يحتمل أن يكون ابن وهب الله هذا هو : أبو القاسم فضل الله بن محمد بن وهب الله المقرئ الأنصاري القرطبي (ت 524 هـ) شيخ ابن الباذش⁽¹⁶¹⁾ والله تعالى أعلم.

(158) سلوة الأنفاس : 114/2.

(159) م. ن : 115/2.

(160) انظر شرح المنتوري : 203، الفجر الساطع : 206.

(161) ترجمته في الصلة : 465/2، والغاية : 12/2، وانظر الإقناع : 15/1، قسم الدراسة.

القصيدة الحصرية في معارضة القصيدة الخاقانية ومعارضاتها

المعارضة فن شعري قديم، يصدر عن معاني المباراة و التصدي، والمجارة والتحدي، يعمد فيها الشاعر إلى النظم على منوال القصيدة المعارضة، والسير على نهجها و الوفاق معها بحرا ورويا وموضوعا، ولا تشتط فيها المعاصرة⁽¹⁶²⁾، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ - معارضة تامة : و هي التي تستوفي كل الشروط والمناحي المذكورة في التعريف، ولا يرى الخلاف فيها إلا في الأسلوب وكيفية الأداء والبراعة أو النشوز في ذلك مما يرجع إلى قدرات الشاعر نفسه.

ب - معارضة شبه تامة : حيث يختل أحد الشروط المذكورة خلايا يسيرا، غالبا ما يكون في الموضوع.

ج - معارضة ناقصة وهي التي يكون فيها التماثل بين القصيدتين واضحا جليا، حتى ادعى فيها البعض أنها من قبيل السرقات الشعرية، وإن كانت ليست كذلك⁽¹⁶³⁾.

وقد كانت القصيدة الحصرية الثالثة ثلاثة القصائد التي نسجت على منوال الخاقانية، ورامت بلوغ شأوها وإصابة حذوها، بل وبذها والإزراء عليها، وأما القصيدتان اللتان سبقتاها في هذا الميدان فهما قصيدتا الملطي والعجلي.

(162) انظر تاريخ المعارضات في الشعر العربي لقاسم نوفل : 13.

(163) انظر في أقسام المعارضات البحث القيم : «من معارضات الشعر العربي قديما وحديثا» لأخينا الأستاذ سيدي محمد ويلالي : ص 8. قدمه لنيل الإجازة من الجامعة الإسلامية كلية اللغة العربية لموسم

ولابد من التعريف بالقصائد الثلاث، حيث كانت كلها - في نظري - مناطا ومطمحا لمعارضة المحصري على حد قوله: على كل خاقانية قبلها تزي.

• أما الأولى فناظمها هو أبو مزاحم موسى بن عبد الله الخاقاني⁽¹⁶⁴⁾ (325هـ)، وتعتبر قصيدته من بواكير التأليف في علم الأداء، وتمثل المرحلة الأولى لنشأة علم التجويد، لم تستوف كل موضوعاته وأبوابه، شأن كل تأليف بكر يولد صغيرا، ليتدرج في أطوار التكوين خلقا من بعد خلق، حتى يكتمل أشده وتستوي ساقه، ويغدو كامل الهيئة ذا خلقة سوي.

وقد اشتهرت باسمها القصيدة الخاقانية، وهي رائية مكسورة من البحر الطويل، عروضا مقبوضة وضربها سالم، تتألف من واحد وخمسين بيتا...⁽¹⁶⁵⁾ ويكفي لكي ندرك قيمتها ونقف على أهميتها، أن نورد كلمة للإمام أبي عمرو الداني - جهذ الفن ومحقق الصنعة - بشأن السبب في شرحه لها، وذلك: «... استحسان العامة والخاصة لها، وشدة ابتهال أهل القرآن بها، وأخذهم أنفسهم بحفظها، وما وقفنا عليه من المعاني فيها، وحسن بهجتها وتهذيب ألفاظها، وظهور معانيها وسلامتها من العيوب، ووفور حظها من الجودة، مع ما كان في أبي مزاحم - رحمه الله - من المناقب المحمودة، والأخلاق الشريفة، ظاهر النسل مشهور الفضل، وافر الحظ من الدين والعلم، حسن الطريقة سنيا جماعيا، فألزمنا أنفسنا لذلك الإبانة عن حليها، وتكلفنا البيان عن خفيها»⁽¹⁶⁶⁾.

ولهذه الاعتبارات هام بها العلماء وتأثروا بها، ما بين معتن بحفظها وروايتها، وشارح لألفاظها مبين لمفرداتها، ومسترق لمعانيها ومستشهد بأبياتها، ومجار لها على متن بحرهما في سبيل معارضتها.

(164) انظر ترجمته في قسم التحقيق : 17.

(165) نشرت القصيدة الخاقانية محققة ضمن أربع نشرات : 1 - في مجلة كلية الشريعة بجامعة بغداد ع 6.

1980 ضمن بحث «علم التجويد : نشأته ومعالمه الأولى» (348 - 354) للدكتور غانم قدوري. 2 -

ضمن كتاب «قصيدتان في تجويد القرآن» تخ عبد العزيز القاري ط 1 1402 هـ. 3 - ضمن مجلة

الجامعة السلفية بالهند تخ محمد عزيز عام 1983. 4 - ضمن مجلة المورد العراقية تخ حسين البواب مج

14 ع 1 س 1985 (115 - 128).

(166) شرح الخاقانية للداني : 128 ظ نقلا عن القصيدة الخاقانية تخ البواب.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

على أنها لم تخرج هي الأخرى عن أن تكون صادرة عن حس التباري والمنافسة والمحاذاة لإحدى عيون القصائد، وهي القصيدة الرصافية⁽¹⁶⁷⁾ لعلي بن الجهم السامي (ت 249 هـ) قالها يمدح المتوكل، ومطلعها :

عيون المها بين الرصافة والجسر جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري

وهي في اثنين وستين بيتا - في أكمل رواياتها - فعلى عروض هذه القصيدة - كما قال الداني -⁽¹⁶⁸⁾ وقافيتها عمل الخاقاني قصيدته هذه. على أن معارضته لها تدخل ضمن المعارضة شبه التامة، لاختلاف الموضوع، وللتدليل على تأثر هذه القصيدة بتلك وأخذها منها نسوق مثالا واحدا وهو قول علي بن الجهم⁽¹⁶⁹⁾ :

وما كل من قاد الجياد يسوسها ولا كل من أجرى يقال له مجري

وانظر إلى هذا المعنى واضحا في قول أبي مزاحم⁽¹⁷⁰⁾ :

فما كل من يتلو الكتاب يقيمه وما كل من في الناس يقرئهم مقري

فما أشبه هذا بذاك، وما أوضح مأخذ لفظ ذا من معنى ذلك.

• وأما الثانية فهي قصيدة الإمام محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبي الحسين الملقب الشافعي (ت 377 هـ)، قال ابن الجزري⁽¹⁷¹⁾ - رحمه الله - : «قلت: له قصيدة عارض بها أبا مزاحم الخاقاني أنشدنيها الشيخ أبو المعالي المقرئ شفاها عن ست الدار الوجيحية عن إبراهيم بن وثيق عن ابن زرقون عن الخولاني عن أبي عمرو قال : أنشدني إياها عبید الله من لفظه، وأنشدنيها بمصر أبو محمد إسماعيل بن رجاء من حفظه، قال قالاً أنشدنا أبو الحسين الملقب، وأولها :

(167) نشرت في ديوانه ص : 251.

(168) شرح الخاقانية : 129، نقلا عن القصيدة الخاقانية فتح البواب ص : 119.

(169) الديوان : 253.

(170) البيت 6 من القصيدة (قصيدتان...: 18).

(171) غاية النهاية : 67/2.

أقول لأهل اللب والفضل والحجر مقال مرید للشواب وللأجر
 وأسأل ربي عفوه وعطاءه وطررد دواعي العجب عني والكبر
 وأدعوه خوفاً راغباً بتذلل ليغفر لي ما كان من سيئ الأمر
 وأسأله عوناً كما هو أهله أعوذ به من آفة القول والفخر»⁽¹⁷²⁾

وأما القصيدة الثالثة فهي للإمام محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يعقوب بن علي أبي عبد الله العجلي اللالكائي المقرئ، قال عنه ابن الجزري⁽¹⁷³⁾ :

«صاحب تلك القصيدة الرائية عارض بها قصيدة أبي مزاحم الخاقاني، ورواها عنه الأهوازي في البطائح سنة ست وثمانين وثلاثمائة، أولها :

لك الحمد يا ذا المن والجود والبر كما أنت أهل للمحامد والشكر
 ومنها في أواخرها :

فهذا مقال واضحاً وبياناً شبيهاً بما قد شاع في كل ما مصر
 عنيت به قول ابن خاقان منشداً أقول مقالا معجبا لأولي الحجر
 وأبياتها زادت زيادة مرجح على مائة خمسا تزيد على عشر»

ونظرا لكوني لم أقف على نص قصيدة الملطي والعجلي كاملا، فإنه يتعذر علي موازنتهما بالقصيدة الحصرية، بل إنك لتجدني حتى في معرض الموازنة بين هذه وبين الخاقانية في تمام العجز عن البت في أمر المفاضلة بينهما، وما ذاك إلا لأن كليهما قد أوتيت حظا كبيرا من الجمال الفني : سلاسة لفظ ومتانة أسلوب، وبراعة تشبيه، ووفاء بتأدية حسان المعاني ؛ كالف سبن السليمين من كل عيب، يستجمعان جميع علامات العتق والجودة والنجابة، ويكون أحدهما أفضل من

(172) قصيدة الملطي تقع في 59 بيتا وهي من مرويات ابن خير في فهرسته : 73، والمتوري في فهرسته : 11. وقد وجدت نسخة منها مع رائية الخاقاني والعجلي في المكتبة النورية بتونس مصدرا برواية أحد تلامذة الحافظ السلفي عنه بالسند المتصل إلى ناظميها. (انظر مقال ذ. محمد محفوظ : حول رائية الحصري ومنظومات معارضة لرائية الخاقاني ص : 54 ضمن مجلة الفكر التونسية س 10 ع 1964، 1).

(173) غاية النهاية : 86/2.

الآخر بفرق لا يعلمه إلا أهل الخبرة والدراية ؛ وما أنا بالذي يفصل في مثل هذه الموازنة أو يحسن التعبير عن تعليل ما يستدق وصفه من بليغ الكلام، غير أني أقول : إن الفضل للمتقدم الذي شق الطريق، وجرى في النظم على الفطرة السهلة، وأطلق الكلمات عفو الخاطر، و للمتأخر فضل اعتناء بترتيب المعاني، والتهمم بحياسة السبق، مع استيعاب أطراف الموضوع، فالذي يطالع قصيدة الحصري لا يلبث أن يلاحظ ملامح الشبه بينها وبين سميتها الخاقانية، حتى ليخيل إليه في بعض المواطن أن الحصرية إنما هي خاقانية قيروانية تجري في فلك قصيدة الخاقاني - على قلة أبياتها واختلاف موضوعيهما - وتسير على رويها، وتمتاع من ورتها، بل تعتمد في بعض الأحيان أن تسترق من ألفاظها وتختلس من معانيها... ولقد أحسن ابن الطفيل وأصاب المحز في أمر الموازنة بين هذين القصيدتين، فقال معترضاً على الناظم :

«وما تزرني على الخاقانية كما زعم، ولا يربي عليها ما نظم، لأن الغرض ليس بواحد ولم تخل تلك من فوائد، اللهم إن كلام هذا أدخل في طريق الشعراء، و يشهد له بالنبل في القراء»⁽¹⁷⁴⁾.

ولعل الحصرية أن تكون مع ذلك وقبل ذلك أجود نظماً وأسلس عبارة وأطول نفساً وأوسع جمعاً وأرفع شعراً... والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

(174) انظر قسم التحقيق ص: 24.

معارضات القصيدة الحصرية

وكما كانت القصيدة الحصرية موضوعة على سبيل المعارضة لقصيدة الخاقاني، فقد كانت هي الأخرى مطمحا للمعارضة، وهدفا للمحاداة والمنافسة، جزاء وفاقا على قاعدة «كما تدين تدان»⁽¹⁷⁵⁾. ويمكن أن نعد من تلك المعارضات :

1 - معارضة الإمام عبد الله بن محمد الأشيري (ت 561 هـ) :

وتوجد بعض النقول عنها في بعض شروح الدرر، وذلك كقوله في باب الإمامة⁽¹⁷⁶⁾ :

ولكن ذكرى الدار مع شبه لها بدأ رقت للضعف في الكاف والكسر

وكقوله⁽¹⁷⁷⁾ :

وقد قرأ القراء طرا ونافع بإشمام «تأمنا» أمنت من الشر

2 - قصيدة الوقف المسماة بـ«الأجوبة المحققة» للإمام أبي عبد الله محمد القيسي (ت 810 هـ) ومطلعها⁽¹⁷⁸⁾ :

أباطالبا في الوقف حكما ممهدا على كل حرف حين يتلى من الذكر

وهي رائية تقع في 131 بيتا، وموضوعها : بيان حالات الوقف الاختياري أو الاضطراري وأحكامه تقعيها وتوجيهها، وذلك ضمن قراءة نافع.

(175) يروى هذا القول مثلا كما في مجاز القراءن لأبي عبيدة : 23/1، ومجمع الأمثال للميداني: 155/2، واللسان (دين) 13/169، وذكر ابن حجر أنه ورد حديثا مرفوعا وموقوفا (الفتح 8/156).

(176) شرح المنتوري : 202ظ.

(177) شرح المنتوري : 255و.

(178) عندي منها نسخة مخطوطة، وتوجد منها بـخ. ع نسخة تحت رقم : 1731د، نسبت خطأ لمكي.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

3- قصيدة «بستانة المبتدي» لمحمد بن إبراهيم البوجرفاوي المعروف بأنجار، وأولها :

بدأت بسم الله ثم صلواته على أحمد المبعوث للعبد والحر

وتقع هذه القصيدة في 237 بيتا، وهي في موضوع صناعة الإرداف.

4- «القصيدة الحسنية المتضمنة لقراءة نافع السنية» لمجهول⁽¹⁷⁹⁾. وقد نقل عنها ابن

القاضي⁽¹⁸⁰⁾ قوله :

وأما «تواخذنا» و«الآن» مكررا

بيونس في التقرير منها وفي القدر

والأولى لدى والنجم فاقرأ لنافع

بها دون تمكن سقيت حيا القطر⁽¹⁸¹⁾

القصيدة الحصرية في كتب القراءات

إن المتتبع لسلسلة كتب القراءات المؤلفة بعد القرن الخامس الهجري - مشرقا ومغربا - لا ينفك يلمس حضور القصيدة الحصرية في تضعيفها حضورا قويا، ويرى واضحا مدى تأثيرها بها : استشهادا واعتزادا، واعتراضا وانتقادا، بحيث كانت أبياتها ماثورة فيها ضمن الأسيقة المختلفة وفي الموارد المتنوعة ؛ ويمكن تقسيم الاعتبارات والأغراض التي سيقت لأجلها القصيدة في كتب القراءات إلى ما يلي :

1- مطلق الاستشهاد بها على الأحكام القرائية :

كان القراء يستشعرون قيمة القصيدة في مجال الخلف القرائي، ولذلك أكثروا من نقل آراء ناظمها واختياراته القرائية، وهذه نماذج من ذلك :

• في باب المد عند السكون العارض، نسب ابن الجزري (833هـ)⁽¹⁸²⁾ للحصري اختيار القصر فيه فقال : «وهو مذهب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري، قال في قصيدته :

(179) يرجع الدكتور الشيخ عبد الهادي حميتو أنها من نظم أبي العباس أحمد بن محمد الحسني

صاحب كتاب نظم الفريدي في أحكام التجويد. انظر قراءة الإمام نافع عند المغاربة: 4/1139.

(180) الفجر الساطع: 155و.

(181) ينظر في معارضات الحصرية: الأطروحة الفذة «قراءة الإمام نافع عند المغاربة» 4/1139.

(182) النشر: 1/335-336.

وإن يتطرف عند وقفك ساكن فقف دون مد ذاك رأبي بلا فخر
فجمعك بين الساكنين يجوز إن وقفت وهذا من كلامهم الحر»

وأورد الأبيات المذكورة أيضا في سياق الاستشهاد كل من الجعبري (732 هـ) (183) وأبي شامة (665 هـ) (184) وعبد الملك المنتوري (834 هـ) (185) وعبد الرحمن بن القاضي (1082 هـ) (186) وغيرهم...

• وفي معرض التعريف بالإشمام والروم، قال الإمام أبو عبد الله الخراز (718 هـ) في شرحه على الدرر (187): «كما قال أبو الحسن الحصري:

يرى رومنا والعمي تسمع صوته وإشمامنا مثل الإشارة بالشفر»

• واستشهد المنتوري في باب الإمالة (188) على تفخيم راء ﴿أريكمهم﴾ في الأنفال [44]

بقول الحصري: وفخم في الأنفال فاعرفه بالحزر

• وفي باب الرءات في سياق الاستشهاد على الترقيق في راء ﴿مرم﴾ و ﴿المراء﴾ قال الجعبري في قصيدته المسماة (تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم) (189):

وللحصري عن ورش الترقيق فيهما وللداني تفخيم عن الكل كثيرا

• وفي باب اللامات - في الوقف عليها - استشهد المنتوري (190) وابن القاضي (191) بقول الحصري:

(183) كنز المعاني: 43ظ.

(184) ابراز المعاني: 1/336.

(185) شرح الدرر: 144و.

(186) الفجر الساطع: 128و.

(187) القصد النافع: 305.

(188) شرح المنتوري: 192ظ.

(189) الورقة: 82و.

(190) شرح الدرر: 223و.

(191) الفجر الساطع: 457و.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

ومهما تقع مفتوحة طرفا فقف عليها بترقيق سقيت حيا القطر

• وقال الجعبري في نفس الموضوع في قصيدته تحقيق التعليم⁽¹⁹²⁾ :

وإن سكنت للوقف فاخلف عنهم وقد قطع الحصري بترقيق انبرى

ولو ذهبنا في تقصي هذا المطلب لتجشمنا أمرا بعيدا، ويكفيينا من ذلك أن نقول: إنه قلما يخلو باب من أبواب القراءة التي تعقد في كتب القراءات من استشهاد بأبيات هذه القصيدة أو ذكر مذهب ناظمها، وإن كان الغالب هو عدم الاكتفاء برأيه دون إيراد رويه... دلالة صدق على المكانة المتبوأة لهذه القصيدة في المحيط القرائي.

2- الشرح والبيان :

كثيرا ما تستوقف أبيات هذه القصيدة القراء، إما لأنها تحتاج إلى مزيد شرح وفضل بيان، أو لإيهامها أشياء غير مقصودة لناظمها، فتفتقر إلى حسن توجيه ودقة تخريج... وأعرض فيما يلي نماذج لذلك :

• ففي وجه القصر في سكون الوقف قال أبو شامة مبينا : «واختار أبو الحسن الحصري وجه القصر في سكون الوقف، لأنه كسائر ما يوقف عليه مما قبله ساكن صحيح نحو : ﴿العصر﴾ و﴿خير﴾ و﴿الصبر﴾، فما الظن بما قبله حرف مد ؟ فقال في قصيدته التي نظمها في قراءة نافع : وإن يتطرف عند وقفك...»⁽¹⁹³⁾.

• وقال الجعبري - إثر إيراد البيتين المذكورين - على سبيل الشرح والبيان : «أي يجمع بين ساكنين ليس أحدهما حرف مد، فمع المد أولى»⁽¹⁹⁴⁾.

• وقال ابن آجروم في بيان حروف المد، وأن الألف فيها لا تحتاج إلى شرط أو قيد لما أن قبلها لا يكون إلا مفتوحا، وأن قيد الحصري لها إنما هو قيد اتفاقي لا

(192) الورقة: 84 و.

(193) إبراز المعاني: 1/336 .

(194) كنز المعاني: 43 ظ.

احترازي : «وقد اشترط فيها (أي الألف) أبو الحسن الحصري أن تكون قبلها فتحة حيث قال :

إذا الألف المفتوح ما قبلها أتت أو الواو عن ضم أو الياء عن كسر

ويمكن أن يقال : لم يأت بها على جهة الشرط، وإنما أتى به على جهة البيان، كأنه يقول: الألف التي من شأنها كذا، ويمكن أن يقال : لما كانت الألف تطلق على الهمزة وعلى حرف الألف، قيد مراده بقوله : المفتوح ما قبلها»⁽¹⁹⁵⁾.

• وفي باب الإمالة عند الوقف على المقصور المنون قال المنتوري : «وذكر الحصري في قصيدته الوقف بالفتح في الحالات الثلاث، واختار الفتح في المنصوب، والإمالة بين اللفظين في المرفوع والمجرور، فقال : وإن نونت راء كقولك في قرى... الأبيات.

قلت (أي المنتوري) : لما كان إذا وقف بالفتح فحمت الراء، عبر عن ذلك بالتفخيم، وإذا وقف بإمالة بين اللفظين رقت الراء، عبر عن ذلك بالترقيق؛ ولما رأى - والله أعلم - الفارسي قد أخذ في الإيضاح بالترقية، ظن أن ذلك مذهب البصريين، فقال :

**** في نحونا البصري **** وقد تقدم أن مذهب الخليل وسيبويه في ذلك يقتضي الإمالة في الحالات الثلاث»⁽¹⁹⁶⁾.

• وفي باب الوقف على الراء عند قول الحصري :

وما أتت بالترقيق واصله فقف عليه به إذ لست فيه بمضطر

(195) فرائد المعاني : 201 ظ (مخطوط خ. ع رقم 664. قام بتحقيقه أخونا الزميل عبد الرحيم نبولسي في إطار دكتوراه الدولة مقدمة لجامعة أم القرى تحت إشراف فضيلة الدكتور محمد إبراهيم البنا - حفظه الله -).

(196) شرح المنتوري: 203 ظ.

قال الجعبري شارحا : «فهاء» عليه «للموصول»، و«به» للترقيق، ومعنى : لست فيه بمضطر، أي ليس الوقف لازما لتنسى الكسرة فيذهب أثرها، بل هو عارض، فاستصحب حكم الأصل»⁽¹⁹⁷⁾.

3- الإشادة والاستحسان :

هناك أبيات من القصيدة جرت من القراء مجرى الإعجاب والاستحسان، وهو استحسان مرده إلى رسوخ هذه القصيدة في محراب البلاغة والبيان، وانتحائها سمتا بليغا من اللغة، واقتدار صاحبها على تضمينها الحقائق القرائية في قالب شعري أخاذ، محكم الصياغة، جزل النظم، مشرق الديباجة، وذلك ما لا يستطيعه إلا شاعر مقرر ومقرر شاعر وذلكم هو الحصري.

قال أبو شامة⁽¹⁹⁸⁾ : «و لقد أعجبنى قول أبي الحسن الحصري :

ولم أقربين السورتين مبسما
لورش سوى ما جاء في الأربع الغر
وحجتهم فيهن عندي ضعيفة
ولكن يقوون الرواية بالنصر»

وقال ابن الجزري⁽¹⁹⁹⁾ : «وما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحصري :

لقد يدعي علم القراءات معشر
وباعهم في النحو أقصر من شبر
فإن قيل ما إعراب هذا ووجهه
رأيت طويل الباع يقصر عن فتر»

وقال الخلفاوي⁽²⁰⁰⁾ : «وما أحسن قول أبي الحسن الحصري :

وما لم أصفه بعد فهو مفخم
تأمل فقد سهلت من أصلها الوعر»

ورب إشارة انطوت عن إشادة، لم أشأ الاستكثار بها، والمقام في غنى عنها.

(197) كنز المعاني: 89.

(198) إبراز المعاني: 432-233/1.

(199) منجد المقرئين: 4.

(200) شرح الدرر: 51ظ.

4 - الاستدراك والاعتراض

ولعل أهم اعتراض اعترض به على الحصري هو تسميته الفصل بالبسملة بين الأربع الزهر رواية مع أنها ليست كذلك، وقد سبق إلى هذا الاعتراض الإمام ابن عزيمة ونقله عنه من جاء بعده⁽²⁰¹⁾.

وأسجل هنا كلاماً للصفافسي قاله في هذا السياق في قول الناظم: وحجتهم فيهن... الأبيات قال: «كلامه معترض كما قاله شراحه، بل فيه شبه التدافع، لأنه وهن أولاً مقالتهم، ثم أثبت لهم ما يقتضي التقوية»⁽²⁰²⁾. كما أن بعضهم بلغ به الأمر في تخطئته إلى استبدال كلمة «المقالة» بـ«الرواية» ورواية البيت كذلك دونما نص على هذا الاستبدال⁽²⁰³⁾.

• وفي باب الهمز عند قول الحصري :

ولا تهمزن ما كانت الواو أصله كقولك في الإنسان يوفون بالندر

قال الحلفاوي⁽²⁰⁴⁾ : «وقد أغفل - رحمه الله - ما كانت الياء أصله، كيوقنون، وقد تظن لهذا سيدي أبو عبد الله (يقصد القيسي) فنبه عليه بأن قال :

وإن كان فاء الفعل واوا بماضي أو الياء فلا تهمز لكل على الواو»

وقال الجعبري⁽²⁰⁵⁾ بعد إيراد بيت الحصري : «ولا تهمزن ما كانت الواو أصله» :

«وقلت أخص منه : ولا تهمز المعتل دون رواية كغاشية ساق ويوفون بالندر»

• وفي باب الهمز أيضاً نقل ابن القاضي عن بعض المتأخرين أنه أورد على الحصري في قوله : «وخفف ورش ما تصرف من أوى» تووي وشبهه لأنه من الإيواء، والحصري إنما استثنى مادة الأوي لا الإيواء⁽²⁰⁶⁾.

(201) انظر النص المحقق في شرح البيت رقم : 30.

(202) غيث النفع: 355.

(203) التوضيح والبيان: 27.

(204) شرح الحلفاوي في الدرر: 29ظ.

(205) كنز المعاني: 56و.

(206) الفجر الساطع: 233و.

• وفي باب الرءاء، قال الحلفاوي بعد إirاده بيت الحصري : وما أنت بالترقيق واصله فقف.. البيت : «فأمره بالوقف بالترقيق بأي وجه كان الوقف، وليس العجب في أخذه بالمرجوح لأنه جار على مذهبه، وإنما العجب في إخباره بأن المستعلي لا حكم له في الفصل بين الكسرة والرءاء، فيؤخذ منه أن الطاء من ﴿عين القطر﴾ كنجوح الكاف من ﴿ذي الذكر﴾. وذهب في جميع ذلك إلى الترتيق، ومذهب غيره هو التحقيق»⁽²⁰⁷⁾.

• ومن الاعتراض الخفيف وصف ابن الجزري⁽²⁰⁸⁾ الحصري بالمبالغة في تغليط من يقول بتفخيم راء «مريم» و«قرية».

• ومن الاعتراض الذي يقرب أن يكون إصلاحا للبيت وإقامة لنصه منه إلى الاعتراض عليه، قول المتتوري عقب إirاده لقول الحصري : وفي إرم التفخيم في نص والفجر، «ولو قال في سورة الفجر لكان أحسن»⁽²⁰⁹⁾.

• وقد يستحيل الاعتراض استدراكا وإضافة يزيدا بعض أهل المعرفة بالقراءات، والمشاركة في قرص الشعر، على أبيات القصيدة تميما لما يراها قصرت عنه، كتلك التي رويت عن صاف بن خلف في آخر ياءات الإضافة⁽²¹⁰⁾.

5- الاقتباس

وهذا شأن جميل القول، يقتفي أثره، ويستن سننه، ويلقى - مستحبا - الاستباق إلى تمثله ولبس معانيه، ومحاجة ألفاظه ومبانيه. وقد وقفت على أبيات للإمام الكبير الفذ : أبي القاسم الشاطبي - رحمه الله - يظن أن بعض ألفاظها وعباراتها مقتبسة من أبيات القصيدة الحصرية، وإن كنت لا أقطع بذلك قطعا، لقيام احتمالات آخر قد تقطع علينا هذا المراد. فالإمام الشاطبي بديع في قريضه، وهو في فن القراءة من

(207) شرح الدرر: 52ظ.

(208) النشر: 102/2

(209) شرح الدرر: 213ظ.

(210) التكملة لابن الأبار: 767/2 تر 1894، وانظر الإضافة المذكورة ص: 52.

هو، فرمما أنف من مثل هذا الاقتباس واستنكف منه، خاصة من شاعر كالحصري يقف منه الشاطبي موقفا قد نتبين بعض معالمه في رده عليه في اللغز المشهور؛ ثم إن الأمر قد لا يعدو أن يكون من باب توارد الخواطر ومصادفات الوفاق، وإن كان الظن يقوى على القول بتأثر الشاطبي بالحصري لأن قصيدته كانت من محفوزه، أخذها من طريق سلسلة أشياخه⁽²¹¹⁾، ومهما يكن، فالمشابهة بين القصيدتين في بعض الألفاظ والأسيقة واقعة لا محالة، ونحن إلى الوقوف عند معاهد تلك المشابهة نسعى، فنقول: قال الإمام أبو شامة⁽²¹²⁾ عند قول الشاطبي:

أواما هما واو وياء وبعضهم يرى لهما في كل حال محلا

«وقد سبق الناظم إلى هذه العبارة أبو الحسن الحصري، فقال في باب الكناية من قصيدته:

وأشهم ورم ما لم تقف بعد ضمة ولا كسرة أو بعد أميهما فادر»

• وذكر الفاسي في شرح الشاطبية عند قوله: وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا...

«أراد في بيته بالتفخيم الفتح، والترقيق الإمالة بين بين... قال المتوري: تبع الشاطبي الحصري - والله أعلم - في التعبير بالتفخيم عن الفتح، وبالترقيق عن الإمالة»⁽²¹³⁾.

• وفي باب الهمز المفرد، قال الحصري: إذا وقعت فاء من الفعل همزة...

وما أشبه هذا بتصدير الشاطبي ذلك الباب بقوله: إذا سكنت فاء من الفعل همزة.. مع الاعتراف بأن الشاطبي كان في هذا البيت أدق عبارة من الحصري حين اشترط سكون الهمز.

(211) ربما يكون الشاطبي تلقى الحصرية عن شيخه أبي طاهر السلفي الذي أخذها عن أبي القاسم بن صواب (انظر مقال ذ. محفوز، مجلة الفكر التونسية س10 ع1، 1964م). وربما اعتبر وجيها أن تكون من روايته عن أبي الحسن بن هذيل شيخه، لقراءته عليه بالأندلس، وطول صحبته له، وهو ممن له إجازة بها من ابن سمجون عبد الله بن يوسف من أصحاب الحصري.

(212) إبراز المعاني: 205/2.

(213) نقلا عن المتوري: 203 ظ.

الحصرية في كتب البرامج والفهارس

كان للعلماء عناية كبيرة بالقصيدة الحصرية، يتلقونها - شفويا - عن شيوخهم، وينقلونها ذمة عن ذمة، حفظا في الصدر، وإيداعا في السطر حسب منهجية علماء المسلمين في الأخذ والتلقي، فدخلت القصيدة ضمن أسانيدهم وإجازاتهم واحتفلوا بها في كتبهم الخاصة بذلك وهي ما يسمى بكتب البرامج والفهارس. وهذا بعض ما وقفت عليه من ذلك أورده حسب الترتيب التاريخي لأصحابه :

فهرسة ابن خير الإشبيلي (ت 575 هـ) :

جاء فيها : قصيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري المقرئ الضريير - رحمه الله - في قراءة نافع ؛ حدثني بها الشيخ الإمام أبو داود سليمان بن يحيى بن سعيد المعافري المقرئ - رحمه الله، قراءة مني عليه في مسجده بقرطبة في المحرم من سنة 539 هـ وحدثني بها عن ناظمها أبي الحسن الحصري المذكور، قراءة مني عليه بمدينة طنجة، حرسها الله⁽²¹⁴⁾.

برنامج شيوخ الرعييني (ت 666 هـ) :

قال في ترجمة الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن بقي الغساني - رحمه الله - :
«لقيته بغرناطة، وهو منزو عن الناس، مقبلا على وظائف الخير وأعمال البر، مستدعى منه الدعاء، وسمعت من لفظه : قصيدة أبي الحسن الحصري في قراءة

(214) فهرسة ابن خير: 74.

نافع، وقصيدة أبي مزاحم، حدثني بها ابن حكيم قراءة عليه، وسنده مقيد في كتابي الذي سمعت فيه القصيدتين من لفظ أبي الحسن المذكور»⁽²¹⁵⁾.

ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة، لابن رشيد السبتي (ت 721 هـ)

أورد ابن رشيد القصيدة ضمن أسمعة شيخه الذي لقيه بتونس وهو الحافظ الناقد العلامة: أبو بكر محمد بن الحسن بن يوسف بن الحسن بن يحيى بن غالب بن حبيش، بفتح الحاء المهملة بعدها باء موحدة مكسورة، بعدها ياء لينة، بعدها شين معجمة. وقال بأنه «قرأ القصيدة الحصرية على أبي القاسم محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بابن الولي (ت 636 هـ)»⁽²¹⁶⁾.

برنامج التجيبي (ت 730 هـ) :

وجاء فيه : «قصيدة المقري، الأديب أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري القروي الحصري رحمه الله تعالى في قراءة نافع - رحمه الله - عرضتها عن ظهر قلب بالمكتب على سيدي الخطيب الصالح زيد بن صاب رزقه - رحمه الله - مرّات ذوات عدد، وهي مائتا بيت وتسعة أبيات، وأجازها لنا في الجملة الخطيب أبو عبد الله بن صالح بحق قراءته لها على الخطيب أبي القاسم بن الولي، بقراءته لها على ابن سعادة المعمر، وعلى أبي عيسى بن الخصم، بقراءتها على ابن هذيل، بسماعه عن أبي محمد بن سمجون السرقسطي، بحق قراءته على ناظمها، ويحملها أيضا ابن سعادة وابن الخصم عن أبي الحسن بن النعمة، عن أبي القاسم خلف بن محمد ابن صواب، عن الحصري. رحمهم الله أجمعين». ووقع في هامش الترجمة المذكورة زيادة وهي: و يحملها - أي القصيدة الحصرية - أيضا ابن صالح عن ابن السراج، عن خاله أبي بكر بن خير، قال: «قرأتها بقرطبة على سليمان بن يحيى المعافري، قال: قرأتها على ناظمها بطنجة»⁽²¹⁷⁾.

(215) برنامج شيوخ الرعيبي: 152.

(216) ملء العيبة لابن رشيد: 97 و 83/2.

(217) برنامج التجيبي: 42- 43.

فهرسة أبي زكريا يحيى أحمد النفزي السراج (ت 805 هـ)

قال في ترجمة شيخه المقرئ أبي محمد عبد الله بن أحمد الشهير بابن مسلم القصري: «أخذ عن الشيخ الأستاذ الأعراف الجود الضابط القدوة أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد بن محمد الحسن السبتي، قرأ عليه القراءات السبع إفراداً على مذهب الحافظ أبي عمرو الداني، والإمام أبي عبد الله بن شريح، وقرأ عليه بعض الشاطبية اللامية تفهماً، وبعض الرائية، وقرأ عليه الحصرية تفهماً»⁽²¹⁸⁾.

وقال في ترجمة شيخه أبي الحجاج يوسف بن الحسن بن أبي بكر التسولي الورتناجي: «أخذ عن الشيخ محمد بن جابر القيسي الوادياشي، سمع عليه قصيدة الحصري»⁽²¹⁹⁾.

النشر في القراءات العشر: للإمام ابن الجزري (ت 833 هـ)

أوردها المحقق ابن الجزري ضمن مصادره التي اعتمدها في تحرير نشره موصولة بسندها منه إلى ناظمها، فقال: «القصيدة الحصرية في قراءة نافع: نظم الإمام المقرئ الأديب أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري، أخبرنا بها شيخنا أبو المعالي محمد بن أحمد بن اللبان سماعاً لبعضها، وتلاوة لجميع القرآن، قال: أنا أبو حيان تلاوة، أنا أبو علي بن أبي الأحوص سماعاً، أنا أبو جعفر أحمد بن علي الفحام، أنا أبو علي بن زلال الضرير، أنا ابن هذيل، أنا أبو محمد السرقسطي. (ح) قال أبو حيان: قرأت علي أبي الحسين بن اليسر. أنا أبو عبد الله بن محمد، أنا أبو جعفر بن حكيم وأبو خالد بن رفاعة قالوا: أنا أبو جعفر أحمد بن علي بن البادش، أنا أبو القاسم خلف بن صواب، قالوا - أعني ابن صواب والسرقسطي - : أنا الحصري، قال ابن أبي الأحوص، وأخبرنا به مشافهة الحاكم أبو عبد الله محمد بن الزبير القضاعي، أنا أبو الحسن علي بن عبد الله بن النعمة. أنا ابن صواب، أنا الحصري، قال أبو حيان، وعرضتها حفظاً عن ظهر قلب على معلمي عبد الحق بن علي الوادياشي،

(218) فهرسة السراج: 120 و.

(219) نفسه: 128 و.

وكتب إلى الشريف أبو جعفر أحمد بن يوسف الشروطي أي صاحب الأحكام عن أبي محمد بن بقي عن الحصري⁽²²⁰⁾.

فهرسة عبد الملك المنتوري (ت 834 هـ)

وجاء فيها : «قصيدة أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري في قراءة نافع، قرأت جميعها على الراوية أبي زكريا يحيى بن أحمد بن السراج، وحدثني بها عن الشيخ الحاج الرحال أبي يعقوب يوسف بن الحسن بن أبي بكر التسولي قراءة عن الراوية شمس الدين أبي عبد الله محمد بن جابر الوادياشي سماعاً عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حيان الأوسي، قراءة بتونس عن الخطيب أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن برطلة قراءة عن أبي محمد غلبون بن محمد بن غلبون الأنصاري قراءة بمرسية عن أبي الحسن علي بن عبد الله بن النعمة، قراءة عن أبي القاسم خلف بن محمد بن صواب عن ناظمها قراءة⁽¹⁾». قال (المنتوري) : «وحدثني بها القاضي أبو بكر أحمد بن محمد بن جزي إذنا عن الوزير أبي عبد الله محمد بن يحيى بن ربيع عن المحدث أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد العزفي عن أبيه عن قريب الخطيب أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمان القيسي القيرواني المقرئ عن ناظمها. قلت (المنتوري) : وبهذا الإسناد الأخير ساويت الراوية أبا عبد الله بن جابر⁽²²¹⁾».

وحدثه بها - ضمن تأليف الحصري ومنظوماته - الأستاذ أبو عبد الله بن محمد عن الأستاذ أبي الحسن القرطبي عن القاضي أبي علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص عن القاضي أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن الزبير القضاعي عن أبي القاسم خلف بن محمد بن صواب عنه⁽²²²⁾.

(220) النشر: 96/1.

(221) 9 و.

(222) 83 و.

فهرس ابن غازي (ت 919 هـ) :

أخبر أنه تلقى القصيدة عن الشيخ المبارك أبي عبد الله محمد بن القاسم محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد النفزي الحميدي الشهير بالسراج وقال: «أخبرني بها عن أبيه عن جده عن القاضي بن مسلم عن ابن سليمان عن أبي علي بن الناظر عن أبي عبد الله بن علي بن الزبير القاضي الخطيب القضاعي، عن أبي الحسن بن عبد الله ابن النعمة البلسني، عن أبي القاسم بن صواب عن ناظمها»⁽²²³⁾.

النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق القصيدة الحصرية

نسخ هذه القصيدة الخطية متوافرة بكثرة في القطر المغربي، إذ كانت تدخل في نطاق الكتب المدرسية المتداولة التي كانت تدرس للطلاب قبل ورود «البرية» عليهم؛ وقد اخترت لتحقيق متنها وإقامة نصها سبع نسخ - غير نص النسختين المشروحتين - متفاوتة الأهمية، وإن كانت كلها ذات أهمية... وإليك وصفا يكشف عنها ويبين عن أهميتها، مرتبا إياها حسب اعتمادها في التحقيق:

1- نسخة الشرح، الأصل

وهي التي أوردها ابن الطفيل في شرحه، ونظرا لأهميتها وكونها تنمي رواية من طريق شيخ ابن الطفيل - ابن بليمة - إلى ناظمها إجازة، إضافة إلى كونها مصححة، وغير ذلك من الاعتبارات التي تحدثت عنها عند الكلام عن نسختي الشرح، فقد جعلتها الأصل الذي تفيء إليه باقي النسخ وتعارض عليه، وحاولت الالتزام بنصها والإبقاء على لفظها ما رأيت ذلك صحيحا، ولم أحد عن ذلك بحذف أو تصحيح... إلا في الحالات التي ترجح عندي أن مافي النسخ الأخرى هو المتعين للصحة، وذلك قليل جدا، وسوف أعرض لباقي مواصفات هذه النسخة في مكانه.

2- نسخة الشرح الثانية: ب

وهي النسخة التي اعتمدها في مقابلة نسخة الشرح الأصل، إذ تحمل هي أيضا في كيانها متن أبيات هذه القصيدة، وقد أوردت وصفها كاملا عند الحديث عن نسختي الشرح المعتمدين في التحقيق.

3- نسخة الخزانة الناصرية التامكروية، ن

توجد ضمن مجموع رقمه : 1689 غير مرقم الصفحات، أسطر كل صفحة: 24 سطرا، وعدد أوراقها: 6، وقد كتبت بخط مغربي جيد، وترك فيها أول القصيدة النثرية نسيانا ثم ألحق بآخرها، كما في الطرة. وتعى هذه النسخة عن اسم الناسخ وتاريخ النسخ، ولكن أهميتها تكمن في كونها نسخة مضبوطة مشكولة ومقابلة على أصل مهم، فقد جاء في آخرها ما يلي :

« قوبلت هذه النسخة من أصل وجد في آخره ما نصه : « يقول العبد الفقير إلى رحمة ربه إبراهيم بن محمد بن عبد الملك الخولاني - عفا الله عنه - : قرأت قصيدة الحصري هذه على الشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ أبي بكر محمد بن موسى بن محمد ابن موسى بن فحلون السكسكي - نضر الله وجهه - في ربيع الأول سنة أربع وأربعين وستمائة، وحدثني بها عن الشيخ الفقيه الحاج أبي العباس أحمد بن محمد النباتي، عن أبي محمد بن عبيد الله، عن ابن مسرة وابن البادش، عن أبي القاسم بن صواب، عن الحصري. وحدثني بها أيضا عن الشيخ الفقيه أبي بكر محمد بن علي ابن موسى الغزال، عن أبي الحسن بن ناصر، عن أبي داود سليمان بن يحيى، عن الحصري - رحمة الله عليه - » « ووجد تحت هذا المکتوب في الطرة ما يلي :

« ما كتبه أبو إسحاق إبراهيم بن محمد المذكور صحيح ». وكتب محمد بن موسى ابن فحلون في التاريخ المذكور: الحمد لله، ووجد أيضا إثره ما نصه :

« قرأ علي ابني مروان - شرح الله صدره ويسر لكل خير أمره - قصيدة الحصري من أولها إلى آخرها، وعرضها عن ظهر قلب، وحدثته بها عن شيعي الفقيه الأجل الأستاذ المقرئ أبي بكر محمد بن موسى بن فحلون السكسكي - نضر الله وجهه - بسنده المذكور أعلاه، فليروها عني بالسند المذكور عرضا إلى ناظمها أبي الحسن علي بن عبد الغني الفهري الحصري - رحمه الله - وكتب له هذا بخط يده الفانية حامدا لله تعالى ومصليا على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والده إبراهيم بن محمد بن عبد الملك الخولاني في شهر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وستمائة، وحسبنا الله ونعم الوكيل » انتهى ما وجد على النسخة.

4. نسخة خزانة القرويين: ق

توجد ضمن مجموع رقمه 411، تقع القصيدة فيه بين: 236 إلى 248 صفحة. وقد كتبت بخط جيد واضح، وعين تاريخ نسخها سنة 1073، إذ جاء في آخرها:

«كملت القصيدة الحصرية بحمد الله تعالى وحسن عونه، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم، وكان الفراغ من نسخها في الخامس عشر من رجب من عام ثلاثة وسبعين وألف، عرفنا الله خير، ووقانا شره، - بجاه النبي وآله - وصلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم». أولها: «قال الإمام المقرئ ابو الحسن علي بن عبد الغني الإسكندري نزيل القيروان! - رحمه الله تعالى ورضي عنه - ...» ثم بتدئ القصيدة. وقد طبع هذه النسخة - مرقونة على الآلة - الأستاذ البحاث محمد بن عبد العزيز الدباغ محافظ الخزانة سابقا، مشفوعة بسميتها: القصيدة الخاقانية تحت عنوان: «نماذج من التواصل العلمي بين المشرق والمغرب: معارضة قصيدة الخاقاني في القراءات بالقصيدة الحصرية». وقد كان يعارضها بين الفينة والأخرى بشرح مجهول وقفت على أنه لابن مطروح، وتوجد منه نسخة مخرومة بالخزانة المذكورة تحت رقم: 300 ضمن صندوق الخروم 56، من ذلك أنه أورد بين يديها مقدمة الناظم النثرية التي توجد في الشرح المذكور.

5- نسخة أوقاف آسفي: س

وقد تمكنت من العثور على مصورة منها دون الوقوف على أصلها، ولذلك لا أملك عنها معلومات كافية، غير أن صورة المخطوط تنبئ عن أنها توجد ضمن مجموع - لم أفق على رقمه - تأخذ منه تسع صفحات: من ص 614 إلى 622. خطها مغربي جميل مقروء، وأثبت فيها اسم الناسخ وتاريخ النسخ، وهو أحمد بن عمر البلوي، والتاريخ: عشية الثلاثاء 15 من عام 1123 هـ، وأثبتت فيها كل عناوين أبوابها في المتن. وأهمية هذه النسخة تكمن في خلوها - إلا ما ندر - من الأخطاء والتحريفات التي توجد في كثير من النسخ الأخرى، وإن كان ينقصها بعض الأبيات، وذلك غير ضائر.

6- نسخة خزانة تطوان، ط

وجدتها منقولة بخط الشيخ محمد بن الأمين بوخبزة الحسني عن نسخة الخزانة العامة بتطوان على يد ناسخها ابن أبي عبيد، وليس فيها تاريخ نسخ، عدد أوراقها : 8، أسطر كل صفحة : 20، أما خطها فمغربي جميل مقروء، يخلو من الأخطاء والتحريفات، ويتسم بضبط الكلمات ضبطاً محكماً، وفيها بعض التصحيحات والشروح في الهامش. وعموما فهي نسخة جيدة جدا للمستوى العلمي العالي الذي يتسم به ناسخها.

7- النسخة الأولى من الخزانة العامة بالرباط : م

تقع هذه النسخة ضمن مجموع رقمه 1371 د، بين: 36 / أ و 41 ب، أسطر كل صفحة: 25، مقاسها 180 / 230 ملم، عدد أوراقها: 6، وخطها مغربي متوسط، وقد كتبت فيها العناوين بلون مغاير لما عليه المتن (مدادي، أحمر، أخضر، أزرق) وتارة تثبت هذه العناوين في الهوامش، وتارة تتخذ لها مكانا في صلب الكتاب، ويقع فيها الابتداء بأول كلمة في الباب بلون مغاير. أما ناسخها فهو الطاهر بن محمد البطيبي، أما تاريخ النسخ فهي خلو منه غير أن هناك ما يفيد أن صاحبها كان عائشا بين آواخر القرن 13 و 14 هـ، إذ يوجد في هذا المجموع نفسه قصيدة الخراز في الرسم، كتبها بخطه نفس هذا الناسخ سنة 1329 هـ.

8- النسخة الثانية للخزانة العامة بالرباط، ع

وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط، توجد ضمن مجموع رقمه 1148 د، تقع فيه من ورقة 34 / أ إلى 39 / ب، أسطر كل صفحة 25 سطرا، مقياسها : 170 / 215 ملم، عدد أوراقها: 6، وهي إن ذكر فيها اسم الناسخ، فإنه لم يثبت فيها تاريخ النسخ.

9- نسخة مدرسة سيدي الزوين، ز

وليست وقفا على هذه المدرسة، وإنما أعطانيها أحد شيوخها المدرسين بها وهو الشيخ مولاي الطاهر - مشكورا - وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي جيد، تقع ضمن سبع لوحات، تترواح أسطر كل صفحة بين 17 و 20 سطرا، وقد صدرت المنظومة فيها بالمقدمة الثرية التي جعلها الناظم بين يديها، كاملة غير منقوصة. أبرز خصائص هذه النسخة أن الأبيات فيها كتبت متصلة كأنها كلام منشور، وضبطت فيها الكلمات ضبطا تاما، وتوجد بها بعض التصحيحات في الهامش لبعض الأخطاء التي وقع فيها الناسخ. ولم يذكر في ختام هذه النسخة اسم الناسخ ولاتاريخ النسخ، وإنما ذيل آخرها بعبارة معهودة في مثل مقام الختام : «كامل والحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، والحمد لله رب العالمين».

الباب الثاني



الفصل الأول

سيرة الإمام محمد بن عبد الرحمن ابن الطفيل العبيدي

اسمه ونسبه

هو الإمام المقرئ محمد بن أبي عمرو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن (أحمد بن الطفيل العبدي العبدي) الإشبيلي، يكنى أبا الحسن ويعرف بابن عزيمة. ولم يقع في نسبه - عند من ترجم له - اختلاف يذكر، إلا ما كان من حذف بعض الأجداد بدافع من الاختصار والاقصصار⁽¹⁾.

ويقال العبدي والعبدي - نسبة إلى الصدر أو إليه مع العجز - وفي النسبة إلى عبد الدار أيضا وجه ثالث وهو عبادي، ينسب إلى بني عبد الدار بن قصي، وهو بطن من قصي بن كلاب من العدنانية⁽²⁾.

وأما عزيمة، فهو لقب الشهرة، عرف به أيضا أبنائه، ولعل ذلك نسبة إلى جدهم الأعلى، وربما كان هذا اللقب عندهم مضافا إلى كلمة كان يستنكف من إثباتها، على ما حكاه ابن عبد الملك في ترجمة حفيد الشارح أبي الفضل ابن عزيمة، قال: «هكذا استقرت هذه الشهرة (أي عزيمة)، وقد وقفت بالجزيرة الخضراء عند صاحبنا الورع الفاضل أبي عمرو عياش بن الطفيل - هذا المترجم به - على جملة وافرة من كتب سلفه مما تملكوه أو كتبوه، أو ألفه مؤلفوه فألفت في معظمها بين «عزيمة» وما جرت العادة بإتباع مثله من الدعاء بشرا أو تسويدا أو محوا، كل ذلك مشعر بسقوط كلمة كانت كلمة «عزيمة» مضافة إليها، ولعلها كانت مما يستنكف منه، فكره بعضهم إثباتها فطمس رسمها وأباد أثرها، والله أعلم»⁽³⁾.

(1) تنظر ترجمته في التكملة : 1/446-445 تر 1281، الذيل والتكملة : 6/359 تر 952، معرفة القراء الكبار : 1/504 تر 455، غاية النهاية : 2/166-167 تر 3117، نفع الطيب : 2/155، هدية العارفين : 2/89، إعلام

التعارجي : 4/91-93، الأعلام : 6/191، معجم المؤلفين : 10/152، الموسوعة المغربية : 65.

(2) انظر اللباب لابن الأثير : 2/312، صبح الأعشى : 1/409، نهاية الأرب : 336 معجم قبائل العرب لكحالة : 2/723.

(3) الذيل والتكملة : بقية الرابع ص 158، تر 249.

ولادته ونشأته وأسرته

ولد - رحمه الله - بإشبيلية، وقد جاء في هامش كتاب الإعلام فيمن حل مراکش وأغمات من الأعلام : «أصله من إشبيلية، أما ولادته فكانت بفاس، فلهذا كتب بعضهم في هامش الجزء المخطوط من الذيل والتكملة : حقه أن يذكر في الغرباء»⁽⁴⁾. وقد رجعت إلى الذيل فإذا تلك العبارة السابقة معقودة في رسم شخص آخر هو : محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سهيل القضاعي، وتوجد ترجمته - مباشرة - قبل ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن عزيمة، مما سهل نسبة تلك العبارة إلى مترجمنا، لما يقع في مثل هذه الحالات من الالتباس والخلط، إضافة إلى أن الهوامش في المخطوط - وهي ما يسمى بالطرر - لاتخذ لها مكانا محددًا، فقد يكون التعليق غير متواز مع ما هو معقود له من الكلام.

وأما نسبة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب للمترجم إلى غرناطة⁽⁵⁾، فلم أعثر له على إثارة من شاهد أو بينة من دليل، أو تخريج على محمل معين، وما إخاله إلا سبق قلم ومحض وهم، ولا تريب. وقد حاولت حمل العبارة منه على اعتبار من الاعترافات التي تصدق عليه تلك النسبة فلم أوفق، سيما وأنه لم يثبت لدي - من خلال من ترجم للرجل - أنه قد دخل غرناطة، أو كانت «محطة» له ضمن رحلاته.

أما عن تاريخ ولادة هذا الإمام، فلم يقع النص عليه صريحًا في كتب التراجم، غير أن قول ابن عبد الملك بأنه توفي وهو ابن نحو سبعين سنة⁽⁶⁾، مع ضمنية نصه على تاريخ وفاته بأنها كانت سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة⁽⁶⁾ يعطيان - بداهة - أن تاريخ ولادة ابن الطفيل يقارب أن يكون سنة 470 أو 471 أو 472، والله تعالى أعلم.

(4) الإعلام : 92/4.

(5) صدور الأفارقة : 5. (من مجلة الثريا التونسية).

(6) الذيل والتكملة : 361/6.

أما الحديث عن نشأة الرجل، فلم تفدنا كتب التراجم فيه بشيء ذي بال، إلا ما يمكن أن ندخله ضمن المشاع العام في تاريخ زمن الشارح من انصراف إلى الطلب، وانكباب على التحصيل والأخذ عن الشيوخ. نعم تدخل ضمن نشأة الشارح رحلاته عبر الأقطار الأندلسية والمغربية، وتلك قد أفردت لها مبحثا خاصا، فليُنظر⁽⁷⁾.

وأما عن أسرته، فيمكن القول بأن الشارح ينحدر من أسرة ذات منبت طيب ومحمد كريم، وتوجهه إلى الطلب وتحصيل العلم في سن مبكر يوحى بذلك ويشهد له، فالبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه؛ نقول هذا في غياب نصوص كتب التراجم، وقد عودتنا هذه الأخيرة الزهادة في الإدلاء بمثل هذه الأخبار الشخصية والإفاضة فيها.

وابن الطفيل ذو نسل كريم وعقب صالح وولد بررة، قد خلفوه في مجلس الإقراء ووصلوا أسباب ذكره بعد مماته بما رباهم عليه من الفضيلة وكريم السجايا وقوة الجلد على تحصيل العلم والعكوف عليه، ويترجح لدي أن ابن الطفيل لم يقدم على الزواج إلا عند بلوغ الأشد أو نحوه، يزكي ذلك عندي أنه كان رحلة قد أنفق زهرة عمره في الترحال والتنقل بعيدا عن حياة الاستقرار التي هي من مقتضيات الحياة الزوجية، والله تعالى أعلم.

(7) ص: 99.

عصره وبيئته

عاش ابن الطفيل فيما بين سنة 470 هـ و543 هـ، وهي فترة من عمر الأندلس تعاقب على الولاية فيها: ملوك الطوائف والمرابطون⁽⁸⁾. وقد أدرك الشارح دويلات الطوائف وهي تلفظ آخر أنفاسها لتسلم مفاتيح القيادة لدولة المرابطين، ولا بد هنا من كلمة مقتضبة سريعة عن الأوضاع في عصر الطوائف فنقول:

لقد كانت هذه الدولة مشكلة في دويلات تختلف من حيث مساحة أراضيها ومواردها الطبيعية، وقوتها الاقتصادية تعيش متفرقة عبر بقاع الأندلس، ولعل أصدق ما يصور هذا التفرق والانقسام في عهد الطوائف قول لسان الدين بن الخطيب نظما:

حتى إذا سلك الخلافة انتثر وذهب العين جميعا والأثر
قام بكل بقعة عليك وصاح فوق كل غصن ديك

كان ملوك الطوائف مستبدين بالسلطة، يفرضون نفوذهم على الرعية بطريقة جبرية لاهوادة فيها، كما كانت حياتهم تعرف البذخ العريض والثراء الواسع، كما يظهر ذلك من تشييدهم شاهق القصور وتقلبهم في النعماء الرغيدة من العيش، ولاشك أن تجمع الثروة في أيديهم وكونها دولة بينهم، كان من شأنه أن يسوم العامة من الشعب العيش الضنك والاستضعاف الممض تحت نير تلك الضرائب التي كانت تفرض عليه فرضا. ولعل مما يبين الحالة السياسية المزرية لهذا العهد تلك التبعية الدليلة للمسيحيين حيث كانوا يفرضون على المسلمين أداء الضرائب قسرا عن يد وهم صاغرون.

(8) ينظر في تاريخ هذا العصر وملابساته: الأنيس المطرب: 145، تاريخ ابن خلدون: 353/3، المعجب لعبد الواحد المراكشي: 130 وبعدها، الاستقصاء: 22/2، التاريخ الأندلسي لعبد الرحمن الحججي:

ولقد كان من حسن حظ الأندلس لهذا العهد أن هذا الوهن السياسي الذي دب في أوصالها، لم يكن له انعكاس على الناحية العلمية الثقافية، إذ عرف هذا الجانب نفاقا واسعا وازدهارا كبيرا ؛ وإذا كان تعليل هذه الظاهرة غالبا ما يحدد بتنافس الملوك في استجلاب العلماء واستحضار أهل الكفاءات المبرزين في كافة الميادين ليكون ذلك دليلا على أبهة الملك وعظم السلطان وتأكيدا على إضفاء لبوس الشرعية عليه، فإن الرغبة في التحصيل العلمي من لدن الطلبة، والإحساس بمسؤولية التبليغ والإخلاص في البذل والاحتساب لله في توصيل العلم من طرف العلماء، مما لا يمكن إلغاؤه أو الإغضاء عنه ضمن العوامل المساعدة على الازدهار العلمي لهذا العهد. ولقد كانت إشبيلية - قاعدة غرب الأندلس ومثوى ابن الطفيل - ذات أهمية كبيرة في زيادة الحركة الثقافية خاصة في عهد بني عباد حيث جعلوها عاصمة ملكهم، واستقدموا لها من ذوي الكفاءات في مختلف العلوم ما جعلها محط الأنظار ومطمح الأبصار، وقد استفادت إشبيلية - فيما يخص علم القراءات - تبعا لهذا الاهتمام من معطيات المدارس القرآنية السائدة في قرطبة ودانية وسرقسطة وغيرها.

ولقد شهد ابن الطفيل مهلك ملوك الطوائف، وأدرك في صباه الأحداث التي أودت بملكهم، وكان من أمرهم في ذلك أن دأبوا على الاشتغال بالملذات وتربص بعضهم ببعض الدوائر، حتى كان يصل الأمر في بعض ذلك إلى الاستعانة بالمسيحيين والتنازل لهم في مقابل ذلك عن بعض الحصون والولايات ؛ حتى إذا تفاقم الأمر واتسع الخرق، لم يجد أولوا الأبواب من العلماء بدا من مكاتبه يوسف بن تاشفين لتخليصهم من الضيم والصغار، فكانت معركة الزلاقة سنة 479 هـ الحاسمة في هذا الأمر والمنقذة للبلاد من السقوط في قبضة الصليبيين، ثم كان الجواز الثاني والثالث والرابع للمرابطين إلى الأندلس، حتى تم لهم ملكها جمعا واستوسق لهم أمرها.

وقد عرف المرابطون بأنهم كانوا أهل دين متين ونية صادقة خالصة، قد أقاموا دولتهم على الجهاد والمبادئ الدينية، واتسم حكمهم بالصدق والولاء للإسلام،

وكانت الحالة الاجتماعية على عهدهم على ما وصفه ابن أبي زرع بقوله: «فلم يجر في أيامهم مكس و لا معونة ولاخراج في بادية ولافي حاضرة... وكانت أيامهم أيام دعة ورفاهية ورخاء متصل وعافية وأمن... وكثرت الخيرات في دولتهم وعمرت البلاد ووقعت الغبطة، ولم يكن في أيامهم نفاق ولاقطاع ولامن يقوم عليهم...»⁽⁹⁾.

وأما الحالة العلمية لهذا العهد فقد كانت قائمة على سوقها، نشيطة في وجهتها، وذلك أن المرابطين قد شجعوا العلم والعلماء وشيدوا المدارس والمعاهد واستقطبوا المبرزين في العلوم، خاصة في مراكش - عاصمة ملكهم - على عهد علي بن يوسف الذي جعل منها عاصمة علمية بحق⁽¹⁰⁾. غير أنه من الملاحظ أن المرابطين لم يصلوا بالنهضة العلمية - مع ذلك - إلى ماكانت عليه أيام الطوائف، بل ربما كانت الحال العلمية في زمانهم إنما هي امتداد للعصر الطائفي، ثم إن حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها البلاد والثورات التي كانت تضطرم بها في مواجهة المسيحيين كانت عاملا آخر في ارتحال العلماء وتنقلهم من بلد لآخر كما هو الشأن بالنسبة لابن الطفيل. ولقد سجل هذا الأخير صورة مزرية لحال الطلبة في زمانه حيث يقول :

«... فكيف لو رأى زماننا وفهم مطلوبنا وطالبنا، لكان يرى المطلوب منا ذا زهو على قلة علمه، والطالب كارها في الطلب ناكبا عن اسمه، فهم في ريبهم يترددون، ومثلهم عند من عنده يتعلمون، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون»⁽¹¹⁾.

وهو وصف قد يكون محكوما بظروف خاصة، مما قد لا يخلو منه زمان، أو يكون اعتباريا بالمقارنة مع الأزمان قبله.

(9) الأنيس المطرب : 166.

(10) المعجب : 134.

(11) الشرح المحقق : 21.

هذا، ولا يسعني أن أرسل الكلام في ملابسات هذا العصر أكثر مما مضى، خاصة فيما ليس لابن الطفيل فيه كبير أثر، فالرجل لم يشغل منصبا سياسيا في عهد كلتا الدولتين، ولم يثبت من خلال ترجمته أن له علاقة مباشرة بالحكام، أو أن له تأثيرا في مجريات الحياة السياسية، غاية ما قيل أنه تولى إمامة المسجد الكبير بإشبيلية وهذا يدل على مكانته في الصدق والعدالة، إضافة إلى ما أتى له من إشاعة الدروس العلمية من خلال اعتلائه لمنبر التدريس والإقراء في عهد المرابطين. وما سوى ذلك لا يعرف... وحسبنا أن هذه هي بيئة ابن الطفيل التي نبت فيها وعاش ظروفها واصطبغ بألوانها الاجتماعية والسياسية والعلمية، أرجو أن أكون قد وفقت في عرض بعض معالمها وصورها إجمالا، فإن المرء - كما قيل - هو ابن بيئته.

رحلاته

كانت الرحلة في طلب العلم - ولاتزال - مطلباً ثميناً يسعى إليه طلبة العلم، يتغيون من ورائه مشافهة الرجال وملاقة المشايخ، وقطع الوسائط في اكتساب الفوائد، وطلب العلو في الإسناد، وثبت عندهم أنه على قدر كثرة الشيوخ تتحصل الملكات وترسخ، وتتعدد المعارف وتنوع، وبلغ بهم الأمر أن كان الشخص الذي لم يرحل في طلب العلم عندهم معيباً وبالنقص منعوتاً، ولسان حالهم يقول⁽¹²⁾ :

من أين لك ولم تكن لك رحلة ولا اغتربت ولا اجتزت الوادي

وقد كان لمرجعنا رحلة، لم تقنع همته بالاقصر على مشيخة بلده، بل تآقت نفسه الطموحة الطلعة إلى الضرب في الأرض والسير في مناكبها الفسيحة وأرجائها العريضة.

وتغمض كتب التراجم عن تحديد تاريخ الرحلة أو الرحلات العلمية لابن الطفيل، وعن الأسباب التي دعت به إلى ذلك، أما عن الدواعي والأسباب - بالإضافة إلى ماسبق من أسباب ذاتية معنوية - فإني لا أستبعد أن يكون من بين الدوافع والبواعث أيضاً أسباب واقعية تتمثل في طبيعة الأوضاع السياسية التي كانت تعرفها المنطقة الأندلسية متمثلة في تلك الحروب الاضطرابات قبيل الفتح المرابطي وفي أثنائه، حيث كان العدو المسيحي متربصاً بالمنطقة يحاول بسط النفوذ عليها، فتصدى له المرابطون، وهزموه شر هزيمة في معارك مشهودة.

أما عن تاريخ الرحلة، فإني أقدر أن تكون رحلة ابن الطفيل الأولى في سن الصبا والصغر، مستنداً في تزكية هذا التقدير إلى ما أورده ابن عبد الملك من أنه عمل مع رفيقه في الرحلة أبي علي منصور بن الخير على لقاء أبي معشر الطبري والأخذ عنه

(12) البيت لمحمود بن علي المنصوري. انظر حكم البسملة ص : 20.

والتلاوة عليه، فبلغهما نعيه بمصر، وقد ثبت أن وفاة أبي معشر كانت سنة 478 هـ⁽¹³⁾، وإذا صح ما قاربناه من أن ولادة ابن الطفيل كانت في حدود 472 هـ، فإن سنه حين وفاة أبي معشر ستقارب سبع سنوات، وهذا مما يخمل ذلك التقدير في تاريخ الولادة، ويضفي عليه هالة من الشك والارتياب، اللهم إلا إذا فرضنا أن نعي أبي معشر لابن الطفيل قد تأخر غير قليل من الزمن⁽¹⁴⁾.

ثم إن كتب التراجم تسدل الستار عن ملايسات رحلة ابن الطفيل وظروفها، وما نوع العلاقة التي جمعت بينه وبين منصور بن الخير في هذه الرحلة - وهو في مرتبة شيوخه -⁽¹⁵⁾ وإن كان السياق في ذلك يظهره كأنه منه في مقام الصديق يحاولان معا لقاء أبي معشر وتلقي القراءة عنه. غاية ما يمكن أن نفيده مما يذكره كتب التراجم عن هذه الرحلة هي علو همة الرجل، وقوة عزيمته في طلب العلم، ثم التحقق من مكانه من الصدق والعدالة حيث اقتصر في التحديث عن لقي في رحلته من أهل العلم دونما ادعاء أو اختلاق، الشيء الذي أخذ على صديقه في الرحلة منصور بن الخير.

أما عن المدن التي كانت محط لابن الطفيل خلال رحلته فهي :

قرطبة ودانية، وهاتان المدينتان زارهما ضمن رحلة داخلية في الأندلس، ثم رحل حاجا إلى المشرق، ومعلوم أن رحلة الحجاج حينئذ كانت تمر عبر مدن معروفة يحدث أثناءها لقاء العلماء والأخذ عنهم، وتخبرنا كتب التراجم بأن ابن الطفيل كان له توقف بالمهدية بتونس، وبالإسكندرية، كما ألقى برحاله في مكة المكرمة، وفي طريق عودته دخل المغرب الأقصى، وبالخصوص مدينة مراكش التي كانت مأوى

(13) انظر ترجمته في غاية النهاية : 1/401، تر 1708. ومقدمة كتاب التلخيص لأبي معشر : 28.

(14) وجد على ظهر مخطوطة محفوظة بمكتبة بلدية الإسكندرية. بمصر صورة إجازة من مؤلفها للشيخ أبي علي منصور الأندلسي الإشبيلي، وذلك بتاج الجوامع بمصر في يوم 5 ذي الحجة سنة 477 هـ (أعلام الدراسات القرآنية للجويني : 117) وفي هذا نوع دليل على وجود أبي علي منصور بمصر في التاريخ المذكور.

(15) انظر ترجمته في غاية النهاية : 2/312، تر 3653.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

العلماء ومحج المشايخ لهذا العهد - عهد المرابطين - ومن مراكش قفل ابن الطفيل راجعا إلى موطنه إشبيلية، حيث أم بمسجدها الجامع وتصدر درس الإقراء هناك⁽¹⁶⁾.

تلك بإجمال رحلة ابن الطفيل التي لا نملك أن نتوسع فيها أكثر مما قدمنا، لأن ما خصص لها من المادة في تفاصيلها وملابساتها - ضمن كتب التراجم - لم تكن بالكافية، فلا نملك تحديد السنوات التي قضاها في كل بلد حل به، ولاتبين نوع العلاقات التي ربطها مع الأشخاص في تلك الديار، ولا معرفة تلك الأنشطة التي زاولها خلال مدة رحلته... كل ما في الأمر هو ما ذكرته تلك الكتب من تعيين المشايخ الذين أخذ عنهم ابن الطفيل في تلك البلدان، وذلك أمر خصصناه بالذكر في مبحث مشيخة الشارح.

(16) ينظر في رحلة ابن الطفيل: الذيل والتكملة: 359/6 وبعدها.

مشيخته

تلمذ الإمام ابن عزيمة لأئمة هدى وعلماء جلة، وأساتذة أكابر كانوا كعبة القصاد، ومحج الطلاب في زمانهم، وكان إمامنا ممن لحقهم بعمره، وشد في الطلاب الرحلة إليهم، بعد أن استوفى السماع من مشيخة بلده، وأتقن الأخذ عن علماء محلته.

وسوف أستعرض مشاهير هؤلاء العلماء تباعا، مفردا كل واحد منهم بترجمة موجزة عنه تبين عن إمامته، وتكشف اللثام عن شخصيته ومكانته :

شيوخه بإشبيلية :

1- أبو الحسن شريح (451- 537 هـ) :

وهو شريح بن محمد بن شريح بن أحمد، أبو الحسن الرعيني الإشبيلي، إمام مقرئ وأستاذ محدث وأديب مشهور، ولي خطابة إشبيلية وقضاءها، وكان كما وصفه ابن بشكوال : «من جلة المقرئين، معدودا في الأدباء والمحدثين، خطيبا بليغا، حافظا محسنا فاضلا، حسن الخط، واسع الخلق، سمع الناس منه كثيرا ورحلوا إليه»⁽¹⁷⁾. وقد قرأ القراءات على أبيه محمد، وروى عنه كثيرا، وعن أبي عبد الله بن منظور... وأجاز له أبو محمد بن حزم وأبو علي الغساني وغيرهما. وقرأ عليه تلامذة كثر منهم أبو الحسن نجبة بن يحيى وسبطه حبيب بن محمد، وصاحبنا ابن الطفيل الذي لزمه وتلا عليه بالسبع⁽¹⁸⁾، ولم يذكره ابن الجزري ضمن تلاميذه، وأورد فيهم

(17) الصلة : 230/1.

(18) الذيل والتكملة : 359/6.

نجليه: طفيل وعياش⁽¹⁹⁾. توفي رحمه الله سنة 537 هـ، وفي المعرفة والصلة⁽²⁰⁾ أن وفاته كانت سنة 539 هـ⁽²¹⁾.

2- أبو عبد الله السرقسطي : (... - 500 هـ)

هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله السرقسطي، يكنى أبا عبد الله : فقيه مقرئ، روى عن أبي عبد الله بن شريح المقرئ، وأبي عبد الله محمد بن مهلب وغيرهما، وأخذ عنه القراءات القاضي الإمام أبو بكر بن العربي، وذكر أنه كان شيخا صالحا، وكان يقرئ الناس بحضرة إشبيلية، وكان ابن الطفيل ممن تلا بالسمع عليه⁽²²⁾. توفي سنة 500 هـ⁽²³⁾.

3- أبو عبد الله الخولاني (418 هـ - 508 هـ) :

أحمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن غلبون الخولاني، من أهل إشبيلية وأصله من قرطبة، يكنى أبا عبد الله، وهو والد الراوية أبي عبد الله الخولاني، وخال شريح بن محمد⁽²⁴⁾، روى عن أبيه كثيرا من روايته، وأجاز له من كبار الشيوخ أبو عمر الطلمنكي، وابن نبات وأبو عمرو الداني ومكي بن أبي طالب القيسي، وبلغت عدة من أجاز له أربعين شيخا. وكان شيخا فاضلا عفيفا منقبضا، من بيت علم ودين وفضل، ولم يكن عنده كبير علم أكثر من روايته عن هؤلاء الجلة، ولا كانت عنده أصول يلجأ إليها ويعول عليها. توفي رحمه الله سنة 508 هـ⁽²⁵⁾.

(19) الغاية : 324/1.

(20) المعرفة : 491/1 والصلة : 230/1.

(21) ترجمته في الصلة : 229/1 - 230. تر 535، بغية الملتمس : 318 تر 849 غاية النهاية : 324/1 - 325 تر 1418 معرفة القراء : 491/1 تر 438.

(22) الذيل والتكملة: 359/6.

(23) الصلة: 532/2 - 533 تر 1234، بغية الملتمس: 101 تر 191.

(24) الذيل والتكملة: 8/2 ق 395.

(25) الصلة: 76/1 تر 160.

4- أبو بكر خازم بن محمد (410 - 496 هـ) :

هو خازم بن محمد بن خازم الإمام الشيخ أبو بكر الخزومي القرطبي: راوية مسند، تلقى العلم عن مكى بن أبي طالب وأبي محمد الشنتجالي وأبي القاسم بن الإفليلي وغيرهم، وتصدر للإقراء والتسميع، فطال عمره وبعد صيته، إلا أنه تكلم فيه. قال فيه ابن بشكوال : «كان قديم الطلب، وافر الأدب وهو كان الأغلب عليه، وله تصرف في اللغة وقول الشعر، سمع الناس منه، ولم يكن بالضابط لما رواه، وكان يخلط في روايته وأسمعته»⁽²⁶⁾. روى القراءة عنه محمد بن عبد الله بن خليل القيسي، وتلا عليه مترجمنا أبو الحسن ابن عزيمة. توفي في 14 ذي الحجة سنة 496 هـ⁽²⁷⁾.

5- أبو جعفر أحمد الخزرجي:

أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الحق الخزرجي القرطبي : أبو جعفر المقرئ، قرأ السبع على ابن عمه عبد الرحمن بن الحسن الخزرجي وعلى أبي عبد الله بن الطرفي، وقرأ على مكى بن أبي طالب أحزابا من القرآن. تلا عليه أبو الأصبغ عيسى بن حزم بن اليسع، وأبو عبد الله بن فرج القيسي وغيرهما. كان رحمه الله من كبار المقرئين وجلة المتقنين للأداء المجودين، وقد تفرغ لإقراء القرآن بمسجد سعدون بقرطبة ردحا طويلا من الزمن⁽²⁸⁾.

6- أبو عبد الله بن فرج (... - 485 هـ) :

محمد بن عيسى بن فرج بن أبي العباس بن إسحاق المغامي، أبو عبد الله التجيبي الطليطلي: إمام مقرئ ضابط، قرأ على الداني ومكي والظلمنكي والمهدوي وغيرهم. قال عنه ابن بشكوال «كان عالما بالقراءات ووجوهها، ضابطا لها متقنا

(26) الصلة : 178/1.

(27) ترجمته في الصلة : 178/1 تر 412 بغية الملتمس : 291 تر 732، الغاية : 1/269 تر 1212، المعرفة : 1/445 تر 383.

(28) ترجمته في الذيل والتكملة : س 1 ق 1 ص 232 تر 293، الصلة : 1/77 تر 162، الغاية : 1/66 تر 287.

لمعانيها، إماما ذا دين وفضل»⁽²⁹⁾. وكان مشهورا بالتقدم والأمانة في الإقراء وشدة الأخذ على القراءة، والالتزام للسمت والهيئة. ومن تلامذته أبو بكر بن عياش بن خلف البطليوسي وغيره. توفي بإشبيلية في نصف ذي القعدة سنة 485 هـ⁽³⁰⁾.

7- أبو علي الغساني (427 - 498 هـ) :

الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني وليس منها، يكنى: أبا علي، أحد أركان الحديث بقرطبة، قال عنه اليافعي: «كان كامل الأدوات في الحديث، علامة في اللغة والشعر والنسب، حسن التصنيف»⁽³¹⁾. وقال عنه تلميذه القاضي عياض: «أضبط الناس لكتاب، وأتقنهم لرواية، مع الحظ الوافر من الأدب والنسب والمعرفة بأسماء الرجال وسعة السماع»⁽³²⁾، وقال عنه ابن بشكوال: «كان من جهاذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، وعني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه، وكان حسن الخط جيد الضبط، وكان له بصر باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته، ورحل الناس إليه، وعولوا في الرواية عليه...»⁽³³⁾ روى عن أبي عمر بن عبد البر وأبي مروان الطبري وأبي الوليد الباجي وغيرهم، وروى عنه جماعة يكثر تعدادهم. توفي رحمه الله ليلة الجمعة 12 شعبان 498 هـ⁽³⁴⁾.

8- أبو القاسم بن الحصار (427 - 511 هـ) :

خلف بن إبراهيم بن خلف بن سعيد، أبو القاسم بن النخاس القرطبي، يعرف بابن الحصار: المقرئ خطيب قرطبة، أستاذ رجال ثقة، روى عن صهره أبي القاسم

(29) الصلة: 528/2.

(30) ترجمته في الصلة: 528/2 تر 1225، المعرفة: 443/1 - 444 تر 380، الغاية: 224/2 - 225 تر 3344.

(31) مرآة الزمان: 161/3.

(32) الغنية: 138.

(33) الصلة: 142/1.

(34) ترجمته في الصلة: 141/1 - 142 تر 329، بغية الملتبس: 265 - 266 تر 643، مرآة الزمان: 161/3.

بن عبد الوهاب وأبي مروان بن سراج، وأجاز له أبو عمر بن عبد البر ما رواه، وسمع بمكة من أبي معشر الطبري وقرأ عليه القراءات، وكانت له رحلة إلى مصر وصقلية وقرطبة، وبها كان مدار الإقراء عليه. أخذ عنه يحيى أبو عبد المنعم الغرناطي ويحيى بن سعدون القرطبي وغيرهما، قال عنه ابن بشكوال: «كان ثقة صدوقا، حسن الخطبة، بليغ الموعظة، فصيح اللسان، حسن البيان، جميل المنظر والملبس، مليح الخبر، فكه المجلس، أدركته وسمعت خطبه في الجمع والأعياد، ولم آخذ عنه شيئا»⁽³⁵⁾. توفي يوم الثلاثاء 16 صفر 511هـ⁽³⁶⁾.

9- أبو الوليد بن طريف : (432 - 519 هـ) :

أحمد بن عبد الله بن أحمد بن طريف بن سعد، من أهل قرطبة، يكنى أبا الوليد: فقيه أديب محدث، روى عن أبي عمر بن القطان، وأبي عبد الله بن عتاب وأبي القاسم بن عبد الوهاب المقرئ، وأجاز له أبو محمد بن الوليد وأبو عمر بن عبد البر، وروى عنه محمد بن عبد الرحيم ومحمد بن سعادة وابن النعمة وغيرهم. قال عنه ابن بشكوال: «كان رحمه الله شيخا سريرا أديبا نحويا لغويا، كاتباً بليغا، كثير السماع من الشيوخ والاختلاف إليهم والتكرار عليهم، ولم تكن له أصول؛ وكان حسن الخلق جيد العقل، كامل المروءة، جميل العشرة، باراً بإخوانه وأصحابه...»⁽³⁷⁾. توفي سنة 519 هـ وقيل 520 هـ⁽³⁸⁾.

شيوخه بدائية

10- أبو داود الهشامي (413 - 496 هـ) :

سليمان بن نجاح أبو داود بن أبي القاسم الأموي مولى الأمير هشام المؤيد بالله: شيخ الإقراء وعمدة أهل الأداء رواية ومعرفة. أخذ القراءات عن أبي عمرو الداني

(35) الصلة: 1/171.

(36) ترجمته في الصلة: 1/171 تر 396، بغية الملتمس: 289 تر 718، الغاية: 1/271 تر 1227، المعرفة:

465/1 تر 409.

(37) انظر بغية الملتمس: 187 تر 428.

(38) الصلة: 1/79 تر 170، بغية الملتمس: 187.

- وهو أجل أصحابه وأثبت الناس فيه - وروى عن أبي عمر بن عبد البر وأبي الوليد الباجي وغيرهم، قرأ عليه بشر كثير، منهم أبو علي الصدفي وأبو الحسن علي بن هذيل ومحمد بن عبد الرحمن بن عظمة، صاحبنا، قال عنه ابن بشكوال : «كان من جلة المقرئين وعلمائهم وفضلائهم وخيارهم، عالماً بالقراءات ورواياتها وطرقها، حسن الضبط لها، وكان ديناً فاضلاً، ثقة فيما رواه، وله تواليف كثيرة في معاني القرآن وغيره. وكان حسن الخط جيد الضبط، روى الناس عنه كثيراً»⁽³⁹⁾. من مؤلفاته البيان الجامع لعلوم القرآن في ثلاثمائة جزء. توفي رحمه الله ببلنسية يوم الأربعاء بعد صلاة الظهر في شهر رمضان لست عشرة ليلة خلت منه سنة 496 هـ، واحتفل الناس لجنائزته وتراحموا على نعشه⁽⁴⁰⁾.

من شيوخه بالمهدية :

11- أبو عبد الله المازري :

محمد بن علي بن عمر التميمي المازري : محدث كبير وفقه بارز من فقهاء المالكية، أحد الأذكياء الموصوفين والأئمة المتبحرين ينسب إلى مازر بجزيرة صقلية، تلمذ لشيوخ جلة أكابر كما تلقى عنه العلم تلامذة كثر، وقد لقيه مترجمنا بالمهدية وهنالك أخذ عنه، وله من المؤلفات كتابه الشهير الذي وضعه شرحاً على صحيح مسلم وهو «المعلم بفوائد مسلم»، وله أيضاً «الكشف والإنباء في الرد على الإحياء» توفي رحمه الله بالمهدية⁽⁴¹⁾.

12- عبد الرحمن بن الفحام (422 أو 425 - 516 هـ) :

عبد الرحمن بن عتيق بن خلف أبو القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام الصقلي، حلاه ابن الجزري بقوله : «الأستاذ الثقة المحقق مؤلف كتاب التجريد، شيخ الإسكندرية والذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بها علواً ومعرفة»⁽⁴²⁾. قرأ على

(39) الصلاة: 1/200 تر 457.

(40) ترجمته في بغية الملتبس: 304، معرفة القراء: 1/450، الصلاة: 1/200، الغاية: 1/316، المرأة: 3/159.

(41) ترجمته في سير أعلام النبلاء: 20/104 - 107 تر 64.

(42) غاية النهاية: 1/374.

شيوخ جلة منهم ابن الخياط المالكي وعبد الباقي بن فارس بن أحمد، كما تلقى عنه العلم أكثر من واحد، منهم مترجمنا - وربما لقيه بالمهدية كما يظهر ذلك من سياق ابن عبد الملك - بعد أن رحل عن مصر، ومن تلامذته الكبار أبو طاهر السلفي الذي كان يقول عن شيخه ابن الفحام : « كان حافظاً للقراءات، صدوقاً متقناً عالماً، وقد قال لي أبو الربيع سليمان بن عبد العزيز المقرئ الأندلسي : « مارأيت أحدا أعلم بالقراءات ووجوهها منه لا بالمغرب ولا بالمشرق، وإنه ليحفظ القراءات كما نحفظ نحن القراءان»⁽⁴³⁾. توفي سنة 516 هـ⁽⁴⁴⁾.

من شيوخه بالإسكندرية :

13- الحسن بن بليمة (427 أو 428 - 514 هـ) :

الحسن بن خلف بن عبد الله بن بليمة - بفتح الموحدة وتشديد اللام المكسورة بعدها - الأستاذ أبو علي الهواري المليبي القيرواني نزيل الإسكندرية، عني بالقراءات وتقدم فيها، من شيوخه أبو بكر القصري والحسن بن علي الجلولي - وهما من شيوخ الحصري - والحصري⁽⁴⁵⁾ وأبو معشر الطبري، ومن تلامذته : أبو العالية أحمد بن حطيفة وابن الطفيل، وقد ذكر في مقدمة شرحه هذا أنه تلقى عنه القصيدة الحصرية بالإسكندرية إجازة⁽⁴⁶⁾. توفي رحمه الله بالإسكندرية في 13 رجب 514 هـ⁽⁴⁷⁾.

من شيوخه بمكة - شرفها الله :-

14- رزين بن معاوية (... - 524 هـ) :

رزين بن معاوية بن عمار العبدي الأندلسي : سرقسطي الأصل، يكنى أبا الحسن، جاور بمكة - شرفها الله - أعواماً، وحدث بها عن أبي مكتوم عيسى بن أبي ذر الهروي وغيره، وكان رجلاً فاضلاً عالماً بالحديث وغيره، وله فيه تواليف حسان. توفي رحمه الله سنة 524 هـ بمكة المكرمة⁽⁴⁸⁾.

(43) معجم السفر: الورقة 45 نظقلا عن «الحافظ أبو طاهر السلفي» للدكتور حسن عبد الحميد صالح.

(44) انظر ترجمته في غاية النهاية: 1/374 تر 1590.

(45) نص ابن الطفيل في شرحه أن ابن بليمة تلقى القصيدة الحصرية عن ناظمها.

(46) انظر مقدمة الشرح.

(47) ترجمته في المعرفة: 1/380 - 381 تر 10، الغاية: 1/211 تر 970، المرأة: 3/210 وفيه أن وفاته سنة 513 هـ.

(48) انظر ترجمته في بغية الملتبس: 293 تر 341، الصلة: 1/184 - 185 تر 428، مرآة الزمان: 3/263.

تلامذته

لابن الطفيل تلامذة كثر تدل على عكوفه على مجلس الإقراء، ولزومه درس التعليم ردحا من الزمن ليس باليسير. أورد منهم ابن عبد الملك ما ينيف على الأربعين، وسوف أترجم لمشاهير أولئك التلاميذ، وآتي على بقيتهم بالإحصاء السردى. وأول من يتصدر أولئك التلامذة هم أنجال ابن الطفيل الذين شهروا بالإتقان والجودة في الأخذ، حتى وجد منهم من ضاهى أباه ووقف منه على قدم المحاذاة، وها هم أولاء آثار ابن الطفيل وتلامذته :

1- عياش بن محمد بن عزيمة (... - 585 هـ) (49) :

عياش بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الطفيل العبدي يكنى أبا عمرو : أستاذ مجود ثقة، أخذ القراءات عن أبيه وعن أبي الحسن الشريح - شيخ أبيه - وأجاز له أبو طاهر السلفي، روى عنه ابنه : أبو الحسن محمد وأبو الحسين محمد. قال عنه ابن عبد الملك : «وكان من جلة المقرئين، صدرا في المتقين لأداء الحروف، قد أحكم القراءة على أبيه، وتصدر للإقراء بعده وخلفه في حلقة... وكان جميل الهيئة، معروفا بالنزاهة والعدالة والجري على هدي سلفه، وله استدراك على أبيه في كتابه الموسوم بـ «جالب الإفادة»، وكان عذب الصوت، حسن الأداء، جيد القراءة والإلقاء، توفي رحمه الله يوم الثلاثاء 6 جمادى الآخرة سنة 585 هـ» (50).

2- أبو نصر بن عزيمة (كان حيا سنة 599 هـ) (51) :

الطفيل بن أبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الطفيل العبدي : من أهل إشبيلية، يكنى أبا نصر ويعرف بابن عزيمة، تلا بال سبع

(49) ترجمته في الذيل والتكملة: 5/ق 2 ص 487 تر 885، صلة الصلة: 158 تر 310، الغاية: 1/607 تر 2484.

(50) الذيل: 5/ق 2 ص 487.

(51) الذيل والتكملة: بقية السفر الرابع ص 159، تر 296.

على أبيه أبي الحسن محمد، وعلى شريح بن محمد، وأجازا له. روى عنه أبو بكر بن سيد الناس وأبو العباس بن هارون وأبو علي بن الشلوين وأبو القاسم بن الطيلسان، وكان مكتبا مقدما في جودة تعليم كتاب الله العزيز وإتقانه وتجويده وأدائه، من بيت إقرأ وتعليم، شهروا به ونسبوا إليه، وعمر طويلا حتى عمت بركة تعليمه الأبناء والآباء والأجداد، وعظم انتفاعهم به، أعظم الله أجره. وكان حيا في رمضان 599 هـ، وهي السنة التي أجاز فيها لابن الطيلسان.

3- أبو الأصبغ السماتي (498- بعد 560 هـ)⁽⁵²⁾ :

عبد العزيز بن علي بن محمد بن عبد العزيز السماتي، المقرئ الإشبيلي ابن الحاج: أبو محمد وأبو حميد وأبو الأصبغ، المعروف بابن الطحان. ولد سنة 498 هـ، قرأ على شريح وابن عيشون ويحيى بن سعادة وابن سكرة وغيرهم، وكان يقال: «ليس بالمغرب أعلم بالقراءات من ابن الطحان»، قال فيه ابن الجزري: «أستاذ كبير وإمام محقق بارع، مجود ثقة»⁽⁵³⁾. ولم يذكر في ترجمته أنه تلقى عن ابن الطفيل ولا أنه من تلامذته، غير أني وجدت ابن عبد الملك أشار في ترجمة نجل ابن الطفيل عياش إلى ذلك حيث قال: «ثم سمت به همته (أي عياش بن الطفيل) وحمله الحرص على الاستزادة من الاستفادة على أن قصد كبير أصحاب أبيه الآخذين عنه والقارئ عليه - وهو أبو الأصبغ السماتي بن الحاج - واحد عصره في الإتقان، فرغب في القراءة عليه»⁽⁵⁴⁾.

4- محمد بن خير (502- 575 هـ)⁽⁵⁵⁾ :

محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي - بفتح الهمزة - أبو بكر، فاسي المولد والنشأة، استوطن إشبيلية وغيرها من بلاد الأندلس. كان إماما حافظا مقرئا

(52) ترجمته في معرفة القراء: 832/2 تر 259، ونفح الطيب: 634/2 تر 259، والتكملة: 628/2، وغيرها.

(53) غاية النهاية: 395/1

(54) الذيل والتكملة: 5/2 ق 488.

(55) ترجمته في الغاية: 139/2 تر 2998، الذيل والتكملة: 8/1 ق 299 تر 93.

كاملا بارعا، تلا على أبي الحسن شريح، وسمع من أبي بكر بن العربي وأبي القاسم بن بقي ومحمد بن الطفيل وغيرهم ممن ضمنهم وأسمعته منهم فهرسته الشهيرة وبرناجه الحافل، وهم ينفون على المائة. روى عنه ابن أخته أبو الحسين بن السراج محدث تونس، وأبو البقاء يعيش وغيرهما. تصدر للإقراء والتسميع بإشبيلية، وولي الصلاة بجامع قرطبة، وكان من أئمة المقرئين المحودين وجملة المحدثين المسندين، ثقة فيما يرويه، رضى مأمونا، متسع الرواية، أخذ عن النظير والكبير والصغير حتى اجتمع له في القراءات ما لم يجتمع لغيره من نظرائه. وكان متفنا في علوم اللسان، متقدما في النحو واللغة منها، وكانت كتبه وأصوله في غاية الصحة ونهاية الإتقان، لتهممه بمقابلتها وعكوفه على تصحيحها، مؤيدا على ذلك بحسن الخط وإتقان التقييد والضبط، وكان حسن الخلق، كريم الصحبة، حميد العشرة. توفي رحمه الله سحر ليلة الأربعاء 4 ربيع الأول سنة 575 هـ.

5- ابن الضحاك الفزاري (... - 557 هـ) (56):

علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن الضحاك الفزاري، من أهل غرناطة، يكنى أبا الحسن ويعرف بابن البقري، أخذ عن أبي الحسن بن الباذش وابنه أبي جعفر وشريح وأبي الفضل عياض وابن الطفيل مترجمنا وغيرهم كثير، وكان فقيها مشاورا محدثا متكلمًا، وله تواليف في أنواع من العلوم. روى عنه ابنه أبو محمد عبد المنعم وأبو بكر بن أبي زمنين وأبو جعفر بن شراحيل وغيرهم. توفي رحمه الله تعالى سنة 557 هـ.

6- عبد الله بن جمهور القيسي (514 أو 516 - 592 هـ) (57):

عبد الله بن أحمد بن جمهور بن سعيد بن يحيى بن جمهور القيسي: الراوية العدل، من أهل إشبيلية، يكنى أبا محمد، سمع من أبي الحسن شريح بن محمد وأبي بكر بن العربي وأبي الحسن بن عزيمة وأبي القاسم بن بشكوال وغيرهم. ولي الصلاة

(56) التكملة: 2/854، صلة الصلاة: 94- 96 تر 193.

(57) ترجمته في التكملة: 2/871، صلة الصلاة: 124- 126، الذيل: بقية الرابع ص 174 تر 315.

بالجامع العدبسي بإشبيلية ؛ وكان رجلا صالحا فاضلا، عدلا جليلا، له بصر باللغة، واعتناء بالحديث متنا وسندا، ومعرفة بالشروط واستقلال بعقدتها، مع حظ من علم النسب، روى عنه جلة وعالم كثير. توفي ببلده في العشر الوسط من ربيع الآخر 592 هـ.

7- أحمد بن فرج المرادي (... - بعد 540 هـ)⁽⁵⁸⁾ :

أحمد بن محمد بن فرج بن سلمة بن محمد بن عبد الله بن أحمد بن أحمد المرادي: غرناطي، أبو جعفر، قال عنه في الغاية : «مقرئ متصدر ماهر»⁽⁵⁹⁾ وقال في الذيل : «كان مقرئا مجودا متصدرا لذلك، متعلقا بطرف صالح من رواية الحديث، نبيلًا ذكيا يقظا»⁽⁶⁰⁾.

روى عن أبي جعفر بن الباذش وأبي الحسن شريح ومحمد بن عبد الرحمن بن عزيمة وغيرهم توفي بعد 540 هـ.

8- عبد الرحمن الجذامي المعروف بالقراق أو الخراز⁽⁶¹⁾ :

عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن عباس أبو القاسم الجذامي، نزيل سبتة، مقرئ متصدر، أخذ القراءات عن أبي الحسن بن الغمام الجذامي الضرير، ودخل الأندلس فأخذ القراءات عن أبي الحسن شريح بن محمد وأبي الحسن بن لب وأبي الحسن بن عزيمة، وكان أحد أئمة القراءات ومكثري الروايات، مع حسن الأداء وطيب النغمة وعدوبة اللفظ، والصدق والفضل والمواساة لإخوانه، أقرأ بمسجد «زقاق الخشابين» من سبتة نحوًا من ستين سنة.

(58) ترجمته في الغاية: 1/127 تر 595، الذيل 1ق 2 ص 480 تر 729.

(59) الغاية: 1/127.

(60) الذيل: 1ق 2 ص 480.

(61) ترجمة في الغاية : 1/375 تر 1593، الذيل : 8ق 2 ص 538 - 539 تر 56.

9- محمد الحجري⁽⁶²⁾ :

محمد بن عبدون بن هشام الحجري أبو عبد الله : إشبيلي، له رحلة إلى المشرق أخذ فيها بمكة - شرفها الله - عن أبي الحسن رزين بن معاوية وبالإسكندرية عن أبي طاهر السلفي، وعاد إلى الأندلس وحدث وأسمع، وكان عدلاً فيما يحدث به.

10- أحمد بن محمد بن محمد بن مقدم (516 - 604 هـ)⁽⁶³⁾ :

أحمد بن محمد بن أحمد بن مقدم أبو العباس وأبو القاسم الرعيني الإشبيلي : الشيخ الصالح البارع، من أكابر أصحاب شريح، تلا بالسبع عليه وعلى أبي الحسن بن عزيمة وغيرهما. وكان مقرئاً عارفاً بالتجويد، راوية للحديث عدلاً فيما ينقله، ثقة فاضلاً زاهداً، حافظاً للآداب.

11- علي بن بيطش⁽⁶⁴⁾ :

علي بن عبد الرحمن بن بيطش البلوي، يكنى أبا الحسن، ذكره في الذيل، وأشار إلى أنه روى عن شريح.

وأما باقي تلامذته الذين أتى عليهم ابن عبد الملك بالذكر، على ما وجدته بخط الشارح ابن الطفيل فهم :

عبد الله بن حجاج بن سمانة، وعبد السلام بن يحيى القرشي، وعبد العزيز بن محمد بن نوح الغافقي، وعبد العزيز بن محمد الكلاعي، وعامر بن ميمون، وعلي بن فتحون القضاء، وعيسى بن محمد المغامي، ومحمد بن أحمد بن سهل، ومحمد بن خطاب، ووليد بن موفق، وصالح بن مدين، وسليمان بن عبد الرحمن البطليوسي، وحسين بن علي بن غالب، وجابر بن مصالة، وجابر بن غالب، وإبراهيم بن محمد الطيران، وأحمد بن محمد بن عبد الملك اللخمي، وأبو الوليد

(62) انظر الذيل : 427/6 تر 1138.

(63) ترجمته في الذيل : 1/ق 1 ص 384 - 385 تر 537، الغاية : 104/1 تر 478.

(64) انظر ترجمته في الذيل والتكملة : 5/ق 1 ص 240 تر 488.

إسماعيل بن يحيى بن شجرة القيسي، وأبو محمد بن محمد القعسي، وأبو محمد عبد
الله بن عبد الرحمن اللخمي، وأبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن نعمان، ومحمد بن
عثمان الجهني، ومحمد بن عبد الله الكلبي، وأبو القاسم خلف بن يحيى الخولاني،
وأبو العيش نام بن محمد بن نام اللخمي، وأبو عبد الله محمد بن إبراهيم الأنصاري،
وأبو الطاهر عبد السلام بن محمد بن أبي الليث، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن
ابن الحصار، وأبو جعفر بن عباد الأنصاري، وأبو بكر محمد بن مخلد.

ثقافته

لسنا نشك في أن ثقافة علمائنا القدامى كانت تتسم بنوع من الشمول والموسوعية والمشاركة، اعتباراً منهم بأن المعرفة تكامل وترابط لأجزاء وتفاريق موزعة. وقد كان ابن الطفيل من طراز أولئك العلماء، قد ضرب بسهم وافر في علوم مختلفة، وكانت له مشاركة جيدة في معارف متنوعة، فهو المجدد المشار إليه في إتقان الأداء وجودة الأخذ عن القراء، وهو الراوية للحديث العارف برجاله، وهو الحافظ للتواريخ والآداب، وهو المتقدم في النحو الخبير بأسراره وعلله، وهو الشاعر المحسن الذي ينظم القول فيسير في الناس سهلاً فصيحاً.

تلك مختلف التخصصات العلمية التي أثبتتها له مترجموه، ولا نملك نحن الاستدلال عليها، وذلك لغياب التراث التأليفي لهذا العالم في أغلب تلك التخصصات، غير أننا نقول بأن العلم الذي برز فيه ابن الطفيل وكان مشاراً إليه فيه بالبنان هو علم التجويد والقراءة، فهو من أصحاب القراءات القرائية تلقاها عن شيوخه سنداً عالياً⁽⁶⁵⁾، ويكفي شرحه هذا على القصيدة الحصرية دليلاً على رسوخ قدمه فيه، وبلوغه منه شأواً بعيداً.

أما المحاور الأخرى التي يمكن من خلالها التعرف على ثقافة ابن الطفيل فهي :

1- العقيدة :

وهي حجر الزاوية في بناء الشخصية، وأهم ركن تبني عليه الثقافة الراشدة، وقد كان ابن الطفيل - كما أرجح - منتهجاً سبيل السلف في الاعتقاد والتصور، سنياً سلفياً كما تفصح عنه دندنته حول الاتباع وطرده الابتداع، ويدل عليه ترضيه على

(65) انظر منجد المقرئين ص 38 حيث أدرجه ابن الجزري في الطبقة السابعة من رواة ما فوق السبع.

الصحابه الكرام دونما استثناء، إضافة إلى أن الطابع السائد لهذا العهد - عهد المرابطين - هو الطابع السني، حيث جهد المرابطون في محاربة الخائضين في علم الكلام وهجر المتدعين في الدين وارتضاء المذهب السني مذهبا رسميا في الاعتقاد.

2- المذهب الفقهي :

أما المذهب الفقهي الذي كان يتحلله ابن الطفيل فهو المذهب المالكي جريا على طريقة علماء بلدته، وما هو سائد في بيئته، وقد تلمذ للمازري وما أدراك ما هو قوامه في مذهب مالك وفقها في أحكامه؛ ولم أره أبدى اعتراضا أو امتعاضا من قول الحصري :

وإن كنت في غير الفريضة قارئاً فبسم لقالون لدى السور الزهر

بل جراه في ذلك وكان منه على وفاق، وذلك دليل يستدل به على نزعته المالكية وتمذهبه بمذهب أهل المدينة.

3- المذهب النحوي :

وقد كان ابن الطفيل يناصر المذهب البصري ويرتضيه، وذلك واضح جلي في شرحه هذا، حيث تراه يستشهد بكلام سيويه - رأس المدرسة البصرية وإمامها - ويؤيده في بعض آرائه ويستعمل اصطلاحات مدرسته...⁽⁶⁶⁾.

هذا ما أمكنني رصده واستباطه من معالم ثقافة ابن الطفيل، وهو - لاشك - رصد ضئيل ونتاج زهيد في جنب علم هذا الإمام، ولكن حسبي أني لم أبخل إلا بما بخل علي فيه، وفاقد الشيء لا يعطيه.

(66) انظر الشرح، عند أرقام الآيات : 18-14 / 47-42 / 68-63 / 82-75.

آثاره

لم يكن ابن الطفيل من المكثرين في باب التأليف، كما أنه لم يكن ذا تنوع فيه، فأغلب مؤلفاته تنتمي إلى الحقل القرائي، وتفرّد بالاهتمام الدرس الأدائي؛ وأحسب أن هذا النزوع إلى الإقلال في التأليف إنما كان بسبب تصدره للإقراء وتبوئه مقام التعليم والتدريس، ولا يخفى أن تحقيق هذا المطلب واستيفاء تلك المهمة يقتضي منه الجهد الجهيد والوقت الطويل، مما يفوت عليه غرض التمحض للتأليف والتفرغ للتصنيف.

وأحسب أيضا أن عدم التنوع في التأليف بالنسبة لابن الطفيل إنما يرجع إلى خدمة ذلك الغرض التعليمي الذي كان يزاوله، في سبيل تطعيمه ورفع مستواه، وإفادة إطاره النظري حتى تصير الرواية والدراية جنبا إلى جنب في تلاقح وتكامل... وفيما يلي مسرد بمؤلفات ابن الطفيل كما وقفت عليها في كتب التراجم والفهارس، وهي - على قلتها - في حكم المفقودة أو الضائعة :

1 - الجالب للإفادة لطالب الإرادة : كذا ذكره ابن رشيد⁽⁶⁷⁾، وأسماه ابن عبد الملك⁽⁶⁸⁾ : «جالب الإفادة في مخارج الحروف»، وذكر في ترجمة نجله أبي عمرو بن عزيمة أنه تعقب أباه في هذا الكتاب واستدرك عليه أشياء⁽⁶⁹⁾، ووهم محقق الذيل والتكملة في نسبه هذا الكتاب لابن ضمن «فهرسة الكتب» انسياقا مع ظاهر العبارة الموهمة⁽⁷⁰⁾. ويوجد مؤلف صغير بعنوان : «باب في صفات مخارج الحروف»

(67) إفادة النصيح: 99.

(68) الذيل والتكملة: 361/6.

(69) الذيل: 361/6.

(70) انظر فهرست السفر: 5 ق 2 ص 794.

لابن عزيمة، مودع في مكتبة برلين تحت رقم 554، في خمس وريقات⁽⁷¹⁾، ولا يبعد أن تكون لهذا المؤلف الصغير علاقة بـ«جالب الحروف» هذا.

2- أرجوزة مزدوجة في القراءات السبع⁽⁷²⁾.

3- أرجوزة مزدوجة في مخارج الحروف : وهو غير «جالب الحروف» لأن ابن عبد الملك قد ذكرهما له معا في سياق التعريف بمؤلفاته⁽⁷³⁾.

4- تولى صغير أو تجريد في بيان ترجح الترقيق على التفخيم في راء {مريم} و{قرية} : وهي من المسائل الخلافية التي أثيرت في عهد الشارح وقبلة، وكانت محل اختلاف أنظار المدارس القرائية. وقد أشار إلى هذا التجريد في باب الرءاءات من شرحه على الحصرية حيث قال : «لاخلاف عندنا في ترقيقها - أي الرءاء إذا أتى بعدها ياء نحو: {مريم} و{قرية} ، وقد بينت أثره الترقيق فيها على التفخيم في مسألة جردتها للتعليم، اطلبها توضح لك الطريق القويم»⁽⁷⁴⁾.

ولم يذكر له هذا التجريد أحد من مترجميه - فيما أعلم -.

5- غنية من مهر وبغية من ظفر : أورد هذا المؤلف ابن عبد الملك في ترجمة محمد بن عبد الرحيم بن عبد الرحمان بن الطيب بن أحمد بن علي بن أحمد بن رزقون القيسي، في عداد ما أكمله حفظا من الكتب⁽⁷⁵⁾. كما جاء ذكره باسم الغنية في جملة الكتب التي قرأها أبو مروان محمد بن أحمد بن عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي الباجي على نجل ابن الطفيل : عياش بن محمد بن عبد الرحمن أبي عمرو بن

(71) انظر الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط (الفهرس المتعلق بمخطوطات علم القراءات).

(72) التكملة: 445/1، الذيل والتكملة: 361/6، الغاية: 167/1، المعرفة: 504/1، النفح: 155/2، إيضاح المكنون: 57/1.

(73) الذيل والتكملة: 361/6، إيضاح المكنون: 57/1.

(74) باب الرءاءات من الشرح.

(75) الذيل والتكملة: 372/6.

عزيمة⁽⁷⁶⁾. وكان المنتوري وابن القاضي ومسعود جموع يستشهدون بهذا المؤلف في شروحهما على الدرر اللوامع⁽⁷⁷⁾.

6- منح الفريدة الحمصية⁽⁷⁸⁾ في شرح القصيدة الحصرية :

كذا أسماه ابن عبد الملك⁽⁷⁹⁾ وابن خير، وذكره ابن خير فقال :

«حدثني به إجازة في جملة رواياته وتواليه - رحمه الله -»⁽⁸⁰⁾. وورد عنوان هذا الشرح عند المقرئ⁽⁸¹⁾ وابن الأبار⁽⁸²⁾ والبغدادي⁽⁸³⁾ بإسقاط كلمة «منح» وفي مبحث «توثيق الشرح نسبة وتسمية» من هذا البحث مزيد حديث عن هذا الشرح.

7- المخترع : وهو في موضوع القراءات أو التجويد⁽⁸⁴⁾.

8- شرح القصيدة الشقراطيسية في مدح خير البرية⁽⁸⁵⁾.

(76) إفادة النصح: 99.

(77) انظر مثلا : شرح المنتوري : 135و، 157و، 184ب، 194و، 249و....، والفجر الساطع : 57، 61، 68، 264، 312... الجامع لجموع 51، 66، 164...

(78) النسبة هنا إلى حمص التي يراد بها مدينة إشبيلية، وقد عرفت كذلك عند الشعراء، كقول الحصري في بيتين له (علي الحصري 53) : حمص الجنة قالت لغلامي لارجوعا
رحم الله غلامي مات في الجنة جوعا

(79) الذيل والتكملة: 361/6.

(80) فهرست ابن خير: 74.

(81) نفح الطيب: 155/2.

(82) التكملة: 445/1.

(83) إيضاح المكنون: 189/2.

(84) أورده المنتوري له في شرح الدرر معطوفا على الغنية في باب الإظهار والإدغام: 184ظ، وانظر أيضا الفجر الساطع في إدغام باء {اركب معنا} : 320و.

(85) انظر فهرست ابن خير : 420، الذيل والتكملة: 361/6، النفح : 155/2، إيضاح المكنون : 231/2.

وهو شرح للقصيدة اللامية - في بحر البسيط - (86) للإمام أبي محمد عبد الله بن يحيى بن علي التوزري المعروف بالشقراطيسي (نسبة إلى شقراطس : قلعة قديمة في تونس) وتقع هذه القصيدة في 133 بيتا، موضوعها مدح الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد توارد على شرحها أئمة كثيرون (87) منهم : ابن الشباط - وهو أول من تصدى لدراستها - وابن جماعة، وأبو شامة، وابن مرزوق الحفيد التلمساني وابن عزيمة العبدي، صاحبنا، وتعتبر تلك الشروح - باستثناء بعضها - (88) في حكم المفقودة الآن. وقد أسند هذا الشرح - شرح ابن الطفيل للشقراطيسية - ورواه ابن خير عن ابن الطفيل إجازة (89).

- (86) وقد أوردتها كاملة غير منقوصة صاحب الرحلة العبدرية: 45 - 49. ونشرها محققة مع التعريف بها وبنائهما الشيخ العلامة عبد الله كنون - رحمه الله - في كتابه : «أنجم السياسة وقصائد أخرى» : 57 - 65، كما نشرها في مجلة المناهل المغربية السنة : 1980، العدد 18.
- (87) راجع في شروحها مقال ذ. النوري التوزري : «مكانة وأثر الشقراطيسية في العصور الزاهرة» ضمن مجلة الثريا السنة 2 ع 5، 1945م، ص 11.
- (88) اطلعت على شرحها لأبي شامة محققا (مرقونا على الآلة) من طرف الباحث مصطفى بن عمر المسلوت في إطار بحثه المقدم لنيل الماجستير إلى دار الحديث الحسنية تحت إشراف د. محمد يسف لموسم 1989 - 1990. ولم يعرج فيه صاحبه على ذكر لشرح ابن الطفيل على القصيدة.
- (89) فهرسة ابن خير : 420.

ثناء العلماء عليه

- وفي مسك الختام، نورد هذه الكلمات الشاهدة، وهذا الذكر الحسن والثناء الطيب الجميل الذي أتبعه العلماء لابن الطفيل كفاء ما قدم وعرفانا لما أسدى :
- كلمة ابن عبد الملك : «كان صدرا في أهل التجويد للقرءان العظيم، مشارا إليه في إتقان الأداء وجودة الأخذ عن القراء، ذا حظ وافر من رواية الحديث ومعرفته، حافظا للتواريخ والآداب، متقدما في النحو، شاعرا محسنا»⁽⁹⁰⁾.
 - ونعته تلميذه ابن خير بأنه : «الشيخ الإمام المقرئ»⁽⁹¹⁾.
 - وقال فيه الرعيني : «الشيخ الفقيه الإمام المقرئ الحاج المجود»⁽⁹²⁾.
 - وحلاه ابن الجزري بقوله : «أستاذ كامل»⁽⁹³⁾.
 - وفي بيت بني عزيمة يشير ابن الخطيب إشارة دالة بقوله في ترجمة أحمد بن عبد الوالي الرعيني : «هو بيت تصاون وعفاف ودين والتزام بالسنة، كانوا في غرناطة في الأشعار وتجويد القرءان والامتياز بحمله وعكوفهم عليه نظراء بني عزيمة بإشبيلية»⁽⁹⁴⁾.

(90) الذيل والتكملة : 361/6.

(91) فهرسة ابن خير : 74.

(92) برنامج الرعيني : 7.

(93) غاية النهاية: 266/2.

(94) الإحاطة : 193/1.

وفاته

تثبت بعض كتب التراجم وفاة ابن الطفيل في حدود سنة 540 هـ⁽⁹⁵⁾، في حين يقطع بعضها على أن وفاته كانت في صفر سنة 543 هـ⁽⁹⁶⁾، وهو الراجح، رحمه الله تعالى.

(95) معرفة القراء: 1/504، نفع الطيب: 2/155، إيضاح المكنون: 1/57.

(96) غاية النهاية: 2/167، الذيل والتكملة: 6/361.

الفصل الثاني

مباحث حول الشرح

توثيق الشرح نسبة وتسمية

أ. النسبة :

جرت القاعدة العلمية عند علماء المسلمين في تحقيق المادة الخبرية النقلية وتحقيق نسبتها إلى مصدرها على الثبوت والاستيثاق، مصوغة في تلك العبارة العتيدة : «إن كنت ناقلا فالصحة أو مدعيا فالدليل»، وبذلك وضعوا لنا منهجا صارما ترسمه ونحتديه في تحقيق المنقولات ومناقشة المعقولات. والشرح الذي بين أيدينا مؤلف نريد تحقيق نسبته إلى صاحبه، وعزوه إلى مصدره، والتحقق من أنه هو الذي بين أيدينا، سالكين في سبيل إثبات ذلك مسلكين اثنين :

الأول : من داخل نسخة النص نفسه.

والثاني : من خارج النص، أي من كتب التراجم والفهارس والنقول عنه في الكتب.

فأما ما يتعلق بالمطلب الأول فيمكن - تدليلا على صحة النسبة - إيراد الأمور التالية :

- 1- ثبوت اسم المؤلف على الصفحة الأولى من نسخة الأصل.
- 2- ورود عبارة «قال أبو الحسن» في أثناء النص وبعض أنحاءه، وهي كنية الشارح.
- 3- تصريح المؤلف بأنه تلقى القصيدة الحصرية عن شيخه ابن بليمة في الإسكندرية، وكتب التراجم تؤكد أن ابن الطفيل من تلامذة ابن بليمة وأن له رحلة إلى الإسكندرية⁽⁹⁷⁾.

(97) معرفة القراء: 380/1، غاية النهاية: 211/1. وهذا الأمر لا يفيد - استقلالا - في نسبة هذا الشرح لابن الطفيل، ولكنه يتكامل مع ما قبله و ما بعده في إفادة المطلوب.

4 - اختياراته القرائية التي تكشف عن سعة الاطلاع وتنوع المعرفة القرائية، وذلك يتناسب وما عرف عن ابن الطفيل من سعة الرواية وكثرة الأخذ عن الشيوخ ذوي الاتجاهات المتنوعة في الأداء، وهذه القرينة كسابقتها لا تخلو من ضعف في تحقيق المراد، ولكن يستأنس بكلتيهما ما دامتا تأخذان في ناحيته، وتسعفان في الدلالة عليه نوع دلالة.

وأما ما يتعلق بالمطلب الثاني فالأمر فيه أن كافة كتب التراجم التي ترجمت لابن الطفيل تذكر أن له شرحا على الحصرية، كما أسند ذلك عنه ابن خير في فهرسته⁽⁹⁸⁾.

وأما النقول عنه فتنحصر عند بعض علماء القراءات - خاصة شراح الدرر اللوامع من المغاربة - حيث ينقلون عنه إما بالنص الصريح أو المعنى الصحيح، ونسوق لذلك بعض الأمثلة تأكيدا على التوثيق وبيانا في مساق التحقيق :

1- قال الأستاذ المنتوري : «وأما قول الحصري في قصيدته :

وحجتهم فيهن عندي ضعيفة ولكن يقوون الرواية بالنصر

فقد اعترضه ابن الطفيل في الشرح فقال : «والعجب من الناظم إذ يقول : ولكن يقوون الرواية بالنصر، وهي لم يروها أحد، قال : ولو قال «المقالة» أو ما أشبهها لكان أخلص له»⁽⁹⁹⁾. وقد نقل اعتراض ابن الطفيل هذا نصا كل من أبي راشد الحلفاوي⁽¹⁰⁰⁾ وابن القاضي⁽¹⁰¹⁾، كما أورده مختصرا بالمعنى أبو شامة مع إبهام قائله⁽¹⁰²⁾. وهذا النص الذي توارده هؤلاء على نقله عن ابن الطفيل في شرح الحصرية موجود في هذا الكتاب الذي بين أيدينا بنصه وتمامه.

(98) فهرسة ابن خير: 74.

(99) شرح المنتوري على الدرر: 132و.

(100) شرح الدرر: 9ظ.

(101) الفجر الساطع: 57و.

(102) إبراز المعاني: 1/234.

2 - أورد كلام ابن الطفيل في توجيه عدم البسملة بين الأربع الغر بحروفه وكلماته كل من الحلفاوي⁽¹⁰³⁾ وجموع⁽¹⁰⁴⁾. وما أوردها في هذا الشرح كما أوردها.

3- نقل ابن القاضي عن ابن الطفيل قوله في شرح الحصرية: «قلت: ولو وصل آخر الحجر بالنحل لكان حسنا، وهذا كله اختيار ليس فيه خلاف رواية، ولاشبهة اعتراض لذي دراية»⁽¹⁰⁵⁾ وكذلك هو في هذا الكتاب عندنا.

4 - نقل ابن القاضي عنه قوله في تقدير الزيادة في المد: «وقد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول: حدها تضعيف صيغة حرف المد ضعفين»⁽¹⁰⁶⁾. والنص كذلك موجود في هذا الشرح.

5- أورد المنتوري كلام ابن الطفيل - تاما غير منقوص - فيما يتعلق بإثبات حرف المد وحذفه حالة النقل لورش، وذلك قوله: «وكذلك اختلف عنه (أي عن ورش) في إثبات حرف المد وفي حذفه؛ إذ كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده في نحو: ﴿قالوا لن﴾ و﴿في الارض﴾ و﴿إذا الارض﴾، فلما نقل حركة الهمزة إلى اللام قيل: يرد حرف المد لزوال موجب حذفه - وهو السكون - وقيل لا يرد، لأن هذه الحركة في اللام عن سكون قد كان معه حذف، وبه قرأت»⁽¹⁰⁷⁾ وهو نص كلامه في هذا الشرح.

وأما النقل عن هذا الشرح بالمعنى فإنه يكثر كثرة واضحة - خاصة عند شراح الدرر- الذين لا يكادون يخلون أي باب من الأبواب القرائية من بيان مذهب ابن الطفيل فيه، ونمط أدائه فيه، يقودهم في ذلك المنتوري الذي حشد في شرحه الفذ على الدرر من العناوين والمصادر ما يشهد بعلو همة الرجل واتساع روايته وجلالة

(103) شرح الدرر: 9 - ظ.

(104) الجامع: الورقة 51.

(105) الفجر الساطع: 61.

(106) نفسه: 97.

(107) شرح المنتوري: 175، وانظر أيضا جامع جموع: الورقة 164.

علمه، وقد قمت بمقارنة بين ما يرد في هذه الشروح من أقوال ابن الطفيل أو آرائه⁽¹⁰⁸⁾ وما هو مائل عندي في هذا الشرح، فإذا الأمر يسفر دائما عن ائتلاف ووافق، وبإضافة هذه النتيجة إلى ذلك التطابق الصريح التام الذي سبق لنا عرض بعض أمثله، أمكننا أن نقرر في حسم وجزم بأننا أمام: شرح القصيدة الحصرية لابن الطفيل العبدى، بذاته وعينه، والله تعالى أعلم.

ب- التسمية (مشكلة العنوان) :

غيرت زمانا أعتقد أن عنوان هذا الشرح هو : «منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية»، وغذى هذا الاعتقاد عندي جملة أمور يمكن إجمالها فيما يلي :

1- أن كتب التراجم و البرامج والفهارس التي ذكرت عنوان هذا الشرح وسمته بهذا الاسم، وقد يسقط من بعضها كلمة «منح»⁽¹⁰⁹⁾.

2- تطابق موضوع الشرح مع هذا العنوان.

3- خلو النسختين المعتمدين في التحقيق من أي إشارة أو تصريح بالعنوان.

ثم إنه أصاب هذا الاعتقاد خمول و ضعف مرده أي وجدت جملة من نصوص هذا الشرح تقع عند بعض شراح الدرر اللوامع - بلفظها أو معناها - منسوبة إلى ابن الطفيل في كتاب الغنية، وكنت أجد تلك النقول - عند المعارضة - مطابقة لما هو مخطوط عندي في النسختين معا ؛ ولا بد من سوق بعض الأمثلة دليلا على ذلك :

1- قال ابن القاضي في سياق حديثه عن رواية البسملة بين الأربع الزهر : «وما وقع في كلام الحصري من كونها رواية ... اعترضه ابن الطفيل في الغنية حيث قال : «والعجب من الناظم إذ يقول : ولكن يقوون الرواية بالنصر، وهي لم يروها أحد، ولو قال : المقالة أو ما شابهها لكان أخلص له»⁽¹¹⁰⁾. وهو عين النص الموجود عندي في هذا الشرح⁽¹¹¹⁾.

(108) ينظر مثلا في ذلك شرح المنتوري: 148، و134، و194، و199، و203، و254، و255.

(109) انظر مثلا فهرسة ابن خير: 74، إفادة النصيح: 99.

(110) الفجر الساطع: 57، و58.

(111) انظر باب البسملة من هذا الشرح.

2- قال جموع الفاسي في مسألة رد حرف المد أو إثباته في مثل ﴿قالوا لن﴾: «نص عليه ابن الطفيل في الغنية»⁽¹¹²⁾، وهو خلاف أورده ابن الطفيل في هذا الشرح⁽¹¹³⁾.

3- قال المنتوري: «وقد ذكر... ابن الطفيل في الغنية... عن ورش في {بواخذ} وما جاء منه القصر خاصة»⁽¹¹⁴⁾، وذلك ما اقتصر عليه ابن الطفيل في هذا الشرح⁽¹¹⁵⁾.

4- وقال المنتوري أيضا: «وذكر... ابن الطفيل في الغنية إبدال الثانية من ﴿أئمة﴾ بـاء محضة»⁽¹¹⁶⁾، والأمر في هذا الشرح كما قال⁽¹¹⁷⁾.

5- وقال أيضا: «وعلى الهمز في ﴿لأهب﴾ لقالون اقتصر... ابن الطفيل في الغنية»⁽¹¹⁸⁾، وذلك عين ما في هذا الشرح⁽¹¹⁹⁾.

وهكذا تتوارد النقول عن هذا الشرح باسم «الغنية» وتوافق - نصا أو معنى - ما عندي من نصوص هذا الشرح. ومعلوم أن «الغنية» هو كتاب لابن الطفيل غير «الفريدة الحمصية» إذ يرد مفردا عنها بعنوانه الكامل وهو: «غنية من مهروبية من ظفر»⁽¹²⁰⁾.

ثم إنه تأكد لدي بعد البحث أن الجري على تسمية هذا الشرح باسم «منح الفريدة الحمصية» أسد و أصوب، وأهدى وأقوم، وذلك للاعتبارات التالية:

(112) الجامع في شرح الدرر: الورقة 66.

(113) انظر باب النقل من هذا الشرح.

(114) شرح المنتوري: 148 و.

(115) انظر آخر باب المد من هذا الشرح.

(116) شرح المنتوري: 158 ب.

(117) انظر باب الهمزتين من كلمة في هذا الشرح.

(118) المنتوري: 250 و.

(119) انظر باب فرش الحروف من هذا الشرح.

(120) انظر الذيل والتكملة: 372/6.

1- عدم كفاية ما سبق من مقابلات نصوص هذا الشرح مع نصوص «الغنية» في التدليل على أن هذا هو كتاب الغنية إذ التوافق في الأحكام لا يكفي، فقد ينقل المؤلف كلامه من الفريدة إلى الغنية دون نص على ذلك، ما دام الكل من بنات فكره و صميم رأيه.

2- أني وجدت المنتوري في باب الإمالة عند ذكر الخلاف حول الوقف على المنون المقصور قد ذكر أن ابن الطفيل في شرح القصيدة الحصرية أورد فيه الأوجه الثلاثة: الفتح مطلقا، والإمالة بين بين مطلقا، وأن المختار في المنصوب الفتح وفي غيره بين بين، وذلك ماهو مائل عندي بهذا الشرح، ثم قال المنتوري بعد ذلك بقليل في نفس السياق: «وذكر ابن الطفيل في الغنية... الوقف في الأحوال الثلاثة - أي الفتح والضم والكسر - بالإمالة خاصة»⁽¹²¹⁾. وهذا يخالف ما في هذا الشرح⁽¹²²⁾، إضافة إلى إيراده «شرح الحصرية» في مقابل «الغنية» ليدل بذلك على أنهما كتابان مستقلان، وأن شرح القصيدة هو غير الغنية وأن ما في الشرح هو الموافق لما عندي لاما في الغنية.

3- هناك بعض الآراء والأحكام القرائية ذكرت منسوبة للغنية ولم ترد عندي في هذا الشرح، وذلك مثل قول المنتوري: «وقال ابن الطفيل في الغنية: إن ابن كثير وأبا عمرو نونا ﴿تترا﴾، ويقفان بألف مفتوحة»⁽¹²³⁾، وبنحو ذلك قال ابن القاضي في الفجر⁽¹²⁴⁾.

4- ما يلاحظ من أن أحدا - فيما اطلعت عليه - لم يذكر أن «الغنية هو شرح للقصيدة الحصرية، بل قد يرد ذكرها في سياق واحد مع «الفريدة»، فيقع النص على أن هذه موضوعها شرح القصيدة الحصرية، في حين يسكت عن تلك، مما يشعر أنها من تأليف لابن الطفيل في موضوع غير شرح القصيدة الحصرية؛ ولنتأمل في هذا ما أورده ابن رشيد الفهري في ترجمة أبي مروان محمد بن أحمد بن عبد الملك بن عبد العزيز اللخمي أنه قرأ على أبي عمرو نجل ابن الطفيل» من تأليف أبيه في

(121) انظر شرح المنتوري: 203ظ، 204و.

(122) انظر باب الإمالة من هذا الشرح.

(123) شرح المنتوري: 228ظ.

(124) الفجر الساطع: 312و.

القراءات : أرجوزته المشهورة، و«الجالب للإفادة لطالب الإرادة» و«شرح الحصرية الرائية» وهو الذي سماه : «الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية»، وكتاب «الغنية»، حدثه بها عن أبيه أبي الحسن مؤلفها وأجاز له⁽¹²⁵⁾.

وأجدني - بعد ما سبق - بمحل من الاطمئنان و الاقتناع أن أقول : إن هذا الشرح هو «منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية»، وقد آثرت - بما أسلفته من القول - إشراك القارئ معي في تتبع المراحل التي أفضت بي إلى هذا الاقتناع.

ولأبأس بعد هذا أن نقف عند عبارة العنوان التي لا تخلو من دلالة :

فكلمة «منح»⁽¹²⁶⁾ : تفيض بمعاني العطاء والسخاء والبذل، حيث لا رجاء في مقابل، ولا مطمع في عوض أو جزاء، بل هي الهبات السنيات والأعطيات السخيات، التي تغدق عليك الفوائد وتغرقك في بحار الفرائد، ثم هي لا تخرجك إلى السعي في الطلاب، ولا تحوجك إلى الجهد في الاكتساب، إنما هو محض الامتناح الذي لا يخشى معه من مغبة الحساب. وما أشبه هذا الشرح بالناقاة الممانح حين يمنحك كل ذلك ومن غير ذلك : إغناء بعد إعواز، وإعطاء بعد إملاق، وإمدادا بعد إعدام... ولك أن تشبهه بالريح الممانح : استدامة نفع وبقاء أثر دونما إقلاع أو انقطاع...

و«الفريدة» : وصف يوحي بالتفرد والغناء، كناية عن نفاسة هذا الشرح، واستغناؤه عن غيره، وتفرده من بين شروح القصيدة بجملة من الخصائص تجعله يحل من بينها محل الجوهرة العزيزة والدرة الفاردة... وهي أوصاف لا نظنها صدرت عن الشارح - كدأب جلة العلماء - على سبيل الفخر والكبر، وإنما كان ذلك منه مقصدا تربويا عاليا أريد به ترغيب القارئ في مادة الدرس وتشويقه إليها، وإشعاره أنه مقدم على ما يفيد.

و«الحمصية» : نسبة للشرح إلى مكانه ومثواه - وهو حمص الأندلس -⁽¹²⁷⁾، كما نسب الحصري نظمه إلى نفسه، وكلاهما - النسبة إلى الإنسان وإلى المكان - لما يتحقق به التعريف بالمؤلف.

(125) إفادة النصيح : 99.

(126) لك في ضبط هذه الكلمة أن تجعلها : «مِنَح» - بكسرة ففتحة - على أنها جمع منحة، وهو أسعد بالمعنى، أو «مَنَح» على أنها مصدر (منح)، وهو أنسب للمبنى، و الأول عندي أرجح.

(127) وهي إشبيلية.

تأليف الشرح : زمانا ومكانا وأسبابا

وردت في الشرح إشارتان توحيان بأن تأليف ابن الطفيل لشرحه كان في أواخر حياته :

1- قوله في المقدمة : «ولما رأيت بقاء الذكر في التأليف...»⁽¹²⁸⁾ وهذه الرغبة في حسن الأحداث واستدامة طيب الذكر بعد الموت تنطوي على شعور غالبا ما يساور الشخص يشرف على الآخرة ويقبل على الله تعالى بعد أن يكون قد طوى من صفحة حياته أمدا بعيدا.

2- قوله : «وقد رغب إلي من الأتراب من قد واريناه في التراب...» والتعبير بلحوق الأتراب بالتراب ذو دلالة ظاهرة وملح واضح بأن ابن الطفيل قد بلغ من العمر مبلغا يتوقع معه لحوقه بالأتراب الموارين في التراب.

وهذا إنما هو ظن وتقريب، ولكنه ظن كيقين وتقريب أشبه ما يكون بتحقيق.

وقد نص المقرئ على أن الشارح قد أجاز لابن خير جميع مروياته وتوالت في رجب سنة 536 هـ⁽¹²⁹⁾، فيكون تأليفه لهذا الشرح قبل التاريخ المذكور.

وقد صح لدينا أن عنوان الشرح هو «منح الفريدة الحمصية»، فيكون نصا واضحا على أن مكان التأليف كان بحمص الأندلس وهي إشبيلية - كما مر معنا⁽¹³⁰⁾.

وأما دواعي التأليف فيمكن إجمالها حسبما ذكره الشارح في مقدمته⁽¹³¹⁾ في:

- رغبة من رغب إليه من الأتراب في شرح القصيدة.

- كون القصيدة من مروياته، واحتياجها إلى فك غوامضها وشرح مبهماتهما وبسط ماضنته من معارفها.

- ابتغاء الأجر وطلب الثواب من الله تعالى.

(128) انظر مقدمة الشارح في قسم التحقيق.

(129) نفع الطيب: 155/2.

(130) ينظر المبحث السابق.

(131) مقدمة الشرح.

مصطلحات أدائية في الشرح

لا يرتاب أحد اليوم في أن مصطلحات العلوم هي مفاتيحها التي تفتح بها أبوابها ويستباح بها سرها، ويرتقى بها صرحها ؛ ذلك أن كل حقل معرفي له مفاهيمه الدلالية، ولا يرى السبيل واصلا إلى تعرف تلك المفاهيم وسبر ماهيتها إلا بضبط مصطلحاتها وتحديد معانيها في ظل تعريف علمي دقيق يحقق الوحدة التامة بين المفهوم والمصطلح.

ولاشك أن هذا الكتاب - بما أنه تأليف في علم من العلوم ويمثل اتجاهها معيناً في المجال القرائي - له مصطلحاته الخاصة التي يعبر بها عن نظامه المفهومي ومضامينه الدلالية، وهي مصطلحات كثيرة لا يسع هذا البحث فحص أصولها اللغوية، وامتدادات تطورها الدلالية، وحسبه منها أن يورد ما يتحد لفظه ويتنوع استعماله حسب موارده ومواقعه في الأسيقة المختلفة، مما يورث الإشكال ويلبس اللبس، ويحدث الاضطراب في الفهم، أو يطرق من المصطلحات ما يكثر دورانه في هذا العلم، ويلقى ضروريا معرفته والوقوف على حقيقته، سالكا في ذلك مسلك الاقتضاب الذي يضع يديه على المفهوم الاصطلاحي للكلمة - دون التعرض لأصلها اللغوي - حسب مواردها عند القراء واستعمالاتهم، تاركا لما لم تسعه جنبات هذا التقديم أن يفرش في تضاعيف قسم التحقيق حيث ورد التعريف به هناك.

1- القراءة، الرواية، الطريق

وإنما جمعت هذه المصطلحات على صعيد واحد لتوثق العلاقة بينها، وكونها - رغم تمايزها - تتداح في مسلك واحد يجمعها وهو: الأخذ والتلقي ورسم المستويات في توثيق الخلف القرائي ؛ وقد فرق بينها متأخروا علماء الأداء بفروق واضحة اصطلاحا عليها، وذلك ما قرروه بقولهم بأن :

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

«كل ما ينسب لإمام من الأئمة - فيما اتفقت فيه عنه الرواة - فهو قراءة».
 «كل ما ينسب للآخذين عن الإمام - ولو بواسطة - فهو رواية».
 «كل ما ينسب لمن أخذ عن الرواة - وإن سفل - فهو طريق»⁽¹³²⁾.
 واشتهر في هذا المعنى قول بعضهم نظماً⁽¹³³⁾ :

واصطلح القراء في الأخذ على عزو القراءة لشيخ يافلا
 وانسب لراويه رواية له طريقه لراو ذا اعلمنه

وهذا الاصطلاح يفرض على من يشتغل في الميدان القرائي أن يقول مثلاً: قراءة نافع من رواية ورش عنه من طريق الأزرق عنه، وأن يقول مثلاً: إن إثبات البسمة في الفصل بين السورتين هي قراءة ابن كثير، ورواية قالون عن نافع، وطريق الأصبهاني عن ورش. وقد يتسامح بعض القراء في تداخل هذه المصطلحات ويطلقون بعضها مكان بعض، جرياً على المعنى اللغوي لها تجوزاً وتسامحاً، وإلا فإن لكل فن مصطلحاته التي يجب أن ترعى.

2- الخلاف الواجب والجائز

يندرج اختلاف القراء ضمن الاختلاف المشروع المحمود، وهو إن أشبه اختلاف الفقهاء في حيثية التعدد، فإنه يباينه من حيث المأخذ، إذ اختلاف القراء كله حق وصواب لأن مرده إلى النقل ومرجعه إلى الرواية، واختلاف الفقهاء مأخذه الاجتهاد وإعمال الأنظار والفهوم، فافتراقاً⁽¹³⁴⁾، وسعيًا وراء ضبط مستويات الخلف القرائي وتوثيقه، فقد درج القراء على تقسيم الخلاف إلى قسمين: الخلاف الواجب والخلاف الجائز⁽¹³⁵⁾، وأما الفرق بين الخلافين فيحددونه بالقول بأن :

(132) انظر النشر: 199/2 - 200، غيث النفع للصفاسي: 34.

(133) انظر جامع مسعود جموع: 23.

(134) انظر السبعة: 45، كنز المعاني: 4، النشر: 1/51.

(135) المراد بالوجوب والجواز هنا هما الوجوب والجواز الأدائيان لا الشرعيان.

الخلاف الواجب هو : عين القراءات والروايات والطرق - وهي المستويات الثلاثة التي سبق التعريف بها آنفا - ومعنى وجوبه أنه يتعين على القارئ الإتيان به في جميع مستوياته، بحيث لو أخل بشيء منها لعد ذلك نقصا في روايته وتقصيرا في أدائه، ويمثلون له بأوجه البديل مع ذوات الياء لورش، وهذا الخلاف هو خلاف نص ورواية.

وأما **الخلاف الجائز :** فهو خلاف الأوجه التي على سبيل التخيير، ويكون المقصود به معرفة جواز القراءة بكل منها على وجه الإباحة لاعلى وجه ذكر الخلف، فبأي وجه أتى القارئ أجزأه، ولا يحتاج إلى الجمع بينها في موضع واحد، ولا يعتبر ذلك تقصيرا منه ولانقصا في روايته، ولا يقال لهذه الأوجه الاختيارية : قراءات ولا روايات ولا طرق، وإنما يقال لها أوجه فقط. ومثالها عندهم :

أوجه البسملة، والوقف بالسكون والروم والإشمام، والوقف في السكون العارض بالأوجه الثلاثة: قصرا وتوسطا وإشباعا⁽¹³⁶⁾.

3 - مفهوم «الاختيار»

«الاختيار عند القوم أن ينظر من اكتملت أهليته في وجوه القراءات الماثورة على سبيل الترجيح والموازنة، دونما غض من أي منها، وقد يخلص له من ذلك مذهب في القراءة برأسه، وقد يقتصر فيه على أحرف معلومة، مما لا يخرج في مادته عن مأثور من تقدم من أهل الأداء ومروي من سلف من أئمة القراء»⁽¹³⁷⁾.

وقد كان الاختيار عند القراء خاضعا لضوابط ومقاييس علمية محكمة، تمنعه من الشطط وتصده عن تعدي حدود الرواية والسماع. وهي ضوابط ثلاثة⁽¹³⁸⁾ :

(136) انظر النشر: 199/2 - 200، غيث النفع: 34، البدور الزاهرة: 10 - 11

(137) وهذا التعريف مستفاد من كتب القراء مثل التيسير: 10 و17 و25، جامع البيان: 1/46 ومعاني القراءات: 46 والإبانة: 65، والمنبهة: 159.

(138) ينظر في التعريف بضوابط القراءة والاختيار كمنز المعاني: 4، الظ، النشر: 9/1، شرح الطيبة للنويري: الورقة 25.

1- صحة الرواية : بحيث يكون الاختيار ضمن المروي المأثور الصحيح النسبة إلى الحضرة النبوية.

2- موافقة الرسم العثماني : وهو مبني على إجماع الصحابة عليه⁽¹³⁹⁾، لا يتعدون رسمومه ولا يجاوزون رسمومه، وليس يخفى ما بين الرسم والأداء من علائق القربي والتوثق.

3- موافقة العربية : وهو ضابط طبيعي، لما علم من عربية لغة القرآن ونزوله على معهود اللسان العربي، وفطرته في الخطاب.

وقد انبرى أئمة القراءة - في ظل هذه الضوابط - يختارون لأنفسهم من مختلف القراءات المروية حروفا يتخذونها مقراً لهم حتى شهروا بها ونسبت إليهم، وظن من لم يفقه أنها نسبة اختراع ورأي واجتهاد، في حين أنها لاتعدو أن تكون إضافة اختيار ودوام ولزوم⁽¹⁴⁰⁾. وحتى إذا ما فرض هناك اجتهاد أو إعمال نظر، ففرق كبير بين اجتهاد في وضع القراءة واختراعها، واجتهاد يكون مناطه اختيار للرواية ونخل لها من بين مرويات كثيرة مأثورة.

4- القياس :

يجري استعمال مفهوم «القياس» عند القراء على نحو دقيق يختلف به عما هو عليه عند غيرهم، وإن كان الاشتراك بين هؤلاء وأولئك حاصلًا في مفهوم الإلحاق والحمل وإجراء النظر على نظيره.

ذلك أن القياس - بما هو اعتبار وتقدير - فيه إعمال للنظر والاجتهاد والفهم، وهي معاني لاتجد لها قبولًا في الدرس القرائي الذي يعتمد في مادته على السماع

(139) انظر الإبانة لمكي: 23.

(140) انظر النشر: 1/52.

والرواية، فلا جرم وجدنا القراء يستعملون القياس في مقابل الرواية على نحو ما هو عند الداني الذي يقول في الأرجوزة المنبهة⁽¹⁴¹⁾ :

ولا تقابل مارواه الناس بالرد إن ضعفه القياس

ويقول : فلا طريق للقياس والنظر فيما أتى به أداء وأثر

وعلى نحو ما هو عند الشاطبي الذي قال في بيته المشهور الذي شاع الاستدلال به في هذا الباب⁽¹⁴²⁾ :

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

ولقد قال الداني في ذلك كلمة جامعة مفيدة هي عضادة الباب في هذا الموضوع، هذا لفظها : «وأئمة القراء لاتعمل في شيء من حروف القراءان على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، ولكن على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إلي»⁽¹⁴³⁾.

على أن القراء لم ينبذوا القياس بإطلاق، ولم يردوه جملة، وإنما اكتفوا بأن حددوا استعماله وضيعوا أعماله - حيث عدموا النص - حتى لا يطغى على الرواية، بل إن بعضهم تخرج من تسميته «قياسا» وفضل نعته بكونه نسبة جزئي إلى كلي⁽¹⁴⁴⁾ أو تفريعا على تأصيل.

والتأمل في كتب القراءات والمتقضي لتصاريفها، يجد في بعض أبوابها نوعا من الأقيسة، جرى فيها القراء على إلحاق النظير بنظيره والشيء بسميه ومثيله - حيث عدموا النص - وذلك واضح عندهم مثلا في باب الرءات، قال الداني في آخر الباب المذكور : «فهذه أحكام الرء في الوقف على ما رواه مواس بن سهل وغيره من

(141) الأبيات من المنبهة للداني (انظرها بتحقيق د. وجاج ضمن اطروحة دكتوراه دولة مقدمة بدار الحديث الحسنية :1/143).

(142) حرز الأمانى، باب الرءات:29.

(143) انظر النشر، 1/10-11، وأصل الكلمة في جامع البيان : 1/342.

(144) النشر:1/17.

الرواة عن أئمتهم، وعلى ما أخذنا لفظا عن جلة أهل الأداء، وقسناه على الأصول التي أصلوها؛ إذ عدنا النص على أكثره، ودعت الحاجة إلى معرفة حقيقته وبالله التوفيق»⁽¹⁴⁵⁾.

وأصرح من ذلك ما قاله مكّي في نفس الباب :

«وأكثر هذا الباب إنما هو قياس على الأصول، وبعضه أخذ سماعا، ولو قال قائل : إني أقف في جميع الباب كما أصل - سواء سكنت أو رمت - لكان لقوله وجه...»⁽¹⁴⁶⁾.

ويجري القياس أيضا - في كثرة ظاهرة - في قول القراء عند الترجيح بين بعض الأوجه الخلافية : «وهذا أقيس» ؛ فمن المحال إذن نفي القياس في القراءة مطلقا.

فقد بان إذن أن القياس الذي يحظره القراء إنما هو ذلك القياس الذي يحيل الدرس القرآني مجردا عن إثارة الرواية ومصدر النقل، وهو ما يسميه ابن الجزري بالقياس المطلق ؛ قال - رحمه الله - في تعريف ذلك وبيان الحدود الفاصلة بين ما يقبل من القياس في الدرس القرآني وما يرفض : «... ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق، وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه، ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه... أما إذا كان القياس عن إجماع انعقد، أو عن أصل يعتمد، فيصير إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء، فإنه مما يسوغ قبوله، ولا ينبغي رده لاسيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس إليه الحاجة، مما يقوي وجه الترجيح. ويعين على قوة التصحيح، بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياسا على الوجه الاصطلاحي، إذ هو في الحقيقة نسبة جزئي إلى كلي»⁽¹⁴⁷⁾.

كما يندد القراء بالقياس متى استعمل في رد القراءات الثابتة والتشكيك في صحتها، وذلك ما دلت عليه كلمة الداني السالفة، وأفصح عنه الإمام القيجاطي

(145) جامع البيان: 3/893.

(146) التبصرة: 414، وانظر أمثلة من ألوان الأقيسة التي استعملها القراء في شرح المنتوري 226ظ،

والنشر: 1/17.

(147) النشر: 1/17.

حيث قال : «إن اللفظ القراءني إذا ورد فيه قراءة صحيحة ثابتة عن الأئمة الذي يلزمنا قبول قولهم والأخذ بروايتهم، فلا يجوز لنا أن نترك ما رووه لغيره مما لم يثبت عنهم، وإن كان في أعلى درجات الفصاحة وعلى أتم أوجه المقاييس»⁽¹⁴⁸⁾.

5- الاختلاس

وهو عبارة عن الإسراع بالحركة إسراعاً من غير تسكين ولا تشديد، يحكم السامع أن الحركة قد ذهبت وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة إلا أنها لم تمطط، ولا ترسل لها، فخفي إشباعها ولم تتبين حقيقتها⁽¹⁴⁹⁾. مثاله : قراءة أبي عمرو باختلاس ضمة الراء في ﴿يأمركم﴾ مثلاً⁽¹⁵⁰⁾. وقد يسمى ترك الصلة - عندهم - في هاء الضمير اختلاسا⁽¹⁵¹⁾، مع أنه ينطق بحركتها كاملة غير منقوصة، ومثال ذلك قراءة غير ابن كثير وحفص باختلاس الهاء في ﴿يخلد فيه مهانا﴾⁽¹⁵²⁾.

6- مد الصيغة / القصر

ومعنى مد الصيغة : «أن يؤتى بحروف المد مسكنات على مقدار ما فيهن من المد الذي هو صيغتهن من غير زيادة ولا إشباع»⁽¹⁵³⁾. وهو ما يعرف أيضاً بـ «المد الطبيعي» الذي لا تقوم ذات الحرف - حرف المد - إلا به طبيعة وسليقة.

وأما القصر فيطلق أيضاً على مد الصيغة، إلا أنه قد يستعمل عندهم في حذف حرف المد رأساً⁽¹⁵⁴⁾، وذلك وارد بكثرة في فرش الحروف كأن يقال بأن ورشا يقرأ ﴿ملك﴾ بالقصرأي : بحذف المد. كما يجري استعمال مفهوم القصر عندهم في ترك الصلة - صلة هاء الضمير - وذلك لأنها من قبيل المد⁽¹⁵⁵⁾.

(148) شرح المنتوري: 225ظ.

(149) انظر التحديد للداني: 11ظ، والتمهيد لابن الجزري: 59.

(150) انظر التيسير: 73.

(151) انظر إبراز المعاني: 1/312.

(152) سورة الفرقان: 69، انظر النشر: 1/305.

(153) التحديد: 13و.

(154) انظر إبراز المعاني: 1/320.

(155) إبراز المعاني: 1/311.

7- التمكين

جاء في التلخيص لأبي معشر : «ومعنى التمكين : كما يخرج من الفم على حسب صوت القارئ»⁽¹⁵⁶⁾، وهذا صريح في أنه يعني بذلك المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به، غير أن هذا المصطلح قد يطلق في بعض كتب القراءات ويعبر به عن المد العرضي الزائد، ولكونه يتراوح بين هذين المعنيين قال ابن مطروح : «التمكين : مرة يراد به المد الزائد، ومرة يراد به الطبيعي، فينظر الكلمة من أي صنف هي، فتحملها على ما ظهر لك منها»⁽¹⁵⁷⁾.

فالسباق إذن هو الذي يحدد مدلول هذه الكلمة، ويحسم في المراد من هذه المفردة.

8- مد «كلمة لكلمة» / مد «حرف لحرف» / مد «الاعتبار»

وهي مصطلحات يراد بها التعبير عن المد المنفصل أي الذي ينفصل فيه شرط المد عن سببه.

ومعنى تفسير «مد حرف لحرف» أنه يمد حرف المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة في الكلمة الثانية، فينسب المد إلى الكلمة وإن كان في حرف منها، وهذا تعريف المالقي، قال : «وإنما تأولت هذا التأويل ولم أحمل على أنه يريد بالحرف : حرف المد والهمزة، لأنهم يقولون عمن لا يمد المنفصل : أنه لا يمد حرفا لحرف، مع أنه لاخلاف في مد المتصل، فكان يلزم أن يكون السوسي وابن كثير لا يمدان الألف في {جاءت} من أجل الهمزة مثلا، فتأمل»⁽¹⁵⁸⁾.

وهذا المد أيضا هو الذي يعبرون عنه تارة بأنه : «مد كلمة لكلمة»⁽¹⁵⁹⁾.

(156) التلخيص:165.

(157) تقييد على شرح الحصرية لابن مطروح:3ظ.

(158) انظر الدر النثير: 211/2، وتلخيص أبي معشر: 163.

(159) انظر النشر:1/319، وقارن بهذا الشرح عند ذكر المد والقصر.

وأما لفظ الاعتبار فيراد به المد المتصل الطبيعي ويكون معناه كما قال الشارح ابن الطفيل : «اعتبر لفظ الحرف مع الهمزة لدى الوصل كلفظك به عند الوقف دونها»⁽¹⁶⁰⁾، أو أن المد واللين يعتبران فيه مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيء على الصيغة⁽¹⁶¹⁾.

وقد رأيت ابن الجزري أطلق لفظ الاعتبار وصرح بأنه يريد به المد المنفصل، وذلك لاعتبار الكلمتين فيه من كلمة واحدة، فيمد لذلك⁽¹⁶²⁾، فيكون هذا المصطلح أيضا خاضعا لمجريات السياق والتركيب وأماكن الوجود.

9- التسهيل

هذا المصطلح يستعمل في معهود القراء مطلقا ومقيدا، فإذا أطلق فإنه يراد به عندهم : جعل الهمزة «بين بين» : أي بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها ومعناه أن يلفظ بها نوعا من اللفظ يكون فيها شبه من لفظ الهمزة، لاهمزة خالصة، وشبه من لفظ الألف لألفا خالصة، ويقال في التعبير عن ذلك تعابير منها: «تسهيل»، و«تليين»، و«تسهيل على مذاق الهمزة»، وهذا عند القراء إنما تحكم كفيته المشافهة والرواية.

فإن قيد التسهيل، فالمراد به إذ ذاك المعنى الذي يقتضيه التقييد ويدل عليه، فيقال: تسهيل بالبدل وتسهيل بالنقل وتسهيل بالحذف...⁽¹⁶³⁾.

10- الإمالة / الترقيق

يفرق أئمة الأداء بين مصطلح الإمالة والترقيق بفرق واضح، فالترقيق عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه، وأما الإمالة فهي جعل الألف كالياء والفتحة كالكسرة⁽¹⁶⁴⁾، فيمكن - على هذا - أن يلفظ بالراء مرققة غير مماله، ومفخمة مماله -

(160) انظر باب المد من هذا الشرح.

(161) انظر التمهيد لابن الجزري : 59.

(162) النشر : 1/319.

(163) انظر الدر النثير : 243/2 - 244.

(164) انظر الكنز : 73 ظ.

وإن كان لا يجوز رواية مع الإمالة إلا الترقيق - كما أن الترقيق يكون في الحرف دون الحركة - إذ كان صيغته - والإمالة في الحركة دون الحرف، إذ كانت لعلة أوجبتها⁽¹⁶⁵⁾.

ومع هذا التفريق الدقيق بين حقيقتي الإمالة والترقيق، فإن من أهل الأداء من اعتبرهما مترادفين كالإمام مكّي بن أبي طالب الذي قال بصريح العبارة :

«واعلم أن الترقيق في الرء إمالة نحو الكسر، لكنها إمالة ضعيفة لانفرادها في حرف واحد»⁽¹⁶⁶⁾.

وقد ساعد على ادعاء الترادف في هذين المصطلحين ما توارد عن بعض كبار الأئمة من التعبير عن الترقيق بالإمالة بين اللفظين - خاصة في باب الرءات - كالإمام أبي الحسن بن غلبون⁽¹⁶⁷⁾ والإمام الداني⁽¹⁶⁸⁾، وكما عبر الشارح بالإمالة في لفظة {بشرر}⁽¹⁶⁹⁾...

وقد وقف العلماء من هذا الصنيع موقفين :

الأول : موقف الذين أجروا عبارات الأئمة - تلك - على حقيقتها، مقررين أن حقيقة الإمالة تنطبق على الترقيق⁽¹⁷⁰⁾.

الثاني : موقف الذين قدروا أن في العبارات السابقة تجوزا وتسامحا في التعبير، قال الإمام الجعبري في ذلك :

«ولادليل لمن تمسك بعبارات المصنفين لثبوت التجوز فيها»⁽¹⁷¹⁾.

(165) النشر: 90 - 91، وقد استفاده ابن الجزري من الداني في التحديد: 163.

(166) الكشف: 1/209.

(167) التذكرة: 1/219.

(168) التيسير: 55 وجامع البيان: 3/870.

(169) انظر باب الإمالة من هذا الشرح.

(170) انظر إبراز المعاني: 248.

(171) الكنز: 85 وظ والنشر : 2/90.

ومع اقتناعي بوجهة أدلة أصحاب الموقف الثاني - من حيث تفريقهم بين الترفيق والإمالة بفروق وجيهة - إلا أني لأخفي أن دعوى التجوز في عبارة الذين عبروا عن الترفيق بالإمالة مازالت تحتاج إلى إثبات ينهض بها سليمة صحيحة، ذلك أن من رأى عبارات القوم في ذلك يجدها صريحة بينة، عصية عن ادعاء التجوز فيها، طيبة في الدلالة على حقيقة لفظها المراد منها ... وقد تنبه لهذا وناقشه مناقشة علمية أحد كبار المسندين من القراء في هذا العصر، في دراسته التي قدم بها تحقيقه لكتاب التذكرة لابن غلبون⁽¹⁷²⁾، والمسألة، كما قال، مازالت تحتاج إلى فضل نظر وتأمل، ومزيد بحث وتقليب في تضاعيف الكتب القرائية مع سؤال أرباب هذا الشأن أصحاب التلقي فيه. وحسبي من ذلك التنبيه والإثارة لتعلم، فإن أهمية ضبط المصطلح وتحديد مفهومه من الأهمية بالمكان الذي لا يخفى.

(172) القصد هنا إلى الشيخ أيمن سويد - حفظه الله - محقق الكتاب المذكور. انظر التذكرة (الدراسة: 1/112).

معالم الشرح : منهجها وموضوعها

المؤلف - موضوع التحقيق - شرح لمثن، ومنهج الشروح بطبيعة موضوعه منهج تجزيئي، يفترض حضور جملة آليات معرفية تستوعب المادة المشروحة، وتأتي عليها بالإيضاح والبيان. وابن الطفيل - بحكم ثقافته المشاركة - مؤهل لأن ينهض بمقومات الشرح، ويستوعب آفاق النظم في استجلاء حقائقه ومضامينه، واستيفاء دلالاته وإشاراته، وإن كان داعي الاختصار قد أزمه منهجا معينا في التعامل مع هذا القصيد يتمثل في الاقتصار على إبراز موضوعه القرآني، وإفراده بالاهتمام والدرس، مغضيا في ذلك عن الاستكثار من التعرض لمناحيه المعرفية الأخرى التي سقت مساقا عرضيا، وقصدت قصدا تبعا.

وقد رسم الشارح معالم منهجه، وصرح بما ترسمه من خطواته في طالعة شرحه، فقال : «ونقلت القصيدة في كتابي هذا بيتا بيتا ليكون ذلك جامعا لكلامه وكلامنا، مفيدا لمن رغب في نظمه أو نظامنا... وأتي بالأبيات على حسب ما يحتاج إلى تبينه، وأكشف عن غامض قد وقع إن وقعنا على دفينه، وأشرح لغة إن وقعت في النظم، وأنه على معنى في طيه علم ؛ وعلمت الفائدة في الوقوف على مخارج الحروف، والضرورة إلى معرفة أصنافها وأجناسها، وأحكام مقرها وأجراسها، فجعلتها صدرا في هذا التأليف، وقدمتها على ما قصدت من التصنيف»⁽¹⁷³⁾.

وقال إثر مقدمة الناظم الثرية : «وأنا - إن عصم الله من الغلط - أبين ما ذكره وشرط، وآتي بجميع ذلك مشروحا، ولأومئ إليه تلويحا بل تصريحًا، وله في بعض الأبيات نكت اعتلالات، أشار إليها في النظم بإحالات ؛ وأذكر المعاني التي

(173) النص المحقق : المقدمة.

أشار إليها، وأبسط العلل التي نبه عليها»⁽¹⁷⁴⁾. وقد وفى الشارح رحمه الله بشرطه، والنزم بمنهجه ولم يخرج عن مسار نهجه، وبذلك أنجز حر ما وعد، وأتقن ما قصد، فله دره.

وأجدني مدفوعاً لأن أصف معالم الشرح المنهجية والموضوعية من موقع المعاينة والمعايشة، كما تتبعته عن كُتب، وخبرته عن قرب وصقب، وصفاً أوضح به كلام الشارح السابق، وأكشف به عن بعض حيثيات الشرح وتفصيلات مادته ومضمونه، فأقول :

• صدر الشارح مؤلفه بمقدمة مختصرة موجزة في علم تجويد القراءة وإتقان الأداء، كان الغرض منها إبراز أهمية هذا العلم، وبيان تأكده في ترشيد الأداء وتصحيح التلاوة.

• كانت طريقته في شرح الآيات قائمة على نهج مطرد وسلوك منتظم، بيانه :

أنه يجزئ القصيدة إلى أبيات مصدراً إياها بـ «قال الناظم»، يورد منها ما يستقل في الدلالة على حكم قرائي معين - وقد يكون بيتاً واحداً - وربما استوفى أبيات الباب كله - لقلتها - يعقب ذلك قوله - في عبارة معهودة - : «قلت معتصماً بالله»، ثم يتدئ الشرح، غير أنه جرى على غير هذه العبارة في مكانين : ابتداء الشرح، حيث قال : «قلت مستعينا بالله»، وخاتمة حيث قال : «قلت حامداً لله»، وذلك رعاية للمقام، واعتباراً لتناسب البدء بالختام.

• بعد ذلك التصدير بالاعتصام بالله، يطلب المؤلف شرح الآيات منتحياً في ذلك منحى متميزاً، فهو لا يباشر الآيات بالشرح كفاحاً أو مواجهة، وإنما ينزلها منزله بتمثل معانيها واستحضار حقائقها، ويصوغ شرحه على ضوء ما تعطيه من مضامين في معنى تركيبى واضح، متوخياً في ذلك أن يسير على ترتيبها ويخضع لتنسيقها... على أنه قد يلتبس متن لفظ الآيات في معرض الاستدراك والتصحيح، أو في سياق التعليل والتوضيح.

(174) النص المحقق.

• قد يبدأ الباب بمقدمة تكشف عن إجمالاته، وتبين عن تفاصيل أحكامه، حتى إنه ليعقد لبعض الأبواب القرائية فصولا بكاملها، مما قد يخل بالتوازي بين الشرح والنظم، ويفضي بالشارح - في الغالب - إلى إعادة الحكم القرائي وتكراره، كما صنع في باب المد والهمز والإظهار والإدغام.

• جرى الشارح في تناوله للأحكام القرائية على شرط الناظم، فتراه في ذكر الخلف القرائي يقدم رواية ورش، ثم يعطف على إثرها رواية قالون مصرحا بالوفاق أو الخلاف، ثم يختم المبحث القرائي بذكر طريق الحلواني متى انفردت عن طريق أبي نشيط، وإلا فإن توافقا أدرجهما معا تحت اسم قالون؛ كما أنه قد يدرج مروي ورش وقالون - حالة الاتفاق - تحت اسم نافع، وهو في كل ذلك جاهد في تنقيح الروايات، نازع إلى نسبة كل رواية لصاحبها درءا للخلط، وإمعانا في الوفاء بالشرط.

• في بحر الشرح، يحرص المؤلف على أن يكون القراءان الكريم هو المادة الأولى التي يعتمدها في الاستشهاد والتمثيل لمراده، وذلك طبعيا جدا في مؤلف موضوعه القراءات القراءانية، فتراه كلما ذكر حكما قرائيا، أردفه بذكر أمثلة له من القراءان الكريم تعضده وتشهد له، وقد كان إيراده لأي القراءان يتسم بسمات نجملها فيما يلي :

- يجتزئ من أحرف القراءان بما يناسب مقام الاستشهاد، وغالبا ما يكون ذلك كلمة أو كلمتين مما لا يبلغ ان يكون آية أو جزءها، كما أنها غالبا ما تكون مقطوعة عن حرف العطف قبلها أو «إن» أو «قل»، وهو صنيع جرى عليه أئمة كثيرون قبله.

- تكثر عنده أحرف الآيات كثرة واضحة لافتة، وذلك لغرض تعليمي تربوي يتوخى فيه الإمعان في البيان والإيضاح، حتى لتصل عنده عدة الآيات المستشهد بها في المقام الواحد إلى ما ينيف على العشرة والعشرين مثلا، ثم هو لا يستنكف أن يقول عقب ذلك: وشبهه! وربما لم يبق لما ذكر من الأمثلة نظير، فتكون عبارة «وشبهه» هذه إنما أريد بها الإشعار بإطلاق القياس فيما ذكر وفي نظائره - إن وجدت -.

- يورد الآي على مقرأ نافع، رواية ورش أو قالون، حسب موضوع الاستدلال، إلا إذا نص على قراءة معينة غيرها، فإنه يوردها على مروى حرفها.

- لم يستشهد الشارح بكلمات خارج القرآن إلا في موضعين أو ثلاثة محصورة معدودة، نهت عليها في صلب الكتاب.

• أما الأحاديث النبوية الشريفة فقد بلغت سبعة أحاديث أوردها مقطوعة عن أسانيدھا إلا في حديث نافع ابن جبیر وأبي سعید الخدری فی الاستعاذة، وكلھا أحاديث صحاح إلا حديثين ضعيفين هما: حديث «أعربوا القرآن» وحديث نافع بن جبیر فی الاستعاذة، وإن كان هذا الأخير يتقوى بشواهدہ - كما ذكرته في صلب الكتاب - وقد يعدل الشارح عن إيراد الحديث بلفظه، فيذكر معناه دون لفظه، ويشير إليه دون التصريح به كما في حديث الاستعاذة من البخل.

• أما الآثار عن الصحابة فهي ثلاثة: أحدها عن علي بن أبي طالب، حكاه بصيغة التضعيف ولم أقف على مكان وروده، والثاني عن ابن عباس - في حكم المرفوع - وهو منقطع، والثالث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وقد بسطت تخريج ذلك في التحقيق.

• أما الأبيات الشعرية فتبلغ ثمانية شواهد، نسب بعضها وترك بعضها الآخر دونما نسبة إلى قائلها، وهو يوردها تامة ولو دل أحد شطريها على وجه الشاهد، وقد يناقش رواية البيت لغرض التحقق من استعمال لغوي معين كما فعل في بيت جرير:

تمرون الديار...

في نهاية مطاف الشرح يخصص الشارح قاموسا معجميا يشرح فيه مفردات النظم تحت عنوان: «اللغة» أو «لغتها»، وقد لا يعرض لشرح المفردات إلا بعد انتهاء الباب، فيعقد لذلك عنوان: «لغة الباب»، وقد يستغني عن هذا العنوان - متى لم ير ذلك لازما - ويدخل تورا إلى الشرح اللغوي دونما استئذان، كما أنه يغضي عن المبحث اللغوي تماما حينما لا يكون ثمة داع.

أما عن منهجه في قاموسه المعجمي فيمكن تلخيصه كالتالي :

يورد المفردة، ويشرحها شرحا مختصرا، ومتى كان لها معان متعددة فإنه يورد بعض إطلاقاتها اللغوية، وقد يعين أو يرجح حمل النظم على ما يراه صالحا لذلك، كما فعل مثلا في كلمة «السير» و«الفر» و«الذكر»... وقد يترك الأمر جاريا على إطلاقه دونما تحديد أو تقييد أو بيان لمراد الناظم، كما في كلمة «الحجر» و«المر» و«أكرى»... وهذا هو الأكثر، وقد سار الشارح على أن «يوظف» الآيات القراءانية - بين الفينة والأخرى - «توظيفا» معجميا، فبلغ عدد الآيات المستشهد بها في قاموسه اللغوي أربع عشرة آية، كما «وظف» الأبيات الشعرية لنفس الغرض.

أما المباحث اللغوية الأخرى من : بلاغة وعروض وإعراب، فلم تلق من الشارح كبير عناية ولا عظيم احتفال، وإنما أوردها ضمن القاموس اللغوي في سياق استطرادي تغلب عليه مسحة الاقتضاب والاختصار.

وكان أسعدها حضورا في قاموسه هو علم البلاغة، وقد ذكر الشارح من مصطلحاته : «التشبيه» و«الاستعارة» و«الكناية»، وتراه إنما يكتفي بتقرير ذلك الملحظ التشبيهي أو تلك الصورة الاستعارية في بعض الأبيات، مغمضا عن بيان مأخذ ذلك، وشرح مأتى الروعة الجمالية فيه، ومكتفيا في الترجمة عن ذلك باللهج بتلك العبارات التي تنم عن الاستحسان وتفصح عن الإعجاب كقوله : «وهذا مليح» و«هذه استعارات حسان».

وقد أجهأ النظم أيضا إلى شرح بعض المصطلحات البلاغية كالجناس أو اشتقاق اللفظة من اللفظة - كما يسميه الشارح - والتمليح.

أما علم العروض، فعلى توثق وشيخته بإطار المادة المشروحة في بنائها الشعري، فإن الشارح لم يجعل له فسحا في شرحه، فلم يعتن بصناعة البيت ووزنه، بل إنه لم يفصح في بداية شرحه حتى عن اسم البحر الذي تجري هذه القصيدة على رويه ؛ ولأستبعد أن يكون سبب هذا الإغفال راجعا إلى تسليم الشارح بشاعرية الناظم، وتمكنه في صناعة القريض وشهرته شاعرا مفلقا مبرزاً، وقد أفصح عن هذا الشعور حين قال عنه :

«اللهم إن كلام هذا أدخل في طريقة الشعراء»، وأيضاً حين قال :
«ولعمري لقد أجاد القوانين».

وربما يرجع الأمر في ذلك إلى ضرب من الاختصار المجرد، يقتصر فيه عما هو موضوع له النظم أصالة لاتبعا، خضوعاً للمنهج العام الذي سار عليه في شرحه هذا.

على أنه لم يخل الشرح رأساً من بعض الإشارات الخفيفة التي تنتمي إلى هذا الحقل العروضي، وإن كان يوردها عرضاً لاغرضاً، كقوله في كلمة «حذر» :

«وخفف وسطه لضرورة وزن الشعر»، وقوله في كلمة «فمي» : «جاء به على الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر» أو قوله في باب الإمالة في كلمة «الكافرين» :
«فلما لم يتزن له ذلك أقام المضاف إليه مقامه».

• أما علم الإعراب فلم يكن بأسعد حالاً من سابقه، حيث ضرب الشارح عنه صفحا، ولم يحدث له في الشرح ذكراً، وربما كان ذلك منه اكتفاء بما يبذله من جهد في توضيح معاني الأبيات والإبانة عن مقاصدها، بناء على ما بين الإعراب والمعنى من ارتباط الفرع بالأصل، وحتى حين يلمس الظاهرة الإعرابية للكلمة - ولم يحدث ذلك منه إلا مرة واحدة عند كلمة «الورود» - فإنما كان يقصد من ذلك الناحية المعجمية لها.

وقد كان الشارح وفيها لمنهجه حين تعرض لبعض العلل القرائية، وكانت له في بعض الأصول والفروش نظرات توجيهية، تبحث في لميتها وإثراء مادتها، وتكون رديف روايتها ومعضدة لثبوت نقلها، غير أنه بقي في ذلك حبيس شرطه في الاقتصار من التوجيه على «المعاني التي أشار إليها الناظم، والعلل التي نبه عليها»؛ ويمكن إجمال سمات هذا المطلب التوجيهي - على قلته - عند الشارح فيما يلي :

- الاعتداد بالأصل اللغوي.

- اعتبار الرسم القرائي.

- الجري على طرد المسائل على النظائر والأشباه.

- مراعاة التناسب الصوتي.

ويمكن لحظ هذه السمات في أغلب ما تعرض له من الأصول القرائية مثل توجيهه لقراءات ﴿الصراط﴾، والإشمام في ﴿تأمنا﴾ و﴿سيء﴾ وتوجيهه لمد البدل والمستثنيات منه لورش.

- العناية بالمعاني التفسيرية : وذلك في نطاق فرش الحروف لما له من مزيد تعلق بعلم التفسير، وذلك في إيجاز واختصار⁽¹⁷⁵⁾.

- نزوعه إلى عدم الاحتجاج للشاذ من الروايات، كما ترى ذلك مثلاً في عزوفه عن توجيه رواية الإشباع في كاف ﴿ملك يوم الدين﴾ ودال ﴿نعبد وإياك﴾ رغم أن لها شواهد في العربية والشعر، واكتفى بأن خرجها - على فرض الثبوت - بأنها إمعان في بيان الحركة وضرب بالغ في إظهارها.

- إخلاده للسكوت - وهو نشاز في شرحه هذا - في مقام يشعر بمجاراته بعض النحاة في توهيم وتوهين بعض القراءات المتواترة التي جرى بها الأخذ، واستوفت جميع شرائط القبول، لالشيء إلا لأنها خالفت وجهها بصرياً في النحو، مع أن الله تعالى لم يتبعنا بنحو أهل البصرة أو الكوفة، وذلك غلط مخيف وركوب لمتن الشطط : أن يتوقف في شرعية القراءات الثابتة على الاستدلال لها بآراء أهل النحو، وأن يسفه الثقات من القراء ويمتهنوا وتمس عدالتهم وضبطهم، في سبيل التمكين لرأي بارد، هو عن خطوط الحق شارد. وما كان لابن الطفيل أن يلتزم الصمت أمام هذا الرأي الفائل، ويجريه من غير اعتراض عليه، وهو الذي ضرب في الروايات بسهم وافر، وخبر قيمة السماع في مجال التلقي، ولكن لكل جواد كبوة، ولكل سيف نبوة، أقالنا الله من العثرة⁽¹⁷⁶⁾.

(175) وانظر تفاته إلى هذا الجانب في توجيهه للخلف القراني في ﴿لأهب﴾ و ﴿أو ءاباؤنا﴾ و ﴿ليقطع﴾ و ﴿هأنتم﴾.

(176) والمثال على ذلك مفايسته لإسكان همزة ﴿بارئكم﴾ ونظائرها لأبي عمرو بقراءة ﴿الصراط﴾ زايا بدل الصاد بجامع أن الراوي أساء السمع في كل، واستشهاده في ذلك بكلمة سيويه في الموضوع، في شرحه للبيت 17.

• وقد كان للشارح أيضا فضل اهتمام بعلم الرسم القرآني، كيف لا وقد تلمذ لخريت هذا الفن وهو سليمان بن نجاح، ويبدو اهتمام الشارح بهذا الجانب من مناحي :

- تصريحه بأن الرسم سنة متبعة تلزم وتعرف.

- اعتباره علم الرسم أساسا من أسس التوجيه القرائي.

- إيراده لكثير من الكلمات التي تخضع كيفية قراءتها لهيئات رسمها.

- كما أبدى احتفاله بعلم الرسم في عرضه الذي تبرع به حول اللياءات الزوائد التي زيدت على السواد، واتفق القراء حولها إثباتا وحذفا. ولاغرو في هذا الاهتمام والاعتناء بعلم الرسم القرآني في مجال القراءة القرآنية، فهو يمثل - كما هو معلوم - ضابطا من ضوابط القراءة الصحيحة.

• ولعل من أهم ما لاحظته من سمات هذا الشرح : تفرد صاحبه ببعض التقسيمات لأحوال بعض الأحكام القرائية، في ترتيب نضيد وتفصيل بالغ، وهو منهج صدر فيه - فيما أحسب - عن استيعاب شامل وفهم متبصر للمادة القرائية، أمكنه من صياغتها هذه الصياغة المعينة⁽¹⁷⁷⁾.

• لاشك أن تعدد المشارب الأدائية التي استقى منها ابن الطفيل في تنقلاته، وتنوع المدارس القرائية التي أخذ عنها، جعلت آراءه واختياراته القرائية تتسم بشيء من الشمول والتعدد والقبول لكثير من الأوجه القرائية التي انفردت بها مدرسة دون أخرى، فكان يسعى - ما أمكن - إلى جمع تلك الاختيارات والتوفيق بينها، متأثرا في ذلك، بشكل كبير بمدرسة شيخه شريح، التي كان دأبها الجمع بين معطيات مدرسة مكى ابن أبي طالب ومدرسة أبي عمرو الداني، والتوفيق، ما أمكن، بين اختياراتهما الأدائية، وإن كان ابن الطفيل أميل للمدرسة القيروانية منها إلى غيرها كما هو واضح في باب الرءاءات واللامات خاصة؛ وقد وضعت في آخر الكتاب فهرسا لاختيارات الشارح وآرائه القرائية.

(177) وانظر لذلك مثلا تقسيماته في باب المد العارض للسكون، ومد البدل وباب الهمز والنقل...

• ويجدر بالذكر هنا أن نقول بأن الشارح لم يكن في شرحه هذا إمعة مقلدا للناظم في كل ما جاء به، بل كان ذا شخصية علمية مستقلة، وفهم نافذ ونظر ناقد، جرى في كثير من الأحيان على خلاف الناظم والاستدراك عليه، غير أنه كان يستدرك في تلمظ ورفق، ويعترض في عدل وإنصاف، ينشد في ذلك الحق والصواب، وقد يشتد الاعتراض فيصير أشبه بالنكير كما فعل في اعتراضه عليه في تسميته الفصل بين «الأربع الزهر» رواية، وقد يهون حتى يستحيل إصلاحا لعبارة البيت : تخصيصا لعامها أو تقييدا لمطلقها أو اقتراحا لتغيير مكان البيت من النظم ؛ وبين الشدة والهون منازل يعلو بعضها فوق بعض قد تلمس فيها مسا وتعريضا بالجانب الأخلاقي والمستوى التربوي للناظم، كما في إنكاره على الناظم شكر نعمة من أنعم عليه، والتصريح بمدة قراءته على من اختلف إليه.

وليس ثمة من شك بعد هذا في أن الشارح قد استوعب جميع أبيات القصيد بالبيان وأتى عليه بالتشريح والتوضيح، لم يأل في ذلك جهدا ولم يدخر وسعا، حتى إنه يجري الذكر للشيء ما له به من حاجة إلا أن الناظم ذكره، فتراه يعتذر عن ذلك قائلا : «وإنما النظم أحوج إلى ذكره». بل إن الشارح عمد - تميما للفائدة - إلى ما طوي في النظم من المباحث القرائية، ولم تتسع له عبارة النظم، وربما كان ذلك من شرط الناظم، فييسط القول فيه في بيان وإحكام، فأتم بذلك النقص وعالج السقط وسد الثلم والثغر فرحمه الله تعالى⁽¹⁷⁸⁾.

• ولن أغادر أو أبرح حتى أقول كلمة عن أسلوب الشارح هي لاشك، لوجازتها، باخسة لحقه غامطة لحقيقته ومكانته، فأقول في اقتضاب شديد :

لاشك أن عبارة الشرح متينة عتيده، جزلة اللفظ، لاتخلو أحيانا من بعض الغريب الذي يحتاج إلى فضل تأمل ودقة تبصر في تبين حقيقته، وصرفه إلى صحيح محمله، وأسلوبه يتعد عن الحشو والفضول، ويعتمد على التأنق في العبارة، والاحتفال

(178) وانظر صنيعه هذا في آخر فرش الحروف وباب الزوائد وفي حروف قربت مخارجها، وفي موانع الإشمام، وفي الاستفهام المكرر، وهاء «هذه»...

بالصنعة والمحسّنات البديعية في كثير من الفصول، خاصة السجع الذي كان رأس المحسّنات في عصر الشارح، وقد كان ابن الطفيل «يوظفه» ضمن فقرات قصيرة تحيل كلامه أشبه ما يكون بالشعر المنثور وتضفي عليه بهاء من الجمال الفني والسبك الصياغي، غير أنه لم يلتزم به في سائر الشرح وإنما اقتصر عليه في مقدمته الثرية، وفي أثناء بعض العبارات الإنشائية التي نظن أنها صدرت عنه عفو الخاطر، وكانت أبعاد ماتكون عن التكلف والتصنع.

مصادر الشرح

لاشك أن معرفة المصادر التي يستقي منها المؤلف - أي مؤلف - مادته العلمية مهمة جدا في الوقوف على قيمته، والإبانة عن مكانته، فهي تدلنا على الجهد الذي بذله مؤلفه في تنسيق مادته وجمع معلوماته وتحرير مباحثه، كما أنها تساعد في الكشف عن منهج المؤلف في النقل : تحقيقا وتدقيقا أو تساهلا وتسامحا، علاوة على ما قد يكون ماثورا في هاتيك المصادر من حقائق ومعارف غالية قد تساعد في التصحيح وحسن التوضيح لكثير من الأخبار مما هو شائع ذائع. وقد كان الشارح يأوي إلى مصادر معينة، ويمتاع من موارد خاصة كانت له نعم الري في إخصاب مادة الكتاب، وإنضاج ثماره وجعلها دواني للقطاف. ويمكن تقسيم تلك المصادر إلى نوعين :

1- المشافهة والرواية

إذا علمنا قيمة السماع والرواية في ميدان علم القراءات، وأنها أسه الذي يرتكز عليه بنيانه وينهض عليها قوامه، فإننا لن نستكثر على المؤلف مبالغته في الاحتجاج بها والاحتكام إليها في كل صغيرة وكبيرة وشاذة وفاذة، حتى أصبح معهودا في ثنايا الكتاب أن يذيل كل مبحث خلافي بعبارات من مثل : «وبذلك قرأت» و«لم أقرأ بذلك»، و«بالوجهين قرأت»، و«كذلك قرأت» و«بالتفخيم قرأت»، و«لم أقرأ بتفخيمها على أحد»، و«لم أقرأ به على أحد ولا أقرئ به».

وذلك منهج أصيل في شريعة القراء : أن تكون الرواية هي وزرهم الأحمى وموردهم الأعذب الأروى، الذي منه يردون وعنه يصدرن، وحكمهم العدل الأرضى الذي يفيئون ويفزعون، وقد أثرت عنهم في هذا الباب عبارات جرت مجرى الشعار كعبارات : «القراءة سنة متبعة» و«أقروا كما علمتم»...

2- المؤلفات السابقة

لم يكن الشارح مكثرا من الرجوع إلى المصادر، وبعبارة أدق: من التصريح بها والإفصاح عنها، وقد سلك في العزو إليها - على قلتها - مسالك مختلفة يمكن بيانها على النحو التالي :

أ- التصريح باسم الكتاب ومؤلفه معا

و لم يصدر هذا من الشارح إلا مرة واحدة حينما نقل نصا مطولا في باب الهمزة الساكنة قال عقبيه : «وهو كلام نقلته من تنبيه مكى⁽¹⁷⁹⁾ - رحمه الله -»⁽¹⁸⁰⁾.

ب- ذكر اسم المؤلف دون اسم الكتاب

وعلى هذا المسلك جرى الشارح في أغلب نقوله، إذ لم يكن ينسب الأقوال والنصوص إلى مصادرها الكتابية، بل جرت عادته أن يكتفي بذكر أسماء المؤلفين مستغنيا بذلك عن ذكر مصنفاتهم ومضان أقوالهم. ونظرا لغياب التراث التألفي لبعض المؤلفين كالفرء وابن الأعرابي - في غير ما طبع لهما - فقد عانيت صعوبة في تعيين مظان تلك النصوص التي يوردها الشارح مقطوعة النسبة عن مصادرها، أما فيما دون ذلك فالأمر لم يكلف عناء ولم يرهق عسرا في توثيق النقول، لوجود مصادرها على طرف الثمام من طالبيها وتعينها محلا لوجود تلك النقول، ككتاب سيبويه ومعجم الخليل وكامل المبرد وهادي ابن سفيان⁽¹⁸¹⁾ وتذكرة ابن غلبون⁽¹⁸²⁾.

(179) كتاب التنبيه لمكى هو كتاب في أصول قراءة نافع، ذكره مكى في الرعاية : 164، وسماه ابن خير: «التنبيه على أصول قراءة نافع بن عبد الرحمان» (فهرست ابن خير: 41 - 42). وأسنده المنتوري في الفهرسة : 8، وذكره ابن عبد الملك في الذيل : ق 2 ج 8 ص 190 ولم أعثر له - بعد السؤال على أي نسخة خطية.

(180) انظر باب الهمزة الساكنة من هذا الشرح.

(181) الهادي : كتاب في القراءات السبع لابن سفيان القيرواني، مازال مخطوطا وبحوزتي نسخة خطية منه مصدرها من أياصوفيا رقمها : 59، وهو من مرويات ابن خير في الفهرسة : 24، والمنتوري في فهرسته : 5.

(182) طبع هذا الكتاب في مجلدين بتحقيقين: الأول بتحقيق ذ.بحيري إبراهيم، والثاني بتحقيق الشيخ المقرئ يمن سويد وهو من الكتب التي أسندها ابن خير عن الشارح ابن الطفيل في فهرسته ص: 27.

جـ- الإسناد إلى مبهم

وربما كان داعية الاختصار وراء انتهاج هذا المسلك في العزو، ومن أمثلة ذلك قوله في باب البسملة في الأجزاء: «وقد نص عليها بعض شيوخنا»، وقوله في تعيين حروف القلقلة: «وقيل: بجذ قط، ومن قال بالتاء تلزمه عندي الكاف...»، وقال أيضا في الترخيص في مس المصحف على غير وضوء للطلبة: «ألا ترى أن علماء الدين قد أرحصوا في مس المصحف على غير وضوء للمتعلمين».

د- إهمال الإسناد إلى المصدر

وقد هداني التتبع والاستقراء إلى أن أوافي بعض المصادر القرائية التي يغلب على الظن - بعد عقد المقارنة ورصد المشابهة - أن الشارح قد اعتمدها وأفاد منها في غير ما إحالة إليها أو عزو، وليس هذا غمزا أو طعنا، فقد يكون للشارح في ذلك عذر لم نقع عليه، أو يحمل منه محملا لم نهتد السبيل إليه. وإنما قصارى ما أنا بسبيله هو الوقوف على حدود تلك المشابهة بين ما أورده الشارح وما هو ماثل بتلك المصادر، تلك المشابهة التي تصل - أحيانا - إلى حد التطابق في العبارات والاشتراك في صوغ الكلمات وتأليفها، حذو القذة بالقذة، وهو شيء ليس له من تأويل إلا أن الشارح قد عاين تلك المصادر ونقل منها أو اقتبس عنها:

1- قال الشارح في تصدير باب الإظهار والإدغام: «الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام جيء به طلب التخفيف على اللفظ، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه للفظ بحرف آخر مثله أو قريب منه، صعب ذلك، ومعنى: أدغمت الحرف في الحرف، أدخلته فيه، فكل مدغم لا يكون إلا ساكنا، وكل مدغم فيه لا يكون إلا متحركا حذرا من اجتماع ساكنين»⁽¹⁸³⁾.

ولنتأمل قول مكّي بن أبي طالب في أول باب من مقدمات أصول الإدغام والإظهار:

(183) انظر الشرح: باب إدغام دال قد وإظهارها.

«اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام دخل لعدة... واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين. وعلّة ذلك إرادة التخفيف، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه، ليلفظ بحرف آخر مثله، صعب ذلك»⁽¹⁸⁴⁾.

وفي معنى الإدغام قال: «الإدغام معناه: إدخال شيء في شيء، فمعنى أدغمت الحرف في الحرف: أدخلته فيه... وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام، وكل مدغم فيه فلا يكون إلا متحركا، لئلا يجتمع ساكنان»⁽¹⁸⁵⁾.

2- قال ابن الطفيل في موضوع الإشمام والروم في تاء التأنيث:

«فإن كان المنصوب تاء تأنيث لم تعوض من تنوينها، بل تقف على هاء ساكنة تنقلب في الوصل تاء لا يجوز رومها ولا إشمامها، لأن الإعراب لم يكن عليها في الوصل، لأن الحرف الموقوف عليه غير حرف... إلا أن تقف على شيء منها بالتاء اتباعا لرسمها في المصحف»⁽¹⁸⁶⁾.

و لم يتعد الشارح بهذا عما قاله مكّي في نفس المعنى، وذلك قوله:

«و لم يختلف القراء في هاء التأنيث أن الوقف عليها بالإسكان، ولا يجوز الروم والإشمام فيها، لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب، إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب، إلا أن يقف على شيء منه بالتاء اتباعا لخط المصحف»⁽¹⁸⁷⁾.

3- وفي امتناع الوقف بالإشمام على ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾ يقول ابن الطفيل:

«فأما ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾ فلا يجوز الوقف عليهما إلا بالسكون، لأن التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى أصلها، وهو السكون، وليس كذلك ﴿غواش﴾ و﴿ناج﴾»⁽¹⁸⁸⁾.

(184) الكشف: 1/134.

(185) الكشف: 1/143.

(186) انظر باب الروم والإشمام من هذا الشرح.

(187) التبصرة: 343.

(188) انظر هذا الشرح الباب نفسه.

وفي التبصرة لمكي : «فأما ﴿يومئذ﴾ و﴿حينئذ﴾ فبالإسكان تقف عليه لأن التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى أصلها، وهو السكون... وليس هذا بمنزلة ﴿غواش﴾ و﴿جوار﴾⁽¹⁸⁹⁾. فانظر إلى النصين مليا، ثم ارجع البصر كرتين هل ترى بينهما من تفاوت أو تخالف؟!

4- ونفس الأمر يقال في توجيه ابن الطفيل لقراءة قالون بالإبدال ﴿للنبي إن﴾⁽¹⁹⁰⁾ حيث استمد مادة التوجيه من الكشف لمكي⁽¹⁹¹⁾.

ولست أشك في أن ابن الطفيل قد عرف مكيًا من خلال كتبه، فهو قد صرح بأنه قد رجع إلى كتابه التنبيه في قراءة نافع، كما أنه عرفه من خلال سلسلة أشياخه، فمكي بن أبي طالب هو شيخ محمد بن شريح والد أبي الحسن شريح شيخ ابن الطفيل.

5- وقد كان أبو عبد الله محمد بن شريح صاحب الكافي في القراءات السبع ممن نقل عنه ابن الطفيل من غير أن ينسب إليه أو يذكره باسمه، فقد قال في فصل حروف الهجاء من باب المد : «... فإن وقع بعد حرف من هذه الحروف - يقصد حروف الهجاء في أوائل السور - حرف يدغم الأول فيه، فمن القراء من يمد أكثر من مد ما لا يدغم، ومنهم من يجعله كغير المدغم، وذلك نحو : ﴿الم﴾ و﴿المص﴾ : ألف (لام) أطول مدا من مدياء (ميم) لإدغام ميم (لام) في ميم (ميم)»⁽¹⁹²⁾.

وفي الكافي : «واختلف القراء إذا وقع بعد حرف من هذه الحروف حرف يدغم الأول فيه، فمنهم من يمد أكثر من مد ما لا يدغم، ومنهم من يجعل ذلك كله سواء في المد نحو : ﴿المص﴾ اللام أطول مدا من الميم لإدغام الميم من هجاء «لام» في الميم من هجاء «ميم»»⁽¹⁹³⁾.

(189) التبصرة: 439.

(190) الأحزاب: 50.

(191) انظر الكشف لمكي: 1/107-108.

(192) انظر الشرح فصل [المد في هجاء فواتح السور].

(193) الكافي: 15.

6- وفي نفس الباب يقول ابن الطفيل :

«ومثال يكون على حرفين نحو : «را» و«طا» و«ها» و«يا»، فهذا أيضا لازيادة مد فيه إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمد ذلك كله إلا راء ﴿الر﴾ و﴿الم﴾ و﴿طاه﴾ من ﴿طه﴾»⁽¹⁹⁴⁾.

فهذا النقل عن أهل المغرب إنما تفرد به صاحب الكافي إذ يقول :

«وكذلك إن كان على حرفين فليس أحد يمكن مده نحو: «ها» و«يا» و«را» و«طا»، إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمد ذلك كله [إلا]⁽¹⁹⁵⁾ ﴿الر﴾ و﴿الم﴾ و﴿طاه﴾ من ﴿طه﴾»⁽¹⁹⁶⁾.

ولعل الشارح أن يكون قد رجع إلى مصادر أخرى لم ينص عليها، قد يكون من بينها :

- التجريد في القراءات السبع⁽¹⁹⁷⁾ لشيخه ابن الفحام، ولعله المقصود في باب البسمة في الأجزاء بقول ابن الطفيل :

«وقد نص عليها بعض شيوخنا»، كما أنه تابعه في بعض آرائه القرائية كما نبهت عليه في صلب التحقيق.

- شرح الهداية في علل القراءات السبع⁽¹⁹⁸⁾ لأحمد بن عمار المهدي، الذي نظن قويا أن ابن الطفيل قد أفاد منه كثيرا في مبحث التوجيه خاصة في باب المد والقراءات الثلاث في ﴿الصراط﴾⁽¹⁹⁹⁾.

(194) انظر الشرح : الفصل ذاته.

(195) في الكافي: من وهو خطأ.

(196) الكافي: 14 - 15

(197) واسمه بالكامل : «التجريد لبغية المريد»، وما زال الكتاب - على أهميته - مخطوطا وعندي منه نسخة من مكتبة الإسكندرية تحت رقم: 279، أعطاها الشيخ عبد الهادي حميتو. وقد طبع بأخرة.

(198) ويسمى أيضا الموضح وهو به أنسب وموضوعه توجيه القراءات السبع، وقد حقق الكتاب في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في إطار دكتوراه الباحث حازم سعيد حيدر، وقد اعتمدت في هذا البحث النسخة الخطية الموجودة في الخزانة العامة برقم 139ق وسميتها في الملكية برقم: 1524.

(199) انظر شرح الهداية، باب المد: 6ظ - 7و (نسخة الخزانة الملكية) وقارن بالشرح.

كما لا أستبعد أن يكون ابن الطفيل قد رجع في تحرير هذا الشرح لبعض تواليف أسياخه في باب التجويد، خاصة مثل كتاب «نهاية الاتقان في تجويد تلاوة القرآن»⁽²⁰⁰⁾ لشيخه أبي الحسن شريح، و«كتيب في الأداء»⁽²⁰¹⁾ لشيخه علي بن المشرف الأنماطي. وأما عن القاموس المعجمي الذي خصصه ابن الطفيل لشرح مفردات النظم، فإنه على الرغم من عدم نسبة المعلومات الواردة فيه إلى مصدر معين، فإن المعروف أن حركة المعجم الأندلسي في عصر الشارح وقبله كانت تدور - جميعها - في فلك المعجم العربي الأول، وهو كتاب العين⁽²⁰²⁾ للخليل بن أحمد (ت 170 أو 175 هـ)؛ وقد صرح ابن الطفيل باعتماده آراء الخليل في مقدمته التجويدية، فلا يبعد أن يكون قد أفاد منه في تحقيق المفردات اللغوية، كما أنه من المحتمل جدا أن يكون قد رجع إلى بعض المعاجم التي ألفت على طريقة العين، كالمحكم لابن سيده، وقد قمت باستقراء ناقص تبعت فيه بعض مواطن التشابه فيما أورده ابن الطفيل وما هو في محكم ابن سيده، كمثل مادة (عرس) و(عطر) و(شعث) و(عزل) و(عضب)⁽²⁰³⁾... والأمر كله تقريب واحتمال.

(200) أسند هذا الكتاب عن شريح ابن خير في فهرسته: 38، والمتتوري في فهرسته : و 12، ويعتبر من مصادر النشر: 204/1.

(201) توجد نسخة خطية من هذا الكتاب في مكتبة Chester Beatty بدبلن رقم Ms. 3764 (الحافظ أبو طاهر السلفي : 144).

(202) انظر المعجم العربي بالأندلس لعبد العلي الودغيري: 19 وبعدها.

(203) انظر المحكم على ترتيب المواد المذكورة : 297/1، 338/1، 217/1، 325/1.

آراء الشارح التجويدية

يأتي أفراد هذا المبحث بالاهتمام من كون ابن الطفيل قد نعت في كتب التراجم بكونه «صدرا في أهل التجويد للقرءان العظيم، مشارا إليه في إتقان الأداء وجودة الأخذ عن القراء»، إضافة إلى أن ابن الطفيل قد أتاح لنا من خلال مقدمته التي صدر بها شرحه على القصيدة أن نتعرف بعض آرائه في مادة علم التجويد؛ تلك المقدمة التي رأى فيها الشارح أن يصل علم التجويد بعلم القراءة، نظرا لتوثق لحمة النسب بينهما من حيث تواردهما معا على الكلمة القراءانية، وإن كانا يفترقان منهجا ومضمونا من حيث إن التجويد دراية مبتناة - في جانبها النظري - على المشافهة، والقراءة رواية محضة، كما أن التجويد يعنى بكيفية أداء اللفظ وإخراجه من مخرجه وتحليلته بصفته، وهو موضوع لا يختلف - غالبا - بشأنه القراء، أما موضوع القراءات فهو رواية وجوه الخلف القرائي بين القراء، مما لا يحتفل فيه كثيرا بماهية الحرف وطبيعته مخرجا وصفة.

وسوف نقف عند بعض آراء الشارح في علم التجويد، خاصة التي بسطها في مقدمته، ونورد بعضها منها من خلال ما تناثر في شرحه من المباحث التجويدية.

1- مخارج الحروف

اقتفى الشارح في بيان مخارج الحروف وترتيب نسقها العام أثر سيبويه - كدأب علماء التجويد قبله - ولم يخالفه إلا في مسائل جزئية لاتخرج في جملتها عن أن تكون تقييدا أو اختلاف ترتيب أو تنوع تعبير، نهت عليها في صلب التحقيق، فأغنى عن الحديث عنها هنا.

وكان من أمر هذا الاقتفاء والائتساء، جري الشارح على اعتبار عدة مخارج الحروف ستة عشر مخرجا، واقفا بذلك موقف المخالف لمذهبين اثنين :

• أحدهما : يجعل عدة المخارج أربعة عشر، وذلك بإدراج اللام والراء والنون جميعا ضمن مخرج واحد- هو طرف اللسان- وينسب هذا المذهب للفراء وقطرب والجرمي⁽²⁰⁴⁾.

وثانيهما : من يذهب إلى أن مخارج الحروف سبعة عشر، وذلك بإفراد حروف المد بمخرج مستقل - مخرج الجوف - تأثرا بمذهب الخليل بن أحمد⁽²⁰⁵⁾. في نعتها بكونها هوائية⁽²⁰⁶⁾.

وقد قسم ابن الطفيل مخارج الحروف إلى مجموعات ثلاث طبقا لتقسيم أعضاء آلة النطق، وهي : الحلق واللسان والشفتان، ثم قسم تلك المجموعات الكلية إلى أقسام جزئية تفصيلية، فللحلق : أقصاه مما يلي الصدر، وأوسطه، وأدناه مما يلي الفم، وهذا المخرج الكلي هو موضع خروج حروف الحلق، ولسان ثمانية عشر حرفا، وللشفة أربعة حروف، ويستقل الخيشوم بمخرج الغنة.

ثم أورد ابن الطفيل - بعد الأحرف الأصول - خمسة أصوات أخرى هن لها فروع، وهي : الصاد المشوبة بالزاي، وهمزة بين بين، والتنوين، وألف الإمالة، وألف التفخيم، وقد شرحها حسب مواردها في الكتاب، مشيرا بذلك إلى أنه اقتصر منها على ما تنتظم منه التلاوة دون ما يعاب في القراءة، وقد أضاف سيبويه لتلك الحروف الفروع الشين التي كالجيم⁽²⁰⁷⁾، ولم يعرج عليها ابن الطفيل، ربما لأنه لإمام لها في القراءة، وإن كانت لاتعدم لها سندا في العربية وسلفا.

2- صفات الحروف

يتناول ابن الطفيل مبحث الصفات ضمن مستويين :

(204) انظر النشر: 1/198 - 199.

(205) العين : 58/1

(206) النشر : 1/198.

(207) الكتاب : 4/432.

الأول : عرض فيه لصفات الحروف الذاتية، باعتبارها تمثل كفيات نطقية تصاحب تكون الأصوات في مخارجها.

والثاني : أفرده للصفات الإضافية، باعتبار محلها ونسبتها إلى مخارجها.

ولاشك أن الصفات - بالاعتبارين معا - وإن اشتركت في الدلالة على معنى في الحرف الموصوف، إلا أن الأول ألصق بالجانب الصوتي وأكثر فائدة للدرس اللغوي، وأدل على مواطن الإدغام الذي يعنى به اللغويون والقراء. وأما الثاني فإنه لا يعدو أن يكون ألقابا للحروف، مما قد يشير إلى مخارجها، أو يعبر عن معنى صرفي فيها، مما لا تأثير له في لفظ الحروف وكيفية النطق بها؛ ولعل الشارح قد تبع مكيًا في انتهاجه هذا التقسيم، وإن كان هذا الأخير قد أكثر من ذلك وبالغ في التتبع حتى وصل بصفات الحروف وألقابها إلى أربعة وأربعين لقباً⁽²⁰⁸⁾.

ذكر ابن الطفيل الصفات الذاتية للحروف مختصرة بصيغة الوصف، دون التعريف بها أو بيان معانيها، وتوخى - جريا على عادة أهل الفن - حصرها في صيغة معينة وتركيب ذي معنى صحيح، وقد ينثرها نثرا مفرقا، وما عري عن التركيب منها، فإنه يورده مفردا. وقد بدأ الشارح بالصفات ذات الأضداد حصرا لها من جهة الأعداد، فقابل بين كل قسم وقسيمه ونعت ونقيضه، وأتى بالصفات التي لا أضداد لها مفردا لها بالذكر.

وقد بلغ عدد الصفات الذاتية عند ابن الطفيل ثمان عشرة صفة، ولاشك أن الاختلاف بين علماء الأداء في عدد صفات الحروف اختلاف يغلب أن يكون شكليا، وهي :

الهمس ، الجهر، الشدة، بين الشدة والرخاوة، الرخاوة، القلقله، الإطباق، الانفتاح، الاستعلاء، الانسفال، المد واللين، الصفير، الاستطالة، التفشي، الانحراف، التكرير، الهوي.

(208) الرعاية: 91.

أما بالنسبة للصفات باعتبار مخارجها فهي عند الشارح عشر صفات، ثلاثة منها لها متعلق صرفي، وهي : حروف الزيادة، وحروف الإبدال، وحروف العلة، والبواقي تشير إلى مخرج الحرف وهي : الأسلية، الشجرية، النطعية، اللثوية، الذولقية، الشفهية، اللهوية، وهي مأخوذة من معجم الخليل بن أحمد، فإنه الأول الذي شق هذه السبيل، ولقب تلك الحروف بمصطلحاتها، وقد بينت مواضع كل واحد منها في معجمه في صلب التحقيق.

وقد كان ابن الطفيل مدركا لظاهرة التقابل بين الأصوات ودور الصفات في التمييز بينها، خاصة : الجهر والهمس، والشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، قال رحمه الله : «...لأنه إذا لم يحسن ذلك (أي صفات الحروف) ولاميزها هنالك، سيقراً السين كالصا والذال كالضاد، والغين كالخاء، والصاد كالطاء، والذال كالطاء»⁽²⁰⁹⁾.

كما كان ابن الطفيل على وعي تام بظاهرة قوة الحرف وضعفه، حيث أفاد أن من الحروف ما هو قوي مطلقا وما هو ضعيف مطلقا، وما هو قوي من وجه، ضعيف من وجه⁽²¹⁰⁾. ويظن قويا أن الشارح قد اقتفى في ذلك أثر مكّي بن أبي طالب الذي كان رائد هذه النظرية والمفصح عنها⁽²¹¹⁾.

3- تأكيد استعمال الحس النقدي في التلقي الأدائي

إن اشتراط التلقي والأخذ عن الشيخ المتقن ذي السند المتصل بالحضرة النبوية الأفصحية، لم يكن في يوم ما موضع خلاف بين علماء الأداء المعتبرين، بل جرى في محيطهم مجرى المعهود المعلوم المتعارف... ولذا فأنت ترى الشارح لم يعن بتأكيدهم والتهمم به في مقدمته، وإن كانت ثنايا الكتاب وتضاعيفه ناطقة به وكاشفة عنه، ولقد رام من وراء ذلك تقرير حقيقة منهجية لصيقة بالممارسة الأدائية، ومفيدة في

(209) انظر مقدمة الشارح.

(210) مقدمة الشرح.

(211) انظر الكشف: 1/137 والرعاية: 117 - 120.

توجيه الدرس التعليمي سموا به نحو الدقة والكمال، وغالبا ما لاقت إهمالا في التنبيه إليها والتصريح بها، ومفاد تلك الحقيقة : دعوة صريحة فصيحة إلى إخضاع المادة المتلقاة عن الشيوخ لمنهج صارم ذي شعبتين :

1 - شعبة «الرواية» و «السماع»، تعنى بنقل المروي والأخذ عن الأفواه الضابطة، على هيئة مخصوصة متصلة السند بالحضرة النبوية.

2 - شعبة «الدراية». بما لها من ضبط وتفهم، وتميز وتبصر في تمحيص المادة النقلية، وتبسيط الحس النقدي عليها.

ولربما لمس المؤلف - أثناء ملاسته للدرس الأدائي - مالاقيه جانب الدراية من حيف وإهمال من لدن الطلبة، مما أفضى بالمنهج الصحيح في التحصيل إلى إخلال مريع ونقص ذريع، فتراه يجهد في أن يعيد لذا الجانب اعتباره، ويوقعه حاق موقعه، يقول - رحمه الله تعالى - : «ولا ينبغي أن يقنع الطالب بالمشاهدة من العلم، فيسمع لفظه إذا تكلم، فرمما كان ممن يجري الصواب على لسانه، وهو لا يعلم مقدار إحسانه، ولا بد من مفارقه ما سمع، فيرجع إلى مابه طبع، فإن كان ممن علم، عمل، وإن اكتفى بما سمع لم يلبث أن جهل»⁽²¹²⁾.

ولقد وجد من بين علماء الأداء من سبق ابن الطفيل إلى التنبيه لهذا المنهج المزدوج في التلقي، والدعوة إلى القران بين الرواية والدراية في تناسق وتكامل يحققان الدقة في المنهج والسداد في الأخذ ؛ وما حديث ابن مجاهد في كتابه «السبعة» عن المفاضلة بين نقلة حروف القرآن، وترتيب منازلهم⁽²¹³⁾، إلا سمة من سمات هذا المنهج ونتاج من نتاجه؛ كما أن للإمام الداني كلمة في الموضوع تصب في نفس المجرى وتنتحي عين الوجهة، نسوقها للأهمية، قال - رحمه الله - :

«وقراء القرآن يتفاوتون في العلم بالتجويد والمعرفة بالتحقيق، فمنهم من يعلم ذلك قياسا وتمييزا، وهو الحاذق النبيه، ومنهم من يسمعه سماعا وتقليدا، وهو العبي

(212) انظر مقدمة الشرح.

(213) انظر السبعة لابن مجاهد: 45.

السفيه، والعلم فطنة ودراية أكد منه سماعا ورواية، وللدراية ضبطها وتفهمها، وللرواية نقلها وتعلمها، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم»⁽²¹⁴⁾.

ولي رغبة أكيدة في أن أسوق نصا مطولا للإمام مكّي بن أبي طالب في نفس هذا المعنى، لاستكثاره، وإنما لأني وجدت فيه ريح ابن الطفيل - لولا أن تفندون - وما مكّي منه ببعيد ولا عنه بغريب، قال مكّي في بيان أهمية علم التجويد ومعرفة جانبه النظري ومبادئه العلمية: «فمعرفة ما ذكرنا لا يسع من انتصب للإقراء جهله، وبه تكمل حاله، وتزيد فائدة القارئ الطالب ويلحق بالمقرئ؛ وليس قول المقرئ والقارئ: «أنا أقرأ بطبعي، وأجد الصواب بعادتي في القراءة لهذه الحروف من غير أن أعرف شيئا مما ذكرته، بحجة، بل ذلك نقص ظاهر فيهما، لأن من كانت هذه حجته، يصيب ولا يدري ويخطئ ولا يدري، إذ علمه واعتماده على طبعه وعادة لسانه يمضي معه أينما مضى به من اللفظ، ويذهب معه أينما ذهب، ولا يني على أصل ولا يقرأ على علم ولا يقرئ عن فهم، فما أقربه من أن يذهب عنه طبعه، أو تتغير عليه عادته وتستحيل عليه طريقته، إذ هو بمنزلة من يمشي في ظلام في طريق مشتبته، فالخطأ والزلل منه قريب، والآخر بمنزلة من يمشي على طريق واضح معه ضياء، لأنه يني على أصل وينقل عن فهم ويلفظ عن فرع مستقيم وعلّة واضحة، فالخطأ منه بعيد، فلا يرضين امرؤ لنفسه في كتاب الله - جل ذكره - وتجويد لفظه إلا بأعلى الأمور وأسلمها من الخطأ والزلل، والله الموفق للصواب»⁽²¹⁵⁾.

فهذي نصوص القوم تترى في التأكيد على أن ما تلقاه العلماء في صدورهم هو عينه ما خلدوه في سطورهم ودونوه في كتبهم، وأن لا مندوحة عن إخضاع العملية النطقية لـ«ما صدق» القاعدة المدونة، وإعمال الحس النقدي في حراسة الأداء وتمحيص الأخذ وتصحيح التلقي... فلا يقنع أحد بما شوفه به - تقليدا لا تلقيا - حتى يجد مصداقه في مكتوب علماء الأداء ومدونهم... فإن أبي إلا الركون إلى الطبع والجمود على الحس، فليعلم أن ليس له من تحصيله إلا التقليد والمحاكاة

(214) التحديد في الإتيان والتجويد: 2و.

(215) الرعاية: 227 - 229.

دونما تمحيص أو تحقيق، وأجدر به - حينئذ - أن يكون ادعاء وتطاولا، وقولا بالظن وتخرصا.

4- تقدير مراتب المدود

جرى علماء الأداء في ضبط مقادير المدود وتحديد مراتبها على قياسها بالألفات، فالمد الطبيعي عندهم مقدر بألف، وذلك حركتان، والمزيدي بأربع حركات في تقدير ألفين، والمتوسط بثلاث حركات أي ألف ونصف، وقد ينوعون العبارة بحسب حرف المد، فإن كان حرف المد ألفا كان التقدير بالألفات، وإن كان ياء قدر بالياءات، وإن كان واو فالتقدير بالواوات⁽²¹⁶⁾. وقد اعتبر أهل الأداء أن هذا التقدير بالحروف تقدير صحيح مفهوم، ولذلك جروا عليه واستعملوه في كتبهم⁽²¹⁷⁾.

أما ابن الطفيل فقد رأى أن تقدير المدود على هذا النحو ربما لا يفي بضبط زمن النطق بالمد ضبطا محكما، واختار لذلك حدا آخر هو أحكم للأمر وأمنع، فقال: «وقد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول: حدها تضعيف صيغة حرف المد ضعفين، فاعلم»⁽²¹⁸⁾.

أي أن الزيادة في المد تتحقق بالإتيان بضعفي المد الصيغي. وقد استحسّن هذا الرأي من ابن الطفيل بعض متأخري القراء، فقال بعد أن أورد تقديرات العلماء للمد بالألفات: «وأحسن من هذا قول ابن الطفيل...» ثم أورد قوله المذكور آنفا⁽²¹⁹⁾.

وقد كدت أحسب أن هذا مقال من ابن الطفيل بدع غير مسبوق، أو بكر غير مطروق لولا أن أطفأ ذلك الحسبان ماوقفت عليه من كلام الداني - جهيد الفن - في هذا الشأن حيث يقول بصريح العبارة:

(216) التحديد للداني: 13و

(217) جامع البيان: 2/454، وللداني كتاب بعنوان «تقدير المد بالحروف».

(218) انظر باب المد من هذا الشرح.

(219) الفجر الساطع: 97ظ.

«وحقيقة النطق بذلك (أي بالمد الزائد) : أن تمد الأحرف الثلاثة ضعفي مدهن في الضرب الأول (أي المد الصيغي)...»⁽²²⁰⁾.

وغان عن البيان أن المتأخرين من علماء الأداء قد ابتكروا طرائق آخر لقياس مقادير المدود، وبيان تفاضلها بالزيادة والنقصان، نزعوا فيها نحو التقييد والدقة⁽²²¹⁾، غير أن الجدير بالذكر هنا أن نقول بأن علماء التجويد - متقدميهم ومتأخريهم - لم يعزب عن ذهنهم لحظة أن ضبط مقادير المد إنما هو تقريب لا تحديد، وتقدير لا تحقيق، «لأن المد إنما هو فتح الفم بخروج النفس مع امتداد الصوت، وذلك قدر لا يعلمه إلا الله»⁽²²²⁾، وأن لا سبيل إلى ضبطه وحكاية كفيته إلا بالتلقي من لفظ المشايخ، والأخذ من فم الأستاذ الراسخ، إذ «المشاهدة توضح حقيقته والحكاية تبين كفيته»⁽²²³⁾ و«الاختبار يبينه والحس يكشفه»⁽²²⁴⁾.

5- المد مع الهمز المغير

اختلف أهل الأداء في الهمز المغير - ببدل أو بين أو نقل أو حذف - يقع بعد أحرف المد الثلاثة، هل يجري فيه المد، أو يقتصر فيه على القصر؟ فذهب معظمهم إلى اختيار المد في ذلك وترجيحه، مراعاة للأصل واستصحابا لما كان عليه اللفظ قبلا، واختار آخرون في ذلك القصر اعتدادا بالعارض واعتبارا بما آل إليه اللفظ بعد. والمذهبان معا - عند أهل الأداء - معتبران صحيحان مرويان ومعمول بهما نصا وأداء⁽²²⁵⁾.

وأما الشارح ابن الطفيل فقد اختار في ذلك مذهبا وسطا عدلا مؤداه: أن الأولى فيما ذهب فيه سبب المد بالحذف هو القصر، وفيما بقي له أثر يدل عليه - كالتسهيل بين بين - هو المد، فقال رحمه الله في ذلك :

(220) التحديد : 13 و

(221) انظر مثلا المنح الفكرية : 54.

(222) تمكين المد لمكي : 36.

(223) جامع الداني : 443/2.

(224) النشر : 227/1.

(225) انظر هذه المسألة الخلافية في التذكرة : 121/1 - 122، النشر : 354/1 - 355.

«والمد مع التسهيل عندي أقيس وأقوى منه إذا حذف (أي الهمزة) فيهما (أي الهمزتين المكسورتين والمضمومتين) أو في المفتوحتين، لأن هذين، تسهيل الأولى فيهما بين بين، والهمزة المسهلة توجب بعض المد بما فيها من لفظ الهمز، وتلك تسهيلها بحذفها، وإذا حذف لم يبق منها بقية، فبينهما فرق في هذا الوجه، ويستويان في أن الهمزة الثانية تقوم مقام الأولى في أن التسهيل عارض، فافهم»⁽²²⁶⁾.

وهو رأي ذكي نبهه قل من تنبه له من القراء، بل هو ملحظ لطيف لم أر من صرح به أو حام طائره عليه قبل الشارح، ولقد نقل ابن القاضي عن أبي عمرو بن يونس في شرحه على الحصرية قوله : «والمد عندي مع التسهيل أقوى وأقيس منه مع الحذف، لأن التسهيل بين بين تبقى معه بعض الهمزة، بخلاف الحذف فإنه لم يبق معه بقية»⁽²²⁷⁾. وأبو عمرو هذا هو مرجى الغافقي، ومعلوم أنه توفي في حدود 600 هـ، أي بعد وفاة الشارح ببعيد⁽²²⁸⁾، فلا يبعد أن يكون قد اقتبس منه هذا الرأي.

ثم تلقف هذا المذهب من المتأخرين المحقق ابن الجزري - لما رأى فيه من التحقيق - وارتضاه وجيها في هذه المسألة فقال :

«والتحقيق في ذلك أن يقال: إن الأولى فيما ذهب بالتغيير اعتبارا هو الثاني (أي القصر)، وفيما بقي له أثر يدل عليه هو الأول (أي المد) ترجيحاً للموجود على المعدوم»⁽²²⁹⁾.

وقد نظم ذلك صاحب تحريرات الشاطبية⁽²³⁰⁾، فقال بعد بيت الشاطبي الشهير :

وإن حرف مد قبل همز مغير يجز قصره والمد مازال أعدلا

(226) باب المد من هذا الشرح.

(227) الفجر الساطع: 127 و (باب المد).

(228) انظر ترجمته في صلة الصلة: 67، وانظر فصل (شروح القصيدة الحصرية) من هذا البحث.

(229) النشر: 1/354 - 355، وقد أفاد ابن الجزري أنه استنبط هذا المذهب من مذاهب بعض القراء في

ذلك كالمروى عن نافع وأبي جعفر في هذا الباب.

(230) انظر هامش سراج القارئ المبتدئ : 72-73.

فقيده بقوله :

إذا أثر الهمز المغير قد بقي ومع حذفه فالقصر كان مفضلاً

وقال الصفاقسي عن هذا المذهب التوفيقي في هذه المسألة : «وهو الذي استقر عليه أمرنا في الإقراء»⁽²³¹⁾.

6- أصل الراء في التفخيم والترقيق

يذهب جمهور القراء إلى القول بأن الأصل في الراء هو التفخيم، وإنما ترقق لعارض، واحتجوا لذلك بحجتين : إحداهما أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز، وليس كل راء فيها الترقيق⁽²³²⁾. ومفاد هذا الكلام أن التفخيم فيها هو الأعم، والأعم أصل للأخص.

والثانية أنها متمكنة من ظهر اللسان، فقربت بذلك من متعلق حروف الإطباق وتمكنت منزلتها بالتكرار⁽²³³⁾.

وذهب بعضهم إلى أن أصل الراء هو الترقيق باعتبارها حرفاً من الحروف المنسفة، ولم يعتبر تمكنها من الحنك ولا تكرارها موجبين لأصالة التفخيم فيها، وهو رأي ينسب لابن مطروح⁽²³⁴⁾، قال ميمون الفخار⁽²³⁵⁾ :

وبعضهم عكس هذا النقل واتخذ الترقيق في الراء أصلاً
لشبه حرف الراء بالمستعل عن ابن مطروح أتى في النقل

وقد استضعف هذا الرأي وأخمل ولم يحتفل بذكره في أغلب كتب القراءات.

(231) تنبيه الغافلين: 107.

(232) الكشف: 1/209.

(233) النشر: 2/108.

(234) انظر التقييد على شرحه على الحصرية : 8ظ. ولم أره ادعى أصالة الترقيق فيها إلا حالة كونها

مكسورة، لا بإطلاق، وأنا في ارتياب مما ينسب إليه من القول بأصالة الترقيق فيها مطلقاً.

(235) تحفة المنافع: الورقة 29 (مخطوطة).

والشارح ابن الطفيل يقف في منزلة هي بين المنزلتين، حيث رفض القول بأصالة التفخيم في الراء بإطلاق، واختار في ذلك التفصيل : فكل راء متحركة يدور عليها التفخيم والترقيق فأصلها التفخيم، وترقق لعله، فإذا لم يدر عليها التفخيم، قال فيها بأن أصلها الترقيق، لعدم جواز التفخيم في الراء المكسورة عربية وقراءة⁽²³⁶⁾.

وقد نقل هذا الرأي - أو قريبا منه - الباهلي وأسنده بقوله :

«لو قال قائل : الراء في نفسها عريت عن وصفي الترقيق والتغليظ، وإنما يعرض لها أحد الوصفين بحسب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتغلظ مع الفتحة والضمة لتصعدهما، فإذا سكنت جرت على حكم المجاور لها، وأيضا فقد وجدناها ترقق مفتوحة ومضمومة إذا تقدمها كسرة أو ياء ساكنة، فلو كانت في نفسها مستحقة للتغليظ لبعد أن يبطل ما تستحقه بنفسها لسبب خارج عنها، كما كان ذلك في حروف الاستعلاء...»⁽²³⁷⁾. وهو بسط لرأي ابن الطفيل، بل تحليل جيد لمضمونه وتوجيهه لمفاده. وقد نقل المحقق ابن الجزري هذا الرأي بنفس عبارة الباهلي، ولم يبد ترجيحاً بين المذهبين - السابق واللاحق - بل قال باحتمالهما معا⁽²³⁸⁾.

(236) انظر الشرح، باب الراءات.

(237) الدر النثير: 4/49.

(238) النشر: 2/108 - 109.

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

قصة التحقيق وملايساته :

كان مقدرا لهذا البحث أن يتم تحقيق المادة النصية فيه اعتمادا على نسخة فريدة يتيمة، كانت موثله في التقييم، وملاذه عند التصحيح، وذلك بعد أن جهد الجهد في أن يظفر بنسخة ثانية منه تشفع وتره وتزواج فرده، وتعينه - عند المعارضة والمقابلة - على حسن التصحيح ودقة التوثيق، غير أنه لم يوفق في ذلك بشيء بعد أن أقفرت في وجهه فهارس المكتبات، وخلت دونه خزائن العامة والخاصة، فكان ما ليس منه بد، ووجد البحث نفسه أمام الأمر الأمر والواقع المتوقع، فشم عن ساعد الجد واعتزم خوض غمار التحقيق وهو أعزل، مكره في ذلك لا بطل... فكان ما كان مما أذكره جيدا من صعوبات وعقبات يعرفها من مارس عمل التحقيق على النسخة الواحدة، وزاد في الطين بلة أن النقول عن هذا الكتاب محدودة جدا، وأن بالنسخة بتر تبيت موقعه، وحدث أن يكون في مقدار الصفحة أو تزيد، ولكنه نقص على كل حال. على أن مما خفف الوقوع وهون الأمر أن كانت هذه النسخة بقلم يد أمينة في النقل، هي إلى جودة الخط ماهي، وكان ذلك من أسباب التيسير والتخفيف ولله الحمد؛ فكان أن مضى هذا البحث بالتحقيق إلى نهايته، وبلغ به إلى آخر شوطه، وهو يظن أن قد قارب بالنص صورته المرادة من مؤلفه ووفاه حقه إلى حد بعيد، غير أنه بقيت هنات وسوءات متمثلة في ذلك البتر المعيب، وفي تلك الكلمات المتناثرة هنا وهناك، قد أذهب المحو معالمها وعفى آثارها، أو وقعها سهو القلم في خطأ ذريع فإذا الفهم منها في أمر مريج. وقد اجتهد البحث، بجهد المقل، في أن يسدد ويقارب، ويظن الظن يبلغ به اليقين، أو يقصر به دون ذلك إلى حدود الحدس والتخمين؛ هب أن بعض السقط قد يستدل عليه بلواحقه أو يتهدى إلى معرفته بسوابقه، فما الظن بذلك البتر المعيب الذي لإمكان في سد ثلمته وملء شاغره مهما تفتحت القرائح وتواردت في ذلك الخواطر، اللهم إلا أن يكون رجما

بالغيب واختلاقا، وكذبا على المؤلف وافتراء، وذلك مما يتحاماه وينزه عنه منهج التحقيق السليم فضلا عن منطق القول السديد.

وبهذه الاعتبارات - وبدونها - كانت النسخة المعتمدة - رغم غناها في بعض الجوانب - مفتقرة افتقارا متأصلا إلى نسخة ثانية تسد بها عوزها وترأب بها صدعها وتملأ بها شاغرها، فلم أجد بدا من معاودة البحث والسؤال للكتب والأفواه، دون كلل أو ملل، أو يأس أو ضجر، إلى أن من علي الله تعالى بالعثور على ضالتي والظفر ببغيتي، فكان ذلك فتحا وكان ذلك نصرا. وأجد نفسي ههنا مدينا ببالغ الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الجليل والشيخ الفاضل الكريم: عبد الرحمن عمر نصيف - حفظه الله - حيث كان وراء هذا الأمر وسببا من أهم أسباب التيسير فيه، إذ اتصل بالأستاذ الباحثة فؤاد سزكين الذي تفضل مشكورا بإعطائه العنوان الكامل للمخطوط المذكور بخزانة برلين منسوبا لمجهول، مع تصحيحه لرقمه حيث ورد خطأ في الفهرس الشامل، وبعد مراسلة المكتبة بهذا الشأن وإتمام الإجراءات اللازمة لذلك، توصلت بالمخطوط الذي هو عبارة عن نسخة ثانية للنص المحقق، فكان فرحي بها عظيما، ووقع في نفسي: إنها - لعمرى - لمفارقة غريبة: أن تكون طائفة عزيزة من تراثنا قابعة عند أعدائنا، وأنهم قدروها قدرها إذ أولوها من العناية ما بقيت به مصونة محفوظة، وأن المسلمين من بني جلدتنا الذين استحفظوا على هذا التراث مارعوه حق رعايته، وما اعتبروا فيه إلا ولا ذمة، فكان بينهم مبعثرا مبتورا، مشوها منقوصا، قد تناولته أيادي العبث والإهمال وعرضته لعوادي السرقة والحيف والاحتكار؛ وذلك ظلم فظيع في حق إرث الأجداد: أن تضيع جهودهم سدى وتذهب أعمالهم هملا، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

هذا وقد أعدت ماأبدت من تحقيق المخطوط الأول، وأعدت الكرة في تقويمه على هدي هذه النسخة الثانية، واحتسبت لله ما أنفقت في إصلاحه أو تغييره أو تحليله أو تعليله في غيابها، لأجده - أو غالبه - مسطورا في النسخة الثانية، فأضطر إلى إثبات ذلك كأن لم يكن لي فيه من الأمر شيء... وقد أسفرت المعارضة بين النسختين عن ثمرة مرضية تفضي بالنص أقرب مايكون إلى صورته الأصلية التي وضعها عليه مؤلفه، وذلك من فضل الله سبحانه وحسن منه وعونه.

وفيما يلي وصف للنسختين المعتمدين في التحقيق :

أ. نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش، الأصل، رقمها 398

عدد أوراق هذه النسخة هو 84 ورقة، تقع في 167 من القطع المتوسط، عدد أسطر كل منها 15 سطرا، متوسط كل سطر من الكلمات : 8، لم يلتزم الناسخ في نهاية الصفحات نظام التعقيبات، وإنما اكتفى بترقيم الصفحات. خط هذه النسخة مغربي جيد، ولعل أهم سمات الرسم فيه كونه واضحا مقروءا، أغلب كلماته مضبوطة. وإن كان بعضها غير تام الإعجام. مما يسر قراءته وهون الأمر في تحقيقه. وقد اتبع الناسخ ما هو معهود في وقته من شيوع حذف ألفات الأعلام، وتخفيف الهمزات أو حذفها في أواسط الكلم وأواخرها كما في : «باريكم» و«السماء»، وكتابتها على غير الهيئة الإملائية الحديثة، تأثرا برسم المصحف وهجائه، وإن كان الملاحظ أنه لم يلتزم مطابقة الرسم القراءاني في كتابة الآيات. ثم إن الناسخ جرى في ضبط الكلم على إجرائه تحت النقط والشدة. وأما ما يمكن اعتباره عللا لحقت بهذا الخط وحالة المخطوط، فهو ذلك النحو الذي يطرأ على بعض الكلمات، وما تعرض له بعضها الآخر من خرم وتأكل.

ليس على هذه النسخة سماعات ولا ما يدل على أنها مقابلة، اللهم إلا بعض الاستدراكات للسطق والتصحيحات التي توضع في الحواشي مردفة بكلمة «صح»، ويوضع في صلب النص ما يدل عليها من علامة اللحق، كل ذلك بنفس خط النسخة.

في هذه النسخة بتر للمتن يصل إلى حدود الصفحة أو يزيد، يقع آخر باب المد في بداية احتجاج الشارح لمد البدل عند ورش، وترقيم المخطوط غير تام بدونها.

تاريخ النسخ هو يوم الثلاثاء 15 ذو القعدة عام 728 هـ، وذلك يدل على قدمها وعتاقتها. ولم يثبت فيها اسم الناسخ ولا عنوان الشرح، وإنما ورد في الصفحة الأولى منها نص تحبب من عبد الله بن محمد الغالب السعدي (981هـ)، حبس المخطوط على خزانة جامع المواسين بمراكش، ونصه : «الحمد لله وحده، صلى الله على مولانا محمد وآله وصحبه وسلم، حبس مولانا عبد الله بن مولانا محمد الشريف الحسني - أيد الله أمره - هذا الكتاب على الخزانة المباركة بالجامع الجديد الذي شيد بناءه - أيده

الله - بحاضرة مراكش لينتفع به في النظر وغيره، بحيث لا يخرج عن الجامع المذكور، لا يحول عن سبيله حبسا مؤبدا، قصد به وجه الله العظيم والدار الآخرة، فحيز عنه وأشهد بحال كمال الإشهاد... عنه أيده الله بالخزانة المذكورة. في أواخر ربيع النبوي لاثنين وسبعين وتسعمائة).

ب- نسخة برلين : ب، رقمها : 642، w155

تقع هذه النسخة في 73 ورقة، تحتوي كل ورقة على صفحتين، وكل صفحة تحتوي على 15 سطرا بمعدل ما يقارب تسع كلمات في السطر الواحد، وقد يزيد على ذلك في بعض الصفحات. في نهاية كل صفحة يمني، التزم الناسخ أن يضع «تعقيبة» تدل على الصفحة التي تليها، وذلك لاشك معين على التحقق من ترتيب النص وكماله.

كتب في صفحة العنوان ما يلي : شرح قصيدة الحصري المعروفة له في علم التجويد والأصول لنافع قارئ المدينة، اسم الناسخ : عبد اللطيف بن عبد المنعم، ولم يثبت فيها عنوان الشرح ولا تاريخ النسخ، ولكن قد تكون كتبت بعد المائة التاسعة، بدليل ذلك النص المقحم في باب الرءاءات، الذي رجحت أن يكون الناسخ قد نقله من نشر ابن الجزري (833 هـ).

خط هذه النسخة مشرقى جميل، غير مضبوط الكلمات - إلا ما ندر - يشيع فيه حذف الهمزات في الأواخر باطراد، ولم تكتب فيه الآيات القرآنية على مقتضى الرسم المصحفي. وهو في جملته واضح مقروء لا يتخلله محو أو خرم، وإنما الذي يؤخذ على الناسخ هو كثرة سقطه ووضوح وهمه، وغلبة التحريف والتصحيف بقلمه لكلمه، مما يدل على أنه كان مزجي البضاعة، وضعيف الثقافة؛ وذلك عيب هذه النسخة الذي شأنها وأذهب بهاءها، إضافة إلى أنها مبتورة الأوائل والأواخر، إذ تغيب فيها مقدمة الشارح، وهي لاشك مهمة في تبيين اسمه ومنهجه وأسباب تأليفه، ولولا أن في النسخة الأولى وجودا لهذه المقدمة لكنا في أمر نسبة هذا المخطوط في جهل ذريع وشك مريب، ثم إن المقدمة التجويدية التي صدر بها الشارح تأليفه قد أرجئت في هذه النسخة إلى آخره، غير أنها مبتورة غير كاملة، وقد أثبت في آخر قسم التحقيق ختام هذه النسخة.

منهجي في التحقيق :

انتهجت في تحقيقي هذا النص سبيلا حيا، وطريقا لاجبا، حيث جهدت في إخضاعه لقواعد الضبط والتصحيح، متبعا في ذلك سنن ما قرره أهل التحقيق من ضوابط وأصول منهجية، حتى إذا ما تشعبت طرائقهم، وتعددت مذاهبهم، استوحيت المنهج الأقوم من خلال النص ذاته - طبيعة وموضوعا - استنادا إلى غاية التحقيق ومآله، وهو أن يقدم النص المحقق قريبا من صورة أصله المرادة من صاحبه، وأن يؤدي أداء صادقا - كما وضعه مؤلفه كما وكيف - بقدر الإمكان. ويمكن تلخيص معالم هذا المنهج وإجمال معاقده فيما يلي :

• أثبت النص كما هو: دقيقا أمينا في حدود مايسمح به العرض على النسخة الثانية، واجتهدت في إخراجه صحيحا كاملا، معتمدا في إقامة نصه على نسختين خطيتين: الأولى بخزانة ابن يوسف بمراكش، والثانية بخزانة بيرلين بألمانية، ومعتبرا الأولى أصلا للثانية، للاعتبارات العلمية الآتية :

• إنها تحمل تاريخ النسخ الذي يفيد عتاققتها وقدمها، في حين تعرى البرلينية عن ذلك.

• إن اسم الشارح مثبت في أولها، والنسخة الأخرى لم يرد فيها اسم المؤلف إلا ماقد يشار إليه من ذلك في وسط المخطوط بـ «أبي الحسن»، ومن ثم نسبت لمجهول.

• إنها تنفرد بأن فيها مقدمة الشارح كاملة، إضافة إلى المقدمة التجويدية التي صدر بها الشرح، بينما تخلو الثانية عن جميع ذلك، إذ تبدأ توا من مقدمة الناظم الثرية.

• المستوى العلمي الجيد الذي يتسم به ناسخ هذه النسخة، إذ تجده أبلى البلاء الحسن في نقله للنص وتأديته أمينا صحيحا، فلا غرو قلت عنده ظاهرة التصحيف والتحريف، والإسقاط للكلمات فضلا عن أنه يتبرع بشرح بعض الكلمات في الطرة إمعانا في البيان والإيضاح ؛ شيء تغيب أكثر معالمة عند ناسخ النسخة البرلينية، وتبرز نواقضها من : تصحيف صحيح وتحريف حروف، وكثرة إسقاط للعبارات، وتغيير ساذج للكلمات، فأنى تستويان ؟

• إنها نسخة ملوكية، كما أفاده نص التحبيس الموجود على ظهر أول ورقة منها، ولا يخفى ماتلقاه أمثال هذه النسخ من العناية البالغة والرعاية الفائقة والاهتمام

الأکید... نعم، في النسخة البرلينية إتمام للبر الموجود في نسخة ابن يوسف، وفيها زيادات هنا وهناك يقتضي السياق بعضها، غير أن كل أولئك لا ينهض لما قدمناه من تلك الاعتبارات، ولا يوهل هذه النسخة لأن تكون عدلا لتلك أو كفوًا، فضلا عن أن تكون لها أبا أو تكون لها أما !

على أنه لم يقع لي من هذا النص نسخة يصح أن تسمى «أصلا» بحق، كأن تكون قريبة من عهد المؤلف، أو تكون ثابتة القراءة والأسانيد على شيوخ ثقات معروفين؛ وإنما جعلتها «أصلا» باعتبار الثانية، وبمجموعهما يحصل للنص صورته القريبة من أصله؛ وبناء عليه، فقد أثبت الفروق القائمة بين النسختين في الهامش، مع الاحتفاظ من بينها في صلب النص بما يوافق السياق، ويستقيم معه المعنى، اعتمادا على فهم الموضوع والخبرة بأسلوب الشارح، وأثبت الزيادة في الصلب من النسخة البرلينية بين قوسين هكذا: ()، وما أثبت في الأصل وسقط من ب، أو صححته من خارج النسختين، فإني أوقعه بين معقوفين هكذا: []، وما وجد في النسختين - مختلفا فيه - فإني أضع في المتن ما أراه راجحا، لا أحتاج إلى إيقاعه بين معقوفين أو قوسين، وإنما أذكر في المتن من النسختين ما هو أصح من غيره في نظري، مع إيضاح وجه الترجيح إن كان هناك وجه له، وقد يكون ما رأته صوابا هو عند غيري خطأ، أو ما جعلته مرجوحا هو في رأي غيري راجح.

• قمت بمعارضة نص متن القصيدة في النسختين المشروحتين على ما انتهى إلي من نسخها ذات الأهمية - وقد وصفت هذه الأخيرة في الفصل المتعلق بالقصيدة - معتبرا الأصل الذي تفيء إليه تلك النسخ هو النسختين المشروحتين: الأصل ثم ب، ولم أحد عما أثبت فيهما أوفي إحداهما إلا حين يتبين أن ما في النسخ الأخرى هو المتعين للصواب، وذلك نادر.

• جعلت الإحالة لفوارق المقابلة بين النسخ رمزا بالحرف دون الرقم الذي خصصته لهوامش التعليق: دفعا للالتباس وتسهيلا للأمر على الناس. وحتى لا تنقل الهوامش بما لا يفيد، أسقطت من الاختلافات والفروق ما كان من قبيل الخطأ الإملائي واللغوي البين.

• حررت النص ورسمته وفق قواعد الإملاء المعروفة، مع استيفاء علامات الترقيم المعهودة، وضبطت من النص ما يحتاج إلى الضبط، وشكلت منه ما يقع به دون شكله الإشكال.

• رقت النسخة الأصلية تبعا للصفحات، ولم أجعلها لوحة مقسمة إلى قسمين :
يمين ويسار أو وجه وظهر، بل جعلت النص الأصلي صفحات - كما هي العادة في
الكتب - ووضعت موضع أول كل صفحة علامة ورقما يدلان عليها.

• قسمت الكتاب إلى فقرات مسلسلة، ووزعته توزيعا حسنا، وركمت بعض
مباحثه، ووضعت العناوين المناسبة على بعض فصوله وأوقعتها بين معقوفين، تحقيما
للأمانة العلمية.

• خرجت الآيات القرآنية وأنصافها، وضبطتها على مقرا نافع إلا ما كان منها
واردا على مروي حرف آخر، متبعا في عد آياتها طريقة عدد «المدني الأخير»،
وملتزما في رسمها هجاء المصحف الكريم، ونظرا لكون الشارح يقتصر من الآية
على محل الشاهد فقط مما قد لا يتجاوز الكلمة، فقد جريت على تسمية كل ذلك
آية، إذ هو إطلاق له ما يعضده من الأثر، إضافة إلى أن الكلمة المراد توثيقها قد
تتعدد مواردنا في القرآن الكريم، فأثبت منها المورد الواحد اختيارا واقتصارا،
وقد آتي على ذكر مواقعها - متى كانت محصورة في اثنين أو ثلاثة - إحاطة بالعد،
وطلباً للضبط.

• خرجت الأحاديث النبوية تخريجا مستفيضا بالرجوع إلى أمهات الكتب
الحديثية، مع بيان مرتبة الحديث صحة أو ضعفا، وقد عمدت تكثير المصادر
الحديثية في توثيق الأحاديث - وإن لم يكن الكتاب كتاب حديث - امتلاكا لناصيتها
واجترأ على قتلها وابتغاء للأجر في الاعتناء بها، ولم أر في ذلك محلا للتشريب أو
الملامة.

• وثقت نقول النص من مصادرها - متى أتيح ذلك - للتأكد منها صورة
ونسبة، وذلك بتخريج الأقوال والآثار من مظانها، والشواهد الشعرية من دواوين
أصحابها أو كتب اللغة والأدب والنحو الواردة فيها.

• عرفت الأعلام : مشهورين كانوا أو مغمورين تعريفا هو أقرب إلى الإيجاز منه
إلى الإطناب.

• شرحت الغريب من المفردات والتراكيب، والمصطلحات العلمية خاصة
القرآنية منها.

• «ناقشت» بعض مضامين الكتاب تأييدا أو تفنيدا، وعرضت آراءه على كتب القراءات في محاولة لردها إلى مصادرها ومطابقتها، وقد جر ذلك إلى الإطالة في بعض التعليقات، إذ لم أجد بدا من ذلك خدمة للنص وقارئه، وإن كان المنهج الأقوم يقضي بأن لا تتحول الحواشي - خصوصا الموازية - إلى شروح تغمر النص وتطغى عليه.

• ولاعتقادي أن كتب التراث بدون فهرس كنز بلا مفتاح، فقد عملت الفهارس الفنية الكاشفة لتؤدي دورها في تيسير الإفادة من الكتاب وحسن الانتفاع به وتضمن ذلك :

فهرس الشواهد :

أ- شواهد القراءان الكريم : مرتبة حسب ورودها في النسق الصحفي، مقتصرًا في ذلك على الوارد منها في غير سياق الاستدلال على الأحكام القرائية، وذلك لكثرة هذه الأخيرة كثرة غامرة تغطي جميع الكتاب، وكون أغلبها متعدد الورد في القراءان الكريم.

ب- الأحاديث النبوية : رتبها هجائيا، مع بيان رقمها في النص المحقق.

ج- القوافي : رتبها حسب قافيتها وأثبت البحر والقائل والصفحة.

فهرس المصطلحات القرائية في الشرح : جمعتها ورتبتها هجائيا.

فهرس اختيارات الشارح وآرائه القرائية : رتبها حسب ورودها في الكتاب.

فهرس الأعلام : رتب الأعلام هجائيا، مع ذكر الصفحات التي ورد فيها العلم.

فهرس المصادر والمراجع : مرتبة ترتيبا هجائيا.

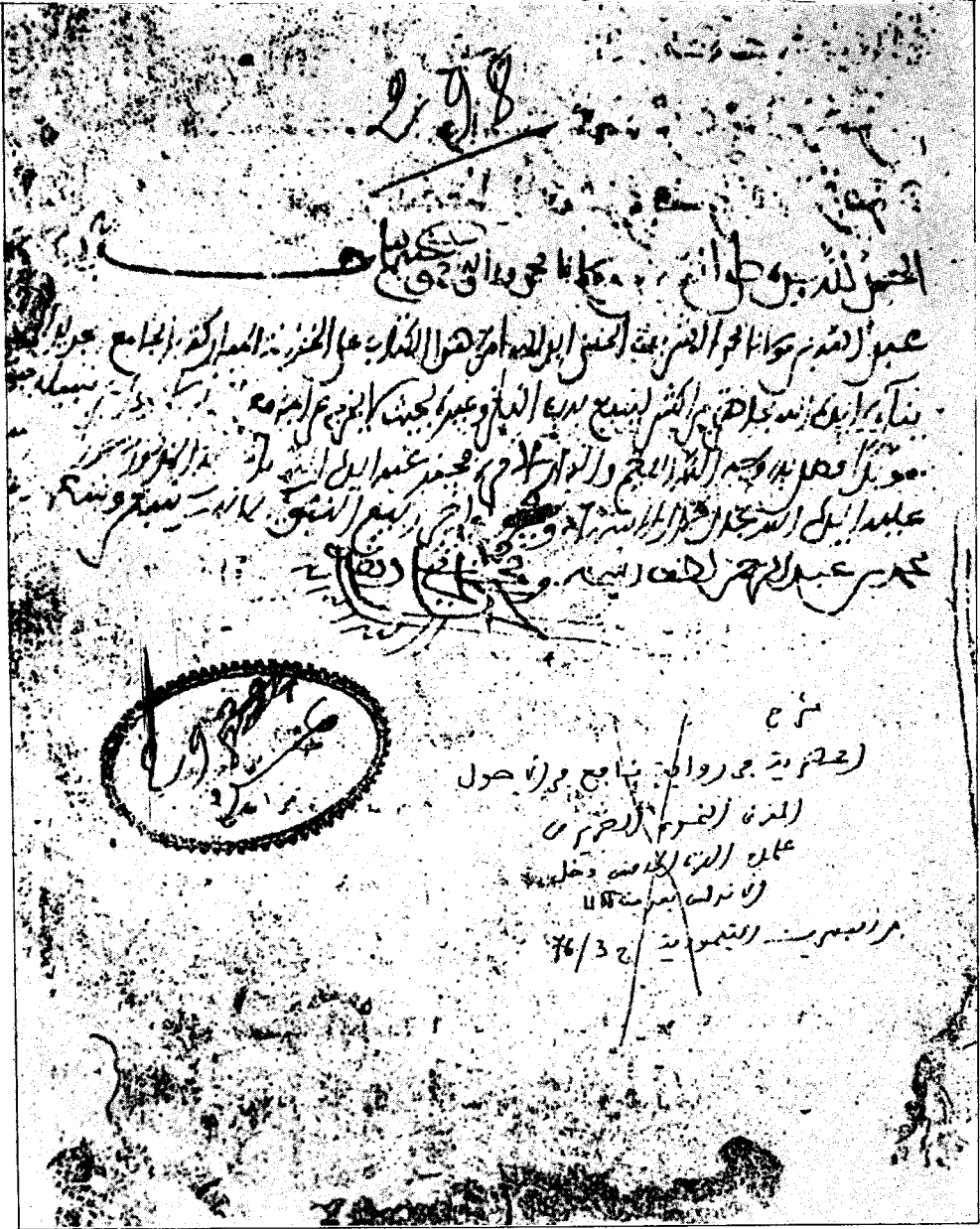
فهرس محتويات الكتاب :

أ- فهرس التقديم.

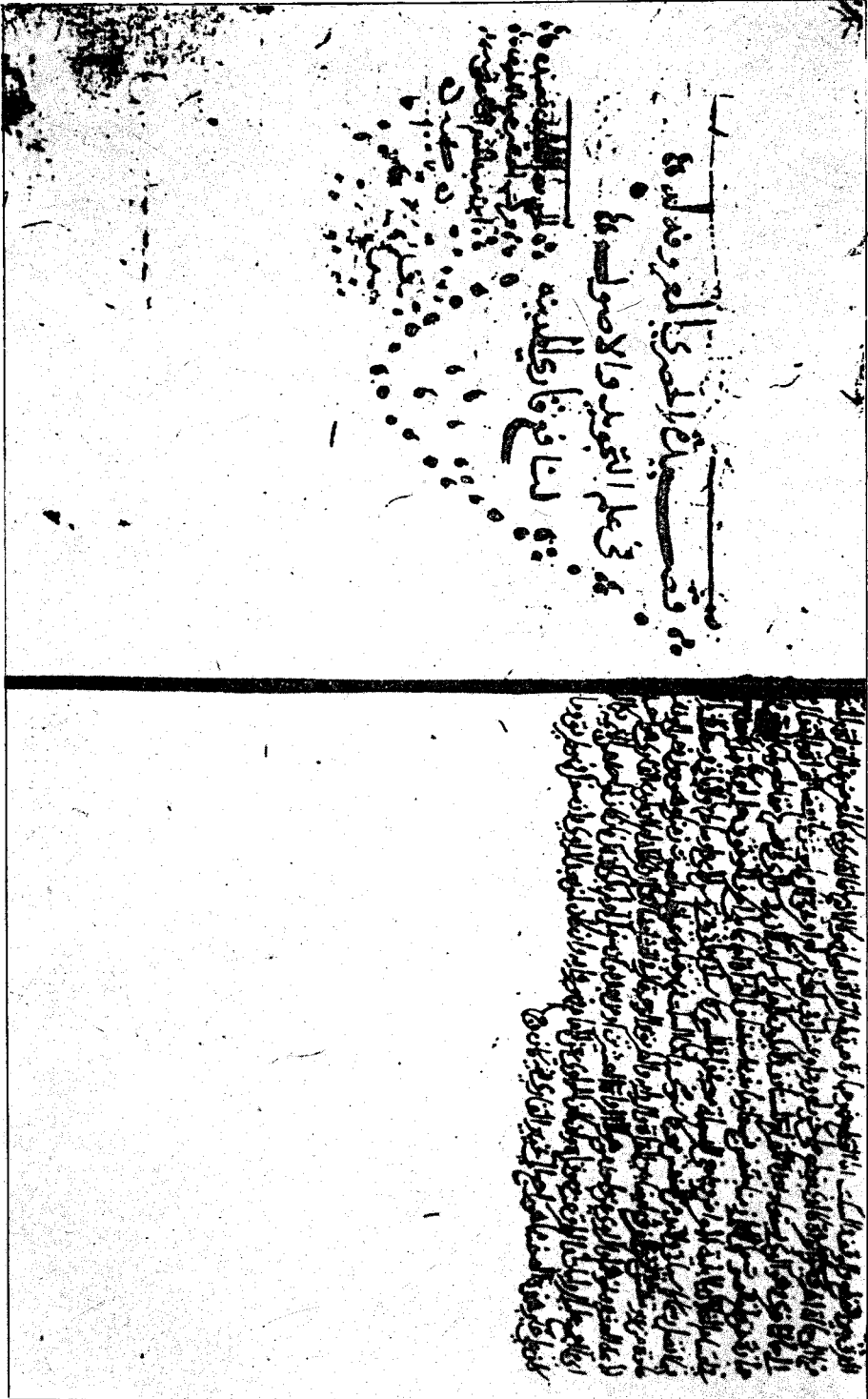
ب- فهرس الكتاب «منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية». وأخيرا

فهرس الفهارس.

النص المحقق



صفحة الغلاف من الأصل



ورقة العروان من المصحف ب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

2

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

قال أبو الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الطفيل العبدري، قرن الله التوفيق بقوله، ولا وكله ساعة إلى قوته وحواله :

الحمد لله الذي علمنا كتابه، وفهمنا خطابه، ووعدنا بفضله ثوابه، وحذرنا بكرمه عقابه، وسوغنا عميم إفضاله وإنعامه، ووسمنا بسيماء حاملي كلامه، وإياه أسأل أن يجعلنا ممن قرأه فتدبر، وعمل بما فيه فتبصر، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. أحمده على سبوغ نعماء حمدا أرجو بفضله أن يبلغ رضاه، وأسأله صلاة دائمة على محمد الذي اصطفاه، وهدى به من أراد هداه، صلى الله عليه ما ألم بالجفن كراه، وعلى آله وصحبه المقتفين سننه فيما اختصه الله به وحباه.

[بواعث تأليف الشرح]

ولما رأيت بقاء الذكر في التأليف، رغبت أن يتهيأ لي غرض يخرج إلى التصنيف.

وقد كان رغب إلي من الأتراب / من قد واريناه في التراب، في شرح قصيدة :
3 أبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري⁽¹⁾ - رحمهما الله - إذ كانت في روايتي عن أبي الحسن بن بليمة^(أ)⁽²⁾ الاسكندراني، حدثني بها بالإسكندرية عن مؤلفها

(1) انظر ترجمته مفصلة في قسم التقديم.

(2) في الأصل : ابن بليمة، بالنون، وكتب التراجم مطبقة - فيما اطلعت عليه - على أنه بالميم لا بالنون، وكنيته : أبو علي، والشارح كناه بأبي الحسن. وقد تقدمت ترجمته مستوفاة في قسم التقديم ضمن شيوخ الشارح، فلترجع.

إجازة⁽³⁾، وحين تأملتها رأيت ناظمها قد أودع القصيدة جملا لم يحتج إلى بسطها لفهمه، وقياسات لم يستوف حدها في كلمه، فاستخرت الله تعالى واستعنته وسألته الاستنجد⁽⁴⁾ فيما رُغب إلي فيه ورغبته، فعسى دعوة من تائب نحظى بها حيا وميتا.

[منهج الشارح في التأليف]

ونقلت القصيدة في كتابي هذا بيتا بيتا، ليكون ذلك جامعا لكلامه وكلامنا، مفيدا لمن رغب في نظمه أو نظامنا، ومن كره كلامنا لحسد عرض في النفس، وكان له في تلك القصيدة غرض وأنس، نفقت سلعتها بنفاق تلك، وكانت كخرزة في سلك، ومن أمل للغرضين ألفاهما ملك اليمين.

وءاتي بالأبيات على حسب ما يحتاج إلى تبيينه، وأكشف عن غامض قد وقع إن وقعنا على دفينه، وأشرح لغة إن وقعت في النظم، وأنبه على معنى في طيه علم.

وعلمت الفائدة في الوقوف على مخارج الحروف⁽⁵⁾، والضرورة إلى معرفة أصنافها وأجناسها، وأحكام مقرها وأجراسها، فجعلتها صدرا في هذا التأليف، وقدمتها على ما قصدت من التصنيف، إذ حاجة القاري إلى معرفتها وكيدة، وضرورته إلى معرفة أحكام صفتها⁽⁶⁾ شديدة، لجريان الحروف على لسان بالساعات، واللسان آلة من الآلات⁽⁷⁾. فإذا تعاهد الحروف في مخارجها،

(3) الإجازة : أن يأذن الشيخ لغيره بأن يروي عنه مروياته أو مؤلفاته، وكأنها تتضمن إخباره بما أذن له بروايته عنه. وقد اختلف أهل العلم في جواز الرواية والعمل بها على مذهبين، أصحهما ما قال به جمهورهم من القول بتجويزها، وإباحة الرواية بها. انظر الوجيز في ذكر المجاز والمجيز للسلفي: 53 وبعدها، وفهرسة الإمام يحيى السراج: 15، و التقييد والإيضاح: 152.

(4) من قولهم : استنجد الرجل إذا قوي بعد ضعف، أو هو من الاجترأ على الشيء بعد الهيبة منه ولكنه يتعدى بعل. اللسان (مجد) 415/3.

(5) يأتي التعريف بها في بابها.

(6) انظر باب الصفات من هذا الكتاب.

(7) قال الخاقاني في هذا المعنى (القصيدة الخاقانية، البيت 26، تخ حسين البواب) :

زن الحرف لاتخرجه عن حد وزنه فوزن حروف الذكر من أعظم البر

واعتمد جبلتها في تودتها وانزعاجها، أفادته المراءضة⁽⁸⁾ وقادته المفاوضة. وليس لحافظ سورة غنى عن هذه الضرورة، لأنه إذا لم يحسن ذلك ولاميزها هنالك، سيقراً السين كالصا، والذال كالصا، والغين كالخاء، والضاد كالطاء، والذال كالطاء.

ولا ينبغي أن يقنع الطالب بالمشافهة من العلم، فيسمع لفظه إذا تكلم، فرمما كان ممن يجري الصواب على لسانه، وهو لا يعلم مقدار إحسانه، ولا بد من مفارقتة ما سمع، فيرجع إلى مابه طبع،/فإن كان ممن علم، عمل، وإن اكتفى بما سمع، لم يلبث أن جهل⁽⁹⁾.

واعلم أنه إذا لم يحسن اللفظ بالحروف، ولا علم القصد بمخرجها الموصوف، اختلط له المثان⁽¹⁰⁾، وتداخل منها المتقاربان⁽¹¹⁾ وسقطت له الحروف مع هذه الافات، وله بقراءة كل حرف عشر حسنات⁽¹²⁾، فمن الذي يرضى بالخسران، ويتلقى هذا العلم بالهجران؟!

(8) يؤكد علماء التجويد في كتبهم على أهمية ارتياض اللسان و تمرسه بمخارج الحروف، ويعتبرون ذلك هو المدخل الضروري لإقامة الحروف وإيفائها حقها و السبيل الأوحد لولوج باب التجويد، يقول الداني رحمه الله : «وليس بين التجويد وتركه إلا رياضة من تدبره بفكه» التحديد:2 ظ، ونظم ذلك ابن الجزري في مقدمته فقال (ص 3) :

وليس بينه وبين تركه إلا رياضة امرئ بفكه

وقال الجعبري في العقود (3ظ) :

وأدمن ليندرب اللسان فصاحة وتحوز حسن تلاوة القراءان

(9) صريح في أن الشارح لا يرى مجرد التلقي عن الشيوخ كافيا في التحقق بعلم التجويد، بل لا بد إلى ذلك من العلم بمخارج الحروف و صفاتها، وهو رأي للشارح تعرضت له ضمن عارائه في قسم التقديم.

(10) المثان في اصطلاح علماء التجويد : «الحرفان اللذان اتحدا مخرجا و صفة» واختار الجعبري أن يقال في تعريفهما : «هما ما اتحدا ذاتا و اندرجا في الاسم». وذلك دفعا لإيراد الواوين والياءين في مثل : «ءامنوا و عملوا» و «في يوم» على التعريف الأول إذ لا ينطبق عليهما مع أنهما مثلان، ويمكن اعتبار التعريف الأول خاصا والثاني أعما، إذ لا يتصور اجتماع المديين حتى يقال لا يدغم.

الكنز : 29 ظ، المنح : 36، غنية الطالبين:13و.

(11) هما : «الحرفان تقاربا مخرجا أو صفة أو مخرجا و صفة» كالتاء والتاء و الدال والسين.

النشر : 278/1، المنح الفكرية : 36.

(12) إشارة إلى الحديث الذي روي عن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - ولفظه : «من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة، و الحسنة بعشر أمثالها، لأقول (الم) حرف، ولكن: ألف حرف و لام حرف وميم حرف».=

وقد كان علي بن أبي طالب⁽¹³⁾ - رضي الله عنه - يكره إدغام الحرف في الحرف⁽¹⁴⁾، ولعله لما ذكرنا⁽¹⁵⁾.

وها أنا أبتدي بالذي ذكرت، وأنجد⁽¹⁶⁾ ما به وعدت وأقتصر على القليل، وأختصر حتى لا أدين بالتطويل، وحسبي الله ونعم الوكيل.

=أخرجه الترمذي في جامعه: 5/ 175 رقم الحديث: 2910، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

وأخرجه الدارمي موقوفاً: 2/ 308، رقم الحديث: 3311، باب فضل من قرأ القرآن.

وأخرجه الحاكم في المستدرک: 1/ 742، وقال: حديث صحيح الاسناد.

وأخرجه ابن الضريس في فضائله، حديث رقم: 59، ص: 46-47 باب ما قيل في الألف واللام من القرآن. وأخرجه محمد بن الحسن الفريابي في فضائل القرآن: باب فضل القرآن والاستماع وتعاهد القرآن، حديث رقم: 63، ص: 169.

وأخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن، باب فضل قراءة القرآن والاستماع إليه حديث رقم: 1، ص: 25.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف في فضائل القرآن، باب ثواب من قرأ حروف القرآن، حديث رقم: 462/10، 9983.

وذكره الألباني في الصحيحة: 2/ 267-269، وفي صحيح الجامع: 5/ 340 رقم: 6345، وفي تخريج المشكاة: 1/ 66 رقم: 2137 وقال: صحيح.

(13) علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو الحسن، ولد قبل البعثة بعشر سنين - على الصحيح - شهد المشاهد إلا غزوة تبوك، وأخى النبي ﷺ بينه وبين نفسه، وكان قتله - رضي الله عنه - في ليلة السابع عشر من شهر رمضان سنة 40 هـ. الإصابة: 4/ 564، تر: 5692.

(14) لم أقف على هذا الأثر. وعلى تقدير صحة نسبته إليه، فيحمل على نوع مخصوص من الإدغام يفضي بالكلمات إلى الإجحاف بمبانيها، والذهاب بمعانيها؛ أو أنه ينطبق على الإدغام يتشبه فيه بالشعراء حين يتفادون به انكسار البيت، وهذا معيب مردول باتفاق. أما الإدغام المتعارف عليه عند القراء - خاصة في رواية السوسي - فلا إشكال في صحته، ولا معدل عن تقبله، كيف وهو ضارب في صحة الرواية بجرانه، وأخذ من فصيح العربية مهلة ميدانه؟! انظر الإدغام الكبير للداني: 33 وبعدها، وجمال القراء: 2/ 485 وبعدها.

(15) يتبين مما ذكره الشارح أنه يرى أن الحسنات تنطلق على الملفوظ من الكلمات دون المرسوم، وهو فهم للحديث جرى عليه قبله الإمام المهدي ورد عليه الإمام الداني أبلغ رد في رسالة التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه: و 409 وبعدها.

(16) أي: أجيء إلى ما وعدت به، من قولهم: أنجد فلان الدعوة، إذا أحابها. والأنسب بالمقام أن تكون «أنجز» أي أوفني، ولعلها صحفت في النص. اللسان (نجد) 3/ 418، (نجز) 5/ 413.

باب نذكر فيه مخارج حروف المعجم⁽¹⁷⁾

لجميعها ثلاثة مخارج : الحلق، واللسان، والشفتان :

• فللحلق سبعة أحرف : لأوله مما يلي الصدر، الهمزة ثم الألف⁽¹⁸⁾ ثم الهاء⁽¹⁹⁾ ؛ ولوسطه الحاء ثم العين⁽²⁰⁾ ؛ ولآخره مما يلي الفم الحاء ثم الغين⁽²¹⁾.

6 • ولللسان ثمانية عشر حرفا : من أقصاه / وما فوقه من الحنك مخرج القاف ؛ ومن أقصاه منسفلا عن أعلى الحنك مخرج الكاف ؛ ومن وسطه بينه وبين وسط الحنك مخرج الجيم والشين والياء⁽²²⁾ ؛ ومن أول حافته وما يليها من

(17) المخارج جمع مخرج وهو: «اسم للموضع الذي ينشأ منه الحرف، وعبارة عن الحيز المولد له». والحروف جمع حرف وهو : «صوت معتمد على مقطع محقق أو مقدر». انظر : التحديد : 13، الكنز : 271، لطائف الاشارات : 182/1 - 183، المنح الفكرية : 8. وينظر في مبحث مخارج الحروف وصفاتها: الكتاب: 4/ 431-434، سر صناعة الإعراب : 41/1 وبعدها، التحديد في الإيقان والتجويد : 13 و- 16، والرعاية: 91 وبعدها، الكشف: 139-140، الاقناع: 1/ 171، مخارج الحروف وصفاتها لابن الطحان : 113 وبعدها، التمهيد : 105، النشر: 198/1 - 202، إبراز المعاني : 4/ 297، الفصل : 393 وبعدها، تنبيه الغافلين : 21، المنح الفكرية: 8 وبعدها، الموضح: 47 ظ، ارتشاف الضرب: 4/1 وبعدها، الممتع في التصريف: 2/ 668 وبعدها.

(18) أخرج بعض علماء التجويد الألف من حروف الحلق، وأدرج لها مخرجا مستقلا في الجوف، وذلك مما تؤيده الدراسات الصوتية الحديثة، وإنما اعتبرت حرفا حلقيا من حيث كون مبدئها من الحلق وانقطاع مخرجها فيه. انظر الارتشاف : 5/1، النشر: 199/1، الحرز : 92، الرعاية : 134، الدراسات الصوتية: 193 (19) لم يرتب سيبويه مسالك خروجها في الحلق كما فعل الشارح، وانظر ترتيبها على ما ذهب إليه في التحديد: 13 ظ والموضح: 48 و.

(20) الذي يظهر من كلام سيبويه أن الحاء بعد العين في الرتبة، وإن كانا من مخرج كلي واحد. الكتاب: 4/ 433، الرعاية : 138، وما ذهب إليه الشارح هو رأي شريح والمهدوي. شرح الهداية : 29، ارتشاف الضرب : 5/1. اللطائف: 190/1

(21) الظاهر من كلام سيبويه تقديم الغين على الحاء. (الكتاب: 4/ 433)، وعليه الشاطبي (الحرز: 92) وابن الجزري (المقدمة: 12) وما ذهب إليه الشارح انظره في الكشف: 139/1، الرعاية: 143، الموضح: 48، وراجع الارتشاف: 6/1.

(22) لم يقيد الشارح الياء بكونها مدية تبعا لسيبويه (الكتاب: 4/ 433) وخلافا لمن أفرد لحروف المد مخرج الجوف. انظر النشر: 199/1.

الأضراس مخرج الضاد، ومن أدنى حافته إلى منتهى طرفه مخرج اللام⁽²³⁾، ومن طرفه بينه وبين مقدم ما فويق الثنايا مخرج النون⁽²⁴⁾ - ما لم تكن مخفاة⁽²⁵⁾ - ومن طرفه بينه وبين مقدم الحنك مخرج الراء⁽²⁶⁾، ومن بين طرفه وأصول الثنايا العليا مخرج الطاء والذال والطاء، ومن بين طرفه إلى فرجة بينه وبين أطراف الثنايا مخرج الزاي والصاد والسين، ومن بين طرفه وأطراف الثنايا العليا مخرج الطاء والذال والطاء.

• وللشفة أربعة حروف : من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا مخرج الفاء، ومن بين الشفتين، مخرج الباء والميم والواو، وتقب⁽²⁷⁾ الشفتان عند النطق بالواو. ومن الخياشيم مخرج الغنة⁽²⁸⁾.

فهذه تسعة وعشرون حرفا بمخارجها.

وأضاف القراء إليها / خمسة أحرف⁽²⁹⁾ :

— صاد مشوبة بلفظ الزاي⁽³⁰⁾.

(23) وذلك مما فويق الضاحك والناب والرابعة والثنية. سر الصناعة: 47/1، وقد سقط مخرج هذا الحرف من مطبوعة الكتاب بتحقيق عبد السلام هارون فليتنبه إلى ذلك.

(24) ويندرج معها التنوين حالة الإظهار.

(25) وهذا تقييد مهم، وإضافة قيمة لكلام سيبويه الذي لم يرد فيه هذا القيد، فالمظهرة - سواء سكنت أو تحركت - هي المتعينة هنا، أما التي تخفى، فمخرجها الخيشوم كما سينص عليه الشارح. النشر: 201/1

(26) وهو قريب من مخرج النون، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا؛ لانحرافه إلى اللام. سر الصناعة: 47/1.

(27) معناه أن الشفتين تنضمان في الواو من غير انطباق، بل تنفتحان وتفصلان على هيئة «قبة»، أو من قولهم: قبا الحرف يقبوه، إذا ضمه، والقبوة: انضمام ما بين الشفتين. اللسان (قبا) 168/1. وانظر التحديد: 17، والمنح الفكرية: 13، مخارج الحروف: 120.

(28) وعبارة الكتاب 443/4: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة» ويقصد بها النون المخفاة التي تصير غنة في الخيشوم، وتسمى الخفية أيضا. انظر المفصل: 394، وشرح السيرافي للكتاب (443/6) نقلا عن الدراسات الصوتية: 218، وسر الصناعة: 51/1 - 52، والنشر: 201/1.

(29) وتسمى أحرفا فروعا ومشربة ومخالطة، (الرعاية: 103) وهي: «أحرف تنكبت عن مخارجها فتولد منها حرف متردد بين الحرفين ومخرجه بين المخرجين.» (الكنز: 271، المفيد: 45) وهي كثيرة في لغة العرب، وإنما اقتصر منها الشارح على ما تنتظم منه التلاوة، ويحسن في القراءة. انظر بقية الحروف الفروع في سر الصناعة: 46/1.

(30) وهي الصاد المشربة بالزاي، فرع عن الصاد الخالصة وعن الزاي.

- وهمزة بين بين (31).
 - والتنوين (32).
 - وألف الإمالة (33).
 - وألف التفخيم (34).
- سأذكرها ومخارجها في مواضعها من هذا الكتاب - إن شاء الله - (35).

-
- (31) وهي الهمزة المسهلة التي هي فرع عن المحققة، ليس لها تمكنها ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها وهي مع ضعفها بزنة المحققة. وقد اعتبرها سيويه حرفا واحدا بالنظر إلى مطلق التسهيل وعند غيره ثلاثة أحرف : بين الهمزة والألف وبين الهمزة والياء وبين الهمزة والواو، باعتبار ما منه التسهيل. الكتاب: 432/4، سر الصناعة: 48/1-49، التنبيه: 29، المفيد: 44.
- (32) الكتاب: 432/4، وفيه: «النون الخفيفة»، وكذلك عبارة مكّي إلا أنه فسرها بالتنوين والنون المخفأة (الرعاية: 107). ولم يرتض بعض أهل الأداء دخول النون المخفأة ضمن الحروف الفرعية، واحتج لذلك بأن قال بأن النون بالإخفاء لم تخرج عن كونها نونا محققة ليس فيها شائبة حرف آخر، ولم تقع بين مخرجين - على حد الحروف الفروع - وإنما انتقلت إلى مخرج آخر وهو الخيشوم، وهذا التعدد في مخرجها لا يلزم بينيتها، وإلا ورد عليه الواو والياء المديتان والمتحركتان. انظر الكنز: 271، عقود الجمال: 4، تنبيه الغافلين: 30، المفيد: 45.
- (33) وتشمل الإمالة المحضة وبين اللفظين، واقتصر سيويه على التي تمال إمالة شديدة (الكتاب: 432/4).
- (34) وجعل بعض أهل الأداء بدل ألف التفخيم، لام التفخيم التي هي فرع عن المرققة - كما هي في رواية ورش - وجعل الألف تابعة لها في ذلك، ومنهم من اعتبرهما معا. انظر التنبيه: 29-30، النشر: 203/1، المفيد: 44.
- (35) أضاف سيويه الشين التي كالجيم (الكتاب: 432/4)، وهي التي يقل تفشيها واستطالتها، وتراجع قليلا متصعدة نحو الجيم، ولا يجري هذا الحرف على سنن صحيح القراءة المتعبد بها إذ لا يقرأ به في العشر. سر الصناعة: 46/1، المقتضب: 194/1. وانظر المواضع المذكورة - على ترتيبها - فيما يأتي من الكتاب.

باب صفات الحروف⁽³⁶⁾ المذكورة

المهموسة⁽³⁷⁾ : حروف «ستحته كف شخص»، وما بقي مجهورة⁽³⁸⁾.

الشديدة⁽³⁹⁾ : حروف «أجدت طبقك».

والتي بين الشدة والرخاوة : حروف «ولينا عمر»⁽⁴⁰⁾. وما بقي رخوة⁽⁴¹⁾.

المثقلقلة⁽⁴²⁾ : حروف «جد بطق»، وقيل : «بجد قط» وبه أقول⁽⁴³⁾. وما

بقي غير متقلقل، ومن قال بالثناء تلزمه عندي الكاف⁽⁴⁴⁾، كما أن من قال بالباء تلزمه الهمزة⁽⁴⁵⁾.

(36) الصفات جمع صفة وهي في عرف أهل الأداء : «كيفيات عارضة تعرض للأصوات الواقعة في الحروف، وتميز بعضها عن بعض». انظر المنح الفكرية: 15.

(37) هي «حروف جرى معها النفس عند النطق بها، لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند خروجها» الكتاب: 434/4، الرعاية: 116، التمهيد: 86.

(38) وهي : «حروف قوية تمنع النفس أن يجري معها عند النطق بها لقوتها وقوة الاعتماد عليها في موضع خروجها». الرعاية: 117، التمهيد: 87.

(39) هي «التي ينحصر الصوت عند مخرجها، لقوتها بحيث لا يجري معها جريانا سهلا». المفيد: 48، المنح: 16، التمهيد: 87، المفصل: 395.

(40) وتسمى «الحروف المتوسطة»، لأن الصوت لا يجري معها كل الجري، ولا ينحصر كل الانحصر، ومن علماء التجويد من يعدها ثمانية أحرف - كالشارح - وابن جنبي (السر: 61/1) وابن بري (الدرر: 20) ومنهم من يجعل عدتها خمسة مجموعة في قولهم «لم نرع» - كالداني (التحديد: 14 ظ) والمهدوي (شرح الهداية: 30ظ) والشاطبي (الحرز: 92)، وهي عند ابن الطحان سبعة «نولي عمر» (مخارج الحروف: 126). راجع المفيد: 48، لطائف الإشارات: 198/1، التنبيه: 25، الارتشاف: 10/1.

(41) وهي «حروف جرى النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها، وضعف الاعتماد عليها» الكتاب: 434-435، الرعاية: 118-119، المنح الفكرية: 16.

(42) ويقال لها المثقلقلة، سميت بذلك لشدة ضغط صوتها عند الوقف، لأنها حروف مجهورة شديدة، فالجهر يمنع النفس أن يجري معها، والشدة تمنع الصوت أن يجري بها، فاحتاجت إلى العمل في بيانها والتكلف في إظهارها، وذلك في الوقف أبين.

المفيد: 49، الرعاية: 124، المنح: 16، الارتشاف: 11/1.

(43) وهو قول جمهور المحققين من علماء التجويد. الرعاية: 124، المفيد: 49.

(44) ووجه هذا الإلزام هو اشتراك التاء والكاف في الصفات، فكلاهما مهموس شديد، منفتح منسفل، وقد اعتبر المبرد الكاف من حروف القلقلة. المقتضب: 196/1، التمهيد: 111، النشر: 203/1.

(45) لأن كليهما مجهور شديد، وهما شرطا إيقاع القلقلة - وإن كانت الباء في رأي المحدثين غير مجهورة - (الدراسات الصوتية: 241)، وقد نص علماء التجويد على إخراج الهمزة من حروف القلقلة لأن في النطق =

المطبقة⁽⁴⁶⁾: الصاد والطاء، والضاد والظاء. وما بقي منفتحة⁽⁴⁷⁾.

المستعلية⁽⁴⁸⁾: هذه الأربعة مع الخاء والغين والقاف. وما بقي منسفلة⁽⁴⁹⁾.

المد واللين⁽⁵⁰⁾ في الألف والواو والياء.

الصفير⁽⁵¹⁾ في الصاد والزاي والسين.

الاستطالة⁽⁵²⁾ في الضاد.

التفشي⁽⁵³⁾ في الشين.

الانحراف⁽⁵⁴⁾ في اللام.

التكرير⁽⁵⁵⁾ في الرءاء.

=بها كلفة وتهوعا، واعتبارا لما يدخلها من التخفيف حالة السكون، ولما يعتريها من الإعلال، فروعيا إخراجها بلطف ورفق، فكان ذلك موجبا لإهمال قلقلتها وإعدام نيرتها. انظر الرعاية : 145، النشر: 203/1، اللطائف : 200/1.

(46) هي «التي ينطق اللسان عند النطق بها على الحنك، مع استعلائها في الفم». الرعاية : 122.

(47) هي «التي ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها»، الرعاية : 123.

(48) وهي «التي يستعلي اللسان عند النطق بها إلى الحنك الأعلى، وقد جمعت في قولهم (خص ضغط قط)،» وبين الاستعلاء والإطباق عموم وخصوص مطلق، فكل مطبق مستعل، ولا عكس، مع اشتراكهما في صفة التفخيم. المفيد: 48، تنبيه الغافلين : 26، المنح : 17.

(49) وهي «التي ينخفض اللسان عن الحنك عند اللفظ بها». الرعاية: 124.

(50) يأتي التعريف بهما في باب المد والقصر.

(51) هو «صوت يخرج بقوة مع الريح من طرف اللسان مما بين الثنايا، ويسمع له حس ظاهر». الرعاية : 212، المفيد: 50.

(52) هي «امتداد الصوت من أول حافة اللسان إلى آخرها». المفيد: 51.

(53) هو «انتشار صوت الحرف وانبثاقه»، وصف بذلك الشين لانتشار الصوت به حتى يتصل بمخرج الظاء المعجمة المشالة، وأضاف بعضهم الضاد والفاء و الثاء المثلة ضمن حروف التفشي.

النشر: 205/1، تنبيه الغافلين: 28، المفيد: 51 الارتشاف: 12/1.

(54) وهو الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره ووصفت اللام بالانحراف لميلها من حافة اللسان إلى طرفه وداخل الحنك، ومنهم من ألحق الرءاء باللام في هذه الصفة، لانحرافها عن مخرج النون إلى مخرج اللام. الرعاية : 132، التمهيد : 95، المفيد : 50، تنبيه الغافلين : 28، المنح: 18، الإقناع : 176/1.

(55) وهو «ارتعاد طرف اللسان عند النطق بالحرف»، وهو وصف ذاتي للرءاء، يذكر ليجتنب لاليجتلب، ومن ثم اعتبروا إظهاره في القراءة عيبا يجب التحفظ منه والاحتياط في تأديته.

النشر: 204/1، الرعاية : 131، المنح: 18، الارتشاف: 11/1.

الهَوِيُّ⁽⁵⁶⁾ في الألف.

/الغنة⁽⁵⁷⁾ في النون والميم الساكنتين.

حروف الزيادة⁽⁵⁸⁾: «ما سألت يهون» وقد تكون أصولاً.

حروف الإبدال⁽⁵⁹⁾: «أطلت وجددي» منها:

حروف العلة⁽⁶⁰⁾: الهمزة والألف والواو والياء.

ومن صفات الحروف بنسبتها إلى المخارج⁽⁶¹⁾

الحَلْقِيَّة: وهي حروف الحلق⁽⁶²⁾.

(56) صفة الألف، وصف بذلك لأن مخرجه اتسع لهواء صوته أشد من اتساعه في الواو والياء، ولهذا قيل له: الهاوي، قال في الحرز 93: كما الألف الهاوي (آوي) لعله ومنهم من ضم إلى الألف في هذه الصفة الواو والياء.

المفيد: 51/ العين: 57/1، الرعاية: 126، التمهيد: 92، اللطائف: 202/1.

(57) صوت نون ساكنة خفيفة يخرج من الخياشيم، و تقييد الشارح وجودها في النون و الميم بكونهما ساكنتين، تقييد لكمال الغنة لا لأصل وجودها، إذ هي لا تنفك عن النون والميم في كافة أحوالهما: سواء تحركتا أم سكتتا، ظاهرتين أو مخففتين أو مدغمتين، مخففتين أو مشددتين، غير أنها فيهن مراتب، فهي في حال تشديدهما مثلاً أقوى منها في حال إدغامهما، وفي حال إدغامهما أقوى منها في حال إخفائهما... اللطائف: 1/ 195، الرعاية: 131-240-241، الكتاب: 4/435، شرح الهداية: 30 ظ.

(58) ومعناها: أنه لا يقع في كلام العرب حرف زائد في اسم ولا فعل إلا أن يكون أحد هذه العشرة، وإلا فقد تقع أصولاً للكلمة كما قال الشارح، ويقابلها الحروف الأصلية. انظر المفصل: 357، والمتع: 1/201.

(59) سميت بذلك لأنها تبدل من غيرها، كما في «لازب» مع «لازم»، ولم يأت في السماع من العرب حرف يكون بدلاً من غيره إلا من أحدها وقد عدها بعضهم خمسة عشر حرفاً «استنجده يوم صال زط» (المفصل: 360) وبعضهم اثنتي عشر حرفاً مجموعة في «طال يوم أنجدته» (الرعاية: 97، التحديد: 16و، المتع: 1/319) وفي المخصص: 4/267-268 ثلاثة عشر حرفاً بإضافة الزاي وعند ابن مالك تسعة «هدأت موطياً» (أوضح المسالك: 3/312).

(60) لم يعتبر أكثر المصنفين حروف العلة إلا ثلاثة، وزاد الشارح الهمزة لما يدخلها من أنواع التخفيف: حذفاً و تسهيلاً و قلباً، ومنهم من أضاف الهاء لانقلابها همزة في نحو: ماء انظر الإبراز: 4/321، الرعاية: 128، المفصل: 374، المتع: 2/599.

(61) وهي عبارة عن الألقاب المشتقة من أسماء المواضع التي تخرج منها الحروف، وهي عند مكّي عشرة ألقاب، و تابعه ابن الجزري، وعند الشارح تسعة حيث أدرج الحروف الجوفية في الهوائية لانطباقهما على مسمى واحد. انظر الرعاية: 138-142، التمهيد: 83-86، العين: 1/51 وبعدها.

(62) وهي ستة أحرف مجموعة في أوائل كلمات قولهم: «أخي هاك علما حازه غير خاسر» المنح: 46.

الأسلية⁽⁶³⁾: حروف الصفير.

الشجرية⁽⁶⁴⁾: الشين والضاد والجيم، وعند سيويه⁽⁶⁵⁾ الياء⁽⁶⁶⁾.

النطعية⁽⁶⁷⁾: الطاء والتاء والذال.

اللثوية⁽⁶⁸⁾: الظاء والذال والثاء.

الدوئية⁽⁶⁹⁾: الراء واللام والنون.

الشفهية⁽⁷⁰⁾: الفاء والباء والميم. وعند سيويه الواو⁽⁷¹⁾. وهي والياء عند

الخليل⁽⁷²⁾ هو ائتان⁽⁷³⁾.

(63) وهي الصاد والزاي والسين، تنسب إلى أسلة اللسان، وهي مستدقه، الرعاية: 140.

(64) نسبت إلى الشجر وهو: مفرج الفم أي مفتحه. انظر العين: 32/6، الرعاية: 139، والتمهيد: 84.

(65) سيويه كنيته: أبو بشر واسمه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء: إمام النحاة، ولد في إحدى قرى شيراز، ولزم الخليل بن أحمد بالبصرة، فأخذ عنه النحو فنبغ فيه، وعمل فيه كتابه الذي ذاع صيته في الأقطار وأصبح العمدة في الباب، أخذ عنه الأخفش وغيره. توفي سنة ثمانين ومائة، وقيل في تاريخ وفاته غير ذلك، انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين: 66-74، أخبار النحويين البصريين: 48-50، إشارة التعيين: 244-245، إنباه الرواة: 2/346-360، الأعلام: 5/81.

(66) الكتاب: 4/433.

(67) نسبة إلى نطح الغار الأعلى الذي يخرج منه، وهو سقفه. العين: 58/1، الرعاية: 140.

(68) نسبة إلى اللثة، لأنهن يخرجن منها، واللثة: اللحم المركب فيه الأسنان. العين: 58/1، الرعاية: 114-115.

(69) ويقال لها: الذلقية، تنسب إلى موضع خروجها - وهو طرف اللسان - لأن طرف كل شيء، ذلك. وجمهور علماء الأداء يعتبرونها ستة أحرف مجموعة في «مر ينفل» أو «فر من لب» باعتبار أن الثلاثة المضافة (ف ب م) تخرج من بين الشفتين و هما طرف، ويقابلها عندهم المصمته. انظر العين: 51/1، الرعاية: 140-141، التمهيد: 85، سر الصناعة: 1/70، المقدمة: 12.

(70) ويقال لها الشفوية، تنسب إلى مخرجها، وهو ما بين الشفتين. العين: 58/1، الرعاية: 116، التمهيد: 85.

(71) الكتاب: 4/433، ولم يعتبر سيويه الفاء من بين الشفتين، بل من باطن الشفة السفلى وأطراف ثنايا العليا.

(72) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي أستاذ سيويه وأول من استخراج العروض وحصر أشعار العرب بها، وله في علل النحو الباع الأرحب، كان ذكيا شاعرا زاهدا منقطعا إلى العلم، وكان يحج سنة ويغزو سنة حتى مات. وله من المصنفات الباهرة: معجم العين الشهير الذي ضبط به معاهد اللغة. توفي رحمه الله سنة سبعين ومائة وقيل: سنة خمس وسبعين وهو ابن أربع وسبعين سنة. انظر في ترجمته: طبقات النحويين واللغويين: 43-47، أخبار النحويين البصريين: 38-40، إشارة التعيين: 114 تر: 71.

(73) العين: 1/58 ومعها الألف، وتسمى جوفاء، ومعنى كونها هوائية أنها: أصوات لا تعتمد على مكان، أو مقطع محقق، بل تهوي عند اللفظ بها في الفم، فعمدة خروجها في هواء الفم. الرعاية: 126، الفصل: 396.

اللّهويان⁽⁷⁴⁾: القاف والكاف.

واعلم أن الحرف يكون ضعيفا إذا كان مهموسا أو رخوا أو خفيا، وتجتمع في حرف؛ فإذا اجتمعت هذه الصفات فيه كان أضعف الحروف كالهاء⁽⁷⁵⁾. وإذا كان الحرف مجهورا أو مستعليا أو مطبقا، أو شديدا أو غيرها من باقي الصفات كان قويا، وقد تجتمع في حرف / أيضا؛ فإذا اجتمعت هذه الصفات كان أقوى الحروف كالطاء ثم الضاد⁽⁷⁶⁾. وربما كان في الحرف صفة قوية، وصفة ضعيفة كالتاء⁽⁷⁷⁾، أو تكون فيه صفة قوية و صفتان ضعيفتان كالسين⁽⁷⁸⁾، أو تكون فيه صفة ضعيفة، و صفتان قويتان كالزاي⁽⁷⁹⁾، أو صفتان ضعيفتان و صفات قوية كالصاد⁽⁸⁰⁾.

فافهم ما ألقيت إليك. وتعمل تدريب لسانك حتى لا يخفى عليك⁽⁸¹⁾.

وإذ قد استوفينا بحمد الله فائدة الحروف، فلنبتدئ بما قصدنا من التصنيف:

وَأَسْأَلُ رَبِّي مُلْحِحًّا أَنْ يَعِينَنِي
وَيُعَصِّمَنِي مِنْ آفَةِ الْعُجْبِ وَالْكِبْرِ
وَيَنْفَعَنِي قَبْلَ الْمَمَاتِ فَإِنِّي
أَخَذْتُ لِنَفْسِي حَتْفَهَا أَبَدَ الدَّهْرِ

(74) منسوبان إلى اللّهاء، وهي بين الفم والحلق، أو آخر سقف الفم. انظر الرعاية: 139، العين: 58/1، المفصل: 396.

(75) فالهاء مهموسة رخوة منفتحة خفية: وكل أولئك صفات ضعف.

(76) الطاء اجتمع فيه الجهر والشدة و الاطباق و الاستعلاء، و الضاد حرف مجهور، مطبق مستعل مستطيل.

(77) فالصفة القوية في التاء هي الشدة، و الضعيفة هي: الهمس، فهو لذلك متوسط في القوة والضعف.

(78) أما الصفة القوية في السين فهي: الصغير، والصفتان الضعيفتان هما: الهمس والرخاوة.

(79) الصفة الضعيفة في الزاي هي: الرخاوة، والصفتان القويتان فيه هما: الجهر والصغير.

(80) الصفتان الضعيفتان فيه هما: الهمس والرخاوة، و صفات القوة فيه: الإطباق والاستعلاء والصغير.

(81) انظر في موضوع قوة الصوت وضعفه، الرعاية: 117 - 120، ولعل الشارح قد اقتبس منه هذا الموضوع،

الذي يعتبر مكّي من أقدم من أصله وأفاض فيه. وانظر أيضا: الكشف له: 137/1. المفيد: 53، لطائف

الإشارات: 204/1.

وجئتُ بما لم يات قبلي مجرم
 وبارزتُ بالعصيانِ في السرِّ والجهر
 أخافُ وأرجو والذنوبُ غزيرة
 أروحُ وأغدو فوق أمواجهها أجري
 أغثني إلهي بالنجاة فإنني
 رهينُ خطايا كلُّها أثقلت ظهري
 إلهي عُذِّبَ بالفضل إنك مفضل
 رجوتُك للمحيا وأرجوك للقبر
 بجودك لا تقطع عن العبد مارجا
 ووقفه يا رحمن للقول بالشكر

وهذا أول كتاب القصيدة :

10

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 قال أبو الحسن علي بن عبد الغني الحصري رحمه الله :

الحمد لله ذي (العزة و) ^(أ) الطول، والقوة والحول، وصلى الله على محمد
 خاتم ^(ب) النبيين مُرسلا، وأكرمهم عند الله منزلا، وسلم (تسليما) ^(ج) آخرا وأولا.
 وإني ^(د) لما رأيت قصيدة ⁽⁸²⁾ أبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني ⁽⁸³⁾ المقرئ -

(أ) زيادة من ن وز.

(ب) في ن وز: خير.

(ج) زيادة مثبتة في ن وز.

(د) في ب: فإني

(82) وهي الرائية المشهورة في علم التجويد، انظر التعريف بها في قسم التقديم.

(83) نسبة إلى جده خاقان، بغدادي في الأصل: مقرئ مجود محدث أصيل، أخذ القراءة عرضا عن الحسن بن عبد الوهاب، ومحمد بن الفرج، وقرأ عليه أحمد بن نصر، ومحمد الشنبوذي، وغيرهم، وكان بصيرا بالعربية، شاعرا مجودا، ويعتبر أول من صنف في التجويد القصيدة الرائية، وله أيضا قصيدة في الفقهاء، وقد نشرتها في مجلة الجامعة السلفية بالهند سنة 1983 م. توفي في ذي الحجة سنة 325 هـ. غاية النهاية: 320/2 - 321، تر: 3689. معجم الشعراء: 290.

رحمه الله - تقصر عن كثير من معاني أصول القراءات وفروعها⁽⁸⁴⁾، إذ لا يقدر شاعر غيري على نظم جميعها، صنعت^(أ) هذه القصيدة غير مفاخر ولا متعجز^(ب) عنه، وكيف^(ج) وقد اعتذر من التقصير فقال :

وقد بقيت أشياء بعدُ لطيفة يُلقنُها باغي التعلم بالصبر⁽⁸⁵⁾

ولكن قصدت إلى ما لم يقصد إليه، ونهت على ما لم ينبه عليه من ذكر التعوذ والبسمة، وميم الجميع، وهاء الإضمار، والمد والقصر، وتحقيق الهمز (وتسهيله)^(د) [والساكن والمتحرك]^(هـ) في مجاريها^(و) كلها، ونقل الحركة إلى الساكن قبلها، وترتيب/ الهمزة الساكنة، والإظهار والإدغام، والروم والإشمام، والفتح والإمالة، وتفخيم الرآت واللامات وترقيقها، [وفرش الحروف والزوائد]^(ز)⁽⁸⁶⁾.

11

(أ) في ب: نظمت

(ب) في ز: مفاخر له بها، وفيها وفي ن: مستعجز.

(ج) في ن: فكيف.

(د) زيادة من ن وز.

(هـ) كلمتان غير مثبتتين في ن.

(و) ن: مجاريه، بتذكير الضمير عودا على الهمز.

(ز) كلمتان لم تثبتا في ن، ولا بد منهما.

(84) جمع أصل والأصل في الاصطلاح القرائي: «كل حكم كلي يجري فيما تحقق فيه شرطه» مثل الهمز والنقل والفتح والإمالة وغير ذلك والفروع جمع فرع وهو: الكلمة المنفردة التي يختلف بشأنها القراء ولا تجري على أصول ثابتة - غالبا - مما يقل دوره في القراءان الكريم، وتسمى الفرش مستفاد من الإبراز : 319، النجوم الطوالع : 14 والإضاءة : 12.

(85) البيت 49 من قصيدة الخاقاني. (قصيدتان في تجويد القرآن: 28).

(86) يأتي التعريف بكل هذه المصطلحات في أبوابها ضمن هذا الكتاب.

واستقصيت ذلك كله، واتبعت أصل^(١) ورش^(٨٧) وأصل قالون^(٨٨) في روايتهما، وما تفرد به قالون دون ورش.

فحافظ قصيدتي هذه يحصل على ثلاث روايات^(٨٩)، ولا يحتاج إلى درس كتاب، ولا يعجز - إن شاء الله - عن جواب^(ب)، فليدع الله لي بالتوبة، والعصمة من الحوبة^(٩٠).

ومن الحق^(ج) الواجب أن يدعو للمنصور^(٩١) والحاجب^(٩٢) (- أبقاهما الله -)^(د)

(أ) ب: أصل قراءة ورش

(ب) في ن: تقديم وتأخير لهذه العبارة مع عدم ذكر الاستثناء.

(ج) من هنا إلى آخر الخطبة ساقط من ب، وثبت فيها مايلي: فليدع لناظمها وشارحها ولمن أصلح فيها، وعفا عن الزلل والخطأ من سهو أو تقصير، بالتوبة والمغفرة، والعصمة من الحوبة، وإن وفق الله تعالى لإكمال الشرح وبيانه، بمن علينا بالعفو وغفرانه، وهأنا أبين ما ذكر وشرط...
(د) ورد هذا الدعاء في ن وز.

(87) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله القرشي مولاهم، القبطي المصري، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، ولد سنة 110 هـ بمصر، وقرأ القرآن وجوده على نافع عدة ختمات، وهو الذي لقبه بورش، شيء يصنع من اللبن، لقب به لبياضه، وكان يناديه أيضا بالورشان - طائر معروف - وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه. وتوفي بمصر سنة 197 هـ.
الغاية: 502/1 - 503 تر: 2090، المعرفة: 152/1 - 155 تر63.

(88) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى الزُرقي، مولى بني زهرة، يلقب بقالون: قارئ أهل المدينة في زمانه ونحويهم، لازم نافعاً كثيراً، وقرأ عليه حتى مهر وحذق، قيل: إنه كان ربيب نافع، وهو الذي لقبه بقالون، لجودة قراءته، وهي لفظة رومية معناها: جيد. روى الحديث عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وغيره، وتبتل لإقراء القرآن والعربية. توفي سنة 220 هـ.
الغاية: 615/1 - 616 تر2509، المعرفة: 155/1 - 156 تر64.

(89) وهي رواية ورش من طريق أبي يعقوب الأزرق، ورواية قالون من طريق أبي نشيط والحلواني.

(90) الحوبة - بفتح الحاء - : الإثم. مختار الصحاح (ح وب) ص: 140.

(91) هو لقب «لسكوت» بن محمد البرغواطي، ينحدر من قبيلة برغواطة البربرية، أسر في إحدى الغارات بين غمارة وبرغواطة، وانتهى أمره إلى أن صار عبداً لأحد موالى الحموديين، ثم لأحد أمرائهم، وما زال به الأمر حتى اقتعد كرسي الملك بطنجة وسبته سنة 453 هـ، واتخذ من الألقاب السلطانية لقب «المنصور المعان» وكانت الحركة العلمية نافقة في عهده، سالكا في ذلك مسلك ملوك الطوائف، واتخذ مقراله طنجة، وترك سبته لولاية ابنه، وما زالت ولايته بها إلى أن كان الزحف المرابطي عليها، فخاض المعارك المريرة التي انتهت بقتله وفتح طنجة سنة 470 هـ.

انظر أخباره في: الذخيرة: 2 مج 2 ص 657 وبعدها، العبر: 4/335 وبعدها، الأنيس

المطرب: 140 وبعدها، الاستقصاء: 2/31، تاريخ سبته: 41 وبعدها، معلمة المغرب: 4/1170.

(92) هو لقب سلطاني ليحيى بن سكوت البرغواطي الآنف الذكر، كان ينعت بالعز بهاء الدولة، أو ضياء الدولة: أحد ملوك سبته البرغواطين في أوائل النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، ازدهرت بها =

فهما فجرا هذا النهر من بحري⁽¹⁾، واستخرجا هذه الدرر^(ب) من نحري،
بصفحهما الجميل، وإحسانهما الجزيل، جزاهما الله حسن ثوابه، كما
أجلساني لإقراء كتابه، وأخرجاني من (ظلمة) ^(ج) الشعراء إلى ثقة ^(د) القراء.

قلت مستعينا بالله⁽⁹³⁾ :

هذا آخر صدر كتابه الذي أعجز جميع أترابه، وميز صدق متابه، وأنا
- إن عصم الله من الغلط - أبين ما ذكره وشرط، وآتي بجميع ذلك
مشروحا،/ولا أومئ إليه تلويحا بل تشريحا^(هـ)؛ وله في بعض الأبيات نكت
اعتلالات، أشار إليها في النظم بإحالات، وأذكر المعاني التي أشار إليها،
وأبسط العلل التي نبه عليها^(و).

12

فإن أنا أجدت فبتوفيق الله اعتصمت، وإن قصرت فيما أذنت حرمت،
عصمتنا الله من الخطأ والزلل فيما نجمع، وجعل كلامه فينا أركى مشفع بمنه
ويمنه.

(أ) في ن وز: صدري، والأنسب ما هو مثبت من الأصل وغيره.

(ب) في ن وز: هذا الدر، وفي ق: هذه الدرة.

(ج) كلمة سقطت من الأصل، والتصحيح من ن وق، ووردت في ز: ظلمات، بالجمع.

(د) كذا في الأصل وفي ن وق وز: نور وهو يناسب مقابله من الظلمة.

(هـ) في ب: تصريحا، وهو أنسب من جهة المقابلة بينه وبين التلويح.

(و) ثبت في ب بعد هذا: ونسأله العصمة من الخطأ والزلل، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وينفع به قارئه
وناظمه بمنه وكرمه.

=الحركة العلمية على عهده، ولم تزل تحت إمرته وإيالته إلى أن داهمها المرابطون سنة 477 هـ، وفيها قتل،
وبقتله انتهى عهد البرغواطيين.

الذخيرة: ق2 مج 2 ص662 وبعدها. الاستقصاء: 31/2، تاريخ سبته: 45.

(93) من هنا يتدئ كلام الشارح.

قال الناظم : وأما القصيدة فأولها :

- 1- إذا قلت أبياتاً حساناً من الشعر
فلا قلتها^(أ) في وصفٍ وصلٍ ولا هجرٍ
- 2- ولا مدحٍ سلطانٍ ولا ذمٍّ مسلمٍ
ولا وصفٍ خلٍ بالوفاءٍ أو الغدرِ
- 3- ولكنني في ذمٍّ نفسي أقولها
كما فرطت فيما تقدم من عمري
- 4- ولا بُدَّ من نظمي قوافي تحوي
فوائد تُغني القارئ عن المقرئ^(ب)

قلت معتصماً بالله :

قولُ الحسن من الشعر على قائله من الله نعمة، فقد قال رسول الله ﷺ : «إن من الشعر لحكمة»⁽⁹⁴⁾. ووصف الوصل والهجر⁽⁹⁵⁾ أخلق شيءً بالقطيعة لأنه من الهجر⁽⁹⁶⁾؛ / ومدح السلاطين فتنة، وذم المسلمين محنة.

13

(أ) في ب: فما قلتها.

(ب) هذا البيت غير مثبت في: س وع.

(94) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب الأدب، باب : ما يجوز من الشعر والرجز والحداء، وما يكره منه وقول الله تعالى ﴿والشعراء يتبعهم الغاؤون﴾ 107/8. رقم الحديث: 6145. والإمام أحمد في مسنده: 269/1، وابن ماجه في سننه، باب الشعر، رقم الحديث : 3755، 1235/2، 1236، والدارمي في سننه : باب في أن من الشعر حكمة، رقمه : 2707، 307/2، كلهم عن أبي بن كعب، وأخرجه الترمذي في جامعه، باب ما جاء إن من الشعر حكمة. رقمه : 2844، 137/4، عن عبد الله بن مسعود. والحديث غان عن بيان صحته.

(95) بالفتح ضد الوصل. اللسان (هجر) 250/5.

(96) بالضم: القبيح من الكلام، والفاحش من القول. اللسان (هجر) 253/5.

فكفى^(أ) مصابا أن يقطع الإنسان بالمحالات أيامه، والحفيظان يكتبان آثامه. ووصف وفاء الخل أو غدرة، شاغل للمرء عن نهى ربه (وأمره)^(ب)، فحق^(ج) على كل ذي عقل ودين، أن يفرق من قول رب العالمين: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين﴾⁽⁹⁷⁾. ومن قوله: ﴿يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون﴾⁽⁹⁸⁾.

وذم النفس أخلاق الزهاد، والندم على التفريط عُدة للمعاد؛ ولعمري، لقد نظم فأجاد القوانين، لكن لم يغن القراءة عن المقرئين^(د)، فالحمد لله أنار بصيرة هذا الناظم، وإياه تعالى أسأل أن يبصرنا عيوبنا فهو بنا عالم^(هـ).

لغتها:

الغدر: ضد الوفاء بالعهد يقال غدره وغدر به يغدر غدرا، ورجل غادر وغدار، ويقال للرجل يا غدرُ وللأنثى يا غدار ولا يستعملان إلا في النداء⁽⁹⁹⁾.

(أ) في ب: وكفى.

(ب) زيادة في ب تناسب السياق.

(ج) في ب: فوجب.

(د) في ب: وأجاد، وأتى بالقوانين في النظم بقوله، لكن لم يغن القارئ...⁽⁹⁹⁾

(هـ) في ب: فله الحمد الذي أنار بصر هذا الناظم، وأسأله أن يبصرنا عيوبه فإنه بكل شيء عليم.

(97) الزخرف: 67.

(98) النور: 24.

(99) التاج (غدر): 440/3.

قال الناظم :

14

- 5- رأيتُ السورى في درسِ علمي^(أ) تَزَهَّدوا
فقلتُ لعلَّ النظمَ أَخْطَى^(ب) من النَّثرِ
6- ولم أرهُم يَـذرونَ ورشاقراءةً
فكيف لهم أن يَـقروا والأبى عَمرو⁽¹⁰⁰⁾
7- فألْزمتُ نفسي أن أقولَ قصيدةً
أبثُّ بها علمي وأجرِي^(ج) إلى الأجرِ
8- فيأربُّ عُذْرٍ لِلْبَخِيلِ بِمَالِهِ
وما لبخيلٍ بالمسائلِ من عُذْرٍ

قلت معتصما بالله :

أشفق من تزهّد الناس في درس العلم، وكانوا به في زمانه أهم وأعنى، فكيف لو رأى زماننا، وفهم مطلوبنا وطالبنا^(أ)، لكان يرى المطلوب منا ذا زهو^(ب) على قلة علمه، والطالب كارها في الطلب^(ج) ناكبا عن اسمه، فهم في

(أ) في س، وط وع وح: «علم» بالتثنية مقطوعا عن الإضافة.
(ب) «أحصى» بدون إشالة في س وج، وهو خطأ، ولعلها: أحصى بالصاد المهملة، وقد رويت كذلك (شرح ابن مطروح: 2ظ).
(ج) في ب وم وق: «وأرغب».
(د) في ب: وطالبنا في هذا الوقت.
(هـ) في ب: زهد، وهو تصحيف.
(و) في ب: الطلب في الآخرة.

(100) ظاهر هذا البيت يشعر بأن قراءة أبي عمرو أعلا وأغمض من قراءة ورش، ولم يرد ذلك وإنما أراد توبيخ أهل عصره لتعجلهم الانتقال عنها إلى غيرها من غير تحصيل لوصول روايتها، ولاوقوف على تجويد قراءتها... أفاده ابن مطروح في شرحه على الحصرية: 3و.

ريهم يترددون، ومثلهم عند من عنده يتعلمون، كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون، (فإننا لله وإننا إليه راجعون) ⁽¹⁾؛ عدل الله بنا وبهم إلى ما ينفع، ووقفنا إلى اقتناء الخير أجمع.

وحظوة النظم على النثر أنه أسهل للحفظ، وأمتع للفظ ⁽¹⁰¹⁾؛ ولم يضرب المثل بقراءة ورش إلا ليفهم الطالب مقدارها، ويتنبه العاقل فيقتفي آثارها، إذ هي عمدة/الأصول، محوجة إلى دقيق التوجيه والتعليل، فمحكم رواية ورش يحوز من علم القراءات خطيرا، ويفوز فيكون على ما بقي قديرا.

وفرض على كل مسلم ذي علم بث علمه لقول الله سبحانه: ﴿لَتبينه للناس ولا تكتمونه﴾ ⁽¹⁰²⁾، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «(من سئل عن علم فكتمه، ألجم يوم القيامة بلجام من نار)» ⁽¹⁰³⁾.

والبخل بالمال من مكاره الأخلاق، وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ⁽¹⁰⁴⁾ ونحن نعوذ بالله من البخل وكتمان العلم، وما مقدار ما حزنا ^(ب) منه لو نظرنا، ما هي إلا نقطة من بحر.

(أ) ما بين قوسين مثبت في ب.

(ب) في ب: أخذنا.

(101) وهو النظر بمؤخر العين، وأراد به مطلق النظر، وحيثية التمتع تكمن في الكتابة والخط.

(102) آل عمران: 187.

(103) أخرجه أبو داود في سننه: 437/3، رقمه: 3658. كتاب العلم، باب كراهية منع العلم. وأخرجه الترمذي: 29/5، رقم الحديث: 2649. باب ما جاء في كتمان العلم. وأخرجه ابن ماجه في سننه: 96/1، رقم الحديث: 261، المقدمة، باب من سئل عن علم فكتمه، والإمام أحمد في مسنده: 263/2، والطبراني في الكبير رقم الحديث: 8251، 334/8، كلهم عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأورده الألباني في صحيح الجامع الصغير: 299/5، رقمه: 6160 وقال عنه: «صحيح». وأورده أيضا في تخريج المشكاة: 77/1. رقم الحديث: 223.

(104) استعاذة الرسول ﷺ من البخل وردت بصيغ متعددة، منها ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أنه كان يكثر أن يقول: «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل، والبخل والجبن، وضلع الدين وغلبة الرجال» وأخرج ذلك في كتاب الأطعمة، باب الحيس: 206/6 - 207، وكتاب التفسير: في سورة النحل، باب قوله تعالى «ومنكم من يرد إلى أرذل العمر»، 223/5، والدعوات: باب التعوذ من البخل 158/7. وأخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، رقم الحديث 3484، 520/5. وأخرجه النسائي، باب الاستعاذة من البخل: 648/8 - 649. رقمه 5461.

لغتها :

النظم : التاليف، وكذا كل ما نظمته من لؤلؤ وخرز وغيرهما، وهو جمع واحده نظمة⁽¹⁰⁵⁾. والنثر: رميك الشيء متفرقا يقال: نثره ينثره وينثره نثرا ونثارا⁽¹⁰⁶⁾. والبث: البسط، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَبِثْ فِيهَا﴾⁽¹⁰⁷⁾.

وقوله : «وأجري إلى الأجر»، أي أسرع إلى ما يعيد علي الأجر⁽¹⁰⁸⁾. ويسمي نقاد/ الكلام مثل هذا : اشتقاق اللفظة من اللفظة⁽¹⁰⁹⁾ ومثله قوله فيما بعد : «وفيهما من الذكر المطهر»، وبعده : «وأنت على طهر»، ومثله : «ولكنني اقتصرت على القصر»، و«جبرت بكم إني فقير إلى الجبر»، وما ياتي مما يشابهه لا أحتاج إلى إعادة القول للاستغناء بالتنبيه عليه خوف الإطالة.

والبُخْل والبُخْل لغتان⁽¹¹⁰⁾. ويقال رجل بخيل ويجمع على بخلاء، ورجل باخل وجمعه بخال ورجل أبلخ إذا كان متكبرا⁽¹¹¹⁾.

(105) تاج العروس (نظم) 76/9.

(106) تاج العروس (نثر) 554/3.

(107) لقمان: 9.

(108) قال ابن مطروح في شرحه على الحصرية (3و): «وقوله: وأجري إلى الأجر، أي أقصد، يقال جرى إلى الشيء وأجرى: إذا قصد إليه، ولم يرد الإسراع الذي هو العدو، كما زعم من فسر هذا البيت من الناس، لأن الجري لم تستعمله العرب في شدة العدو.» وتعقب ابن مطروح هذا يحتاج إلى تعقيب، إذ ادعاؤه أن الجري في لغة العرب لا يستعمل في شدة العدو غير مسلم.

(109) ومعناه: أن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد، بحيث يتوافقان في الحروف الأصول مع الترتيب، والاتفاق في أصل المعنى وقد ألحق البلاغيون هذا النوع بالجناس، إلا أن هذا الأخير يفارقه في أنه لا بد من اختلاف اللفظين في المعنى. انظر: معجم البلاغة العربية: 1/384، الكليات: فصل الألف والشين: 118.

(110) وقد قرئ بهما معا. النشر: 294/2، تاج العروس (بخل) 222/7. واللسان (بخل) 47/11.

(111) اللسان (بلخ) 9/3. وأورد الشارح هذه الكلمة وإن كانت ليست من مادة (بخل).

قال الناظم :

- 9- فجئتُ^(أ) بها فِهْرِيَّةَ حُصْرِيَّةَ^(ب)
 على كلِّ خاقانِيَّةٍ قبلها تَزْرِي
 10- على مائتي بيتٍ تُنَيِّفُ تِسْعَةَ^(ج)
 وقد نُظِمَتْ نَظْمَ الْجَمَانِ على النَحْرِ
 11- وما أُعْطِيَتْ فوق^(د) القصائد حَقَّها
 ولو كُتِبَتْ بالمسك عَظْمًا عن^(هـ) الحِجْرِ
 12- تنوبُ عن^(و) الكُتُبِ الضَّخَامِ^(ز) لقارئٍ
 وتَسْهُلُ حَفْظًا للمقيمين والسُّفْرِ
 13- وفيها^(ح) من الذِّكْرِ المُطَهَّرِ جَمَلَةٌ
 فلا تَقْرَها^(ط) إلا وأنت على طَهْرِ

قلت معصما بالله :

17 نسب القصيدة إلى نفسه لأنه كان فهري النسب، حصري المنتسب، وما هو إلا نظم فاكتفى، وسلك طريقة العلماء واقتفى؛ وما تزري على الخاقانية كما زعم، ولا يربى عليها ما نظم، لأن الغرض ليس بواحد، ولم تخل تلك من

(أ) في ق «فحدث». وهو تصحيف ظاهر.

(ب) في م «فهديّة حصرية» وهو خطأ من النساخ.

(ج) في م وز «وتسعة» بزيادة واو.

(د) كذا في الأصل، وفي كل النسخ المعتمدة «بين».

(هـ) في ب، ن، ط: (فضلا عن الحجر). وفي ز «عنما على».

(و) في م وز «تنوب على»، ولا يتعدى هذا الفعل بعلی

(ز) في س «الظخام» مشالة. وهو خطأ.

(ح) في ن : وفيه.

(ط) في م ون وق وط وز: «فلا تقرأها».

[فائد] ^(١)، اللهم إلا أن كلام هذا أدخل في طريق الشعراء، ويشهد له بالنبل في القراء، ولو لم يكن لأبي مزاحم ⁽¹¹²⁾ في قصيدته - مع أنه سابق والفضل، (لاشك) ^(ب)، للمتقدم - إلا قوله :

أياقارئ القراء أحسن أداءه يضاعف لك الله الجزيل من الأجر

(أو قوله) (ج):

ففي شربة لو كان علمي سقيتكم ولم أخف عنكم ذلك العلم بالذخر

(أو قوله) (ج):

زن الحرف لا تخرجه عن حد وزنه فوزن حروف الذكر من أعظم البر ⁽¹¹³⁾

ونعم، ^(د) تنوب - كما قال - عن الكتب الضخام، لأن ما يصعب حفظه نثرا يسهل في نظام، وتذكر العارف ذا الانهمال، وتبصر بقراءتها من استصحب الغفلة بالاقبال ⁽¹¹⁴⁾، والطهر ساقط عنه في تلك الحال ⁽¹¹⁵⁾، ألا ترى أن علماء الدين قد أرخصوا في مس المصحف على غير وضوء للمتعلمين ⁽¹¹⁶⁾.

(أ) في ب: فائدة.

(ب) زيادة من ب.

(ج) زيادة من ب.

(د) في ب: ونعم ما قال: تنوب...

(112) تقدمت ترجمته.

(113) الأبيات من الخاقانية، وترتيبها على حسب إيراد الشارح لها كالتالي: 5، 16، 25.

(114) وهذا كما قال ابن بري في رجزه (و1) :

تكون للمتدئين تبصره وللشيوخ المقرئين تذكوره

(115) قال ابن مطروح في شرحه 5: «أراد بذلك - يقصد الناظم - حالة الكمال إجلا لا لما تضمنت من القراء، وإلا فالطهر ساقط عنه، إذ ليست بمصحف».

(116) انظر المدونة الكبرى: 107/1، وبداية المجتهد: 42/1 وفيه «ورخص مالك للصبيان في مس المصحف على غير طهر، لأنهم غير مكلفين». وراجع: القبس: 398-397/1، وأحكام ابن العربي: 175/4 وبعدها، والمخلى: 81/1 وبعدها، ومجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية: 270-268/21.

لغتها :

- يقال زرى عليه زريا وزراية إذا عابه وعاتبه ويقال: أزرى وهو قليل⁽¹¹⁷⁾.
والجمان : هنوات على أشكال اللؤلؤ من فضة واحدتها جمانة⁽¹¹⁸⁾.
ونحر الصدر : أعلاه وقيل : موضع القلادة منه وجمعه نحور⁽¹¹⁹⁾.
وقوم سفر⁽¹²⁰⁾ أي مسافرون.

(117) اللسان (زري) 356/14، والتاج (زري) 163/10.

(118) اللسان (جمن) 92/13، التاج (جمن) 163/9.

(119) اللسان (نحر) 195/5، التاج (نحر) 557/3.

(120) اللسان (سفر) 367/4.

قال الناظم :

- 14- وَأَحْسِنَ كَلَامَ الْعُرْبِ إِنْ كُنْتَ مُقْرِئًا^(أ)
وَالْإِفْتِخَاطِي حِينَ تَقْرَأُ أَوْ تُقْرَى
15- لَقَدْ يَدَّعِي عِلْمَ الْقِرَاءَةِ مَعْشَرٌ^(ب)
وَبَاعَهُمْ فِي النَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شِبْرٍ
16- فَإِنْ قِيلَ مَا إِعْرَابٌ هَذَا وَوَزْنُهُ^(ج)
رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِئْتِ
17- ثَلَاثَ لُغَاتٍ فِي الصَّوَارِطِ وَلَمْ يَكُنْ
لِيُحْسِنَهَا مَنْ لَمْ يَقْسُهُ^(د) عَلَى سَقْرِ^(هـ)
18- أَعْلَمُ فِي شِعْرِي^(و) قِرَاءَةَ نَافِعٍ
رَوَايَةَ وَرَشٍ ثُمَّ قَالُونَ فِي الْإِثْرِ

قلت معتصما بالله :

واجب تعلم الإعراب، وتفهم أوجه الصواب، لاسيما قارئ القرآن،
والمقريء له أحوج، فالله يقول: ﴿قِرَاءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرِ ذِي عِوَجٍ﴾⁽¹²¹⁾، وقال: ﴿بِلِسَانِ
عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾⁽¹²²⁾ ؛ وقال رسوله عليه السلام: «أعربوا القرآن

(أ) في س وم وع وز وق: «قارئا».

(ب) في م «معشار» وهو خطأ.

(ج) في كل النسخ المعتمدة وردت هكذا، وفي منجد المقرئين: 4: «ووجهه».

(د) في ط «يقسها» بإعادة الضمير على اللغات دون الحرف.

(هـ) في م: «لمن سقى في سفري»، وهو تصحيف.

(و) في م: «شعر» منونة غير مضافة.

(121) الزمر: 27

(122) الشعراء: 195.

والتمسوا غرائب»⁽¹²³⁾ ؛ / وقال عمر بن الخطاب⁽¹²⁴⁾ - رضي الله عنه - :
 «تعلموا إعراب القرآن كما تعلمون حفظه»⁽¹²⁵⁾. ومع الرغبة في معرفة
 إعرابه والرهبة في التماس كريم ثوابه، يحتاج إلى الوقوف على مجمله⁽¹²⁶⁾
 ومفسره، وتاليف نظمه وتدبره، وإتقان خط المصحف، إذ اتباعه سنة⁽¹²⁷⁾
 تلزم وتعرف.

وقصد الناظم هاتين الروايتين بالبيان، لأن الحرف الواحد لتعليم الولدان⁽¹²⁸⁾،
 والآخر⁽¹²⁹⁾ إن استعمل في الصلاة خفيف على اللسان، لامد مسرف، ولا همز
 مححف⁽¹⁾.

(أ) في ب: ثبت : لاسيما في الصلاة، لايحوز بإجماع الأمة، ولاخلط بعضها ببعض.

(123) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن. باب : إعراب القرآن، وما يستحب للقارئ من ذلك وما يؤمر به،
 ص 208 رقم الحديث [1-53] عن أبي هريرة بلفظ : «أعربوا القرآن». وأخرجه ابن الأنباري في الوقف
 والابتداء، بتمامه، رقم : 8 ص 15. وابن أبي شيبة في المصنف، رقمه : 29912، باب ما جاء في إعراب
 القرآن، 6/116 عن أبي هريرة كلفظ الشارح. وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير : 1/298 رقم
 الحديث : 1035 وقال فيه : ضعيف جدا، وأورده أيضا في الضعيفة : 3/521 برقم : 1344.

(124) عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح - بالتحانية - القرشي العدوي: أبو حفص أمير المؤمنين،
 تولى الخلافة عشر سنين وستة أشهر وخمس ليال، توفي مقتولا وهو ابن ثلاث وستين على الأصح في
 الأقوال. الإصابة: 3/677. تر: 3824.

(125) أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن بتمامه نصا. باب إعراب القرآن. وما يستحب للقارئ من
 ذلك وما يؤمر به. حديث رقم : [4، 53] ص: 209، ومثله عن أبي بن كعب. ورواه ابن أبي شيبة في
 فضائل القرآن، عن أبي بلفظ «تعلموا العربية»، باب ما جاء في إعراب القرآن رقمه 29915، 6/116.
 (126) هو «ما لم تتضح دلالتة» أو: «ما لا يوقف على المراد منه إلا ببيان من جهة المتكلم». الاتقان: 2/52،
 الكليات: 846.

(127) المراد بالسنة هنا عمل الصحابة رضوان الله عليهم.

(128) وهو رواية ورش، فهي رواية التأديب والتعليم في الديار الأندلسية في ذلك الوقت.

(129) وهو رواية قالون، وتلك سماتها الأدائية.

قال مالك⁽¹³⁰⁾ رضي الله عنه : «قراءة نافع⁽¹³¹⁾، هي السنة⁽¹³²⁾»، لأنه كان إمام حرم النبي صلى الله عليه وسلم.

لغتها :

الفترة : مقدار ما بين طرف الإبهام وطرف المشير . والفترة السكون بعد حدة، يقال : فتر الشيء يفتر ويفتر فتورا إذا سكن بعد حدة ولان بعد شدة⁽¹³³⁾. والأول أسعد بالمعنى.

(130) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الحميري ثم الأصبحي، أبو عبد الله، شيخ الإسلام حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أخذ العلم عن نافع والزهري وكان حافظا متقنا، إماما في نقد الرجال، توفي على الصحيح يوم الأحد 179 هـ، ودفن بالقيع. السير: 8/48-135 تر 10.

(131) هو الإمام نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، اختلف في كنيته فقيل : أبو رويم وقيل أبو نعيم وأبو الحسن وغير ذلك، الليثي ولاء المدني منزلا : أحد القراء السبعة الأعلام، ثقة صالح، أصله من أصبهان، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي أهل المدينة منهم عبد الرحمن بن هرمز وأبو جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح وغيرهم، وروى القراءة عنه عرضا وسماعا إسماعيل بن جعفر وعيسى بن وردان وسليمان بن مسلم بن جماز ومالك بن أنس وغيرهم، وإليه صارت قراءة أهل المدينة... قال ابن مجاهد عنه : وكان عالما بوجوه القراءات، متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده، مات رحمه الله سنة 169 وقيل 170 وقيل 167 وقيل 150 وقيل 157، رحمه الله تعالى . غاية النهاية: 2/330 وبعدها تر 3718.

(132) أخرج هذا الأثر عن مالك سعيد بن منصور في سننه، وما زال لم يطبع كاملا، وقد أورده الذهبي في المعرفة : 1/118 في ترجمته، وابن الجزري في الغاية : (2/331 332) ويورده أغلب شراح الدرر عند قول ابن بري (البيت 15) :

وللسذي ورد فيه أنه دون المقارئ سواء سنه

وظاهر كلام مالك يوهم أن قراءة غير نافع ليست سنة، وهو غير مرادله رضي الله عنه، ولا صحيح في نفسه لأن القراءة المرسدة إلى النبي صلى الله عليه وسلم كلها سنة يجب الأخذ بها، وإنما قصد إلى بيان مزيتها، وتحلية من تنسب إليه - وكان مالك تلميذا له - نسبة لزوم واختيار لا نسبة إنشاء واختراع؛ أو أنها سنة أهل المدينة التي بها يقرءون وعليها يعكفون، وبها يتأدبون. انظر شرح المتتوري : 124 ظ.

(133) التاج (فترة)، اللسان (فترة) 5/43.

واللغات الثلاث في الصراط هن اللائي يقرأ بهن الآن : السين وهو الأصل⁽¹³⁴⁾، والصاد للمطابقة⁽¹³⁵⁾، وبين الصاد والزاي للموافقة⁽¹³⁶⁾. وهذا الحرف هو الواحد من المزيدة ومخرجه بين مخرج الصاد والزاي⁽¹³⁷⁾.

فمن أبدل من السين صاداً⁽¹³⁸⁾ فلأن السين منسفة⁽¹⁾ مهموسة، وجاورت الطاء مستعلية مجهورة، فهما ضدان، وتضادهما يثقل على اللسان⁽¹³⁹⁾، فأبدل من السين صاداً لشبهها الطاء بالإطباق والاستعلاء اللذين فيها⁽¹⁴⁰⁾، كما أن من قرأ بين صاد وزاي⁽¹⁴¹⁾ نظر إلى همس الصاد - وإن كان فيها ما ذكرنا من القوة - والهمس من صفات الضعف، فأشهما⁽¹⁴²⁾ شيئاً من لفظ الزاي، للجهر الذي في الزاي ليعامل بذلك قوة الطاء⁽¹⁴³⁾.

(أ) في ب : مستعلية، وهو خطأ.

(ب) في ب : قرأت.

(134) لأنه من سرط الشيء إذا بلعه، وسمي الطريق سراطاً لاستراطه المارة فيه، وجريان الناس فيه جريان الشيء المتبلع، ولأنه لو كانت الصاد هي الأصل لم ترد إلى السين لضعفها، وليس من أصول كلامهم أن يردوا الأقوى إلى الأضعف. والقراءة بالسين هي رواية قبل عن ابن كثير ورويس عن يعقوب، في جميع القراء. انظر اللسان (سرط) 314/7، الكشف لمكي : 34/1، اللائى الفريدة للفاسي الورقة 23، النشر : 271/1.

(135) أي: مطابقة رسم المصحف، وهي التي تسمى عند علماء الرسم بالموافقة التحقيقية، وهي أحد ضوابط القراءة الصحيحة. النشر : 11/1.

(136) وهي موافقة احتمالية تقديرية، لعدم تحقق التطابق الصريح فيها بين المرسوم «الصاد» والمنطوق «الصاد مشمة بالزاي». انظر : الجميلة للجعبري : 3، النشر : 11/1، 12، شرح الطيبة للنويري : 27.

(137) انظر مقدمة الشارح.

(138) وهي قراءة الجمهور: نافع وابن كثير - في رواية البزي - وأبو عمرو البصري، وابن عامر وعاصم، وحمزة - في رواية خلاد غير الحرف الأول - والكسائي وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي - في رواية روح - وخلف العاشر. النشر : 272/1.

(139) لما في ذلك من التصعد بعد التسفل.

(140) ولأن الصاد أيضاً مواخية للسين (المبدل منها) في الصغير والهمس والمخرج. الكشف : 34/1

(141) وهي رواية خلف عن حمزة في جميع القراء. ورواها عنه خلاد في الحرف الأول من الفاتحة. النشر : 271/2

(142) يراد بالإشمام هنا : «خلط صوت الصاد بصوت الزاي، فيمتزجان فيتولد منهما حرف ليس بصاد ولا زاي» ويكون صوت الصاد متغلباً على صوت الزاي. إبراز المعاني : 242/1، البدور الزاهرة : 15.

(143) الكشف : 34/1.

وحكى عن الفراء⁽¹⁴⁴⁾ أنها رويت^(أ) بزاي خالصة وأن العرب تقول: «(السوط) بسين وصاد وزاي⁽¹⁴⁵⁾؛ ولم أقرأ بذلك⁽¹⁴⁶⁾ - وإن كان فيه تجانس اللفظ، إذ في الزاي رخاوة تشبه همس السين، وفيها جهر يشبه قوة الطاء^(ب) ولا ينبغي استعماله لما في ذلك من الإجحاف بالكلمة، وذلك أنها كان أصلها السين ثم أبدلت صادًا ثم تبدل زايًا⁽¹⁴⁷⁾. وأظن الذي سمع ذلك من العرب، إن صحت الرواية/ به، داخله في السمع وهم، سمعها بين صاد وزاي فتوهمها زايًا.

والذي أحوجهم إلى ذلك طلب المشاكلة، وذلك أن الطاء شاخصة إلى الغار الأعلى فاستثقلوا أن يقع اللسان على السين، ثم يرتفع إلى الطاء، فأبدلوا من السين ما ذكرنا للعلة التي بيننا⁽¹⁴⁸⁾، لأن الصاد أقرب إلى الطاء، وكذلك القاف، ولذلك قالوا: سقر وزقر وصقر.

21

(أ)

(ب) في ب: الصاد، وهو خطأ.

(144) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، مولى بني أسد، يكنى: أبا زكريا، ويعرف بالفراء، إمام الكوفيين، وأبرعهم في النحو واللغة، ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، وأخذ عن الكسائي. وله مصنفات كثيرة في النحو واللغة والأدب تشهد له بالاعتدال. توفي في طريق مكة سنة 187 هـ وقيل 207 هـ وهو الأصح. ترجمته في: الإشارة: 379، طبقات النحويين للزبيدي: 143-146، الغاية: 371/2، الأعلام: 8/145-146.

(145) وهي حكاية يرويها عنه أحمد بن يحيى بن سلمة. انظر: مقدمتان في علوم القرآن: 147 والقرطبي: 128/1، واللسان (سوط) 314/7، وفيه حكاية ذلك عن الأصمعي.

(146) وهي قراءة شاذة خارجة عن العشر، رويت عن أبي عمرو وعن حمزة في رواية الفراء عنه، وعن الكسائي وعن عاصم من طرق شاذة. التاج (زوط) 146/5، الإبانة: 94.

(147) انظر شرح الهداية: 6ظ.

(148) وهي المشاكلة والمجانسة، انظر توجيه القراءات في كلمة «الصراف» في: الحجة: 49/1-56، شرح الهداية: 6و- ظ، القراءات وعلل النحويين فيها: 17/1-18، الحجة المنسوب لابن خالويه: 39، إعراب القراءات السبع وعللها: 49/1-50، الكشف: 1/34-35، إملاء ما من به الرحمن: 7، واللائي الفريدة: 23و.

ومثل ما ذكرنا إنكار سيويه⁽¹⁴⁹⁾ على اليزيدي⁽¹⁵⁰⁾ روايته عن أبي عمرو⁽¹⁵¹⁾
 إسكان همزة ﴿بارئكم﴾⁽¹⁵²⁾ وحركة راء ﴿يأمركم﴾⁽¹⁵³⁾ وشبهه، وقال عنه⁽¹⁵⁴⁾ :
 «أساء السمع، سمع أبا عمرو يختلس الحركة فيهما فتوهم أنه سكنها»⁽¹⁵⁵⁾.

(149) تقدمت ترجمته.

(150) يحيى بن المبارك بن المغيرة، أبو محمد العدوي البصري: نحوي مقرئ ثقة علامة كبير عرف باليزيدي نسبة إلى يزيد بن المنصور، أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو البصري، وحمزة وروى عنه القراءة أبو عمر الدوري وأبو شعيب السوسي وغيرهم، وكان بارعاً في اللغات والآداب، وله عدة تصانيف منها : النوادر، والمقصور، توفي سنة 202 هـ بمرو. ترجمته في غاية النهاية : 375/2 - 377 تر.: 3860، أخبار النحويين: 56 - 58.

(151) زيان بن العلاء بن عمار، أبو عمرو التميمي المازني البصري أحد القراء السبعة، ولد بمكة وتلقى العلم بها وبالمدينة والكوفة، وليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه، وكان أعلم الناس بالقراءان الكريم والعربية والشعر، وكان ثقة في الحديث، توفي سنة 154 وقيل : 156 هـ ترجمته في معجم الأدباء : 158/11، غاية النهاية : 288/1، معرفة القراء: 84/1، السير : 407/6، أخبار النحويين : 46، جمال القراء : 250/2، وفيات الأعيان : 469/3، التاريخ الكبير: 55/9.

(152) البقرة: 53.

(153) البقرة: 66 وغيرها.

(154) لم أجد هذا الإنكار صريحاً في الكتاب، وإنما الذي فيه، أنه يرى اختلاس الحركة دون إسكانها - في نحو «بارئكم» - انظر الكتاب : 202/4، وانظر إنكار هذه الرواية، والمتابعة لسيويه في معاني الزجاج: 107/1، وعلل الأزهرى: 47/1، الخصائص: 73-72/1، معاني الأخفش: 99/1.

(155) والحق أن قراءة الإسكان صحت - قراءة وعربية - فلا وجه للطعن فيها، خاصة والأصل أن العمل في حروف القراء إنما هو على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والقراءة إذا ثبتت عنهم لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة، وما أحسن قول ابن الجزري رحمه الله تعالى حين أنصف فقال «من يزعم أن أئمة القراءة ينقلون حروف القراء من غير تحقيق ولا بصيرة ولا توقيف فقد ظن بهم ما هم منه مبرءون وعنه منزهون». النشر: 214/2.

قال الناظم :

- 19- وأذكرُ أشياخي^(أ) الذين قرأتها
عليهم فأبدا بالإمام أبي بكر
- 20- قرأت عليه السبع تسعين^(ب) ختمة
بدأت ابن عشر ثم أتممت في عشر
- 21- ولم يكفني حتى قرأت على أبي^(ج)
علي بن حمدون جلولينا الحبر
- 22- وعبد العزيز المقرئ ابن محمد
أثير^(د) بن سفيان وتلميذه البكري
- 23- أئمة مصري^(هـ) كنت أقرأ مدة
عليهم ولكني اقتصرت على القصري
- 24- فأجلسني في جامع القيروان عن
شهادته لي بالتقدم في عصري
- 25- وكم لي من شيخ جليل وإنما
ذكرت ذراريًا تضيء لمن يسري
- 26- خذوا عن فمي^(و) علم الكتاب بقوة
ولا تصلوني عن أيادي بالشكر
- 27- ولكن بإخلاص الدعاء فرمما
جبرت بكم إني فقير إلى الجبر^(ز)

22

(أ) في م: أشياخ

(ب) في ع: تسعون، ولا يتجه.

(ج) في س و ع: أبي، محذوفة.

(د) في ع: أنين، وفي م: أشير، وفي س: أثير، مثناة. وكلها تصحيف.

(هـ) في ط و ن: عصري.

(و) في س: فم.

(ز) في م: الخير.

قلت معتصما بالله :

حروف القراء لم تترك سدى، بل نقلها أئمة هدى، فحق على من روى أن ينشر قراءته وأسانيده، ويظهر روايته وتقييده، ففي الرجال الثقة المحسن، وفيهم الضعيف الوهن. وما ضره أن ذكر مدة قراءته على من اختلف إليه، كما نفعه أن شكر نعمة من أنعم عليه، كذا كان الناس المقصر في أوصافهم :

«ذهب الذين يعاش في أكناهم»⁽¹⁵⁶⁾...

والإمام أبو بكر هو القصري⁽¹⁵⁷⁾ وكان ذكيا قيروانيا. وابن حمدون⁽¹⁵⁸⁾ نسبه إلى جلولة⁽¹⁵⁹⁾ (وهي)^(ب): قرية من قرى القيروان⁽¹⁶⁰⁾.

وقد استنهض إلى الدعاء، واستحب^(ج) كريم النداء : اللهم انفعه^(د) بالقراء العظيم وجازه، مع تقصيره، (وإخواننا الذين سبقونا بالإيمان)^(هـ) جنات

(أ) ب: ومن لم يشكر نعمة من أنعم عليه، فليس بشاكر لله تعالى.

(ب) الزيادة من ب.

(ج) ب: استحث.

(د) ب: انفعه وانفعنا.

(هـ) ما بين قوسين زيادتان من ب.

(156) هذا شطر بيت للبيد بن ربيعة، عجزه: وبقيت في خلف كجلد الأجر

ينظر ديوانه : واللسان (خلف) 84/9.

(157) عتيق بن أحمد بن اسحاق التميمي، أبو بكر الشهير بالقصري: إمام جامع القيروان في وقته، كان من أهل العلم والدين والفضل والعبادة، متحققا بعلوم القراء. وهو شيخ الحسن بن خلف بن بليمة - شيخ الشارح -، وتلميذ محمد بن سفيان القيرواني. توفي سنة 744 هـ.

غاية النهاية: 185/1، معالم الإيمان: 224/3.

(158) أبو علي الحسن بن حسن بن حمدون الجلولي المقرئ، كان من العلماء المعدودين، عالما بوجوه القراءات إماما فيها، أخذها عن أبي عبد الله بن سفيان، وانتفع به خلق كثير. الغاية: 226/1، معالم الإيمان: 231/3 وانظر قسم التقديم ضمن مشيخة الحصري.

(159) ينظر معجم البلدان: 156/2.

(160) أغفل الشارح - رحمه الله - التعريف بثالث شيوخ الحصري المذكور في النظم وهو: أبو عبد العزيز بن محمد البكري المعروف بابن عبد الحميد، وقد كان من كبار أصحاب أبي عبد الله بن سفيان =

النعيم،/ وأبلغه من دار الخلود آماله، وقه صعوبة الحساب وأهواله، ووفق اللهم لنا من يدعو لنا كما دعونا له برحمتك (وسائر المسلمين بمنك وكرمك)⁽¹⁶¹⁾ إنك على كل شيء قدير^(ب)(161).

لغتها :

الخبر : الرجل العالم ذميا كان أو مسلما وقال كعب⁽¹⁶²⁾: هو الرجل الصالح⁽¹⁶³⁾ والسرى : مشي الليل⁽¹⁶⁴⁾.

والجبر : خلاف الكسر يقال : جبر العظم جبورا إذا أقامه. والجبارة : الخشبة التي توضع على الكسر حتى ينجر العظم. وجبر الفقير واليتيم يجبره جبورا : إذا نزلت به فاقة فأحسن إليه⁽¹⁶⁵⁾.

(أ) ما بين قوسين زيادتان من ب.

(ب) في ب: إنك أرحم الراحمين.

=وأفاضلهم، أحد الفقهاء المدودين، مع دين وفهم وحسن خلق وفضل، ولم يكن في وقته أعلم بالقراءة منه. معالم الإيمان: 3/231، الغاية: 1/550 انظر قسم التقديم ضمن مشيخة الحصري.

(161) اللهم اغفر لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن عزيمة، وتغمده برحمتك، واجعله من السابقين المقربين في جنات النعيم، آمين.

(162) كعب بن ماتع الحميري اليماني: العلامة الحبر، كان يهوديا فأسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وحسن إسلامه، جالس الصحابة، وكان يحدث عن الكتب الإسرائيلية، خبيرا بها، وكان من نبلاء العلماء، توفي بحمص في أواخر خلافة عثمان - رضي الله عنه - سير أعلام النبلاء: 3/489، تر: 111.

(163) التاج (حبر) 3/417.

(164) اللسان (سرى) 14/381.

(165) التاج (حبر) 3/85.

قال الناظم :

ذكر التعوذ⁽¹⁶⁶⁾ والبسمة^(ب)

28- جرى الخُلفُ في وصف^(ب) التعوذِ بينَهُم
ونصُّ الكتابِ اختيرَ^(ج) في غالبِ الأمرِ

قلت معتصما بالله :

الهاء والميم (من «بينهم»)^(د) عائدان على العلماء المتقدمين، لاعلى القراء المشهورين⁽¹⁶⁷⁾ لأن العلماء اختلفوا في لفظها، والقراء لم يختلفوا فيه، وإنما خالفهم في استعمالها بنصها/المختار سرا كان أو جهرا.

24

روي عن حمزة⁽¹⁶⁸⁾ أنه كان يخفي التعوذ⁽¹⁶⁹⁾؛ والخلاف الذي أشار إليه في البيت: قول العلماء في لفظ الاستعاذة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» :

(أ) ق: ذكر الاستعاذة والبسمة، م: ذكر باب... ب وط: باب ذكر...

(ب) ط: ذكر

(ج) س وع: اختار.

(د) زيادة من ب.

(166) التعوذ والاستعاذة بمعنى، وهما مصدران، فالتعوذ مصدر: تعوذ يتعوذ، والاستعاذة مصدر: استعاذ، يستعيز، إلا أن تعوذ بمعنى: فعل العوذ، واستعاذ يفيد: طلب العوذ، وفرق بين طلب العوذ وفعله، ومعناها في اللغة: الالتجاء والاستجارة والاعتصام بالله تعالى، اللسان «عوذ» و(شرح المنتوري: 129و).

(167) قال ابن الأبيدش في الاقتناع: 1/149: «فأما لفظها (أي الاستعاذة) فلم يأت فيه عن أحد من السبعة نص».

(168) حمزة بن حبيب بن عمار، وأبو عمار الكوفي التيمي مولا هم، وقيل من صميمهم، الزيات، الإمام الحبر وأحد القراء السبعة، ولد سنة 80 هـ. أخذ القراءة عرضا عن سليمان بن الأعمش وحمزان بن أعين وغيرهما، قرأ عليه إبراهيم بن أدهم والكسائي، وسليم بن عيسى وغيرهم، وتصدر للإقراء وكان إماما حجة ثقة ثبتا رضى قيما لكتاب الله بصيرا بالفرائض، عارفا بالعربية، حافظا للحديث عابدا خاشعا ورعا. توفي رحمه الله تعالى سنة 156 هـ. المعرفة: 1/111، تر 43، الغاية: 1/861 تر 1190.

(169) ينظر الاقتناع: 1/152، والنشر: 1/252، وذلك مروى أيضا عن نافع من طريق المسيبي، كما قال في الدرر

اللوامع(1): والجهر ذاع عندنا في المذهب به والاختفاء روى المسيبي

روى نافع بن جبير بن مطعم⁽¹⁷⁰⁾ عن أبيه⁽¹⁷¹⁾ أن النبي ﷺ استعاذ بهذا اللفظ⁽¹⁷²⁾.

وقولهم: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، روى أبو سعيد الخدري⁽¹⁷³⁾ أن النبي ﷺ استعاذ بهذا اللفظ الآخر⁽¹⁷⁴⁾.

(170) نافع بن جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل، الفقيه الإمام الحجة أبو محمد ويقال: أبو عبد الله المدني، وثقه العجلي وأبو زرعة وجماعة، وتوفي في خلافة سليمان بن عبد الملك 96 هـ - وقيل سنة 99 هـ. سير أعلام النبلاء: 4/541 تر 217، تهذيب التهذيب: 10/361 تر 726.

(171) جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي النوفلي، كان من أكابر قريش وعلماء النسب، أسلم بين الحديبية والفتح، وقيل في الفتح، وكان أنسب قريش لقريش والعرب قاطبة. توفي سنة: 57 أو 58 أو 59 هـ. الإصابة: 1/462 تر 1093.

(172) ولفظه: «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح الصلاة قال: اللهم إني أعوذ بك من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفته» ولم يرد الحديث إلا بهذه الزيادة. أخرجه أبو داود في سننه: 1/486 رقم 764، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء. والبيهقي في سننه: 2/35، باب التعوذ بعد الافتتاح. وابن ماجه: 1/265 رقم 807، باب الاستعاذة في الصلاة. والحديث ضعيف، إلا أنه يتقوى بأحاديث أخرى في معناه تصلح شأهنا له. ينظر إرواء الغليل: 2/53، ضعيف ابن ماجه: 807، ضعيف أبي داود: 130.

(173) سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبيجر، الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري استصغر بأحد، واستشهد أبوه بها، وغزا هو ما بعدها، وهو من الرواة المكثرين، مات سنة 47 هـ، وقيل 64 وقيل 63 وقيل 65. أسد الغابة: 2/2034 تر 527. الإصابة: 3/78 تر 3198.

(174) ولفظ الحديث عنه: «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة بالليل كبير ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: الله أكبر كبيراً، ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم: من همزه ونفخه ونفته».

أخرجه الترمذي في جامعه: 2/9-10، واللفظ له رقم 242 باب ما يقول عند افتتاح الصلاة. وأبو داود في سننه: 1/490، رقم الحديث: 775، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك. والنسائي في سننه: 2/469، رقم 898، باب نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة. وابن ماجه في سننه: 1/264، باب افتتاح الصلاة، رقم الحديث: 804. والإمام أحمد في مسنده: 3/50 رقمه: 11493. والدارمي في سننه: 1/225-226. باب ما يقال بعد افتتاح الصلاة. رقمه: 1241. والدارقطني في سننه: 1/298-299. باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير. والبيهقي في سننه الكبرى: 2/34-35، باب الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك.

والطحاوي في شرح معاني الآثار: 1/197-198. باب ما يقال في الصلاة بعد تكبيرة الافتتاح. قال الشيخ أحمد شاكر: والحديث حديث صحيح: (جامع الترمذي: 2/10-11) وحسن الشيخ ناصر الدين الألباني إسناده. (الإرواء: 2/51).

وروي عن ابن عباس⁽¹⁷⁵⁾ أنه قال : «أول ما نزل جبريل على النبي صلى الله عليهما، علمه الاستعاذة قال : يا محمد، استعد بالسميع العليم من الشيطان الرجيم»⁽¹⁷⁶⁾، ويقويه قوله تعالى : «وإما يترغّبك من الشيطان نزع فاستعد بالله إنه سميع عليم»⁽¹⁷⁷⁾.

وقد قيل في لفظها : «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم»، ويقويه قوله تعالى : «إنه كان لا يومن بالله العظيم»⁽¹⁷⁸⁾.

وقد قيل : «أعوذ بالله العلي من الشيطان الغوي»؛ ولو قيل : وكان مستعملا : «أعوذ بالله وكلماته من الشيطان وهمزاته»، أو : «أعوذ برب العالمين من همزات الشياطين»، و«أعوذ بك رب أن يحضرون»، أو ما أشبه هذا الغرض المندوب إليه لكان - والله أعلم - قد وافق الحق ووقع عليه، لكن الاتباع أولى من الابتداء⁽¹⁷⁹⁾.

25

(175) عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، أبو العباس القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث، دعاه رسول الله ﷺ بالعلم فكان كما قال : حبر هذه الأمة وأعلمها، مات بالطائف سنة 68 هـ على الصحيح.

أسد الغابة : 3/3033 تر 3035، الإصابة : 4/152 تر 4784.

(176) هذا الأثر أورده الطبري في تفسيره : (113/1)، ونقله ابن كثير عنه : وقال (24/1) : «وهذا الأثر غريب وإنما ذكرناه ليعرف فإن في إسناده ضعفا وانقطاعا». قال الشيخ أحمد شاكر : س وأما الانقطاع الذي أشار إليه ابن كثير، فمن أجل اختلافهم في سماع الضحّاك بن مزاحم الهلالي من ابن عباس، وقد رجحنا في شرح المسند : 2262 سماعه منه، وكفى ببشر بن عمارة - وهو من رجال سند هذا الحديث - ضعفا في الاسناد، إلى نكارة السياق الذي رواه وغرابته !! (الطبري: 1/113).

(177) الأعراف : 200.

(178) الحاقة : 33.

(179) ينظر في صيغ الاستعاذة المأثورة : النشر : 1/246 وبعدها، قال ابن الجزري إثر ذلك 1(252) : «ولا ينبغي أن يعدل عما صح منها.. ولا يعدل عما ورد عن السلف الصالح، فإنما نحن متبعون لامبتدعون»، وقال الجعبري في شرح قول الشاطبي : «(وإن ترد لربك تنزيها فليست مجهلا) : هذه الزيادة وإن أطلقها وخصها فهي مقيدة بالرواية، وعامة في غير التنزيه». (كنز المعاني 32ظ).

وقوله : «ونص الكتاب» : يريد ما أتى في سورة النحل⁽¹⁸⁰⁾، وهو أولها بالاستعمال، وهو الذي اختاره العلماء وسطروه في كتبهم، ونقل إلينا من لفظهم، فعلى من يريد أن يقرأ القرآن مبتدئاً به قولها بلفظها المختار، كان أول سورة أو لم يكن.

فإن قيل : لم اختير هذا اللفظ دون الوجه الثاني، وقد ذكرت بسند أن النبي ﷺ استعاذ به وأمر، كما أنك ذكرت بسند أنه ﷺ استعاذ بالوجه الأول وأمر به أيضاً؟ قلنا : وإن كان اللفظان كما ذكرنا، فالأمر باللفظ الأول مقرون بقراءة القرآن، واستعمل على مر الأزمان⁽¹⁸¹⁾.

قال الله تعالى آمراً لنبيه عليه السلام : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾⁽¹⁸²⁾ تقديره عند/ العلماء : فإذا أردت أن تقرأ، على حذف السبب وتبعية المسبب، لأن الإرادة هي السبب والقراءة هي المسبب، كما قال عز وجل : ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُجِئْتُمُ الرِّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نُجُوبِكُمْ صَدَقَةٌ﴾⁽¹⁸³⁾ أي إذا أردتم المناجاة فقدموا، وكما قال النبي ﷺ :

(أ) ما بين معكوفين وقع فيه ابتسار وخلط من كلتا النسختين، وما أثبت هو تركيب وإصلاح لما فيهما.

(180) آية : 98.

(181) مؤدى هذا الجواب : أن صيغتي التعوذ - المذكورتين - وإن ثبتت لهما المشروعية بنص الأحاديث الواردة فيهما، إلا أن الصيغة الأولى قد تأيدت - علاوة على ذلك - بتعين الأمر بها في سياق القراءة وتعيين لفظها لذلك - وإن كان هذا غير ظاهر لما في لفظ الآية من إجمال - ثم بتواتر العمل بها من لدن القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم، وتلك مزية أخرى فاقت بها الصيغة الثانية التي لم يجر بها العمل عل شاكلتها - وإن صحت - وهذا شبيه بما يجري عند الفقهاء للشيء يكون صحيحاً، ويقولون عنه : «ليس عليه العمل».

(182) النحل : 98.

(183) المجادلة : 12.

«من أتى الجمعة فليغتسل»⁽¹⁸⁴⁾ أي من أراد إتيان الجمعة⁽¹⁸⁵⁾ ؛ ولقائل أن يقول : إن الذي ذكرناه دعوى⁽¹⁸⁶⁾، لكننا نقول : إن الذي يقويه إجماع الأئمة على أن الاستعاذة قبل القراءة⁽¹⁸⁷⁾.

(184) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة... رقمه 877، فتح الباري (2/356).
ومسلم في كتاب الجمعة، رقم الحديث 340.
والترمذي، كتاب أبواب الجمعة، باب ما جاء في الاغتسال يوم الجمعة رقم : 492، 2/364.
والنسائي في كتاب الجمعة، باب الأمر بالغسل يوم الجمعة رقم الحديث 1375، 3/103.
وابن ماجة في كتاب الإقامة، باب ما جاء في الغسل يوم الجمعة، رقم الحديث 1088.
ومالك في باب العمل في غسل يوم الجمعة رقم الحديث 223.
وأحمد في مسنده 149/7 و228، و103/8 رقم الأحاديث : 5210، 5456، 5777...
والدارمي في باب الغسل يوم الجمعة: 361/1..
(185) للعلماء في توجيه آية الاستعاذة أقوال :

أ- أنها على حذف الإرادة للعلم بها، وإقامة الفعل مقامها، وهو ما ارتضاه الشارح وجمهور من العلماء، وهو وجه قوي، لجريانه على أسلوب قرآني معهود، وتخرجه على كلام للعرب مفهوم.
ب- أنها من المقدم والمؤخر أي : فإذا استعدت... فاقراء، وهو توجيه ضعيف، يكون مناط الأمر بمقتضاه متعلقا بالقراءة لا الاستعاذة، ويلزم منه وجوب القراءة على كل من استعاذ. ولا يخفى بعده وشروده.
ج- أن تقديرها: إذا ابتدأت وشرعت، لأن حقيقة «فعل» - على هذا الرأي - تنطلق على ملاسة الفعل، ومباشرة، ولأن العرب إذا وجدت فعلين يقعان في وقت واحد، في حالة واحدة، كان تقديم أحدهما على الآخر بمنزلة واحدة. وهو وجه له من الوجاهة وجه، وما هو عن إصابة الحق بمعزل.
ينظر في توجيه هذه الآية: الأحكام لابن العربي: 3/157، إيضاح الوقف والابتداء: 511-514، النشر: 256/1، الكشف: 9/1، لطائف الإشارات: 1/307-308.

(186) أي لأنه مجرد تأويل لظاهر الآية، وخروج بها إلى وجه من المجاز.

(187) وهو إجماع تقوم له الأدلة العقلية والنقلية، وما نقل عن حمزة وأبي هريرة وابن سيرين والنخعي، وحكي عن مالك، وداود الظاهري من القول بخلافه، لا يعتبر خرقا له ولا يمس من مصداقيته، لاعتساف النقل في ذلك إليهم، ونكارتة عنهم: متنا وسندا. كما يتقوى هذا التوجيه أيضا باستصحاب الحكمة من التعوذ التي توجب كونه بين يدي القراءة لا عقبيها.

ينظر: النشر: 1/254 - 255. أحكام ابن العربي: 3/159، جمال القراء: 2/482، الكشف: 9/1.

قال الناظم :

- 29- ولم أقر^(أ) بين السورتين مُبَسِّمًا
سوى أنني بَسَمْتُ^(ب) في الأربعِ الغرِّ
30- وَحُجَّتُهُمْ فِيهِنَّ عِنْدِي لَطِيفَةٌ^(ج)
ولكن يُقَوِّونَ الروايةَ بالنَّصْرِ
31- وَإِنْ تَفْتَتِحْ والحزب^(د) أولَ سورةٍ
فَعُوْذٌ وَبَسْمِلُ أَنْتَ مِنْ ذَاكَ فِي يُسْرِ^(هـ)

قلت معتصما بالله :

البسمة قولك : «بسم الله الرحمن الرحيم»، ويقال لها التسمية ؛ ومراتبها أربعة : موضعان⁽¹⁸⁸⁾ لا خلاف بين القراء في استعمالها فيهما وهما : أول «الحمد لله»، وكذا أول كل سورة ابتدئ بها⁽¹⁸⁹⁾ - ولم توصل بما قبلها⁽¹⁹⁰⁾ - إلا حمزة⁽¹⁹¹⁾، وموضع لاخلاف بينهم في تركها فيه وهو ما بين الأنفال وبراءة، وموضع جرى بينهم فيه الخلف في استعمالها / فيه وتركها، وهو وصل السورة بالسورة فيما بقي من القراء⁽¹⁹²⁾.

27

(أ) م و ع ون: أقرأ.

(ب) م: لورش سوى ما جاء.

(ج) في باقي النسخ: ضعيفة.

(د) م: فإن يفتح حزبا.

(هـ) هذا البيت والذي قبله ساقط من م.

(188) جعل بعضهم هذين الموضعين قسما واحدا، باعتبار أن سورة الحمد كغيرها من السور المبدوء بها في حكم التسمية في أولها. انظر الإقناع: 1/ 155، الدر الثبير: 1/ 118 - 119.

(189) إلا براءة كما سيأتي للشارح.

(190) وإنما لم يشترط هذا القيد في الفاتحة لأنها أول القراءان، فهي وإن وصلت بما قبلها لفظا، فهي مبتدا بها حكما.

(191) قال في الكافي ص: 10: «وإذا ابتداء بأول سورة أي سورة كانت إلا براءة، عوذ ويسمل إلا لحمزة».

وذهب المحققون إلى توهمين هذا المذهب عن حمزة. انظر النشر: 1/ 264، الاقناع: 1/ 157

(192) سواء كانتا مرتبتين أو غير مرتبتين. ولو عكسا. انظر النشر: 1/ 270.

فأما ورش من طريق أبي يعقوب⁽¹⁹³⁾ فلم يرو عنه الفصل بها بين السورتين⁽¹⁹⁴⁾ ورواها عنه أحمد بن صالح⁽¹⁹⁵⁾. وبعض القراء يفصل بها بين السورتين في رواية أبي يعقوب لفضلها⁽¹⁹⁶⁾، وبعض يتركها فيه وبهما قرأت له. وأما قالون فروايتها الفصل بها بين السورتين. والفصل بين السورتين بالبسملة يتعرض إلى أربعة أوجه :

- أحدها : أن تصل آخر السورة بالبسملة مع أول السورة الأخرى.

- والثاني : أن تقف على آخر السورة ثم تبتدئ بالبسملة موصولة بأول الأخرى.

- والثالث : أن تقف على آخر السورة ثم تبتدئ بالبسملة وتقف على آخرها ثم تبتدئ السورة الأخرى⁽¹⁹⁷⁾.

- والرابع : أن تصل آخر السورة بالبسملة وتقف عليها ثم تبتدئ الأخرى⁽¹⁹⁸⁾.

(193) يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق. ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإلقاء بمصر، وروى القراءة عنه عرضا محمد بن سعيد الأنماطي، وإسماعيل بن عبد الله النحاس. توفي في حدود الأربعين ومائتين. غاية النهاية: 402 / 2 تر: 3934، المعرفة: 181/1 تر 80.

(194) وعلى انتفاء الفصل يتفرع السكت والوصل وكلاهما صحيح مقروء به. انظر المنتوري 131و، التيسير: 17- 18، النشر: 1/ 261، القصد النافع: 82- 83، وقد روي الفصل بها من طريق أبي يعقوب خلف بن إبراهيم، وابن هلال. جامع البيان: 2/ 355، الفجر الساطع: 51.

(195) أحمد بن صالح أبو جعفر المصري الإمام الحافظ. وأحد الأعلام الذين قرأوا على ورش وقالون، وله عن كل منهما رواية. ولد سنة 170. وروى عنه القراءة أحمد الرشديني وغيره. توفي في ذي القعدة سنة 248 هـ. الغاية: 1/ 62، تر 267.

(196) وهو اختيار شريح - شيخ الشارح - انظر الإقناع: 159/1.

(197) لم يذكر هذا الوجه مكى في التبصرة: 249، وكلامه في الكشف: 1/ 13 و 393/2 يعطي منعه له، وهو من أفراد كما قال ابن الجزري (1/ 267). ولم يتعرض في الكافي: 10 أيضا لهذا الوجه.

(198) ينظر هذه الأوجه في: جامع البيان: 2/ 358، إبراز المعاني: 1/ 237، النشر: 1/ 267، الإقناع: 1/ 158، غيث النفع: 54- 56 الدر النثير: 1/ 129.

وهذا الوجه هو الذي لا يجب أن يستعمل، وما سواه من الثلاثة لك أن تفعل، لأن البسمة في أوائل السور⁽¹⁹⁹⁾.

28

والأربع الغر⁽²⁰⁰⁾ / اللائي بسمل بينهن هن : المدثر مع القيامة، والانفطار مع المطففين، والفجر مع البلد، والعصر مع الهمزة. وليس في البسمة بينهن أثر، ولا أعلم حجة ألطف⁽²⁰¹⁾ من احتجاجهم⁽¹⁾ لها لمن نظر، لأنه لا يخلو في ذلك من وجوه، كلها لطيفة التوجيه⁽²⁰²⁾ :

- أحدها : أن يقرأ بالبسمة لمن لم ترو عنه.

- والثاني : أنه يصير مبسماً في موضع ما، وتاركاً في موضع ما، وهذا تلاعب.

- والثالث :- وهو أشدها - قولهم: لتلايقع النفي عقيب ذكر المغفرة⁽²⁰³⁾، ألم ينظر أنه إذا بسمل أوقع النفي عقيب ذكر الرحمة، فيقع فيما فر منه ليمنع بهذا الاختيار⁽²⁰⁴⁾ من وصل : ﴿الله لا إله إلا هو﴾⁽²⁰⁵⁾ ومن وصل : ﴿الحى القيوم لا تاخذه﴾⁽²⁰⁶⁾ ومن وصل : ﴿شاكراً عليماً لا يحب الله﴾⁽²⁰⁷⁾، ومن وصل :

(أ) غير واضحة بالأصل، وما أثبت من ب:، وفي شرح الحلفاوي (10) : «من استفتحهم بها».

(199) ذكر هذه الأوجه عن ابن الطفيل كل من المتتوري: 134ظ، وابن القاضي في الفجر: 68و.

(200) سميت كذلك لوضوحها وشهرتها بين القراء، وتسمى أيضاً «الزهر» كما قال الشاطبي رحمه الله (الحرز: 9) :

* وبعضهم في الأربع الزهر بسماً*

(201) أي أغمض وأخفى. انظر اللسان (لطف) 9/316).

(202) نقل هذا النص - إلى قوله «كلانا». بتمامه - عن ابن الطفيل محمد جموع الفاسي في الجامع و51، والحلفاوي في شرحه على الدرر: 10و، وانظر فرائد المعاني لابن أجروم: 50ظ، و51و.

(203) قال الداني في جامعه: 2 / 355: «و ليس اعتلالهم لاستحيابهم ذلك بالكرهه والبشاعة بشي، لأنهما موجودتان بأنفسهما بعد أسماء الله عز وجل وصفاته في قوله بسم الله الرحمن الرحيم، فلا فرق إذن بين التسمية وغيرها».

(204) في الجامع لجموع : الاعتبار، وعند الحلفاوي (10) : «فيمنع من هذا الاختيار». وما أثبت أسد وأصح.

(205) النساء : 86.

(206) البقرة : 253 - 254.

(207) النساء : 146 - 147.

﴿عزيزا حكيمًا لكن الله يشهد﴾⁽²⁰⁸⁾، و(مثل)^(أ) هذا كله غير ممتنع، إذ ألفاظ القراء حلوة معجزة، داخلية في النفس، منوطة بالقلب، غير جائز عليها ما يجوز على ألفاظنا، مستحسن منه كل ما يقبح على / ألسنتنا من كلامنا.

والعجب من الناظم إذ يقول: «ولكن يقوون الرواية بالنصر»، وهي لم يروها أحد!⁽²⁰⁹⁾ ولو قال: «المقالة» أو ما شابهها، لكان أخلص له⁽²¹⁰⁾؛ ونعم^(ب) ما اختار أبو الحسن طاهر⁽²¹¹⁾، عندما^(ج) كره هذا الاختلال الظاهر، فقال بعد أن ضعف اختيارهم، ولم يقف آثارهم⁽²¹²⁾: «وأنا أختار لمن مذهبه أن لا ييسمل أن يصل آخر الأنفال ببراءة، وآخر الأحقاف بالقتال، وآخر القمر بالرحمن وآخر الواقعة بالحديد و(الفيل بقريش)^(د)»⁽²¹³⁾.

(أ) زيادة من ب.

(ب) في ب: لنعم.

(ج) في الأصل: عندنا، وتناسب الفواصل بأباه، كما أن المعنى لا يسعفه، ويرجح ما أثبت من ب.

(د) سقط من الأصل، ووقعت هذه العبارة في ب بعد قوله حسنا، ولا بد أن يكون مكانها كما أثبت أعلاه ليوافق المنقول عن ابن غلبون في النص المذكور.

(208) النساء: 164 - 165.

(209) قال الداني عن هذا الفصل بالبسملة بين هذه الأربع بأن: «لا أصل له في رواية، ولا تحقيق له في دراية». الجامع: 2/ 355.

(210) أورد اعتراض ابن الطفيل هذا بنصه: المنتوري: 132و، وابن القاضي في الفجر: 57و، وأورده أيضا أبو شامة في الإبراز مختصرا مع إبهام قائله: الإبراز: 1/ 234.

(211) هو الإمام طاهر بن عبد النعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي، نزيل مصر أستاذ عارف وثقة ضابط وحنة محرر شيخ الداني ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضا عن أبيه وغيره وكانت له رحلة إلى العراق. قال الداني: «لم ير في وقته مثله في فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته. توفي بمصر سنة 399 هـ». الغاية: 1/ 339 تر 1475.

(212) لا أدري كيف ضعف اختيارهم، ولم يقف آثارهم؛ وهو ممن ذهب مذهبه - وربما كان إمامهم - في القول بالفصل بين هذه الأربع! فقد قال في كتابه التذكرة (1/ 63-64): «وأما ابن عامر وأبو عمرو فإنه يختار في قراءتهما أن يفصل بين كل سورتين بالسكت في جميع القراءات. إلا في هذه الأربعة المواضع - أي الأربع الزهر - فإنه يفصل فيها ب (بسم الله الرحمن الرحيم) وكذلك يختار في قراءة ورش وبه قرأت، وبه «أخذ». ونقل هذا الرأي عنه كثير من الأئمة، خاصة تلميذه الأعراف به وهو الداني. انظر جامع البيان: 2/ 354، والنشر: 1/ 262، الفجر الساطع: 132و.

(213) التذكرة: 1/ 64 وفيه: «وأنا أختار في قراءة ورش وابن عامر وأبي عمرو في خمسة مواضع أن توصل فيها السورة بالسورة التي بعدها من غير فصل بشيء البتة، لحسن ذلك فيها لمشكلة آخر السورة الأولى =

قلت : ولو وصل آخر الحجر بالنحل لكان حسنا⁽²¹⁴⁾، وهذا كله اختيار، ليس فيه خلاف رواية ولا شبهة اعتراض لذي دراية.

ولم أقرأ في افتتاح الأحزاب بسملة، وقد نص عليها بعض شيوخنا⁽²¹⁵⁾، ووجهه عندي أنه جعل البسملة شرطها الابتداء للفضل، لا أنه أتى بها بين السورتين للفصل، وعلى الوجه الأول الغالب من المؤلفين، ولذا قال الناظم : «وبسمل أنت من ذاك في يسر»، لأن التعود لازم فعله فاعلم⁽²¹⁶⁾.

=لأول التي بعدها وهي : الأنفال براءة، والأحقاف بالذين كفروا، واقتربت بالرحمن، والواقعة بالحديد، والفيل بلايلاف قريش»، وقد نقل هذا النص عن ابن الطفيل ابن القاضي في الفجر: 61ظ، والمتوري في شرحه: 131ظ.

(214) أورد كلام الشارح هنا ابن القاضي في الفجر: 61و، ونظم ذلك بقوله :

وابن الطفيل حسن الوصل لدى حجر وللسكت ذا حكم بدا
وابن الطفيل زاد وصل الحجر بسورة النحل فكن ذا حجر

ونقل ذلك عنه الجعري - مع ابهامه له - وقال : «وغيره - ابن غلبون - اختار وصل الحجر بالنحل». الكنز: 24ظ. وانظر أيضا الجامع لجموع: 52.

(215) لعل القصد في ذلك إلى شيخه سليمان بن أبي داود، فقد كان يختار الابتداء بالتسمية بعد الاستعاذة في أوائل الأجزاء وغيرها. ينظر شرح المتوري آخر باب البسملة: 134و.

(216) جملة الأقوال في ذلك عند العلماء تدور بين اختيار للبسملة أو لعدمها، وتخيير فيها، وتفصيل بين من يفصل بها بين السورتين وبين من لا يفصل. انظر جامع البيان: 2/358-360. الإقناع: 1/163، النشر: 1/119، التبصرة: 249. الشاطبية: 9.

قال الناظم :

30

- 32- وإن كنتَ في غير الفريضة قارئاً
فبَسْمِلٍ لِقَالونٍ لَدَى السورِ الزُّهْرِ
33- مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا فِي ابتداءٍ^(أ) براءةٍ
لِتَنْزِيلِهَا بِالسيفِ مِنْ مُرْسِلِ النُّذْرِ^(ب)

قلت معتصماً بالله :

البسمة عند مالك وأصحابه ليست من القرآن، فلا تقرأ عنده في صلاة فريضة سرا ولا جهرا، إلا التي في سورة النمل⁽²¹⁷⁾، وتقرأ في صلاة النافلة⁽²¹⁸⁾، ويفصل بها قالون بين كل سورتين في جميع القرآن. ولا بسمة في براءة لحذفها من المصحف⁽²¹⁹⁾.

ومرسل النذر هو الله تعالى. ومعنى : «لتنزيلها بالسيف» أن في السورة ﴿فأقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾⁽²²⁰⁾. والنذر : جمع نذير وهو مخفف من النذر كما يقال : رسل ورسل. ولم أقصد الحجة إلا على ما نبه عليه الناظم، أو تكون استنباطا فهم عن متقدم عالم ؛ إذ الغناء بما أفوه في هذا الفن وعملوا، ولا أرضى أن أكون من المؤلفين الذين نقلوا.

(أ) ب: افتتاح.

(ب) ع وم وس: الذكر، ولا يستقيم. لأن الذكر إنما يناسبه الإنزال، بخلاف النذر فإن عادة القرآن الكريم التعبير عنه بالإرسال، كما في سورة القمر: 19 و 34.

(217) آية: 30

(218) ينظر مسألة الخلاف في البسمة في الإنصاف لابن عبد البر ضمن الرسائل المنيرية: 2/156 وبعدها، مجموع فتاوى ابن تيمية: 13/419، تفسير القرطبي: 1/81 - 83، القول الأجل، في كون البسمة من القرآن أو لا (على هامش النجوم الطوالع)، حكم البسمة في الصلاة: للشيخ أحمد العالم.

(219) ينظر في تحليل ذلك: الكشف: 1/19، البرهان: 1/262 - 263، أحكام ابن العربي: 2/445.

(220) آية: 5.

قال الناظم :

ذكر فاتحة الكتاب وذكر ميم الجميع^(١)

- 34- إذا لقيت ميم الجماعة همزة
فأشبع لورش ضمة الميم في المرّ
35- وأسكن لقالون وإن تلق^(ب) ساكنا
فضم^(ج) لقالون وورش على قدر
36- وفيما عدا هذا هما يسكنانها
كذارويا عن نافع عن أولي الحجر^(د)
37- وعندي لقالون رواية ضمها
وقد نشر التخير عنه ذوا النشر^(هـ)

31

قلت معتصما بالله :

ميم الجميع⁽²²¹⁾ يكون قبلها الكاف^(ز) نحو: ﴿عليكم﴾⁽²²²⁾ و﴿إيكم﴾⁽²²³⁾،
و﴿عنكم﴾⁽²²⁴⁾ و﴿منكم﴾⁽²²⁵⁾ أو الهاء نحو: ﴿عليهم﴾⁽²²⁶⁾ و﴿إيهم﴾⁽²²⁷⁾،

(أ) ق: ذكر ميم الجمع، وفي ط: باب فاتحة...
(ب) في الأصل وحده: فإن تلق.
(ج) م: ضم.
(د) س وم وع وز: ذوي، وفي ق: أولي البر.
(هـ) الأصل: العشر
(و) ب: ذكر في نظمه ميم الجمع إذا كان...

(221) هي: «الميم الزائدة الدالة على جمع المذكورين حقيقة أو تنزيلا». ينظر القصد النافع: 97، المتتوري: 134
ظ، التوضيح والبيان: 80. والنجوم الطوالع: 354.

(222) المائدة: 107.

(223) المتحنة: 2.

(224) آل عمران: 152.

(225) النور: 55.

(226) الفاتحة: 6.

(227) النساء: 6.

﴿منهم﴾⁽²²⁸⁾ و﴿عنهم﴾⁽²²⁹⁾، أو التاء نحو: ﴿أنتم﴾⁽²³⁰⁾ و﴿كنتم﴾⁽²³¹⁾ و﴿أعلنتم﴾⁽²³²⁾، أو الهمزة نحو: ﴿هاؤم﴾⁽²³³⁾. وكل هذه الحروف قبل الميم مضمومات ما عدا الهاء فإنها إذا انكسر ما قبلها، أو كان ياء ساكنة انكسرت نحو:

﴿بهم الاسب﴾⁽²³⁴⁾ و﴿من دونهم﴾⁽²³⁵⁾ و﴿قهم﴾⁽²³⁶⁾ و﴿عليهم الذلة﴾⁽²³⁷⁾ و﴿فيهم﴾⁽²³⁸⁾، وهي مع غير هذين مضمومة نحو: ﴿منهم﴾⁽²³⁹⁾ و﴿لهم﴾⁽²⁴⁰⁾ و﴿إنهم﴾⁽²⁴¹⁾، وقد تكون هذه الحروف وبعدها (أ) ميم وليست للجمع، تعرفها بأنها أصل من الكلمة التي هي فيها تكون لاما من الفعل، وميم الجميع لا تكون إلا زائدة على الاسم، فالكاف نحو: حكم يحكم، والهاء نحو: نهم في الشيء ينهم، / والتاء نحو: عتم على الأمر يعتم⁽²⁴²⁾، والهمزة نحو: سثم يسأم فاعلم ذلك.

32

(228) براءة:49.

(229) آل عمران:155.

(230) يس:18.

(231) براءة:53.

(232) المتحنته: 1.

(233) الحاقة: 18. و«هاء» أصلها: «هاك»-بمعنى خذ، فحذفت الكاف، وعوض عنها المد والهمزة، والميم فيها ميم جمع، وهذا هو الموضع الوحيد في التنزيل تقع فيه الهمزة قبل ميم الجمع.

(234) البقرة:165.

(235) مريم: 16.

(236) غافر: 6.

(237) البقرة:60.

(238) الأنفال: 33.

(239) آل عمران:110.

(240) الأحقاف: 34.

(241) المطففين: 15.

(242) هذان المثالان الأخيران غير واردين في القرآن الكريم، أعني (نهم) و(عتم)، وفي اللسان: عتم عن الشيء، يعدى بعن، ومعناه: كف عن الشيء، أو أبطأ عنه. اللسان (عتم).

- وتلقى ميم الجمع أحد ثلاثة أشياء :
 - إما ساكنا ألف وصل أو غيره⁽²⁴³⁾.
 - وإما متحركا ألف قطع.
 - وإما متحركا غير ألف قطع.

فقرأ ورش بصلة الميم بو او في الوصل عند ألف القطع حيث وقعت نحو : ﴿عليهم وآذرتهم آم﴾⁽²⁴⁴⁾ و﴿ينفعهم إيمانهم﴾⁽²⁴⁵⁾ و﴿أنتم أعلم أم الله﴾⁽²⁴⁶⁾ و﴿منهم آميون﴾⁽²⁴⁷⁾ وشبهه، ويمد الصلة من أجل الهمزة بعدها⁽²⁴⁸⁾، ويسكن الميم في الوقف⁽²⁴⁹⁾.

وقالون من طريق أبي نسيط⁽²⁵⁰⁾ يسكنها في الحالين⁽²⁵¹⁾، فإذا لقيت الميم ساكنا فإن ناعفا يضمها من غير صلة بعدها في الوصل أيضا، وكذا إن تحرك ذلك الساكن بحركة عارضة وذلك نحو : ﴿في قلوبهم العجل﴾⁽²⁵²⁾ و﴿عن قلوبهم التي﴾⁽²⁵³⁾ و﴿عليهم الذلة﴾⁽²⁵⁴⁾ و﴿لكم الامثال﴾⁽²⁵⁵⁾ و﴿أنتم الاعلون﴾⁽²⁵⁶⁾ و﴿هم الاخسرون﴾⁽²⁵⁷⁾

(243) وهو الألف واللام.

(244) البقرة: 5 .

(245) غافر: 84 .

(246) البقرة: 140 .

(247) البقرة: 77 .

(248) لأنها عنده من قبيل المد المنفصل.

(249) الظاهر أن الشارح يرى رأي الجمهور في عدم جواز إعمال الإشمام والروم فيها، لاقتصاره على الإسكان الذي هو قسيم لهما. ينظر الصفحة التالية.

(250) محمد بن هارون أبو جعفر الربيعي البغدادي، يعرف بأبي نسيط، مقرئ جليل، ضابط مشهور، أخذ القراءات عرضا عن قالون، وروى القراءة عنه عرضا أحمد بن محمد بن الأشعث، وكان ثقة، توفي سنة 852 هـ. غاية النهاية: 2/ 273.

(251) الوقف والوصل. المتوري: 135 ظ وفيه: «وعلى الإسكان في ميم الجمع لقالون اقتصر..... ابن الطفيل في الغنية».

(252) البقرة: 92 .

(253) البقرة: 141 .

(254) البقرة: 60 وءال عمران: 112 .

(255) إبراهيم: 47 .

(256) ءال عمران: 139 ومحمد: 36 .

(257) هود: 22 والنمل: 5 .

33 وشبهه. ويسكنها فيه أيضا إذا أتى بعدها متحرك غير همزة وغير ما ذكرنا من الحركة العارضة نحو: ﴿تذرههم لا يومنون﴾⁽²⁵⁸⁾ و﴿أبصرهم / غشوة﴾⁽²⁵⁹⁾ و﴿أنتم تبصرون﴾⁽²⁶⁰⁾ وشبهه.

وروى الحلواني⁽²⁶¹⁾ عن قالون ضم ميم الجمع وصلتها بواو حيث وقعت ما لم تلق ألف وصل فإنه يضمها من غير صلة⁽²⁶²⁾ على ما تقدم، وبذلك قرأت.

[ولا خلاف بين القراء أنها ساكنة في الوقف]^{(أ)⁽²⁶³⁾}.

وروى إسماعيل بن جعفر⁽²⁶⁴⁾ وإسماعيل القاضي⁽²⁶⁵⁾ والمسيبي⁽²⁶⁶⁾ كلهم عن نافع التخخير في ضم ميم الجمع وإسكانها⁽²⁶⁷⁾، وهو الذي ذكر في نظمه.

(أ) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(258) البقرة: 5 ويس: 9.

(259) البقرة: 6.

(260) الأنبياء: 3 والنمل: 56.

(261) أحمد بن يزيد بن ازداد الصفار الأستاذ أبو الحسن الحلواني، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصا في قالون وهشام، قرأ بالمدينة على قالون، ورحل إليه مرتين، وقرأ عليه الفضل بن شاذان وغيره، توفي سنة نيف وخمسين ومائتين. غاية النهاية: 1/149، تر: 697.

(262) انظر التجريد: 20 ظ، الكافي: 11، التعريف: 202، النشر: 1/273، المتتوري: 135 ظ.

(263) التيسير: 19، الكافي: 11، تلخيص العبارات: 23، الإقناع: 2/596، النشر: 1/274 و2/122. وقد انفرد مكي بإجازة الروم والإشمام في ميم الجمع لمن وصلها، قياسا على هاء الضمير، وخولف في ذلك من طرف أئمة الأداء. انظر التبصرة: 341-342، وينظر باب الروم والإشمام من هذا الكتاب.

(264) إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري مولاهم، أبو إسحاق، جليل ثقة مأمون، ولد سنة 130 هـ، أخذ القراءة عرضا عن شيبه بن نصح ثم عن نافع وغيرهما، وروى عنه القراءة عرضا وسماعا أبو عبيد القاسم بن سلام والدوري وغيرهما، توفي ببغداد سنة 188 هـ على الأشهر الذي اقتصر عليه الذهبي وصدر به ابن الجزري. الغاية: 1/162. تر: 758، المعرفة: 1/145. تر: 54.

(265) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد القاضي أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ثقة مشهور كبير، ولد سنة 199 هـ، روى عن قالون، وروى القراءة عنه ابن مجاهد وابن الأنباري. توفي سنة 282 هـ ببغداد. الغاية: 1/162. تر: 754، تاريخ قضاة الأندلس: 32-36.

(266) إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب، أبو محمد المسيبي المدني، إمام جليل عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع، ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وعلى غيره، وقرأ عليه خلف بن هشام، وحدث عنه أحمد بن حنبل، توفي سنة 206 هـ. الغاية: 1/157-158. تر: 734، المعرفة: 1/147. تر: 57.

(267) انظر التعريف: 200.

اللغة :

المر والمرور : الذهاب، يقال : مرير مرورا : إذا جاء وذهب. ومر به : جاز عليه، وقد يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وبغير حرف، ويجوز أن يكون مما حذف الحرف منه فأوصل الفعل⁽²⁶⁸⁾. قال الميرد⁽²⁶⁹⁾ : «ولا يجوز مررت زيدا وأنت تريد مررت بزید لأنه لا يتعدى إلا بحرف جرٍّ، وذلك أنه فعل الفاعل في نفسه وليس فيه دليل على المفعول»⁽²⁷⁰⁾، وأبطل رواية من أنشد بيت جرير⁽²⁶¹⁾ :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام⁽²⁷²⁾

/ واستحسن من روى : «مررت بالديار ولم تعوجوا»⁽²⁷³⁾

34

الحجر: العقل واللب، والحجر: حطيم مكة. والحجر: موضع كان لثمود. قال الله سبحانه: ﴿ولقد كذب أصحاب الحجر﴾⁽²⁷⁴⁾ والحجر: الفرس الأثني والحجر - بكسر الحاء وضمها -: الحرام، ومنه قوله تعالى: ﴿حجرا محجورا﴾⁽²⁷⁵⁾ أي حراما محرما⁽²⁷⁶⁾.

(268) التاج (مر) 101/14.

(269) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي المعروف بالميرد، انتهى علم النحو - بعد طبقة الجرمي والمازني - إليه، وكان غزير الأدب، كثير الحفظ، فصيح اللسان، مولده سنة 216 هـ وتوفي سنة 286 هـ. طبقات النحويين للزبيدي : 108، أخبار النحويين البصريين: 105.

(270) الكامل 34/1.

(271) جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي من مميم، يكنى بأبي الحزرة، كان من فحول شعراء الإسلام ويشبه بالأعشى من شعراء الجاهلية، وله مع الفرزدق والأخطل المساجلات المعروفة ولد ومات باليمامة سنة 110 هـ.

الشعر والشعراء : 1/374 وبعدها تر 85، الأعلام: 2/119.

(272) البيت في ديوانه: 416 وفيه «أمضون الرسوم ولا تحيا»، والكامل: 1/34، والخزانة: 3/271، ومغني اللبيب: 1/108، وابن عقيل: 1/456، واللسان (مر) 7/10.

(273) ينظر الكامل: 1/34.

(274) الحجر: 80.

(275) الفرقان: 22، وقراءة الجمهور بكسر الحاء وسكون الجيم من «حجرا»، وقراءة الحسن بضم الحاء وإسكان الجيم، المطوعي بضمهما، وكتلها قراءتان شاذتان. انظر الإتحاف: 328.

(276) اللسان (حجر) 4/167، التاج (حجر) 3/123.

منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية... لابن عزيمة الإشبيلي

والنشر في البيت : البدو والإظهار، ومنه : نشرت الثوب عن طيه إذا أظهرته، ونشر الله الميت إذا أحياه، والنشر أيضا : الريح الطيبة، والنشر : الريح طيبة كانت أو غيرها. والنشر : أن يخرج النبات ثم يبطئ المطر عنه فييبس))⁽²⁷⁷⁾.

قال الناظم :

- 38- ولم أر من يقرأ بإشباع أحمد
فأذكر في إياك نعبد ما أدري
39- وفي ملك يوم الدين ثم أنص ما
يخالف فيه الأصل من علل تجري⁽¹⁾

قلت معتصما بالله :

أحمد هذا هو أحمد بن صالح⁽²⁷⁸⁾ الراوي عن ورش، روى عنه أنه يشبع الضمة إذا لقيتها الواو من كلمة أخرى أصلية / لا مبدلة نحو : ﴿نعبد وإياك﴾⁽²⁷⁹⁾، وكذا يشبع الكسرة إذا لقيتها الياء من كلمة أخرى أصلية لا مبدلة أيضا نحو : ﴿ملك يوم﴾⁽²⁸⁰⁾ وبه أخذ له قوم من المصريين. فإن كانت الواو والياء مبدلتين من همزة نحو : ﴿السفهاء الا﴾⁽²⁸¹⁾ و﴿السماء اية﴾⁽²⁸²⁾ لم يأت في مثل ذلك نص.

قال ابن سفيان⁽²⁸³⁾ : «وقال الحذاق: إن ذلك إذا انفتحت الياء فقط وانفتحت الواو أو انضمت، وخالفوا الأصل في قوله تعالى: ﴿ما هؤلاء ينطقون﴾⁽²⁸⁴⁾ وفي

(أ) في م بيت مثبت بعد هذا وهو : وذلك إشباع لضمة دالها وإشباع كسر الكاف فاعلمه في المر.

(278) تقدمت ترجمته.

(279) الفاتحة: 4.

(280) الفاتحة: 3.

(281) البقرة: 12.

(282) الشعراء: 3.

(283) محمد بن سفيان أبو عبد الله القيرواني الفقيه المالكي، أستاذ حاذق، كان ذا فهم وحفظ وستر، عرض

الروايات على أبي الطيب بن غلبون، وله كتاب الهادي في القراءات السبع، توفي بالقيع سنة 415 هـ.

معالم الإيمان : 3/ 196 وفيه وفاته سنة 408 هـ، ترتيب المدارك: 4/ 712، الغاية : 2/ 147

تر 3038، كشف الظنون : 2/ 2027، شجرة النور: 105 - 106.

(284) الأنبياء : 65.

الياء إذا انحذفت علامة للجزم نحو: ﴿لئن لم تنته ينوح﴾⁽²⁸⁵⁾ أو اتصلت بفعل قبلها نون فحذفت للدلالة الكسرة عليها نحو: ﴿واتقون يا أولي الألباب﴾⁽²⁸⁶⁾.

وقد أشبع له قوم كسرة لام كي إذا كان قبلها واو بعدها ياء، نحو: ﴿وليعلم الله﴾⁽²⁸⁷⁾ وشبهه، وكذا كسرة هاء «هي» وضممة هاء «هو»⁽²⁸⁸⁾.

وهذا كله نص الأصل وما خالف الأصل الذي أشار إليه الناظم، ولم أقرأ به، ولا يجوز عندي استعماله، وإنما النظم أحوج إلى ذكره، وإن صحت تلك الرواية⁽²⁸⁹⁾ فإنما هي المثابرة/على بيان الحركات وإشباعها حذرا عليها من الاختلاس الذي هو سرعة اللفظ بهن حتى يتوهم السامع أنك قد اذهبتهن، إذ تحقيق اللفظ بالحركات أن يوتى بهن مشبعات كأنهن قد وصلن بالحروف التي تحدث من إشباعهن غير [متمكنات لا حروف متمكنات، كما أن تحقيق السكون أن تأتي به خاليا من الحركات] ^① ومن بعضهن⁽²⁹⁰⁾ من غير وقف شديد⁽²⁹¹⁾.

(أ) ما بين المعقوفين محذوف من ب.

(285) الشعراء : 116.

(286) البقرة : 196.

(287) آل عمران : 140 والحديد : 24.

(288) الهادي: 3 ظ بتصرف يسير في التقديم والتأخير، والنص يبدأ قبل قول الشارح: قال ابن سفيان.

(289) هذه الرواية معدودة عند القراء من شواذ الروايات التي لم تشتهر ولم يجر بها العمل عندهم، رواها عن ورش أحمد بن صالح والأهوازي وكردم. وعن حمزة سليمان بن سليمان البرجي عن سليم عنه، وهو ضعيف. على أنها لغة لبعض العرب لا تعدم الشواهد على صحتها من كلامهم، والاحتجاج لها من تصاريق أقوالهم.

ينظر التنصرة: 250، والكمال: 157 ظ، وجامع البيان: 363/2، والكشف: 33/1، وسر الصناعة: 25/1، فوائد العز بن عبد السلام: 10. الفصول المفيدة للعلائي الكيكلدي: 38، شواهد التوضيح: 23.

(290) احتراز عن الروم والاختلاس.

(291) قال الإمام أبو عمرو الداني في هذا المعنى: «والمقدمون قد يتسهلون في العبارات، ويتسعون في التراجم، اعتمادا على ما يفهم من حقائقها. ويعلم من جري عاداتهم فيها، وقد كان بعض متقدمي المغاربة من أصحاب ورش يتأول الإشباع فيما تقدم وشبهه (يقصد إشباع الكسرة والضممة في ﴿ملك يوم﴾ و﴿إياك نعبد﴾) أنه المولد للحروف الصراح، فكان يبالي في تمطيط الكسرات مع الياءات، والضمات مع الواو، وهم الذين يقولون: ياء شكل لقيت ياء سواد، وواو شكل لقيت واو سواد، وذلك خطأ من متأوله، وغلط من متأمله، وجهل من قائله ومسجله والآخذ به، إذ التمثيط المولد للحروف زيادة محضة، وكتاب الله تعالى محظور منها، وسواء كانت لفظا أو رسما». جامع البيان: 363/2.

قال الناظم :

ذكر هاء الإضمار⁽¹⁾

- 40- صلِ الهاءَ مع ضمِّ بواوٍ إذا أتت
على إثر تحريكٍ وكن^(ب) غيرَ مُغْتَرٍّ
- 41- ومع كسرِها صلِّها بياءٍ إذا أتت
كذلك فاسمعي^(ج) فلستُ بذِي هُجْرٍ

قلت معتصما بالله :

هاء الكناية⁽²⁹²⁾ لا تكون إلا زائدة أبداً، وتتصل بالاسم نحو:
﴿اسمه﴾⁽²⁹³⁾، و﴿غلامه﴾⁽²⁹⁴⁾ وبالفعل نحو: ﴿علمه﴾⁽²⁹⁵⁾، و﴿يعلمه﴾⁽²⁹⁶⁾،
وبالحرف نحو: ﴿به﴾⁽²⁹⁷⁾ و﴿عليه﴾⁽²⁹⁸⁾ و﴿عنه﴾⁽²⁹⁹⁾ وشبهه، ولا يخلو أن
يكون قبلها حركة أو سكون، والحركة فتح أو ضم أو كسر، والساكن
حرف من حروف المد أو غيرها، وتختلف / الصلة لها باختلاف
الحركة قبلها، فإن كانت الحركة فتحة أو ضما كانت الصلة واوا، وكذا إن

37

(أ) ق: الضمير، وفي ط: باب ذكر هاء الإضمار.

(ب) في الأصل وحده: أكن غير مغتر.

(ج) في باقي النسخ غير ب وم: واسمعي.

(292) هي في اصطلاح القراء: «الهاء الزائدة الدالة على الواحد المذكر الغائب»، وتسمى أيضا: هاء الاضمار،
والضمير، وضمير الواحد، والضمير أخص بها من الكناية.

كنز المعاني: 38 ظ، النشر: 1/304، القصد النافع: 105، إبراز المعاني: 1/303.

(293) البقرة: 113 وغيرها.

(294) مفردة لا توجد في القرآن الكريم مضافة إلى هاء الضمير. أو لعلها ﴿فلامه﴾ النساء: 11.

(295) البقرة: 281 وغيرها.

(296) البقرة: 269 وغيرها.

(297) البقرة: 21 وغيرها.

(298) الفتح: 10.

(299) النساء: 54.

سكن ما قبلها وكان غير الياء، فإن كانت الحركة كسرا كانت الصلة ياء، وكذا إن سكن ما قبلها وهو ياء، هذا حكمها لجميع القراء⁽³⁰⁰⁾. فقرأ نافع بصلة هذه الهاء بواو إذا كان قبلها فتحة أو ضمة نحو: ﴿أنشروه﴾⁽³⁰¹⁾ و﴿يره أحد﴾⁽³⁰²⁾ و﴿تاويله إلا الله﴾⁽³⁰³⁾ و﴿وينصره ورسله﴾⁽³⁰⁴⁾ و﴿يخلفه﴾⁽³⁰⁵⁾. ونقض^(أ) أصله في ﴿يرضه لكم﴾⁽³⁰⁶⁾ فحذف الصلة منها وقبلها فتحة. فإن كان قبل الهاء كسرة، وصلها بياء نحو: ﴿به﴾⁽³⁰⁷⁾ و﴿أمه﴾⁽³⁰⁸⁾ و﴿وصحبتة﴾⁽³⁰⁹⁾ و﴿يؤده إليك﴾⁽³¹⁰⁾ و﴿فألقه إليهم﴾⁽³¹¹⁾ وشبهه. وما كان منها بعده^(ب) همزة مدّها من أجلها. واختلاف رواته في المد يأتي في موضعه⁽³¹²⁾ وكذا يأتي فيما بعد ما اختلفا فيه من هذا الفصل في موضعه⁽³¹³⁾ (إن شاء الله تعالى)^(ج).

(أ) ب : خالف.

(ب) ب : بعدها.

(ج) ورد هذا الاستثناء في ب وحدها.

(300) عبارة فيها تساهل وتسامح في نسبة الصلة - في جميع الأحوال المذكورة - إلى جميع القراء، فنتجاجة إلى تقييد، ذلك أن ابن كثير وحده هو الذي يصل الهاء بواو أو ياء في حال وجود الساكن قبلها - ياء كان أو غيرها، والباقون يكسرونها بعد الياء ويضمونها بعد غيرها من غير صلة. ينظر النشر: 305/1.

إلا إذا أراد الشارح بصلة الهاء مجرد ضبط حركتها عند وصلها بما بعدها، من غير بلوغ واو أو ياء، فذلك قد يتجه، وإن كان غير جار على لا حب اصطلاحهم.

(301) عبس : 22.

(302) البلد : 7.

(303) ءال عمران : 7.

(304) الحديد : 24.

(305) سبأ : 39.

(306) الزمر : 8.

(307) البقرة : 24.

(308) عبس : 35.

(309) المعارج : 12.

(310) ءال عمران : 74.

(311) النمل : 28.

(312) انظر باب المد من هذا الشرح.

(313) انظر الصفحة التالية.

لغتها :

مغتر : الاغترار وهو الخديعة، يقال : غره يغره غرا وغرورا إذا خدعه⁽³¹⁴⁾.

والهُجر : الفحش، والهجر: بالفتح، والهجران : هو ترك ما يلزمك
تعاهده⁽³¹⁵⁾.

(314) اللسان (غرر) 11/5.

(315) اللسان (هجر) 250/5.

38 / قال الناظم :

- 42- ولا تصلنّها عند إتيان ساكنٍ
ولا بعده^(أ) والتّ^(ب) الفوائد بالبشرِ
43- وأشميمٍ ورُمٍّ ما لم تقفْ بعد ضمةٍ
ولا كسرةٍ أو بعد أمّيهما فاذرِ
44- وإنّ تتصلّ هاءٌ بفعلٍ جزمتهُ
فمُختلِسٌ قالونٌ في غير ما كُثِرِ
45- لدى «آل عمران» وفي سورة «النّسا»
وفي «النور» و«الشورى» وفي «النمل» عن خُبِرِ
46- وفي سورة «الأعراف»^(ج) و«الشعراء» قد
دلّلتُك فاعلم لستَ في مجهَلٍ قفّرِ
47- ووافقه ورشٌّ على «يرضه لكم»
لدى كلماتِ الله في الشكر والكفّرِ

قلت معتصما بالله :

إتيان ساكن بعد هاء الكناية يكون مظهرا أو مدغما ومتحركا عن ساكن،
فمتى^(د) لقيت واحدا من هذا^(هـ) فلا خلاف في ضمها ضمنا من غير بلوغ واو^(و)

(أ) في م: ولا قبله وفي ط ون: ولا قبلها.

(ب) في الأصل وحده: فالتق

(ج) ق وم وع: وفي طه والأعراف.

(د) ب: فمهما.

(هـ) ب: هذه.

(و) في ب: ياء، وهو خطأ.

نحو : ﴿اسمه المسيح﴾^(أ) (316) و﴿ويلعلمه الله﴾⁽³¹⁷⁾ و﴿لا تدركه الأبصر﴾⁽³¹⁸⁾ ، ولا في كسرهما معه كسرا من غير بلوغ ياء ، نحو : ﴿به انظر﴾⁽³¹⁹⁾ و﴿به الله﴾⁽³²⁰⁾ و﴿بداره الارض﴾⁽³²¹⁾ . وشبه ذلك كله ، إلا أن قالون اختلس كسرة هاء : ﴿يؤده﴾ و﴿نوته﴾ حيث وقعا⁽³²²⁾ و﴿نوله﴾ و﴿نصله﴾ / في النساء⁽³²³⁾ و﴿أرجه﴾ [في الأعراف⁽³²⁴⁾ والشعراء⁽³²⁵⁾] ^(ب) و﴿يأته مؤمنا﴾ في طه⁽³²⁶⁾ و﴿يتقه﴾ [في النور]^(ب) (327) و﴿فألقه﴾ في النمل⁽³²⁸⁾ . وورش على أصله فيها ، وعن قالون في ﴿يأته مؤمنا﴾ كورش⁽³²⁹⁾ .

والساكن الذي يكون قبل الهاء (قد)^(ج) يكون حرفا من حروف المدّ أو غيرها ، فإن كان^(ج) ، فلا خلاف عن نافع في ترك صلة الهاء نحو : ﴿أخاه﴾⁽³³⁰⁾ و﴿اجتبيه﴾⁽³³¹⁾ و﴿خذوه﴾⁽³³²⁾ و﴿فعلوه﴾⁽³³³⁾ و﴿فيه﴾⁽³³⁴⁾ و﴿أخيه﴾⁽³³⁵⁾

(أ) ورد التمثيل أيضا في ب بـ ﴿اسمه أحمد﴾ ولا يستقيم به التمثيل هنا .

(ب) لم تثبت أسماء سور الآيات السابقة في ب .

(ج) في ب : «فإن كان من حروف المد»، ولا يستقيم ، إذ السياق مفروض للتمثيل بالساكن المدي وغيره .

(316) آل عمران : 45 .

(317) آل عمران : 28 .

(318) الأنعام : 104 .

(319) الأنعام : 47 .

(320) هود : 33 .

(321) القصص : 81 .

(322) الحرف الأول في آل عمران : 74 ، والثاني في موضعين من آل عمران : 145 ، وموضع في الشورى : 18 .

(323) هما معا بناية : 114 .

(324) آية : 110 .

(325) آية : 35 .

(326) آية : 74 .

(327) آية : 50 .

(328) آية : 28 .

(329) انظر النشر : 310/1 ، التيسير : 152 ، الغيث : 291 .

(330) الأعراف : 110 .

(331) النحل : 121 .

(332) الحاقة : 30 .

(333) المائدة : 81 .

(334) البقرة : 1 .

(335) البقرة : 177 .

و﴿منه﴾⁽³³⁶⁾ و﴿عنه﴾⁽³³⁷⁾ وشبهه ؛ كما لا خلاف عنه ولا عن أحد من القراء⁽³³⁸⁾ في حذف الصلة منها عند الوقف كان قبل الهاء متحرك أو ساكن.

والهاء في قوله تعالى : ﴿هذه﴾ - حيث كانت -⁽³³⁹⁾ هاء تأنيث⁽³⁴⁰⁾، وليست بهاء كناية، لكن حكمها في الصلة وفي زيادة مداها إذا جاءت بعدها همزة، وفي حذف الصلة منها كحكم هاء الكناية سواء⁽³⁴¹⁾ : إذا لم يكن بعدها ساكن وصلت بياء، نحو: ﴿هذه سبيلي﴾⁽³⁴²⁾ و﴿هذه ناقة الله﴾⁽³⁴³⁾، فإن جاء بعدها همزة زاد في مد الياء نحو : ﴿هذه أنعم﴾⁽³⁴⁴⁾ و﴿هذه أمكم﴾⁽³⁴⁵⁾، وإذا أتى بعدها /ساكن حذفت الصلة، سواء تحرك بحركة عارضة أو لم يتحرك نحو : ﴿هذه الشجرة﴾⁽³⁴⁶⁾ و﴿هذه الأنهر﴾⁽³⁴⁷⁾ وشبهها.

40

فإن وقفت على هاء الكناية فانظر إلى ما قبلها، فإن كان قبلها ضمة أو أمها - وهي الواو- أو كان قبلها كسرة أو أمها- وهي الياء- فسكن الهاء في الوقف، وقد روى جواز الروم والإشمام⁽³⁴⁸⁾ فيها مع ما ذكرنا كسائر الحروف⁽³⁴⁹⁾، ولم

(336) ءال عمران: 145

(337) الأنعام: 27.

(338) التبصرة: 255، تلخيص العبارات: 25، الإقناع: 496/1.

(339) نحو آية الأعراف: 72.

(340) قال في الإقناع: 494/1: «الهاء في «هذه» هي بدل من الياء في «هذي» كما أبدلت في «هراق»، وليست للتأنيث، لأن الهاء لم يؤنث بها شيء في موضع من كلامهم، والياء مما يؤنث به».

(341) قال الإمام ابن بري في رجزه (ظ): وهاء هذه كهاء المضمير فوصلها قبل محرك حر وانظر الفجر الساطع: 85 ظ - 86، المنتوري: 138 و.

(342) يوسف: 108

(343) الأعراف: 42

(344) الأنعام: 139

(345) الأنبياء: 91

(346) البقرة: 34

(347) الزخرف: 50.

(348) انظر تعريف هذين المصطلحين في بابهما من هذا الشرح.

(349) التيسير: 59، تلخيص العبارات: 25، التجريد: 10، العنوان: 43، الإقناع: 532/1-533، النشر:

أقرأ بذلك، فإن كان قبلها غير ما ذكرنا فالروم والإشمام جائزان فيها كانت هاء إضمار أو غيرها⁽³⁵⁰⁾.

لغتها

البشر : الطلاقة⁽¹⁾، وقوله : أو بعد أميهما، يعني أن الواو أم الضمة، والياء أم الكسرة، لأن الحركات الثلاث [عنده مأخوذات من حروف المد الثلاثة]^(ب)، فالضمة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف، لأن الحرف قبل الحركة، وعلى هذا الوجه الجمهور، وإن كان غيره قد قيل وهو مشهور⁽³⁵¹⁾.

وأرض مجهل : إذا كانت لا يهتدى فيها وجمعها مجاهل، والمجهل :- بكسر الميم - خشبة تحرك بها النار⁽³⁵²⁾.

41 /والقفر والقفرة: الخلاء من الأرض وجمعه قفار، وقد أقفر المكان، وأقفر الرجل من أهله : خلا، وأقفر : ذهب طعامه وجاع، ورجل قفر الشعر: قليله⁽³⁵³⁾ والخبر : الامتحان.

(أ) في ب: طلاقة الوجه والبشاشة.

(ب) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(350) الكافي: 37، التبصرة: 340 - 341، المختصر البارع: 6، وقال ابن الجزري عن هذا المذهب : «وهو أعدل المذاهب عندي»، ونسبه إلى جماعة من المحققين، النشر: 124/2، وقال الشاطبي حاكيا الخلاف في هذه المسألة (الحرز: ص 30 - 31) :

وفي الهاء للإضمار قوم أبوهما ومن قبله ضم أو الكسر مثلاً
أوامهما واو وياء وبعضهم يرى لهما في كل حال محلاً

(351) وفي المسألة قول ثالث وهو : «أن الحركة لا تتولد من الحرف، والحرف لا يتولد من الحركة نفيًا للذاتي عن أن يكون مادة للعرضي، والعكس»، الكنز: 275، ينظر الآراء في هذه المسألة: الكتاب: 101/4، سر صناعة الإعراب: 17 - 25، الرعاية: 98، الكنز: 275، الخصائص: 315/2 و121/3، النشر: 204/1.

(352) اللسان (جهل) 129/11.

(353) اللسان (قفر) 110/5.

ومعنى «لدى كلمات الله في الشكر والكفر»: قوله تعالى: ﴿إِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾⁽³⁵⁴⁾ وقد تقدم ذكر الكلمة⁽³⁵⁵⁾.

(354) الزمر : 8.

(355) ينظر بداءة الباب.

قال الناظم :

ذكر المد والقصر^(أ)

- 48- إذا الألفُ المفتوحُ ما قبلها أتت
أو الواوُ عن ضمٍّ أو الياءُ عن كسْرِ
49- ومن بعد إحداهُن همزٌ مُدَّها
مُكِّنَةٌ دون الخروجِ عن القَدْرِ
50- ومُدُّ لحرفٍ ساكنٍ جاء بعدها
وكن من تلاقي الساكنين على حَذْرِ
51- وإن يتطرفُ عند وقفِكَ ساكنٌ
فقف دون مدِّ ذاك رأبي بلا فخرِ
52- فجمعك بين الساكنين يجوز إن
وقفتَ وهذا من كلامهم الحُرِّ

قلت معتصما بالله :

42

هذا باب يحتاج أصوله إلى الإحكام وفصوله إلى الإيضاح/- وإن طال الكلام - فالمد هو: امتداد الصوت^(ب) ولا يكون إلا في ثلاثة أحرف، خلقة خصها الله بها⁽³⁵⁶⁾، وله حد ينتهي القارئ إليه ويعول بتحريم لفظه عليه. والحروف هي التي ذكرها الناظم: الألف ولا تكون إلا ساكنة مفتوحا ما قبلها أبدا⁽³⁵⁷⁾ وهي أصل حروف المد واللين لأنها لا تتغير عن سكونها ولا

(أ) م وط: باب ذكر.

(ب) ب: امتداد الصوت بالحركة.

(356) ينظر: شرح الهداية: 11، كنز المعاني: 41، المنتوري: 140 و.

(357) اختار الجعبري أن يقال فيها: «ولا يكون ما قبلها إلا من جنسها» لما في العبارة السابقة من إيهام خروج

الممال قبلها. الكنز: 40 ظ.

تتغير حركة ما قبلها⁽³⁵⁸⁾، وأختاها : الواو إذا سكنت وانضم ما قبلها، والياء إذا سكنت أيضا وانكسر ما قبلها، وقد يفتح ما قبل الواو والياء الساكنتين ويكون فيهما أيضا مد، والقراء يسمونهما : «حرفي لين»، وسميت تلك حروف مد، لأن المد لا يكون إلا فيها، وقيل لها حروف لين لأنها تخرج في لين وسكون من غير كلفة على اللسان بخلاف سائر الحروف⁽³⁵⁹⁾، فاللفظ بهذه الحروف صوت ممتد، ثم يعرض للزيادة في ذلك الصوت عوارض :

- التقاؤها بهمزة قبلها أو بعدها متصلة بالحروف أو منفصلة.

43 - أو ساكن/مدغم أو غير مدغم، ولا يكونان⁽¹⁾ إلا في كلمة واحدة. ويسمى جميع ذلك : موجب الزيادة في مدها، ولهذه الزيادة أيضا حد كما كان ذلك في المد، تؤخذ مشافهة عن المعلمين، ويحكمها بالترسل ألسنة المتعلمين، وقد رسم الزيادة من رسمها مقدار ألفين، وأنا أقول : حدها تضعيف صيغة حرف المد ضعفين⁽³⁶⁰⁾ فاعلم.

(أ) في الأصل وب: ولا يكونا، مع العلم أن الساكن قد ينفصل عن حرف المد مظهرا أو مدغما إلا أنه لا يمكن لانفصاله، والتقاء الساكنين، فصورة انفصال الساكن عن حرف المد لا توجب مدا.

(358) وفي هذا إشارة إلى أن قيد الناظم لها بكونها مفتوحا ما قبلها «قيد اتفاقي لا احترازي»، أو لعله للفرقة بينها وبين الهزمة. ينظر في عراقة الألف وأصالتها في المد : الخصائص : 319/2، 126/3 الكشف : 46/1، الرعاية : 125، التمهيد د: 92.

(359) ينظر التمهيد : 92 والرعاية : 126، على أن «اللين يصدق على حروف المد بخلاف العكس لما يلزم من وجود الخاص وجود العام ولا ينعكس، وإن اعتمد قبول اللين المد تساويا في صدق الاسم عليهما» الكنز : 41و.

(360) نقل هذا القول عن الشارح ابن القاضي في الفجر (97 و) واستحسنه. وقد سبق الشارح إلى هذا التقدير الإمام الداني الذي قال في التحديد (13 و) : «وحقيقة النطق بذلك - الزيادة في المد - أن تمد الأحرف الثلاثة ضعفي مدهن في الضرب الأول - أي مد الصيغة».

فصل [الهمز الموجب للمد]

الهمزة تأتي بعد حرف المد واللين وقبله، فمثل الذي قبله: ﴿ءامن﴾⁽³⁶¹⁾ و﴿ءادم﴾⁽³⁶²⁾، والتي بعده: ﴿جاء﴾⁽³⁶³⁾ و﴿شاء﴾⁽³⁶⁴⁾ وما أشبهه.

فصل [سبب الهمز المتصل والمنفصل]

الهمزة التي تأتي بعد حرف المد واللين تكون على ضربين :

- متصلة به في كلمة نحو: ﴿جاء﴾⁽³⁶⁵⁾ و﴿شاء﴾⁽³⁶⁶⁾ و﴿سوء﴾⁽³⁶⁷⁾ و﴿تنوء﴾⁽³⁶⁸⁾ و﴿سيء﴾⁽³⁶⁹⁾ و﴿جيء﴾⁽³⁷⁰⁾ وشبه ذلك.

- ومنفصلة عنه نحو: ﴿كما ءامن﴾⁽³⁷¹⁾ و﴿بما أنزل﴾⁽³⁷²⁾ و﴿في أنفسكم﴾⁽³⁷³⁾ و﴿بني ءادم﴾⁽³⁷⁴⁾ و﴿قوا أنفسكم﴾⁽³⁷⁵⁾ و﴿قالوا ءامنا﴾⁽³⁷⁶⁾ وشبهه، وسواء كان حرف المد مثبتا في الخط نحو ما مثلناه، أو كان محذوفا منه، صلة

(361) البقرة : 482.

(362) البقرة: 36.

(363) الإسراء: 81.

(364) هود: 107.

(365) النساء: 43

(366) البقرة: 19

(367) ءال عمران: 30

(368) القصص: 76

(369) هود: 76

(370) الزمر: 66

(371) البقرة: 12

(372) البقرة: 3

(373) الذاريات: 21

(374) الأعراف: 25

(375) التحريم: 6

(376) البقرة : 13.

كان أو غيرها، فالمحذوف من الخط نحو: ﴿يَادِم﴾⁽³⁷⁷⁾ و﴿هُوَلَاء﴾⁽³⁷⁸⁾ و﴿إِسْرَاعِيل﴾⁽³⁷⁹⁾: الألف/ التي بعد الياء والهاء والراء من الخط محذوفة، وكذلك ﴿النِّين﴾⁽³⁸⁰⁾ الياء الواحدة منه محذوفة من الخط. والصلة نحو: ﴿انكُم أَنتُمْ﴾⁽³⁸¹⁾ و﴿عليهم ءَأَنذرتهم تَأْم﴾⁽³⁸²⁾ و﴿تَاويله تِإِلَا الله﴾⁽³⁸³⁾ و﴿أطعمه إِنْ أَنتُمْ تِإِلَا﴾⁽³⁸⁴⁾، وغير الصلة نحو: ﴿الدَاع إِذَا﴾⁽³⁸⁵⁾ و﴿لئن أَخرتن إِي﴾⁽³⁸⁶⁾ و﴿نكبر الم﴾⁽³⁸⁷⁾ وشبهه⁽¹⁾ ذلك كله، فقرأ ورش بزيادة المد في حروف المد واللين في هذين (الضريين)^(ب)، وهو تضعيف مد صيغة الحرف مثلين.

وقرأ قالون بمد أقل من مد ورش وأطول من مد الصيغة⁽³⁸⁸⁾، وقد روى عنه الحلواني فيما كان منفصلا من الهمزة أن لا يمد كلمة لكلمة⁽³⁸⁹⁾، بل يمكن

(أ) في الأصل: وشبهه، والتصحيح من ب.

(ب) في الأصل: الضدين، ومأثبت من ب، والمقصود: المد المتصل والمنفصل.

(377) البقرة: 34

(378) البقرة: 30

(379) البقرة: 39، وقد اختلف أئمة الرسم في حذف ألف «إسرائيل»، والمشهور عندهم إثباتها وعليه مصاحف المغاربة، وجرى الشارح على مذهب شيخه أبي داود فيها كما عليه المصاحف المصرية، وكان الأولى أن يأتي بحرف لا خلف فيه. انظر المقنع: 22، دليل الحيران: 75 - 76.

(380) البقرة: 60 انظر المقنع: 49، دليل الحيران: 197.

(381) الأنبياء: 64

(382) البقرة: 5

(383) آل عمران: 7

(384) يس: 64

(385) البقرة: 185

(386) الإسراء: 62

(387) فاطر: 26 - 27.

(388) هو المد الطبيعي ويعبرون عنه بالفصر، ومعنى مد الصيغة: «أن يوتى بحروف المد مسكنات على مقدار ما فيهن من المد الذي هو صيغتهن من غير زيادة ولا إشباع». التحديد: 13 و.

(389) ويقال أيضا: مد حرف لحرف، وهو تعبير عن المد المنفصل أي: أنه يمد المد في آخر الكلمة الأولى من أجل الهمزة في أول الثانية، فينسب المد إلى الكلمة وإن كان في حرف منها، وقد ينسب إلى الحرف كما تقدم. الدر النثر: 211/2.

حرف المد فيه ويجعل اللفظ به عند الهمزة كاللفظ به عند غيرها أو إذا وقف⁽³⁹⁰⁾، وهذا يسمى : «الاعتبار»، وبه قرأت له، ومعناه : اعتبر لفظ الحرف مع الهمزة لدى الوصل كلفظك به عند الوقف دونها، وهو مد الصيغة.

فصل [المد لموجب السكون]

والساكن الذي يأتي بعد حرف المد واللين الموجب للزيادة فيه يكون أيضا على ضربين/: مظهر او مدغما، ويأتي مع هذه الحروف في كلمة واحدة، فالمظهر نحو : لام ميم من ﴿الم﴾⁽³⁹¹⁾، وكاف وصاد من ﴿كهيعص﴾⁽³⁹²⁾ وشبه ذلك من هجاء فواتح السور التي تكون على ثلاثة أحرف أو سطرها حرف مد ولين وكذلك ﴿محيي﴾⁽³⁹³⁾ و﴿اللائي﴾⁽³⁹⁴⁾ في قراءة من سكن الياء⁽³⁹⁵⁾. والمدغم نحو: ﴿الضالين﴾⁽³⁹⁶⁾ و﴿الصاخة﴾⁽³⁹⁷⁾ و﴿دآبة﴾⁽³⁹⁸⁾ و﴿يشاق﴾⁽³⁹⁹⁾ وشبهه.

فقرأ ورش وقالون هذين الضربين بمدين كما تقدم اختلافهما قبل في الفصلين⁽⁴⁰⁰⁾.

(390) انظر مذهب الحلواني في التذكرة : 106/1، التبصرة : 264، التجريد : 9ظ، تلخيص العبارات : 26، النشر : 328/1 - 329.

(391) البقرة : 1.

(392) مريم : 6.

(393) الانعام : 164.

(394) الاحزاب : 4.

(395) أما الاسكان في ياء ﴿محيي﴾ فهي قراءة أبي جعفر ورواية قالون وورش في وجه عنه، وأما ﴿اللائي﴾ فقرأها بالياء الساكنة وقفا وو صلا البزي وأبو عمرو بخلف عنهما، وورش وأبو جعفر وقفا. النشر : 397/1.

(396) الفاتحة : 7.

(397) عبس : 33.

(398) البقرة : 163.

(399) الحشر : 4.

(400) ظاهر كلام الشارح يعطي أن المراتب تتفاوت في اللازم كتفاوتها في المتصل، تبع في ذلك شيخيه ابن بليمة في التلخيص : 26، وابن الفحام في التجريد: 17ظ، وقال في النشر (317/1) : «القرأءة مجمعون على مده (أي الساكن اللازم) مشبعا قدرا واحدا من غير إفراط، لأعلم بينهم في ذلك خلافا سلفا ولا خلفا...».

فإذا جاء حرف المد آخر كلمة والساكن المظهر أو المدغم أول كلمة أخرى، فلا خلاف في حذف حرف المد لالتقاء الساكنين نحو : ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ﴾⁽⁴⁰¹⁾، و﴿أُولُوا الْعِلْمِ﴾⁽⁴⁰²⁾ و﴿قَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽⁴⁰³⁾، و﴿قَالُوا اطِيرْنَا﴾⁽⁴⁰⁴⁾، و﴿إِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ﴾⁽⁴⁰⁵⁾ وشبهه⁽⁴⁰⁶⁾، ولذا قال الناظم :

«وكن من تلاقي الساكنين على حذر»

وللقراء في قراءة من حذف الهمزة الأولى من الهمزتين المفتوحتين من كلمتين⁽⁴⁰⁷⁾ قولان :

قالوا : يمد حرف المد واللين وإن حذفت الهمزة، إذ التسهيل عارض، والهمزة الثانية تقوم /مقام الأولى فيكون ﴿جاء أحدهم﴾⁽⁴⁰⁸⁾ إذا حذفت الأولى منه، مثل ﴿ما أنزل الله﴾⁽⁴⁰⁹⁾.

وقالوا : لا يمد، إذ ذهب موجب المد⁽⁴¹⁰⁾.

(401) ءال عمران: 173 .

(402) ءال عمران: 18 .

(403) الأعراف: 42 .

(404) النمل: 49 .

(405) الأنفال: 32 .

(406) انظر جمال القراءة: 522/2، الإقناع: 463/1 .

(407) وهي قراءة أبي عمرو وقالون والبري. النشر: 383/1، التذكرة: 116/1 .

(408) المومنون: 100 .

(409) الأنعام: 92 .

(410) قال في النشر 1(354) : «والمذهبان قويان، والنظران صحيحان مشهوران معمول بهما نسا وأداء، قرأت بهما جميعا»، المسألة أيضا في : التيسير : 33، الكافي : 14، التبصرة : 266 - 267 ويجب التنبيه على أن إجراء الوجهين إنما يتجه لمن مذهبه القصر في المنفصل. أما على قراءة من يمد المتصل والمنفصل - وهي الرواية الأخرى عن قالون والدوري - فلا خلاف في المد على أي احتمال». ينظر: إبراز المعاني : 379/1

وكذا أيضا لهم قولان في المكسورتين والمضمومتين من كلمتين إذا حذف الأولى منهما⁽⁴¹¹⁾ أو سهلت⁽⁴¹²⁾، والمد⁽¹⁾ هنا مع التسهيل عندي أقيس وأقوى منه إذا حذف فيهما أو في المفتوحتين، لأن هذين، تسهيل الأولى فيهما بين، والهمزة المسهلة توجب بعض المد بما فيها من لفظ الهمز، وتلك، تسهيلها بحذفها، وإذا حذف لم يبق منها بقية، فبينهما فرق في هذا الوجه^(ب)، ويستويان في أن الهمزة الثانية تقوم مقام الأولى في^(ج) أن التسهيل عارض، فافهم⁽⁴¹³⁾.

فصل [المد للسكون العارض]

ويعرض في حروف المد واللين، وفي حرفي اللين إذا وقع قبل أو آخر الكلم الموقوف عليهن اختلاف بين أهل النقل للقراءة واتفاق، أو وضحته وأحكمت أدائه، ويأتي ذلك فيها على خمسة أضرب^(د):

1- إما أن يكون الواقع قبل حرف المد عند الوقف همزة وبعده حرف من سائر الحروف نحو: ﴿مستهزءون﴾⁽⁴¹⁴⁾ و﴿خاسئين﴾⁽⁴¹⁵⁾، و﴿خاطئين﴾⁽⁴¹⁶⁾، و﴿متكئون﴾⁽⁴¹⁷⁾، و﴿لآت﴾⁽⁴¹⁸⁾ و﴿مئاب﴾^(هـ)⁽⁴¹⁹⁾ وشبهه،

47

(أ) ب: لكن.

(ب) ب: الموجب.

(ج) ب: لأن.

(د) ب: أوجه.

(هـ) ب: الحساب والعقاب، ولا يصح بهما التمثيل هنا.

(411) على قراءة أبي عمرو.

(412) على قراءة قالون وقنبل.

(413) وهو رأي ذكي نبيه من الشارح، وقد ارتضاه ابن الجزري قائلا: «والتحقيق في ذلك أن يقال إن الأولى فيما ذهب بالتغيير اعتباطا هو الثاني - القصر - . وفيما بقي له أثر يدل عليه هو المد ترجيحاً للموجود على المعدوم». النشر: 1/354-355، وينظر آراء الشارح ضمن قسم التقديم.

(414) البقرة: 13.

(415) البقرة: 64.

(416) القصص: 7.

(417) يس: 55.

(418) ص: 2.

(419) الرعد: 37.

فهذا حرف المد فيه لورش ممدود من أجل الهمزة قبله، لروايته ذلك، وسأذكره فيما بعد - إن شاء الله - (420).

2 - وإما أن يكون بعد حرف المد همزة أو حرف مدغم يكون الوقف عليهما :

فالهزمة نحو: ﴿السوأي﴾ (421)، و﴿جىء﴾ (422)، و﴿جاء﴾ (423)، وشبه ذلك. والمدغم نحو: ﴿صوآف﴾ (424) و﴿الدوآب﴾ (425) و﴿جان﴾ (426) وشبهه، فهذان أيضاً، حرف المد فيهما ممدود على قدر طبع الراوي (427) الذي تقرأ له، بلا خلاف (428).

3 - وإما أن يكون بعد حرف المد واللين حرف من سائر الحروف يسكن للوقف، نحو: ﴿يعلمون﴾ (429) و﴿يفعلون﴾ (430) و﴿غفور﴾ (431) و﴿المتقين﴾ (432) و﴿التواب﴾ (433) و﴿الحساب﴾ (434) وشبهه مما حرف المد فيه مثبت في الخط، وكذا إن كان محذوفاً منه نحو: ﴿الغارن﴾ (435) و﴿يستورن﴾ (436).

(420) انظر البيت رقم 53 وبعده.

(421) الروم : 9.

(422) الزمر: 66.

(423) النساء : 43.

(424) الحج: 34.

(425) الحج: 18.

(426) الرحمن: 38.

(427) طبع الراوي: أي مذهبه في التحقيق والحد.

(428) لا يدخل هذا الضرب والذي قبله ضمن الخلاف المقصود في سكون الوقف، وقد أدرج ابن مطروح

الضرب الثاني فيه من حيث جواز إجراء الأوجه الثلاثة عليه، وخالفه أهل الأداء واطرحوا قوله.

انظر تقييد ابن مطروح على الحصرية 3ظ، وشرح الحلفاوي: 17ظ.

(429) البقرة: 12.

(430) هود: 36.

(431) البقرة: 181.

(432) البقرة: 179.

(433) البقرة: 36.

(434) البقرة: 200.

(435) الشعراء: 223.

(436) النحل: 75.

و﴿الامين﴾⁽⁴³⁷⁾ و﴿الحوارين﴾⁽⁴³⁸⁾ وشبهه؛ وكذا إن كان حرف المد مبداً نحو :
 ﴿ولم يوت﴾⁽⁴³⁹⁾، و﴿لاياب﴾⁽⁴⁴⁰⁾، و﴿الذيب﴾⁽⁴⁴¹⁾ و﴿بئر﴾⁽⁴⁴²⁾. وشبهه ؛ فمن
 القراء من إذا وقف بالسكون أو بالاشمام⁽⁴⁴³⁾ - في المرفوع منه مد لجميع القراء
 مدّاً مشبعا على قدر / طبع الراوي، وإن رام الحركة في المرفوع والمنخفض كان
 المد أقل من هذا المد⁽⁴⁴⁴⁾؛ ومنهم من لا يمد وإن سكن، ويأتي بمد الصيغة التي
 لا تفارق الحرف، لأن السكون عارض⁽⁴⁴⁵⁾، وهو مذهب الناظم لأنه يقول:
 الجمع بين ساكنين في الوقف متأت إذا لم يكن أحدهما حرف مد فيقول:
 ﴿السحر﴾⁽⁴⁴⁶⁾ و﴿القطر﴾⁽⁴⁴⁷⁾ و﴿الفجر﴾⁽⁴⁴⁸⁾، فإذا كان أحدهما حرف مد
 كان أيسر، فاعلم⁽⁴⁴⁹⁾.

48

4 - وإما أن يكون بعد حرف اللين همزة نحو : ﴿شيء﴾⁽⁴⁵⁰⁾،
 و﴿السوء﴾⁽⁴⁵¹⁾ وشبههما، فهذا الفصل إن كنت آخذاً فيه في الوصل لورش بمد
 الزيادة وقفت كذلك، وإن مكنت في الوصل كان لك عند الوقف وجهان :

(437) ءال عمران: 20.

(438) المائدة: 113.

(439) البقرة: 245.

(440) البقرة: 281.

(441) يوسف: 13.

(442) الحج: 43.

(443) يأتي التعريف به في بابه.

(444) أي المد الطبيعي، لأنه لا مد البتة مع الروم لأنه بمثابة حركة.

(445) يصحح القراء بشأن هذا السكون كلا من الإشباع والتوسط؛ القصر لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض
 وعدمه عندهم.

ينظر الاقناع: 488/1، النشر: 335/1، التبصرة: 268، إبراز المعاني: 335/1، الفجر الساطع: 73.

(446) يونس: 81.

(447) سبأ: 12.

(448) الفجر: 1.

(449) قال ابن مطروح (التقييد 3ظ): «قوله: «وإن يتطرف...» يعني أنك إن وقفت على حرف متحرك يكون

آخر كلمة، وسكن للوقف وقبله حرف مد ولين، فقف دون زيادة ولا تراخ اجتماع الساكنين في

ذلك». وقد نقل رأي الحصري في سكون العارض كثير من الأئمة. انظر: الكنز: 43ظ، المتتوري: 144و،

إبراز المعاني: 335/1، النشر: 335/1-336، الفجر الساطع: 128.

(450) البقرة: 19.

(451) الفرقان: 40.

التمكين كالوصل، والمد من أجل الساكن (452).

5 - وإما أن يكون بعد حرف اللين حرف من سائر الحروف أيضا نحو : ﴿الانثين﴾ (453) و﴿الحسنين﴾ (454) ، و﴿مالاترون﴾ (455) و﴿فلا فوت﴾ (456) و﴿من خوف﴾ (457) و﴿ولانوم﴾ (458) وشبهه. فمن القراء أيضا من لا يرى الزيادة في مد حرف اللين وهو الأكثر والأشهر، ومنهم من يراها تجوزا وتشبيها بحروف المد (459).

فصل [المد في هجاء فواتح السور]

حروف الهجاء الواقعة في فواتح السور / تأتي على أربعة أمثلة :

49

1 - مثال يكون على ثلاثة أحرف وسطها حرف مد نحو: ميم، لام، نون، وقد ذكرناه (460). فإن وقع بعد حرف من هذه الحروف حرف يدغم الأول فيه، فمن القراء من يمدّه أكثر من مدّ ما لا يدغم، ومنهم من يجعله كغير المدغم (461).

(452) ينظر النشر: 346/1، الإبراز: 339/1 وبعدهما.

(453) الأنعام: 144.

(454) التوبة: 52.

(455) الأنفال: 49.

(456) سبأ: 51.

(457) قريش: 5.

(458) البقرة: 254.

(459) وهذا كله حالة الوقف، والقراء يصححون بشأن حروف اللين - فيما ليس بعده همزة لورش - حالة الوقف بالاسكان أو الإشمام - فيما يسوغ: القصر والتوسط والإشباع، وإن كان جلهم يختارون التوسط - قال ابن الجزري في النشر (350/1): «والتحقيق في ذلك أن يقال: إن هذه الأوجه لا تسوغ إلا لمن ذهب إلى الإشباع في حروف المد من هذا الباب. وأما من ذهب إلى القصر فيها فلا يجوز له إلا القصر فقط، ومن ذهب إلى التوسط فلا يسوغ له هنا إلا التوسط والقصر، اعتد بالعارض أو لم يعتد، ولا يسوغ له هنا إشباع».

(460) ينظر فصل (المد لموجب السكون).

(461) قال الداني في جامعه (2/488 - 489): «فأما المدغم من حروف التهجي.. فاختلف علماؤنا في إشباع تمكنه زيادة على المظهر من ذلك وفي التسوية بينهما، فقال بعضهم: يشبع التمكين لحرف المد في ذلك.. وهو مذهب ابن مجاهد.. وقال آخرون: لا يبالغ في إشباع التمكين في ذلك.. وهذا مذهب أكثر شيوخنا... وإليه كان يذهب محمد بن علي (الأذفوي) وعلي بن بشر، والوجهان جيدان». وانظر في هذا التبصرة: 271، الإقناع: 478/1، النشر: 318/1.

وذلك نحو: ﴿الم﴾⁽⁴⁶²⁾ ﴿المص﴾⁽⁴⁶³⁾: ألف لام أطول (مدا)⁽¹⁾ من مدياء ميم، لإدغام ميم لام في ميم ميم⁽⁴⁶⁴⁾.

2- (ومثال يكون على ثلاثة أحرف وسطها حرف لين نحو: عين⁽⁴⁶⁵⁾)، وفي الياء اختلاف لسكونها، وقد تقدم⁽⁴⁶⁶⁾(ب).

3- ومثال يكون على ثلاثة أحرف وسطها متحرك نحو: ألف، فلا مد فيه⁽⁴⁶⁷⁾.

4- ومثال يكون على حرفين نحو: را⁽⁴⁶⁸⁾ وطا⁽⁴⁶⁹⁾ وها⁽⁴⁷⁰⁾ ويا⁽⁴⁷¹⁾، فهذا أيضا لا زيادة مد فيه إلا ما روى أهل المغرب عن ورش أنه يمد ذلك كله إلا⁽⁴⁷²⁾ را ﴿الر﴾⁽⁴⁷³⁾ و﴿المر﴾⁽⁴⁷⁴⁾ و طا وها من ﴿طه﴾⁽⁴⁷⁵⁾ (وفيه نظر)^(ج).

(أ) في الأصل: مد، والتصحيح من ب.

(ب) زيادة من ب سقطت من الأصل، ولا بد منها.

(ج) زيادة مهمة سقطت من الأصل.

(462) البقرة: 1.

(463) الأعراف: 1.

(464) الكافي: 15.

(465) فاتحة مريم والشورى.

(466) ينظر الضرب الخامس قبل، قال الداني في جامع البيان (2/486-487): «واختلفوا في الياء إذا زال عنها الكسر وانفتح ما قبلها وذلك في العين من ﴿كهيعص﴾ و﴿عسق﴾، فبعضهم يزيد في تمكينه كالزيادة فيها إذا انكسر ما قبلها لأجل الساكنين، وهو قياس قول من روى عن ورش المد في ﴿شيء﴾...، وبعضهم لا يبالغ في زيادة التمكين لها لتغير حركة ما قبلها... وهو قياس قول من روى عن ورش القصر في ﴿شيء﴾» وفي الإقناع (1/479): «فمن كان مذهبه من المتعقبين ترك المد في الوقف لما اجتمع فيه ساكنان لم يمد (عين)، لأن حروف التهجي في حكم الموقوف عليها، ومن كان مذهبه المد في الوقف، مد (عين)» وانظر النشر: 1/348 - 349، القصد النافع: 150، ص: 66 من هذا الشرح.

(467) انظر التذكرة: 1/69، الكافي: 14.

(468) فاتحة يوسف.

(469) فاتحة الشعراء وطه.

(470) فاتحة مريم وطه.

(471) فاتحة مريم.

(472) في الكافي: 15: «من» بدل «إلا»، وهو خطأ، وينظر النشر: 1/345.

(473) يونس: 1.

(474) الرعد: 1.

(475) الكافي: 14-15، وقد انفرد ابن شريح بحكاية هذه الرواية، ولذلك لم يتابعه الشارح عليها.

وأما يا ميم من ﴿ألم الله﴾⁽⁴⁷⁶⁾ للقراء، ومن ﴿الم أحسب﴾⁽⁴⁷⁷⁾ على قراءة ورش⁽⁴⁷⁸⁾، فمن راعى حركة الميم لم يمد الياء فيهما، ومن رأى أن الحركة عارضة لأنها عن سكون ترجع، مد⁽⁴⁷⁹⁾. ولا خلاف في الوقف أنه ممدود.

وقول الناظم: «دون الخروج عن القدر»، هو ما عرفتك من أن نهاية المد لها حد⁽⁴⁸⁰⁾، فقد روي عن حمزة أنه قرأ عليه رجل، فجعل يمحطط/ في مده فقال له: «يا بن أخي، لا تفعل. أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو ققط وما كان فوق البياض فهو برص، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة؟؟؟!»⁽⁴⁸¹⁾.

وقوله: «على حذر»، أي على ترقب، وخفف وسطه لضرورة وزن الشعر لأن ما كان على فعل مفتوح العين غير حرف حلق لا يخفف لحفة الفتحة كجمل، فإذا كان على فعل مضموم العين كعضد، أو على فعل مكسور العين ككتف. جاز تخفيف العين فيهما لثقل حركتهما⁽⁴⁸²⁾.

وقوله: «من كلامهم الحر» أي: النفيس المنتقى، يقال الحر للعتيق من الخيل⁽⁴⁸³⁾.

(476) ءال عمران: 1

(477) العنكبوت: 1

(478) أي بنقل حركة الهمزة إلى الميم، على أصله.

(479) قال في جامع البيان (488/2): «والمذهبان حسنان بالغان، غير أن الأول - المد - أقيس، والثاني - عدمه - آثر - وعليه عامة أهل الأداء». وانظر النشر: 1/ 359، الكافي: 15، التذكرة: 1/ 70-71، التبصرة: 274، الاقتناع: 1/ 479-480، تلخيص العبارات: 24، الفجر الساطع: 182و.

(480) قال ابن مطروح (التقييد 3): «قوله: ممكنة دون الخروج عن القدر، أي مدا مشبعا من غير إفراط يخرج به القارئ عن حد القراءة وقدرها، فينبغي للقارئ أن تكون قراءته قائمة التمكين، حسنة التبيين، على مقدار مذاهب القراء مما تؤيده الرواية ويوافق لغات العرب».

(481) أسند هذا الأثر عن حمزة الحافظ أبو عمرو الداني في التحديد: 8 والحافظ الذهبي في المعرفة: 1/ 114-115 في ترجمته، وأورده ابن غلبون في التذكرة: 1/ 170، وابن الجزري في الغاية: 1/ 263 والنشر: 1/ 327.

(482) ينظر الكتاب: 4/ 203، والخصائص: 1/ 75. ولا أدري لم حمل الشارح «حذر» على «حذر» محرك الوسط، واعتبر إسكانه ضرورة لجأ إليها الناظم، وغفل عن «حذر» التي هي بمعنى الحذر، ولا تحتاج إلى تقدير ضرورة، وقد جاء بها التنزيل، كما في سورة النساء الآيتان: 71 و 102. أفاده الشيخ الدكتور عبد الهادي حميتو - حفظه الله - وهو تبييه نبيه.

(483) ينظر اللسان (حرر): 4/ 182.

قال الناظم :

- 53- وإن تتقدّم همزةٌ نحو «ءامنوا»
و«أوحى» فامدّدْ ليس مدّك بالنكّرِ
54- ولو سهّلتْ إلا مواضع أهملتْ
لهم عللٌ فيها حوى علمها صَدْرِي
55- «يواخذكم» «الآن»^(أ) مستفهماً به
وقولك «الأولى» وصفُ عادٍ^(ب) ذوي الحُسْرِ
56- فإن كان قبلَ الهمزة^(ج) الحرفُ ساكناً
وليس بحرفِ المدِّ فاقرأه بالقَصْرِ
57- كقولك «قرءان»^(د) وما كان مثله
سوى حرفٍ «سوءاتٍ» فقد مدّ عن عُذْرِ

قلت معتصماً بالله :

/الهمزة التي تأتي قبل حرف المد توجد في القرءان في ثمانية أمثلة :

51

- أحدها : أن تكون مبتدأة استفهاماً، وحرف المد بعدها مبدل من همزة
أخرى متحركة نحو : ﴿ءأذرتهم﴾⁽⁴⁸⁴⁾ و﴿ءأنتم أعلم﴾⁽⁴⁸⁵⁾ و﴿ءأنت
قلت﴾⁽⁴⁸⁶⁾ و﴿ءالد وأنا عجوز﴾⁽⁴⁸⁷⁾ و﴿ءأخذ﴾⁽⁴⁸⁸⁾ و﴿ءأشفقتم﴾⁽⁴⁸⁹⁾ و﴿ءأمنتهم
من في السماء﴾⁽⁴⁹⁰⁾ وشبهه.

(أ) ط وز : يواخذكم والآن : ولعل الواو إشباع لضمة الميم.

(ب) م : عادا.

(ج) ن : فإن كان ، م : همزة.

(د) في غير الأصل وس وم : قرءانا.

(484) البقرة : 5

(485) البقرة : 139

(486) المائدة : 118

(487) هود : 71

(488) يس : 22

(489) المجادلة : 13

(490) الملك : 16

• والثاني : أن تكون مبتدأة استفهاما، وحرف المد بعدها مبدل من همزة الوصل نحو: ﴿الذكرين﴾⁽⁴⁹¹⁾، ﴿الله﴾⁽⁴⁹²⁾ وشبهه.

• والثالث : أن تكون مبتدأة خبرا، وحرف المد بعدها مبدل من همزة ساكنة نحو: ﴿ءامن﴾⁽⁴⁹³⁾ و﴿ءادم﴾⁽⁴⁹⁴⁾ و﴿ءاتي﴾⁽⁴⁹⁵⁾ و﴿أوتي﴾⁽⁴⁹⁶⁾ و﴿أوفي﴾⁽⁴⁹⁷⁾ و﴿إيمن﴾⁽⁴⁹⁸⁾ و﴿إيتاء﴾⁽⁴⁹⁹⁾ وشبهه.

• والرابع : أن تكون مع ابتدائها في الأضرب الثلاثة قد خففت، وذلك التخفيف يأتي فيها على ثلاثة أوجه: نقل، وبدل، وبين بين⁽⁵⁰⁰⁾.

فنقل حركتها يكون إذا أتى قبلها ساكن من كلمة أخرى، وذلك الساكن يكون لام المعرفة نحو: ﴿الآخرة﴾⁽⁵⁰¹⁾ و﴿الاولى﴾⁽⁵⁰²⁾ و﴿الازفة﴾⁽⁵⁰³⁾ و﴿الن جنت﴾⁽⁵⁰⁴⁾ و﴿الن خفف الله﴾⁽⁵⁰⁵⁾ وشبهه، ويكون حرفا ساكنا من كلمة أخرى كان / تنويناً أو غيره، ما لم يكن حرف مد، نحو: ﴿من-

52

(491) الأنعام: 144

(492) يونس: 59

(493) البقرة: 12

(494) البقرة: 30

(495) البقرة: 176.

(496) البقرة: 135

(497) يوسف: 59

(498) الطور: 19

(499) النور: 36.

(500) يأتي تعريف الشارح لكل ذلك في باب ذكر الهمزتين من كلمة ومن كلمتين.

(501) البقرة: 3

(502) طه: 20

(503) غافر: 17.

(504) البقرة: 70

(505) الأنفال: 67.

﴿امن﴾⁽⁵⁰⁶⁾ و﴿لقد - اتينا﴾⁽⁵⁰⁷⁾ و﴿قل - أنتم﴾⁽⁵⁰⁸⁾ و﴿رحيم - آشفقتم﴾⁽⁵⁰⁹⁾ وشبهه.

وبدلها يكون إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها همزة مضمومة أو مكسورة، نحو: ﴿من السماء آية﴾⁽⁵¹⁰⁾ و﴿هؤلاء الهة﴾⁽⁵¹¹⁾ وشبهه.

وجعلها «بين بين» يكون إذا اجتمعت همزتان متفتحتان، الثانية منهما مسهلة وبعدها ألف في نحو: ﴿ءامنتم﴾ في الأعراف⁽⁵¹²⁾ وطه⁽⁵¹³⁾ والشعراء⁽⁵¹⁴⁾، و﴿ءألهتنا﴾ في الزخرف⁽⁵¹⁵⁾ وشبهه.

• والخامس: أن تكون مجتلية للابتداء، وحرف المد أيضا بعدها مبدل من همزة ساكنة نحو: ﴿اوتمن﴾⁽⁵¹⁶⁾ و﴿ايتنا﴾⁽⁵¹⁷⁾ و﴿ايذن لي﴾⁽⁵¹⁸⁾ و﴿ايت بقرءان﴾⁽⁵¹⁹⁾.

• والسادس: أن تكون متوسطة بعد حركة، نحو: ﴿مستهزون﴾⁽⁵²⁰⁾

(506) البقرة: 61.

(507) البقرة: 86.

(508) البقرة: 139.

(509) المجادلة: 12 - 13.

(510) الشعراء: 3.

(511) الأنبياء: 98.

(512) آية: 122.

(513) آية: 70.

(514) آية: 48.

(515) آية: 58.

(516) البقرة: 282.

(517) الأنفال: 32.

(518) التوبة: 49.

(519) يونس: 15.

(520) البقرة: 13.

﴿مئارب﴾⁽⁵²¹⁾ و﴿ليواطئوا﴾⁽⁵²²⁾ و﴿رءوسهم﴾⁽⁵²³⁾ و﴿متكئون﴾⁽⁵²⁴⁾
و﴿الفواد﴾⁽⁵²⁵⁾.

• والسابع: أن تكون متوسطة وحرف المد بعدها مبدل من تنوين للوقف،
نحو: ﴿خطئا﴾⁽⁵²⁶⁾ و﴿ملجئا﴾⁽⁵²⁷⁾ و﴿جفاء﴾⁽⁵²⁸⁾ و﴿ماء﴾⁽⁵²⁹⁾ و﴿سواء﴾⁽⁵³⁰⁾
و﴿هنيئا﴾⁽⁵³¹⁾ وشبهه.

• والثامن: أن تكون متوسطة بعد ساكن.

وذلك⁽¹⁾ الساكن يكون أحد ثلاثة أشياء:

- حرف مد ولين نـ حـو: ﴿جاءو﴾⁽⁵³²⁾ / و﴿باءو﴾⁽⁵³³⁾
و﴿السوأى﴾⁽⁵³⁴⁾ و﴿يشاءون﴾⁽⁵³⁵⁾ و﴿إسرائيل﴾⁽⁵³⁶⁾ و﴿بريئون﴾⁽⁵³⁷⁾ وشبهه.

53

(أ) في الأصل: وكذلك، والصحيح ما أثبت من ب.

(521) طه: 17

(522) التوبة: 37

(523) الأنبياء: 65

(524) يس: 55

(525) الإسراء: 36

(526) النساء: 91

(527) التوبة: 57

(528) الرعد: 19

(529) البقرة: 21

(530) آل عمران: 113

(531) النساء: 4

(532) يوسف: 16

(533) البقرة: 89

(534) الروم: 9

(535) النحل: 31

(536) البقرة: 39

(537) يونس: 41

- ويكون حرف لين نحو: ﴿سوءتكم﴾⁽⁵³⁸⁾ و﴿سوءتھما﴾⁽⁵³⁹⁾ و﴿الموءودة﴾⁽⁵⁴⁰⁾.

- ويكون حرفا سالما، لاحرف مد ولا حرف لين نحو: ﴿القرءان﴾⁽⁵⁴¹⁾ و﴿الظمئان﴾⁽⁵⁴²⁾ و﴿مسئولا﴾⁽⁵⁴³⁾ وشبهه.

فقراً ورش بزيادة مد حرف المد بعد هذه الهمزة في جميع أحوالها المذكورة، موجودة كانت في اللفظ أو مفقودة منه، إلا في ضربين وهما:

1- إذا كانت متوسطة وحرف المد بعدها مبدل من تنوين، نحو: ﴿خطئا﴾.

2- أو تكون بعد ساكن سالم نحو: ﴿القرءان﴾، فحرف المد في هذين (ممكن)⁽¹⁾ بغير زيادة، بل كما يخرج من اللفظ، لأن حروف المد لا بد فيهن من المد وإن قل، لما قدمنا⁽⁵⁴⁴⁾؛ فتمد: ﴿من-امن﴾⁽⁵⁴⁵⁾ وإن عدت الهمزة، كما تمد: ﴿فئامن﴾⁽⁵⁴⁶⁾ مع وجودها، وتمد: ﴿قوما-اخرين﴾⁽⁵⁴⁷⁾ كمد: ﴿وءاخرين﴾⁽⁵⁴⁸⁾، وتمد: ﴿من الاولى﴾⁽⁵⁴⁹⁾ كمد: ﴿اوليهم﴾⁽⁵⁵⁰⁾، وتمد: ﴿الالهة﴾⁽⁵⁵¹⁾ كمد:

(أ) زيادة من ب.

(538) الأعراف: 25.

(539) الأعراف: 21.

(540) التكوير: 8.

(541) البقرة: 184.

(542) النور: 38.

(543) الإسراء: 36.

(544) في أول الباب.

(545) البقرة: 60.

(546) العنكبوت: 25.

(547) الأنبياء: 11.

(548) الأنفال: 61.

(549) الضحى: 4.

(550) الأعراف: 38.

(551) ص: 4 (أي بالنقل).

﴿ءالتهكم﴾⁽⁵⁵²⁾، وتمد : ﴿من السماء اية﴾⁽⁵⁵³⁾ كمد : ﴿وءاية﴾⁽⁵⁵⁴⁾، وتمد الألف التي بعد الهمزة المسهلة في : ﴿ءامتم﴾ في الأعراف⁽⁵⁵⁵⁾ / وأخواتها⁽⁵⁵⁶⁾، كما تمد : ﴿ءامتم من﴾⁽⁵⁵⁷⁾ و﴿ءامنت أنه﴾⁽⁵⁵⁸⁾، [فتأمل هذا فإنه مليح⁽⁵⁵⁹⁾] (ب).

54

وكذا تمد الألف التي يحال بها بين المحققة والمسهلة من أجلها في باب الهمزتين من كلمة⁽⁵⁶⁰⁾.

واستثنى لورش مما ألقى فيه حركة الهمزة على لام المعرفة : ﴿الن وقد﴾ في حرفين في يونس⁽⁵⁶¹⁾، فلم يمد الألف الثانية، و﴿عادا الاولى﴾ في والنجم⁽⁵⁶²⁾، فلم يمد فيه الواو، وكذا أيضا لم يمد مما أبدل فيه الهمزة ألف : ﴿يو اخذكم﴾

(أ) في ب : ﴿ءامتم﴾ [يونس: 51] وهو أصح لأن حرف الملك المثبت في الأصل مستثنى من مد البدل لورش.
(ب) عبارة سقطت من ب.

(552) الأنبياء: 67

(553) الشعراء: 3 (أي بالإبدال).

(554) يس: 32.

(555) ءاية: 122

(556) طه: 70، الشعراء: 48

(557) الملك: 15.

(558) يونس: 90

(559) يريد الشارح من هذا الكلام بيان التسوية بين الهمزة المحققة والمغيرة في حكم مد البدل.

(560) ممن ذهب إلى الاعتداد بهذه الألف الفاصلة: الداني في الجامع والإيضاح (المنتوري على الدرر: 180 و)، ومكي في التبصرة: 281، وابن شريح في الكافي: 16 وغيرهم، وقال في النشر (1/353 - 354) : «وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف لعروضها ولضعف سببية الهمز عن السكون.. وحكى بعضهم الإجماع على ذلك... وهو الذي يظهر من جهة النظر، لأن المد إنما جيء به زيادة على حرف المد الثابت، بيانا له خوفا من سقوطه... وإنما جيء بهذه الألف زائدة بين الهمزتين فصلا بينهما، واستعانة على الإتيان بالثانية، فزيادتها هنا كزيادة المد في حرف المد ثم، فلا يحتاج إلى زيادة أخرى، وهذا هو الأولى بالقياس والأداء، والله تعالى أعلم».

(561) ءاية: 51 و 91.

(562) ءاية: 49.

و﴿يواخذ﴾ حيث وقع⁽⁵⁶³⁾. وقد قيل: إنه لا يمد حرف المد بعد الهمزة المجتلبة للابتداء في: ﴿اوتمن﴾ وشبهه، وبالوجهين قرأت⁽⁵⁶⁴⁾.

ومكن قالون حرف المد في ذلك كله.

وقول الناظم: «ليس مدك بالنكر»، يقول: لا تنكر (حرف)⁽¹⁾ المد لهمزة قبله لما ذكر المد فيه لهمزة بعده، لأن للناس في ذلك مذهبين، ولا أعلم اختياره في التفضيل بين مده لهمزة تقدمت حرف المد أو تأخرته، أو إن كان ممن يعتقد التسوية بينهما، وسأبين اختياري في ذلك⁽⁵⁶⁵⁾.

وقوله: «فاقرأه بالقصر»، القصر في اللغة: الحبس، ومنه قول الله تعالى:

/﴿حور مقصورات﴾⁽⁵⁶⁶⁾ أي محبوسات، فمعناه: اقصر الحرف على مد صيغته التي لا تصل إلى اللفظ به إلا بها.

وقوله: «الخنسر»: الهلاك.

(أ) كلمة غير واضحة بالأصل، وما أثبت هو من ب.

(563) البقرة: 223 والنمل: 61 وغيرهما.

(564) ينظر النشر: 340/1، الكشف: 52/1 - 53.

(565) ينظر آخر باب المد.

(566) الرحمن: 71.

قال الناظم :

- 58- وفي مدّ عينِ ثم «شيءٍ» و«سوءةٍ»^(أ)
 خلافُ جرى بين الأئمة^(ب) في مِضْرٍ
 59- فقال أناسٌ مدّه متوسطً
 وقال أناسٌ مفرطً وبه أقري
 60- وخالف^(ج) في «الموءودة» الأصلَ عندهم
 وفي واوِ «سوءاتٍ» وفي «مؤئلاً» فأذِرِ
 61- تَفَرَّدَ بالأصلين ورشَّ كليهما^(د)
 ووافقهُ قالونُ في مُبتدأ ذِكْرِي
 62- وإن تَنفِصِلَ من أحرفِ المدِّ همزةً
 فدع لفتى حُلوانَ مدك واستجري

قلت معتصماً بالله :

قد قدمنا أن الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما أن القراء يسمونهما حرفي لين⁽⁵⁶⁷⁾، وبمقدار ما شابها حروف المد في اللين، صار لهما حظ في زيادة المد.

(أ) م: سوءات: بالمد جمعاً.

(ب) م: المشايخ.

(ج) ز: وذلك.

(د) م وز: تفرد ورش بالأصلين: 71.

(567) ينظر أول الباب.

فقرأ ورش بمدهما إذا جاءت بعدهما همزة في كلمة، أو جاء بعدهما ساكن لازم، فالهمزة نحو: ﴿شيء﴾ (568) و﴿كهينة﴾ (569) و﴿استئسس﴾ (570) و﴿السوء﴾ (571) و﴿سوء﴾ (572).

والساكن اللازم نحو: عين من ﴿كهيعص﴾ (573) و﴿عسق﴾ (574).

56 واستثنى من ذلك / ما ذكره الناظم : واو ﴿سوءات﴾ (575) حيث وقعت و﴿موثلاً﴾ (576) والواو الأولى من ﴿الموءودة﴾ (577) فلم يمدّها، وقد قرأت له بغير مد في ذلك كله (578).

ومد هذه الياء والواو، لتغير حركة ما قبلهما، دون مدّها إذا كانت قبلهما حركتهما (579).

ومكن قالون ذلك كله.

وقد ذكرنا مذهب الحلواني في حرف المد إذا كان منفصلاً من الهمزة في صدر هذا الباب فتأمل (580).

(568) البقرة: 19.

(569) آل عمران: 48.

(570) يوسف: 110.

(571) الفرقان: 40.

(572) الأنبياء: 73.

(573) فاتحة سورة مريم.

(574) فاتحة سورة الشورى.

(575) الأعراف: ﴿سوءاتهما﴾: 19 ﴿سوءاتكم﴾: 25، ﴿سوءة﴾ [المائدة: 33] ينظر النشر: 1/347.

(576) الكهف: 57. النشر: 1/347.

(577) التكوير: 8.

(578) الظاهر عود الضمير على الباب كله: قاعدة ومستثنيات - وهو الأشبه بالسياق - أو يكون عوده على

الاستثناء فقط متابعاً في ذلك الجمهور من أهل الأداء. انظر النشر: 1/346-347.

(579) روعي في تقدير مد حروف اللين كونهما خرجا من حال الخفاء إلى حال البيان - لانفتاح ما قبلهما - وأيضاً، فإن فيهما مدا وإن كان يسيراً، فأعطيت مرتبة التوسط في مدها.

(580) ينظر فصل «سبب الهمز المتصل والمنفصل»، كما سبق للشارح أن ذكر حكم الوقف على مد اللين.

وقول الناظم : «تفرد بالأصلين ورش» يعني : مد حرف المد إذا تقدمته الهمزة، ومد الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وبعدهما همزة في كلمة.

وقوله: «ووافقه قالون في مبتدا ذكري» يريد به ما ذكر في الأبيات الثلاثة أول الباب، وهو وإن وافق ورشا فإنه يخالفه : أما موافقته إياه، فإن الضربين المذكورين ممدودان زيادة، وصلا ووقفًا، وأما المخالفة التي بينهما فهي في نفس المد، لأن مد ورش أطول، وقد ذكرناه⁽⁵⁸¹⁾.

وقوله: «أستجري»، يجوز أن يكون استجري «استفعل» من الجرأة، ثم استثقل الهمزة لكونها في الطرف⁽¹⁾ (وهو موضع التخفيف، فأبدلها ياء، ويجوز أن يكون «استفعل» من قولهم : جرى جريا إذا أسرع، فيكون معناه [ب] والأول أختار.

قال أبو الحسن : و[إذ]^(ج) قد أكملت بحل عقد نظمه يسري⁽⁵⁸²⁾، ف [أضيف]^(د) إليه العلل التي في قوله : «حوى علمها صدري» فأقول :

لم يزد في مد ﴿يوأخذكم﴾ وبابه، لأن الهمزة لاحال لها فيه ترجع معه إلى التحقيق، ولا يمكن أن توجد في القرآن [منفصلا]^(هـ) عن حروف المضارعة، فلما لم يكن إلى رجوع الهمزة سبيل، لم يكن سبيل إلى زيادة المد للزوم البديل وذهاب الهمزة ؛ ألا ترى أن من مد مع تسهيل الهمز إنما ذلك التسهيل عارض، والتحقيق هو الأصل، لأن الهمزة ترجع في الابتداء - أي التحقيق -

(أ) من هنا إلى قوله «روى هذا» سقط في ب.

(ب) سقط من (ب) ولعله: أسرع.

(ج) في ب: وإذا.

(د) في ب: أنصف، ولا معنى له هنا.

(هـ) كذا في ب، عودا بالضمير على لفظ الهمز، غير أن جريان الكلام على التأنيث يوجب أن يكون: منفصلة.

(581) ينظر الفصل نفسه.

(582) ما تيسر لي من شرح نظمه.

إذا انفصلت الكلمة الأولى عنها⁽⁵⁸³⁾؛ وقد قيل: إن ﴿يواخذ﴾ عنه من «واخذ» مثل «واعد» فلا أصل له في الهمز، ولا يحتاج مع هذا الوجه إلى ذكره في باب المد⁽⁵⁸⁴⁾. وعلى ما ذكرته أولاً أعول، لأن نصوص المؤلفين - رحمهم الله - إذا ذكروا الهمزة المفتوحة بعد ضم، فاء من الفعل، يقولون: أبدل ورش الهمزة واوا في ﴿موجلاً﴾⁽⁵⁸⁵⁾ و﴿يواخذكم﴾⁽⁵⁸⁶⁾ و﴿يواخذ﴾⁽⁵⁸⁷⁾ وأشباهه، فاستدلوا بهذا على أنه من أخذ يواخذ مثل أجر يواجر.

ومد حرف المد لهمزة قبله ضعيف في النظر⁽⁵⁸⁸⁾، ولا ينبغي أن يقول: إن الهمزة عندهم إنما عرضت تقوية لحروف المد لحفائها واستقبالها الهمزة لحفائها⁽⁵⁸⁹⁾، والذي يتوقى إذا تقدمت الهمزة زائل وقد قيل: تخفى الهمزة ومحلها في الصدر، و[لصعوبتها]⁽¹⁾ على الالفاظ، اعتمد المد تقوية لها وبيانا⁽⁵⁹⁰⁾، ألا ترى أن ورشا مع انفراده بمد هذا الباب لم يتفق عنه الرواة فيه⁽⁵⁹¹⁾؛ روى

(أ) في ب: صعوبتها، والمقام يقتضي تعليلاً للكلام.

(583) وعبارة الموضح أوضح (14و)، وفيه: «وعلته في مخالفته أصله في ﴿يواخذ﴾: أن الباء قد لزمت الكلمة حتى صارت من جملتها وصار التسهيل لازماً، ألا ترى أنك لا تقدر أن تفصل الباء مما بعدها ولا تقف عليها، فلما لزم البديل لزوماً لا يمكن رجوع الهمزة معه وجب ترك المد».

(584) انظر الكشف: 53/1، الدر النثير: 239/2، النشر: 340/1.

(585) ءال عمران: 145.

(586) البقرة: 223.

(587) النحل: 61.

(588) يمكن إجمال مأتي هذ الضعف عندهم في أمرين:

أ- أنه إنما خيف خفاء حرف المد إذا تأخرت الهمزة عن حرف المد، فأما إذا تقدمته فذلك مأمون، وقد أورد الشارح هذا الرأي ونصره، واستظهر المهدي في سياق الرد على هذا الرأي أن حرف المد واللين أشد خفاء إذا كان قبل الهمزة منه إذا كان بعدها، فمن لا يعرف الأوزان قد يخلط بين أتى وآتى، فإذا أشبع المد في ذلك زال اللبس. (شرح الهداية: 11ظ).

ب- أن مد البديل يخرج الكلمة من حيز الخبر إلى حيز الاستفهام، وفي ذلك تغيير للكلام عن وجهه، وإيقاع اللبس في فهمه، وقد كفى المؤنة في الرد على هذا الرأي والإتيان فيه مكى بن أبي طالب بما حشد ضده من خيل الأدلة ورجلها ماأراده صريعا في كتابه (تمكين المد في «أتى» و«آمن» و«آدم») فليراجع.

(589) لا يعلل - عادة - المد بخفاء الهمزة، وإنما يكونها حرفاً جليداً صعباً، فلعل المراد: جفائها.

(590) انظر الكشف: 46/1.

(591) اختص برواية هذا المد عن ورش المصريون - وعلى رأسهم راويتهم يوسف الأزرق - وأما البغداديون =

محمد بن صالح⁽⁵⁹²⁾ عن الأصهباني⁽⁵⁹³⁾ تمكين المد في ذلك - وهو لفظ الحرف - فإذا عرض عارض يخرج [عن]^(أ) المد في هذا الباب وجب امتثاله وإن ضعف اعتلاله، ولعل من روى هذا^(ب) /الباب كله نظر إلى هذه الهمزة تقع مع حرف المد كثيرا⁽⁵⁹⁴⁾ في الابتداء، أو في تقدير الابتداء - على ما مثلناه من أقسامها⁽⁵⁹⁵⁾ - وخاف الذهاب عليها أو على حرف المد لضعفه مع حذر القارئ قراءته، استعمل المد فيه لذلك، محافظة على بيان حرف المد⁽⁵⁹⁶⁾، إذ كان في الغالب مبدلا، وأبقاه مع تخفيفها لأن لها حالا ترجع فيه - وهو الانفصال - [في نحو: ﴿من - امن﴾⁽⁵⁹⁷⁾ و﴿الآخرة﴾⁽⁵⁹⁸⁾؛ وفعل ذلك بها إذا تحرك ما قبلها، وإن كان بالحركة تقوى على اللفظ بها]^(ج) نحو:

(أ) كذا في ب، ولعلها: إلى.

(ب) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(ج) ما بين معقوفين سقط من ب

=فقد رووا عن ورش القصر فقط، ولكن هذا لا يضير في شيء، فرواية مد البدل صحيحة فاشية فلا معدل للأخذ بها والعمل عليها. انظر الدر النثر: 232/2، الكشف: 47/1، النشر: 338/1.

(592) لم تقع لي ترجمة هذا الشخص في تلامذة الأصهباني، وتبعت طرق هذا الأخير في النشر (109/1) وبعدها) - وناهيك به - فلم أعثر له على أثر، ولا يظهر وجه في تخصيص الشارح رواية القصر عن الأصهباني من طريق هذا الشخص طالما أنه لا يعلم أن أحدا من رواة الأصهباني روى عنه المد في هذا الباب! ولعل صواب العبارة: أحمد بن صالح والأصهباني، وأحمد بن صالح هذا هو أحد رواة ورش (سبقت ترجمته) ولعل في العبارة سقوط كلمة رابطة نحو: «فقد روى أحمد... ووقع إبدال حرف العطف (و) بلفظ «عن»، ولا يخفى أن نسبة الغلط أو السهو إلى الناسخ أهون من افتعال ترجمة لشخص، أو الوقوف موقف الارتباك إزاءه.

(593) محمد بن عبد الرحيم الأسدي الأصهباني: أبو بكر، صاحب رواية ورش عند العراقيين: إمام ضابط مشهور ثقة، نزل بغداد وأخذ قراءة ورش عرضا عن أبي الربيع الرشديني وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة ومواس بن سهل... روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد وعبد الله البلخي وغيرهما، قال عنه الداني: إمام عصره في قراءة نافع - رواية ورش عنه - لم ينزعه في ذلك أحد من نظرائه. توفي ببغداد سنة 296 هـ. غاية النهاية: 2/169 - 170 تر 3129.

(594) كأنه جعل العلة في المد مطلق اجتماع الهمزة مع حرف المد - تقدمت أو تأخرت - قياسا على إجماعهم على المد فيما تأخر عنه شرط المد.

(595) انظر الأبيات من قوله: وإن تقدم همزة...

(596) التعليل بخفاء حرف المد انظره في الموضح: 18 ظ - 19 و، والكشف: 46/1.

(597) البقرة: 61.

(598) الأنعام: 33.

﴿مثارب﴾⁽⁵⁹⁹⁾ و﴿رعوف﴾⁽⁶⁰⁰⁾ ليجري الباب على طريقة واحدة، وفعل بها ذلك إذا سكن ما قبلها وهو حرف مد في نحو: ﴿جاءو﴾⁽⁶⁰¹⁾ ﴿باءو﴾⁽⁶⁰²⁾ ليعتدل اللفظ، فيكون لما اجتمع له في الكلمة حرفا مد⁽⁶⁰³⁾، أجراهما مجرى واحدا؛ وإذا كان الساكن حرف لين في نحو: ﴿سوءات﴾⁽⁶⁰⁴⁾ و﴿الموءودة﴾⁽⁶⁰⁵⁾ اعترض (للمد حرفان)⁽¹⁾:

أحدهما: أصل وجب له المد ضرورة⁽⁶⁰⁶⁾، والآخر: فرع⁽⁶⁰⁷⁾ وجب له المد بحق الشبه، وليس الشبه بالشيء يقوى قوة ما شبهه، فأبقى المد في الأصلي ونبذه في الفرعي، لثلاثتهم متوهم / أن ذلك لهما واجب، وليس بواجب إلا لأحدهما، ولأن الأصل والفرع لو استعملا معا في موضع، لما علم الأصل من الفرع⁽⁶⁰⁸⁾، ففرق بينهما⁽⁶⁰⁹⁾.

وإذا كان الساكن (غير)^(ب) حرف مد وغير حرف لين في نحو: ﴿القرءان﴾⁽⁶¹⁰⁾ و﴿الظمان﴾⁽⁶¹¹⁾ اضطرت إلى تبيان ذلك الساكن لقوة

(أ) في الأصل: للذكر فإن - وهو خطأ من الناسخ - وما أثبتته متجه جدا، وهو الذي وجدته بعد في ب.
(ب) في الأصل «عند» وهو تصحيف، والصواب ما أثبت أعلاه وهو الذي في ب.

(599) طه: 17.

(600) التوبة: 129.

(601) يوسف: 16.

(602) البقرة: 89.

(603) وهما: الألف قبل الهمزة - من قبيل المتصل - والواو بعدها - من قبيل البدل.

(604) في ﴿سوءاتكم﴾ و﴿سوءاتهما﴾ بالأعراف [19 و25] وقد تقدم.

(605) التكوير: 8.

(606) وهو الألف التي بعد الهمزة والواو الثانية في ﴿الموءودة﴾.

(607) وهو الواو قبل الهمزة، لأنها حرف لين، وحروف الين إنما تمد لمشابتها الألف.

(608) ويمكن أيضا أن يكون مد الأصل فاستغنى عمده عن مد الفرع. الكشف: 49/1.

(609) هناك علة أخرى يوجه بها القصر في واو ﴿سوءات﴾، وهو أن أصلها الحركة، لأن جمع «فعللة» يأتي على

«فعللات» بالفتح، وإنما تسكن عينه إذا كان واوا أو ياء، وللتخفيف، ولتوسط الهمزة بين موجبين متضادين

ألغز فيها الناظم - رحمه الله - لغزه المعروف. انظر الكشف: 49/1، الموضح: 22، انظره في قسم التقديم

ضمن مكتبة الحصري.

(610) الحجر: 1.

(611) النور: 38.

الاعتماد عليه، لتتقوى به على النطق بالهمزة التي خيف خفاء حرف المد بعدها، ودعاك ذلك إلى التؤدة، فلم يحتج إلى زيادة مد حرف المد فيه، لأن التؤدة تبين الهمزة، وفي بيانها تمكن حركتها، وفي تمكنها بيان حرف المد بعدها، فاستغنى عن المد مع قلة دور الباب في القراءة، (ويستصحب مع القلة ما لا يكون مع الكثرة)^(٤١)، ومع ضعف المد لهمزة قبل، وأيضا فإن الحركة إذا [جاورت] ^(ب) الساكن - كانت قبله أو بعده - صارت كأنها حلتته ^(ج)، ولذا لم ينقل حركة الهمزة إليه إذا كان ساكنا معها في كلمة، [ولما تعرض هذا الساكن لنقل حركة الهمزة إليه] ^(د)، ولو نقلت لانحذفت الهمزة حذفاً على حال مع الاتصال⁽⁶¹²⁾، ولا ترجع في ابتداء، إذ لا يمكن / الانفصال مع حرف المد بعدها من زيادة المد فيه، لأن موجب المد قد وهن في المعنى، إذ لم يخلص له التحقيق إلا بتعقب نظر⁽⁶¹³⁾. فإن قال (قائل) ^(هـ): إنك مع نقل حركة همزة ﴿من - امن﴾ تمد وإن كانت الهمزة قد حذف، قلنا: الفرق بينهما أن تلك منفصلة، وأنت إذا ابتدأت بالكلمة التي فيها الهمزة، حققتها للابتداء، ولم يجز غيره،

59

(أ) ثبتت «لا» في الأصل مع الفعلين معا، ولا يستقيم بذلك الكلام إذ يصير مفاده أن الحكم مع القلة كالحكم مع الكثرة، وذلك غير مراد للشارح، وهو بعد يجعل كلامه غير ذي معنى، بل يفضي به إلى التناقض وما أثبت من ب هو الصحيح.

(ب) في الأصل: جاوزت، بالزاي وهو خطأ في الضبط، وما أثبتته يفسره ما بعده.

(ج) ب: قد حلتته.

(د) ما بين معقوفين سقط من ب.

(هـ) زيادة من ب.

(612) عبارة قلقة، ويمكن إجمال مؤداها ومضمونها بالقول بأنه: توهم تغير السبب بالنقل، ومع النقل يكون حذف الهمزة، ومع الحذف لا مد، فكأن التعامل هنا كان مع المعنى - على إرادته ونيته دون استعماله - . انظر الكشف: 48/1.

(613) قال في الموضح (24ظ) موجهها القصر في هذا الباب: «فأما تركه المد في ﴿القراء﴾ و﴿الظمان﴾ وما أشبهها، فإن الهمزة لما كانت معرضة للحذف - بإلقاء الحركة التي قد يجوز فيها - ضعف المد من أجل ذلك».

[فترى]⁽⁶¹⁴⁾ أن الهمزة لها حال ترجع فيه⁽⁶¹⁴⁾ و تلك لا سبيل إلى رجوعها لو حققت⁽⁶¹⁵⁾.

و لم يمد الألف الثانية من ﴿ءالسن﴾ في حرفي يونس⁽⁶¹⁶⁾، وذلك لاجتماع حرفي مد في كلمة ألف في أوله هي المبدلة من همزة الوصل، تمد من أجل الهمزة قبلها التي معناها التوبيخ، ولفظها لفظ الاستفهام، وألف أخرى بعد همزة «آن» دخلت عليها الألف واللام، [فلما دخلتا وألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها - على أصله - وتحركت اللام]^(ب)، صار في الكلمة زيادة مد في حرف مد لهمزة قبله موجودة، وهو الأصل، وزيادة مد فيه لهمزة مفقودة، وهذا فرع، لأن الذي يمد - وإن سهل - يعتمد التسهيل/ عارضا، ويقدر رجوع الهمزة كما قدمنا، وهذا تأويلي. والذي لا يمد لا يحتاج إلى هذا التعليل، فاستصحب المد مع الأصل ونبذه مع الفرع - لما ذكرنا - وقد يجوز أن يكون لما نقل الحركة إلى اللام، وتحركت، استغنى عن ألف الوصل قبلها، واعتمدها اعتدادا بالعارض فجاء ﴿لان﴾ مثل ﴿ملقوا﴾ لا موجب لمده، كما استغنوا عن ألف الوصل في قولهم: «سل» لما تحركت السين، إذ صار سقوط الهمزة لازما في هذا الضرب⁽⁶¹⁷⁾. وهذه العلة في تركه المد للواو في ﴿عادا الاولى﴾⁽⁶¹⁸⁾، لأنه لما احتاج إلى إدغام التنوين في اللام، لم

60

(أ) في ب: أما ترى.

(ب) عبارة سقطت من ب.

(614) قال مكّي في الجواب عن ذلك: «إنه لما كان الساكن ليس من نفس الكلمة... لم يمنعه من المد، فلما لم يمنعه من المد في حال تحقيق الهمزة، لم يمنعه من المد في حال تخفيفها، لأن تخفيفها عارض، و﴿القرءان﴾ و﴿الظمئان﴾ ليس من هذا، لأن الساكن من نفس الكلمة». الكشف: 51/1.

(615) لأنه لا يمكن حذف الراء من ﴿القرءان﴾ مثلا، والابتداء بالهمزة محققة، إذ لا معنى لذلك.

(616) أي التي بعد اللام، والحرفان هما في آية: 51 و 91.

(617) وقد ذكر المهدي - رحمه الله - هذه العلة والتي قبلها في توجيه استثناء حرفي ﴿السن﴾ لورش من مد البدل. انظر الموضح: 23ظ - 24.

(618) النجم: 49.

يمكنه حتى يعتمد الحركة لازمة⁽⁶¹⁹⁾، لئلا يجمع بين ساكنين⁽⁶²⁰⁾، أو بين ساكن وما هو في تقديره⁽⁶²¹⁾، فلما عامل الحركة، لم يكن للمد سبيل⁽⁶²²⁾، فجاء لفظه بهذه الواو كلفظه بواو ﴿يلونكم﴾⁽⁶²³⁾ وجاء لفظ الكلمة مع الإدغام⁽⁶²⁴⁾ كلفظ ﴿ماء لكم﴾⁽⁶²⁵⁾ و﴿رزقا لكم﴾⁽⁶²⁶⁾.

ولم يمد الواو الأولى في ﴿الموءودة﴾ لما ذكرنا⁽⁶²⁷⁾، ولأنه أيضا راعى سقوطها في لغة من يقول: «المودة» كالموزة، وكذا خطها في المصحف⁽⁶²⁸⁾، وتسقط / أيضا في بعض تصاريف الكلمة إذا قلنا: يئد والواو إذا وقعت بين ياء وكسرة هي محذوفة، قالوا في يوعد: يعد، والذي قدمناه يقوي مد الواو الثانية لما نوى إسقاطها وعامله، فكأن الواو قد وليها حركة الميم، فقدر لفظها «المودة» مثل مئونة فمدها.

61

ولم يمد ﴿موئلا﴾⁽⁶²⁹⁾ لأن الواو أيضا تسقط في بعض تصريف الكلمة إذا قلت: يئل، وقد قال فيه المهدي⁽⁶³⁰⁾ - رحمه الله - : «إنه لم يمهده اتباعا للفظ

(619) لأن الإدغام لا يجوز إلا في حرف متحرك، فكان لا بد أن يعتد بحركة اللام لازمة.

(620) أي سكون التنوين من ﴿عادا﴾ وسكون اللام من ﴿الأولى﴾.

(621) كالساكن المنقول إليه حركة ما بعده، لأن عروض الحركة يجعله في حكم الساكن.

(622) قال في الكشف (52/1): «لأنه لما أدغم التنوين في اللام صارت حركتها لازمة، فسقط المد، إذ لا يمكن أن تنوى الهمزة، إذ الحركة لازمة». وانظر أيضا الموضح: 24 و.

(623) التوبة: 124. أي يمد طبيعي فقط.

(624) النطق بها على قراءة نافع هكذا: «عادا أولى».

(625) النحل: 10.

(626) البقرة: 21.

(627) انظر قبل ص: 246

(628) أي من غير واو.

(629) الكهف: 57.

(630) أحمد بن عمار بن أبي العباس، الإمام أبو العباس المهدي نسبة إلى أصله من المهديّة من بلاد القيروان، أستاذ مشهور بالقراءة والنحو والأدب، تلمذ لابن سفيان وغيره، وله التوايف الحسان في التفسير والقراءات. توفي - رحمه الله - بعد 430 هـ.

الغاية: 1/92 تر 714، بغية الملتبس: 163- 164 تر 350، إشارة التعيين: 42 تر 29.

«موعدا» الذي قبله وبعده، إذ كان ﴿موعدا﴾ لآخر رأس آية كما أن ﴿موثلا﴾ كذلك»⁽⁶³¹⁾.

قلت : وإن وزنهما مفعول، وإن ميمهما زائدة، وإن فاءهما واو متحركة في الماضي محذوفة في المستقبل، وإن عينهما حرف حلق، وإن إعرابهما نصب⁽⁶³²⁾.

هذا الذي تيسر من الاعتلال لما ذكر، فإن وافقنا علم الصدر، فبتوفيق الذي له الأمر، وإن عرضنا المعنى، فمن الله زيادة الحسنی، وإن حرمتنا، فليس للإنسان ما تمنى، وفقنا الله لما يرضى به عنا.

(631) هذا التعليل لم أقف عليه في شرح الهداية له، وإنما الذي فيه: «وعلته في ترك مد ﴿موثلا﴾ أن الواو قد تسقط في بعض التصريف نحو قولك: وأل يثل، فلما سقطت في يثل، ضعف المد فيهما لما لم يلزم في جميع تصاريف الكلمة» شرح الهداية: 22ظ، وانظر شرح المحاصي على الدرر: 53و.

(632) قال مكّي في توجيه القصر في ﴿موثلا﴾: «لما كانت الواو سكونها عارض لدخول الميم عليها، وأصلها الحركة في «وأل» إذا لجأ، لم يمد ليفرق بين ما أصله الحركة وبين ما لأصل له في الحركة كـ ﴿سوء﴾، وأيضاً فإنه فرق بين مد فاء الفعل وبين مد عين الفعل، فمد عين الفعل للزوم السكون لها، ولم يمد فاء الفعل إذ السكون لا يلزمها». الكشف: 1/56.

قال الناظم :

62

/ذكر الهمزتين من كلمة ومن كلمتين^(أ)

- 63- وفي الهمزِ علمٌ غامضٌ إن أردتُهُ
فزرني وذق حُلوي من الخلقِ^(ب) أو مُرِّي
- 64- إذا التقتِ المفتوحتان بكلمةٍ
فلسني عن الأخرى وثقُ بي وخذِ إصْرِي^(ج)
- 65- حكى ورشُ الإبدالَ فيها^(د) وقد حَكُوا
خلافًا ولكنا^(هـ) كما^(و) نَشْتري نَشْرِي
- 66- وسَهَّلَ قالونٌ و[حالَ]^(ز) بَمَدَّةٍ
وتسهَّلُها^(ح) ما بينَ بينَ بلانِبْر^(ط)
- 67- وخالفَ فيما^(ي) قال فرعونُ أصله
وفي الزخرفِ استدليلٌ بحسِّ القَطَا^(ك) الكُدْرِي
- 68- فسَهَّلَ أخرى^(ل) الهمزتين ولم يحلُ
ووافقَه ورشٌ وما الأمرُ بالإمْرِ

(أ) في س وع وم وز: ذكر الهمزتين المتفتحتين والمختلفتين من كلمة أو من كلمتين وفي ط ون: باب ذكر... ومن كلمتين ووقع في ق: ذكر الهمزتين من كلمة.

(ب) في س وع وم وق: الخلو.

(ج) في ب وس وع وم وق: أمري.

(د) هذا الحرف ساقط من ط.

(هـ) في ط: ولكن.

(و) في س: لما نشترِي.

(ز) كذا في النسخ المعتمدة، وفي الأصل: وجاء، وما أثبت أسد وأصوب.

(ح) في ز وط وق ون: تسهيله بإرجاع الضمير إلى الهمز.

(ط) في م: بلا نكر.

(ي) في س: فيها.

(ك) في ز: بحسن القضا، وهو خطأ عن تصحيف.

(ل) في س وز: إحدى، وهو تحريف

قلت معتصم بالله :

هذا الباب يحتاج إلى تقسيم وتبيين، وإيضاح مشكله^(أ) حتى يستبين. فأول ما أقدم أحكام تسهيله، ثم أتبعها أحكام تفصيله.

اعلم أن الهمزة تتحرك بالفتح وبالضم وبالكسر، وتتفق وتختلف، وتجتمع من كلمة⁽⁶³³⁾ ومن كلمتين، ومجاريها في كتاب الله تعالى على تسعة أضرب، وتوجد في اثني عشر مثالا. منها: [مثال لا يوجد في الهمزتين وهو أن تنضم وقبلها مكسورة، وسائر الأمثلة توجد فيهما]^(ب).

فتسهيلها إن كانت / مفتوحة بعد فتحة أن تجعل بين الهمز (والألف)^(ج) ويجوز أن تبدل منها ألفا خالصة، فإن كانت الهمزة مفتوحة بعد ضمة، أبدلتها واوا محضة، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة أبدلتها ياء محضة؛ فإن كانت الهمزة مضمومة بعد ضمة أو فتحة، جعلتها بين الهمزة والواو، ويجوز أن تبدل منها واوا خالصة إذا كانت بعد ضمة، فإن كانت بعد كسرة على غير همزة، جعلتها بين الهمزة والواو أو بين الهمزة والياء، أو تبدلها ياء، والأول مذهب سيويه⁽⁶³⁴⁾، والثاني⁽⁶³⁵⁾ مذهب الأخفش⁽⁶³⁶⁾ فإن كانت الهمزة مكسورة

63

(أ) ب: مسلكه.

(ب) ساقط من ب.

(ج) كلمة غير مقروءة في الأصل، وإثباتها من ب.

(633) التعبير عن الهمزتين في هذا الباب بأنهما من كلمة مجاز، لأن الهمزة الأولى - مما يذكرونه - همزة استفهام وهي حرف من حروف المعاني دخلت على كلمة أولها همزة، والذي سوغ ذلك التحام إحدى الهمزتين بالأخرى في حكم الخط واللفظ والعنى، ولم توجد في القراءان همزتان ملتقيتان في كلمة إلا في لفظة واحدة هي ﴿أئمة﴾.

(634) مذهب سيويه أن المتحركة المتحرك ما قبلها تخفف بين بين أبدا، إلا المفتوحة المضموم ما قبلها، أو المكسور ما قبلها فإنها تخفف بالبدل حرفا من حركة ما قبلها. الكتاب: 3/ 542 - 543.

(635) معاني القراءان: 1/ 45.

(636) سعيد بن مسعدة الجاشعي، يكنى أبا الحسن، ويعرف بالأخفش الأوسط، من مشهوري نحاة البصرة وأحد أصحاب سيويه، صحب الخليل ولم يرو عنه، ولقي من لقيه سيويه من العلماء، قرأ عليه الكسائي كتاب سيويه، وكان ينسب إلى الاعتزال. وله «معاني القراءان» ومؤلفات كثيرة في النحو =

بعد^(١) كسرة أو فتحة، جعلتها بين الهمزة والياء، ويجوز إذا كانت قبلها كسرة أن تبدلها ياء خالصة، فإن كانت بعد^(٢) ضمة جعلتها بين الهمزة [والياء، أو بين الهمزة]^(ب) والواو، أو تبدلها واوا، والأول مذهب سيويه أيضا⁽⁶³⁷⁾، والثاني مذهب الأخفش⁽⁶³⁸⁾.

فكلما سهلت من الهمز بينه وبين الحرف الذي منه حركته، سميت ذلك التسهيل : «بين بين»، وهو الحرف الثاني من الزيدة، ومخرجه بين مخرج/ الهمزة ومخرج^(ج) الذي يخالطها، وإذا قلبت من الهمز حرف مد ولين، سميت التسهيل «بدلا»، وإذا سكن ما قبل الهمزة فحملت الساكن حركتها، سميت ذلك التسهيل «نقلا»⁽⁶³⁹⁾.

64

• المثال الأول : أن تلتقي فيه الهمزتان مفتوحتين في كلمة، الأولى منهما استفهام أو في لفظ الاستفهام نحو: ﴿ءأذرتهم﴾⁽⁶⁴⁰⁾، ﴿ءأنتم أعلم﴾⁽⁶⁴¹⁾، ﴿ءأسلمتم﴾⁽⁶⁴²⁾، ﴿ءأقررتم﴾⁽⁶⁴³⁾، ﴿ءالد﴾⁽⁶⁴⁴⁾، ﴿ءأتخذ﴾⁽⁶⁴⁵⁾، ﴿ءأعجمي﴾⁽⁶⁴⁶⁾،

(أ) في ب: بعدها.

(ب) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(ج) كلمة غير مقروءة في الأصل، وإثباتها من ب.

= والعروض، توفي سنة 215 هـ. طبقات النحويين للزبيدي : 74 - 76، أخبار النحويين للسيرافي : 66-67،

الإنباه : 36/2 - 44. بغية الوعاة : 1/590 - 591 تر 1244.

(637) الكتاب : 3/542 - 543.

(638) معاني القرآن : 1/45.

(639) جعل الشارح التسهيل شاملا لكل التغييرات المذكورة، وهو كذلك من حيث اللغة والمعنى، وأسمى

سيويه كل ذلك تخفيفا، إلا أنه لم يذكر تحته النقل، وجعل بدله الحذف. الكتاب : 3/541.

(640) البقرة : 5.

(641) البقرة : 139.

(642) آل عمران : 20.

(643) آل عمران : 80.

(644) هود : 71.

(645) يس : 22.

(646) فصلت : 43.

﴿ءامنتم﴾⁽⁶⁴⁷⁾، فقرأ ورش بتحقيق الأولى منهما وتسهيل الثانية على حكميهما المتقدمين⁽⁶⁴⁸⁾، ما لم يكن قبل الأولى ساكن تلقي عليه^(أ) حركتها، فإن كان، سهل الهمزتين معا⁽⁶⁴⁹⁾، وذلك نحو: ﴿قل-آنتم﴾⁽⁶⁵⁰⁾ و﴿رحيم آشفقتم﴾⁽⁶⁵¹⁾ وشبهه⁽⁶⁵²⁾. وقرأ قالون بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية «بين بين» وجها واحدا، وحال بين المحققة (والمسهلة)^(ب) بألف⁽⁶⁵³⁾.

وأما قوله تعالى: ﴿ءامنتم﴾ في الأعراف⁽⁶⁵⁴⁾ وطه⁽⁶⁵⁵⁾ والشعراء⁽⁶⁵⁶⁾، و﴿ءالھتئا﴾ في الزخرف⁽⁶⁵⁷⁾ فإن نافعا يحقق^(ج) الهمزة الأولى وهي همزة الاستفهام، ويسهل الثانية «بين بين» وهي همزة الخبر، وثم ثالثة كانت ساكنة /، فاء من الفعل في الأصل، أبدل منها (ألفا)^(د)، ولهذا يمتنع بدل^(هـ) الثانية في هذه المواضع ألفا لورش كما يفعل في ﴿ءآذرتھم﴾ لأنك لو أبدلت هنا لاجتمع

65

- (أ) في ب: عليها، والمتعين ما أثبت من الأصل.
 (ب) ما بين قوسين سقط من الأصل والسياق يقتضيه.
 (ج) في ب: يسهل، وهو خطأ.
 (د) كلمة غير واضحة في الأصل، وإثباتها من ب.
 (هـ) وقع في الأصل هنا خلط واضطراب، مرده إلى انتقال النظر.

(647) الملك: 16.

(648) وهما: الإبدال وبين بين، انظر مذهب ورش في: الإقناع: 1/361، التذكرة: 1/111، الكافي: 16، المكرر: 8، التبصرة: 277، تلخيص العبارات: 27، جامع البيان: 2/490 - 491، النشر: 1/363
 (649) الأولى بالنقل، والثانية بالتسهيل: بين بين أو بدلا.

(650) البقرة: 139.

(651) المجادلة: 12 - 13.

(652) مأخذ الشبه هنا في مطلق مجيئ الساكن قبل الهمزة الأولى - كيفما تحركت الهمزة الثانية - وإلا فمثال الهمزتين المفتوحتين يأتي قبلهما ساكن، لا يوجد في القراءان الكريم إلا في هذين المثالين، وليس لهما نظائر.
 (653) وتسمى هذه الألف عندهم: ألف الإدخال. انظر مذهب قالون في: النشر: 1/363، الكافي: 16، المكرر: 8، التذكرة: 1/111، الإنحاف: 1/178.

(654) آية: 122

(655) طه: 70

(656) الشعراء: 48

(657) آية: 58

لك ألفان : المبدلة من همزة الخبر وهي الثانية، والألف المبدلة من الساكنة، ولا يمكن الجمع بينهما، فلو حذفت إحدى - لالتقاء الساكنين - لأشبه لفظ الاستفهام لفظ الخبر⁽⁶⁵⁸⁾، وفي هذا إشكال.

ولم يدخل أيضا قالون ألفا في هذه المواضع بين المحققة والمسهلة، لأنه لو فعل ذلك كان كأنه قد جمع بين أربع ألفات⁽⁶⁵⁹⁾ لشبه المسهلة بالألف.

قرأ نافع : ﴿أذهبتم طيباتكم﴾⁽⁶⁶⁰⁾ و﴿إن كان ذا مال﴾⁽⁶⁶¹⁾ بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر.

لغتها :

الإصر : العهد والنقل وجمعه آصار، ومنه قراءة ابن عامر⁽⁶⁶²⁾ : ﴿ويضع عنهم آصارهم﴾⁽⁶⁶³⁾.

ويقال : شريت الشيء إذا اشتريته شراء. وشريته : إذا بعته، وأخذ من معنى الابتدال، فالبيع استبدال الثمن بالعوض، والشراء : استبدال العوض بالثمن، فأصلها /الاستبدال⁽⁶⁶⁴⁾، ولذا جمعهما في البيت ليري جواز اللغتين، وأراد: كما قرأنا الحرف نقرئه وهذه من الاستعارة⁽⁶⁶⁵⁾.

66

(658) راجع: النشر: 1/ 365 و369، الاقناع: 1/ 362.

(659) الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: ألف الإدخال والثالثة: همزة القطع، والرابعة: المبدلة من الهمزة الساكنة، والجمع بين كل أولئك عندهم معيب مرذول، لما فيه من الإفراط في التطويل.

(660) الأحقاف: 19. وانظر: الاقناع: 1/ 368، النشر: 1/ 366.

(661) القلم: 14. وانظر: الاقناع: 1/ 369، النشر: 1/ 367.

(662) عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي كنيته أبو عمران - على الأشهر - إمام أهل الشام في القراءة، انتهت إليه مشيخة الإقراء بها، كان إماما عالما ثقة، وهو أحد القراء السبعة، توفي بدمشق سنة 118 هـ. الغاية: 1/ 423 تر 1790.

(663) انظر النشر: / 272، الكافي: 72، والآية من سورة الأعراف: 157.

(664) اللسان: (شرى).

(665) هي في اصطلاحهم : «لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة هي خصوص المشابهة مع قرينة مانعة من إرادة الموضوع له، لقصد المبالغة، وتنقسم باعتبار ذاتها إلى مصرح بها ومكني عنها وإلى أصلية وتبعية وإلى مجردة ومرشحة». جامع العبارات في تحقيق الاستعارات للطروودي: 191، الكليات: 100 - 101.

وقوله : «ما بين بين بلا نبر» : أي بلا همز، لأن المنبور من الكلام : المهموز والهمز معناه : العصر، لأنك إذا نطقت بها تنهمز عن مخرجها : أي تنعصر.

والقطا : طير، وهو جمع، واحده قطاة⁽⁶⁶⁶⁾، والكدري : منسوب إلى طير [كدر كما قيل : الدبسي منسوب إلى طير دبس⁽⁶⁶⁷⁾]، وقيل الكدري : ضرب من القطا غير الألوان، رقص الظهور والبطون، صفر الخلق قصار الأذنان.

والأمر - بفتح الهمزة - : ضد النهي، وجمعه أوامر. ومن أمور الناس : الأمر وجمعه أمور.

والإمر : - بكسر الهمزة - بمعنى العجب^(ب). يقال : جئت امرأ أي (منكراً)^(ج) عجباً ومنه قول الله تعالى : ﴿لقد جئت شيئاً امراً﴾⁽⁶⁶⁸⁾، ويقال : أمر القوم إذا كثروا.

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ب) في ب: التعجب.

(ج) في الأصل: شكراً، خطأ.

(666) ولكونها ترد الماء ليلاً من الفلاة البعيدة قيل : «إنه لأدل من قطاة»، وقد لمح الناظم إلى هذا المعنى الدقيق حين قال : «استدل بحس القطا الكدر، أي اقتفء آثارها حتى توصلك إلى المقصود، وتقيء بك إلى المرغوب. اللسان (قطا) 189/15.

(667) الدبسي : ضرب من الحمام جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب، وقيل إنه منسوب إلى طير دبس وهو الذي لونه بين السواد والحمرة. اللسان (دبس) 76/6.

(668) الكهف: 70.

قال الناظم :

- 69- وإن تَنكسرِ أخرى^(أ) اللتين بكلمةٍ
وتنضم^(ب) فاسألني وكن ءامناً مكري
70- يسهلها ورشٌ وقالونُ فانتفع
بعلمي وميِّز بين نفعك والضَّر
71- ولكنَّ قالوناً يحولُ بمدةٍ
على الأصلِ فاتلُ الذكْرَ وامن من الذُّعرِ^(ج)
72- ولا خُلفَ في الأولى من الأصلِ كلِّه
لئن ضِفْتَنِي علماً لقد ضُفَّتَ من يُّقْرِي
73- ولم أقرَ إلا مثلَ ورشٍ «أؤشَّهْدوا»
لقالون شَدَّ الله لي بالتُّقى أزرِي
74- ولا بد من إبدالها في «أئمة»
فصحوك إن الجاهلين لفي سُكْرِ^(د)

67

قلت معتصماً بالله :

• المثال الثاني : أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة اجتمعتا في كلمة

(واحدة)^(هـ) نحو : ﴿أ. ذَا﴾⁽⁶⁶⁹⁾ ، ﴿أ. نِكْم﴾⁽⁶⁷⁰⁾ ، ﴿أ. نَا﴾⁽⁶⁷¹⁾ ، ﴿أ. لَه مَعَ اللّهِ﴾⁽⁶⁷²⁾

وشبهه.

(أ) في ب وس وز: إحدى

(ب) في م: أو تنضم، وبه ينكسر البيت، والواو تفيد مفادها.

(ج) في س وع وم: من الزجر، وفي ن: وافن عن الذعر.

(د) بعد هذا البيت، في م: ولا تدخلن مدا لقالون وحده نصحتك عن ود ولا نصح عن غمر

(هـ) سقط ما بين قوسين من الأصل، وأثبت من ب.

.5: الرعد: (669)

.8: فصلت: (670)

.10: النازعات: (671)

.62: النمل: (672)

• المثال الثالث : أن تكون الثانية منهما مضمومة نحو : ﴿أَوْ• نَبئِكُمْ﴾⁽⁶⁷³⁾ و﴿أَوْ• نَزَل﴾⁽⁶⁷⁴⁾، ﴿أَوْ• شَهِدُوا﴾⁽⁶⁷⁵⁾، ﴿أَوْ• لَقِي﴾⁽⁶⁷⁶⁾ ليس في القراءان غيرها.

فقرأ ورش في المثالين بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية⁽⁶⁷⁷⁾ - على ما تقدم - مالم يكن قبل الهمزة الأولى ساكن يلقى أيضا عليه حركتها، فإن كان سهلها معا⁽⁶⁷⁸⁾، وذلك نحو : ﴿قَلْ أَوْ• نَبئِكُمْ﴾⁽⁶⁷⁹⁾، ﴿عَجِبْ أَوْ• ذَا﴾⁽⁶⁸⁰⁾ و﴿قَلْ أَ• نْئِكُمْ﴾⁽⁶⁸¹⁾، ووافقهم قالون في هذين المثالين، غير أنه أدخل ألفا بين المحققة والمسهلة في جميعهما أيضا⁽⁶⁸²⁾، وروى الحلواني عنه في ﴿أَوْ• نَبئِكُمْ﴾ و﴿أَوْ• نَزَل﴾ / و﴿أَوْ• لَقِي﴾ مثل ورش سواء⁽⁶⁸³⁾.

68

ومد قالون هذه الألف التي يحول بها بين المحققة والمسهلة في الثلاثة الأمثلة، من أجل الهمزة المسهلة بعدها، لأنها وإن كانت مسهلة، فتسهيلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، فما فيه من بقية الهمزة يوجب مد الألف، لأن همزة «بين بين» بزنة المحققة، وهي أقوى وجوه التسهيل في الدلالة على الهمزة⁽⁶⁸⁴⁾، واستثنى قالون من ذلك ﴿أَوْ• شَهِدُوا﴾ فقرأه كورش⁽⁶⁸⁵⁾.

(673) ءال عمران : 15.

(674) ص : 7.

(675) الزخرف : 18. قرأ نافع وأبو جعفر هذا الحرف بفتح الهمزة الأولى وضم الثانية مع إسكان الشين، وقرأ الباقون بهمزة مفتوحة ليس بعدها غير شين مفتوحة، وفلا همز - على قراءتهم - . النشر : 368/2 - 369.

(676) القمر : 25.

(677) راجع : النشر : 370/1 و375 - 376، الكافي : 16، الإقناع : 370/1 و376، التذكرة : 1/ 111 - 112 و113.

(678) الأولى تسهيلها نقلا والثانية بين بين.

(679) ءال عمران : 15.

(680) ق : 2 - 3.

(681) فصلت : 8.

(682) انظر : جامع البيان : 504/2، التبصرة : 279، التعريف : 236.

(683) أي من غير إدخال. انظر التعريف : 236، النشر : 1/ 375.

(684) وهذا بناء على ما ذهب إليه الشارح من وجوب المد في ألف الإدخال. انظر باب المد.

(685) وله أيضا وجه الإدخال، وقد صحح في النشر (376/1 - 377) - عن أبي نشيط عنه - الوجهين - أعني الإدخال وعدمه - وانظر أيضا: التعريف : 237، التبصرة : 670.

وقول الناظم : «و لا خلف في الأولى من الأصل كله» : يعني ما دمت مبتدئا بها⁽⁶⁸⁶⁾، [وقد يستسهل المؤلفون العبارة، ويحكمون للأمر بالغالب من حاله، فافهم]⁽¹⁾.

قرأ نافع : ﴿إِنكُمْ لَتَاتُونَ﴾⁽⁶⁸⁷⁾ و﴿إِن لَنَا لَأَجْرًا﴾⁽⁶⁸⁸⁾ كلاهما في الأعراف، و﴿إِنَّا لَمَغْرُمُونَ﴾ في الواقعة⁽⁶⁸⁹⁾ بهمزة مكسورة على الخبر.

فإذا اجتمع الاستفهامان مما اختلف القراء فيه بالخبر والاستفهام في آية كانا أو في آيتين⁽⁶⁹⁰⁾، وهو أحد عشر موضعا :

- في الرعد⁽⁶⁹¹⁾ ﴿أَمْ ذَا كُنَّا تَرَابًا إِنَّا﴾.
- وفي سبحان⁽⁶⁹²⁾ : ﴿أَمْ ذَا كُنَّا عَظْمًا وَرَفْتَانًا﴾ في موضعين / منها⁽⁶⁹³⁾.
- وفي المؤمنين : ﴿أَمْ ذَا مَتْنَا وَكُنَّا تَرَابًا وَعَظْمًا إِنَّا﴾⁽⁶⁹⁴⁾.
- وفي النمل : ﴿إِذَا كُنَّا تَرَابًا وَءَابَاؤُنَا إِنَّا﴾⁽⁶⁹⁵⁾ (ب).
- وفي العنكبوت : ﴿إِنكُمْ لَتَاتُونَ الْفُحْشَةَ... أَيُنكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالَ﴾⁽⁶⁹⁶⁾.

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ب) ما بين معقوفين سقط من ب.

(686) لإخراج حالة الوصل عند وجود موجب النقل قبلها عند ورش.

(687) آية: 80.

(688) آية: 112.

(689) آية: 69. وانظر الاقتناع: 1/371 - 373.

(690) وكلها يجتمع الاستفهامان فيها في آية واحدة سوى في العنكبوت والنازعات فإنهما من آيتين.

(691) آية: 5.

(692) وهي الإسراء.

(693) الأول آية: 49، والثاني آية: 98.

(694) آية: 83.

(695) آية: 69.

(696) الآيتان: 27 و28.

- وفي الم السجدة: ﴿أ. ذا ضللنا في الارض إنا﴾⁽⁶⁹⁷⁾.
- وفي الصافات: ﴿ا. ذا متنا وكنا ترابا وعظماً إنا﴾ في موضعين منها⁽⁶⁹⁸⁾.
- وفي الواقعة: ﴿أ. يذا متنا وكنا ترابا وعظماً إنا﴾⁽⁶⁹⁹⁾.
- وفي النازعات: ﴿أ. نالمردودون في الحافرة إذا﴾⁽⁷⁰⁰⁾.

قرأ نافع الأول منهما في جميعها بالاستفهام بهمزتين، الأولى محققة، والثانية مسهلة، على حسب اختلاف ورش وقالون في المثال الثاني⁽⁷⁰¹⁾.

وقرأ الثاني بهمزة واحدة مكسورة على الخبر، إلا في النمل والعنكبوت، فإنه قرأ الأول منهما في السورتين بهمزة واحدة، والثاني بهمزتين على الأصل المتقدم أيضا⁽⁷⁰²⁾، وهو على أصله في الاستفهامين إذا اجتمعا في الحرف الأول المذكور من الأعراف⁽⁷⁰³⁾، وجمع بينهما في الأول من النمل في آية ست وخمسين منها⁽⁷⁰⁴⁾، وفي الأوسط من «والصافات» في آية ثمانين منها⁽⁷⁰⁵⁾، فافهم ما ألهمتك إليه محمد عليه⁽⁷⁰⁶⁾.

(أ) وقع في ب هنا اضطراب في ترتيب الآيات وتكررها، فحذفت الزائد والخطأ، وأبقيت على الصحيح.

(697) آية: 9.

(698) الآيتان: 16 و 53.

(699) آية: 50.

(700) الآيتان: 10 و 11.

(701) والخلف بينهما هنا أن قالون له الإدخال وورش لا إدخال له. انظر المثال الثاني: 90.

(702) وهو تسهيل الثانية والفصل بين المحققة والمسهلة لقالون، وعدمه لورش.

(703) الآيتان: 79، 80، وأصله: جعل الأول استفهاما والثاني خيرا.

(704) هي في العد الذي اعتمده: 56 - 57.

(705) وردت الآية في الصافات في رقم 85 - 86، فلعل لفظة «ست» سقطت من النسختين، وفي السورة أيضا

استفهامان آخران وردا فيها برقم: 52 - 53 وهي قوله تعالى: ﴿أأنك لمن المصدقين أذا متنا﴾؛ وليس ما ذكره

الشارح من هذه الأمثلة الثلاثة مندرجا تحت «الاستفهام المكرر» المصطلح عليه عند القراء، لأن الخلاف

فيه لا يكون إلا في الاستفهام الواحد دون الآخر.

(706) ينظر في مبحث الاستفهام المكرر: النشر: 1/372 - 374، الإقناع: 1/374 - 376، الحرز: 62 - 63.

وقرأ ﴿أئمة﴾⁽⁷⁰⁷⁾ بتحقيق الأولى وإبدال الثانية ياء محضة⁽⁷⁰⁸⁾، ولا تلتفت إلى قول من يرى تسهيلها بين بين⁽⁷⁰⁹⁾، ولذلك أشار الناظم في قوله: «فصحوك إن الجاهلين لفي سكر».

وما ذكرته من التسهيل في الثانية من هذه الأمثلة، إنما يكون إذا كانت الهمزتان متصلتين، فإن حال بينهما حائل، فلا خلاف في تحقيقهما⁽⁷¹⁰⁾ نحو: ﴿رئاء الناس﴾⁽⁷¹¹⁾ و﴿أنباء الله﴾⁽⁷¹²⁾ و﴿إنا براء آءا﴾⁽⁷¹³⁾ وشبهه فاعلم.

لغتها :

المكر : الخديعة، يقال : مكر مكر مكرًا (وهو تدبير الكلام بالحيلة، ولا يخفى على الله حيل المحتالين، لكن جوزوه في قتال العدو⁽⁷¹⁴⁾)⁽¹⁾.

(أ) ما بين قوسين زيادة من ب.

(707) ورد هذا الحرف في خمسة مواضع من القرآن الكريم : التوبة : 12، الأنبياء : 72. القصص في موضعين : 4 و 41. السجدة : 24.

(708) انظر الكافي : 75، المكرر : 46، السبعة : 312، الهادي : 23ظ وفيه : «وزعم بعضهم أنهم جعلوا الثانية بين الهمزة والياء»، ونسبة ابن الجزري له القول بتسهيلها بين بين فيه نظر. راجع النشر : 1/379.

(709) مع أن التسهيل هو قول الجمهور من أهل الأداء. انظر النشر : 1/378، التجريد : 31ظ، الموضح : 22ظ البصرة : 526، التذكرة : 2/356، الشاطبية : 16. وقد صحح ابن الجزري في النشر (1/380) الوجهين.

(710) قال الداني في جامعه (2/529) : «واعلم أن التسهيل لأخرى الهمزتين في الكلمة والكلمتين في مذهب أهل التسهيل، إنما يكون إذا تلاصقتا معاً، ولفظ الثانية بعد الأولى من غير حائل بينهما، فإن حال بينهما حائل -

ألف أو واو أو تنوين أو غير ذلك من متحرك أو ساكن - فالتسهيل للهمزة الثانية ممتنع، وتحقيقها إجماع لأجل ذلك الحائل، إذ التلاصق الموجب للتسهيل معدوم بوجوه». وانظر المتتوري : 166ظ - 167و.

(711) النساء : 38.

(712) البقرة : 90.

(713) الممتحنة : 4.

(714) ولا أدل على هذا الجواز من الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الجهاد من صحيحه عن جابر بن عبد الله ولفظه : «الحرب خدعة» انظر فتح الباري : 6/158 رقم الحديث : 3030 وفيه : «اتفقوا على جواز خداع الكفار في الحرب كيفما أمكن».

والذعر : الخوف يقال: ذعره يذعره ذُعرا، والذعرة: طُويرة تكون في الشجر تهز ذنبها، لا تراها أبدا إلا مذعورة⁽⁷¹⁵⁾.

والقرى : الإحسان إلى الضيف تقول: قرى الضيف قرى إذا أضافه⁽⁷¹⁶⁾.

والأزر : الظهر والقوة⁽⁷¹⁷⁾.

والسكر : [نقيض الصحو، والسكر]⁽¹⁾ : الخمر : وهي شراب [يتخذ]⁽¹⁾ من التمر⁽⁷¹⁸⁾ (وغيره)^(ب).

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ب) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(715) اللسان (ذعر) 306/4.

(716) اللسان (قرى) 179/15.

(717) اللسان (أزر) 18/4.

(718) اللسان (سكر) 372/4.

قال الناظم :

- 75- وإن كانتا من كلمتين وجاءتا^(أ)
 بكسرك أو بالضم فالأمر^(ب) كالأمر
 76- فإبدالك الأخرى لورش قياسه
 وتحقيقك الأولى له أبدأ الدهر
 77- وتسهيئك الأولى لقالون أصله
 وتحقيقك الأخرى لقد فئت بالدر
 78- وإن جاءتا بالفتح فالأمر^(ج) واحد
 سوى حذفك^(د) الأولى لقالون كالبصري
 79- وفي الهمزة الأولى التي الواو قبلها
 أو الياء سر عنده^(هـ) غير ذا^(و) السر
 80- تُسهّل إبدالاً وتُدغم في التي^(ز)
 تقدّمها فيها وذلك في المر
 81- ولم تــــات إلا في ثلاثة أحرف
 ولله^(ح) - في الدر الذي قلته - دري
 82- فمنهن حرف وسط سورة يوسف
 وحرفان في الأحزاب فاربح بلا تجر

71

(أ) في س وع وق: فجاءتا.

(ب) س ون وط: والأمر ولعله الأنسب.

(ج) في ب وع وس ون: والأمر.

(د) في س ون: حذفنا.

(هـ) في س وع وم: عندنا وفي ق: غامض.

(و) في ب وق: ذي.

(ز) في س وز وق: وتُدغم التي.

(ح) في س وع وم وط ون: فله.

قلت معتصما بالله :

• المثال الرابع : أن تلتقي الهمزتان متفتحتين بالكسر من كلمتين نحو : ﴿هُوَآءَ ان﴾⁽⁷¹⁹⁾ ، ﴿من النساء الا﴾⁽⁷²⁰⁾ ، ﴿بالسوء الا﴾⁽⁷²¹⁾ ، ﴿البغاء ان﴾⁽⁷²²⁾ ، ﴿النبى ان﴾⁽⁷²³⁾ ، ﴿بيوت النبى الا﴾⁽⁷²⁴⁾ ، ﴿النساء ان﴾⁽⁷²⁵⁾ وشبهه.

فورش يحقق الاولى منهما - كما ذكر - ويسهل الثانية، على حكميهما المتقدمين من تسهيل وإبدال⁽⁷²⁶⁾. وقالون يجعل الأولى بين الهمزة والياء، ويحقق الثانية إلا في الثلاثة الأحرف التي ذكر :

72 - وأحدها : قوله تعالى ﴿بِالسَّوِّا﴾⁽⁷²⁷⁾ ، قلب الأولى منه / واوا وقبلها^(أ) واو ساكنة، أدغمها فيها، فقرأه بواو مشددة.

والحرفان (في)^(ب) : قوله تعالى ﴿النبى ان﴾⁽⁷²⁸⁾ و ﴿بيوت النبى الا﴾⁽⁷²⁹⁾ قلب [الأولى]^(ج) منهما ياء [وقبلها ياء]^(ج) ساكنة، أدغمها فيها، فجاءت [ياء]^(ج) مشددة⁽⁷³⁰⁾.

(أ) في ب: قبله.

(ب) زيادة من ب.

(ج) ما بين معقوفين سقط من ب.

(719) البقرة: 30.

(720) النساء: 24.

(721) يوسف: 53.

(722) النور: 33.

(723) الأحزاب: 50.

(724) الأحزاب: 53.

(725) الأحزاب: 32.

(726) انظر: الكافي: 17، التبصرة: 290، التيسير: 33. جامع البيان: 2/ 519، التذكرة: 1/ 116، العنوان: 47، النشر: 1/ 384، الإقناع: 1/ 378 - 381.

(727) يوسف: 53.

(728) الأحزاب: 50.

(729) الأحزاب: 53.

(730) انظر الإقناع: 1/ 378 - 379، النشر: 1/ 383.

والسر الذي عنده في هذه المواضع، أوضحه لك لتعلمه، وذلك أنه لما كان من مذهب قالون تخفيف الهمزة الأولى من الهمزتين المذكورتين - وتسهيلها في هذا الموضع يكون بجعل الهمزة بينها وبين الياء حسب نظائرها - لم يمكن هنا جعلها بين بين، لقرب همزة بين بين من الساكن، وقبلها في هذا الموضع ياء ساكنة زائدة للمد، [أو واو أصلية ساكنة مشبهة بالزائدة للمد]^(١)، فكنتم تجمع بذلك بين ساكنين؛ ولم تنقل إليهما حركة الهمزة، لأن الحرفين في نية حركة لشبههما بالألف، والحركة لا تنقل إلى الحركة، ولم تفعل ذلك مع الألف، لأنها لا تدغم ولا تدغم فيها، فأبدل من الهمزة في هذه المواضع حرفا مثل الحرف قبلها، وأدغم الأول في الثاني، [لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن في كلمة واحدة]^(٢)، إذ ذلك لا يمتنع في حرف المد⁽⁷³¹⁾.

73

• المثال الخامس : أن تلتقيا مضمومتين من كلمتين، وهو في القرآن (مكان واحد)^(ب) : ﴿أولياء أولئك﴾⁽⁷³²⁾ (في سورة الأحقاف)^(ب) فحكّمه في

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ب) ب : الأول.

(731) قال مكّي (الكشف : 107/1 - 108 في توجيه تخفيف الهمز المتحرك بعد الساكن المدي : «وعلة ذلك أن الهمزة لما كان قبلها حرف مد ولين زائد، زيد للمد لا للإحاق - كالألف - وأردت تخفيفها، لم يمكن جعلها بين بين، لعلتين : إحداهما أن همزة بين بين قريبة من الساكن، فكنتم تجمع بين ساكنين، وجاز ذلك في الألف للضرورة، إذ لم يمكن أن تبدل من الهمزة حرفا، وتدغمه في الألف، لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها، لأن ذلك يوجب حركتها وإبدالها همزة، فتخرج عن لفظها وبنيتها ويتغير الكلام؛ ولم يمكن إلقاء الحركة على الألف، لأنها تنقلب أيضا همزة، ولأن الألف في نية حركة، ولا تلقى حركة على حركة، وامتنع ذلك أيضا في الواو والياء الزائدتين للمد، لأنهما زيدا للمد كالألف، وهما أخت الألف في المد واللين وفي السكون، فلم يمكن إلقاء الحركة عليهما، ولا كون الهمزة بعدهما بين بين، فلم يبق إلا الحذف أو البديل، فبعد الحذف لأنه إخلال بالكلمة، ولأنه لا يبقى ما يدل على المحذوف، فلم يبق إلا البديل، فأبدل من الهمزة حرفا مثل الزائد الذي قبلها، وأدغم الأول في الثاني لاجتماع المثلين والأول ساكن، ولكونهما في كلمة متلاصقتين، وجاز في أختي الألف الإدغام، وهو لا يجوز في الألف، لأنهما قد يتحركان وقد تتغير حركة ما قبلهما كسائر الحروف، ولأنهما في كلمة متصلتين لا يقدر فيهما الانفصال، فجاز فيهما ما يجوز في سائر الحروف عند اجتماع المثلين والأول ساكن».

(732) الأحقاف : 31.

التحقيق والتسهيل حكم المثال^(١) المتقدم واختلاف ورش وقالون فيه سواء، ولذا قال الناظم : «فالأمر كالأمر».

• المثال السادس : أن تلتقيا مفتوحتين من كلمتين نحو : ﴿جاء احدهم﴾⁽⁷³³⁾ ﴿السفهاء امو لكم﴾⁽⁷³⁴⁾ ، ﴿تلقاء اصحاب النار﴾⁽⁷³⁵⁾ ، ﴿جاء ال﴾⁽⁷³⁶⁾ ، ﴿شاء انشره﴾⁽⁷³⁷⁾ وشبهه (كما تقدم أولا) (ب).

فورش يحقق الأولى منهما ويسهل الثانية، على حكميهما المتقدمين أيضا من تسهيل وإبدال، ومن أخذ بالبدل في الثانية من ﴿جاء ال﴾ في الحرفين⁽⁷³⁸⁾، اجتمع له ألفان - كما قدمنا في ﴿ءا منتم به﴾⁽⁷³⁹⁾ - لأن في «ءال» همزتين، إذ أصله «أل» منقول من «أهل»⁽⁷⁴⁰⁾، فصيرت الساكنة ألفا، وتبدل أنت الأولى ألفا، فلا بد من حذف إحدى الألفين هنا لالتقاء الساكنين، إذ لا إشكال فيه، فيبقى لفظه مع الحذف «جاء ال» كلفظ «ماء امن»، فتصير همزة «جاء» بين / ألفين على هذه القراءة⁽⁷⁴¹⁾.

74

(أ) ب: الأول.

(ب) ما بين قوسين زيادة من ب.

(733) المومنون : 100.

(734) النساء: 5.

(735) الأعراف: 46.

(736) الحجر: 61.

(737) عبس: 22.

(738) أي موضع الحجر: 61 والقمر: 41.

(739) الأعراف: 122.

(740) جرى الشارح على قول سيبويه في كيفية إعلال (آل) وهو أن أصلها «أهل»: قلبت الهاء همزة توصلا إلى الألف، ثم قلبت الهمزة ألفا وجوبا لاجتماع الهمزتين، ودليل أصالة الهاء فيها هو التصغير على «أهيل»، وذهب الكسائي إلى أن أصل الكلمة «أول»: تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفا، وقد حكى في التصغير «أويل». انظر في هذه المسألة: كنز المعاني: 31، الإقناع: 225/1، فرائد المعاني: 63، وشرح المنتوري: 120 ظ.

(741) انظر النشر: 1/389 - 390.

وقرأ قالون في جميع هذا المثال بحذف الأولى وتحقيق الثانية، وهكذا قراءة أبي عمرو، وهو البصري⁽⁷⁴²⁾ الذي ذكر الناظم. ولا خلاف في إبدال الثالثة⁽¹⁾ ألفاً من ﴿جاءال﴾ في الموضعين فتصير همزة «ءال» بين ألفين على هذه القراءة. وقد قرأت للحلواني الثانية في هذا المثال مسهلة بين بين كأحد وجهي ورش⁽⁷⁴³⁾.

اللغة :

فهت : تكلمت.

والدر : جمع درة، وهي العظيمة من اللؤلؤ، والكوكب الدرّي : الثاقب المضيء، والدّر : الخير الكثير، وإذا شتمت العرب تقول : لا در دره، أي : لا كثر خيرها، ودرت السماء : إذا كثر مطرها⁽⁷⁴⁴⁾.

(أ) في ب: الثانية، خطأ.

(742) تقدمت ترجمته.

(743) انظر التعريف: 240، وجامع البيان: 2/512.

(744) اللسان (درر) 4/279.

قال الناظم :

- 83- وأصلهما فيما عدا ذلك واحدٌ
وفيه^(أ) وجوة فاعتبرهن بالفكر
84- إذا انضمت الأخرى أو انكسرت فقل
مسهلة وانطق ولو كنت في طمر
85- وإن تنفتح تُبدل على كل حالة
وقد حقق الأولى وطاب جنى شعري

قلت معتصما بالله :

75 / الهاء والميم من قوله : « وأصلهما » عائدان على ورش وقالون، يقول : حكم (أصلهما)^(ب) واحد في تخفيف الهمزة الثانية من بقية الباب ؛ والوجه التي أشار إليها، قد نبهنا - نحن - أول الباب عليها وبينها وقسمناها، ونحن نتممها - بحول الله - كما بدأناها، وهي باقي الأمثلة التي أحصيناها.

• المثال (السابع)^(ج) : أن تلتقي الهمزتان من كلمتين، الأولى منهما مضمومة والثانية مفتوحة نحو : ﴿السفهاء الا﴾⁽⁷⁴⁵⁾ و ﴿سوء اعمالهم﴾⁽⁷⁴⁶⁾ و ﴿النبيء اولى﴾⁽⁷⁴⁷⁾ وشبهه.

• المثال الثامن : أن تكون الأولى منهما مضمومة، والثانية مكسورة، نحو : ﴿يشاء الى﴾⁽⁷⁴⁸⁾، ﴿نشاء انك﴾⁽⁷⁴⁹⁾، ﴿شهداء الا انفسهم﴾⁽⁷⁵⁰⁾ وشبهه.

(أ) في ب: وفيها.

(ب) في الأصل: أصلها، والصواب ما أثبت من ب.

(ج) زيادة لا بد منها، سقطت من الأصل.

(745) البقرة: 12.

(746) التوبة: 37.

(747) الأحزاب: 6 (على حرف نافع).

(748) البقرة: 141.

(749) هود: 87.

(750) النور: 6.

• المثال التاسع : أن تكون الأولى منهما مكسورة والثانية مفتوحة نحو : ﴿من السماء أو ايتنا﴾⁽⁷⁵¹⁾ ، ﴿هو لآء اهدى﴾⁽⁷⁵²⁾ ، ﴿من في السماء ان﴾⁽⁷⁵³⁾ وشبهه.

• المثال العاشر : أن تكون الأولى مفتوحة والثانية مكسورة، نحو : ﴿شهدآء اذ وضيكم الله﴾⁽⁷⁵⁴⁾ ، ﴿نبأ ابراهيم﴾⁽⁷⁵⁵⁾ ، ﴿أولياء ان﴾⁽⁷⁵⁶⁾ ، ﴿المآء الى﴾⁽⁷⁵⁷⁾ وشبهه.

• المثال الحادي عشر : أن تكون الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة / نحو : ﴿جآء امة﴾⁽⁷⁵⁸⁾ ولا نظير له (في القراءة)⁽¹⁾ في باب الهمزتين من كلمتين.

فقرأ نافع الثانية من هذه الأمثلة مسهلة - على ما يجب من حكمها المتقدم فتفهمه هناك، [تحصل على مرغوبك في ذلك⁽⁷⁵⁹⁾ -] ^(ب) ولا خلاف في تحقيق الأولى منهما فيها⁽⁷⁶⁰⁾. (فاعلم ذلك توفيق للإرشاد).⁽¹⁾

واعلم [- وفلك الله -] ^(ج) أنك إذا وقفت على الأولى مما اجتمعت فيه همزتان متفتقتان من كلمتين - وهي مخففة في الوصل بتسهيل أو حذف - فحقق للوقف^(د) ما سهلت، ورد فيه ما حذف، وتمد لأن موجب المد قد استرجعت، وإن كان التخفيف فيه في الثانية منهما، بطل التسهيل في الابتداء بها، إذ لا

(أ) زيادة من ب.

(ب) سقط من ب.

(ج) سقط من ب.

(د) ب : للوصل، خطأ.

(751) الأنفال:32. (752) النساء:50.

(753) الملك:17.

(754) الأنعام:145.

(755) الشعراء:69.

(756) التوبة:23.

(757) السجدة:27.

(758) المؤمنون:44.

(759) نظر ص:85.

(760) راجع النشر:1/386 - 388، وجامع البيان:2/531.

يجوز الابتداء بها مسهلة لأنها في قرب الساكن، والابتداء بساكن لا يجوز، فتبتدئها محققة من غير مد⁽⁷⁶¹⁾، إلا قوله تعالى: ﴿جاء ال﴾ فإنك إذا وقفت على «جاء» منهما، حققت همزة «ءال» وبعدها مدة لورش، هي الألف المبدلة من الهمزة الساكنة التي هي فاء من الفعل.

وهذا الذي ذكرته من تسهيل إحدى الهمزتين من كلمتين، بحذف كان أو بين بين /، إنما يكون ذلك فيهما عند اجتماعهما متلاصقتين، فإن حال بينهما حائل، فلا خلاف في تحقيقهما أيضا⁽⁷⁶²⁾، وذلك نحو: ﴿قل استهزءوا إن﴾⁽⁷⁶³⁾ و﴿جاءوا أباهم﴾⁽⁷⁶⁴⁾ و﴿السوأى أن﴾⁽⁷⁶⁵⁾ وشبهه.

اللغة:

الطمر: الثوب الخلق، وقال ابن الأعرابي⁽⁷⁶⁶⁾: هو الكساء البالي من غير الصوف، والجمع أطمار.

(761) قال في النشر (390/1): «هذا الذي ذكر من الاختلاف في تخفيف إحدى الهمزتين في هذا الباب إنما هو في حالة الوصل، فإذا وقفت على الكلمة الأولى أو بدأت بالثانية، حققت الهمزة في ذلك كله».

(762) انظر جامع البيان: 2/529.

(763) التوبة: 64.

(764) يوسف: 16.

(765) الروم: 9.

(766) محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابي، النحوي اللغوي، من موالي بني هاشم، كان إماما في النحو واللغة، نسابا كثير السماع والرواية، قرأ على المفضل الضبي، ولم يكن أحد من الكوفيين أشبه رواية برواية البصريين منه. ولد سنة 150 هـ، وتوفي سنة 231 هـ وقيل 233 هـ.

إشارة التعيين: 312، بغية الوعاة: 1/105 - 106، إنباه الرواة: 3/128 - 137.

قال الناظم :

- 86- وإن تفتح في موضع الفاء همزة
ومن قبلها ضمٌ وحدُّ الحجي يفري^(أ)
- 87- فأبدل لورش ثم حقق لغيره
والمم بقربي تغرف العلم من نهري^(ب)

قلت معتصما بالله :

ذكر هذا الفصل في باب الهمزتين لا يليق به، ولما ذكره، احتجنا إلى ذكره.

قرأ ورش كل همزة مفتوحة تكون فاء من الفعل قبلها ضمة، بإبدالها واوا- على ما قدمنا من حكمها إذا انفتحت بعد ضم- وذلك نحو : ﴿موجلا﴾⁽⁷⁶⁷⁾ و ﴿موذن﴾⁽⁷⁶⁸⁾ و ﴿يواخذكم﴾⁽⁷⁶⁹⁾ و ﴿فليود﴾⁽⁷⁷⁰⁾ و ﴿يولف﴾⁽⁷⁷¹⁾ و ﴿تودوا﴾⁽⁷⁷²⁾ و ﴿يؤخر﴾⁽⁷⁷³⁾ وشبهه، وهمز مما فاؤه همزة وليس قبلها ضمة :

(أ) وقع هذا البيت في ع وس ءآخر الباب بعد البيت الذي بعده، ولا يصح المعنى إلا بتقدمه كما هو مثبت في الأصل.

(ب) في ب: بحري.

(ج) في الأصل : ﴿يود﴾ وليس في القراءان الكريم كذلك.

(767) ءال عمران:145.

(768) الأعراف:43.

(769) البقرة:223.

(770) البقرة:282.

(771) النور:42.

(772) النساء:57.

(773) نوح:4.

﴿ولا يؤوده حفظهما﴾⁽⁷⁷⁴⁾ و﴿مأرب﴾⁽⁷⁷⁵⁾ و﴿فأذن﴾⁽⁷⁷⁶⁾ و﴿فأكله﴾⁽⁷⁷⁷⁾
و﴿توزهم﴾⁽⁷⁷⁸⁾ و﴿فأيدنا﴾⁽⁷⁷⁹⁾ (هـ) و﴿أفامن﴾⁽⁷⁸⁰⁾ وشبهه.
وهمز قالون جميع ذلك⁽⁷⁸¹⁾ /

78

اللغة :

الحجى : العقل.

ويفري : يقطع.

والإمام : الزيارة غبا، والفعل : ألمت به⁽⁷⁸²⁾.

(774) البقرة: 254.

(775) طه: 17.

(776) الأعراف: 43.

(777) يوسف: 17.

(778) مريم: 84.

(779) في الصف: 14.

(780) الأعراف: 96.

(781) الإقناع: 1/386، النشر: 1/395، التعريف: 216-217.

(782) وألمت عليه. انظر اللسان (لم) 550/12.

قال الناظم :

باب نقل الحركة (783)

- 88- وإن تتحرك همزةٌ بعد ساكنٍ
وليس بحرف المد من كلمتي ذكرٍ
89- فدعها وحرّكه بتحريكها وزد
من الشكر للمولى يزدك من السّبر^(أ)
90- وإن لأمّ تعريفٍ أت قبلها^(ب) جرت
على الأصل والتنوينُ حرفُ فقسٍ واذرٍ
91- لورشك والوجهان في هاءٍ^(ج) سكته
نصحتك عن وُدٍّ ولا نصح عن غمٍرٍ
92- وحكمك في «ءالان» نقلٌ وفي «ردًا»
وفي «عادًا الأولى» لقالون والمضري^(د)
93- ولكن قرا قالون «الأولى» بهمزة
مُسكنة والعلمُ يُكنزُ كالتبّر

قلت معتصما بالله :

ذلك الساكن الذي يكون قبل الهمزة ويجتمعان من كلمتين، هو أن يكون
الساكن آخر الكلمة الأولى، والهمزة أول الأخرى، ويأتي في القرآن على ستة

(أ) في م: من الصبر، وفي ق: من الخير، وفي س: من البشر، وفي ن: من الشير: أي العطاء.

(ب) في م: قبله، بتذكير هاء الضمير عائدا على ز الهمز ز، وكلاهما صحيح.

(ج) في ع: حال.

(د) في س: كالمصر.

(783) النقل : هو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد، وصورته تتحقق، كما بين الشارح، بإلقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها بعد تخليته من شكله، وتخليته بشكل الهمزة - بأي حركة كانت - وسقوطها من اللفظ بعد ذلك. وقد انفرد بروايته ورش، وصلا ووقفا، بشروط وضوابط تأتي - إن شاء الله - .
ينظر في مبحث النقل : التيسير: 75، النشر: 408/1، السبعة: 148، الإقناع: 388/1، تلخيص العبارات : 30، المبسوط: 109، إبراز المعاني: 155، الكشف: 89/1.

أضرب، الأربعة منها يحرك ورش ذلك الساكن فيها بحركة الهمزة، إن كانت فتحة انفتح، أو ضما انضم، أو كسرا انكسر، ويحذفها جرأة عليها⁽⁷⁸⁴⁾.

والضربان/الباقيان لا يغير ساكنهما عن حاله، ولا ينقل إليه⁽¹⁾ حركة الهمزة أصلا، وذلك إذا كان الساكن حرف مد ولين⁽⁷⁸⁵⁾، نحو: ﴿فلما أفاق﴾⁽⁷⁸⁶⁾ و﴿قالوا ءامنا﴾⁽⁷⁸⁷⁾ و﴿في ءايتنا﴾⁽⁷⁸⁸⁾ و﴿بني ءادم﴾⁽⁷⁸⁹⁾ و﴿ما أنت﴾⁽⁷⁹⁰⁾ وشبهه، أو كان هاء^(ب) سكت نحو: ﴿كتابه اني﴾⁽⁷⁹¹⁾.

واحد الأربعة الأضرب : أن يكون الساكن حرفا من حروف المعجم⁽⁷⁹²⁾ غير ما ذكرنا نحو : ﴿من - امن﴾⁽⁷⁹³⁾ و﴿قد - افلح﴾⁽⁷⁹⁴⁾ و﴿لكن - اعبد﴾⁽⁷⁹⁵⁾ و﴿يثبت - اقدمكم﴾⁽⁷⁹⁶⁾ و﴿قالت - اوليهم﴾⁽⁷⁹⁷⁾ و﴿قالت - اخرأيهم﴾⁽⁷⁹⁸⁾ و﴿من -

(أ) في ب: إليهما، يعود الضمير على الضربين.
(ب) في ب: كانت.

(784) انظر في تعليل النقل لورش: شرح الهداية:18 و
(785) وذلك أن حرف المد واللين في نية حركة، ولاتنقل حركة إلى حركة، إضافة إلى أن الألف - التي هي أم حروف المد واللين - يتمتع ذلك فيها، لأنها لو تحركت لانقلبت همزة، فلما امتنع ذلك فيها أجرى لأختيها ما أجرى لها. انظر شرح الهداية:18، و، تقييد ابن مطروح:5 و.

(786) الأعراف:143.

(787) البقرة:13.

(788) يونس:21.

(789) الأعراف:25.

(790) الروم:52.

(791) الحاقة:18، 19، وهذا الحرف محل خلف بين النقل وعدمه، وإنما أجراه على الراجح عنده، وسيعرض له بعد ص:109.

(792) لم يشر الشارح إلى استثناء ميم الجمع من النقل لورش، لإجماعهم على ضمها وصلتها بواو مع الهمزة. انظر جامع البيان : 2/635، الإقناع:1/390.

(793) سبأ:37.

(794) طه:63.

(795) يونس:104.

(796) محمد:8.

(797) الأعراف:38.

(798) الأعراف:37.

﴿اوتي﴾⁽⁷⁹⁹⁾ و﴿من - استبرق﴾⁽⁸⁰⁰⁾ و﴿من - ان تامنه﴾⁽⁸⁰¹⁾ و﴿أو اطعام﴾⁽⁸⁰²⁾ وشبهه.

• والثاني: أن يكون الساكن تنوينا، لأن التنوين حرف من الحروف، لأنه⁽¹⁾ نون ساكنة⁽⁸⁰³⁾، وهو الثالث من الحروف المزيدة، ومخرجه من الخياشيم⁽⁸⁰⁴⁾، وذلك نحو: ﴿عجا - ان﴾⁽⁸⁰⁵⁾ و﴿شيء - اذ﴾⁽⁸⁰⁶⁾ و﴿من سلطان - ان﴾⁽⁸⁰⁷⁾ و﴿لأي يوم اجلت﴾⁽⁸⁰⁸⁾ وشبهه.

• والثالث: أن يكون الساكن لام التعريف⁽⁸⁰⁹⁾، وذلك نحو: ﴿الارض﴾⁽⁸¹⁰⁾ و﴿الاخرة﴾⁽⁸¹¹⁾ و﴿الازفة﴾⁽⁸¹²⁾ و﴿الاسماء﴾⁽⁸¹³⁾ و﴿الاولى﴾⁽⁸¹⁴⁾ و﴿الانثى﴾⁽⁸¹⁵⁾ و﴿الاذن﴾⁽⁸¹⁶⁾ و﴿الاحسن﴾⁽⁸¹⁷⁾ و﴿الايمن﴾⁽⁸¹⁸⁾ وشبهه.

(أ) في ب: لأن نونه ساكنة.

(799) الحاقة: 18، والانشقاق: 7 و11.

(800) الرحمن: 53.

(801) آل عمران: 74.

(802) البلد: 14.

(803) على أن التحقيق في تعريف التنوين يقتضي القول بأنه: «إلحاق الاسم نونا ساكنة» فهو مصدر غلب حتى صار اسما لهذه النون، وليس التنوين هو النون بمجردا. انظر نتائج الفكر: 86.

(804) ينظر الرعاية: 131.

(805) يونس: 2.

(806) الأحقاف: 25.

(807) يوسف: 40.

(808) المرسلات: 12.

(809) وإنما نقل ورش الحركة إلى لام التعريف - وليس شرطه النقل من كلمة واحدة - لأنها في تقدير الانفصال مما بعدها: فحذفها جائز، والكلام بدونها مستقل مفهوم، فكان ذلك بمنزلة كلمتين. الكشف: 90/1، شرح الهداية: 18ظ.

(810) البقرة: 11.

(811) البقرة: 4.

(812) النجم: 57.

(813) البقرة: 31.

(814) النجم: 50.

(815) النجم: 45.

(816) المائدة: 45.

(817) الرحمن: 60.

(818) الحجرات: 14.

• والرابع : أن يكون الساكن حرفا من حرفي اللين⁽⁸¹⁹⁾ / : الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما نحو : ﴿خلوا - الى﴾⁽⁸²⁰⁾ و﴿تعالوا - اتل﴾⁽⁸²¹⁾ و﴿ألفوا - اباهم﴾⁽⁸²²⁾ و﴿ذواتي - اكل﴾⁽⁸²³⁾ و﴿نبا ابني - ادم﴾⁽⁸²⁴⁾ وشبهه.

فورش يحرك الساكن في هذه الأضرب بحركة الهمزة على ما قدمنا.

واختلف عنه في نقل حركة الهمزة إلى هاء السكت في ﴿كتايه اني﴾⁽⁸²⁵⁾ فروي عنه النقل وتركه، وترك النقل أكثر، لأن هاء السكت إنما جيء بها في الوقف لبيان الحركة قبلها، فهي إذا وصلت كأنها مفقودة فيه، فامتنع من النقل إليها، ومن اعتمدها جعلها كسائر الحروف فنقل إليها⁽⁸²⁶⁾، ويلزم من نقل إليها أن يدغم هاء ﴿ماليه﴾ في هاء ﴿هلك﴾⁽⁸²⁷⁾، لأنه إذا اعتمدها هناك لنقل حركة الهمزة إليها

(819) علة إلقاء ورش الحركة إلى حرفي اللين - بعد الرواية - أنهما نقصا عن شبه الألف بتغير حركة ما قبلهما، فلما فارقاها في قوة الشبه، دخلا في مشابهة سائر الحروف، فحسن إلقاء الحركة عليهما كسائر الحروف. انظر الكشف: 90/1، تقييد ابن مطروح: 5.

(820) البقرة: 14.

(821) الأنعام: 151.

(822) الصافات: 69.

(823) سبأ: 16.

(824) المائدة: 29.

(825) الحاقة: 18 و 19.

(826) قال ابن الجزري (النشر 409/1): «وترك النقل فيه - أي في هذا الحرف - هو المختار عندنا والأصح لدينا والأقوى في العربية، وذلك أن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون، فلا تحرك إلا في ضرورة الشعر - على ما فيه من قبح - وأيضا فلا تثبت إلا في الوقف، فإذا خولف الأصل فأثبت في الوصل إجراء له مجرى الوقف - لأجل إثباتها في رسم المصحف - فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر - وهو تحريكها - فيجتمع في حرف واحد مخالفتان».

وقال في الحرز: 19 : ونقل ردا عن نافع وكتايه بالاسكان عن ورش أصح تقبلا وانظر ترجيح الإسكان على النقل في هذا الحرف في كل من التيسير: 36، وإبراز المعاني: 165، وجامع البيان: 637/2، والتنصرة: 310، والغيث: 372. ومن سوى بين الوجهين: ابن سفيان في الهادي: 6، وهو الظاهر من عبارة الناظم، وانفرد الهذلي بالنقل لورش في هذا الحرف. انظر النشر: 409/1.

(827) ترتب الخلاف في هذه المفردة على الخلاف في هاء ﴿هلك عني﴾ من الحاقة: 28 و 29، وارتباطها بها أداء، ذكره مكّي في التنصرة: 310 وغيره، وما اختاره الشارح هو المختار عند مجلة المقرئين. انظر شرح المنتوري: 176.

وجعلها كسائر الحروف، احتاج أن يعتمد عليها هنا، فيدغمها في مثلها كما يفعل بسائر المثليين؛ وترك النقل هناك، والإظهار هنا أحسن، وبه قرأت⁽⁸²⁸⁾.

والنقل في جميع هذا الباب في الوصل، إلا في لام المعرفة وفيما ينقل إليه من كلمة نحو: ﴿الارض﴾ و﴿الاخرة﴾ و﴿ردا﴾⁽⁸²⁹⁾ فإن الوقف عليهما كالوصل.

واختلف عن ورش / في الابتداء بلام التعريف مع نقل حركة الهمزة إليها، فقيل: يتدئ بإسقاط ألف الوصل استغناء بحركة اللام عنها، فيقول: «لسماء» و«لرض» و«لذن» وشبهه، وقيل: بل يثبت ألف الوصل مع حركة اللام، إذ هي عارضة فيقول: «السماء» و«الرض» و«الذن» وشبهه، وبه قرأت⁽⁸³⁰⁾.

وكذلك اختلف عنه في إثبات حرف المد وفي حذفه، إذ كان قد انحذف في اللفظ لسكونه وسكون لام المعرفة بعده في نحو: ﴿قالوا المن﴾⁽⁸³¹⁾ و﴿في الارض﴾⁽⁸³²⁾ و﴿إذا الارض﴾⁽⁸³³⁾، فلما نقل حركة الهمزة إلى اللام، قيل: يرد

(828) يجب التنبيه هنا على دقيقة مهمة، وهي أن من روى التحقيق في ﴿ماله هلك﴾ ينبغي أن يقف وقفة لطيفة في حال الوصل من غير قطع، لأنه واصل بنية واقف، فيمتنع بذلك من أن تدغم في الهاء التي بعدها، ومن روى الإلقاء لزمه أن يصلها ويدغمها في الهاء التي بعدها، لأنها عنده كالحرف اللزوم الأصلي. انظر جامع البيان: 2/ 637 والإقناع: 169/1.

(829) القصص: 76.

(830) والوجهان جائزان صحيحان، وإن كان الثاني منهما أوجه وأرجح عند القراء. ومدار الأمر فيهما على الاعتداد بحركة النقل العارضة وعدمه، فمن اعتبر الأصل أثبت همزة الوصل في الابتداء، ومن اعتد بعارض النقل حذفها؛ والمسألة لها مأخذ من وجه آخر - ذكره ابن الجزري في نشره (415/1) - يتعلق بالخلاف حول ماهية أداة التعريف، هل هي الألف واللام «أل»، أو اللام بمفردها، فمن رأى الأول تعين عليه الابتداء بهمزة الوصل، ومن قال بالثاني اتجه عنده الوجهان المذكوران اعتدادا بعارض وعدمه. ينظر جامع البيان: 2/ 643، إبراز المعاني: 163 - 164، النشر: 1/ 415، وبعدها، تلخيص العبارات: 31، شرح المنتوري: 176 ظ.

(831) البقرة: 70.

(832) المعارج: 14.

(833) الانشقاق: 3.

حرف المد لزوال موجب حذفه - وهو السكون - وقيل : لا يرد، لأن هذه الحركة في اللام عن سكون قد كان معه حذف، وبه قرأت (834).

واعلم أنه قد يجتمع الساكن والهمزة في كلمة واحدة، وتأتي في القراءان على ثلاثة أضرب، فلا ينقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن فيها، وذلك الساكن يكون :

1- حرف مد تكون الهمزة بعده معه في كلمة متوسطة أو متطرفة نحو :

﴿بريء﴾ (835) و﴿النبيء﴾ (836) و﴿تفيء﴾ (837) و﴿سيء﴾ (838) / و﴿بريئون﴾ (839) و﴿هنيئا﴾ (840) و﴿سوءا﴾ (841) و﴿لتنوء﴾ (842) وشبهه.

2 - ويكون أيضا حرف لين نحو : ﴿شيء﴾ (843) و﴿سوء﴾ (844) و﴿كهيفة﴾ (845) و﴿السوء﴾ (846) وشبهه.

(أ) في ب: ﴿النسيء﴾ ولا يستقيم، لأن رواية ورش لهذا الحرف بالإدغام، فلا وجود للهمزة حينئذ.

(834) هذا النص بتمامه من قوله : «وكذلك اختلف... إلى وبه قرأت «منقول عند المتتوري : 175 و. ولم أفق على حكاية الخلف في هذه المسألة لورش، بل قال ابن الجزري : (416/1) «وهذا مما لا خلاف فيه بين أئمة القراءة» أي في عدم إثبات حرف المد لعروض التحريك، وقال المتتوري (175 و) : «ولا عمل على رد المحذوف في قراءة ورش»، وقال جموع في جامعه (164) : «وما حكاه ابن الطفيل وغيره من رد حرف المد، لا عمل عليه، وليس من مذاهب القراء»، وهي وإن كانت لغة عند بعض العرب، فلا إمام لهذه اللغة عند أئمة أهل القراءان - كما قال الداني (الجامع : 641/2 - 642). والمسألة كما هي واردة في حرف المد فإنها تشمل الساكن غيره، فلا يجوز رد سكونه إذا حرك ما بعده بحركة النقل في مثل ﴿فمن يستمع الان﴾، وكذلك الأمر بالنسبة لهاء الضمير نحو : ﴿لا تدرکه الابصر﴾ - ولم يحك الشارح فيها خلافا - وهاء التأنيث نحو : ﴿وهذه الانهر﴾، وميم الجمع نحو : ﴿وانتم الاعلون﴾.

(835) هود: 54.

(836) الأحزاب: 1.

(837) الحجرات: 9.

(838) هود: 76.

(839) يونس: 41.

(840) النساء: 4.

(841) يوسف: 25.

(842) القصص: 76.

(843) الأحقاف: 25.

(844) : مريم: 28.

(845) المائدة: 110.

(846) الفرقان: 40.

3- ويكون أيضا حرفا سالما نحو ﴿يُنُونَ﴾⁽⁸⁴⁷⁾ و﴿يَسْمُ﴾⁽⁸⁴⁸⁾ و﴿الْقِرَاءَانَ﴾⁽⁸⁴⁹⁾ و﴿لَا تَجْرُوا﴾⁽⁸⁵⁰⁾ و﴿أَفِيدَةَ﴾⁽⁸⁵¹⁾ و﴿الْمَشْتَمَةَ﴾⁽⁸⁵²⁾ وشبهه^(أ)⁽⁸⁵³⁾، إلا حرفا واحدا وهو قوله تعالى ﴿رَدَا يَصْدُقِي﴾⁽⁸⁵⁴⁾ فإنه نقل فيه حركة الهمزة إلى الدال، وكذلك قرأه قالون⁽⁸⁵⁵⁾.

وحقق قالون الهمزة في جميع ما ذكرت أن ورشا نقل فيه الحركة، وترك الساكن على حاله، إلا ﴿ءَالِن﴾ في الموضوعين من يونس⁽⁸⁵⁶⁾، و﴿عَادَا الْأُولَى﴾

في والنجم⁽⁸⁵⁷⁾، فإنه وافق فيهما أيضا (ورشا)^(ب) على نقل حركة الهمزة⁽⁸⁵⁸⁾، غير أن قالون يهمز بعد اللام الأولى من ﴿الْأُولَى﴾ همزة ساكنة، فإذا وقفا^(ج) [على ﴿عَادَا﴾]^(د)، عوضا (ب) من التنوين ألفا، وإذا ابتدأ (ب)

(أ) في ب: إضافة مثال: ﴿مُونَلَا﴾ ولا يصح به التمثيل هنا على الحرف السالم.

(ب) في الأصل: ورش، والتصحيح من ب.

(ج) هذه الأفعال كلها مسندة في ب إلى ضمير الغائب المفرد، عودا بالضمير فيها إلى نافع.

(د) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(847) الأنعام: 26.

(848) فصلت: 49.

(849) الإسراء: 9.

(850) المؤمنون: 65.

(851) الأحقاف: 26.

(852) الواقعة: 9.

(853) انظر الإقناع: 1/395، شرح الهداية: 18ظ.

(854) القصص: 34. انظر التيسير: 122، وتلخيص العبارات: 31، والإقناع: 1/395.

(855) وإنما حسن إلقاء الحركة في هذا الحرف - بعد اتباع الرواية - أن فيه جمعا بين اللغتين، أو أنه لأصل له في

الهمز، أو لشبه لفظه لفظ كلمتين. انظر شرح الهداية: 18ظ، تقييد ابن مطروح: 5 و

(856) الموضوع الأول: 51، والثاني: 91.

(857) الآية: 49، وفي هذه المفردة نقل وإدغام، ولم ينص الشارح هنا على الثاني - أي إدغام التنوين في اللام في

حالة الوصل - وهو مفهوم من كلامه، وتعرض له حين توجيهه لاستثناء هذه المفردة من المدلورش.

(858) إلقاء الحركة في هذا الحرف إجماع من أصحاب نافع (تقييد ابن مطروح: 5 و)، وقال الداني في الجامع

(633/2): «ولأعلم خلافا عن نافع - من الطرق المذكورة - في إلقاء حركة الهمزة على الدال في هذا =

﴿الأولى﴾ بعده ابتداءً (ب) بهمزة مفتوحة، بعدها لام مضمومة، بعدها واو ساكنة، وعن قالون أنه يبتدئ بهمزة مفتوحة، بعدها لام ساكنة بعدها همزة مضمومة، بعدها واو ساكنة⁽¹⁾، وعنه (أنه)^(ب) يبتدئ بلام مضمومة، بعدها همزة ساكنة⁽⁸⁵⁹⁾.

اللغة :

/ الذكر هنا : يزيد به القراءان.

83

والسبر : التجربة والحزر، ويقال : اسبر لي ما عنده أي اعلمه، والسبر - بالكسر- : الهيئة والمنظر، وقيل : السبر من أسماء الأسد⁽⁸⁶⁰⁾، ولا معنى لهذا في البيت.

والغمر والغمرُ : الحقد، والجمع غمور.

والتبر : الذهب والفضة قبل أن يعملوا، وبعض اللغويين يقول : كل جوهر قبل أن يستعمل، تبر من النحاس والصفرة، وقيل : الذهب كله تبر⁽⁸⁶¹⁾.

وكنزت المال : ادخرته، ويقال : مدت كنز القربة إذا ملأتها.

(أ) في ب: يقول : الاولى، الاولى، لولى، ثلاثة أوجه فاعلم ذلك.

(ب) في الأصل أن، وما أثبت من ب.

=الموضع وصلاً ووقفاً إلا مارواه أبو سليمان عن قالون عنه أداء أنه سكن الدال وحقق الهمزة بعدها».

وانظر توجيه النقل في هذا الحرف في: شرح الهداية: 18ظ.

(859) انظر الأوجه الثلاثة لقالون في الإقناع: 394/1.

(860) اللسان (سبر) 4/340 - 342، وانظر «أسماء الأسد» لابن خالويه.

(861) اللسان (تبر) 4/88.

قال الناظم :

باب ترتيب الهمزة الساكنة^(أ)

- 94- إذا وَقَعَتْ فَاءٌ مِّنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ
فَأَبْدِلْ لُورِشٍ دُونَ قَالُونَ عَنِ^(ب) أَمْرِي
- 95- وَإِنْ^(ج) وَقَعَتْ عَيْنًا وَلَا مَا هَمْزَتَهَا
لُورِشٍ وَقَالُونَ بَعْضُ^(د) فَمِ^(هـ) يَبْرِي
- 96- وَلَكِنْ رَوَى فِي «الْبِيرِ»^(و) وَ«الذَّيْبِ» وَرَشْنَا
وَفِي «بَيْسٍ» تَرَكَ الْهَمْزَ عَنِ صَادِقِ بَرٍ
- 97- وَ«بَيْسٍ» فَلَمْ يَقْرَأْ بِالْهَمْزِ نَافِعٌ
إِذَا كَانَ نَعْتًا وَهُوَ فِي مَوْضِعٍ وَتَر
- 98- وَشَدَّدَ «رِيًّا»^(ز) بَعْدَ إِبْدَالِ هَمْزِهِ
فَتَاهُ ابْنُ مِينَا وَهُوَ قَالُونَ ذُو الذِّكْرِ
- 99- وَحَقَّقَ وَرِشٌ مَا تَصْرَفَ مِنْ «أَوْى»
رَأَى فِيهِ تَرَكَ الْهَمْزَ يَثْقُلُ كَالْوَزْرِ

/قلت معتصما بالله :

84

الهمزة لا تخلو أن تكون ساكنة أو متحركة، فكيفما كانت لا تخلو أن تخلو عند وزن الكلمة التي هي [فيها]^(ح) فاء من الفعل، أو عينامنه أو لاما، فإذا كانت

(أ) في ب: سقط عنوان الباب، وفي ق: ذكر الهمزة الساكنة، وفي م: باب ترتيب الهمزة الساكنة والمتحركة.

(ب) في س: من.

(ج) في م ون وط: فإن.

(د) في س: بعضو.

(هـ) في م و ق: فمي.

(و) في ع: بير، منكرأ، وفي م: تقديم «الذيب» على «البيير».

(ز) في م: ريا، بالإدغام.

(ح) ما بين معقوفين ساقط من ب.

ساكنة فاء من الفعل (862)، فإن ورشا يقلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها نحو:
﴿ياخذ﴾ (863) و﴿ياكلون﴾ (864) و﴿يافكون﴾ (865) و﴿ياتمرون﴾ (866) و﴿الم يان﴾ (867)
و﴿يامنون﴾ (868) و﴿تاتون﴾ (869) و﴿استجره﴾ (870) و﴿فلاتاس﴾ (871) و﴿ناتي
الارض﴾ (872) و﴿أن ناكل﴾ (873) و﴿مامنه﴾ (874) و﴿ماكول﴾ (875) [و﴿فاتوا﴾ (876)] (أ)
و﴿فاتوهن﴾ (877) و﴿واتوا البيوت﴾ (878) و﴿واتمروا﴾ (879) و﴿إلى الهدى آيتنا﴾ (880)
و﴿ثم آيتوا﴾ (881)، ولا يكون قبلها إلا أحد هذه الأحرف التي مثلناها (882).

(862) ومعنى كونها فاء من الفعل أن الكلمة التي فيها همزة، لو قدرتها فعلا لوقعت الهمزة موضع فائه، أي
أول حروفه الأصول.

(863) الكهف : 78 والتوبة : 105

(864) الأنبياء : 8.

(865) الأعراف : 116.

(866) القصص : 19.

(867) الحديد : 15.

(868) النساء : 103.

(869) العنكبوت : 29.

(870) القصص : 26.

(871) المائدة : 28.

(872) الرعد : 42. والانبيا : 44.

(873) المائدة : 115.

(874) التوبة : 6.

(875) الفيل : 5.

(876) البقرة : 22.

(877) البقرة : 220.

(878) البقرة : 188.

(879) الطلاق : 6.

(880) الأنعام : 71.

(881) طه : 63.

(882) وهي المجموعة في قول بعضهم «فيتموا»، فكل همزة ساكنة وقعت إثر هذه الأحرف، فإنه يتعين لورش
فيها الإبدال من جنس ما قبلها. إبراز المعاني: 387/1.

ويقلبها واوا إذا انضم ما قبلها نحو: ﴿يومن﴾⁽⁸⁸³⁾ و ﴿يوفك﴾⁽⁸⁸⁴⁾ و ﴿يوتي﴾⁽⁸⁸⁵⁾ و ﴿يوثرون﴾⁽⁸⁸⁶⁾ و ﴿لن نومن﴾⁽⁸⁸⁷⁾ و ﴿نوتها﴾⁽⁸⁸⁸⁾ و ﴿المؤمنون﴾⁽⁸⁸⁹⁾ و ﴿الموتفة﴾⁽⁸⁹⁰⁾ و ﴿من يقول ايذن﴾⁽⁸⁹¹⁾ و ﴿الملك ايتوني﴾⁽⁸⁹²⁾ وشبهه.

ويقلبها ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: ﴿الذي- اوتمن﴾⁽⁸⁹³⁾ و ﴿السموت- ايتوني﴾⁽⁸⁹⁴⁾ و ﴿للارض- ايتيا﴾⁽⁸⁹⁵⁾ وشبهه⁽⁸⁹⁶⁾، واستثنى من ذلك كله باب الإيواء كما ذكر الناظم فهمزه نحو: ﴿توي﴾⁽⁸⁹⁷⁾ و ﴿تويه﴾⁽⁸⁹⁸⁾ / و ﴿المأوى﴾⁽⁸⁹⁹⁾ و ﴿مأويه﴾⁽⁹⁰⁰⁾ و ﴿مأويكم﴾⁽⁹⁰¹⁾ وشبهه من لفظه⁽⁹⁰²⁾.

85

(أ) في الأصل: ﴿السوءات ايتوني﴾، خطأ، ووردت صحيحة في ب كما هو مثبت.

(883) الروم: 52.

(884) غافر: 63، والذاريات: 9.

(885) البقرة: 268.

(886) الحشر: 9.

(887) الإسراء: 90.

(888) الأحزاب: 31.

(889) آل عمران: 28.

(890) النجم: 52.

(891) التوبة: 49، وتقرأ: (يقولون لي) والواو بعد اللام مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة ﴿انذن﴾.

(892) يوسف: 50 و 54، وتلفظ: (الملكوتوني) والواو التي بعد الكاف مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة ﴿ايتوني﴾.

(893) البقرة: 282، وتقرأ: (الذيمن) والياء بعد الذال مبدلة من الهمزة الساكنة من كلمة ﴿اوتمن﴾ وليست ياء «الذي».

(894) الأحقاف: 3، وتقرأ: (السموات ايتوني).

(895) فصلت: 10، وتقرأ: (للارضيتيا) والياء بعد الضاد مبدلة من همزة ﴿ايتيا﴾.

(896) انظر التبصرة: 294 - 295، التذكرة: 1/135 - 136، الإقناع: 1/412، النشر: 1/391.

(897) الأحزاب: 51.

(898) المعارج: 13.

(899) النازعات: 38.

(900) آل عمران: 162.

(901) الحديد: 14 والعنكبوت: 24.

(902) مثل ﴿فأروا﴾ [الكهف: 16].

وهمز قالون جميع ذلك كله. وقد ذكرنا حال الهمزة إذا تحركت فاء من الفعل⁽⁹⁰³⁾.

واتفقا على ترك همز ﴿موصدة﴾ في الحرفين⁽⁹⁰⁴⁾ جميعا⁽¹⁾.

فإذا كانت ساكنة أو متحركة في موضع العين أو اللام من الفعل، سواء كان سكونها لجازم، أو لتوالي الحركات، فنافع يهزها :

فالتي في محل العين ساكنة نحو: ﴿البأس﴾⁽⁹⁰⁵⁾ و ﴿كأس﴾⁽⁹⁰⁶⁾ (ب)

و ﴿سولك﴾⁽⁹⁰⁷⁾ و ﴿الرءيا﴾⁽⁹⁰⁸⁾ و ﴿رأي العين﴾⁽⁹⁰⁹⁾ و ﴿الضأن﴾⁽⁹¹⁰⁾

و ﴿شأنهم﴾⁽⁹¹¹⁾ وشبهه، إلا أن ورشا خفف منها : ﴿الذيب﴾ و ﴿يس﴾ حيث

وقعا⁽⁹¹²⁾ و ﴿بير معطلة﴾⁽⁹¹³⁾، وافقه قالون منها على تخفيف ﴿بعذاب بيس﴾ في

الأعراف لا غير⁽⁹¹⁴⁾. وهذا هو الحرف الوتر الذي هو نعت، كما ذكر الناظم.

وحقق ورش همزة ﴿أثا ورءيا﴾⁽⁹¹⁵⁾. وأبدلها قالون ياء، وأدغمها في الياء

بعدها، فقرأه بياء مشددة.

(أ) في ب : ولا نعرف ﴿موصدة﴾ لورش إلا غير مهموز في الحرفين جميعا.

(ب) في الأصل وب : ﴿الكأس﴾ ولم ترد في القرآن الكريم معرفة.

(903) انظر شرح البيت 86.

(904) الأول في سورة البلد : 20، والثاني في سورة الهمزة: 8.

(905) البقرة : 176 والأحزاب: 18.

(906) الإنسان: 5.

(907) طه : 35.

(908) الإسراء: 60.

(909) آل عمران: 13.

(910) الأنعام: 144.

(911) النور: 60.

(912) الأول في سورة يوسف، الآيات : 13-14-17، والثاني في الأعراف: 165.

(913) الحج: 43.

(914) آية: 165.

(915) مريم: 74.

والمتحركة نحو: ﴿رءوف﴾⁽⁹¹⁶⁾ و﴿رءوسهم﴾⁽⁹¹⁷⁾ و﴿بسؤال﴾⁽⁹¹⁸⁾ و﴿الفواد﴾⁽⁹¹⁹⁾ و﴿يئس﴾⁽⁹²⁰⁾ و﴿المشمة﴾⁽⁹²¹⁾ وشبهه⁽⁹²²⁾، إلا أنه ترك الهمزة الثانية من: ﴿أريت﴾⁽⁹²³⁾ و﴿أريتكم﴾⁽⁹²⁴⁾ و﴿أريتم﴾⁽⁹²⁵⁾ / و﴿أفريت﴾⁽⁹²⁶⁾ بإبدالها ألفاً، أو بجعلها بين الهمزة والألف على ما يجوز فيها، وبهما قرأت⁽⁹²⁷⁾.

86

والتي في محل اللام من الفعل ساكنة كانت أو متحركة :

فالسائكة نحو: ﴿فالأرأتم﴾⁽⁹²⁸⁾ و﴿اطمأنتم﴾⁽⁹²⁹⁾ و﴿قرأت﴾⁽⁹³⁰⁾ و﴿جننا﴾⁽⁹³¹⁾ و﴿شئت﴾^{(أ) (932)} و﴿أخطأنا﴾⁽⁹³³⁾ و﴿إن أسأتم﴾⁽⁹³⁴⁾ و﴿ولقد بوأنا﴾⁽⁹³⁵⁾ و﴿اقرأ﴾⁽⁹³⁶⁾ وشبهه.

(أ) في ب: ﴿شئت﴾ [الإسراء: 86].

(916) البقرة: 205.

(917) الأنبياء: 65.

(918) ص: 23.

(919) الإسراء: 36.

(920) البقرة: 101.

(921) الواقعة: 10.

(922) انظر التبصرة: 295.

(923) العلق: 9.

(924) الأنعام: 41.

(925) هود: 27.

(926) الشعراء: 205.

(927) الإقناع: 1/397 - 398.

(928) البقرة: 71.

(929) النساء: 102.

(930) الإسراء: 45.

(931) النساء: 41.

(932) النور: 60.

(933) البقرة: 285.

(934) الإسراء: 7.

(935) يونس: 93.

(936) الإسراء: 14.

والمتحركة نحو: ﴿مستهزءون﴾⁽⁹³⁷⁾ و﴿متكئون﴾⁽⁹³⁸⁾ و﴿فمالئون﴾⁽⁹³⁹⁾ و﴿بدأ الخلق﴾⁽⁹⁴⁰⁾ و﴿تفتؤ﴾^{(ل) (941)} و﴿القرءان﴾⁽⁹⁴²⁾ و﴿من حما﴾⁽⁹⁴³⁾ وشبهه، وترك همز ﴿ردا﴾ في القصص⁽⁹⁴⁴⁾.

اللغة :

العضب : السيف القاطع، [والعضب : القطع]^(ب) يقال : عضبه يعضبه عضبا : قطعه، وشاة عضباء : مكسورة القرن، وناقاة عضباء : مكسورة الأذن⁽⁹⁴⁵⁾. (وفي السيف أسماء كثيرة)^(ج) ووقع ذكره في البيت استعارة.

ويقال : بري العود والقلم برياً : إذا نحتته، ويقال : برت يمينه، أي صدقت وأبرها : أي أمضاها [على الصدق]^(ب)، والبر : البار بذى قرابته.

والوزر : الحمل الثقيل، وقد وزر يزر إذا حمل (ومنه قوله تعالى : ﴿ولاتزر وازرة وزر أخرى﴾⁽⁹⁴⁶⁾)^(د)، وأوزار الحرب : أالتها والوزر : الحصن.

والوتر : الفرد، والفعل : أوتر يوتر إيتارا.

(أ) في ب: ﴿يضفوا﴾ [النحل:48].

(ب) سقط من ب.

(ج) ما بين قوسين سقط من الأصل.

(د) زيادة من ب.

(937) البقرة:13.

(938) يس:55.

(939) الصافات:66.

(940) العنكبوت:19.

(941) يوسف:85.

(942) البقرة:184.

(943) الحجر:26.

(944) آية:34.

(945) اللسان (عضب) 609/1.

(946) الإسراء : 15.

87 وميناء : مهموز مصروف وزنه مفعال، وكان أصله /موناء فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وهو مأخوذ من ونى يني ونى : إذا فتر، والهمزة فيه بدل من ياء، والميناء : المرسى، سمي بذلك لوني الرياح أي فتورها عن السفون⁽¹⁾(947)، وقد يقصر فيقال : ابن مينا على وزن مفعول، فاعلمه⁽⁹⁴⁸⁾.

(أ) في ب: السفن، وما أثبت من الأصل أوجه.

(947) سفون الرياح: هبوبها، ومنه قولهم: سفتن الرياح سفونا، إذا هبت على وجه الأرض. اللسان (سفن) 210/13

(948) اللسان (مين) 426/13، تاج العروس (مان) 355/9.

قال الناظم :

100- ولا خُلفَ في إبدال همزة «ءادم»
وأمثالها فاسمع ولاتكُ ذا وقر

قلت معتصما بالله :

كل همزة ساكنة وقعت موضع الفاء من الفعل بعد همزة متحركة، فليس أحد يحققها⁽⁹⁴⁹⁾، بل يقلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها نحو : ﴿ءادم﴾⁽⁹⁵⁰⁾ و﴿ءامن﴾⁽⁹⁵¹⁾، وإن كانت قبلها مضمومة، قلبها واوا نحو : ﴿أوذى﴾⁽⁹⁵²⁾ و﴿أوتى﴾^{(ب)(953)}، وإن كانت قبلها مكسورة، قلبها ياء نحو : ﴿يايمن﴾⁽⁹⁵⁴⁾ و﴿يتآي﴾⁽⁹⁵⁵⁾ [وشبه ذلك كله] ^(ج) إلا قوله تعالى : ﴿أئمة﴾⁽⁹⁵⁶⁾ جمع إمام وقد تقدم^{(د)(957)}، فإنها جرت على غير هذا الأصل، لأن حركة الميم ألقيت عليها، فزال هذا الحكم عنها فاعلم⁽⁹⁵⁸⁾.

اللغة :

الوقر : ثقل في الأذن، وقيل : هو أن يذهب السمع كله.

(أ) في ب : ﴿أوذينا﴾ [الأعراف: 128].

(ب) في ب : ﴿أوتينا﴾ [النمل: 16].

(ج) ما بين معقوفين سقط من ب.

(د) سقط من الأصل.

(949) قال في الحرز (18) : وإبدال أخرى الهمزتين لكلهم إذا سكنت عزم كآدم أوهلا

(950) البقرة: 30.

(951) البقرة: 12.

(952) العنكبوت: 9.

(953) البقرة : 135.

(954) الطور: 19.

(955) النحل: 90.

(956) التوبة: 12.

(957) شرح البيت رقم 74.

(958) ذلك أن «أئمة» جمع إمام، وأصلها أئمة - على وزن مثال وأمثلة - ثم نقلت حركة الميم إلى الهمزة فانكسرت وأدغم الميم في الميم. انظر إبراز المعاني: 367/1، ارتشاف الضرب: 130/1 - 131.

88 قال الناظم :

101- ولاتهمزن ما كانت الواو أصله

كقولك في الإنسان «يوفون بالنذر»

102- وهذي⁽¹⁾ مجاري⁽⁹⁵⁹⁾ كل ساكنة جرت

فخذ حكمتي واستغن إن كنت ذا فقر

قلت معتصما بالله :

متى أشكل عليك [فعل] (ب) مستقبلا فلم تدر هل هو مما يجوز همز فاء فعله أم لا يجوز، فاعرف وزن الماضي من ذلك الفعل، [فإن وجدت الفاء من الفعل واوا أو ياء، فلا تهمزها ولا ما تصرف من ذلك الفعل،] (ج) كما أنك إذا وجدتتها همزة، همزتها وجميع ما تصرف من ذلك الفعل، تقول : أكل يأكل فهو ءاكل، والشيء مأكول، وآمن يؤمن فهو مؤمن، وآلى يؤلى فهو مؤل، وائتمر ياتمر فهو مؤتمر، واستأجر يستأجر، وأشباه ذلك تجده على مثال فعل يفعل فهو مفعول، أو افعل يفعل افعالا فهو مفعل، وافتعل يفتعل فهو مفتعل، واستفعل يستفعل فهو مستفعل ففاء ذلك كله همزة فاهمز، ولذا لا يجوز/ همز ﴿يوقنون﴾⁽⁹⁶⁰⁾ و﴿الموقنين﴾⁽⁹⁶¹⁾ و﴿يوفون﴾⁽⁹⁶²⁾ و﴿الموفون﴾⁽⁹⁶³⁾

89

(أ) في ن: فهذي.

(ب) في النسختين معا: فعلا، ولا يتجه.

(ج) ما بين معقوفين سقط من ب.

(959) أي أحوالها وأحكامها والصور التي تشكل لها.

(960) البقرة:3.

(961) الأنعام:76.

(962) الرعد:22.

(963) البقرة:176.

و﴿بورت﴾⁽⁹⁶⁴⁾ و﴿بوصي﴾⁽⁹⁶⁵⁾ و﴿يولد﴾⁽⁹⁶⁶⁾ و﴿بوزعون﴾⁽⁹⁶⁷⁾ و﴿بوعظون﴾⁽⁹⁶⁸⁾
و﴿بوصل﴾⁽⁹⁶⁹⁾ و﴿بولج﴾⁽⁹⁷⁰⁾ و﴿الموقدة﴾⁽⁹⁷¹⁾ و﴿موفوهم﴾⁽⁹⁷²⁾ و﴿لاشية﴾⁽⁹⁷³⁾
و﴿معيش﴾⁽⁹⁷⁴⁾ و﴿فتيتكم﴾⁽⁹⁷⁵⁾ و﴿موتوا﴾⁽⁹⁷⁶⁾ و﴿نوله﴾⁽⁹⁷⁷⁾ و﴿يولوكم﴾⁽⁹⁷⁸⁾
و﴿تولوهم﴾⁽⁹⁷⁹⁾ و﴿نبلونكم﴾⁽⁹⁸⁰⁾ و﴿لنوفيهم﴾⁽⁹⁸¹⁾ و﴿يوادون﴾⁽⁹⁸²⁾ و﴿يو
ري﴾⁽⁹⁸³⁾ وشبه ذلك كله، لأنه لأصل له في الهمز، ألا ترى أنك تقول في
الماضي منها: أيقن، وأوفى، وورث، وأوصى، وولد، ووعظ، ووصل،
ووقد، وولى، وواد، فتجد فاء الفعل ياء أو واو لا أصل لها في الهمز، وقد
(ذكرنا)⁽¹⁾ ذلك. وهو كلام نقلته من تنبيه⁽⁹⁸⁴⁾ مكى⁽⁹⁸⁵⁾ - رحمه الله -.

(أ) في الأصل : صيرنا، ولا معنى له في هذا السياق، ولعلها: ميزنا، ثم صحفت، وما أثبت من ب.

(964) النساء: 12.

(965) النساء: 11.

(966) الإخلاص: 3.

(967) النمل: 17.

(968) النساء: 65.

(969) البقرة: 26.

(970) آل عمران: 27.

(971) الهمزة: 7.

(972) هود: 109.

(973) البقرة: 70.

(974) الأعراف: 9.

(975) النور: 33.

(976) البقرة: 241.

(977) النساء: 114.

(978) آل عمران: 111.

(979) الأنفال: 15.

(980) البقرة: 154.

(981) الأحقاف: 18.

(982) المجادلة: 21.

(983) المائدة: 33.

(984) لم أعر على هذا الكتاب بعد السؤال والبحث، والظاهر أنه من الكتب التي هي في حكم المفقودة
وهو كتاب في أصول قراءة نافع، انظر معلومات عنه في مبحث «مصادر الشارح» ضمن قسم التقديم.
(985) مكى بن أبي طالب: حموش بن محمد بن مختار القيسي، يكنى أبا محمد، أصله من القيروان: إمام علامة
محقق عارف وأستاذ القراء والمجودين، ولد سنة 355 هـ، وكان من أهل التبصر في علوم القراءان والعربية، =

قال الناظم :

باب إدغام دالٍ قد وإظهارها

- 103- ودالَ قدٍ أظهر^(أ) لستةٍ أحرفٍ
كما أظهرت سر^(ب) الدجى طلعةُ البدرِ
- 104- لجيم^(ج) وذال^(د) ثم شينٍ وبعدها
ثلاثُ الصفرياتِ فافهم عن الفهري
- 105- وكن مدغما في الظاء والضاد دالٍ قد
لورشٍ وقالون على أصله يجري

قلت معتصما بالله :

الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام فرع جنيء به /طلب التخفيف
على الالفاظ⁽⁹⁸⁶⁾، لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه، ثم عاد مرة أخرى
إلى المخرج بعينه للفظ بحرف آخر مثله أو قريب منه، صعب ذلك.
ومعنى أدغمت الحرف في الحرف : أدخلته فيه⁽⁹⁸⁷⁾، (كما تقول أدخلت

90

(أ) في س: أظهرها، وبه ينكسر البيت.

(ب) في م: سنا.

(ج) في ع: فجيم، وفي س وم: بجيم.

(د) في س: دال، مهملة وهو خطأ.

=حسن الفهم والخلق، كثير التأليف في علوم القرآن، متحققا بالقراءات، عالما بمعانيها، وكان مشهورا
بالصلاح، توفي سنة 437 هـ وقد أناف على الثمانين.
غاية النهاية : 309/2 تر 3645 ، الصلة : 597/2 تر 1390.
مرآة الزمان : 57/3 - 58، معالم الإيمان : 213/3 - 214.

(986) انظر المنتوري: 179و، جمال القراء: 485/2، إبراز المعاني: 76- 77، الإقناع: 164/1 وفيه تفصيل حسن.
(987) لم يعرج الشارح على التعريف الاصطلاحي للإدغام، وهو عندهم: «أن تصل حرفا ساكنا بحرف مثله،
من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعا واحدة» وينقسم إلى كبير
وصغير - وهو المراد هنا - انظر الإقناع : 164/1، الإبراز : 253/1 - 254.

اللجام في الفرس)⁽¹⁾ فكل مدغم لا يكون إلا ساكنا⁽⁹⁸⁸⁾، وكل مدغم فيه لا يكون إلا متحركا، حذرا من اجتماع ساكنين⁽⁹⁸⁹⁾.

فنافع يظهر دال «قد» عند الستة التي ذكرها⁽⁹⁹⁰⁾. والصفيريات منها هي: الزاي والسين والصاد؛ والصفير (هو)^(ب): صوت يخرج معها عند النطق بها⁽⁹⁹¹⁾، مثال الدال معهن: ﴿قد جعل﴾⁽⁹⁹²⁾ و﴿ولقد ذرأنا﴾⁽⁹⁹³⁾ و﴿قد شغفها﴾⁽⁹⁹⁴⁾ و﴿ولقد زينا﴾⁽⁹⁹⁵⁾ و﴿وقد سمع﴾⁽⁹⁹⁶⁾ و﴿ولقد صرفنا﴾⁽⁹⁹⁷⁾ و﴿ولقد صدق﴾⁽⁹⁹⁸⁾ و[شبهه]^(د)، ويدغم ورش هذه الذال في الظاء والضاد نحو: ﴿قد ظل﴾⁽⁹⁹⁹⁾ و﴿ولقد ضربنا﴾⁽¹⁰⁰⁰⁾ و﴿فقد ظلم﴾⁽¹⁰⁰¹⁾ وشبههما⁽¹⁰⁰²⁾. وكذلك قرأت بإدغامها للحلواني⁽¹⁰⁰³⁾، ويظهرها قالون في رواية أبي نشيط عندهما.

(أ) ما بين قوسين زيادة من ب.

(ب) زيادة م ب.

(ج) مثال سقط من الأصل.

(د) في الأصل: وشبهه، وفي ب: نظيره.

(هـ) في ب: ﴿لقد ظلمك﴾ [ص: 23].

(988) هذه العبارة - في نظري - ذهب الاختصار بدقتها، لأن المدغم قد لا يكون ساكنا فيحتاج إلى تسكينه ثم إدغامه بعد ذلك، وهو ما يسمى عندهم بالإدغام الكبير. ثم إني وجدت عبارة مكى في الكشف (143/1): «وكل مدغم فلا بد أن يسكن قبل الإدغام» وهي عبارة رضى، وأفية بالمقصود.

(989) هذا النص من أوله إلى آخره - مع تقديم وتأخير - موجود عند مكى في الكشف (143/1).

(990) وهي الجيم والذال - المعجمة - والشين والزاي والسين والصاد.

(991) انظر التمهيد: 91 والرعاية: 124، وأول الكتاب.

(992) مریم: 23، ونظائره في القراء في 55 موضعا.

(993) الأعراف: 179، وهو الحرف الوحيد الذي جاورت فيه دال «قد» حرف الذال في القراء الكريم.

(994) يوسف: 30، وهو الموضع الوحيد في القراء، التقت فيه دال «قد» بالشين.

(995) الملك: 5، وهو الموضع الذي تفرد بمجاورة دال «قد» لحرف الزاي.

(996) المجادلة: 1، ونظائره في 11 موضعا من القراء الكريم.

(997) الإسراء: 89.

(998) سبأ: 20، وعدة ورود هذا الحرف بمجاورة دال «قد» 11 موضعا من القراء.

(999) الآية ﴿فقد ضل﴾ البقرة: 107، وعدة الضادات المجاورة لـ«قد» 13 موضعا في القراء الكريم.

(1000) الروم: 57، والزمر: 26.

(1001) البقرة: 229 والطلاق: 1.

(1002) ينظر في هذا الباب التيسير: 42، الإبراز: 187، العنوان: 56، المنتوري: 180 و - ظ، النشر: 4/2،

القصد النافع: 90 - 91، الإتحاف: 28.

(1003) ينظر التعريف: 251.

قال الناظم :

باب ذال إذ

106- وعند الصِّفريات^(أ) يُظهِر^(ب) ذال إذ
وأحرف «جُدَّت» ذاع^(ج) من في كالعِطر

قلت معتصما بالله :

/أظهر نافع ذال إذ عند ستة أحرف منها: الصفريات، وقد ذكرناها⁽¹⁰⁰⁴⁾.

91

وجمع الناظم الثلاثة الباقية في كلمة «جدت» وهي : الجيم والذال والتاء، لتسهل بالنظم للحفظ، وقد جمعت الحروف كلها في قولك^(د) : «صد ستجز» مثال الذال معهن : ﴿إذ تقول﴾⁽¹⁰⁰⁵⁾ و﴿إذ تبرأ﴾⁽¹⁰⁰⁶⁾ و﴿إذ جعل﴾⁽¹⁰⁰⁷⁾ و﴿إذ جاءهم﴾⁽¹⁰⁰⁸⁾ و﴿إذ دخلت﴾⁽¹⁰⁰⁹⁾ و﴿إذ زين﴾⁽¹⁰¹⁰⁾ و﴿إذ سمعتموه﴾⁽¹⁰¹¹⁾ و﴿وإذ صرفنا﴾⁽¹⁰¹²⁾ وشبهه⁽¹⁰¹³⁾.

(أ) في م: الصفريات.

(ب) في ب ون: تظهر.

(ج) في س و ع ون وق وط: ضاع، من التذوع: أي فاح.

(د) في ب: قوله.

(1004) انظر ص: 122.

(1005) آل عمران: 124.

(1006) البقرة: 165.

(1007) الفتح: 26.

(1008) الإسراء: 101.

(1009) الكهف: 38.

(1010) الأنفال: 49.

(1011) النور: 12.

(1012) الأحقاف: 28.

(1013) انظر النشر: 3/2، التيسير: 42، الهادي: 7ظ.

قال الناظم :

ذكر لام هل وبل

- 107- وتُظَهَرُ لَامًا^(أ) هل وبل عند أحرفِ
ثمانيةٍ تَمَلُّى^(ب) بمثل الطُّبى^(ج) الحُمْرِ
108- فتَاءٌ وثَاءٌ ثُمَّ طَاءٌ وِضَاءُهَا
وطَاءٌ وِزَائِيٌّ يَشْبَهُ^(د) الطَّاءَ^(هـ) في الجَهْرِ
109- وِـــــــوَنٌ وِـــــــوَسِيْنٌ تَمَّ عَدِي^(و) وَأَحْصِيهِ
وَمَاتَعَ فِي يَوْمِيْنِ فَادْرُسْهُ فِي شَهْرِ

قلت معتصما بالله :

أظهر نافع لام «هل» و«بل» عند هذه الحروف المذكورة، وهي ثمانية⁽¹⁰¹⁴⁾،
مثالها معها : ﴿هل تعلم﴾⁽¹⁰¹⁵⁾ و﴿هل ثوب﴾⁽¹⁰¹⁶⁾ و﴿بل سولت﴾⁽¹⁰¹⁷⁾ و﴿هل

(أ) في غير ق ون: لام.

(ب) في ق: تتلى.

(ج) في ز: الضبا، وهو خطأ.

(د) في ز وط: تشبه، بالفوقية المثناة.

(هـ) في غير س: الطاء، مشالة، وهو أيضا صحيح.

(و) في ب وز وط: عد.

(1014) الإطلاق في هذه العبارة يوهم أن كلا من «هل» و«بل» تلتقي مع هذه الأحرف الثمانية في القراءة، وليس الأمر كذلك، وإنما يحصل لهما ذلك باعتبار مجموعهما، وبيانه : أن «هل» تنفرد من تلك الحروف بالثاء، وتشارك «بل» في التاء والنون، وتنفرد «بل» بباقي الحروف. وهي ملاحظة دقيقة لأبي شامة في الإبراز (51/2 - 52) تستحق التنبيه عليها في هذا الموطن، وإن كان معروفا أن مثل هذا الأسلوب جار على مهيع فصيح العربية، ومستعمل عند أهل الحدق بها.

(1015) مریم: 65.

(1016) المطففين: 36.

(1017) يوسف: 83.

نحن ﴿1018﴾ و ﴿بل نحن﴾ (1019) و ﴿بل طبع﴾ (1020) و ﴿بل ظننتم﴾ (1021) و ﴿بل
ضلوا﴾ (1022) و ﴿بل زين﴾ (1023) وشبه ذلك كله (1024).

(1018) الشعراء: 203

(1019) الحجر: 15.

(1020) النساء: 154.

(1021) الفتح: 12.

(1022) الأحقاف: 27.

(1023) الرعد: 34.

(1024) أغفل الشارح - رحمه الله - التمثيل لـ «بل» مع التاء - على غير عادته في حصر موارد الأمثلة - وذلك في

نحو: ﴿بل توثرون﴾ [الأعلى: 16] ينظر التيسير : 43، الهادي: 7، النشر: 2/6-7.

قال الناظم:

ذكر تاء التأنيث

- 110- وإن سَكَنْتَ في الوصل تاءً مؤنثٍ
كقولك قامت زينبُ رَبَّةُ الخِدرِ
- 111- فقل^(أ) أظْهَرَاها عند أولِ ثابتٍ^(ب)
وجَمَلٍ وسُعدى^(ج) ثم زيدٍ وصِنْبِرٍ^(د)
- 112- وأظْهَرَ عند الظاء^(هـ) قالونٌ وحده
لقد ضحكتُ أزهارُ علمي بلائغر

قلت معتصماً بالله :

أظهر نافع تاء التأنيث عند التاء^(أ) والجيم والسين والزاي والصاد، وهي الحروف التي نظمها في أول كل اسم من الاسماء الخمسة المذكورة في البيت الثاني، وهذا يشهد للناظم بالاقتدار، والبيان التام في الاختصار، لأن حفظ البيت في التأليف أيسر من حفظ الحروف.

مثالها معهن : ﴿كذبت ثمود﴾⁽¹⁰²⁵⁾ و﴿وجبت جنوبها﴾⁽¹⁰²⁶⁾ و﴿أنبت سبع﴾⁽¹⁰²⁷⁾ ﴿نبت زدهم﴾⁽¹⁰²⁸⁾ و﴿لهدمت صومع﴾⁽¹⁰²⁹⁾ وشبه ذلك.

(أ) في س وع وم وق وط: فقد

(ب) في س وع: تايب، فوقية مثناة وهو خطأ.

(ج) في باقي النسخ غير ز: سعد.

(د) في ع: طنبر، وهو خطأ.

(هـ) في م: الضاد، ساقطة، وهو خطأ.

(و) في الأصل التاء، فوقية مثناة، والتصحيح من ب.

(1025) الشعراء: 141.

(1026) الحج: 34.

(1027) البقرة: 260.

(1028) الإسراء: 97.

(1029) الحج: 38.

وأدغمها ورش في الظاء نحو: ﴿حُرمت ظهورها﴾⁽¹⁰³⁰⁾ و﴿كانت ظالمة﴾⁽¹⁰³¹⁾ وأظهرها قالون⁽¹⁰³²⁾.

لغة الباب :

الدجى : الظلمة، يقال : ليلة داجية مدجية، والليل يدجو : إذا أظلم.
والبدر : القمر ليلة أربعة عشر، وسمي بدرا - يقال -⁽¹⁾ لمبادرته الشمس/ بالطلع، كأنه يعجلها المغيب، ويقال سمي بدرا لتمامه وامتلائه⁽¹⁰³³⁾.
ومعنى : «أظهرت سر الدجى طلعة البدر» : أن الأشياء لشدة الظلمة تخفى، فإذا لاح ضوء القمر ظهرت تلك المخفيات، وهذا مליح^(ب).
وذاع : انتشر، والذيع أن يشيع الأمر. تقول : أذعنا به⁽¹⁰³⁴⁾، فذاع (أي شاع)^(ج)، ورجل مذياع : لا يستطيع كتمان خبر.
وقال الفراء⁽¹⁰³⁵⁾ في فم : «أصله فَوْه، وقالوا : فَوْه، إذا أضفته مفردا لغير^(د) نفسك لم تجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر، لأنه موضع ضرورة⁽¹⁰³⁶⁾.
تقول : هذا فوك وفوه، فإن أضفته إلى نفسك كان بياء مشددة لاغير. تقول : هذا فيّ، وفتحت في ونطقت بفيّ، وكان أصله «فُوي» اجتمعت الواو والياء،

(أ) كلمة سقطت من ب.

(ب) في ب: وهذا القول حسن.

(ج) زيادة من ب.

(د) في الأصل: بغير، والتصحيح فيها ظاهر، وما أثبت من ب.

(1030) الأنعام:139.

(1031) الأنبياء:11.

(1032) انظر المنتوري:181ظ - 182ظ، الهادي:7ظ، النشر:2/54.

(1033) اللسان (بدر) 4/49، التاج (بدر).

(1034) ومنه قوله تعالى : ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾ [النساء: 82].

(1035) تقدمت ترجمته.

(1036) والصحيح أن هذا الاستعمال لا يختص بالضرورة، لوروده في صحيح الأحاديث، كقوله : «لخلف فم الصائم...» أخرجه البخاري في صحيحه. انظر الفتح : 4/105.

وسبقت الأولى منهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء، ثم كسر ما قبلها لتصح، كما فروا من الواو إلى الياء في «طيا» و«ليا» إذ كان أصلهما^(أ) «طويا» و«لويا»، لأن الياء أخف من الواو⁽¹⁰³⁷⁾.

94 والعطر : اسم جامع للأشياء التي قصرت على الطيب،/و يسمى بياعه العطار.

والظبي : جمع ظبة : وهي حرف حد السيف، شبه اللسان به فقل في الجمع : ظبات⁽¹⁰³⁸⁾، وقوله : الحمر : يريد مخضوبة بالدماء، وهو من فخرها.

والربة : السيدة المالكة. والخدر : الهودج، وهي خشبات تنصب فوق قتب البعير مستورة^(ب) بثوب. والخدر : ستر (يمد)^(ج) للجارية.

وصنبر : سحاب فيه برد، وصنابر الشتاء : شدة برده، وصنبر : اسم يوم من أيام العجوز وهي خمسة : صن وصنبر، وأخيها وبر ومطفئ الجمر، ومكفئ الظعن، وقيل هي سبعة وزادواء امرا ومؤمرا، وأنشدوا⁽¹⁰³⁹⁾ :

كسع الشتاء بسبعة غير	بالصن والصنبر والوبر
وبأمر وأخيه مؤمرا	ومكفئ ومطفئ الجمر

والشعر : اسم للأسنان ما دامت في منابتها، وقيل : هو اسمها كانت في منابتها أو لم تكن، وقيل هو : الفم⁽¹⁰⁴⁰⁾، وهذا من مליح الاستعارة.

(أ) في الأصل: أصلها.

(ج) في ب: مستور.

(د) في الأصل: يمر، تحريف.

(1037) لم أعر على كلام الفراء هذا في معانيه، ولا في مذكره ومؤنثه، فلعله في بعض كتبه - التي لها صلة بالموضوع - ولم تطبع بعد، ضمن ثرائه المفقود. وانظر سر الصناعة : 1/ 413، المخصص : 1/ 134، اللسان (فم) : 12/ 459، تاج العروس (فوه) : 9/ 404، ارتشاف الضرب : 1/ 393.

(1038) اللسان (ظبا) : 15/ 22.

(1039) البيت لأبي شبل الأعرابي في تاج العروس (وبر) : 3/ 594 و(أمر) : 3/ 20، اللسان (أمر) : 4/ 34 وفيه : وبأمر وأخيه مؤمرا ومعلل.... مع «عجز» ينسب - بزيادة - لابن أحمر.

(1040) التاج (نغر) : 3/ 75.

قال الناظم :

باب حروف قربت مخارجها

- 113- وتظَهَرُ عندِ الثَّاءِ^(أ) دالٌّ «ومن يرد»
 فَشِمٌّ من فمي برقاً يُشير ويستشري
 114- وأما «لبثتم» أو «لبثت»^(ب) فمظَهَرُ
 و«أورثتموها» فادرٍ وافهمٌ عن المدري^(ج)
 115- و«عدتُ بربي» مظَهَرُ و«نبتُها»
 فرُدٌ وانتَفِعَ لا مسكَ الله بالضُر
 116- وأظَهَرَ ورشٌ ثاءٌ «يلهث» وأدغِمت
 لقالونَ فارتع^(د) في حدائقِ الخُضرِ
 117- وأظَهَرَ بَاءً «اركب» وقالونَ مدغم
 وباءٌ «يعذب من يشاء» فمخٌ غمري
 118- وإن تات فاءٌ بعد بَاءٍ جزمَتها
 فقل أظَهَرَاها^(هـ) واتلُ في الصومِ والفِطْرِ
 119- كما أظَهَرَا «نخسف بهم» حبذا السُّرى
 إلى العلمِ^(و) من طلابه الشُّعثُ الغُبرِ^(ز)

(أ) في ع وس وط: التاء مشناة فوقية، وهو خطأ، وفي م: وأظهر عند التاء.

(ب) في ط: وأما لبثت أو لبثتم.

(ج) بعد هذا البيت أثبت في م: وأما اتخذت واتخذتم وشبهه فمدغمة لا خلف قل فيهما فادر

(د) في س وع وم وق: وارتع.

(هـ) في م: أظهرها.

(و) في س: العلام العلم، وأظن الثاني إصلاحاً للأول.

(ز) في ب بعد هذا البيت:

وفي أم أجرى ودال الهجاء فاعلم بأول مريم مبينة أيضاً لدى الذال من ذكر

وأظهر عند السواو ونون الهجاء في الفواخ قالون فديتك من حر

وهذان البيتان ليسا من النظم، فضلا عن ركائهما وضعف نسجهما وعدم اتزانهما عروضاً، فلعلهما

من إضافة بعض النساخ.

قلت معتصما بالله :

هذه الأبيات جاءت أحرفها مبيّنات: وسأوضح ما لخص وأزيد ما نقص.

ذكر : ﴿يعذب من يشاء﴾ هو الذي في ءآخر البقرة⁽¹⁰⁴¹⁾. ووافق الحلواني ورشا على الإظهار في باء ﴿اركب معنا﴾⁽¹⁰⁴²⁾. والباء المجزومة التي كنى عنها هي خمسة مواضع لا غير : ﴿أو يغلب فسوف﴾⁽¹⁰⁴³⁾ (في النساء)⁽¹⁾ و﴿إن تعجب فعجب﴾⁽¹⁰⁴⁴⁾ (في الرعد)⁽¹⁾ و﴿قال اذهب فممن﴾⁽¹⁰⁴⁵⁾ (﴿تبعك﴾ في بني إسرائيل)⁽¹⁾ و﴿قال فاذهب فإن﴾^(ب)⁽¹⁰⁴⁶⁾ (في طه)^(أ) و﴿من لم يتب فاولئك﴾⁽¹⁰⁴⁷⁾ (في الحجرات)^(أ).

أظهر نافع الباء عند الفاء في جميعها. وأدغم الذال في التاء/ في : ﴿اتخذتم﴾⁽¹⁰⁴⁸⁾ و﴿أخذتم﴾⁽¹⁰⁴⁹⁾ و﴿لتخذت﴾⁽¹⁰⁵⁰⁾ وشبهه من لفظه. وهو الذي يظهر الذال عند التاء في (قوله)⁽¹⁾ : ﴿ومن يرد ثواب﴾ في الموضعين⁽¹⁰⁵¹⁾. ويظهر

96

(أ) ما بين قوسين زيادات من ب.

(ب) في النسختين معا وردت الآية (قال اذهب فإن)، وهو خطأ.

(1041) الآية: 283.

(1042) هود: 42.

(1043) النساء: 73.

(1044) الرعد: 5.

(1045) الإسراء: 63.

(1046) طه: 95.

(1047) الحجرات: 11.

(1048) البقرة: 50.

(1049) الأنفال: 69.

(1050) الكهف: 76.

(1051) ءال عمران : 145، وفيها الموضعان معا.

التاء عند التاء في : ﴿لبث﴾ و﴿لبثتم﴾⁽¹⁰⁵²⁾ و﴿أورثتموها﴾⁽¹⁰⁵³⁾، والذال عند التاء في : ﴿فبذتها﴾⁽¹⁰⁵⁴⁾ و﴿عذت﴾⁽¹⁰⁵⁵⁾. وأظهر اللام المحزومة عند الذال في قوله تعالى : ﴿ومن يفعل ذلك﴾ حيث وقع⁽¹⁰⁵⁶⁾.

وأظهر الراء الساكنة عند اللام في نحو : ﴿يغفر لكم﴾⁽¹⁰⁵⁷⁾ و﴿اشكر لي﴾⁽¹⁰⁵⁸⁾ و﴿واصطر لعبدته﴾⁽¹⁰⁵⁹⁾ و﴿ينشر لكم﴾⁽¹⁰⁶⁰⁾ (ونحوه)^(أ). وأظهر دال صاد من ﴿كهيعص﴾ (عند)^(ب) ذال ﴿ذكر﴾⁽¹⁰⁶¹⁾. وأدغم ورش النون من ﴿يس﴾ و﴿ن والقلم﴾ في الواو التي بعدها فيهما^(ج)، وقد قرأت له بإظهارها من ن⁽¹⁰⁶²⁾. وأظهرها قالون عندها فيهما.

لغتها :

قوله : فشم : أي انظر، يقال : شمت البرق إذا نظرت إليه من أي ناحية يأتي⁽¹⁰⁶³⁾. وأنشد المبرد⁽¹⁰⁶⁴⁾ لعلي بن جبلة⁽¹⁰⁶⁵⁾ :

(أ) زيادة من ب.

(ب) في الأصل: غير، والصواب ما أثبت من ب.

(ج) في ب: بعدهما فيها.

(1052) أي كيف وقع هذا الأصل المطرد: فردا وجمعا مع الضمائر الثلاثة ﴿لبث﴾ و﴿لبثت﴾ و﴿لبثتم﴾ ويستثنى ﴿لبثنا﴾ [المؤمنون: 113]. إذ ليس فيه تاء.

(1053) هما موضعان، الأعراف: 42، الزخرف: 72.

(1054) طه: 94.

(1055) الدخان: 19.

(1056) وجملة ذلك ستة مواضع : البقرة: 229، آل عمران: 28، النساء: 30 و113، الفرقان: 68، المنافقون : 9.

(1057) الأحقاف: 30.

(1058) لقمان: 13.

(1059) مريم: 65.

(1060) الكهف: 16.

(1061) مريم: 2.

(1062) وهو الوجه المقدم له، انظر النجوم الطوالع: 105-106، وقد ذكر الناظم هذا الحرف في باب فرش الحروف.

(1063) انظر اللسان (شيم) 330/12.

(1064) الكامل : 308/1 - 309.

(1065) علي بن جبلة بن مسلم بن عبد الرحمن الأنباوي، اشتهر بلقبه العكوك، ومعناه القصير السمين، كنيته أبو الحسن، شاعر مجيد، كان ضريرا أبرص، توفي مقتولا من طرف المأمون سنة 213 هـ.

الكامل: 309/1، نكت الهميان : 209، الورقة: 106-109 تر 49. الأعلام: 268/4.

مَا شِمْتُ بَرَقَكَ حَتَّى نَلْتُ رَيْقَهُ

كَأَنَّمَا كُنْتُ بِالْجُدَى تَبَادِرُنِي⁽¹⁰⁶⁶⁾

أي ما نظرت.

وقوله : «فمي» جاء به على الضرورة التي لا تجوز إلا في الشعر كما قدمنا⁽¹⁰⁶⁷⁾.

97

وإشارة البرق : لمعانه. واستشراؤه : /إلحاحه يقال : شري البرق، شرى : استطار.

وفرس يستشري في جريه : يلح، واستشري الرجل إذا ألح (في السؤال)⁽¹⁰⁶⁸⁾.

والرتع : لا يكون إلا في الخصب والسعة. يقال : رتع فلان في مال فلان، إذا تقلب فيه أكلا وشربا رغدا، ومنه قول إخوة يوسف عليه السلام : ﴿نرتع ونلعب﴾⁽¹⁰⁶⁹⁾.

والحدائق : جمع حديقة، وهي : كل روضة قد أحدق بها حاجز. والحديقة : أرض ذات شجر مثمر.

والميح في الاستقاء : أن ينزل الرجل إلى قعر البئر، فيملأ الدلو فيميح في الدلو. ويميح أصحابه، واسمه : الماتح، واسم الذي على رأسه : الماتح⁽¹⁰⁷⁰⁾.

(أ) الزيادة من ب.

(1066) البيت قاله في مدح الحسن بن سهل، انظره في ديوانه : 110، الورقة: 109، الشعر والشعراء: 864/2، الكامل : 309/1.

(1067) باب ذكر تاء التأنيث.

(1068) التاج (شري) 196/10.

(1069) يوسف: 12.

(1070) اللسان (ميح) 608/2.

والغمر : الماء الكثير المغرق، وجمعه غمار وغمور، ورجل غمر: واسع الخلق، كريم⁽¹⁰⁷¹⁾.

والأشعث : المتلبد الشعر.

والمغبر : الذي يعلوه الغبار.

فصل

ولا خلاف في إدغام المثلين يلتقيان من كلمتين⁽¹⁰⁷²⁾، الأول منهما ساكن ما لم يكن حرف مد⁽¹⁰⁷³⁾ (ولا مشددا ولا منونا)⁽¹⁾، وذلك نحو : ﴿اذْهَبْ بِكِتَابِي﴾⁽¹⁰⁷⁴⁾ ، و﴿كَانَتْ تَاتِيهِمْ﴾⁽¹⁰⁷⁵⁾ و﴿قَدْ دَخَلُوا﴾⁽¹⁰⁷⁶⁾ و﴿إِذْ ذَهَبَ﴾⁽¹⁰⁷⁷⁾ و﴿فَلَا يَسِرْفُ فِي الْقِتْلِ﴾⁽¹⁰⁷⁸⁾ ، و﴿بَلْ لَا يَكْرُمُونَ﴾⁽¹⁰⁷⁹⁾ و﴿مَا لَهُمْ مِنْ﴾⁽¹⁰⁸⁰⁾ و﴿مِنْ نُورٍ﴾⁽¹⁰⁸¹⁾ وشبه ذلك كله حيث وقع، وكذا أيضا لا خلاف في إدغام الأول في الثاني منهما إذا كان ساكنا حرف لين نحو : ﴿ءَاوُوا وَنَصَرُوا﴾⁽¹⁰⁸²⁾ و﴿عَصُوا

98

(أ) زيادات من ب.

(1071) التاج (غمر) 453/3.

(1072) انظر الإقناع : 164/1 وبعدها، التبصرة: 351 - 352، إبراز المعاني: 258/1-259، وقال في النشر (19/2) :

«كل حرفين التقي أولهما ساكن، وكانا مثلين أو جنسين، وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة، ما لم

يكن أول المثلين حرف مد أو أول الجنسيتين حرف حلق نحو: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾».

(1073) ويستثنى أيضا من هذا الحكم - على مختار الشارح لاتعينا - ما كان أول المثلين فيه هاء سكت وذلك

﴿مَالِيهِ هَلِكٌ﴾ وقد تقدم في باب النقل أن اختيار الشارح فيه الإظهار.

(1074) النمل : 28.

(1075) غافر: 22.

(1076) المائدة: 63.

(1077) الأنبياء: 86.

(1078) الإسراء: 33.

(1079) الفجر: 19، على قراءة أبي عمرو.

(1080) يونس: 27.

(1081) النور: 39.

(1082) الأنفال: 73.

وكانوا⁽¹⁰⁸³⁾ ﴿اتقوا وءامنوا﴾⁽¹⁰⁸⁴⁾ وشبهه (وكذا إذا التقت اللام من ﴿بل نحن﴾، ﴿بل ربكم﴾، ﴿بل ران﴾، ﴿قل رب﴾، ﴿قل ربكم﴾ وشبهه حيث وقع⁽¹⁾ [وكذا إذا التقت الدال ساكنة بالتاء نحو: ﴿قد تبين﴾⁽¹⁰⁸⁵⁾ و﴿قد تعلمون﴾⁽¹⁰⁸⁶⁾] ^(ب)، وكذا إذا التقت التاء بالطاء نحو: ﴿قالت طائفة﴾⁽¹⁰⁸⁷⁾ و﴿كفرت طائفة﴾⁽¹⁰⁸⁸⁾ و﴿ودت طائفة﴾⁽¹⁰⁸⁹⁾ و﴿ءامنت طائفة﴾⁽¹⁰⁹⁰⁾. وكذا إذا التقت بالدال نحو: ﴿أنقلت دعوا الله﴾⁽¹⁰⁹¹⁾ و﴿أجيبت دعوتكما﴾⁽¹⁰⁹²⁾. وكذا إذا التقت الطاء الساكنة بالتاء، أو التقت القاف الساكنة بالكاف نحو: ﴿فرطتم﴾⁽¹⁰⁹³⁾ و﴿أحطت﴾⁽¹⁰⁹⁴⁾ و﴿بسطت﴾⁽¹⁰⁹⁵⁾ و﴿ألم نخلقكم﴾⁽¹⁰⁹⁶⁾، لكن يبقى صوت الطاء والقاف فيهما مع الإدغام - باختلاف في القاف - ^(ج)⁽¹⁰⁹⁷⁾.

(أ) زيادات من ب.

(ب) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ج) في ب: لكن يبقى صوت الطاء عند التاء مع الإدغام، بخلاف القاف في الكاف.

(1083) البقرة: 60.

(1084) المائدة: 95.

(1085) البقرة: 255.

(1086) الصف: 5.

(1087) آل عمران: 71.

(1088) الصف: 14.

(1089) آل عمران: 68.

(1090) الصف: 18.

(1091) الأعراف: 189.

(1092) يونس: 89.

(1093) يوسف: 80.

(1094) النمل: 22.

(1095) المائدة: 30.

(1096) المرسلات: 20.

(1097) مورد الخلاف في هذا الحرف هو في نفس الإدغام، حيث ذهب أهل الأداء في ذلك مذهبين:

1- من يرى فيه الإدغام الخالص وإذهاب صوت القاف رأساً، وهو مذهب ابن مجاهد والداني وغيرهما، وهو عند ابن الجزري أصح رواية وأوجه قياساً.

2- من يذهب إلى شوب الإدغام فيه بصفة الاستعلاء في القاف إبقاء لها، قياساً على إجماعهم على إبقاء الإطباق في ﴿أحطت﴾ - وإن استظهر ابن الجزري أن الطاء هنا زادت بالإطباق، وهو أقوى من الاستعلاء، فافتراقاً - وهو مذهب مكِّي، ونسبه ابن الباذش إلى أكثر الناس.

وكذا، لا خلاف في إدغام لام التعريف إذا التقت بالتاء نحو: ﴿التواب﴾⁽¹⁰⁹⁸⁾ وبالثاء نحو: ﴿الثواب﴾⁽¹⁰⁹⁹⁾، وبالذال نحو: ﴿الداع﴾⁽¹¹⁰⁰⁾، وبالذال نحو: ﴿الذكرين﴾⁽¹¹⁰¹⁾، وبالصاد نحو: / ﴿الصبرين﴾⁽¹¹⁰²⁾، وبالضاد نحو: ﴿الضالين﴾⁽¹¹⁰³⁾، وبالسين نحو: ﴿السميع﴾⁽¹¹⁰⁴⁾، وبالشين نحو: ﴿الشكرين﴾⁽¹¹⁰⁵⁾ وبالطاء نحو: ﴿الطغين﴾⁽¹¹⁰⁶⁾، وبالظاء نحو: ﴿الظلمين﴾⁽¹¹⁰⁷⁾، وبالراء نحو: ﴿الرحمن﴾⁽¹¹⁰⁸⁾، وبالنون نحو: ﴿الناس﴾⁽¹¹⁰⁹⁾، (وبالزاي نحو: ﴿الزراع﴾⁽¹¹¹⁰⁾، ﴿الزاني﴾⁽¹¹¹¹⁾) فهذا كله لا خلاف في إدغام الأول منه في الثاني. (وجملته أربعة عشر حرفاً تدغم فيه، والباقي تظهر، وتسمى الحروف المدغمة في اللام شمسية، والباقي تسمى قمرية⁽¹¹¹²⁾)^(ب).

(أ) زيادة من ب.

(ب) زيادة من ب.

= والوجهان صحيحان مأخوذ بهما عند أهل الأداء، أما الإظهار المحض فليس لهم بوجه وليس عليه عندهم عمل. ثم إن المذهبين المذكورين يجريان لسائر القراء دون استثناء إلا ما نص عليه ابن الجزري من تعين الإدغام الخالص وجها واحداً لأبي عمرو - فيمن روى عنه الإدغام. انظر الخلاف في هذه المفردة في الإقناع: 183/1 - 186، الرعاية: 172، النشر: 199/1 و 221، 20/2.

(1098) البقرة: 36.

(1099) آل عمران: 195.

(1100) البقرة: 185.

(1101) هود: 114.

(1102) البقرة: 154.

(1103) الفاتحة: 7.

(1104) البقرة: 126.

(1105) آل عمران: 144.

(1106) ص: 54.

(1107) البقرة: 34.

(1108) الفاتحة: 2.

(1109) البقرة: 7.

(1110) الفتح: 29.

(1111) النور: 2.

(1112) والحروف القمرية مجموعة في قولهم «أبغ حجك وخف عقيمة» وسبب الإظهار فيها تباعد المخرجين، والشمسية - نسبة للام الشمس - تدغم الحروف عندها لتقارب المخرجين. انظر المنح: 37.

فصل :

ولا خلاف أيضا في إظهار الظاء والضاد عند التاء في نحو: ﴿أوعظت﴾⁽¹¹¹³⁾ و﴿عرضتم﴾⁽¹¹¹⁴⁾ و﴿أفصتم﴾⁽¹¹¹⁵⁾ و﴿مرضت﴾⁽¹¹¹⁶⁾ ولا في إظهار لام «قل» عند جميع الحروف، ما عدا الراء واللام مثلها، وقد ذكرناهما، وذلك نحو: ﴿قل نار﴾⁽¹¹¹⁷⁾ و﴿قل صدق﴾⁽¹¹¹⁸⁾ و﴿قل تعالوا﴾⁽¹¹¹⁹⁾ و﴿قل نعم﴾⁽¹¹²⁰⁾ وشبهه، وكذا الضاد عند الطاء في نحو: ﴿فمن اضطر﴾⁽¹¹²¹⁾، وكذا اللام العارضة للسكون عند النون في: ﴿ومن يبدل نعمة الله﴾⁽¹¹²²⁾، وكذا اللام من ﴿قلنا﴾⁽¹¹²³⁾ و﴿أنزلنا﴾⁽¹¹²⁴⁾ و﴿جعلنا﴾⁽¹¹²⁵⁾ وشبهه، وكذا الزاي عند التاء في: ﴿كنزتم﴾⁽¹¹²⁶⁾ و﴿أعجزت﴾⁽¹¹²⁷⁾، وكذا الميم (الساكنة)⁽¹⁾ عند الفاء والباء والواو (والياء، وقيل عند الكاف وهي من حروف «فويب» وقيل فويك»)^(ب)

(أ) زيادة من ب سقطت من الأصل.

(ب) زيادات من ب.

(1113) الشعراء: 136.

(1114) البقرة: 233.

(1115) البقرة: 197.

(1116) الشعراء: 80.

(1117) التوبة: 82.

(1118) آل عمران: 95.

(1119) الأنعام: 152.

(1120) الصافات: 18.

(1121) البقرة: 172.

(1122) البقرة: 209.

(1123) البقرة: 57.

(1124) البقرة: 56.

(1125) هود: 81.

(1126) التوبة: 35.

(1127) المائدة: 33.

نحو: ﴿هم فيها﴾⁽¹¹²⁸⁾ و﴿هم برهم﴾⁽¹¹²⁹⁾ و﴿هم وقود﴾⁽¹¹³⁰⁾ ﴿فإنهم يومئذ﴾⁽¹¹³¹⁾ و﴿إنهم كانوا﴾⁽¹¹³²⁾ وشبهها^(ب)، وقد قيل: إن الميم [مع] ^(ج) الباء/مخفأة، وليس اختياري⁽¹¹³³⁾. وتظهر العين (عند الغين)^(د) نحو: ﴿واسمع غير﴾⁽¹¹³⁴⁾ و﴿يتبع غير﴾⁽¹¹³⁵⁾ وكذا الغين عند العين⁽¹¹³⁶⁾ نحو: ﴿أفرغ علينا﴾⁽¹¹³⁴⁾ و﴿أفرغ عليه﴾⁽¹¹³⁸⁾، و﴿كذا الغين عند القاف نحو: ﴿لاترغ قلوبنا﴾⁽¹¹³⁹⁾﴾^(هـ).

وكذا المثان يلتقيان والأول ساكن من حروف المد واللين⁽¹¹⁴⁰⁾ نحو: ﴿ءامنوا وعملوا﴾⁽¹¹⁴¹⁾ و﴿تابوا وأصلحوا﴾⁽¹¹⁴²⁾ و﴿في يوسف﴾⁽¹¹⁴³⁾ و﴿الذي يوسوس﴾⁽¹¹⁴⁴⁾ وشبهه⁽¹¹⁴⁵⁾.

(أ) زيادات من ب.

(ب) في الأصل وشبههما.

(ج) في ب: عند.

(1128) البقرة: 38.

(1129) الأنعام: 151.

(1130) آل عمران: 10.

(1131) الصافات: 33.

(1132) الواقعة: 48.

(1133) قال الصفاقسي (التنبية: 69): «والوجهان صحيحان مقروء بهما إلا أن الإخفاء أظهر وأشهر». وانظر الإقناع: 1/180-183، الرعاية: 232، النشر: 1/222.

(1134) النساء: 45.

(1135) النساء: 114.

(1136) وذلك لأن مخرج الغين قريب من مخرج العين والقاف، فيخشى تبادل اللفظ إلى الإخفاء والإدغام.

(1137) البقرة: 248.

(1138) الكهف: 92.

(1139) آل عمران: 8.

(1140) قالوا في تعليل الإظهار في ذلك أنه محافظة على المد لتلا يذهب بالإدغام. المنح: 36.

(1141) البقرة: 276.

(1142) البقرة: 159.

(1143) يوسف: 7.

(1144) الناس: 5.

(1145) يمكن أن نذكر من بين الحروف المتفق على إظهارها مما لم يذكره الشارح: السين عند التاء في نحو ﴿نستعين﴾ والضاد عند الجيم واللام نحو ﴿اخفض جناحك﴾، ﴿اخفض لهما﴾، والجيم عند الزاي في نحو: ﴿نحزي﴾. انظر الإقناع: 1/191.

قال الناظم :

باب النون الساكنة والتنوين

- 120- وفي النون والتنوين عندي مسائل
بها تعتلي فوق السماكين والنسر
- 121- إذا لقيتها أحرفُ الحلقِ أظهرت
كقولك «مِنْ غِلٍّ» وقولك «مِنْ خَمْرٍ»^(أ)
- 122- وفي الميم ثم الواو والياء أدغمت
بغنتها فاستغن عن غنة العُفْرِ^(ب)
- 123- وفي الراء ثم اللام^(ج) من غير غنة
كذا سَطَرُوا لَكَنَّ فِي خَلْدِي^(د) سَطْرِي
- 124- وما يتغيّر لا دَغَمَ بِنَاوُهُ
فلا بد من إظهارها^(هـ) فيه للعذر

قلت معتصما بالله :

أحكام النون الساكنة والتنوين أربعة⁽¹¹⁴⁶⁾ : إظهار وإدغام وقلب وإخفاء. فهما يظهران⁽¹¹⁴⁷⁾ عند (ستة أحرف) :^(١) الهزمة والهاء والعين، والحاء والغين والحاء⁽¹¹⁴⁸⁾، اتصلت النون مع هذه الحروف (الستة)^(٢) في كلمة أو انفصلت عنها.

101

(أ) في م وط: خير.

(ب) في م: الغفر، وفي ع: النحر، وفي س وق: القفر.

(ج) في س وم: وفي اللام ثم الراء، وفي ع وق: وفي الحاء ثم اللام، خطأ.

(د) في ع: خلف، وفي ط: لكن... في سطر.

(هـ) في م: إظهارنا.

(و) زيادتان من ب.

(1146) هذا مبحث تجويدي أكثر أحكامه وفاقية، وقد جرت عادة القراءة بذكر المتفق عليه منها، وأكثرهم على

اعتبارها أربعة، وبعضهم جعلها ثلاثة تفرع إلى خمسة : إظهار ولا تفرع فيه، وإدغام: محض وغير

محض، وإخفاء : مع قلب وبدونه. انظر الكنز : 71ظ، وتنبية الغافلين: 91.

(1147) ويكون مخرجهما في هذه الحالة من الفم، وانظر تعليل الإظهار هنا في الكشف: 1/161.

(1148) وهي التي تسمى حروف الحلق، وإنما استثنيت منها الألف، لأنها لا تكون إلا ساكنة أبداً، ولا يجتمع

ساكنان في الوصل ليس الأول حرف مد ولين. الرعاية: 262.

ولا يكون التنوين إلا منفصلاً، وحكمه في الأحكام حكم (النون)^(أ): فإذا اتصلت الحروف مع النون فنحو: ﴿يَنْتُونَ﴾⁽¹¹⁴⁹⁾ و﴿مَنْهُمْ﴾⁽¹¹⁵⁰⁾ و﴿يَنْعَقُ﴾⁽¹¹⁵¹⁾ و﴿وَانْحَرُ﴾⁽¹¹⁵²⁾ و﴿فَسَيَنْغْضُونَ﴾⁽¹¹⁵³⁾ و﴿الْمَنْخَنَقَةُ﴾⁽¹¹⁵⁴⁾ و﴿شَبَّهَهَا﴾^(ب). وإذا انفصلت عنها هي أو التنوين فنحو: ﴿مَنْ إِلَه﴾⁽¹¹⁵⁵⁾ و﴿شَيْءٌ إِذ﴾⁽¹¹⁵⁶⁾ و﴿مَنْ هَلِك﴾⁽¹¹⁵⁷⁾ و﴿جَرَفَ هَار﴾⁽¹¹⁵⁸⁾ و﴿مَنْ عَمَل﴾⁽¹¹⁵⁹⁾ و﴿شَيْءٌ عَلِيم﴾⁽¹¹⁶⁰⁾ و﴿مَنْ حَيْث﴾⁽¹¹⁶¹⁾ و﴿نَارَ حَامِيَةٍ﴾⁽¹¹⁶²⁾ و﴿مَنْ غَل﴾⁽¹¹⁶³⁾ و﴿مَاءٌ غَيْرَ عَاسِن﴾⁽¹¹⁶⁴⁾ و﴿مَنْ خَلَقَهُمْ﴾⁽¹¹⁶⁵⁾ و﴿مَنْ خَيْل﴾^(ج) و﴿يَوْمَئِذٍ

(أ) الأصل: التنوين، وهو خطأ، وذلك لأنه الفرع المقيس والنون هي الأصل المقيس عليه. وما أثبت من ب.
(ب) في الأصل: وشبههما بالثنوية، ولا يستقيم، لأن الضمير يرجع إلى الجميع.
(ج) زيادة من ب

(1149) الأنعام: 27، ولم تلتق النون الساكنة مع الهمزة في كلمة واحدة إلا في هذا الحرف وفي قوله ﴿شَنَّان﴾ [المائدة: 93] بالإسكان على قراءة ابن عامر وشعبة وابن وردان. انظر النشر: 2/253.

(1150) آل عمران: 110.

(1151) البقرة: 170.

(1152) الكوثر: 2.

(1153) الإسراء: 51.

(1154) المائدة: 4.

(1155) آل عمران: 61.

(1156) الأحقاف: 25.

(1157) الأنفال: 43.

(1158) التوبة: 110.

(1159) يونس: 61.

(1160) البقرة: 28.

(1161) البقرة: 148.

(1162) القارعة: 10.

(1163) الحجر: 47.

(1164) محمد: 16.

(1165) الزخرف: 87.

(1166) الحشر: 6.

خَشَعَةٌ ﴿١١٦٧﴾ وشبهها (١١٦٨). إلا أن ورشا ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلا يلتقيان معها في قراءته (١١٦٩) إلا في ﴿يئون﴾ (١١٧٠).

ويدغمان في ستة أحرف وهي: الياء والواو والميم واللام والراء والنون (١١٧١)، وقد ذكرنا النون مع أحكام المثلين (١١٧٢). وإدغامهما في هذه الحروف على ثلاثة أوجه، وذلك إذا كانت النون والتنوين منفصلتين عن هذه الحروف:

1- فإدغامهما في الياء والواو إدغام لين بغنة (في مذهب من يرى ذلك) (١١٧٣) ﴿١﴾.
2- وإدغامهما في الميم والنون شديد بغنة.

3- وإدغامهما في الراء واللام / شديد بغير غنة (بلا خلاف) (١١٧٤) (ب) وذلك نحو: ﴿من يومن﴾ (١١٧٥) و﴿يومئذ يصدعون﴾ (١١٧٦) و﴿من وَّال﴾ (١١٧٧)، و﴿يومئذ

102

(أ) زيادة من ب.

(ب) زيادة من ب.

(١١٦٧) الغاشية: 2، على أن من القراء من جنح إلى إخفائهما عند الخاء والغين - كأبي جعفر والمسيبي عن نافع وقالون وأبي عمرو في بعض الطرق عنهما - ولعل ذلك لقربهما من القاف والكاف، ومن هنا يعلم أن إطلاق بعض القراء الإجماع على الإظهار عند أحرف الحلق إنما هو إطلاق أغلبي. انظر التبصرة: 366، التذكرة: 187/1، الإقناع: 254/1-255، النشر: 22-23.

(١١٦٨) على أن الإظهار عند هذه الأحرف ليس على حد السواء، بل هو متفاوت في القوة والتمكن عندها فأمكنه عند الهمزة ثم الهاء ثم الخاء ثم العين، وأضعفه عند الخاء والغين. انظر الإقناع: 256/1، التحديد: 15 ظ.

(١١٦٩) لأن أصله في باب النقل يوجب تحريك النون والتنوين، فخرجا بالنقل إليهما عن أن يكونا ساكنين. (١١٧٠) الأنعام: 27، وذلك لأنه ليس من أصله نقل الحركة في ما هو من كلمة كما تقدم. (١١٧١) وهي المجموعة في قولهم: «يرملون» ويعللون الإدغام هنا بالقرب من المخرج والتناسب في الصفات. انظر الرعاية: 263، الكشف: 163-164.

(١١٧٢) انظر شرح الأبيات 113 وما بعدها وقد اعتبر الداني حروف الإدغام خمسة مجموعة في «لم يرو»، وحذف النون، لأن الإدغام فيها يجري من باب المثلين. التحديد: 16 ظ.

(١١٧٣) وذلك قراءة الجمهور من القراء باستثناء خلف عن حمزة. انظر التيسير: 45.

(١١٧٤) وردت الغنة مع اللام والراء في بعض الروايات وصحت نصا وأداء عن بعض القراء، فالإتفاق الذي حكاها الشارح اتفاق أغلبي. انظر النشر: 24/2

(١١٧٥) يونس: 40.

(١١٧٦) الروم: 42.

(١١٧٧) الرعد: 12.

واجفة⁽¹¹⁷⁸⁾ و﴿من مآل﴾⁽¹¹⁷⁹⁾ و﴿أو كصيب من﴾⁽¹¹⁸⁰⁾ و﴿ومن نعمه﴾⁽¹¹⁸¹⁾
 و﴿يومئذ ناعمة﴾⁽¹¹⁸²⁾ و﴿من ربهم﴾⁽¹¹⁸³⁾ و﴿من انصار ربنا﴾⁽¹¹⁸⁴⁾ و﴿من لم﴾⁽¹¹⁸⁵⁾
 و﴿يومئذ لله﴾⁽¹¹⁸⁶⁾ وشبهه.

فالغنة تكون مع الياء والواو فيما بين الحرفين لا في نفس الأول الساكن،
 لأنك أبدلت منه حرفا لا غنة فيه [إذا]^١ أدغمته⁽¹¹⁸⁷⁾، وتكون الغنة مع الميم
 والنون في نفس الحرف الأول الساكن، لأنه لا يكون ساكنا أبدا إلا بغنة⁽¹¹⁸⁸⁾،
 وقد قيل: إن الغنة في الحرف المبدل - وهو الثاني -⁽¹¹⁸⁹⁾ فافهم.

(أ) كذا في الأصل، والظاهر أنها: إذ، لأن المقام مقام تعليل. وسقطت في ب.

(1178) النازعات: 8.

(1179) المؤمنون: 56.

(1180) البقرة: 18.

(1181) يس: 67.

(1182) الغاشية: 8.

(1183) البقرة: 4.

(1184) آل عمران: 192-193.

(1185) الحجرات: 11.

(1186) الانفطار: 19.

(1187) جرى الشارح في هذا على مذهب مكِّي الذي قال في تعليل هذه البينية (الرعاية 264): «وإنما لم تكن
 الغنة في نفس الحرف الأول - كما كانت مع النون والميم - لأنك إذا أدغمت الأول في الياء أبدلت منه
 ياء، ولاغنة في الياء، وكذلك إذا أدغمته في الواو أبدلت منه واوا، ولاغنة في الواو، فصارت الغنة
 تظهر فيما بين الحرفين، لا في نفس الحرف الأول». وانظر الكشف (1/164)، وحكى الجعبري الاتفاق
 على أن الغنة مع الواو والياء غنة المدغم، أي النون والتنوين، الكنز: 72ظ وانظر تنبيه الغافلين: 94.
 (1188) قال في الكشف (1/162-163): «والغنة التي كانت في النون باقية مع لفظ الحرف الأول، لأنك إذا
 أدغمت في حرفين فيهما غنة - وذلك الميم والنون - فبالإدغام تلزم الغنة لأنها باقية غير مدغمة،
 وبالإظهار أيضا تلزم الغنة، لأن الأول حرف تلزمه الغنة، ومثله الثاني، فالغنة لا بد منها ظاهرة». وقارن
 بالرعاية: 263.

(1189) أي الميم والنون، حسب الشارح، واتفق الجمهور على أن الغنة مع النون غنة المدغم فيه، واختلّفوا مع
 الميم: هل هي للنون أو للميم المبدلة منها، وعزا في النشر (2/25-26) القول بالثاني إلى الجمهور
 والمحققين وقال عنه: «وهو الصحيح لأن الأول - أي النون والتنوين - قد ذهب بالقلب، فلا فرق في
 اللفظ بالناطق بين ﴿من مَن﴾ و﴿أم مَن﴾». انظر الكنز: 72ظ، الغيث: 94-95، المفيد: 115-116.

فإن كانت النون متصلة بهذه الحروف الستة، فلا خلاف في إظهارها⁽¹¹⁹⁰⁾ خيفة الالتباس. وهو العذر الذي نبه في الشعر عليه نحو: ﴿الدنيا﴾⁽¹¹⁹¹⁾ و﴿بنيان﴾⁽¹¹⁹²⁾ و﴿صنوان﴾⁽¹¹⁹³⁾ و﴿قنوان﴾⁽¹¹⁹⁴⁾ وشبهه. والالتباس العارض في ذلك أنك لو أدغمت «بنيان» ووزنه «فعلان» لأشبه لفظه لفظ «بيان» الذي هو «فعال»، وكذا لو أدغمت «قنوان» وهو أيضا «فعلان» لأشبه لفظ «قوان» [وكذا لو بنيت من «علم» مثال «فعل» لقلت: «علم»/ ولم تدغم لئلا يشبه لفظ علم، فافهم.]^(ب).

103

اللغة :

السماكان : اسمان لنجمين أحدهما السماك الأعزل، وهو نجم وقاد امامه أربعة أنجم مربعة تسمى : عرشه، وهو من منازل القمر، والآخر : السماك الرامح، وهو من ناحية الجوف منه عند الطلوع، وهو أيضا نجم ظاهر امامه آخر يسمى رمحه⁽¹¹⁹⁵⁾.

والنسر أيضا : اسم نجم، وهما نسران. الطائر والواقع، فالطائر ثلاثة أنجم في خط أوسطها براق، والواقع ثلاثة أنجم أيضا كأنه مثلث متساوي الأضلاع أحدها براق⁽¹¹⁹⁶⁾.

(أ) في النسختين معا: ﴿دنيا﴾ ولم ترد منكورة في القرآن الكريم.

(ب) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(1190) انظر الإقناع : 249/1، النشر: 25/2، التبصرة : 368، التلخيص : 44، الكافي : 29، وقال الشاطبي

- رحمه الله - في حزه (24) : وعندهما للكل أظهر بكلمة مخافة إشباه المضاعف أقللا

(1191) الأنعام:33.

(1192) الصف:4.

(1193) الرعد:4.

(1194) الأنعام:99.

(1195) التاج (سلك) 145/7.

(1196) التاج (نسر) 563/3، ولما كانت أحكام النون والتنوين تدور على لسان التالي أكثر من غيرها، وكانت

كثرة الحكم تستلزم كثرة العمل، وكثرة العمل تستدعي كثرة الثواب، عبر الناظم عن ذلك بقوله :

بها تعلي فوق السماكين والنسر أفاده الصفاقسي في التنبيه : 91.

والعفر : جمع، واحده أعفر، والأعفر من الظباء: الذي يعلو بياضه حمرة، وأرض عفراء : إذا كانت بيضاء. والعفر : من ليالي الشهر السابعة والثامنة والتاسعة، وذلك لبياض القمر⁽¹¹⁹⁷⁾. وأراد بغنة العفر ترنمها، واستعارها هنا. والخلد : الضمير.

والسطر : الكتاب يقال : سطرت واستطرت إذا كتبت، ومنه قول الله تعالى : /﴿وكتب مسطور﴾⁽¹¹⁹⁸⁾ وكنى به هنا عن علمه الذي يحويه صدره.

(1197) التاج (عفر) 3/410.

(1198) الطور: 1.

قال الناظم :

- 125- وتُقلبُ عند الباءِ ميمًا لعلَّة^(أ)
كقولك «أنبأتُ العشيَّرةَ عن بَكر»
- 126- وتخفَى لدى باقي الحروفِ بغنة^(ب)
فردٌ واستمَح^(ج) عذبا ولو كان من صَخر
- 127- وحكمك في التنوينِ والنونِ واحدٌ
نعمتَ برياً^(د) الرَّدْفِ مهضومةً الخَصْر^(هـ)

قلت معتصما بالله :

هذان الحكمان هما الباقيان من أحكام النون والتنوين.

اعلم أنهما يقلبان في اللفظ ميمًا إذا كانت بعدهما باء^(أ)، ويخفيان إذا كان بعدهما حرف من باقي حروف : أ ب ت ث، وسواء اتصلت النون في هذين الحكمين مع ما بعدها في كلمة، أو انفصلت.

فالمتصلة مع الباء نحو: ﴿أنبئهم﴾⁽¹¹⁹⁹⁾ و﴿فانجست﴾⁽¹²⁰⁰⁾ و﴿أنبئوني﴾⁽¹²⁰¹⁾

(أ) في ع: بغنة، وفي م: لغنة.

(ب) في ب: لعلة.

(ج) في ط: واستبح.

(د) في س: برويا.

(هـ) هذا البيت ساقط من ط.

(و) في ب: كانتا بعد باء، خطأ.

(1199) البقرة:32.

(1200) الأعراف:160.

(1201) البقرة:30.

و﴿أنبأك﴾ (1202) ^(ب) والمنفصلة عنها نحو: ﴿من بعد﴾ (1203) و﴿فمن بدله﴾ (1204) و﴿صمُّ بكم﴾ (1205) و﴿ظلمت بعضها﴾ (1206) وشبهها.

والتصلة مع باقي الحروف نحو: ﴿أنتم﴾ (1207) و﴿أنثى﴾ (1208) و﴿أنجينا﴾ (1209) و﴿عند﴾ (1210) و﴿أنذر﴾ (1211) و﴿أنزل﴾ (1212) و﴿ينطقون﴾ (1213) و﴿انظر﴾ (1214) و﴿منكم﴾ (1215) / و﴿فانصرنا﴾ (1216) و﴿منضود﴾ (1217) و﴿أنفسنا﴾ (1218) و﴿انقض﴾ (1219) و﴿وتنسون﴾ (1220) و﴿انشأنا﴾ (1221) وشبهه، والمنفصلة عنها نحو: ﴿من تحتها﴾ (1222) و﴿جنت

105

(أ) زيادة تمثيل من ب.

(1202) التحريم: 3.

(1203) النساء: 11.

(1204) البقرة: 180.

(1205) البقرة: 17.

(1206) النور: 39.

(1207) البقرة: 43.

(1208) آل عمران: 36.

(1209) الأعراف: 165.

(1210) البقرة: 93.

(1211) إبراهيم: 46.

(1212) البقرة: 3.

(1213) الأنبياء: 63.

(1214) البقرة: 258.

(1215) البقرة: 230.

(1216) البقرة: 285.

(1217) هود: 82.

(1218) آل عمران: 60.

(1219) الشرح: 3.

(1220) البقرة: 43.

(1221) الأنعام: 7.

(1222) البقرة: 24.

تجري ﴿(1223)﴾ و ﴿من ثمرة﴾ (1224) و ﴿شهاب ثاقب﴾ (1225) و ﴿من جهنم﴾ (1226)
و ﴿شيئا جنت﴾ (1227) و ﴿ومن دآبة﴾ (1228) و ﴿عذابا دون﴾ (1229) و ﴿من ذكر﴾ (1230)
و ﴿سراعا ذلك﴾ (1231) و ﴿فإن زلتم﴾ (1232) و ﴿يومئذ زرقا﴾ (1233) و ﴿إن
طائفتن﴾ (1234) و ﴿قوما طغين﴾ (1235) و ﴿إن ظنا﴾ (1236) [و ﴿قوم ظلموا﴾ (1237)
و ﴿إن كتب﴾ (1238) و ﴿عادا كفروا﴾ (1239) و ﴿أن صدوكم﴾ (1240) ^(أ) و ﴿قوما
صلحين﴾ (1241) و ﴿إن ضللت﴾ (1242) و ﴿قوما ضالين﴾ (1243).

(أ) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(1223) البقرة: 24.

(1224) البقرة: 24.

(1225) الصافات: 10.

(1226) الأعراف: 40.

(1227) مريم: 60 و 61.

(1228) هود: 6.

(1229) الطور: 45.

(1230) الأنبياء: 2.

(1231) ق: 44.

(1232) البقرة: 207.

(1233) طه: 100.

(1234) الحجرات: 9.

(1235) الصافات: 30.

(1236) البقرة: 228.

(1237) آل عمران: 117.

(1238) البقرة: 244.

(1239) هود: 59.

(1240) المائدة: 3.

(1241) يوسف: 9.

(1242) سبأ: 50.

(1243) المؤمنون: 107.

﴿وان فاتكم﴾⁽¹²⁴⁴⁾ و﴿نورا فماله﴾⁽¹²⁴⁵⁾ و﴿ولئن قلت﴾⁽¹²⁴⁶⁾ و﴿عليم قدير﴾⁽¹²⁴⁷⁾
 ﴿ولئن سألتهم﴾⁽¹²⁴⁸⁾ و﴿قيل سكما﴾⁽¹²⁴⁹⁾ و﴿ولئن شئنا﴾⁽¹²⁵⁰⁾ و﴿غفور شكور﴾⁽¹²⁵¹⁾
 وشبه ذلك كله. وعدد ما يخفيان عنده خمسة عشر حرفاً⁽¹²⁵²⁾. والإخفاء قريب من
 الإظهار لأنه لا تشديد فيه ولا انقلاب⁽¹²⁵³⁾، والغنة ظاهرة معه، والمظهر يظهر نفسه
 عند غيره، والمدغم يدخل في المدغم فيه، والمخفي يخفي نفسه ويظهر غنته.
 والغنة: صوت (خفي)⁽¹⁾ يخرج من الخياشيم تابعا لصوت النون الساكنة (والإخفاء
 هو شيء بين الإظهار والإدغام، وهو ستر، بخلاف الإدغام فهو تغييب)^(ب).

اللغة:

رد: لفظ أمر/ من ورد يرد، والوارد الذي يأتي الماء ومنه قول الله سبحانه:
 ﴿ولما ورد ماء مدين﴾⁽¹²⁵⁴⁾.

واستمح: استعمل من الميح، وقد مضى تفسيره⁽¹²⁵⁵⁾. والعذب: الماء الطيب
 يقال: عذب الماء يعذب عذوبة، وأعذب القوم: إذا عذب ماؤهم.
 والريا: المرأة الممتلئة لحما وشحما. والمهضومة: الضامرة الخصر.

(أ) زيادة من ب.

(ب) بين قوسين زيادة من ب.

(1244) الممتحنة: 11.

(1245) النور: 39.

(1246) هود: 7.

(1247) الشورى: 47.

(1248) الزخرف: 8.

(1249) الواقعة: 28.

(1250) الإسراء: 86.

(1251) الشورى: 21.

(1252) وهي ما عدا حروف الإظهار والإدغام والقلب، والإخفاء عندها متفاضل على قدر قرب النون منها،
 وانظر في توجيه الإخفاء عند هذه الحروف النشر: 27/2.

(1253) قال في النشر (27/2): «واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام»، وذلك أن
 الإظهار فيه إبقاء لذات الحرف وصفته معا، والإدغام التام فيه ذهابهما معا، والإخفاء هنا إذهب لذات
 الحرف - وهو النون والتنوين من اللفظ - وإبقاء لصفتهما التي هي الغنة. وانظر التذكرة: 188/1،
 والإقناع: 260/1.

(1254) القصص: 22.

(1255) انظر لغة البيت رقم 117.

قال الناظم :

باب^(أ) الروم والإشمام

- 128- يُرى رومنا والعُمي^(ب) تَسْمَعُ صَوْتَهُ
وَإِشْمَامُنَا مِثْلُ الْإِشَارَةِ بِالشُّفْرِ^(ج)
- 129- لورثٍ وَقَدْ يُقْرَأُ الْقَالُونَ مِثْلَهُ
حكى ذاك بعضُ المقرئين ذوي السُّتْرِ
- 130- وَأَشْمَمٌ^(د) وَرُمٌ فِيمَا تَحْرِكُ لَازِمًا
وليس بمفتوح وقف غير مُضْطَرِّ
- 131- وَمَنْ ضَمَّ مِيمَ الْجَمْعِ أَسْكَنَ وَاقْفَا
فإيَّاكَ أَنْ يُغْرِيكَ بِالْجَهْلِ مَنْ يُغْرِي

قلت معتصما بالله :

استوفيت أبيات الباب لقلتها، واستوعبت ذكر الأسباب بجملتها، فأقول :
أصل الوقف⁽¹²⁵⁶⁾ السكون ؛ لأنه نقيض الابتداء⁽¹²⁵⁷⁾، غير أن القراء حضوا
على استعمال الروم والإشمام فيه/، ليعرف من القارئ إعراب الكلمة
الموقوف عليها⁽¹²⁵⁸⁾.

107

(أ) في س وع: ذكر...

(ب) في م: الأعمى.

(ج) في د بعد هذا البيت: وفعلهما في الضم والرفع لازم ورومك مخصوص بالجر والكر

(د) في ق: فأشمم.

(1256) الوقف في الاصطلاح هو : «قطع النطق على الكلمة الوضعية زما يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة» ويتناوله القراء ضمن مستويين :
أ - ما يوقف به، وهو المراد هنا.

ب - ما يوقف عليه. انظر النشر: 120/2، الالتفات: 100، الفجر الساطع: 465.

(1257) أي : كما يختص الابتداء بالحركة، كذلك يختص الوقف بالسكون، لأن الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن، والابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرفه. انظر: الإقناع: 504/1، جامع البيان: 940/3، النشر: 120/2 - 121، وقال في الحزب 30 :

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه من الوقف عن تحريك حرف تعزلا

(1258) انظر: التبصرة: 335، جامع البيان: 940/3، التيسير: 59، الإقناع: 508/1، التذكرة: 242/1، النشر: 122/2.

و لم يات عن نافع في ذلك أثر، غير أنهم استحبوهما له بنظر⁽¹²⁵⁹⁾.

فالروم: «تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها»⁽¹²⁶⁰⁾، غير أن الحرف متحرك، لكن لشدة الإسراع لم يظهرها محققة، فتسمع لذلك سماعا خفيا، ويعرف ذلك الأعمى، ولا يكون إلا في آخر الكلمة، وهو يكون في المرفوع والمخفوض⁽¹²⁶¹⁾، منونين كانا أو غير منونين، مخففين كانا أو مشددين. (واختلفوا في المفتوح)⁽¹⁾.

والإشمام: «ضم الشفتين بغير صوت يسمع، مع سكون الحرف الموقوف عليه»⁽¹²⁶²⁾ ولا يعرفه الأعمى لأنه لرأي العين، ويكون في أول الكلمة وفي وسطها وفي آخرها⁽¹²⁶³⁾، وهو يكون في المرفوع فقط⁽¹²⁶⁴⁾، فتقف على: ﴿خير﴾⁽¹²⁶⁵⁾ و﴿قدير﴾⁽¹²⁶⁶⁾ و﴿عليم﴾⁽¹²⁶⁷⁾ و﴿بصير﴾⁽¹²⁶⁸⁾

(أ) زيادة من ب، والخلاف المذكور متعين للنحاة دون القراء.

(1259) وهو ما ذكره من علة بيان الإعراب، وما كانت عليه الكلمات الموقوف عليها في حال الوصل.

(1260) انظر: التيسير: 59، جامع البيان: 945/3، تلخيص العبارات: 53، الكافي: 36، التبصرة: 335، التذكرة: 241/1.

(1261) وإنما لم يره القراء في المنصوب والمفتوح لأن الفتحة خفيف، فخرج بعضه كخروج كله، ولذلك فهو لا يتبعض كما يتبعض الكسر والضم لثقلهما، فإذا أريد رومه اشتبه الروم بإشباع الصوت به لسرعة خروجه مع النطق، فامتنع لذلك فيه. ينظر: جامع البيان: 948/3، النشر: 126/2، التذكرة: 240/1.

(1262) انظر: جامع البيان: 949/3، الكافي: 36، التبصرة: 335، التذكرة: 241/1.

(1263) وبهذه الاعتبارات كان للإشمام إطلاقات أربعة: أحدها: خلط حرف بحرف كما في «الصراط» والثاني: خلط حركة بأخرى كما في «سىء». والثالث: إخفاء الحركة كما في «تامنا». والرابع: ضم الشفتين بعد سكون الحرف، وهو المراد هنا. انظر إبراز المعاني: 242-243.

(1264) والعلة في تخصيصه بالمرفوع - في كلام العرب -، أن الفتحة من الحلق. والكسرة من وسط الفم، والإشمام ضم للشفتين، فتعذرت الإشارة إليهما. انظر: جامع البيان: 948/3، الإقناع: 505/1، الكتاب: 171/4.

(1265) آل عمران: 53.

(1266) البقرة: 19.

(1267) البقرة: 28.

(1268) البقرة: 95.

و﴿غواش﴾⁽¹²⁶⁹⁾ و﴿ناج﴾⁽¹²⁷⁰⁾ و﴿باغ﴾⁽¹²⁷¹⁾ و﴿وال﴾⁽¹²⁷²⁾ و﴿يشاء﴾⁽¹²⁷³⁾
و﴿السماء﴾⁽¹²⁷⁴⁾ و﴿هؤلاء﴾⁽¹²⁷⁵⁾ و﴿أف﴾⁽¹²⁷⁶⁾ و﴿بعد﴾⁽¹²⁷⁷⁾ و﴿قبل﴾⁽¹²⁷⁸⁾
و﴿حيث﴾⁽¹²⁷⁹⁾ و﴿آعجمي وعربي﴾⁽¹²⁸⁰⁾ و﴿عدو﴾⁽¹²⁸¹⁾ و﴿من ولي﴾⁽¹²⁸²⁾
و﴿من طرف خفي﴾⁽¹²⁸³⁾، وشبه ذلك إن كانت الكلمة /مرفوعة أو مضمومة
بالروم والإشمام، وإن كانت مخفوضة أو مكسورة بالروم لاغير، لأن حركة
البناء في جواز الروم والإشمام فيها كحركة الإعراب.

108

فأما ﴿يومئذ﴾⁽¹²⁸⁴⁾ و﴿حينئذ﴾⁽¹²⁸⁵⁾ فلا يجوز الوقف عليهما إلا بالسكون،
لأن التنوين الذي من أجله تحركت الذال يسقط في الوقف، فترجع الذال إلى
أصلها، وهو السكون⁽¹²⁸⁶⁾. وليس ك﴿غواش﴾⁽¹²⁸⁷⁾ و﴿ناج﴾⁽¹²⁸⁸⁾، فافهم⁽¹²⁸⁹⁾.

(1269) الأعراف: 40.

(1270) يوسف: 42.

(1271) البقرة: 172.

(1272) الرعد: 12.

(1273) البقرة: 283.

(1274) البقرة: 28.

(1275) البقرة: 30.

(1276) الإسراء: 23.

(1277) البقرة: 180.

(1278) يوسف: 37.

(1279) البقرة: 149.

(1280) فصلت: 43.

(1281) البقرة: 35.

(1282) البقرة: 106.

(1283) الشورى: 42.

(1284) النور: 25.

(1285) الواقعة: 87.

(1286) التبصرة: 339. الكشف: 1/125.

(1287) الأعراف: 40.

(1288) يوسف: 42.

(1289) ووجه الفرق بينهما، أن الشين والجيم من «غواش» و«ناج» لا أصل لهما في السكون، وإنما أصلهما الكسر، فدخل عليهما التنوين للعوض - وهما مكسوران - أما الذال من «يومئذ» و«حينئذ» فأصلها =

وتقف على المنصوب غير المنون بالإسكان نحو: ﴿شعئر﴾⁽¹²⁹⁰⁾
 و﴿النهار﴾⁽¹²⁹¹⁾ و﴿اليل﴾⁽¹²⁹²⁾ و﴿أيان﴾⁽¹²⁹³⁾، و﴿كيف﴾⁽¹²⁹⁴⁾ و﴿جعل﴾⁽¹²⁹⁵⁾
 و﴿لئلا يعلم﴾⁽¹²⁹⁶⁾ و﴿ضرب﴾⁽¹²⁹⁷⁾ و﴿إلا أماني﴾⁽¹²⁹⁸⁾ و﴿لدي﴾⁽¹²⁹⁹⁾
 و﴿إلي﴾⁽¹³⁰⁰⁾ و﴿خلقهن﴾⁽¹³⁰¹⁾ و﴿فسويهن﴾⁽¹³⁰²⁾ وشبهه، سواء كان منصوبا
 أو مفتوحا، مشددا أو مخففا، فإن كان المنصوب منونا، سواء كان مهموزا أو
 لم يكن عوضت من تنوينه في الوقف ألفا لحفته، ما لم يكن المنصوب تاء تأنيث
 وذلك نحو: ﴿سرجا﴾⁽¹³⁰³⁾ و﴿غفورا﴾⁽¹³⁰⁴⁾ و﴿إنكم إذا﴾⁽¹³⁰⁵⁾ و﴿وإذا لا
 يلبثون﴾⁽¹³⁰⁶⁾ و﴿من الملك فإذا﴾⁽¹³⁰⁷⁾ و﴿شاكرا﴾⁽¹³⁰⁸⁾ / و﴿فرشا﴾⁽¹³⁰⁹⁾

109

=السكون، وإنما عرض لهما الكسر لالتقاء الساكنين - سكون الذال والتنوين ولاروم في عارض الحركة
 - فافترقا. انظر: الكشف: 125/1، النشر: 125/2، الإقناع: 529/1.

- (1290) الحج: 30.
 (1291) آل عمران: 27.
 (1292) آل عمران: 27.
 (1293) النحل: 21.
 (1294) البقرة: 27.
 (1295) البقرة: 21.
 (1296) الحديد: 28.
 (1297) إبراهيم: 26.
 (1298) البقرة: 77.
 (1299) النمل: 10.
 (1300) آل عمران: 54.
 (1301) فصلت: 36.
 (1302) البقرة: 28.
 (1303) الفرقان: 61.
 (1304) النساء: 23.
 (1305) النساء: 139.
 (1306) الإسراء: 76.
 (1307) النساء: 52.
 (1308) النساء: 146.
 (1309) البقرة: 21.

و﴿خطأ﴾⁽¹³¹⁰⁾ و﴿ملجأ﴾⁽¹³¹¹⁾ و﴿سواء﴾⁽¹³¹²⁾ وشبه ذلك، وكذلك يعوض من النون الخفيفة ألفا [- لأنها بمنزلة التنوين -] ^(أ) في قوله تعالى : ﴿وليكونا من الصغرين﴾⁽¹³¹³⁾ و﴿نسفعا بالناصية﴾⁽¹³¹⁴⁾ ، فإن كان المنصوب تاء تأنيث، لم تعوض من تنوينها، بل تقف على هاء ساكنة تنقلب في الوصل تاء، لا يجوز رومها ولا إشمائها⁽¹³¹⁵⁾ ، لأن الإعراب لم يكن عليها في الوصل، [لأن الحرف الموقوف عليه غير حرف⁽¹³¹⁶⁾ ، ولم يقف عليه بالتاء، لثلاثا يشبه التاء الأصلية] ^(ب) نحو : ﴿وتلك نعمة﴾⁽¹³¹⁷⁾ و﴿جنة﴾⁽¹³¹⁸⁾ و﴿حبة﴾⁽¹³¹⁹⁾ و﴿رحمة منا﴾⁽¹³²⁰⁾ و﴿معصيت﴾⁽¹³²¹⁾ و﴿إلى ربوة﴾⁽¹³²²⁾ و﴿تقية﴾⁽¹³²³⁾ و﴿زكوة﴾⁽¹³²⁴⁾ وشبهه؛ إلا أن تقف على شيء منها بالتاء اتباعا لرسمها في المصحف، وقد احتجنا إلى ذكرها لتعرف ^(ج) :

(أ) عبارة سقطت من ب.

(ب) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(ج) في ب : وها أنا أئين ما كتب بالتاء فأقول ...

(1310) النساء: 91.

(1311) التوبة: 57.

(1312) آل عمران: 113.

(1313) يوسف: 32.

(1314) العلق: 16.

(1315) انظر إبراز المعاني: 200/2، القصد النافع: 307، النشر: 122/2.

(1316) أي: إنما هو بدل من الحرف الذي كان في الوصل، وفي التبصرة 343 : «لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب، إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب».

(1317) الشعراء: 21.

(1318) الحديد: 20.

(1319) البقرة: 260.

(1320) مريم: 20.

(1321) المجادلة: 8.

(1322) المؤمنون: 51.

(1323) آل عمران: 28.

(1324) مريم: 12.

فمن «الرحمة»: سبعة أحرف، وكذلك من «المرأة»، فذلك قوله تعالى :
﴿يرجون رحمت الله﴾⁽¹³²⁵⁾ و﴿إن رحمت الله قريب﴾⁽¹³²⁶⁾ و﴿رحمت الله
وبركاته﴾⁽¹³²⁷⁾ و﴿رحمت ربك عبده﴾⁽¹³²⁸⁾ و﴿إلى أثر رحمت الله﴾⁽¹³²⁹⁾
و﴿رحمت ربك﴾ : حرفان في الزخرف⁽¹³³⁰⁾.

و﴿امرات عمرن﴾⁽¹³³¹⁾ و﴿امرات العزيز﴾ : حرفان⁽¹³³²⁾ / و﴿امرات فرعون﴾ :
حرفان⁽¹³³³⁾ و﴿امرات نوح﴾⁽¹³³⁴⁾ و﴿امرات لوط﴾⁽¹³³⁵⁾.

ومن «النعمة» أحد عشر : ﴿اذكروا نعمت الله﴾ في البقرة⁽¹³³⁶⁾، وكذا في آل
عمران⁽¹³³⁷⁾ والمائدة⁽¹³³⁸⁾ وفاطر⁽¹³³⁹⁾، وفي إبراهيم : ﴿بدلوا نعمت الله﴾⁽¹³⁴⁰⁾
و﴿إن تعدوا نعمت الله﴾ فيها⁽¹³⁴¹⁾، وفي النحل ثلاثة⁽¹³⁴²⁾، وفي لقمان : ﴿بنعمت
الله﴾⁽¹³⁴³⁾ وفي الطور : ﴿بنعمت ربك﴾⁽¹³⁴⁴⁾.

(1325) البقرة: 216.

(1326) الأعراف: 55.

(1327) هود: 72.

(1328) مريم: 1.

(1329) الروم: 49.

(1330) آية: 31، معا

(1331) آل عمران: 35.

(1332) يوسف: 30 - 51.

(1333) القصص: 8، والتحریم: 11.

(1334) التحريم: 10.

(1335) التحريم: 10.

(1336) آية: 229.

(1337) آية: 103.

(1338) آية: 12.

(1339) آية: 3.

(1340) آية: 30.

(1341) آية: 36.

(1342) الآيات : 72، 83، 114.

(1343) آية: 30.

(1344) آية: 27.

ومن «السنة» خمسة : ﴿فقد مضت سنت الأولين﴾⁽¹³⁴⁵⁾، وفي فاطر
ثلاثة⁽¹³⁴⁶⁾، وفي المؤمن ﴿سنت الله﴾⁽¹³⁴⁷⁾.

وكذا : ﴿فجعل لعنت الله﴾⁽¹³⁴⁸⁾ و﴿أن لعنت الله عليه﴾ حرفان⁽¹³⁴⁹⁾.

وكذا : ﴿معصيت الرسول﴾ حرفان⁽¹³⁵⁰⁾، وكذا ﴿وتمت كلمت ربك﴾⁽¹³⁵¹⁾.
و﴿إن شجرت الزقوم﴾⁽¹³⁵²⁾، و﴿بقيت الله خير لكم﴾⁽¹³⁵³⁾، و﴿فطرت الله﴾⁽¹³⁵⁴⁾
و﴿قرت عين﴾⁽¹³⁵⁵⁾، و﴿بأبت﴾⁽¹³⁵⁶⁾ و﴿مرضات الله﴾⁽¹³⁵⁷⁾ و﴿هيهات
هيهات﴾⁽¹³⁵⁸⁾ و﴿ابنت عمران﴾⁽¹³⁵⁹⁾ و﴿ولات حين﴾⁽¹³⁶⁰⁾ و﴿ذات بهجة﴾⁽¹³⁶¹⁾
و﴿اللت والعزى﴾⁽¹³⁶²⁾ و﴿جنت نعيم﴾⁽¹³⁶³⁾؛ و﴿غذبت الجب﴾⁽¹³⁶⁴⁾ و﴿ءأيت﴾
في العنكبوت⁽¹³⁶⁵⁾ و﴿ءأيت للسائلين﴾ في يوسف⁽¹³⁶⁶⁾ و﴿بينت﴾ في فاطر⁽¹³⁶⁷⁾

(1345) الأنفال: 38.

(1346) الأولان في آية: 43، والثالث في آية: 44.

(1347) آية: 84

(1348) آل عمران: 60.

(1349) النور: 7.

(1350) المجادلة: 8 و9.

(1351) الأعراف: 136.

(1352) الدخان: 41

(1353) هود: 84.

(1354) الروم: 26.

(1355) القصص: 8.

(1356) يوسف: 4.

(1357) النساء: 113.

(1358) المؤمنون: 36.

(1359) التحريم: 12.

(1360) ص: 2.

(1361) النمل: 62، وليس الكلام في (بهجة) لأن الوقف عليها بالهاء.

(1362) النجم: 19.

(1363) الواقعة: 92.

(1364) يوسف: 15.

(1365) آية: 49.

(1366) آية: 7.

(1367) آية: 40.

﴿ما تخرج من ثمرات﴾⁽¹³⁶⁸⁾ و﴿في الغرفت ءامنون﴾⁽¹³⁶⁹⁾ و﴿جمالت صفر﴾⁽¹³⁷⁰⁾^(أ) فهذه كلها رسمت بالتاء⁽¹³⁷¹⁾، وسائرهما من أشباهها مكتوبة بالهاء، فتقف على تلك بالروم والإشمام إن شئت، أو بالإسكان⁽¹³⁷²⁾.

والوقف/ على هاء الكناية المذكر قد ذكرناه في بابها⁽¹³⁷³⁾، وكذا الوقف على ميم الجمع مذكور أيضا⁽¹³⁷⁴⁾.

ولا يجوز الروم والإشمام في الحركة العارضة نحو: ﴿واعصوا الرسول﴾⁽¹³⁷⁵⁾ و﴿ولقد استهزئ﴾⁽¹³⁷⁶⁾ و﴿فمن اضطر﴾⁽¹³⁷⁷⁾ و﴿وقالت اخرج﴾⁽¹³⁷⁸⁾ و﴿يومئذ﴾⁽¹³⁷⁹⁾

(أ) ما بين قوسين زيد من ب.

(1368) فصلت: 46.

(1369) سبأ: 37.

(1370) المرسلات: 33.

(1371) ما زيد من نسخة ب هو مما اختلف القراء في إفراده وجمعه، والقاعدة أن كل ما اختلفوا في قراءته أفرادا وجمعا فإنه يرسم في السواد تاء على حد قول ابن الجزري (المقدمة: 18):

... وكل ما اختلف جمعاً وفرداً فيه بالتاء عرف

وهي اثنا عشر موضعا اختلفوا في مفردتها وجموعها ولم يستوفها الشارح، وإنما يقع الاقتصار على ما ثبت في الأصل عند علماء الرسم. انظر في رسم الكلمات المذكورة: المقنع: 82 وبعدها، دليل الحيران: 306 وبعدها، المنح الفكرية: 74 وبعدها، الإقناع: 516/1 وبعدها.

(1372) يستثنى من هذا الحكم ست كلمات لبعض القراء هي: ﴿يأبت﴾ لابن عامر وابن كثير حيث يقفان عليها بالهاء، و﴿هيات﴾ للبزي والكسائي بالهاء وقفا، و﴿مرضات﴾ و﴿لات﴾ و﴿اللات﴾ و﴿ذات﴾ يقف عليها الكسائي بالهاء طردا لمذهبه. انظر الإقناع: 516/1 وبعدها، إبراز المعاني: 209/2 وبعدها، حرز الأماني: 31، النشر: 131/2.

(1373) انظر «ذكر هاء الإضمار» عند شرح الأبيات: 42 وبعدها.

(1374) لم يتعرض الشارح لموضوع الوقف على ميم الجمع، إلا ما قد يفهم من كلامه في بابها، من أنه لا يرى الوقف عليها بالإشمام، وهو ما عليه الجمهور، وشذ مكى بن أبي طالب فأعمل فيها الإشمام حالة الوقف قياسا لها على هاء الضمير (التبصرة: 341-342) ورد عليه بفساد هذا القياس، ذلك أنه «إنما خالفت ميم الجمع في الإشارة هاء الضمير من حيث كانت الميم قبل أن تلحق الواو ساكنة، وكانت الهاء قبل أن توصل متحركة، ولذلك لم يشر إلى الميم كما أشر إلى الهاء، بناء على أصل كل واحد منهما قبل الزيادة من السكون والحركة»، جامع البيان: 953/3، وانظر الإقناع: 530/1-532.

(1375) النساء: 42.

(1376) الأنعام: 11.

(1377) البقرة: 172.

(1378) يوسف: 31.

(1379) النور: 25.

و﴿حينئذ﴾⁽¹³⁸⁰⁾ و﴿من يشأ الله﴾⁽¹³⁸¹⁾ و﴿فلينظر الانسلن﴾⁽¹³⁸²⁾ و﴿قل الحق﴾⁽¹³⁸³⁾ و﴿اشتروا الضللة﴾⁽¹³⁸⁴⁾ و﴿لم يكن الذين كفروا﴾⁽¹³⁸⁵⁾ و﴿وانحر إن﴾⁽¹³⁸⁶⁾ وشبهه.

فصل [الإشمام في ﴿تأمن﴾]

واعلم أن نافعا وجميع القراء ما خلا الحلواني باختلاف عنه⁽¹³⁸⁷⁾ يشددون نون ﴿تأمن﴾⁽¹³⁸⁸⁾، ويشمون النون الأولى الساكنة الضم في حال إدغامها⁽¹³⁸⁹⁾، فهو بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد⁽¹³⁹⁰⁾، لأن الأصل فيه في الكلام

(1380) الواقعة : 87.

(1381) الأنعام: 40.

(1382) الطارق: 5.

(1383) الكهف: 29.

(1384) البقرة: 15.

(1385) البينة: 1.

(1386) الكوثر: 3.

(1387) رواية الحلواني على وجهين : بالإدغام المحض من غير إشمام ولا روم، أي بالنون مفتوحة مشددة، وبالإشمام وعليه الجمهور. انظر الغاية: 285، المبسوط: 245، شرح المتتوري: 253 و.

(1388) يوسف: 11.

(1389) للقراء العشرة في النون الأولى من ﴿تأمن﴾ ثلاثة أوجه :

أ- الإدغام المحض من غير إشارة، وينفرد بهذا الوجه أبو جعفر - وهو المتعين له - والحلواني - بخلف عنه - من طريق الغاية.

ب- الإدغام التام مع الإشمام - كإشمام الوقف - بجعل الإشمام بعد الإدغام، أو مع أوله قبل تمامه - كما هو مذهب الشارح -.

ج- الإخفاء - أي الروم - ويكون الإدغام معه غير تام.

وكلا الوجهين صحيح مقروء به في السبع، والإخفاء هو الذي قطع به الشاطبي في الحرز: 61، والداني في المحكم: 82، والتيسير: 127-128، وأورد الوجهين في التحديد: 153 ولم يبد ترجيحاً، بيد أنه صدر بالإدغام التام، وثنى بالإخفاء؛ والإدغام مع الإشمام هو اختيار ابن الجزري في النشر: 304/1. وانظر في هذه المفردة: ابراز المعاني: 261/3 وبعدها، الغيث: 254 - 255، الإنحاف: 262، الكنز: 191، الكافي: 81، الوافي: 294.

(1390) انظر التبصرة: 545، الكافي: 81، المحكم: 83، وعلى هذا تجعل النقطة الدالة على الإشمام بعد النون.

تأمُنًا⁽¹³⁹¹⁾، فاستثقل الجمع بين المثلين، وأسكنت النون الأولى وأدغمت في الثانية، فالإشمام في هذا إشارة إلى حركة النون الأولى الساكنة التي قد زالت عنها حركتها من أجل الإدغام؛/ وهذا الإشمام في وسط الكلمة فاعلم.

112

فصل [الإشمام في ﴿سيء﴾ و﴿سيئت﴾]

وأشَم نافع⁽¹³⁹²⁾ ﴿سيء﴾⁽¹³⁹³⁾ و﴿سيئت﴾⁽¹³⁹⁴⁾ والإشمام فيهما يسمع ويرى، وهو إشارة إلى ضمة السين في الأصل إذ كان الأصل فيهما في الكلام: سويئ وسوئت على وزن: «فعل» و«فعلت»، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى السين بعد أن أزيلت عنها حركتها، وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وقد اختلف علي لفظ من قرأت عليه في إحكام الإشمام فيهما، فمنهم من أبدى لي لفظه بـ (كسر)^(أ) السين عاملاً شفتيه في الإشمام، ومنهم من أبدى لي إشارة الشفتين فاتحاً شفتيه لكسر السين، وبهما قرأت وبالأخرى أقرئ⁽¹³⁹⁵⁾. وهذا الإشمام في أول الكلمة كما نبهنا (عليه)^(ب).

(أ) في الأصل: بالكسر، ولا يجتمع التعريف مع الإضافة.

(ب) زيادة من ب سقطت من الأصل.

(1391) على وزن «تعلّمنا»، وقد قرئ بذلك في قراءة شاذة مخالفة لرسم المصاحف التي أجمعت على رسمها

بنون واحدة. ابراز المعاني: 261/3، المحكم: 82.

(1392) وافقه على ذلك ابن عامر والكسائي في السبع، وفي العشر: أبو جعفر ورويس. الحرز: 36، النشر: 208/2.

(1393) هود: 76. والعنكبوت: 33.

(1394) الملك: 27.

(1395) تقع العبارة عن هذا الإشمام بـ: الضم والروم والإمالة، والمراد به هنا هو: "هو خلط حركة بحركة"، وكيفيته: أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين، ثم اختلف أهل الأداء بعد، فمنهم من جعل هذا الخلط إفرأزا لا شيوعا، جزء الضم مقدم - وهو الأقل - يليه جزء الكسر - وهو الأكثر - وهذا مذهب الإمام الجعيري، كما أفاده في كنزه (114و)، ومنهم من جعل الخلط شيوعا، فيخرج صوت الكسرة مشوبا بشيء من لفظ الضمة من غير أن ينتهي إلى الضم الخالص، ويصحب الياء التي بعد هذه الكسرة شيء من صوت الواو من غير أن ينتهي إلى الواو الخالصة، بل لا بد أن يكون الغالب =

اللغة

شفر العين : معروف. والإغراء : الإفساد، تقول أغريت بينهم العداوة.

=في النطق لفظ الكسرة ولفظ الياء، ومن ذهب هذا المذهب مكى بن أبي طالب (الكشف : 231/1)، كما يدل عليه تنظيره له بالإمالة - لأن من شأنها الشيوخ - والإمام أبو عمرو الداني، كما تفصح عنه كتبه كإيجاز البيان (و انظر النقل عنه في شرح المنتوري: 252و - ظ)، بل هو المفهوم المتبادر من قول الإمام الشاطبي : .. يشمها لدى كسرهما ضمًا... حيث يكاد التعبير يفصح عن أنه يريد إشراب الكسرة صوت الضمة، كما تشرب الفتحة في الإمالة صوت الكسرة، وذلك دليل الشيوخ وآيته. على أن الذي جرى في الأوساط القرآنية الآن، واستقر عليه العرف القرآني في هذا الزمان هو المذهب الأول - مذهب الإفراز - كما قرر ذلك الشيخ الضباع في الإضاءة : 66 والشيخ القاضي في الوافي: 201، وكما هو مسموع من أشربة شيخ عموم المقارئ المقرئ الفذ الكبير: محمود خليل الحصري رحمه الله تعالى. وانظر لمزيد الفائدة: الإقناع: 534/1 والتبصرة: 418 - 419 والإبراز : 281/2 - 282 والدر الثمير: 210/4.

قال الناظم

باب الفتح والإمالة^(أ)

- 132- إمالة ورشٍ كلها غير محضة
سوى الهاء من «طه» وللفتح أستجري^(ب)
- 133- قرابين لفظيه «يرى» و«أرى»^(ج) معا
و«تترى» و«ما أدراك ما ليلة القدر»
- 134- و«ذكرى» و«بشرى» و«النصارى» ونحوه
وفُخِّم في الأنفال فاعرفه^(د) بالخزر^(هـ)

113

قلت معتصما بالله:

الإمالة⁽¹³⁹⁶⁾ المحضة إنما جيء بهالتدل على أن الألف منقلبة عن ياء أو مشبهة بما أصله الياء، أوللتأنيث⁽¹³⁹⁷⁾، وهذا الحرف الرابع من المزيدة،

(أ) في ع وم: ذكر...، وفي ط: باب الإمالة والفتح، وس وز: ذكر الإمالة والفتح، وفي ق: باب الإمالة والفتح وبين اللفظين، وهي ترجمة أجمع لما يندرج تحتها، وأنسب بمسلك القراء في التزام الدقة في تحديد درجات الإمالة ومراتبها.

(ب) في ط: وللفتح يستجري، وفي م: وبالحلف يستجري.

(ج) في ق: يرى وترى.

(د) في م وط: فاعلمه.

(هـ) في س: بالخزر، وهو تحريف.

(1396) الإمالة في اصطلاح القراء هي: «تقريب الألف نحو الياء، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة» (الكشف/1/186) وهي عندهم على قسمين: إمالة محضة أو كبرى، وهي التي تقرب من الكسرولا تكون قلبا خالصا؛ وإمالة صغرى أو بين اللفظين وهي التي بين الفتح المحقق والمحضة. انظر في تعريف الإمالة وأسبابها ودرجاتها وأصلاتها أو فرعياتها: التبصرة 370 وبعدها، النشر: 2/29، الإقناع: 1/268، جمال القراء: 2/500، وينظر أيضا الدراسة القيمة للأستاذ عبد الفتاح شلبي «الإمالة في القراءات واللهجات العربية»: 14 وبعدها.

(1397) اقتصر الشارح في توجيه الإمالة على الإشعار والدلالة على أصل الألف، بينما يضيف القراء وجهها آخر، وهو المناسبة فيما أميل لسبب موجود في اللفظ وفيما أميل لإمالة غيره، حيث أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال - بسبب الإمالة - من وجه واحد وعلى نمط واحد. انظر النشر: 2/35، والدر النثر: 3/160 - 161.

ومخرجه بين مخرج الألف والياء⁽¹³⁹⁸⁾؛ والفتح لا دلالة فيه، فتوسط ورش اللفظين⁽¹³⁹⁹⁾، وأتى بلفظ فيه إعلام بالدلالة على الأصل والمحافظة على الحرف المغير، فقرأ بين اللفظين كل ألف في اسم أو فعل هي منقلبة عن ياء وقبلها راء نحو: ﴿ترى﴾⁽¹⁴⁰⁰⁾ و﴿نرى﴾⁽¹⁴⁰¹⁾ و﴿أرى﴾⁽¹⁴⁰²⁾ و﴿اعترى﴾⁽¹⁴⁰³⁾^(أ) و﴿افترى﴾⁽¹⁴⁰⁴⁾ و﴿أدرى﴾⁽¹⁴⁰⁵⁾ و﴿مجرى﴾⁽¹⁴⁰⁶⁾ و﴿افتريه﴾⁽¹⁴⁰⁷⁾ و﴿اشترى﴾⁽¹⁴⁰⁸⁾ و﴿اشتريه﴾⁽¹⁴⁰⁹⁾ و﴿يتورى﴾⁽¹⁴¹⁰⁾ و﴿تتمرى﴾⁽¹⁴¹¹⁾ و﴿التورية﴾⁽¹⁴¹²⁾ بأي إعراب كانت.

وكذا قرأ كل ألف منقلبة عن ياء هي لام الفعل أيضا في مثل / «فعل» مما فاء الفعل فيه راء وعينه همزة نحو: ﴿رءا﴾⁽¹⁴¹³⁾ و﴿رءاك﴾⁽¹⁴¹⁴⁾ و﴿رءاها﴾⁽¹⁴¹⁵⁾

(أ) في الأصل: ﴿اعتدى﴾ وهو مثال لا يستقيم هنا، لأن كلامه في الرائيات، ولعله تحريف والتصحيح من ب.

(1398) انظر الرعاية: 108.

(1399) قول الشارح: «توسط ورش اللفظين»: مؤداه واضح، غير أن التعبير عنه لم يخل من نوع تسامح وتجاوز من قبل أنه جعل ورشا هو المتوسط بين اللفظين، ولو أن الشارح - رحمه الله - قال كما قال مكّي في الكشف (171/1): «توسط ورش الأمر فلم يعل...»، أو كما قال الداني: «توسط في الإمامة» (نقلا عن المتوري: 200)، أو ما شاكل ذلك، لآتى بلفظ معهود، وقيل مفهوم عربي عن الاعتراض.

(1400) الأنعام: 31.

(1401) البقرة: 143.

(1402) الأنفال: 49.

(1403) هود: 54 ﴿اعتريك﴾.

(1404) آل عمران: 94.

(1405) القدر: 2: ﴿أدريك﴾.

(1406) هود: 41 ﴿مجرىها﴾.

(1407) هود: 35.

(1408) لتوبة: 112.

(1409) يوسف: 21.

(1410) النحل: 59.

(1411) النجم: 54.

(1412) آل عمران: 2.

(1413) الأنعام: 77.

(1414) الأنبياء: 36.

(1415) النمل: 10.

و﴿فراءه﴾⁽¹⁴¹⁶⁾ وشبهه من لفظه حيث وقع، قرأ ألف ذلك كله بين الفتح والإمالة، وهو الذي يسمى «بين اللفظين»⁽¹⁴¹⁷⁾. وقد قرأت له: ﴿ولو أريكمهم﴾⁽¹⁴¹⁸⁾ بالفتح كما ذكر.

واعلم أنك لا تصل إلى تغيير الألف نحو الياء حتى تغير الحركة قبلها نحو الكسرة⁽¹⁴¹⁹⁾.

وكذلك قرأ أيضا الألف التي للتأنيث نحو: ﴿ذكرى﴾⁽¹⁴²⁰⁾ و﴿بشرى﴾⁽¹⁴²¹⁾ و﴿أسرى﴾⁽¹⁴²²⁾ وشبهه مما هو على وزنه مثل: «فَعلى وفُعلى» و«فَعلى» مما قبل ألفه راء.

وكذا أيضا قرأ الألف المشبهة بما أصله الياء، وهي الألف الزائدة على لام الفعل في الجمع، وتوجد في مثال «فَعالى» و«فُعالى» نحو: ﴿النصرى﴾⁽¹⁴²³⁾ و﴿سكرى﴾⁽¹⁴²⁴⁾ وشبههما. وكذا قرأ ﴿ببشرى﴾⁽¹⁴²⁵⁾.

(1416) فاطر: 8.

(1417) اللفظان هما الفتح والإمالة، أي بين هذا وبين هذا، وهو معنى قولهم: «بين بين».

(1418) الأنفال: 44، روي عن ورش في هذا الحرف الوجهان. انظر جامع البيان: 3/763، التبصرة: 389،

الكافي: 31، الموضح: 54، الإبراز: 222، المتتوري: 192، وصحح ابن الجزري (2/4241) الوجهين عنه.

(1419) انظر التبصرة: 371.

(1420) هود: 114.

(1421) آل عمران: 126.

(1422) الأنفال: 68.

(1423) البقرة: 112.

(1424) الحج: 2.

(1425) يوسف: 19. وانظر التبصرة: 389.

وافقه قالون من هذا كله على ﴿التورية﴾ حيث وقعت⁽¹⁴²⁶⁾، وقد قرأتها له بالفتح⁽¹⁴²⁷⁾، وفتح الألف في جميع ذلك /كله.

ولا خلاف في فتح راء ﴿ترءا الجمعن﴾⁽¹⁴²⁸⁾ و﴿ترءات الفئتن﴾⁽¹⁴²⁹⁾.

اللغة

قوله : «أستجري» استفعل من قولهم: جرى يجري جريا، إذا أسرع كما قدمنا⁽¹⁴³⁰⁾.

والحزر: تقدير الشيء بالحدس.

(1426) وذلك في سبعة عشر موضعا من القرآن، أولها في آال عمران:2.
 (1427) انظر من ذهب إلى التقليل في هذا الحرف لقالون: الهادي : 8ظ، التبصرة : 455، التذكرة:1/210، تلخيص ابن بليمة:45، تلخيص أبي معشر:191، الموضح:43ظ، وينظر في مذهب من روى عنه الفتح: الغاية:162، التجريد:16ظ، والوجهان في الحرز:44، والنشر:61/2.
 (1428) الشعراء:61، وتمتنع الإمالة هنا لورش في الراء وقفا ووصلا، وله الوجهان في إمالة الهمزة وقفا، ووافقه الكسائي، أما باقي القراء فإن حمزة وخلف يميلان الراء دون الهمزة حال الوصل، وإذا وقفا أمالا الراء والهمزة جميعا. وغير من ذكر له الفتح وقفا ووصلا. انظر النشر:66/2 والمتتوري:192و
 (1429) الأنفال:49، قال في الكافي (33): «ولا اختلاف في فتح ﴿ترءات الفئتن﴾»، وإنما كان إخلاص فتحة الراء في هذا الموضع والذي قبله هو المتعين لورش، لأن الألف ليست بمنقلبة من ياء ولا هي للتأنيث، وإنما هي زائدة للبناء. انظر الفجر الساطع:350ظ.
 (1430) انظر آخر باب المد.

قال الناظم :

- 135- وإن^(أ) يلقَ حرفَ الرَاءِ في الوصل ساكن^(ب)
 ففخّم وكن من حَلْبَةِ العِلمِ في الصّدر
 136- وإن نُوتَ راءٌ كـقـوـلك «في قرى
 محصنة» ناهيك من^(ج) سورة «الحشر»
 137- فتفخيمُها في موضعِ النصبِ^(د) رأينا
 وترقيفُها في موضعِ الرفعِ والجرِّ
 138- وقد ذكر التفخيمُ في الكل والذي
 بدأتُ به المختارُ في نحونا البصري

قلت معتصما بالله :

الساكن الذي يلقي هذه الألف يكون تنويننا، ويكون حرفا من سائر الحروف.

فالتنوين نحو: ﴿مفتري﴾⁽¹⁴³¹⁾ و﴿قرى﴾⁽¹⁴³²⁾، وسائر الحروف نحو: ﴿نرى
 الله﴾⁽¹⁴³³⁾ و﴿النصرى المسيح﴾⁽¹⁴³⁴⁾ و﴿الكبرى اذهب﴾⁽¹⁴³⁵⁾ و﴿ترى الناس﴾⁽¹⁴³⁶⁾

(أ) في ط: فإن.

(ب) في ع: ساكنا.

(ج) في غير س وع: في، وما أثبت هو أجرى في الاستعمال العربي.

(د) في الأصل سقطت كلمة: النصب.

(1431) الفصص: 36.

(1432) سبأ: 18.

(1433) البقرة: 54.

(1434) التوبة: 30.

(1435) طه: 22 و 23.

(1436) الحج: 2.

و﴿ذكرى الدار﴾⁽¹⁴³⁷⁾ و﴿راء القمر﴾⁽¹⁴³⁸⁾ و﴿راء الشمس﴾⁽¹⁴³⁹⁾ و﴿راء
انجرمون﴾⁽¹⁴⁴⁰⁾ وشبهه.

116 / فإذا لقيت الألف أحد هذين الساكنين، فإن الإمالة التي هي «بين اللفظين»
لورش، أو الإمالة الشديدة⁽¹⁾ [لغيره ممتنعة]^(ب) في حال الوصل في الألف⁽¹⁴⁴¹⁾
وفي الحركة قبله، إذ هي تابعة له في جميع أحوالها لذهاب الألف من اللفظ،
(من أجل الساكن)^(ج) الذي لقيها، فتفخم له الراء في ذلك كله، ما لم يكن قبل
الراء ما يوجب ترقيقها لورش وذلك نحو: ﴿ذكرى الدار﴾⁽¹⁴⁴²⁾، فإن [كان]^(ب)،
رقت لورش الراء لحكم آخر قبلها - إذ هو أصله -⁽¹⁴⁴³⁾. وسيأتي ترقيق الراء له
في بابه⁽¹⁴⁴⁴⁾.

وقرأ قالون بالفتح^(د) في ذلك كله في الوصل والوقف؛ فإذا وقف ورش رجع
إلى أصله فيها⁽¹⁴⁴⁵⁾.

(أ) في ب: القوية.

(ب) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(ج) في الأصل: الساكن، وما أثبت من ب هو المتعين، لأن هذا الساكن هو السبب في زوال الألف من اللفظ
- على قاعدة التقاء الساكنين - وبزوالها يزول موجب الإمالة. ولعلها في الأصل: للساكن.

(د) في ب: بالتفخيم، وهو عبارة عن الفتح.

(1437) ص: 45.

(1438) الأنعام: 78.

(1439) الأنعام: 79.

(1440) الكهف: 52.

(1441) يستثنى من هذا الحكم العام ما يرويه أهل الأداء عن السوسي - بخلف عنه - من أنه يميل الألف التي قبلها
راء متى لقيت ساكناً غير التنوين في حال الوصل. قال في الحرز (27):

وذو الراء فيه الخلف في الوصل يجتلا وانظر النشر: 77/2 - 78.

(1442) سورة ص: 45.

(1443) لأن ورشا يرقق من الرءات ما وليته كسرة لازمة وإن حال بينهما ساكن غير مستعل.

(1444) انظر باب الرءات: ، قال أبو شامة (239): «وهنا أمر لم أر أحداً نبه عليه، وهو أن ﴿ذكرى الدار﴾
وإن امتنعت إمالة ألفها وصلًا، فلا يمتنع ترقيق رءها في مذهب ورش على أصله، لوجود مقتضى

ذلك... فكأنه أمال الألف وصلًا». وقد سبق تنبيهه الشارح إلى هذا كما ترى.

(1445) وهو الإمالة بين بين.

واختلف عنه في الوقف على ﴿قري﴾⁽¹⁴⁴⁶⁾ و﴿مفتري﴾⁽¹⁴⁴⁷⁾، فبعض [وقف]⁽⁴⁾ له عليهما بالفتح^(ب) كما يصل، وبعض وقف بالترقيق الذي هو «بين اللفظين»؛ والمختار أن ينظر موضعه من الإعراب لأنه مقصور لا يظهر فيه إعراب، فإن كان في موضع نصب، وفتت بالتفخيم/كما تصل^(ج)، لأن الوقف فيه على الألف المبدلة من التنوين، إذ الأصلية قد كانت ذاهبة، وقد راعى قوم الألف الأصلية ووقفوا بالترقيق.

وإن كان الاسم في موضع رفع أو خفض، وفتت بالترقيق⁽¹⁴⁴⁸⁾، وهذا مذهب النحويين البصريين⁽¹⁴⁴⁹⁾، لأن الوقف فيهما على الألف الأصلية، إذ أنت لا تعوض من التنوين في المرفوع والمخفوض، ولهذا أشار الناظم⁽¹⁴⁵⁰⁾.

(أ) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(ب) في ب: عليهم بالتفخيم.

(ج) في ب: ما لم تصل، خطأ لأن التفخيم متعين في الوصل.

(1446) سبأ: 18. والحشر: 14.

(1447) القصص: 36.

(1448) المذاهب في إمالة المقصور المنون راجعة إلى اعتبار الألف المبدلة منه في الوقف، فمن رأى أن ألف التنوين هي الساقطة - وهو سيبويه - أمال وجها واحدا، ومن رأى أن الوقف على الألف المبدلة من التنوين - وهو رأي الأخفش والمازني - فتح وجها واحدا، وثمت مذهب ثالث يعتبر الألف في حال النصب بدلا من التنوين، وفي الرفع والجر بدلا من الحرف الأصلي وهو رأي أبي علي الفارسي - انظر الكتاب: 4/181، الإقناع: 1/553 وبعدها، الكشف: 1/201، الإبراز: 240، النشر: 2/75.

(1449) تبع الشارح الناظم في إضافة هذا المذهب للبصريين، مع أن سيبويه - وهو من هو في البصريين - لا يقول به (الكتاب: 4/181)، وإنما الذي ذهب هذا المذهب منهم هو أبو علي الفارسي، إذ قال في تكملة الإيضاح العضدي (262) متحدئا عن الوقف على الألف التي تكون في أواخر الأسماء:

«... إلا أن الألف في حال النصب إذا كان الاسم منصرفا بدل من التنوين، وفي الجر والرفع هي التي تكون حرف الإعراب». وقد أفاد ابن الباذش في الإقناع (1/355) رجوع الفارسي عن هذا القول في كتابه التذكرة، معللا ذلك بأن الألف المبدلة من التنوين لما عاقبت المنقلبة عن لام الفعل، أجرى عليها ما أجرى عليها. وانظر ارتشاف الضرب: 1/393.

(1450) ما اختاره الناظم والشارح وغيرهما من أهل الأداء لا يعدو أن يكون مذهبا نحويا لا أدائيا دعا إليه القياس لا الرواية، وأما معظم القراء وأغلب أهل الأداء فاختيارهم جار على الوقف بالإمالة على المقصور المنون وجها واحدا في حالاته الثلاث. انظر الإقناع: 1/355، النشر: 2/75، المتتوري: 204.

ولا يوجد في القرآن ﴿مفتري﴾⁽¹⁴⁵¹⁾ إلا في موضع رفع، ويوجد «قرى» في موضع نصب، وهو قوله تعالى: ﴿قرى ظهرة﴾⁽¹⁴⁵²⁾، وفي موضع خفض في قوله تعالى: ﴿قرى محصنة﴾⁽¹⁴⁵³⁾.

اللغة

الحلبة : خيل تجمع للسباق من كل أوب، لاتخرج من موضع واحد ولكن من كل حي⁽¹⁴⁵⁴⁾. والصدر : أعلى مقدم كل شيء، و صدر القناة : أعلاها، و صدر الأمر : أوله⁽¹⁴⁵⁵⁾.

(1451) وذلك موضعان : القصص:36 وسبأ:43.

(1452) سبأ:18.

(1453) الحشر:14.

(1454) اللسان (حلب) 1/332.

(1455) اللسان (صدر) 4/446.

قال الناظم :

- 139- وإن حرف^(أ) راءٍ قبلها ألفٌ جرى
أمال ولم يستثنِ حرفاً من الذكر
- 140- كـ«هارٍ» و«جبارين» و«النار» فاجتهد^(ب)
قياساً فإني جئتُ من ذاك بالنزْرِ^(ج)

/قلت معصما بالله:

118

الإمالة التي أشار إليها هي الإمالة التي تسمى بين اللفظين، كما ذكر أول الباب.

وقوله : «وإن حرف (راء)»^(د) قبلها ألف جرى أمال»، لفظ أتى به عاما ويحتاج إلى ضبط، لأن كل ألف بعدها راء لا تقرأ كما ذكر، ونحن نربط⁽¹⁴⁵⁶⁾ الأصل - إن شاء الله - فقرأ ورش كل ألف زائدة لبناء، أو مبدلة من حرف أصلي، وجاء بعدها راء مخفوضة^(هـ)، والراء لام الفعل عند الاعتماد إلى وزن الكلمة نحو: ﴿الابرار﴾⁽¹⁴⁵⁷⁾ و﴿القرار﴾⁽¹⁴⁵⁸⁾ و﴿الاشرار﴾⁽¹⁴⁵⁹⁾ و﴿النار﴾⁽¹⁴⁶⁰⁾

(أ) في س وع وق وزن: كسر، وهو أصح في المعنى وأضبط له، وفي م: كسرت.

(ب) في س: واجتهد.

(ج) في س وط وج: بالنذر.

(د) سقط من الأصل، ولا بد منه حتى يتحقق اللفظ بالبيت كاملا. وهو كذلك في ب.

(هـ) في ب: وجاءت مخفوضة.

(1456) أي نشده ونضبطه حتى يكون جامعا مانعا.

(1457) ءال عمران: 193.

(1458) غافر: 39.

(1459) ص: 61.

(1460) ءال عمران: 191.

- و﴿بقنطار﴾ (1461) و﴿دينار﴾ (1462) و﴿الغار﴾ (1463) و﴿البوار﴾ (1464)
و﴿الاسحار﴾ (1465) و﴿الاخيار﴾ (1466) و﴿الاحبار﴾ (1467) و﴿هار﴾ (1468)
و﴿الانصار﴾ (1469) و﴿الابصر﴾ (1470) و﴿أنصاري﴾ (1471) و﴿جبارين﴾ (1472)
و﴿أشعار﴾ (1473) و﴿أائر﴾ (1474) و﴿دير﴾ (1475) و﴿أدبرهم﴾ (1476)
و﴿كفار﴾ (1477) و﴿صبار﴾ (1478) و﴿ختار﴾ (1479) و﴿أقطارها﴾ (1480)

(1461) ءال عمران :74.

(1462) ءال عمران :74.

(1463) التوبة :40.

(1464) إبراهيم :30.

(1465) ءال عمران :17.

(1466) ص :46.

(1467) التوبة :34.

(1468) التوبة : 110، وأصلها «هائر» أو «هاور»، فجعلت لامة عينا، وقدمت اللام مكان العين، ثم اعتل بعلة «قاض» إلا أن «قاض» على وزن «فاع»، و﴿هار﴾ عل وزن «فال»، فالراء فيها ليست بطرف، ولكن نظر إلى صورة الكلمة وما ءالت إليه. انظر النشر : 57/2، القصد النافع : 263.

(1469) التوبة :101.

(1470) ص :44.

(1471) الصف : 14 و ءال عمران : 51، وهذا الحرف يستثنيه أهل الأداء من الممال لورش، ويعللون ذلك بأن باء المتكلم فيه قد اتصلت بالكلمة، ولا يمكن انفصالها عنها، فصارت الراء كأنها متوسطة وليس من أصل ورش أن يميل الألف مع الراء المتوسطة - وإن كان الشارح قرر إمالة للمتوسطة - وأيضا فإن الكسرة فيه ليست كسرة إعراب، وإنما هي بناء للمناسبة، إذ لا يكون ما قبل بياء الإضافة إلا مفتوحا؛ وليس هذا التعليل الأخير بمنع من الإمالة، لأن كسرة البناء أقوى في جلب الإمالة، إذ أنها لازمة لا تتغير. نعم، اختص بإمالة «أنصاري» دوري الكسائي. انظر شرح المنتوري: 195ظ - 691و، والاستكمال : 352، التبصرة : 378، والقصد النافع : 257، النشر : 58/2.

(1472) المائة : 24 و الشعراء : 130، وفي هذا الحرف خلف بين أهل الأداء، ففتح بعضهم وأماله الآخرون. انظر مذهب الفتح في التذكرة : 214/1، التبصرة : 389، الاستكمال : 358، التجريد : 17و، العنوان : 60، التلخيص : 47، ومذهب التقليل في الكافي : 32، التيسير : 50، وذكر الوجهين الشاطبي في حرزه : 26، والنشر : 58/2.

(1473) «أشعارها» [النحل : 80] .

(1474) المائة : 48.

(1475) هود : 66 «ديرهم» .

(1476) الإسراء : 46.

(1477) البقرة : 275.

(1478) لقمان : 30.

(1479) لقمان : 31.

(1480) الأحزاب : 14.

و﴿بمقدار﴾⁽¹⁴⁸¹⁾ و﴿كالفخار﴾⁽¹⁴⁸²⁾ و﴿كالفجار﴾⁽¹⁴⁸³⁾ و﴿القهار﴾⁽¹⁴⁸⁴⁾ وشبهه حيث وقع⁽¹⁴⁸⁵⁾.

قرأ الف ذلك كله بين اللفظين في الوصل والوقف، سواء تطرفت الراء أو توسطت⁽¹⁴⁸⁶⁾ من أجل كسرة الراء بعدها (وإن كان الوقف يذهبها فيما وقعت الراء فيها طرفا، فذلك عارض لا يعتد به⁽¹⁴⁸⁷⁾).

وكذلك إمالة راء ﴿بشور﴾⁽¹⁴⁸⁸⁾ من أجل كسرة الراء بعدها⁽¹⁴⁸⁹⁾(ⁱ).

/فإن وقعت الراء في موضع نصب أو رفع فلا خلاف في فتح الألف قبلها وذلك نحو: ﴿يولج النهار﴾⁽¹⁴⁹⁰⁾ و﴿إن الأبرار﴾⁽¹⁴⁹¹⁾ و﴿إن الفجار﴾⁽¹⁴⁹²⁾ و﴿بيس القرار﴾⁽¹⁴⁹³⁾ و﴿ألا هو العزيز الغفر﴾⁽¹⁴⁹⁴⁾ وشبه ذلك.

119

(أ) زيادة سقطت من الأصل.

(1481) الرعد:9.

(1482) الرحمن:12.

(1483) ص:27.

(1484) غافر:15.

(1485) فيندرج - حسب الشارح - حرفا ﴿الجار﴾ [النساء:36] تحت الإمالة وجها واحدا، وفيه أيضا وجه الفتح، وكلاهما صحيح. النشر:56/2.

(1486) ولذلك أدرج الشارح مثال ﴿أنصاري﴾، واشترط أهل الأداء كونها طرفا، قال في الحرز (26):

وفي ألفات قبل را طرف أتت بكسر أمل تدعى حميدا وتقبلا

(1487) قال في الحرز (27): ولا يمنع الإسكان في الوقف عارضا إمالة مالم لكسر في الوصل ميلا

(1488) الرسائل:32.

(1489) انظر التعبير عن التريق بالإمالة في مبحث مصطلحات الشرح ضمن قسم التقديم.

(1490) لقمان:28.

(1491) الإنسان:5.

(1492) الانفطار:14.

(1493) إبراهيم:31.

(1494) الزمر:6.

وبالفتح يقرأ الباب كله قالون، إلا ﴿هار﴾⁽¹⁴⁹⁵⁾ فأماله إمالة محضة⁽¹⁴⁹⁶⁾. فإن حال بين الألف والراء المخفوضة حرف، فتحت الألف في أي مثال كانت نحو: ﴿صابر﴾⁽¹⁴⁹⁷⁾ و﴿غافر﴾⁽¹⁴⁹⁸⁾ و﴿بقدر﴾⁽¹⁴⁹⁹⁾ و﴿سحر﴾⁽¹⁵⁰⁰⁾ و﴿لشاعر﴾⁽¹⁵⁰¹⁾ و﴿كافر﴾⁽¹⁵⁰²⁾ و﴿ضامر﴾⁽¹⁵⁰³⁾ و﴿الصبرين﴾⁽¹⁵⁰⁴⁾ و﴿ظهيرين﴾⁽¹⁵⁰⁵⁾ و﴿الخسرين﴾⁽¹⁵⁰⁶⁾ وشبه ذلك كله.

وسياتي ذكر ﴿الكافرين﴾⁽¹⁵⁰⁷⁾.

وكذلك أيضا يفتح الألف إذا كانت بعدها الراء مخفوضة وهي عين الفعل نحو: ﴿بارئكم﴾⁽¹⁵⁰⁸⁾ و﴿بخارج﴾⁽¹⁵⁰⁹⁾ و﴿بطارد﴾⁽¹⁵¹⁰⁾ و﴿مارد﴾⁽¹⁵¹¹⁾

1495) التوبة: 110.

(1496) ولقالون أيضا في هذا الحرف وجه الفتح، قال في النشر (57/2) : «وكلاهما صحيح عن قالون من

الطريقين» وانظر القصد : 263، والحرز : 26، والتبصرة : 389.

(1497) لا توجد في القرآن إلا مفتوحة، أو مخفوضة مع الجمع، والثانية هي المتعينة للاستدلال هنا.

(1498) غافر: 2.

(1499) يس: 80.

(1500) الأعراف: 111.

(1501) الصافات: 36.

(1502) البقرة: 40.

(1503) الحج: 25.

(1504) البقرة: 154.

(1505) غافر: 29.

(1506) البقرة: 63.

(1507) انظر الآيات التالية بعد.

(1508) البقرة: 53.

(1509) الأنعام: 123.

(1510) هود: 29.

(1511) الصافات: 7.

و﴿سارب﴾⁽¹⁵¹²⁾ و﴿السارق﴾⁽¹⁵¹³⁾ و﴿لتاركوا﴾⁽¹⁵¹⁴⁾ و﴿كرهون﴾⁽¹⁵¹⁵⁾
و﴿فشربون﴾⁽¹⁵¹⁶⁾ و﴿الغرمين﴾⁽¹⁵¹⁷⁾ وشبه ذلك كله⁽¹⁵¹⁸⁾.

اللغة

النزر : القليل، يقال : نزر الشيء ينزر نزاره، فهو نزر إذا كان قليلا، ونزر عطاءه:
قلله⁽¹⁵¹⁹⁾.

(1512) الرعد: 11.

(1513) المائة: 40.

(1514) الصافات: 36.

(1515) هود: 28.

(1516) الواقعة: 57.

(1517) التوبة: 60.

(1518) انظر الاستكمال: 341.

(1519) اللسان (نزر) 203/5.

قال الناظم :

120

- 141/- وكان يُميلُ «الكافرين» إذا أتوا
 بِيَاءٍ وَيَغْزُوا جَيْشَهُمْ دَامِيَ الظُّفْرِ
 142- وأما رءوسُ الآيِ في مثل «الضحى»
 فإننا أملناهن فيما روى المِصْرِيُّ^(أ)
 143- و«حاميم» ثم «الهَاءِ» و«الياءِ» بعدها^(ب)
 قرأتُ له بالفتحِ في أكثرِ العُمُرِ
 144- وقالونُ يقرأ البابَ بالفتحِ لم يُملِ
 سوى حرفِ «هَارٍ» فكَّ ربي غدا أسري^(ج)
 145- ووافق في «التوراة» ورشا^(د) فخذ وزد
 ولا تجهلُنَّ فالجهلُ بالمرءِ قد يَزْرِي

قلت معتصما بالله :

قرأ ورش ألف «الكافرين» و«كافرين» إذا كان بالياء، كان بألف ولام في أوله أو دونهما⁽¹⁵²⁰⁾، ويكون جمعا في موضع خفض أو نصب، بين اللفظين. فالمنصوب نحو: ﴿إِن الكَافِرِينَ﴾⁽¹⁵²¹⁾ والمنخفض نحو: ﴿للكَافِرِينَ﴾⁽¹⁵²²⁾، فإن

(أ) في باقي النسخ غير ط: من طرق المصر.

(ب) في م: بعده.

(ج) في الأصل وط ثبت بعد هذا، البيت:

قرأتُ لعمرى بالإمالة محضَةً فدونك علمي بالقبول وبالبشر

ولم يثبت هذا البيت في ب ولا في النسخ المعتمدة لدي غير ما ذكر.

(د) م: ووافق ورشا في التوراة.

(1520) أي معرفا ومنكرا

(1521) النساء: 100.

(1522) النساء: 150.

كان جمعاً في موضع رفع نحو: ﴿هم الكُفرون﴾⁽¹⁵²³⁾ و﴿إن الكُفرون﴾⁽¹⁵²⁴⁾،
أو كان واحداً بأي حركة تحركت راؤه، أو كانت فيه تاء تأنيث نحو: ﴿أول
كافر﴾⁽¹⁵²⁵⁾ و﴿سيعلم الكفر﴾⁽¹⁵²⁶⁾ و﴿أخرى كافرة﴾⁽¹⁵²⁷⁾، فلا خلاف في فتح
ألفه حيث وقع.

وقرأ أيضاً/ ﴿الر﴾⁽¹⁵²⁸⁾ و﴿المر﴾⁽¹⁵²⁹⁾ وهايا من ﴿كهيعص﴾⁽¹⁵³⁰⁾، وها
﴿طه﴾⁽¹⁵³¹⁾ وحا ﴿حم﴾ حيث جاءت⁽¹⁵³²⁾ بين اللفظين⁽¹⁵³³⁾، وقد قرأت له
بالفتح في الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾ (وقرأت له بإمالة ها ﴿طه﴾⁽¹⁵³⁴⁾)، وفتح

121

(1523) النساء:150.

(1524) الملك:20.

(1525) البقرة:40.

(1526) الرعد : 43 وجاء الشارح به على قراءة نافع وأبي جعفر وابن كثير وأبي عمرو، وقراءة الباقيين على
الجمع، وعلى كلتا القراءتين فلا إمالة لأحد من القراء لعدم الموجب. انظر النشر:298/2

(1527) آل عمران:13.

(1528) وهي فاتحة: يونس وهود ويوسف وإبراهيم والحجر.

(1529) وهي أول سورة الرعد. وانظر النشر : 67/2.

1530 فاتحة سورة مريم.

(1531) فاتحة السورة

(1532) وذلك في سبع سور : غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية والأحقاف.

(1533) انظر النشر:70/2.

(1534) التحقيق أن في هاء ﴿طه﴾ ثلاثة مذاهب :

أ- من أمالها محضة. وهم الجمهور. وهو الذي في التيسير : 150، الحرز : 59، التذكرة : 429/2، العنوان :
129، التلخيص : 120، وشهره في التبصرة : 589 وأحد وجهي الكافي : 96 وحكاها الحصري في
نظمه، وهو وجه للشارح قرأ به، وهي الإمالة الوحيدة لورش على مذهب هؤلاء.

ب- من أمالها بين بين - وهو الوجه الثاني للشارح - وهو الذي في: تلخيص أبي معشر: 327 وأحد
وجهي الكافي: 96 والتجريد: 17ظ.

ج- من فتحها، وهو اختيار الحصري، تبع في ذلك المهدي، وابن سفيان، وإن كان حكى الإمالة
أيضاً، انظر الهادي : 9ظ، الموضح : 44ظ وانظر النشر : 68/2، الفجر الساطع : 394.

قالون ذلك كله ؛ وقرأت له في الهاء والياء من ﴿كهيعص﴾⁽¹⁾ بين اللفظين أيضا (1535).

وقرأ ورش الألف المنقلبة عن الياء الواقعة في رؤوس الآي من نحو: ﴿طه﴾ و﴿النجم﴾ و﴿عبس﴾ و﴿اليل﴾ و﴿الضحى﴾ و﴿سبح﴾^(ب) وشبهه^(ج) (1536) بين اللفظين (1537)، ما لم يكن بعد الألف المنقلبة ضمير مؤنثة غائبة⁽¹⁵³⁸⁾، فإن أتى بعدها الضمير ولم يكن قبل الألف راء قبلها ما يوجب ترقيقها لورش، فتحها نحو أواخر ءاي ﴿والنزعلت﴾ و﴿الشمس﴾⁽¹⁵³⁹⁾، فإن جاء قبل الألف راء قبلها ما يوجب ترقيقها نحو: ﴿من ذكرها﴾⁽¹⁵⁴⁰⁾، قرأت الألف بين اللفظين (1541) من

(أ) زيادة سقطت من الأصل يقتضيها السياق.

(ب) زيادة من ب.

(ج) في الأصل: وشبههما، ولعلها شبهها، وما أثبت من ب.

(1535) وكلا الوجهين في الكافي: 94 و صدر بالفتح، التبصرة: 585 وشهر عنه التقليل، انظر النشر: 68/2، ومن قطع لورش بين اللفظين في هذا الحرف وجها واحدا التيسير: 148، وتلخيص العبارات: 118 وتلخيص أبي معشر: 322، والتذكرة: 423/2. ولم يتعرض الشارح لياء ز يس ز، ولعله ذهب مذهب الجمهور في فتحها، وإن كان روي عن ورش بين بين. انظر: تلخيص العبارات: 141، العنوان: 159، النشر: 70/2.

(1536) وعدة هذه السور المال رؤوس ءايها لأجل التناسب إحدى عشرة سورة ذكر منها الشارح سنا، والباقي منها: المعارج والقيامة، والنازعات والشمس والعلق وقد ذكرها في الحرز (25) فقال:

وما أمالاه أواخر ءاي ما بطه وءاي النجم كسي تتعدلا
وفي الشمس والأعلى وفي الليل والضحى وفي اقرأ وفي والنازعات تمبلا
ومن تحتها ثم القيامة ثم في ال معارج يا منهال أفلححت منهال

(1537) انظر التذكرة: 200 والنشر: 48/2، وقد تبع الشارح صاحب الكافي: (33) والتبصرة: (390) في ترقيقهما في هذه الفواصل بين ما كان منها واويا فيفتح، وما كان منها من ذوات الياء فيمال بين بين، وإن كان قد نص على الوجهين بعد.

(1538) ذهب إلى الفتح فيما كان من رؤوس الآي على لفظ «ها» - سواء كان واويا أو يائيا - صاحب الهادي: 9 وظ التبصرة: 390، التذكرة: 1/206، الكافي: 33، تلخيص العبارات: 46، وذهب آخرون إلى إطلاق الإمالة فيها بين بين، انظر: العنوان: 60، قال في النشر (49/2): «والوجهان جميعا صحيحان عن ورش».

(1539) وذلك متعين في هاتين السورتين فقط.

(1540) النازعات: 42.

(1541) قال في النشر (49/2): «وأجمع الرواة... على ما كان من ذلك فيه راء بين اللفظين وهو قوله ﴿ذكرها﴾، هذا مما لا خلاف فيه عنه». وانظر التيسير: 48 والمتتوري: 193 ظ.

أجل ما عرض في الحركة قبلها لا (للدلالة)⁽¹⁾ على الأصل، وهذا كما تقدم في ﴿ذكرى الدار﴾⁽¹⁵⁴²⁾.

وقد قرأت لورش الألف المنقلبة عن الواو إذا وقعت رأس آية بين رؤوس آي ألفاتهن منقلبات عن ياء جميعها بين اللفظين نحو: ﴿سجى﴾⁽¹⁵⁴³⁾، وقرأتها كلها له بالفتح كانت منقلبة عن ياء أو واو⁽¹⁵⁴⁴⁾.

122

وقرأت له أيضا/ بين اللفظين كل ألف منقلبة عن ياء في اسم أو فعل، كانت الألف للتأنيث، أو مقصورة في الواحد والجمع، أو كانت في اسم صفة⁽¹⁵⁴⁵⁾، وذلك في الأسماء نحو: ﴿موسى﴾⁽¹⁵⁴⁶⁾ و﴿عيسى﴾⁽¹⁵⁴⁷⁾ و﴿يحيى﴾⁽¹⁵⁴⁸⁾ و﴿الموتى﴾⁽¹⁵⁴⁹⁾ و﴿السلوى﴾⁽¹⁵⁵⁰⁾ و﴿إحدى﴾⁽¹⁵⁵¹⁾ و﴿خطايا﴾⁽¹⁵⁵²⁾

(أ) في الأصل: الأدلة، والتصحيح من ب.

(1542) ص: 45، انظر ص: 157.

(1543) الضحى : 2.

(1544) نقل هذا الكلام عن الشارح المنتوري (194و)، وأفاد أنه قول ابن شريح في المفردات وابن عبد الملك في الاعتماد والجوهري في شرح الحصرية وغيرهم، ونقل ابن الجزري في النشر (49/2) انفراد صاحب التجريد بفتح جميع رؤوس الآي - واويا أو يائيا - ما لم يكن رائيا، وقال المنتوري (194ظ) : «والإمالة بين بين في رؤوس الآي إذا كانت دون هاء لورش من طريق أبي يعقوب هي الرواية المشهورة التي ذكرها أكثر المصنفين من أهل الأداء، وعولوا عليها في كتبهم».

(1545) وما ذهب إليه الشارح هو المروي في العنوان: 60، والتيسير: 47، والهادي: 9ظ، والتلخيص: 46، وروي في ذلك أيضا وجه الفتح كما في التذكرة: 207، والتبصرة: 390، والكافي: 33، والتجريد: 17ظ، والاستكمال: 203 و072 و372 وغيرها، وأطلق الوجهين في ذلك الشاطبي (الحرز: 26)، وصححهما في النشر (50/2).

(1546) البقرة: 91.

(1547) البقرة: 135.

(1548) آل عمران: 39.

(1549) آل عمران: 48.

(1550) البقرة: 56.

(1551) المدثر: 35.

(1552) ﴿خطيهم﴾ العنكبوت: 11.

- و﴿خطيكم﴾⁽¹⁵⁵³⁾ و﴿كسالى﴾⁽¹⁵⁵⁴⁾ و﴿فرادى﴾⁽¹⁵⁵⁵⁾ و﴿الهدى﴾⁽¹⁵⁵⁶⁾
و﴿العمى﴾⁽¹⁵⁵⁷⁾ و﴿الهوى﴾⁽¹⁵⁵⁸⁾ و﴿مولينا﴾⁽¹⁵⁵⁹⁾ و﴿موليكم﴾⁽¹⁵⁶⁰⁾
و﴿الادنى﴾⁽¹⁵⁶¹⁾ و﴿الاعلى﴾⁽¹⁵⁶²⁾ و﴿أنى﴾⁽¹⁵⁶³⁾ - إذا كانت بمعنى كيف -
و﴿يأسفى﴾⁽¹⁵⁶⁴⁾ و﴿يحسرتى﴾⁽¹⁵⁶⁵⁾ و﴿يوليتى﴾⁽¹⁵⁶⁶⁾، والأفعال نحو :
﴿أتى﴾⁽¹⁵⁶⁷⁾ و﴿أبى﴾⁽¹⁵⁶⁸⁾ و﴿سعى﴾⁽¹⁵⁶⁹⁾ و﴿رمى﴾⁽¹⁵⁷⁰⁾ و﴿تولى﴾⁽¹⁵⁷¹⁾
و﴿استوى﴾⁽¹⁵⁷²⁾ و﴿استسقى﴾⁽¹⁵⁷³⁾ و﴿فسوى﴾⁽¹⁵⁷⁴⁾ و﴿ينخفى﴾⁽¹⁵⁷⁵⁾
و﴿يرضى﴾⁽¹⁵⁷⁶⁾ و﴿نادى﴾⁽¹⁵⁷⁷⁾ و﴿ساوى﴾⁽¹⁵⁷⁸⁾ وشبه ذلك كله.

-
- (1553) البقرة: 57.
(1554) النساء: 141.
(1555) الأنعام: 95.
(1556) البقرة: 119.
(1557) فصلت: 16.
(1558) ص: 25.
(1559) البقرة: 285.
(1560) الحج: 76.
(1561) السجدة: 21.
(1562) طه: 67.
(1563) آل عمران: 37.
(1564) يوسف: 84.
(1565) الزمر: 53.
(1566) الفرقان: 28.
(1567) النحل: 1.
(1568) البقرة: 33.
(1569) البقرة: 203.
(1570) الأنفال: 17.
(1571) البقرة: 203.
(1572) طه: 4.
(1573) البقرة: 59.
(1574) الأعلى: 2.
(1575) آل عمران: 5.
(1576) الليل: 21.
(1577) الزخرف: 50.
(1578) الكهف: 92.

وفتح قالون ألف ذلك كله بلا خلاف عنه⁽¹⁵⁷⁹⁾.

وكل ما جاء من الأسماء والأفعال على ثلاثة أحرف والألف منقلبة فيه
 عن واو، فتحتها، فالأسماء نحو: ﴿الصفاء﴾⁽¹⁵⁸⁰⁾ و﴿عصا﴾⁽¹⁵⁸¹⁾
 و﴿سنا﴾⁽¹⁵⁸²⁾ و﴿شفا﴾⁽¹⁵⁸³⁾^(أ) وشبهه، والأفعال نحو: ﴿عفا﴾⁽¹⁵⁸⁴⁾
 و﴿دنا﴾⁽¹⁵⁸⁵⁾ و﴿نجأ﴾⁽¹⁵⁸⁶⁾ و﴿دعا﴾⁽¹⁵⁸⁷⁾ و﴿زكى﴾⁽¹⁵⁸⁸⁾ و﴿ولعلا﴾⁽¹⁵⁸⁹⁾
 وشبهه، وكذلك: ﴿حتى﴾⁽¹⁵⁹⁰⁾ و﴿إلى﴾⁽¹⁵⁹¹⁾ و﴿على﴾⁽¹⁵⁹²⁾ و﴿لدى﴾⁽¹⁵⁹³⁾
 (الجميع)^(ب) بفتح الألف^(ج).

(أ) في الأصل: سما وهي لفظة غير واردة في القرآن، والمفردة محذوفة من ب.

(ب) كلمة زيدت في ب.

(ج) في الأصل: ألفين ولعلها: ألفين، وما أثبت هو من ب.

(1579) إذا كان متعلق هذا الكلام يرجع إلى إمالة ذوات الباء، فلا غبار عليه، أما إذا كان يشمل إمالة فواتح
 السور، فالخلاف في ذلك غير معدوم عن قالون، فقد روي عنه إمالة هايا ﴿كهيص﴾ من طرق
 صحيحة. ويقوي الوجه الأول ما سبق للشارح في إمالة الفواتح لقالون قبل. انظر النشر: 67/2،
 والشاطبية: 59.

(1580) البقرة: 157.

(1581) لم ترد في القرآن إلا مضافة لمضمر، انظر مثلا الأعراف: 116.

(1582) النور: 42.

(1583) التوبة: 110.

(1584) المائدة: 97.

(1585) النجم: 8.

(1586) يوسف: 45.

(1587) فصلت: 32.

(1588) النور: 21.

(1589) المؤمنون: 92.

(1590) البقرة: 54.

(1591) البقرة: 13.

(1592) البقرة: 4.

(1593) غافر: 17، وانظر الإرشاد: 193، والتلخيص: 45 - 64.

اللغة

الظفر : كنى بها عن السلاح، لأن العرب تستعمل «دامي الأظفار» كناية عن السلاح، وهذا يسميه الشعراء «التمليح»⁽¹⁵⁹⁴⁾، والمعنى في البيت أن الإمالة لما كانت مأخوذة من قولهم : أملت الغصن إلي، إذا أثبته وأدنيته، وكان الناظم قد صدر في البيت بلفظ الإمالة وأوقعها بالكفار، نفى المعنى المتوهم من ظاهر اللفظ عن المميل بقوله : «ويغزو جيشهم»، كأنه قال : إياك أن تتوهم لقولي يميل أنه يستميلهم إثناء، بل هو يغزوهم قاتلاً لهم، لأن الناظم إنما أراد أن يقول : وكان يميل ألف الكافرين (إذا كان موضع نصب أو خفض)⁽¹⁾، فلما لم يترن له ذلك، أقام المضاف إليه مقامه، فسبق إلى النفس عنده المعنى المشتق من الإمالة، فنفى ما عسى أن تتوهم من المعنى بظاهر مآله للحسنى.

(أ) زيادة من ب، وفيها اضطراب في الترتيب، فتصرفت في إيقاعها كما هو مثبت أعلاه.

(1594) وهو الإتيان بما فيه ملاحظة وظرافة، يقال: ملح الشاعر، إذا أتى بشعر مليح، والفرق بينه وبين التهكم بحسب المقام، فإن كان الغرض مجرد الملاحظة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء فتمليح، وإلا فتهكم.

قال الناظم :

باب الرءاءات^(أ)146- وفي الرءاء أصل^(ب) بعد ذلك غامض^(ج)

تدقُّ معانيه عن الكهل والغر

147- فقل أصلها تفخيمُها غير أنها

يرققها ورشٌ مع الياء والكسر

148- إذا كسرة^(د) أو أمُّها قبلها أتت

قرأت بترقيق وأنت على البر

قلت معتصما بالله :

صدق في الإنباء بغموض أصل الرءاء، ولا أقول: إن أصلها التفخيم على الإطلاق، ولكنني أقول: كل رءاء متحركة يدور عليها التفخيم والترقيق، فأصلها التفخيم، وترقق لعله، فإذا لم يدر عليها التفخيم، قلت: أصلها الترقيق، لأن الرءاء المكسورة لا وجه لها في التفخيم ولا يجوز، ولا قرئ به، فكيف أجعله لها أصلاً؟! (1595).

(أ) س وع: ذكر الرءاءات، وفي ق: باب ترقيق الرءاءات وتفخيمها.

(ب) ن وط: علم

(ج) ع: وفي الرءاء أصل غامض بعد ذلك غامض.

(د) ق: إذا الكسرة.

(1595) عرضت لرأي الشارح هذا في قسم التقديم - ضمن آرائه - وأقول هنا إجمالاً بأن في الموضوع ثلاثة آراء: أ - من يرى أن أصل الرءاء التفخيم - وهم الجمهور - وحجتهم أنه الأعم فيها، والأعم أصل للأخص، وأنها متمكنة من ظهر اللسان، فقربت بذلك من متعلق حروف الإطباق - وهو الحنك الأعلى - وتمكنت منزلتها بالتكرار.

ب - من يذهب إلى أن أصلها الترقيق، لأنها من الحروف المنسلفة.

ج - أنها عرية عن وصفي التفخيم والترقيق، وليس لها بأصل، وإنما يعرض لها ذلك بسبب حركتها، وقريب من هذا رأي الشارح. انظر النشر: 2/108، والكشف: 1/209، والدر الثير: 4/49، وراجع قسم التقديم في مبحث (آراء الشارح التجويدية).

وقولي : أصلها التفخيم، مجاز لا حقيقة، لأن الراء في طبعها منسفة⁽¹⁾، لكن تكريرها بالفتح والضم الحقها بمنزلة الحروف المستعلية⁽¹⁵⁹⁶⁾.

واعلم أن الراء تكون مبتدأة وحشوا وطرفا ؛ فإذا كانت مبتدأة فإنها لا تكون إلا متحركة، لأنه لا يتبدأ (بساكن)^(ب) لتعذر النطق به. فإن كانت مكسورة نحو :

﴿رضوان﴾⁽¹⁵⁹⁷⁾ و﴿رياء﴾⁽¹⁵⁹⁸⁾، فلا خلاف في ترقيتها / فيه⁽¹⁵⁹⁹⁾. وإن كانت مضمومة نحو : ﴿رفتا﴾⁽¹⁶⁰⁰⁾ و﴿ربوة﴾⁽¹⁶⁰¹⁾، أو مفتوحة نحو : ﴿لاريب﴾⁽¹⁶⁰²⁾ و﴿رأيت﴾⁽¹⁶⁰³⁾، فلا خلاف أيضا في تفخيمها فيهما إلا حرفا واحدا من المفتوحة وهو ﴿ران﴾⁽¹⁶⁰⁴⁾ وأصلا مطردا منها، وهو ﴿رءاء﴾⁽¹⁶⁰⁵⁾، فإن من القراء⁽¹⁶⁰⁶⁾ من

(أ) ب: مستعلية، خطأ.

(ب) زيادة يقتضيها السياق سقطت من الأصل، وإثباتها من ب.

(1596) وتشبيه الراء بالحروف المستعلية - لتكررها - جرى به لفظ كثير من أهل الأداء، وأفصحت عنه عباراتهم. انظر تنبيه الغافلين : 48، والرعاية : 195، وتكملة الايضاح : 227، وقال في الدرر في باب الراءات :
إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعمل وكالمستعمل
وقال ميمون الفخاري في التحفة (263) : خص به إذ أشبه المستعمل محركا وقد خلا عن شكل
(1597) ءال عمران : 15 (على قراءة الكل غير شعبة).

(1598) البقرة : 263.

(1599) وعلة الترقيق ما ذكره مكى في الكشف (1/266) من «أن التفخيم ضرب من إشباع الفتح، فلو فحمت المكسورة لأدخلت فيها طرفا من الفتح، وهذا لا يتمكن ولا يقدر عليه، ولا هو من كلام العرب، ولا يكون فتح في كسر في شيء من الكلام».

(1600) الإسراء : 49.

(1601) المؤمنون : 50. (على قراءة غير عاصم وابن عامر).

(1602) البقرة : 1.

(1603) القتال : 21.

(1604) المطففين : 14.

(1605) الأنعام : 77.

(1606) قرأ حمزة والكسائي وشعبة وخلف ﴿ران﴾ مماله (النشر : 60/2)، وأمال الراء تبعا للهمزة في ﴿رءاء﴾ - الذي يكون بعده ظاهر متحرك أو مضممر - حمزة والكسائي وأبو بكر - بخلف - وابن ذكوان وخلف، وقرأ ورش الراء والهمزة بين بين (لنشر : 44-46).

يغير حركة هذه الراء للدلالة⁽¹⁶⁰⁷⁾، ويغيرها لتغير^(أ) حركة الهمزة بعدها⁽¹⁶⁰⁸⁾،
للدلالة على أن الألف التي بعدها فيهما منقلبة عن ياء⁽¹⁶⁰⁹⁾.

وإذا كانت الراء متوسطة أو متطرفة، فإنها تكون مفتوحة ومضمومة،
ومكسورة وساكنة؛ فنبداً بذكر المضمومة، إذ بها استفتح منظومه.

والذي يكون به ترقيق الراء، إتيان^(ب) كسرة لازمة قبلها، أو ياء ساكنة - هما
معها^(ج) في كلمة - أو ساكن - غير الياء - قبله كسرة⁽¹⁶¹⁰⁾ ما لم يكن حرف استعلاء؛
فقرأ ورش بترقيقها - منونة كانت أو غير منونة - إذا كان قبلها ما ذكرنا.

فالكسرة نحو: ﴿ييصرون﴾⁽¹⁶¹¹⁾ و﴿يسرون﴾⁽¹⁶¹²⁾ و﴿كفرون﴾⁽¹⁶¹³⁾
و﴿ييصرون﴾⁽¹⁶¹⁴⁾ و﴿يغفر﴾⁽¹⁶¹⁵⁾ و﴿يقدر﴾⁽¹⁶¹⁶⁾ و﴿المصور﴾⁽¹⁶¹⁷⁾ وشبهه.

(أ) في الأصل: لتغيير، وما أثبت من ب أوجه، لأن تغير الهمزة واقع قبل إمالة الراء قبلها، والتفعيل من أبنية
الأحداث.

(ب) في ب: اثنان.

(ج) في ب: معا.

(1607) أي للدلالة على أن أصلها الياء، بمعنى لهذه العلة فقط، وهذا راجع إلى ﴿ران﴾.

(1608) وذلك في الحرف الثاني، وهو ما يسمى عندهم بالإمالة للإمالة.

(1609) أما ﴿ران﴾ فلأنها من الرين، تقول: ران يرين أي غلب، فالياء ظاهرة في مصدره وفعله، وأما ﴿راء﴾

فالألف فيها أصلها الياء، لأنها من: رأى رأياً وتقول رأيت. انظر الكشف: 182-181/1.

(1610) لا بد هنا من اشتراط لزوم هذه الكسرة أيضاً حتى يحتز من مثل ﴿إن امرؤا﴾، وهي عند الشارح - كما

عند غيره - مفخمة كما يأتي بعد.

(1611) البقرة: 16.

(1612) البقرة: 76.

(1613) الأعراف: 44.

(1614) الواقعة: 49.

(1615) آل عمران: 135.

(1616) النحل: 76.

(1617) الحشر: 24.

/ والياء الساكنة نحو : ﴿خير﴾ (1618) و﴿غيره﴾ (1619) و﴿قدير﴾ (1620) و﴿خبير﴾ (1621) و﴿بصير﴾ (1622) وشبهه (1623). وفخمها قالون معهن.
 واتفقا على تفخيمها إذا كان قبلها فتحة أو ضمة نحو : ﴿ومكروا﴾ (1624) و﴿صبروا﴾ (1625) و﴿لن يضروكم﴾ (1626) و﴿بل أكثرهم﴾ (1627) و﴿يمرون﴾ (1628) وشبهه.
 وكذلك اتفقا على تفخيمها إذا كانت الكسرة قبلها في [باء] ^(أ) الجر أو في لأمه نحو : ﴿لرقيق﴾ (1629) و﴿بربوة﴾ (1630)، أو كانت عارضة نحو : ﴿عن الروح﴾ (1631) و﴿إن امروءا﴾ (1632)، أو كانت [قبلها] ^(ب) في كلمة أخرى نحو : ﴿مبين ربما﴾ (1633) و﴿عليك رطبا﴾ (1634) و﴿الكفار رحماء﴾ (1635)، وكذا إن كانت ياء ساكنة نحو : ﴿مقنعي رءوسهم﴾ (1636) و﴿الذي رزقنا﴾ (1637) وشبهه.

(أ) في النسختين معا : ياء، وهو خطأ.

(ب) محذوفة من ب.

(1618) البقرة: 53.

(1619) الأعراف: 58.

(1620) البقرة: 19.

(1621) آل عمران: 153.

(1622) آل عمران: 156.

(1623) إنما لم يعقد الشارح التمثيل للساكن غير الياء قبله كسرة، لأن ذلك يأتي مفردا في الأبيات التالية.

(1624) آل عمران: 53.

(1625) هود: 11.

(1626) آل عمران: 111.

(1627) البقرة: 99.

(1628) يوسف: 105.

(1629) الإسراء: 93.

(1630) البقرة: 264.

(1631) الإسراء: 85.

(1632) النساء: 175.

(1633) الحجر: 2.

(1634) مريم: 24.

(1635) الفتح: 29.

(1636) إبراهيم: 45.

(1637) البقرة: 24.

اللغة :

الكهل : الرجل إذا وخطه الشيب.

والغر والغرير : الشاب الذي لا تجربة له. والجمع أغرة وأغراء⁽¹⁶³⁸⁾.

والبر : الصدق، وقد تقدم⁽¹⁶³⁹⁾.

(1638) ن. اللسان (غر).

(1639) البيت رقم: 96.

قال الناظم :

- 149- وإن حالَ بين الرءِ والكسرِ ساكنٌ
وليس بمستغلٍ فرقق^(أ) بلا فتر
150/ كـ«ذکرٍ» و«بکرٍ» غير «کبرٍ»^(ب) فإنهم
حکوا علةً في مخرج الباء من «کبر»
151- و«عشرون» أيضا فخموها^(ج) لعلةٍ
فسلني أجب واخطب عروسا بلا مهر

127

قلت معتصما بالله :

بقي من الأحكام الموجبة للترقيق ساكن غير (الياء)^(د) قبله كسرة، فقرأ أيضا ورش بترقيقها إذا كانت قبلها⁽¹⁶⁴⁰⁾، وسواء كانت أيضا منونة أو غير منونة وذلك نحو : ﴿ذکرٍ﴾^(هـ) (1641) و﴿ولذکر اللہ﴾ (1642) و﴿سحر﴾ (1643) و﴿بکر﴾ (1644) و﴿کبر﴾ (1645) و﴿عشرون﴾ (1646) وشبهه. وفخمها قالون.

(أ) س: فقف، خطأ.

(ب) م: وبكر ثم حجر، وفي هامشها:

كمصرو وإصرا ومع مصرا فكن فطنا للنص واصحب ذوي النشر

وفيه كسر، وما أبعد من أن يكون أصيلا في أبيات هذه القصيدة.

(ج) م: فخموه.

(د) في الأصل: الباء موحدة تحتية، وهو تحريف، والتصحيح من ب.

(هـ) ب : ﴿وذکر﴾، وفي الأصل : ﴿وذکر اللہ﴾ وليست في القراءان الكريم على هذا النحو، وإنما الذي فيه ورود «ذکر» مجرورة بدون واو، وتلك لا يستقيم بها التمثيل، لأن مادة الخلاف في المرفوعة، أو مرفوعة غير منونة - وهو ما أثبتته - أو منونة دون واو، أو مسبوقه بواو ولام، كما في المثال الثاني.

(1640) الضمير في «كانت» يعود على الكسرة قبل الساكن غير الياء، ولو أنه أعاده على الساكن - كما فعل في المفتوحة - لكان أحسن وأصوب، والضمير في «قبلها» يعود على الرء المضمومة.

(1641) مریم : 1.

(1642) العنكبوت: 45.

(1643) المائدة: 112.

(1644) البقرة: 67.

(1645) غافر : 55.

(1646) الأنفال : 66.

واتفقا على تفخيمها إذا انفتح ما قبل الساكن أو انضم نحو:
 ﴿مكرهم﴾⁽¹⁶⁴⁷⁾ و ﴿حمر﴾⁽¹⁶⁴⁸⁾ و ﴿خضر﴾⁽¹⁶⁴⁹⁾ و ﴿شكور﴾⁽¹⁶⁵⁰⁾
 و ﴿غفور﴾⁽¹⁶⁵¹⁾ وشبهه.

وقد قرأت لورش بتفخيمها في ﴿عشرون﴾ و ﴿كبر﴾⁽¹⁶⁵²⁾. و فرق ابن
 سفيان⁽¹⁶⁵³⁾ - رحمه الله - بين ﴿كبر﴾ و ﴿ذكر﴾ محتجا بتفخيمه فقال: «إن الكاف
 أقرب مخرجا إلى الذال من الباء، فلما تحملت الذال الكسرة وهي قريبة من مخرج
 الكاف، فكأن الكسرة قد قربت من الرء لذلك، ولما بعدت / الباء من الكاف في
 المخرج، بعدت الرء من الكسرة»⁽¹⁶⁵⁴⁾.

128

وأما ﴿عشرون﴾، فإن الشين فيها تفش تتصل به بكثير من حروف
 الفم، فبعدت بذلك أيضا من مخرج العين، فبذلك خالفت نظائرها⁽¹⁶⁵⁵⁾؛ ولعله
 جواب الناظم لو سئل. ولو قيل: إن الباء⁽¹⁾ مجهورة شديدة، وهما صفتان

(أ) في الأصل وب: الباء، تحية مثناة، وهو خطأ.

(1647) إبراهيم: 48.

(1648) فاطر: 27.

(1649) الإنسان: 21.

(1650) فاطر: 30.

(1651) فاطر: 28.

(1652) انظر مذهب التفخيم في: التبصرة: 410، الهادي: 12، التجريد: 19، الوضوح: 53، ط: 45، و،
 التلخيص: 50. وذكر الوجهين فيهما صاحب الكافي: 41، وانظر مذهب الترتيق في الجامع: 3/882،
 الحرز: 28. راجع النشر: 2/100.

(1653) تقدمت ترجمته.

(1654) الهادي: 12، وعبارته: «والفرق بين ﴿ذكر﴾ و ﴿كبر﴾ أن الكاف أقرب مخرجا إلى الذال من الباء،
 فلما أسكنت الكاف في ﴿ذكر﴾، قربت الرء من الكسرة لقرب المخرجين، وبعدت الرء في ﴿كبر﴾ لبعده
 المخرجين، ففخمت الرء لذلك». وانظر الموضح: 91، الكشف: 1/212، التلخيص: 51.

(1655) الموضح: 91، وفيه: «وعلته - تفخيم لفظ ﴿عشرون﴾ - عندي أن الشين فيها تفش، فهي تخرج
 بالتفشي الذي فيها حتى تتصل بحروف طرف اللسان، فصار ما بين الكسرة التي هي في العين، وبين
 الرء مسافة بعيدة من أجل تفشي الشين». وانظر الكشف: 1/212.

قويتان، وإن الشين متفشية، وهي أيضا قوة⁽¹⁾، وقد منعنا من ترقيق الراء ما توسط فيه بين الكسرة والراء حرف مستعل - وذلك لقوته - فعاملنا هنا القوة في هذين الحرفين، لكان قولنا⁽¹⁶⁵⁶⁾.

اللغة :

الفرهنا : السكون والوناء، من قولهم : افتر في كذا أي اسكن، وقد تقدم⁽¹⁶⁵⁷⁾.

والمهر : الصداق، تقول مهرتها فهي مهوره، إذا قطعت لها مهرا.
والعروس : نعت للرجل والمرأة على «فعل»، قد استويا فيه ما دام في تعريسهما أياما. والعرس : امرأة الرجل⁽¹⁶⁵⁸⁾.

وقوله : «واخطب عروسا بلا مهر»، يشير إلى أنه ينيلك العلم لا يسألك / عليه أجرا، وهذا من الاستعارة مليح.

(أ) ب: قوية.

1656 هذا القول والذي قبله جمعهما مكى في سلك واحد لتعليل التفضيم في هذين الحرفين، أعني لفظ «كبر» و«عشرون». الكشف: 1/212. وقال المهدي في الموضح: 91 و«والاحتجاج فيهما جميعا ليس بالقوي وإنما هو احتجاج للرواية، والذي يوجب القياس كونهما مرققين - لولا مخالفة الرواية».

(1657) انظر لغة البيت رقم 16.

(1658) اللسان (عرس) 6/135.

قال الناظم :

- 152- وإذا حكمها مفتوحة غير أحرفٍ
أذل عليها أو أنص ولا أكري
- 153- إذا لقيت مستعليا أو تكررت
ففخّم كذاك الأمر فيها بلا عسر
- 154- وفي «حصرت» خلف لدى الوصل⁽¹⁶⁵⁹⁾ بينهم
وفي «إرم» التفخيم في نص «والفجر»
- 155- وحكمك في «حيران» تفخيمه وفي
«عشيرتكم» في قصة الغزو والنفر

قلت معتصما بالله :

قوله : «وإذا حكمها مفتوحة»، يعني أن الراء المفتوحة ترقق من أجل ما رقت المضمومة، وفي المفتوحة تشغيب، وها أنا - بحول الله - ألطفه بتقريب⁽¹⁶⁵⁹⁾.

قرأها ورش بالترقيق، منونة كانت أيضا أو غير منونة، إذا كان قبلها الكسرة أو الياء.

فالكسرة نحو : ﴿الآخرة﴾⁽¹⁶⁶⁰⁾ و﴿سخر﴾⁽¹⁶⁶¹⁾ و﴿لن يوحى﴾⁽¹⁶⁶²⁾

(أ) في الأصل : لدى الوقف، خطأ.

(1659) ذكر اضطراب النقل عن ورش في الراء المفتوحة غير واحد من علماء القراءة، انظر الهادي: 12ظ.

(1660) البقرة: 3.

(1661) التوبة: 80.

(1662) المنافقون: 11.

﴿المعصرات﴾ (1663) و﴿قاصرات﴾ (1664) و﴿ناضرة﴾ (1665) و﴿لتنذر﴾ (1666)
و﴿حصرت﴾ (1667) و﴿خضرا﴾ (1668) و﴿ناصرأ﴾ (1669) و﴿شاكرأ﴾ (1670).

والياء نحو: ﴿الخير﴾ (1671) و﴿الخيرات﴾ (1672) و﴿لاضير﴾ (1673)
و﴿حيران﴾ (1674) و﴿اخنازير﴾ (1675) و﴿الفقير﴾ (1676) و﴿عشيرتكم﴾ (1677)
و﴿خبيرا﴾ (1678) و﴿بصيرا﴾ (1679) وشبه ذلك / كله؛ واستثنى من هذا الفصل
الأول:

أ- قوله تعالى: ﴿إرم﴾ (1680) و﴿سراعا﴾ (1681) و﴿ذراعا﴾ (1682).

(1663) النبأ: 14.

(1664) ص: 51.

(1665) القيامة: 21.

(1666) السجدة: 2.

(1667) النساء: 89، والخلاف في هذه المفردة في الوصل كما يأتي.

(1668) الأنعام: 100.

(1669) الجن: 24.

(1670) الإنسان: 3.

(1671) آل عمران: 26.

(1672) التوبة: 89.

(1673) الشعراء: 50.

(1674) الأنعام: 71 وفيه الخلاف، ومذهب الشارح التفخيم، انظر ص: 178.

(1675) المائدة: 62.

(1676) الحج: 26.

(1677) التوبة: 24.

(1678) الإسراء: 30.

(1679) الإسراء: 30.

(1680) الفجر: 7 وهذا الحرف فيه الخلف بين القراء، انظر مذهب الشارح في: التيسير: 56، الكافي: 42،

التبصرة: 411، وقد نسب له في النشر (96/2) القول بالترقيق، الموضح: 55، الهادي: 13، التجريد:

19، التلخيص: 50، الشاطبية: 28، وانظر مذهب الترقيق في: التذكرة: 1/221، العنوان: 62، لأنهما لم

يستثنياه، وصحح الوجهان في جامع البيان: 3/879، النشر: 2/96.

(1681) ق: 44. والمعارض: 43. انظر مذهب التفخيم في هذا الحرف في التذكرة: 1/223، العنوان: 63، الكافي: 42،

وانظر مذهب الترقيق في: التيسير: 55، التبصرة: 410، الهادي: 13، التجريد: 18، الشاطبية: 28،

الموضح: 55، والوجهان في التلخيص: 50، جامع البيان: 3/878، النشر: 2/96-97.

(1682) الحاقة: 32. ويندرج ضمن الاستثناء أيضا قوله تعالى: ﴿ذراعيه﴾ في الكهف: 18؛ وحكم هذين حكم

﴿سراعا﴾.

- ب- وإذا أتى بعد الراء حرف استعلاء نحو: ﴿الصراط﴾ (1683) و﴿صراطك﴾ (1684) و﴿هذا فراق﴾ (1685) و﴿الفراق﴾ (1686) وشبهه.
- ج- أو أتى بعدها راء مفتوحة أيضا أو مضمومة نحو: ﴿فرارا﴾⁽¹⁾ (1687) و﴿ضرارا﴾ (1688) و﴿الفرار﴾⁽¹⁾ (1689).
- د- أو كانت الكسرة قبلها في (باء)^(ب) الجر أيضا أو لامه نحو: ﴿بربهم﴾ (1690) و﴿برشيد﴾ (1691) و﴿لرسوله﴾ (1692) و﴿لربهم﴾ (1693).
- هـ- أو كانت في كلمة أخرى نحو: ﴿لله رب﴾ (1694) و﴿الله ربنا﴾ (1695) و﴿فيه ربي خير﴾ (1696) و﴿من امر ربي﴾ (1697).
- ز- وكذا إن كان ما قبلها ياء ساكنة من كلمة أخرى نحو: ﴿في ريب﴾ (1698) و﴿لي ربي﴾ (1699) وشبهه. ففخم راء ذلك كله.

(أ) ب : ﴿فرارا﴾ و﴿الفرار﴾ وليستا من موارد الخلف هنا.
(ب) في الأصل : ياء، مثناة تحتية، وهو خطأ.

- (1683) الفاتحة: 5.
(1684) الأعراف: 15.
(1685) الكهف: 77.
(1686) القيامة: 27.
(1687) الكهف: 18. وغيرها.
(1688) البقرة: 229. والتوبة: 108.
(1689) الأحزاب: 16. ينظر الحكم في هذه المفردات في: التجريد: 18ظ، الهادي: 13و، الكافي: 42.
(1690) المؤمنون: 60.
(1691) هود: 97.
(1692) المنافقون: 8.
(1693) الأعراف: 154.
(1694) الفاتحة: 1.
(1695) الأنعام: 24.
(1696) الكهف: 91.
(1697) الإسراء: 58.
(1698) الحج: 5.
(1699) الشعراء: 20.

وفخم قالون جميع الباب كله على أصله.

واتفقا على تفخيمها أيضا إذا كان قبلها فتحة أو ضمة نحو : ﴿ألم تر﴾^(أ) (1700) و﴿أفلا يرون﴾^(ب) (1701) و﴿يردون﴾^(ج) (1702) و﴿الضرر﴾^(د) (1703) و﴿صرصرا﴾^(هـ) (1704) و﴿نكرا﴾^(و) (1705) و﴿بشرا﴾^(ز) (1706) و﴿سرق﴾^(ح) (1707) و﴿نذر﴾^(ط) (ب) (1708) و﴿قمرا﴾^(ي) (1709) وشبه ذلك كله. وقد ذكرت ﴿بشرر﴾^(ك) (1710) وذكره الناظم فيما بعد⁽¹⁷¹¹⁾ فافهم.

وقد قرأت لورش - كما ذكر الناظم - بتفخيم راء ﴿حيران﴾^(ل) (1712) و﴿عشيرتكم﴾ وهو الذي في التوبة⁽¹⁷¹³⁾، وبتفخيم راء ﴿حصرت﴾^(م) (1714) في

131

(أ) في الأصل : ﴿ألم ير﴾ ولم ترد في القرآن بدون واو، وإنما الذي فيه ﴿أولم ير﴾ [يس:77].
(ب) في الأصل : ﴿يذرن﴾، والذي في القرآن : ﴿ليذرن﴾ [آل عمران: 79].

(1700) البقرة: 257. (1701) الأنبياء: 44.

(1702) البقرة: 84.

(1703) النساء: 93.

(1704) فصلت: 15.

(1705) الكهف: 73، بالضم على قراءة نافع.

(1706) مريم : 16.

1707 يوسف: 77.

(1708) الأعراف: 69.

(1709) الفرقان: 61.

(1710) المرسلات: 32، وانظر باب الإمالة ص: 161.

(1711) انظر البيت 165.

(1712) الأنعام: 71، وانظر مذهب الشارح في التجريد: 19، ومذهب الترقيق في العنوان : 62، والتذكرة : 220/1، والتيسير: 55، والوجهان في الشاطبية: 28، وانظر الإنحاف: 94.

(1713) آية: 24، ومذهب الشارح هو الذي في الموضع: 55، الهادي: 13، التجريد: 19، وانظر مذهب الترقيق في: العنوان: 63، التذكرة: 220/1، التلخيص: 49، والوجهان في جامع البيان: 890/3، لأنه لم يستثنها، التبصرة: 411، الكافي: 42، الشاطبية 82، النشر: 97/2.

(1714) النساء: 89.

الوصل، وبتريقها في الوقف⁽¹⁷¹⁵⁾، وبتفخيم الرء المنونة نحو: ﴿خضرا﴾⁽¹⁷¹⁶⁾ و﴿خبيرا﴾⁽¹⁷¹⁷⁾ في الوصل أيضا، وبتريقها في الوقف⁽¹⁷¹⁸⁾.

اللغة:

النص: رفعك الشيء، تقول: نصصت الحديث إلى فلان أي: رفعتة إليه، ونصصت ناقتي: إذا رفعتها في السير.

ويحتمل قوله: «أكري» من قولهم: كرى الرجل كريا، إذا عدا عدوا شديدا؛ أو من قولهم: أكرى الرجل الشيء، أخره، وأكرى الشيء زاد ونقص. وأكرى الرجل: قل ماله⁽¹⁷¹⁹⁾.

(1715) والخلاف في هذه المفردة - كما قرر الشارح - إنما هو في الوصل، انظر التجريد: 19، والهادي: 13، والتبصرة: 410، الكافي: 42، الموضح: 55، وقال في النشر (98/2): «والأصح تريقها في الحالين، ولا اعتبار بوجود حرف الاستعلاء بعد لانفصاله، وللإجماع على تريق ﴿الذكر صفحا﴾، ﴿لتندر قوما﴾». (1716) الأنعام: 100.

(1717) الإسراء: 30.

(1718) وهذا مذهب ابن سفيان في الهادي، وإن حكى الخلاف في الوصل: 13، والمهدوي في الموضح: 56، وأحد الوجهين في الكافي: 42، التجريد: 18، ورجح التريق في الحالين، التبصرة: 411، فخموا الرء في الوصل لأجل التنوين. وانظر مذهب التريق في الحالين في الجامع: 3/880، التلخيص: 49، الحرز: 28، الكافي والتجريد والتبصرة في الوجه الآخر كما مر.

(1719) اللسان (كري) 221/15، وجاء في التقييد على شرح ابن مطروح 7: «قوله: «أكري»، يحتمل أربعة أوجه: 1 - ولأبخل ح. 2 - نقص: أكرى الظل إكراء، قال ابن أحمر الباهلي: والظل لم يفضل ولم يكري 3 - أنه يريد: ولا أطيل، يقال: أكرينا الحديث الليلة أي أطلناه. 4 - أنه يريد: ولأبطنى...».

قال الناظم :

- 156- وإن حرف إطباقٍ تقدّم ساكنا
ومن قبله كسرٌ ففخّم مدى الدهر
- 157- وإن^(أ) كان من «زُدْ سوف تذبُّ ثم»^(ب) وال
لذي قبله من أحرفِ الخلقِ في كسر^(ج)
- 158- أو الكافُ فالتفخيمُ عندي حكْمُها
فكن يقظاً أذكي ذكاءً من الجمر^(د)
- 159- وفخّم أيضاً «وزر أخرى» لعلّة
و«ذكرَك» إن الآي في نسقٍ تجري
- 160/ ورقق «إسرافا» و«إسرافنا» معا
وفي راء «إجرامي» خلافٌ فخذ وفري
- 161- وإن وقع التنوينُ في الراء فحُمتُ
ك«ذكرَا» فزد علما لعلك أن تُثري^(هـ)
- 162- ولكن «وصهرا»^(و) رققوه لهائه
ولولا اختصارُ القولِ عللتُ ما أجري^(ز)

132

قلت معتصما بالله :

بقي من الأحكام الموجبة لترقيق هذه الراء أيضا ساكن غير الياء قبله كسرة،
فقرأ ورش بترقيقها معه - منونة كانت أو غير منونة - وذلك نحو : ﴿إخراج﴾⁽¹⁷²⁰⁾.

(أ) س: فإن.

(ب) سقط لفظ «ثم» من س، وفي الشطر الثاني فيها وفي الأصل: أتى قبله.

(ج) هذا البيت ساقط من ز.

(د) ط: الخبر.

(هـ) ب: تدري.

(و) ن وس وق: ولكن صهرا.

(ز) ب وط وم: أدري.

و﴿إجرامي﴾⁽¹⁷²¹⁾ و﴿إكراه﴾⁽¹⁷²²⁾ و﴿المحراب﴾⁽¹⁷²³⁾ و﴿إسرافنا﴾⁽¹⁷²⁴⁾
و﴿ذكر﴾⁽¹⁷²⁵⁾ و﴿كبره﴾⁽¹⁷²⁶⁾ و﴿مرة﴾⁽¹⁷²⁷⁾ و﴿ذكرا﴾⁽¹⁷²⁸⁾ و﴿سترا﴾⁽¹⁷²⁹⁾
و﴿صهرا﴾⁽¹⁷³⁰⁾ وشبهه حيث وقع، ما لم يكن الساكن الحاجز بين الكسرة
والراء حرفا من حروف الإطباق نحو: ﴿مصر﴾⁽¹⁷³¹⁾ و﴿إصرا﴾⁽¹⁷³²⁾
و﴿إصرهم﴾⁽¹⁷³³⁾ و﴿فطرت الله﴾⁽¹⁷³⁴⁾ و﴿قطرا﴾⁽¹⁷³⁵⁾، وكذا إن كان
الحرف الذي بعد الراء حرف استعلاء نحو: ﴿إعراضا﴾⁽¹⁷³⁶⁾
و﴿الإشراق﴾⁽¹⁷³⁷⁾، أو وقع بعد هذه الراء راء مفتوحة بعدها ألف في آخر
الكلمة نحو: ﴿إسرارا﴾⁽¹⁷³⁸⁾ / و﴿مدرارا﴾⁽¹⁷³⁹⁾، أو تكون الكسرة عارضة

133

(1721) هود:35.

(1722) البقرة:255.

(1723) آل عمران:39.

(1724) آل عمران:147.

(1425) مريم:1.

(1726) النور: 11، وسيأتي أنه يختار في هذا الحرف التفخيم.

(1727) النجم:6.

(1728) البقرة:199.

(1729) الكهف:87.

(1730) الفرقان:54.

(1731) يوسف:21و99. والزخرف: 50، ويدخل ضمن هذا الضابط المنونة وهي في البقرة:60.

(1732) البقرة: 285.

(1733) الأعراف: 157.

(1734) الروم:29.

(1735) الكهف:92، ولم تقع الضاد والطاء حائلتين بين الكسرة والراء.

(1736) النساء:127، ويدخل تحتها ﴿إعراضهم﴾ بالأنعام:36.

(1737) ص:17، ولم يستثن هذا الحرف بعض أهل الأداء - من أجل كسر حرف الاستعلاء - فأجروه على أصل

الترقيق، وإن كان يلزم عنه ترقيق طاء ﴿صراط﴾ لكسرة الطاء، والجمهور على التفخيم. انظر: العنوان :

63، التذكرة : 1/222، تقييد ابن مطروح : 7ظ، وراجع : جامع الداني : 3/876 والنشر : 2/98.

(1738) نوح:9.

(1739) نوح:11 و هود:52.

نحو : ﴿امراً﴾⁽¹⁷⁴⁰⁾ و ﴿امراً﴾⁽¹⁷⁴¹⁾ وشبه ذلك، فإنه يفخم الراء في ذلك كله⁽¹⁷⁴²⁾.

وخالف أصله هذا إذا كانت الكسرة في حرف حلق، ففخم الراء بعده، وكذا إن كانت الكسرة في الكاف لقربه من الحلق، أو كانت في واو لأنها تهوي في الفم حتى تتصل بمخرج الألف⁽¹⁾ في الحلق⁽¹⁷⁴³⁾، وذلك نحو : ﴿حذركم﴾⁽¹⁷⁴⁴⁾ و ﴿عبرة﴾⁽¹⁷⁴⁵⁾ و ﴿إسرائيل﴾⁽¹⁷⁴⁶⁾ و ﴿عمران﴾⁽¹⁷⁴⁷⁾ و ﴿إبراهيم﴾⁽¹⁷⁴⁸⁾ و ﴿كبره﴾⁽¹⁷⁴⁹⁾ و ﴿وزر﴾⁽¹⁷⁵⁰⁾ و ﴿إمرا﴾⁽¹⁷⁵¹⁾ و [ذلك لكون] (ب) الساكن الحاجز أقرب إلى خارج الفم من الراء، والحروف التي هي على هذه

(أ) في الأصل وب: الأنف، وهو خطأ بين، والتصحيح من الهادي: 13و.

(ب) كذا في الأصل وفي ب: ليكون، ولا يتوجه أن يكون الكلام هنا تعليلاً لما سبق، وإنما يرجح إضافته سبباً آخر من أسباب التفخيم، وذلك نص ما جاء في الهادي (13ظ) وفيه : «... ويكون مع ذلك الحرف الساكن أقرب إلى خارج الفم من الراء»، ولعله سقط من الأصل كلمة «مع» و صحفت الياء إلى لام، وذلك ظاهر.

(1740) مريم: 27.

(1741) آل عمران: 35.

(1742) لم يستثن الشارح ما قبل الراء المفتوحة فيه حرف استعلاء وهو ﴿وقرا﴾ في الذاريات: 2.

(1743) انظر الهادي: 13و - ظ، الكشف: 1/212-213.

(1744) النساء: 70، والتفخيم في هذا الحرف هو الذي في: التبصرة: 410، الكافي: 42، الهادي: 13ظ، التجريد: 19و، الموضح: 55ظ.

(1745) يوسف: 11، والتفخيم في هذا الحرف وفي ﴿كبره﴾ الآتي هو الذي في: التبصرة: 411، التجريد: 18ظ، الهادي: 13ظ، الموضح: 55ظ.

(1746) البقرة: 39.

(1747) آل عمران: 35.

(1748) البقرة: 123، ويعلل الداني وغيره التفخيم في هذه الأسماء بالعجمة. انظر الجامع: 3/878.

(1749) النور: 11، وسبق للشارح أن ذكره مع ما حقه الترقيق.

(1750) الأنعام: 166، انظر التفخيم في هذا الحرف في التبصرة: 310، الهادي: 13ظ، التجريد: 19و، والوجهان في الجامع للداني: 3/879.

(1751) الكهف: 70.

الصفة⁽¹⁷⁵²⁾ أربعة عشر حرفاً، نظم منها في شعره أحد عشر، وأولها زاي «زد» وآخرها ميم «ثم» في البيت الثاني من هذه الأبيات، جمعها في كلام ليسهل حفظها⁽¹⁷⁵³⁾، ونقصه من الحروف الموصوفة الصاد والطاء والظاء⁽¹⁷⁵⁴⁾، لأنه قد ذكرها في قوله: «وإن حرف إطباق».

وقد قرأت لورش بتفخيم راء/ «إجرامي» كما ذكر⁽¹⁷⁵⁵⁾، وكذا راء «وزرك» و«ذكرك»⁽¹⁷⁵⁶⁾، وبتفخيم الراء المنونة نحو: «ذكرًا» و«سترا»⁽¹⁷⁵⁷⁾ في الوصل، وبتريقها في الوقف⁽¹⁷⁴⁸⁾ إلا «صهرا»⁽¹⁷⁵⁹⁾ و«سرا»⁽¹⁷⁶⁰⁾، فهما على الأصل لأن الكسرة فيهما قد وليت الراء، إذ الهاء خفية لم يعتد بها حاجزا⁽¹⁷⁶¹⁾.

134

(1752) وهي القرب من مخارج الفم أكثر من الراء.

(1753) انظر الهادي: 13ظ، وقد جمعها المهدي في هجاء: (مذ فزت ثبط صد ظن سو). انظر الموضح: 55ظ. ومن هذه الحروف ما لم يقع في القرآن ساكنا قبل الراء، كما أفاده في الهادي (13ظ)، بل لم يأت منها في القرآن إلا سبع كلمات (التقييد على ابن مطروح: 7ظ).

(1754) وهذا صنيع ابن الفجاء في التجريد: 18ظ، حيث عدّها أحد عشر حرفاً بمجموعة في (زد سوف تذب ثم)؛ ولتعليل الشارح وجهه.

(1755) والتفخيم في هذا الحرف هو مذهب صاحب التجريد: 19و، وأحد الوجهين في التبصرة: 411 والهادي: 13ظ والكافي: 42، ورجح التريق. راجع النشر: 97/2.

(1756) وهذه والتي قبلها في سورة الشرح: 2-4، والتفخيم فيهما هو الذي في: التبصرة: 410، التجريد: 18ظ-19و، الهادي: 13ظ، الموضح: 55ظ، ورققها غيرهم، انظر التذكرة: 222/1، والوجهان في التلخيص: 50 وجود الفتح، الكافي: 42، ورجح التفخيم، جامع البيان: 880/3، واختياره التريق. انظر النشر: 97/2.

(1757) وهي ثمانية أحرف وقعت الراء فيها بعد ساكن صحيح - مظهر أو مدغم -: «ذكرًا» [البقرة: 199]، و«سترا» [الكهف: 87]، و«وزرا» [طه: 98]، و«إمرا» [الكهف: 70]، و«حجرا» [الفرقان: 22 و53]، و«صهرا» [الفرقان: 54]، و«مستقرا» [النمل: 41]، و«سرا» [النحل: 75].

(1758) والمجهور على التفخيم فيما كان من الراء المنونة بعد ساكن صحيح مظهر وقفا ووصلا. انظر الكافي: 42، الموضح: 56ظ، النشر: 95/2.

(1759) الفرقان: 54، انظر مذهب الشارح في هذا الحرف في الكافي: 42، الموضح: 56ظ، الهادي: 13ظ، التجريد: 19و، والوجهان في التبصرة: 412، وذهب إلى التفخيم فيه - طردا للقياس الداني في جامعه: 3188، وابن بليمة في تلخيصه: 50، والشاطبي في حزره: 28، ويدخل تحت قوله:

وتفخيمه ذكرًا وسترا وبابه لدى جلة الأصحاب أعمر أرحلا

(1760) النحل: 75، وكان على الشارح أن يستثني أيضا حرف «مستقرا» في النمل: 41 لاشتراكهما - ولا ثالث لهما - في وقوع الراء فيهما بعد ساكن صحيح مدغم، فلزم تشريكهما في نفس الحكم.

(1761) وإنما اقتصر الشارح في تعليل ولاء الكسرة للراء على «صهرا»، لوضوح ذلك في كلمة «سرا»، إذ الحرفان في الإدغام بمنزلة حرف واحد، من حيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعا واحدة من غير مهلة ولا =

وفخم قالون ذلك كله على أصله.

واتفقا على تفخيمها إذا كان قبلها ساكن - غير الياء - قبله فتحة أو ضمة نحو :

﴿كثرة﴾⁽¹⁷⁶²⁾ و﴿يهرعون﴾⁽¹⁷⁶³⁾ و﴿العسر﴾⁽¹⁷⁶⁴⁾ و﴿اليسر﴾⁽¹⁷⁶⁵⁾ و﴿أو مغرات﴾⁽¹⁷⁶⁶⁾
و﴿شكورا﴾⁽¹⁷⁶⁷⁾ و﴿يسرا﴾⁽¹⁷⁶⁸⁾ و﴿أجرا﴾⁽¹⁷⁶⁹⁾ و﴿قدرا﴾⁽¹⁷⁷⁰⁾ وشبهه.

اللغة :

اليقظة : نقيض النوم، والفعل منه : استيقظ، وأيقظته أنا، والنعته يقظان.

والذكاء : مصدر ذكى يذكي ذكاء، إذا كان سريع الفطنة.

وقوله : «إن الآي في نسق تجري»، النسق : المتابعة والانتظام، فيقول :

إنما فخمت راء ﴿وزرك﴾ لأن قبلها ﴿صدرك﴾ وراؤها مفخمة، وهي / رأس آية
[ك ﴿وزرك﴾، وفخمت راء ﴿ذكرك﴾ لذلك، ولأن قبلها ﴿ظهرك﴾ وهي رأس
آية أيضا⁽¹⁷⁷¹⁾] ⁽¹⁾، فأتبعت لفظ التفخيم⁽¹⁷⁷²⁾.

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

=فرجة كما يرتفع به، فكان الحائل معدوم، والكسرة قد وليت الراء. انظر تعليل الترقيق في هذين الحرفين
في الجامع للداني: 881/3، الهادي: 13ظ.

(1762) المائدة: 102.

(1763) الصافات: 17.

(1764) البقرة: 184.

(1765) البقرة: 184.

(1766) التوبة: 57.

(1767) الإسراء: 3.

(1768) الشرح: 5.

(1769) الكهف: 76.

(1770) الطلاق : 3.

(1771) لم يختلف علماء العد في تعيين فواصل سورة الشرح ولا في عدتها. انظر القول الوجيز على الناطمة :

349 - 350، الغيث : 389، بشر اليسر للقاضي : 180.

(1772) تعليل التفخيم في ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾ بتناسب رعوس الآي وتشاكلها واتساقها في الفتح، ذكره غير

واحد من الأئمة. انظر الهادي : 13ظ، التذكرة: 226/1، التلخيص: 50، وقد استحسنت الداني هذا =

والوفر من المال والمتاع : الكثير الواسع، وقيل : هو العام من كل شيء،
والجمع وفور⁽¹⁷⁷³⁾.

والثروة : كثرة العدد من الناس والمال، يقال : ثري القوم ثراء : كثروا، وثرا⁽¹⁾
المال نفسه يثرو : كثر⁽¹⁷⁷⁴⁾.

(أ) في الأصل: ثرى، خطأ.

=التعليل، إلا أنه أتى بما يستضعفه ويكسر اطراده حين قال في جامعه (3/880): «غير أنه يلزم فيما ضاهى ذلك نحو: ﴿فجرت﴾ و﴿بعثت﴾... ونظائرها في التكوير، لأن ما قبل ذلك وما بعده من الكلم في الفواصل من السورتين مفتوح نحو: ﴿انفطرت﴾ و﴿انتثرت﴾ و﴿انكدرت﴾ و﴿أحضرت﴾، ولا أعلم خلافا في مجرى القياس من الإمامة في ذلك لأجل الكسرة».

(1773) اللسان (وفر) 287/5.

(1774) اللسان (ثرا) 110/14.

قال الناظم :

- 163- ومهما تقع بالكسر أوتكُ أوْلا
فلا خُلفَ فيها عندُ^١ زيد ولا عمرو
164- وإن لم تكن ياءٌ ولا الكسرُ قبلها
ففتحٌ سوى ما قبل قولك «كالقصر»

قلت معتصما بالله :

قوله : «ومهما تقع بالكسر أو تك أو لا»، قول أتى به مشكلا مجملا ؛ بيانه : أنه أراد أن الراء إذا وقعت مكسورة متوسطة، أو كانت مبتدأة، فلا خلاف أنها مرفقة نحو : ﴿رزق﴾⁽¹⁷⁷⁵⁾ و﴿رئاء﴾⁽¹⁷⁷⁶⁾ و﴿الضبرين﴾⁽¹⁷⁷⁷⁾ و﴿فريق﴾⁽¹⁷⁷⁸⁾ و﴿عن الخمر والميسر﴾⁽¹⁷⁷⁹⁾ وشبه ذلك كله، لأنه لما ذكر المضمومة والمفتوحة المتوسطتين، أتبعهما ذكر المكسورة، وقد ذكرت حالها في أول الباب⁽¹⁷⁸⁰⁾.

136

وقوله : «وإن لم يكن ياء ولا الكسر قبلها»، هذا الضمير عائد على الراء المفتوحة بدليل الاستثناء منها⁽¹⁷⁸¹⁾، ولو أتبع هذا البيت البيت الذي أوله : «وحكمك في حيران تفخيم رائه»، لأتى به - عندي - في موضعه.

(أ) س وز: بين.

(1775) طه: 130.

(1776) البقرة: 154.

(1777) البقرة: 154.

(1778) البقرة: 100.

(1779) البقرة: 217.

(1780) انظر أول باب الراءات.

(1781) قال ابن مطروح (التقييد 8و) : «قوله : وإن لم يكن ياء ولا الكسر... الضمير في «قبلها» عائد على ما تقدم قبلها من ذكر المضمومة والمفتوحة - كما ذكرنا - وإن لم تكن قبل الراء في الحالين ياء ولا كسر، لأنه وقع بعد قوله : إذا كسرة أو أمها قبلها أتت... أي وكان قبلها فتح أو ضم أو ساكن غير ما قبله هاتان الحركتان ففتح، وهذا أيضا إجماع لا خلاف فيه عن واحد».

وقد ذكرنا حكم ﴿بشر﴾ في الإمالة اليسيرة⁽¹⁷⁸²⁾؛ والفرق بينه وبين ﴿أولي الضر﴾⁽¹⁷⁸³⁾ رعاية حروف الإطباق، وأن تفخيم الراء يوجب الاستعلاء بالصوت، وهي حالة الضاد⁽¹⁾، فيستوي اللفظ مع التفخيم ويحسن⁽¹⁷⁸⁴⁾.

فإن قيل: قد قدمت أن في الشين تفشياً تتصل به بحروف الفم، وأنه من صفة القوة، وبذلك حكمت في تفخيم راء ﴿عشرون﴾، فلم لم يفخم ﴿بشر﴾ لذلك؟

قلنا: لم نجعل القوة وحدها عوناً في تفخيم / راء ﴿الضر﴾، وإنما جعلناها مع الاستعلاء⁽¹⁷⁸⁵⁾ سبباً، وإذا تكررت الأسباب قوى الحكم، مع أن الشين من مخرج الياء⁽¹⁷⁸⁶⁾، ففيها عون على الترقيق، كما أن تفخيم ﴿سر﴾⁽¹⁷⁸⁷⁾ إنما كان لقوة الضمة وأنها من الواو، وللواو هوي في الفم تتصل به بمخرج الألف - كما قلنا - وأنها على راء، وهي حرف تكرير، وأن التفخيم لها أصل⁽¹⁷⁸⁸⁾، فقوي فيها لذلك⁽¹⁷⁸⁹⁾.

137

(أ) في النسختين معا: الصاد، مهملة، وهو خطأ.

(1782) انظر باب الإمالة ص: 161.

(1783) النساء: 94.

(1784) قال المتتوري (216و) عند قول الناظم:

إذ غلب الموجب بعد النقل حرفان مستعمل وكالمستعمل

«وهذا التعليل الذي ذكره الناظم في إخلاص فتح ﴿أولي الضر﴾ لم يسبقه إليه غيره». يعني بذلك تعليله للتفخيم بحرف الاستعلاء والراء الذي يشبهه في الاستعلاء، وها أنت ترى أن الشارح سبق له الاعتلال بذلك.

(1785) أي الذي في الضاد والراء معا.

(1786) وهو المخرج الثالث من مخارج الفم. انظر الرعاية: 179، ومقدمة الشارح التجويدية.

(1787) الطور: 18.

(1788) لأنها مضمومة، وهذا على رأي الشارح في ذلك.

(1789) انظر توجيه الترقيق في ﴿بشر﴾ في الكشف: 1/215، الفجر الساطع: 437، تقييد ابن مطروح: 98.

قال الشيخ أبو الحسن - رضي الله عنه -⁽¹⁾ : ولي في البيتين قول آخر، وذلك أنه يمكن أن يريد بقوله : «ومهما تقع بالكسر» أن الرء إذا وقعت مكسورة أبدا، لا خلاف فيها، وأنها إذا كانت أولا متحركة بغير الكسر، لا خلاف أيضا فيها، ولم يفسر الخلاف للعلم به في الوجهين جميعا⁽¹⁷⁹⁰⁾.

وقوله : «وإن لم يكن ياء ولا الكسر قبلها»، هذا الضمير يعود على اسم «تك» في البيت الأول المضمرفيها، تقديره : أوتك الرء المتحركة بغير الكسر أولا، فلا خلاف فيها؛ وحكم للراءين، المضمومة والمفتوحة، بالغالب من أمرهما، إذ لم يختلف في تفخيمها^(ب) إذا / وقعتا أولا، إلا ما ذكرنا من رءاء و ران فاقهم⁽¹⁷⁹¹⁾.

138

وبهذا الذي ذكرته أخيرا ينتظم البيتان ويكونان في موضعهما. واستثنى من المفتوحة، إذ لم يجد خلافا في المضمومة، والله أعلم بما أراد⁽¹⁷⁹²⁾.

(أ) ثبت ما بين قوسين في ب.

(ب) كذا في النسختين برجوع الضمير إلى الرء، والأنسب أن تكون: تفخيمهما حتى ينتظم آخر الكلام بأوله.

(1790) وعلى هذا الوجه من تأويل البيت اقتصر ابن مطروح، حيث قال (التقييد 8و) : «ومهما تقع بالكسر في جميع أقسامها، أوتك بالضم أولا فيما أدريت من أحكامها، فلا خلاف في كليتهما عند زيد ولا عمرو».

(1791) انظر أول باب الرءات من هذا الشرح.

(1792) وهذا الذي ذكره الشارح أخيرا جد وجيه، ويقرب جدا أن يكون مراد الناظم.

قال الناظم :

- 165- وإن سَكَنْتَ واليَاءُ بعدُ كـ «مريم»
 فرَّقق وخطَّئ من يفتحُم بالقَهْر
 166- ومَن ذَكَرَ التفخيمَ في مثل ^(أ) «شرعة»
 فجَاهِذه إن الشرِّ ^(ب) يدفَعُ بالشَّر
 167- وإن لقيتَ مُستعلياً نحو ^(ج) «فرقة»
 ففتحُم ورقَّق راءً «فرَّق» بلا زَجْر
 168- ولا تقَرِّ راءً «المرء» إلا رقيقةً
 لدى سورة الأنفالِ أو قصةِ السَّحْر
 169- وما لم أصفهُ بعدُ فهو مفتحُم
 تأمل فقد سهلتُ من أصلها الوَغْر

قلت معتصماً بالله :

انقضى الكلام قبل هذه الأبيات على حكم المتحرك من الرءات، وهأنا
 ذاكر حكم الساكنة.

اعلم أن الرء الساكنة إذا كان قبلها كسرة لازمة، ولم يكن بعد الرء
 حرف استعلاء غير مكسور/معها في كلمة، فلا خلاف في ترقيقها ⁽¹⁷⁹³⁾ نحو :
 ﴿شرعة﴾ ⁽¹⁷⁹⁴⁾ و ﴿شردمة﴾ ⁽¹⁷⁹⁵⁾ و ﴿الفردوس﴾ ⁽¹⁷⁹⁶⁾ و ﴿فرعون﴾ ⁽¹⁷⁹⁷⁾ وشبهه.

139

(أ) في ن وط: نحو.

(ب) في م: إن الجهل.

(ج) في ق: مثل.

(1793) انظر الإقناع : 327/1، النشر: 103/2.

(1794) المائدة: 50.

(1795) الشعراء: 54.

(1796) المؤمنون: 11.

(1797) البقرة: 49.

فإن كان بعدها معها في كلمة حرف استعلاء غير مكسور نحو :
 ﴿المرصاد﴾⁽¹⁷⁹⁸⁾ و ﴿قرطاس﴾⁽¹⁷⁹⁹⁾ و ﴿إرصادا﴾⁽¹⁸⁰⁰⁾^(أ) و ﴿فرقة﴾⁽¹⁸⁰¹⁾ وشبهه،
 فبالتهخيم قرأت، وروي عن ورش ترقيقها⁽¹⁸⁰²⁾.

فإن انكسر حرف الاستعلاء نحو : ﴿كل فرق﴾⁽¹⁸⁰³⁾ ، أو كان بعدها في
 ابتداء كلمة أخرى نحو : ﴿فاصبر صبيرا﴾⁽¹⁸⁰⁴⁾ [و ﴿أنذر قومك﴾⁽¹⁸⁰⁵⁾ و ﴿ولا
 تصعر خدك﴾⁽¹⁸⁰⁶⁾ وشبهه، فلا خلاف أيضا^(ب) في ترقيق الراء في الوجهين
 جميعا⁽¹⁸⁰⁷⁾.

وكذلك لاخلاف عندنا في ترقيقها إذا أتى بعدها ياء نحو : ﴿مريم﴾⁽¹⁸⁰⁸⁾

(أ) في الأصل ﴿إرصاد﴾ بالضم، وليس في القراءة إلا بالنصب.

(ب) ساقط من ب.

(1798) الفجر: 14.

(1799) الأنعام: 8.

(1800) التوبة: 108.

(1801) التوبة: 123، ولم يبق من الشبه إلا ﴿مرصادا﴾ بالنبا.

(1802) انظر الكافي: 43، تلخيص العبارات: 51، الإقناع: 326/1، وقال في النشر (2/103): «وقد شذ
 بعضهم فحكى ترقيق ما وقع بعده (كذا) حرف استعلاء من ذلك عن ورش من طريق الأزرق... وهو
 غلط، والصواب ما عليه عمل أهل الأداء، والله أعلم».

(1803) الشعراء: 63.

(1804) المعارج: 5.

(1805) نوح: 1.

(1806) لقمان: 17.

(1807) قطع الشارح بعدم الخلاف على الترقيق في الوجه الأول - وهو ﴿فرق﴾ - وليس على إطلاقه، فقد نص
 على الوجهين - التهخيم والترقيق - في جامع البيان: 3/889، الشاطبية: 29 وقال في النشر (2/103):
 «والوجهان صحيحان، إلا أن النصوص متواترة على الترقيق».

(1808) آل عمران: 36.

و﴿قرية﴾ (1809) وقد بينت أثره (1810) الترقيق فيها على التفخيم في مسألة (1811) جردتها (1812) للتعليم، اطلبها توضح لك الطريق القويم^(١).

(أ) ثبت في ب بعد هذا الكلام: (لأن الخلاف في ثلاث حروف وهي: ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾ و﴿المراء﴾؛ فأما ﴿قرية﴾ و﴿مريم﴾ حيث وقعا، فنص على ترقيتهما لجميع القراء أبو عبد الله بن سفيان وأبو محمد مكي وأبو العباس المهدوي وغيرهم، من أجل سكنها ووقوع الياء بعدها؛ وقد بالغ الناظم في تغليط من يقول بتفخيم ذلك فقال: وإن سكنت والياء بعد كمرم فرقس وغلط من يفخم عن قهر وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وذهب إليه جماعة وهو الصواب وعليه العمل. وقد غلط الداني وأصحابه في الترقيق، وإنما هو من طريق ورش عن الأزرق لا غير، وبالتفخيم لغيره، ومن قال غير ذلك خطأ وما أصاب، وليس له اطلاع على كتب المشايخ ولا رواية، والتفخيم هو الأصل والترقيق فرع، وهو ضد الإمالة.

وأما ﴿المراء وزوجه﴾ و﴿المراء وقلبه﴾ فذكر بعضهم ترقيتها لجميع القراء لأجل الكسرة من الهمزة بعدها، وإليه ذهب الأهوازي وغيره و[ذهب] جماعة من المغاربة إلى ترقيتها لورش من طريق المصريين، وهو المشهور عند جماعة القراء، وبه قرأ ورش؛ وقال شريح: «التفخيم أكثر وأحسن لأجل الفتحة التي قبلها، وهو الأصح لورش ولجميع القراء» ولا فرق بينه وبين ﴿السرد﴾ و﴿العرش﴾ و﴿الارض﴾.

وقد ترجح لدي أن هذا النص إنما هو إدراج من الناسخ، وذلك اعتماداً على القرائن الآتية: أ- تدافع صدر هذا الكلام مع عجزه، وتضارب أوله بآخره، حيث حكى فيه صاحبه الاتفاق على الترقيق في راء ﴿مريم﴾ و﴿قرية﴾، وارتضى بعد أن الصواب هو التفخيم!

ب- أن رواية البيت فيه وردت مخالفة لما عليه في أبيات الباب: «غلط» بدل «خطئ».

ج- وضوح أثر الإقحام، وانقطاع أواصر التواصل بين ما قبله، حيث يبدو أنه استئناف بعد انقطاع وتوقف، ولكنه استئناف ليس له من مسوغ بعدما أحال الشارح على كتاب له في الموضوع.

د- أن عادة الشارح لم تجر على مثل هذا التفصيل في عرض الخلف الأرائي، واستعراض آراء المشايخ. هـ- أنني وجدت هذا النص بتمامه - مع تصرف أودى به إلى التحريف وأفضى به إلى التشويه - عند ابن الجزري في النشر (101/2 - 102)، وهو يناسب أن يكون كلامه، لما عرف به المحقق ابن الجزري من سعة اطلاع ومنهجية معلومة في عرض الخلاف القرائي وبسط الأنظار الأدائية ونسبة كل ذلك إلى مصدره وعزوه إلى مدرسته.

وأمم هذه الاعتبارات أخلص إلى أن ما زيد في ب إنما هو نص مقحم دعي، لا يمتلك من الأسباب العلمية ما يثبت به شرعية انتمائه إلى أصيل النص المحقق، وأن الناسخ ربما أدرجه في النص لمزيد من البيان والإيضاح، خاصة في هذه المسألة الخلافية التي تضاربت حولها المدارس القرائية، والله أعلم.

(1809) الأعراف: 93.

(1810) الأثره: بالفتح في الهمزة والثاء، وتتعاقب الحركات على الهمزة وإسكان الثاء، بمعنى: الإيثار، وقد يراد به الاستثثار أي الانفرد بالشيء (اللسان: أثر: 8/4)، كان الشارح يرى أن تتفرد هاتين الكلمتين بالترقيق دون غيره.

(1811) ذهب إلى الترقيق في هذين الحرفين لسائر القراء، ابن سفيان في الهادي: 13، مكي في التبصرة 408، المهدوي في الموضح: 55، ابن شريح في الكافي: 42، ابن الفحام في التجريد: 19، وذهب ابن بليمة في التلخيص: 51 إلى ترقيتها للأزرق، وتفخيمها لسائر القراء. وقال في النشر (102/2): «وذهب المحققون وجمهور أهل الأداء إلى التفخيم فيهما، وهو الذي لا يوجد نص على أحد من الأئمة المتقدمين بخلافه، وهو الصواب وعليه العمل في سائر الأمصار وهو القياس الصحيح».

(1812) وهو مؤلف للشارح لم يعرج عليه مترجموه.

فإن كان بعد هذه الراء همزة مكسورة نحو : ﴿المرء﴾ وهو في البقرة عند قصة السحر (1813)، وفي الأنفال (1814) فبالتفخيم قرأتها فيهما (1815) وقرأت لورش بترقيقها (1816).

140 /وكذا لاختلاف أيضا في تفخيمها إذا كان قبلها ضمة أو فتحة - غير ما ذكرنا - (1817)، أو كانت الكسرة قبلها في ألف الوصل أو في حرف جر نحو : ﴿كرسيه﴾ (1818) و﴿يرتع﴾ (1819) و﴿وترهقهم﴾ (1820) و﴿مرفقا﴾ (1821) و﴿ترجعون﴾ (1822) و﴿مرجعكم﴾ (1823) و﴿ذرهم﴾ (1824) و﴿ارجعوا﴾ (1825) و﴿ارجع اليهم﴾ (1826) و﴿يبني اركب﴾ (1827) و﴿الذي ارتضى﴾ (1828) وشبه ذلك كله (1829).

(1813) الآية: 111.

(1814) الآية: 24

(1815) ي لغير ورش.

(1816) وهو مذهب كثير من المغاربة. انظر التجريد: 19، والتلخيص: 51، وذكر الوجهين فيه مكى في التبصرة: 408 إلا أنه شهر الترقيق، وابن شريح في الكافي: 43، وحسن التفخيم، والمهدوي في الموضح: 55، والداني في الجامع: 3/889، والتفخيم عندهما أقيس، وانظر مذهب من اقتصر على التفخيم فيه التيسير: 57، الهادي: 13، وقال في الحرز في باب الراءات: 92

ومابعده كسر أو ياء فمالهم بترقيقه نص وثيق فيمثلا

(1817) وهي الكلم الثلاثة السابقة.

(1818) ص: 33.

(1819) يوسف: 12.

(1820) يونس: 27.

(1821) الكهف: 16، على قراءة نافع ومن وافقه، وعلى قراءة غيره يتوجب فيها الترقيق. انظر الإقناع: 1/327، النشر: 2/104.

(1822) هود: 34.

(1823) هود: 5.

(1824) الحجر: 3.

(1825) يوسف: 81.

(1826) النمل: 38.

(1827) هود: 42، على قراءة نافع ومن وافقه.

(1828) النور: 53.

(1829) لم يقع التمثيل للكسرة في حرف جر.

اللغة :

الزجر : النهي، تقول : زجرت البعير حتى مضى، وأنا أزجره زجراً،
ويقول: زجرته وأزدجرته وقد ازدجر بمعنى انزجر، وقول الله عز وجل :
﴿وازدجر﴾⁽¹⁸³⁰⁾ أي زجروه عن أن يدعوهم إلى الله.

والوعر : ضد السهل.

قال الناظم :

170- وما أنت بالترقيقِ واصِلُهُ فقِف

عليه به لاحِمْ لِلطَّاءِ فِي «الْقَطْرِ»^(أ)

171- فَوْقُفْكَ بِالْإِشْمَامِ وَالرُّومِ عِنْدَنَا

كَوْصَلِكِ هَذَا قَوْلٌ مِنْ لَيْسِ بِالْغُمْرِ^(ب)

قلت معتصما بالله :

141 قوله : «وما أنت بالترقيق واصله فقِف عليه به...»، حكم للأمر/ الغالب، وينبغي أن يتحرز عند عقد هذا الأصل، فيضاف إلى العبارة: ما لم تكن الراء مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة، فإنك إن سكنت في الوقف فحمت، وأنت ترققها في الوصل.

وكذلك قوله : «فوقفك بالإشمام والروم عندنا كوصلك...»، يقال : ما لم تكن الراء مضمومة أو مفتوحة غير منونة وقبلها ما يوجب ترقيقها لورش، فإنك إذا وقفت عليها لغيره، وأسكنت أو أشممت، [وقفت]^(ج)، وهو حكم غير

(أ) يقع الشطر الأخير من هذا البيت في بعض كتب القراءات كالتالي :

..... عليه به إذ لست فيه بمضطر

ومعناه - كما شرح ذلك الجعبري - : «أي ليس الوقف لازما لتنسي الكسرة، فيذهب أثرها، بل هو عارض

فاستصحب حكم الأصل». انظر الكنز : 89، الغيث : 271، إبراز المعاني : 259.

(ب) وقع في م بعد هذا البيت بيت آخر وهو :

وقف في مكان النصب أيضا مفخما وقف مضجعا في موضع الرفع والجر

وقد أثبتته ناسخون في الهامش وقال: ثبت هذا البيت في بعض النسخ وليس هو من الأصل.

(ج) سقط من ب، وثبت بالأصل كذلك، والصواب : رقت، أو يكون حذف بعد قوله : وقفت «بالترقيق»،

ويقوي الوجه الأول قوله قبل : فحمت.

حكم الوصل، لأنه تفخم فيه ؛ وقد أوضحت لك الباب مفسرا، إذ النظم قاده إلى أن يأتي به ميسرا⁽¹⁸³¹⁾.

اعلم أنه لا خلاف أن الوقف على الرء المضمومة منونة كانت أو غير منونة، إذا كان قبلها فتحة أو ضمة أو ساكن غير الياء هما قبله، بالتفخيم - رمت حركة الرء أو أشممت أو أسكنت - (1832) نحو : ﴿تسر﴾⁽¹⁸³³⁾ و ﴿أكبر﴾⁽¹⁸³⁴⁾ و ﴿أمر﴾⁽¹⁸³⁵⁾ و ﴿حمر﴾⁽¹⁸³⁶⁾ وشبهها، فإن كان قبلها كسرة توجب ترقيقها⁽¹⁸³⁷⁾، وسكنتها للوقف / أو أشممت، فلا خلاف أيضا في ترقيقها، لأن الإشمام لا يكون إلا بعد السكون المحض. وإن رمت الحركة، رقت الرء لورش وحده وفخمتها لغيره، لأن الروم حركة في الوزن، فجرى على أصله في الوصل⁽¹⁸³⁸⁾، وذلك نحو : ﴿أشر﴾⁽¹⁸³⁹⁾ و ﴿خبير﴾⁽¹⁸⁴⁰⁾ و ﴿كبر﴾⁽¹⁸⁴¹⁾ وشبهه؛ هذا حكم المضمومة.

142

فإن كانت الرء الموقوف عليها مفتوحة⁽¹⁸⁴²⁾، فلا خلاف في ترقيقها فيه إذا كان قبلها ما يوجب ترقيقها، لأنها ترجع ساكنة، ما لم يكن الساكن الذي

أظن الإيراد الذي أورده الشارح هنا على الناظم غير وارد عليه، لأن ذلك رأي الناظم وقد نقله عنه كثير من أئمة الأداء، فلا وجه لتعديل عبارته طالما كان مراده منها كذلك، وقد قال مكّي في الكشف 1/ (218) : «ولو أن قائلنا قال : لا أعتد بالوقف لأنه عارض، وأجري الرء في الوقف على ما كانت عليه في الوصل من ترقيق أو تغليظ، لكان لقوله قياس». وانظر كنز المعاني : 89، وإتقان الصنعة : 314، والنشر: 2/110، تقييد ابن مطروح: 9.

(1832) انظر الإقناع : 1/335، جامع البيان : 3/391.

(1833) البقرة : 68.

(1834) الأنعام : 79.

(1835) القمر : 46.

(1836) فاطر : 27.

(1837) وهي الكسرة اللازمة، وكأنه أشار بما يوجب الترقيق إلى الياء الساكنة أيضا.

(1838) أي وجرى غيره على أصله.

(1839) القمر : 25.

(1840) آل عمران : 153.

(1841) غافر : 155.

(1842) لا بد من تقييدها هنا بكونها غير منونة.

يحول بينها وبين الكسرة حرف استعلاء⁽¹⁸⁴³⁾، وذلك نحو : ﴿السير﴾⁽¹⁸⁴⁴⁾ و ﴿العير﴾⁽¹⁸⁴⁵⁾ و ﴿لن يوخر﴾⁽¹⁸⁴⁶⁾ و ﴿السحر﴾⁽¹⁸⁴⁷⁾ و ﴿الخنزير﴾⁽¹⁸⁴⁸⁾ وشبهه.

فإن كان ذلك الساكن حرف استعلاء نحو ﴿مصر﴾⁽¹⁸⁴⁹⁾، فلا خلاف في تفخيمها⁽¹⁸⁵⁰⁾ وكذا لا خلاف في تفخيمها إذا انفتح ما قبل الراء أو انضم، وسواء حال بينهما ساكن - غير الياء - أو لم يحل نحو : ﴿ألم تر﴾⁽¹⁸⁵¹⁾ و ﴿كبر مقتا﴾⁽¹⁸⁵²⁾ و ﴿العسر﴾⁽¹⁸⁵³⁾ و ﴿فلا يامن مكر الله﴾⁽¹⁸⁵⁴⁾ وشبهه، هذا حكم / المفتوحة.

143

فإن كانت الراء مكسورة، فلا خلاف أيضا أن الوقف عليها بالترقيق ما لم تكن كسرتها عارضة لمن رام الحركة - بأي حركة تحرك ما قبله - نحو :

(1843) استدرك الشارح هنا على كلام مقدر كأنه قال: سواء حال بين الكسرة وبين الراء ساكن أو لم يحل، ما لم يكن...
(1844) سياً: 18.
(1845) يوسف: 82.
(1846) المنافقون: 11.
(1847) يونس: 81.
(1848) المائدة: 62.
(1849) يوسف: 99.

(1850) أطلق الشارح الاتفاق على التفخيم في الوقف على ﴿مصر﴾ - وهو اختيار شيخها ابن شريح - وليس كذلك، فقد قطع الداني في جامعه (890/3) بالترقيق فيه، بل قال ابن الجزري (106/2): «وهو الأشبه بمذهب الجماعة» وإن كان اختياره في ﴿مصر﴾ التفخيم نظرا للوصل وعملا بالأصل. وما قيل عن ﴿مصر﴾ يقال عن ﴿القطر﴾، ولم يبد الشارح فيها قولاً - رغم تصريح الناظم بالترقيق فيها - إلا أنه لم يستشها من المرقق فيما حال بين الكسر فيه والراء ساكن. انظر البيت 171، ورقعها الداني في الجامع: 892/3، واختار فيها ابن الجزري الترفيق نظرا للأصل وعملا بالوصل، كما قال.
(النشر: 106/2)، انظر أيضا الكنز: 89، الغيث: 271، إتقان الصنعة: 314، إبراز المعاني: 259.

(1451) إبراهيم: 30.

(1852) غافر: 35.

(1853) البقرة: 184.

(1854) الأعراف: 98.

﴿نهر﴾⁽¹⁸⁵⁵⁾ و﴿سعر﴾⁽¹⁸⁵⁶⁾ و﴿منهمر﴾⁽¹⁸⁵⁷⁾، فإن سكن، نظر إلى ما قبل الراء، فإن كان ضمًا أو فتحًا، وقف بالتفخيم⁽¹⁸⁵⁸⁾ نحو: ﴿من مطر﴾⁽¹⁸⁵⁹⁾ و﴿سعر﴾⁽¹⁸⁶⁰⁾ و﴿بالنذر﴾⁽¹⁸⁶¹⁾ وشبهه. وإن كانت كسرة أو ياء ساكنة، أو ساكنًا قبله كسرة، وقف بالترقيق نحو: ﴿منهمر﴾⁽¹⁸⁶²⁾ و﴿مستمر﴾⁽¹⁸⁶³⁾ و﴿على البر﴾⁽¹⁸⁶⁴⁾ و﴿نذير﴾⁽¹⁸⁶⁵⁾ و﴿قطمير﴾⁽¹⁸⁶⁶⁾ و﴿الذكر﴾⁽¹⁸⁶⁷⁾ وشبهه.

فإن كان قبلها فتحة مماله نحو: ﴿الابرار﴾⁽¹⁸⁶⁸⁾ و﴿الاشرار﴾⁽¹⁸⁶⁹⁾ و﴿بشرر﴾⁽¹⁸⁷⁰⁾ ووقفت بالروم، فلا خلاف في الترقيق، وإن سكنت، رقت لورش وحده⁽¹⁸⁷¹⁾، فإن كانت كسرة الراء عارضة - كانت للساكين أو كانت

(1855) القمر: 54.

(1856) القمر: 47.

(1857) القمر: 11.

(1858) لأن التفخيم هو حكم الراء الساكنة مع الفتح والضم في مذهب الكل في حال الوصل.

(1859) النساء: 101.

(1860) القمر: 47.

(1861) القمر: 23.

(1862) القمر: 11.

(1863) القمر: 19.

(1864) المائدة: 3.

(1865) فاطر: 23.

(1866) فاطر: 13.

(1867) النحل: 43.

(1868) آل عمران: 193.

(1869) ص: 61.

(1870) الرسائل: 32.

(1871) تفرد ورش بالترقيق، حالة الإسكان، متعلق بكلمة ﴿بشرر﴾ لترقيقه لها وصلًا، ولا يتعلق بما قبل الراء فيه فتحة مماله، لأن ذلك شيء يشارك ورش فيه جميع أصحاب الإمالة - محضة أو مقللة - أو يكون المراد بتفرد ورش في الكل، تفرده عن قالون، وهو الأشبه. وقد شذم مكّي في التبصرة (401 - 414) بالتفخيم لورش - فيما قبل الراء فيه فتحة مماله - وقفًا مع إمالة بين بين.

انظر الرد عليه في النشر: 106/2 - 107.

حركة همزة - نحو : ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ﴾⁽¹⁸⁷²⁾ و﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ﴾⁽¹⁸⁷³⁾ و﴿انْتَظِرْ-
انْهَم﴾⁽¹⁸⁷⁴⁾ و﴿انْحَر-ان﴾⁽¹⁸⁷⁵⁾ وشبهه، نظرت أيضا إلى ما قبلها، فإن كان فتحا
أو ضمًا، فحمت، وإن كان كسرا رقت. هذا كله لورش⁽¹⁸⁷⁶⁾.

ولا خلاف /في ترقيق الراء الساكنة إذا كان قبلها كسرة نحو : ﴿وَأَنْذِرِ﴾⁽¹⁸⁷⁷⁾
و﴿اصْبِر﴾⁽¹⁸⁷⁸⁾ و﴿فَكْبِر﴾⁽¹⁸⁷⁹⁾ و﴿فَانْتَصِر﴾⁽¹⁸⁸⁰⁾ وشبهه. وماعدا ذلك فبالفتح لا
غير⁽¹⁸⁸¹⁾.

144

اللغة :

القطر : النحاس الذائب.

والغُمُر : الصبي الذي لم يجرب الأمور.

(1872) إبراهيم : 46.

(1873) النور : 61.

(1874) السجدة : 30.

(1875) الكوثر : 3و2.

(1876) مذهب الناظم الترقيق في الكل مطلقا، وتابعه عليه قوم، وفرق بعضهم في الكسر العارض بين عروضه
للساكين فرقق، وبين حركة النقل - بخصوص موضعين - ففتح. انظر الكافي : 41، وتلخيص ابن
بليمة : 52، وقال الداني في الجامع (3/893) : «وأما الراء الساكنة فإنها تجري في الوقف مجراها في
الوصل، وسواء حركت في الوصل للساكين أو بحركة همزة». وقال في النشر (2/109) : «والقول
بالتفخيم حالة السكون هو المقبول المنصور، وهو الذي عليه عمل أهل الأداء».

(1877) إبراهيم : 46.

(1878) الروم : 59.

(1879) المدثر : 3.

(1880) القمر : 10.

(1881) انظر في أحكام الوقف على الراء: جامع البيان/3: 890-893، الإقناع : 1/235-236، كنز المعاني: 89ظ،
النشر : 2/104 - 106.

قال الناظم :

باب اللامات^(أ)

- 172- إذا جاء حرفٌ ساكنٌ مطبَقٌ^(ب) معاً
وقد فتحت أو ضمت اللام في الإثرِ
173- ففتحٌ ومهما تفتح الطاء قبلها^(ج)
أو الصاد^(د) فالتفخيمُ فيها بلا حَظَرِ
174- ولكن مع التشديدِ والضمِّ رُققت
وفيها مع الفتح اختلافٌ كذا أدري^(هـ)

قلت معتصماً بالله :

فخم ورش - كما ذكر - اللام⁽¹⁸⁸²⁾ المفتوحة والمضمومة إذا وقع قبلها^(و)
حرف من حروف الإطباق ساكناً⁽¹⁸⁸³⁾، فالطاء⁽¹⁸⁸⁴⁾ نحو : ﴿مطلع﴾⁽¹⁸⁸⁵⁾

- (أ) في س: ذكر... وفي ب وق: باب تفخيم اللامات وترقيقها، وفي ز: ذكر تفخيم اللامات.
(ب) في ط: إذا جاء حرف مطبق ساكناً.
(ج) في ز وج: بعدها.
(د) في س وع: الطاء، مشالة.
(هـ) في م: أقرى.
(و) في ب: بعدها، خطأ.

(1882) اللام أصلها التريق لأنها منسفة، وتفخم لأمرين : إما للتعظيم، وإما لحروف الإطباق تقع قبلها، وذلك مجانسة للفظ لما قبله، وهذا فاش في لغة أهل الحجاز إرادة منهم لنفي الإمالة في ذلك، فتراهم يقربون الحرف من الحرف والحركة من الحركة ليتجانس اللفظ ويعمل اللسان عملاً واحداً. انظر تقييد ابن مطروح : 9ظ.

- (1883) اشترط الجمهور من القراء لتفخيم اللام عند ورش، أن تكون مفتوحة، وأن تكون الصاد والطاء والظاء قبلها مفتوحات أو سواكن. انظر النشر : 112/2، التذكرة : 246/1، جامع البيان: 894/3.
(1884) لم يعتبر بعض القراء الطاء سبباً في تغليظ اللام. التذكرة : 246/1، والعنوان : 63.
(1885) سورة القدر : 5، وهو الموضوع الفرد الذي وقعت فيه الطاء ساكنة قبل لام مفتوحة.

و﴿تطلع﴾ (1886) والطاء، نحو ﴿أظلم﴾ (1887) و﴿مظلوما﴾ (1888)، والصاد (1889) نحو :
 ﴿إصلاح﴾ (1890) و﴿قول فصل﴾ (1891)، والضاد (1892) نحو : ﴿أضللتهم﴾ (1893)
 و﴿فضل الله﴾ (1894) وشبه ذلك كله. وقد قرأتها له بعد الضاد بالترقيق نحو :
 ﴿أضللتهم﴾ و﴿فضل الله﴾، وقرأت له / المضمومة بعد الطاء مرققة أيضا نحو :
 ﴿تطلع﴾ (1895)، فإن تحركت حروف الإطباق قبل هذين اللامين (1896) نظرت :
 فإن كان الحرف صادًا غير مكسورة، فخم اللام المفتوحة نحو ﴿الصلوة﴾ (1897)
 و﴿صلبوه﴾ (1898) و﴿أن يوصل﴾ (1899) و﴿فلما فصل﴾ (1900) وشبهه. فإن
 انكسرت الصاد قبلها رقق اللام نحو : ﴿فصلت﴾ (1901) و﴿حصل﴾ (1902)
 وشبههما. وكذا ترقق إن كانت اللام المضمومة بعدها نحو : ﴿بصلون﴾ (1903)
 و﴿صلوا عليه﴾ (1904) وشبهه.

(1886) الكهف : 87.

(1887) البقرة : 19.

(1888) الإسراء : 33.

(1889) من القراء من قصر تفخيم اللام على مجاورتها لحرف الصاد خاصة. الإقناع : 339/1، النشر: 113/2،
 المنتوري : 221 و.

(1890) النساء : 35.

(1891) الطارق : 13.

(1892) انظر التجريد: 19 ط، والكافي: 38.

(1893) الفرقان : 17.

(1894) الجمعة : 4.

(1895) الكهف : 87.

(1896) أي المفتوحة والمضمومة.

(1897) البقرة : 2.

(1898) النساء : 156.

(1899) لبقرة : 26.

(1900) البقرة : 247.

(1901) هود : 1.

(1902) العاديات : 10.

(1903) الرعد : 23.

(1904) الأحزاب : 56.

فإن كان الحرف قبل هذين اللامين طاء أو ظاء أو ضادا بأي حركة تحرك، فرق اللامين بعده، فالطاء نحو: ﴿الطلق﴾⁽¹⁹⁰⁵⁾ و﴿طلوع﴾⁽¹⁹⁰⁶⁾ و﴿فطل﴾⁽¹⁹⁰⁷⁾ و﴿إن البطل﴾⁽¹⁹⁰⁸⁾ و﴿زهق البطل﴾⁽¹⁹⁰⁹⁾، والطاء نحو: ﴿ظلموا﴾⁽¹⁹¹⁰⁾ و﴿لظلوا﴾⁽¹⁹¹¹⁾ و﴿ظلة﴾⁽¹⁹¹²⁾ و﴿لظوم﴾⁽¹⁹¹³⁾ و﴿ظلل﴾⁽¹⁹¹⁴⁾، والضاد نحو: ﴿ضلل﴾⁽¹⁹¹⁵⁾ و﴿بل ضلوا﴾⁽¹⁹¹⁶⁾ وشبهه. وقد فحمت له اللام المفتوحة بعد الطاء والطاء المفتوحين⁽¹⁹¹⁷⁾ نحو: ﴿الطلق﴾ و﴿ظلموا﴾ وشبههما.

وإذا جاءت المفتوحة مشددة⁽¹⁹¹⁸⁾ بعد صاد مفتوحة نحو: ﴿مصلى﴾⁽¹⁹¹⁹⁾ / أو ﴿يصلبوا﴾⁽¹⁹²⁰⁾، أو حال بين الصاد واللام ألف نحو: ﴿فصالا﴾⁽¹⁹²¹⁾ و﴿يصلحاً﴾⁽¹⁹²²⁾، أو جاءت في مثل: ﴿خلطوا﴾⁽¹⁹²³⁾

146

(1905) البقرة: 227.

(1906) طه: 128.

(1907) البقرة: 264.

(1908) الإسراء: 81.

(1909) الإسراء: 81.

(1910) النساء: 167.

(1911) الروم: 50.

(1912) الأعراف: 171.

(1913) إبراهيم: 37.

(1914) يس: 55.

(1915) يوسف: 8.

(1916) الأحقاف: 27.

(1917) وقد سبق له أن قرر أيضا تفخيم اللام معهما ساكتين

(1918) إنما تصور إجراء الخلاف في المشددة من أجل اعتبار الشدة فاصلا بين اللام وحرف الاستعلاء، إذ أن ذلك الفاصل هو لام أدغمت في مثلها فصارا حرفا واحدا؛ ولم يعتبر جمهور القراء ذلك، لأن اللام لم تخرج في ذلك عن أن حرف الاستعلاء وليها. انظر إبراز المعاني: 187/2.

(1919) البقرة: 124.

(1920) المائدة: 35.

(1921) البقرة: 231.

(1922) النساء: 127، وقد أتى بالحرف على مقروء نافع.

(1923) التوبة: 103.

﴿أخلصوا﴾⁽¹⁹²⁴⁾ و﴿وليتلطف﴾⁽¹⁹²⁵⁾ و﴿اخلصين﴾⁽¹⁹²⁶⁾ و﴿فاستغلظ﴾⁽¹⁹²⁷⁾ وشبهه، فبالتحميم والترقيق قرأت له اللام في هذا كله⁽¹⁹²⁸⁾، إلا إذا وقع ﴿صلى﴾ رأس آية بين رءوس آي، فلم أقرأ السلام إلا بالترقيق⁽¹⁹²⁹⁾ نحو: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾⁽¹⁹³⁰⁾، و﴿ذكر اسم ربه فصلى﴾^{(ب)(1931)} وشبههما⁽¹⁹³²⁾، [وإنما ذلك لينتظم رءوس الآي]^(ج) بلفظ واحد، ولذا تفخم لام ﴿صلى﴾ إذا وقفت عليه إن كنت تقرأ له كل ألف منقلبة عن ياء أو واو بين اللفظين - كما قدمنا⁽¹⁹³³⁾

(أ) ثبت ما سبق في ب كالتالي: واختلفا في ثلاثة مواضع: في ﴿فصلا﴾ و﴿يصلحا﴾ وموضع مع الطاء وهو: ﴿طال﴾، ﴿أفطال﴾، ﴿حتى طال﴾، فالأكثرون على ترقيقها لأجل الفاصل بينها، وغيرهم بالتغليظ لقوة الاستعلاء وهو الأقرب والأوجه، ومنهم من رقق الطاء وفخم الصاد إذا حال بينهما حائل - أي بين الصاد واللام ألف - نحو: ﴿فصلا﴾ أو جاءت في مثل ﴿خطوا﴾ ونحوه بالتحميم والترقيق، وبالوجهين قرأت له في هذا كله، إلا إذا وقع ﴿صلى﴾...

(ب) في ب زيادة تمثيل بقوله و﴿ينهى عبدا إذا صلى﴾ [العلق:9-10].

(ج) سقطت من ب.

(1924) النساء:135.

(1925) الكهف:19.

(1926) يوسف:24.

(1927) الفتح:29.

(1928) انظر شرح الهداية : 50 ط، جامع الداني : 3/900، التجريد : 19 ط، تلخيص ابن بليمة : 52، الكافي : 38-39، تلخيص أبي معشر : 198، الهادي:11 ط، تقييد ابن مطروح:10 ط.

(1929) وما ذهب إليه الشارح هو الذي في التبصرة:415، وهو الاختيار في التجريد : 19 ط، والإقناع : والأقيس في التيسير : 58، والأوجه عند ابن مطروح (التقييد 10) والأرجح في الشاطبية : 29، حيث قال رحمه الله : وعند رءوس الآي ترقيقها اعتلا

وانظر أيضا النشر : 2/113.

(1930) القيامة:30. (1931) الأعلى : 15.

(1932) لم يبق من شبههما سوى ثالث ثلاثتها، وذلك وارد في نسخة ب.

(1933) انظر باب الإمامة ص : 166، وفيه إيماء إلى أن الخلاف لا يعرض في تغليظ اللام من أجل الألف المنقلبة عن الياء إلا على وجه التقليل لورش، أما على وجه الفتح، فلا وجه لهذا الخلاف، إذ التفخيم حينئذ متعين، ليطرد الباب على نسق واحد، وإنما جرى الخلاف لورش في رءوس الآي لأنه يميلها - مقللة - وجها واحدا. إذ الإمامة والتغليظ ضدان لا يجتمعان.

لارتفاع العلة⁽¹⁹³⁴⁾. وإذا حال بين اللام والطاء ألف نحو : ﴿أفطال﴾⁽¹⁹³⁵⁾،
فبالتريق قرأت⁽¹⁹³⁶⁾.

واعلم أن الألف الواقعة بعد هذه اللام المفخمة يشوبها تفخيم. وهذا هو
الحرف الخامس من المزيّدة، ولا أقول : إنه يقربها من لفظ الواو⁽¹⁹³⁷⁾ لأن ذلك
القول للغة محكية عن بعض العرب لم يقرأ بها /أحد من القراء، وإنما سبيل هذه
الألف سبيلها إذا وقعت بعد حرف من حروف الاستعلاء نحو : ﴿قال﴾⁽¹⁹³⁸⁾
و﴿ضاق﴾⁽¹⁹³⁹⁾ و﴿صال﴾⁽¹⁹⁴⁰⁾ و﴿طال﴾⁽¹⁹⁴¹⁾ و﴿خاف﴾⁽¹⁹⁴²⁾
و﴿غالب﴾⁽¹⁹⁴³⁾ و﴿ظالم﴾⁽¹⁹⁴⁴⁾ وشبهه. أو ما تنزل منزلتها نحو : ﴿راق﴾⁽¹⁹⁴⁵⁾
و﴿راشد﴾ و﴿راكب﴾⁽¹⁹⁴⁶⁾. كما أن اللفظ بهذه الألف خلاف اللفظ بها إذا

147

(1934) وهي ما ذكره من التناسب بين رءوس الآي، والمؤاخاة فيما بينها، وذلك لأن الحرف المذكور لم يقع
فاصلة. انظر الدر النثير : 122/4 - 123، جامع البيان : 896/3.

(1935) طه : 85.

(1936) فرق الشارح - فيما حال بين حرف الاستعلاء و بين اللام فيه ألف - بين الصاد والطاء، فأجرى
الوجهين مع الصاد - لأجل الفاصل - وقطع بالتريق مع الطاء - اعتدادا بقوته - جرى في ذلك على
مذهب صاحب التجريد 19: ظ، والكافي : 39 ؛ وذهب عامة أهل الأداء إلى إدراج الصاد والطاء في
هذا الباب ضمن حكم واحد، إما تريقاً أو تفخيماً، إعمالاً للوجهين. انظر جامع البيان : 897/3،
التذكرة : 246/1، الحرز : 29، النشر : 113/2 - 114.

(1937) كأن الشارح لم يرتض قول مكّي عن هذه الألف (الرعاية : 109) : «وهي ألف يخالط لفظها تفخيم
يقربها من لفظ الواو».

(1938) البقرة : 29.

(1939) هود : 76.

(1940) الصافات : 136.

(1941) الحديد : 15.

(1942) البقرة : 181.

(1943) الأنفال : 49.

(1944) الكهف : 35.

(1945) القيامة : 26.

(1946) هذه المفردة والتي قبلها لا توجدان في القرآن الكريم.

وقعت بعد بقية الحروف نحو: ﴿برزون﴾⁽¹⁹⁴⁷⁾ و﴿متاب﴾⁽¹⁹⁴⁸⁾
 و﴿أثاروا﴾⁽¹⁹⁴⁹⁾ و﴿جاعل﴾⁽¹⁹⁵⁰⁾ و﴿حافين﴾⁽¹⁹⁵¹⁾ و﴿جائر﴾⁽¹⁹⁵²⁾
 و﴿ذاقوا﴾⁽¹⁹⁵³⁾ و﴿زاغوا﴾⁽¹⁹⁵⁴⁾ و﴿كان﴾⁽¹⁹⁵⁵⁾ و﴿ألن﴾⁽¹⁹⁵⁶⁾ و﴿فما﴾⁽¹⁹⁵⁷⁾
 و﴿المنافقون﴾⁽¹⁹⁵⁸⁾ و﴿عابري﴾⁽¹⁹⁵⁹⁾ و﴿فاز﴾⁽¹⁹⁶⁰⁾ و﴿سارب﴾⁽¹⁹⁶¹⁾
 و﴿شاقوا﴾⁽¹⁹⁶²⁾ و﴿وال﴾⁽¹⁹⁶³⁾ و﴿هاد﴾⁽¹⁹⁶⁴⁾ و﴿يرب﴾⁽¹⁹⁶⁵⁾ وأشباه ذلك كله.

اللغة :

الإثر : المتابعة، والحظر: المنع، ومنه قول الله تعالى: ﴿وما كان عطاء ربك
 محظورا﴾⁽¹⁹⁶⁶⁾ أي ممنوعا.

(1947)

(1948)

(1949) غافر : 15.

(1950) آل عمران : 55.

(1951) الزمر : 75.

(1952) النمل : 9.

(1953) التغابن : 5.

(1954) الصف : 5.

(1955) الأحزاب : 24.

(1956) البقرة : 70.

(1957) الأحقاف : 25.

(1958) المنافقون : 1.

(1959) النساء : 43.

(1960) آل عمران : 185.

(1961) الرعد : 11.

(1962) الأنفال : 13.

(1963) الرعد : 12.

(1964) الرعد : 34.

(1965) الفرقان : 30.

(1966) الإسراء : 20.

قال الناظم :

- 175- وإن سكنت ما بين صادين فُخِّمَتْ
لدى سورة «الرحمن» أو سورة «الحجر»
176- وفي «اختلطت»^(أ) و«اغلظ عليهم» و«أخلصوا»
وفي «خلطوا» خلف شرحناه في السفر^(ب)
177- وفي «ظلموا» أيضا كما في «ثلاثة»
ولكن بتريق قرأت على الحبر

/قلت معتصما بالله :

148

فخم ورش اللام الأولى من : ﴿صلصل﴾ في الحجر⁽¹⁹⁶⁷⁾ والرحمن⁽¹⁹⁶⁸⁾ كما
قال لوقوعها بين حرفين مستعنيين مطبقين⁽¹⁹⁶⁹⁾، وقد قيل: إنه يرققها⁽¹⁹⁷⁰⁾،
وبالأول قرأت. ولاخلاف بعد في تريق اللام الساكنة حيث وقعت، وسواء
وقع قبلها أو بعدها حرف من حروف الإطباق أو لم يقع نحو: ﴿وصلنا﴾⁽¹⁹⁷¹⁾
و﴿صلدا﴾⁽¹⁹⁷²⁾ و﴿طلعها﴾⁽¹⁹⁷³⁾ و﴿فظلتم﴾⁽¹⁹⁷⁴⁾ و﴿ظلت﴾⁽¹⁹⁷⁵⁾

(أ) م: فاختلط، وهي أولى لورودها كذلك مادة وصيغة، وفي ع: «وفي اختلط» وفيه إخلال بالوزن.
(ب) في الأصل وحده: الشعر. وفي م: كذا خص في السفر.

(1967) آية : 28 و 43.

(1968) آية : 12.

(1969) انظر تلخيص العبارات : 52، والهادي : 11ظ، والتجريد : 19ظ، والكافي : 39، وأجرى الوجهين فيها
صاحب التبصرة : 416.

(1970) وبالتريق قطع صاحب التيسير : 58، وجامع البيان : 3/899، والعنوان : 65، والتذكرة : 1/246،
والمنتوري : 223ظ، تقييد ابن مطروح : 10و، وقال في النشر (2/114) : «وهو الأصح رواية وقياسا
حملا على سائر اللامات السواكن».

(1971) القصص : 51.

(1972) البقرة : 263.

(1973) الشعراء : 148.

(1974) الواقعة : 68.

(1975) طه : 95.

و﴿فصلنا﴾⁽¹⁹⁷⁶⁾ و﴿فضلنهم﴾⁽¹⁹⁷⁷⁾ وشبهه، وقد قرئ لورش بتفخيم لام
﴿ثلاثة﴾ حيث وقع⁽¹⁹⁷⁸⁾، واستثنى له منها مواضع⁽¹⁹⁷⁹⁾، ورويت عنه⁽¹⁹⁸⁰⁾، ولم
أقرأ بتفخيمها على أحد⁽¹⁹⁸¹⁾ فلهذا أضربت عن ذكر ما وقع فيه.

ورقق قالون اللام في جميع ما ذكرنا أن ورشا فخمها.

ولا خلاف أيضا في ترقيق اللام إذا انكسرت أو انكسر ما قبلها نحو :
﴿فصل لربك﴾⁽¹⁹⁸²⁾ و﴿فطلقوهن﴾⁽¹⁹⁸³⁾ و﴿من يظلم﴾⁽¹⁹⁸⁴⁾ و﴿أن تضل﴾⁽¹⁹⁸⁵⁾
وشبه ذلك.

149 وقد تقدم الخلاف في لام / ﴿خلطوا﴾ و﴿اغلظ﴾ وشبهه فيما مضى من
الباب⁽¹⁹⁸⁶⁾.

(1976) الأنعام : 127.

(1977) الإسراء : 70.

(1978) عدة الوارد منها في القرآن الكريم: 11 حرفا أولها الذي في البقرة: 195، قال ابن مطروح (التقييد 10
ظ): «وإنما فخمها في ﴿ثلاثة﴾ لشبهه الناء بالطاء إذ هي من مخرجها، فكان اللام وقعت بين طاءين».

(1979) وذلك من طريق داود بن أبي طيبة، وهي أربعة :

أ - ﴿بثثةءالف﴾ [ءال عمران : 124].

ب - ﴿وثلت وربع﴾ [النساء : 3].

ج - ﴿في ظلمت ثلث﴾ [الزمر : 7].

د - ﴿ظل ذي ثلث شعب﴾ [المرسلات : 30].

انظر الهادي : 11ظ، التجريد : 19ظ، الإقناع : 342/1، النشر : 115/2.

(1980) من طريق يونس بن عبد الأعلى الصدفي وداود بن أبي طيبة، كما في الهادي: 11ظ، وتقييد ابن
مطروح: 10ظ، فايراد الناظم لهذه الرواية إنما هي حكاية طريق الغير ليس غير.

(1981) قال الداني : «والمعروف عن ورش وعن سائر القراء والرواة ترقيقها في كل حال، وبذلك قرأت
للجماعة... وعليه عامة أهل الأداء». جامع البيان 903/3 وقال ابن مطروح: «ولم أر من ذكر أنه فخم
اللام في ﴿ثلاثة﴾ إلا ما حكى عن داود بن أبي طيبة ويونس بن عبد الأعلى خاصة، ولا عول عليها في
هذا أحد من أهل الأداء عن ورش» التقييد: 10ظ.

(1982) الكوثر : 3.

(1983) الطلاق : 1.

(1984) الفرقان : 19.

(1985) البقرة : 281.

(1986) انظر ص : 365.

قال الناظم :

- 178- وإن وقع اسمُ اللهِ والفتحُ قبله
أو الضمُّ فخمناهُ سبحانُ^(أ) ذي الغفر
- 179- لورشٍ وقالونٍ وغيرهما معا
وهذا جنى العلمِ فاقطفه كالزهر

قلت معتصما بالله :

لا خلاف في تفخيم لام^(ب) اسم الله تعالى إذا كان قبله فتحة نحو : ﴿قال الله﴾⁽¹⁹⁸⁷⁾ أو ضمة نحو : ﴿يغفر الله﴾⁽¹⁹⁸⁸⁾ وشبههما، ولام «اللهم» يجري هذا المجرى مع هاتين الحركتين نحو : ﴿ابن مريم اللهم﴾⁽¹⁹⁸⁹⁾ و﴿وإذ قالوا اللهم﴾⁽¹⁹⁹⁰⁾ فإن [انكسر]^(ج) ما قبل اللام في هذين، فلا خلاف في ترقيق لاميها نحو : ﴿بسم الله﴾⁽¹⁹⁹¹⁾ و﴿بالله﴾⁽¹⁹⁹²⁾ و﴿قل اللهم﴾⁽¹⁹⁹³⁾ وشبهه. هذا إجماع من القراء⁽¹⁹⁹⁴⁾.

(أ) في س: ذو.

(ب) في ب: اللام في.

(ج) في الأصل: الكسر.

(1987) المائة: 121.

(1988) يوسف: 92.

(1989) المائة: 116.

(1990) الأنفال: 32.

(1991) هود: 41.

(1992) البقرة: 7.

(1993) الزمر: 43.

(1994) انظر حكاية الإجماع على ذلك في : جامع البيان 3/904 و905، جمال القراء : 2/540، النشر: 2/115، وقال الشاطبي في حزره (30) :

اللغة :

الغفر : مصدر، نقول : اللهم اغفر لنا مغفرة وغفرا وغفرانا(1995).

والجنى : كل شيء يؤخذ عن شجرة فهو يجتنى جنى. وكذا كل ثمرة. والاجتناء: أخذك إياه فهو جنى ما دام طريا(1996).

والقطف : اسم للثمار/ المقطوفة، والجمع قطوف وقول الله تعالى:

150

﴿قطفها دانية﴾(1997) يقال : ثمارها قريب يتناولها القاعد والقائم.

والزهرة : نورُ كل نبات. وزهرة الدنيا : حسنها وبهجتها، والزهر والزهرَ لغتان(1998) كالنهر والنهر.

(1995) التاج (غفر) 453/3.

(1996) اللسان (جنى) 155/14.

(1997) الحاقة : 22.

(1998) اللسان (زهر) 331/4.

قال الناظم :

180- ومهما تقع مفتوحة طرفاً فقف
عليها بترقيق سُقيت حياً القَطْر

قلت معتصماً بالله :

إذا وقعت اللام طرفاً [وهي مفتوحة⁽¹⁾] ووقفت عليها، سكنتها للوقف، ورققتها⁽¹⁹⁹⁹⁾ نحو: ﴿بطل﴾⁽²⁰⁰⁰⁾ و﴿لاتنسوا الفضل﴾⁽²⁰⁰¹⁾ و﴿ظل وجهه﴾⁽²⁰⁰²⁾، وشبهه⁽²⁰⁰³⁾، لأن الروم يمتنع عند القراء في المنصوب، فيرجع حكمها لسكونها حكم الساكنة. ويجوز أن تقف بالتفخيم لأن الوقف عارض، وسكون اللام عن حركة قد كان معها تفخيم⁽²⁰⁰⁴⁾، ألا ترى أن من لم يمد واو ﴿سوءت﴾⁽²⁰⁰⁵⁾ إنما راعى أن سكونها عن حركة، وكذا أيضاً من حذف الصلة من هاء الكناية/ في: ﴿لاتدركه الابصر﴾⁽²⁰⁰⁶⁾ وشبهه، أو من ميم الجميع في نحو: ﴿وانتم الاعلون﴾⁽²⁰⁰⁷⁾ لسكونها وسكون اللام بعدها فيهما أنه إذا

151

(أ) ما بين معقوفين سقط من ب.

(1999) انظر مذهب الترقيق في الكافي: 39، الهادي: 11 ظ، التجريد: 19 ظ، تلخيص العبارات: 53.

(2000) الأعراف آية: 118

(2001) البقرة آية: 235، وهذا على مذهب من يرى الضاد سبباً في تغليظ اللام المفتوحة، وإلا فالترقيق متعين هنا وفقاً ووصلاً.

(2002) النحل آية: 58 والزخرف آية: 16.

(2003) وباقي موارد هذه الأمثلة تنحصر في أربعة أحرف: - ﴿أن يوصل﴾ في البقرة آية: 26 والرعد آية: 23 - ﴿فلما فصل﴾ في البقرة آية: 247 - ﴿وقد فصل لكم﴾ في الأنعام آية: 120 - ﴿فصل الخطاب﴾ في ص آية: 19.

(2004) انظر مذهب التفخيم في: العنوان: 65 والتذكرة: 246/1، ومنهم من أجرى وجه التفخيم والترقيق مثل الشارحكما في جامع البيان: 897/3 والشاطبية: 29 وتلخيص أبي معشر: 197 والنشر: 114/2.

(2005) في الأعراف ﴿سوءئهما﴾ و﴿سوءتكم﴾ وقد تقدمتا.

(2006) الأنعام آية: 104.

(2007) آل عمران: 139 والقتال: 36.

ألقى حركة الهمزة على ما قبلها وتحركت اللام لم يرتجع ما كان أذهب لالتقاء الساكنين، لأن تلك الحركة عن سكون قد كان أوجب الحذف، ومع أن النقل عارض، فاعلم⁽²⁰⁰⁸⁾. فإن وقعت اللام طرفاً مضمومة نحو: ﴿فضل الله﴾⁽²⁰⁰⁹⁾ و﴿فصل وما﴾⁽²⁰¹⁰⁾ وشبههما ووقفت أيضاً عليها فأنت إن سكنتها أو أشممتها، رقتها على مذهبهم وعلى مذهبنا - إن أخذت في الوصل بالترقيق في التي بعد الضاد.. وإن كنت آخذاً في الوصل بالتفخيم فخمت على مذهبنا في الوقف، وكذلك إن رمت.

وما ذكرناه من تفخيم اللامات وترقيقها أولاً، فالوصل والوقف فيهن سواء، إلا ما ذكرناه انفاً من أحكام المفتوحة والمضمومة المتطرفتين. ولا خلاف في ترقيق/ ما خرج عن ما قدمناه من الأصول.

152

اللغة :

الحيا : - مقصورا - حيا الربيع الذي يحيى به الأرض من الغيث : وهو المطر⁽²⁰¹¹⁾ والقطر: المطر.

(2008) قارن بباب المد، حيث أورد الشارح الخلاف في إثبات حرف المد وحذفه في نحو ﴿قالوا لن﴾.

(2009) الجمعة:4.

(2010) الطارق:13-41.

(2011) اللسان (حيا) 14 / 215.

قال الناظم :

باب فرش الحروف

- 181- ودونك من فرّش الحروف مَسائلا
تبوئك دار الخلدِ مخضودة السّدر
- 182- قرا «وهو» قالون و«فهو» مُسكنا
و«لهو» و«لهو» و«ثم هو» اقر وارق إلى الغفر
- 183- وقس «هي» إسكانا على «هو» بالحجا
فإن الحجا أمضى من البيض والسّمير

قلت معتصما بالله :

سكن قالون - كما ذكر - هاء «هو» و«هي» إذا كان قبلها واو نحو :
﴿وهو﴾⁽²⁰¹²⁾ ﴿وهي﴾⁽²⁰¹³⁾ أوفاء نحو : ﴿فهو﴾⁽²⁰¹⁴⁾ و﴿فهي﴾⁽²⁰¹⁵⁾ أو لام نحو :
﴿لهو﴾⁽²⁰¹⁶⁾ و﴿لهي﴾⁽²⁰¹⁷⁾ أو ثم نحو : ﴿ثم هو﴾⁽²⁰¹⁸⁾، ولم تقع ثم قبل «هي»
في القراءان. وضم ورش هاء «هو». وكسر هاء «هي».

اللغة :

الخلد : يعني الجنة، والخلود: هو البقاء الذي لا آخر له.

(2012) البقرة:28.

(2013) هود:42.

(2014) النحل:75.

(2015) الحاقة:15.

(2016) الحج:56.

(2017) العنكبوت:64.

(2018) القصص:61.

وتقول : خضدت الشجر خضدا : كسرتة، والخضد : نزع الشوك عن الشجر (2019).

والسدر : شجر النبق، / واحدها سدره.

153

والغفر : إسم نجم من منازل القمر، وهي ثلاثة كواكب لا ضوء لها (2020).

ومعنى «إرق» : ارتفع، يقال : رقى يرقى : إذا علا وارتفع، ومنه قول الله : ﴿فليرتقوا في الأسباب﴾ (2021).

والحجا : العقل.

وأمضى : أقطع.

والبيض : السيوف.

والسمر : الرماح.

(2019) اللسان (خضد) 163/3، وعليه يكون الناظم قد حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه أي منزوعة

شوك السدر (تقييد ابن مطروح 11و).

(2020) اللسان (غفر) 29/5.

(2021) ص:9.

قال الناظم :

- 184- ويقرأ من الياءات تسعاً سواكناً
سأحسبها مُستغفراً حاسبَ الذرِّ (2022)
- 185- فياءان لي «ولئوئمنوا بي» و«إخوتي»
و«محيائي» والوجهان فيها عن المِضْرِي
- 186- وأخرى «ولي فيها» وأخرى «ومن معي»
وثنتان «أوزعني» لدى طلبِ الشُّكر
- 187- وأخرى «وإن لم تؤمنوا لي» وقبلها
«رُجِفتُ إلى ربي» سقى رحمةً قِبري
- 188- وفي ياءِ «ربي» عنه خُلفٌ رويُّته
عن المقرئِ المُرُوي بقَطْرِ الحِجَا قُطْرِي (2023)

قلت معتصماً بالله :

ذكر هذه الياءات بإيماء وإشارات، وأنا أذكرها وسورها مبيّناً، لئلا يشكّل
على قارئها :

﴿ولئوئمنوا بي﴾ في البقرة⁽²⁰²⁴⁾ و﴿محيائي﴾ في الأنعام⁽²⁰²⁵⁾، و﴿إخوتي إن﴾ في
يوسف⁽²⁰²⁶⁾، و﴿ولي فيها مئارب﴾ في طه⁽²⁰²⁷⁾، و﴿من معي﴾ في الشعراء⁽²⁰²⁸⁾،

154

(2022) أي مُستغفراً الله الذي يعلم مثاقيل الذر، إشارة إلى الآية ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ [الزلزلة: 8] (من
تقييد على ابن مطروح 11ظ).

(2023) المرُوي: المسقي، والقَطْر: المطر، والقُطْر: الجانب، وهو من استعاراته الحسان، جعل العلم رحمة تحيا
به النفوس كما أن المطر رحمة تحيا به الأرض. (تقييد على ابن مطروح 11ظ).

(2024) آية: 185.

(2025) آية: 164.

(2026) آية: 100.

(2027) آية: 17.

(2028) آية: 118.

و﴿أوزعني﴾ في النمل⁽²⁰²⁹⁾، والأحقاف⁽²⁰³⁰⁾، و﴿رجعت إلى ربي﴾ في فصلت⁽²⁰³¹⁾، وفي هذه الوجهان عن قالون - كما ذكر - وبالفتح قرأت⁽²⁰³²⁾.

و﴿إن لم تؤمنوا لي﴾ في الدخان⁽²⁰³³⁾، فقرأهن قالون بإسكان الياء، وفتحهن كلهن ورش، وقد روى ورش في ﴿محيي﴾ إسكان الياء عن نافع، واختياره الفتح لأنه كان رواه أيضا⁽²⁰³⁴⁾. وروى الحلواني عن قالون ﴿إني أوفى﴾⁽²⁰³⁵⁾ ساكنة الياء.

(2029) آية: 19.

(2030) آية: 14.

(2031) آية: 49.

(2032) قال في النشر : 169/2، 168 «والوجهان صحيحان عن قالون، غير أن الفتح أشهر وأكثر وأقرب منه».

(2033) آية: 20.

(2034) والفتح في ﴿محيي﴾ أقيس في العربية، والإسكان آثر في الرواية وهو الوجه المقدم لورش نسا وأداء السبعة: 275، التيسير: 108، النشر: 176/2، 179. تقييد على ابن مطروح: 11و.

(2035) يوسف: 59. وانظر التقييد على ابن مطروح: 11و وفيه : «وقد روي عنه (أي قالون) أيضا في قوله ﴿إني أوفى﴾ و﴿سيلي أذعو﴾ الإسكان والفتح، والعمل فيهما على الفتح».

قال الناظم :

189- ويقرا «لئلا» حيث كان بهمزة
وباء «البيوت» الدهر يقرأ بالكسر

قلت معتصما بالله :

فاعل هذين الفعلين وجميع أفعال الباب كله قالون، وقلب ورش الهمزة في
﴿ليلا﴾⁽²⁰³⁶⁾ ياء محضة على حكم التسهيل⁽²⁰³⁷⁾ واتباعا لخط المصحف⁽²⁰³⁸⁾.
وضم باء ﴿البيوت﴾ و﴿بيوت﴾ حيث وقعا⁽²⁰³⁹⁾.

(2036) البقرة: 149 والنساء: 164 والحديد: 28.

(2037) لأنها همزة مفتوحة بعد كسر.

(2038) لئلا: أصله: لأن لا، فأدغمت النون في لا، ثم رسم «لئلا» على مراد الوصل والتخفيف.

انظر في قراءة ورش هذه المفردة : النشر: 1/397، الأبراز: 1/400، القصد: 346، التيسير: 35.

(2039) أي: منكرا أو معرفا أو مضافا نحو: (بيوت النبي)، الأحزاب: 53.

انظر في هذه المفردة: العنوان: 73، السبعة: 178، التيسير: 80.

قال الناظم :

- 190- ويقرا حروفاً خمسة باختلاسها
 فطِرَ نحوَ حَيِّ عن فراخكَ والوَكْرِ
 191- «نِعِمًّا» جميعاً في المكانين ثم لا
 «تَعَدُّوا» و«أَمَّنْ لَأَيَّهَدِّي» طَمًا بحري
 192- وآخِرُ في «بَاسِينَ» في قوله «يُخَصِّمُ
 صَمُونَ» فيأسُقيا لروضِ الحِجَا النُّضْرِ

155

قلت معتصماً بالله :

اختلس قالون حركة عين ﴿فنعما﴾ في البقرة⁽²⁰⁴⁰⁾، و﴿نعما﴾ و﴿تعدوا﴾ (كلاهما)^(أ) في النساء⁽²⁰⁴¹⁾، وحركة هاء ﴿يهدي﴾ في يونس⁽²⁰⁴²⁾، وخاء ﴿يخصمون﴾ في يس⁽²⁰⁴³⁾، وقد قرأتها كلها بالإسكان⁽²⁰⁴⁴⁾. ومعنى الاختلاس : «سرعة اللفظ بالحركة فيهن».

[وحقق ورش الحركة]^(ب)، وبالغ في بيانها. والدال من ﴿تعدوا﴾ مشددة (لهما)^(ج) ولا خلاف بينهما في قوله تعالى : ﴿وإن تعدوا نعمة الله﴾⁽²⁰⁴⁵⁾ أنه بضم العين وتشديد الدال.

(أ) زيادة من ب.

(ب) ما بين معقوفين سقط من ب.

(ج) زيادة سقطت من الأصل.

(2040) آية: 270.

(2041) الأولى: 57. والثانية: 153.

(2042) آية: 35.

(2043) آية: 48.

(2044) وهو أيضا وجه صحيح، بل هو اثر. النشر: 2/236، السبعة: 190 - 240 - 326 - 541، العنوان: 86 -

159 - 190، التيسير: 84 - 98 - 122 - 184.

(2045) سورة إبراهيم: 36 والنحل: 18.

اللغة :

الحي : واحد وجمعه أحياء، وأحياء العرب: بيوتها.

والوكر : موضع الطائر الذي يبيض فيه، وهو الخروق في الحيطان والشجر، وجمعه: وكور وأوكار⁽²⁰⁴⁶⁾.

وطما البحر : علا، يقال : طما البحر يطمو طموا : إذا علا، وطم الشيء

يطم طما : إذا كثر حتى يعلو، وهذه كلها / استعارات حسان⁽²⁰⁴⁷⁾.

والنضر : الناعم.

156

(2046) اللسان (وكر) 5/292.

(2047) اللسان(طما) 15/15.

قال الناظم :

193- ويقرا «هأنتم» بوزن «أنتم»
 ويُدخلُ مدًّا فاحصُدِ العلمَ من بَدْرِي
 194- وورشٌ مضى فيها على أصله معا
 فُسْمٌ واشترِ العَلِيَاءَ غَالِيَةَ السُّعْرِ

قلت معتصما بالله :

هذه الكلمة على قراءة نافع وأبي عمرو⁽²⁰⁴⁸⁾ تحتل وجهين:

- أحدهما : أن يكون أصلها «هأنتم» بهمزتين، فتبدل من الأولى هاء، كما قالوا في أرقت الماء : «هرقت»، وفي إياك «هياك»⁽²⁰⁴⁹⁾، وهي قراءة⁽²⁰⁵⁰⁾، فعلى هذا، يجري التسهيل في الثانية لورش على ما قدمنا من الحكمين⁽²⁰⁵¹⁾ له في ﴿هأنذرتهم﴾ ونظائره : إما بدلها ألفا، وإما تسهيلها «بين بين»، وتدخل بينهما ألفا لقالون أيضا.

والوجه الثاني : أن تكون الهاء هاء التنبيه دخلت على «أنتم»، فيكون تسهيل الهمزة «بين بين»، ولا يجوز أن تبدلها ألفا [لثلاث تجمع بين ألفين، ولا يجوز أن تدخل بينهما ألفا]⁽¹⁾ لعدم الضرورة فيه التي تدعو إلى ذلك، إذ هما

(أ) سقط ما بين معقوفين من ب بسبب انتقال النظر.

(2048) وهي بتسهيل الهمزة بين بين، إلا أن قالون وأبا عمرو قرآ بإثبات ألف قبلها، وقراءة ورش بحذف الألف بعد الهاء وقبل الهمزة المسهلة، وله وجه آخر هو إبدال الهمزة ألفا محضة، قال في الحرز (45):

ولا ألف في هاهنم حلا جنا وسهل أحمم وكم مبدل جلا

(2049) انظر المحتسب: 40-39/1.

(2050) هي قراءة أبي السوار الغنوي، وهي قراءة شاذة. الإبانة: 94.

(2051) ويجري له فيها المد الطويل، لسكون النون.

كلمتان⁽²⁰⁵²⁾ بمنزلة «هؤلاء» فاعلم./ والأول مذهب صاحب النظم، وهو أختار⁽²⁰⁵³⁾.

اللغة :

البذر : ما عزل للزرع وللزراعة من الحبوب كلها، والجمع البذور، ومعنى «فاحصد العلم من بذري»⁽²⁰⁵⁴⁾ : خذ العلم من كلامي، شبه بثه العلم لينتفع به بتفريق الزارع بذره، وأمله أن يطعم فينتفع به عند حصاده، وهذا من مליح الاستعارة⁽¹⁾.

(أ) في ب : أحسن الاستعارات.

(2052) هما: «ها» و«أنتم».

(2053) وقد حكى توجيه هذه القراءة في هذا الحرف - على هذين الوجهين - الإمام الشاطبي فقال (الحرز : 45):

وفي هائه التنبيه من ثابت هدى	وإبداله من همزة زان جملا
ويحتمل الوجهين عن غيرهم وكم	وجيه به الوجهين للكامل حملا
ويقصر في التنبيه ذو القصر مذهباً	وذو البديل الوجهان عنه مسهلاً

ورجح أبو شامة كون الهاء للتنبيه - على جميع وجوه القراءات - قال : «لأننا إن جعلنا الهاء بدلا من همزة، كانت تلك الهمزة همزة استفهام، و«هاأنتم» أينما جاءت في القراءان إنما هي للخبر لا للاستفهام». الإبراز : 26/3 - 72.

(2054) قال ابن مطروح (التقييد : 11ظ) : «البذر : كل ما يزرع من جميع الحبوب، والمعهود أنه لا يحصد إلا ما يبذر، فكأنه يقول : فاحصد أنت علما لم تتعن في بذره، ولاشقيت في استخراجه، وقد بذرت لك في قصيدتي هذه، وما وضعت لك تحت ألفاظها من تخيات المعاني والفوائد، بمنزلة البذر يبلغ الباذر له فيه مبلغ آماله وحسن مآله ؛ وهذا من أحسن الاستعارات وأعذبها».

قال الناظم :

195- ويقرأ بالهمز «النسيء» و«قربة»

يخففُ فيها العينَ كالعينِ من حَجْرٍ^(أ)

196- ويقرأ بإخبار عن الروح واهباً

لمريمَ مَنْ نَادَى وَلِيَدًا مِنْ الْحِجْرِ

قلت معتصماً بالله :

قرأ قالون ﴿النسيء﴾⁽²⁰⁵⁵⁾ بالمد والهمز، وأبدل ورش الهمزة ياء وقبلها ياء ساكنة زائدة، فأدغمها فيها⁽²⁰⁵⁶⁾. ومعنى الحرف في القراءتين : التأخير.

وقرأ قالون ﴿قربة﴾⁽²⁰⁵⁷⁾ بإسكان الراء، وضمها ورش⁽²⁰⁵⁸⁾، ومعنى «يخفف فيها العين» : أن أصل الراء الحركة، إذ وزنها «فعلة» ثم خففها (بتسكين)^(ب) عين فعلة، وهي الراء، قال : كما يقولون في حجر حجر.

/وقرأ قالون ﴿لأهب لك﴾⁽²⁰⁵⁹⁾ بهمزة مفتوحة بعد اللام، جعلها ألف المتكلم، والفعل مسند إلى جبريل، وهو الروح المخبر عن الله تعالى، إذ هو تعالى الواهب، والموهوب : عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم، وتقديره - والله أعلم - قال جبريل : إنما أنا رسول ربك [يقول لك] ^(ج) : لأهب لك.

158

(أ) ط : يخفف فيها الراء، ون وم : كالذال في النذر.

(ب) في الأصل : بشيين، وهو تحريف، وما أثبت من ب.

(ج) ما بين معقوفين ساقط من ب.

(2055) التوبة: 37.

(2056) انظر: التيسير: 118، السبعة: 207.

(2057) التوبة: 100.

(2058) انظر: النجوم الطوالع: 190.

(2059) مريم: 18.

وأبدل ورش الهمزة ياء، وتقديره - والله أعلم -: إنما أنا رسول ربك أرسلني إليك ليهب لك، فالهبة في القراءتين مسندة إلى الله تعالى (2060).
وقرأ الحلواني كورش (2061).

ومعنى: «من نادى وليدا من الحجر»، المنادي: عيسى عليه السلام الذي تكلم صبيا، وهو الوليد من المهد: وهو الحجر.

(2060) إلا أن إسناد الهبة في القراءة الأولى تحصل عن طريق المجاز، بإضافة فعل الهبة إلى جبريل عليه السلام وهو سبب له، أما في القراءة الثانية فالإسناد حقيقي.
انظر في توجيه القراءتين: معاني الزجاج: 323/3، معاني الفراء: 163/2، مفاتيح الغيب: 128/91 الكشف: 86/2، التحرير والتنوير: 81/16.
(2061) انظر في هذه المفردة: السبعة: 408، الغاية: 202، التيسير: 148، النشر: 317/2، العنوان: 126، شرح تفصيل عقد الدرر لمسعود جموع: 49 ظ، الحرز: 68.

قال الناظم :

- 197- و«ثم ليقطع» ثم ^(أ) «وليثمتعوا»
و«ثم ليقضوا» يُسْكِنُ اللامَ للأمرِ
198- ويقرأ بهمز «اللاء» فافهم ^(ب) وإن يكن
عَاوُكُ دَاءً فَاسْأَلِ اللّهَ أَنْ يُبْرِئِي
199- ويقرأ «أَوْءِ ابَاوُنَا الأوْلون» في الـ
مكائِنِ بِالإِسْكَانِ سَلْنِي يَطْبُ نَشْرِي
200- وَيُظْهِرُ عِنْدَ الوَاوِ «يَاسِينَ» نَوْنَهَا
وَيَدْغِمُهَا ^(ج) وَرَشُّ فِدْيَتِكَ مِنْ حُرِّ

/قلت معتصما بالله :

159

تسكين هذه اللام لقالون من هؤلاء الكلمات (2062) للتخفيف (2063) وكسرها
ورش فيهن على الأصل (2064).

وقرأ ورش ﴿اللاي﴾ (2065) بياء مكسورة (2066)، واختلف عنه في زيادة مد
الألف في الوصل، فقليل : يزيد لأن التسهيل (2067) عارض، وقيل : لا يزيد، لأن

(أ) في م: وثم، وهو خطأ.

(ب) في س: فاهمز.

(ج) في ز: ويظهرها، وهو خطأ.

(2062) وهي : «ثم ليقطع» الحج: 15، «ثم ليقضوا» الحج: 27، «وليثمتعوا» العنكبوت: 66.

(2063) لأنها توسطت باتصال حروف العطف بها.

(2064) لأنها لام الأمر، والأصل فيها إذا ابتدئ بها الكسر، فأجراها ورش مجرى المبتدأ بها، دون الاعتداد
بحروف العطف قبلها. الكشف: 117/2

(2065) الأ حزاب: 4، والمجادلة: 2، الطلاق في موضعين: 4.

(2066) خالصة من غير همز على الإبدال. تلخيص العبارات: 137، الكافي: 114، التبصرة: 640 ولورش وجه

تسهيلها بين بين. انظر: التجريد: 43 والعنوان: 154، الإبراز: 89/4، النشر: 404/1.

(2067) أراد بالتسهيل هنا مطلق التغيير والتخفيف الذي يشمل: الإبدال وغيره - والله أعلم -

موجب المدّ⁽²⁰⁶⁸⁾ قد ذهب مرفوضاً، وكلاهما حسن جار على الأصول،
والأول آثر⁽²⁰⁶⁹⁾، وبالأخر قرأت.

فإن وقف، مد بلا خلاف لسكون الياء. وهمزها قالون - كما ذكر -.

وقرأ ورش: ﴿أوءاباوتنا﴾ في المكانين⁽²⁰⁷⁰⁾ بفتح (الواو)^(أ)، وأسكنها
قالون⁽²⁰⁷¹⁾، واتفقا على تحقيق الهمزة الثانية. و﴿أو﴾ في قراءة قالون هي لأحد
الشيئين⁽²⁰⁷²⁾، [وفي قراءة ورش]^(ب)، هي واو العطف دخلت عليها ألف
الاستفهام⁽²⁰⁷³⁾. وقد تقدم القول في نون ياسين⁽²⁰⁷⁴⁾.

وسقط من هذا الباب في النظم حروف قرأ بها الحلواني، قل دورها، رأيت
أن أضيفها فيه فيتم أمرها :

1- قرأ ﴿أن يمل هو﴾ / في البقرة⁽²⁰⁷⁵⁾ بإسكان الهاء.

2- وخير بين السين والصاد في ﴿بسطة﴾ فيها⁽²⁰⁷⁶⁾ وفي الأعراف⁽²⁰⁷⁷⁾،

160

(أ) كلمة سقطت من الأصل.

(ب) ما بين معقوفين سقط من ب.

(2068) وهو هنا لفظ الهمزة.

(2069) وهو المد لأنه أقيس فيه، لعروض التخفيف فيه. الكشف: 193/2-194.

(2070) الأول في الصافات: 17، والثاني في الواقعة: 51.

(2071) يقصد فتح وإسكان الواو التي بين الهمزتين.

(2072) وهذا على أن الهمزة مع الواو حرف واحد. قال في الكشف (224-223/2): «(أو) للإباحة في الإنكار

أي: أنكروا بعثهم، وبعثوا بآءهم بعد الموت».

(2073) فهما لذلك حرفان، والاستفهام على هذه القراءة استفهام إنكاري. الكشف: 224/2.

(2074) انظر ص: 130.

(2075) آية: 281، انظر: التعريف: 269. النشر: 209/2. شرح تفصيل عقد الدرر: 45ظ.

(2076) آية: 245، وليست هذه المفردة من موارد الخلف عند القراء من الطرق المعتبرة لديهم، لمخالفتها للرسم

- حيث كتبت بالسين - ولأنه لم يقرأ بها إلا من طريق ابن شنبوذ عن قنبل، والأعشى عن الكسائي،

والهاشمي عن إسماعيل بن جعفر والمسيبي كلاهما عن نافع.

انظر التبصرة: 441-442، التذكرة: 271/2، تلخيص أبي معشر: 219، العنوان: 74، الإبراز: 362/2،

الإتحاف: 160، الكافي: 51، الغاية: 200-201، تلخيص العبارات: 72، الإقناع: 609/2،

النشر: 230/2.

(2077) الأعراف: 68.

3- وقرأ ﴿إن أنا إلا﴾ بمد الألف حيث وقع (2078).

4- وترك همز ﴿الموتفكة﴾ (2079) و﴿الموتفكت﴾ (2080)، والهمز أشهر (2081)، وبهما^(أ) قرأت.

(أ) في ب : وبه.

(2078) وهي ثلاثة مواضع: الأعراف: 188، الشعراء: 115، الأحقاف: 8. قال في النشر (231/2): «والوجهان - أي المد وعدمه - صحيحان عن قالون نصا وأداء، نأخذ بهما من طريق أبي نشيط، ونأخذ بالحذف من طريق الحلواني إذا لم نأخذ لأبي عون، فإن أخذنا لأبي عون أخذنا بالحذف والإثبات»، وانظر: التبصرة: 444، الدر الثير: 217/4، والتعريف: 289.

(2079) النجم: 52

(2080) براءة: 71 والحاقة: 8.

(2081) يؤكد هذا التشهير قول ابن الجزري في النشر: 394/1: «وروى الجمهور عن قالون بالهمز، وهو الذي لم يذكر المغاربة والمصريون عنه سواه»، وإن كان قطع له الداني - من طريق الحلواني - بالإبدال ووهم من قال بغيره، فالوجهان عنه صحيحان مأخوذ بهما. انظر النشر: 394/1، التعريف: 218.

قال الناظم :

باب الزوائد

- 201- زوائد ورشٍ أربعون وسبعة
ووافقهُ قالونُ في أكثرِ الشُّطرِ
- 202- ثمانٍ وعشرٍ ثم أفردَ نفسَهُ
بِثنتينِ صانِ اللهُ فاكُ من العَفْرِ
- 203- فواحدةٌ في «غافرٍ» قبل «أهدِكمُ»
وثانيةٌ في «الكهفِ» في قصّةِ الثَّمْرِ

قلت معتصما بالله :

لم يذكر الناظم مواضع زوائد⁽²⁰⁸²⁾ ورش. وهأنا ذاكرها رغبة في البيان. هي - كما ذكر - سبع وأربعون زائدة يزيدها في وصله ويحذفها في وقفه. وأقدم منها ما اختلف فيه ورش وقالون ثم أتبع ذلك ما اتفقا عليه - إن شاء الله - .
اختلفا في تسع وعشرين كلمة يصلها ورش بياء في وصله على أصله ويحذفها في وقفه.

161 /ويحذفها قالون في الوصل والوقف وهن : في البقرة ﴿الداع إذا دعان﴾⁽²⁰⁸³⁾ وفي هود ﴿فلا تسئلن﴾⁽²⁰⁸⁴⁾ وفي إبراهيم ﴿وعيد﴾⁽²⁰⁸⁵⁾

(2082) جمع زائدة، وهي في عرف القراء: الياء المتطرفة المحذوفة رسماً، الثابتة لفظاً، وتتصل بالاسم والفعل، وتكون أصلية وزائدة، واختلاف القراء هو في إثباتها وحذفها لفظاً: وصلاً ووقفاً أو وصلاً فقط. وسميت زوائد لأنها زادت على رسم المصحف عند من أثبتها، كما قال الشاطبي رحمه الله (ص 34) :
ودونك ياءات تسمى زوائداً لأن كن عن حخط المصاحف معزلاً
انظر إبراز المعاني: 255/2، القصد النافع: 326، الإضاءة: 68.

(2083) الحرفان معا في آية: 185، وقد أجرى فيهما الخلف لقالون بعض أهل الأداء، قال في الحرز (35) :

ومع دعوة الداعي دعاني حلاجنا وليس لقالون عن الغر سبلا

وقال في النشر (183/2) : «والوجهان صحيحان عن قالون، إلا أن الحذف أكثر وأشهر والله أعلم».

(2084) آية: 46.

(2085) آية: 17.

و﴿دعاء﴾⁽²⁰⁸⁶⁾ وفي الحج ﴿الباد﴾⁽²⁰⁸⁷⁾ ﴿نكير﴾⁽²⁰⁸⁸⁾ وفي القصص ﴿أن يكذبون﴾⁽²⁰⁸⁹⁾ وفي سبأ ﴿كاجواب﴾⁽²⁰⁹⁰⁾ و﴿نكير﴾⁽²⁰⁹¹⁾ وفي فاطر ﴿نكير﴾⁽²⁰⁹²⁾ وفي يس ﴿ينقذون﴾⁽²⁰⁹³⁾ وفي الصافات ﴿لتردين﴾⁽²⁰⁹⁴⁾ وفي المؤمن ﴿التلق﴾⁽²⁰⁹⁵⁾ و﴿التناد﴾⁽²⁰⁹⁶⁾ وفي الدخان ﴿ان ترجمون﴾⁽²⁰⁹⁷⁾ و﴿فاعتزلون﴾⁽²⁰⁹⁸⁾ و[في ق]⁽¹⁾ ﴿فحق وعيد﴾⁽²⁰⁹⁹⁾ و﴿وعيد﴾⁽²¹⁰⁰⁾ وفي القمر ﴿الداع﴾⁽²¹⁰¹⁾ الأول و﴿نذر﴾ في ستة مواضع⁽²¹⁰²⁾ وفي الملك ﴿نذير﴾⁽²¹⁰³⁾ و﴿نكير﴾⁽²¹⁰⁴⁾ وفي الفجر ﴿الواد﴾⁽²¹⁰⁵⁾.

(أ) سقط اسم السورة من الأصل.

(2086) آية: 42.

(2087) آية: 23.

(2088) آية: 42.

(2089) آية: 34.

(2090) آية: 13.

(2091) آية: 45.

(2092) آية: 26.

(2093) آية: 22.

(2094) آية: 56.

(2095) آية: 14.

(2096) آية: 32، وهذه المفردة والتي قبلها أثبت الداني فيهما الخلف لقالون (التيسير : 69 وقال الشاطبي (الحرز :

35) : ... والتلاق والت ناد درا باغيه بالخلف جهلا

إلا أن ابن الجزري ضعف نسبة ذلك لقالون، راجع النشر: 190/2 - 191.

(2097) آية: 19.

(2098) آية: 20.

(2099) ق : 14.

(2100) ق : 45.

(2101) آية: 6، احترز بذلك عن الثاني في آية: 8.

(2102) وهي الآيات: 16 - 18 - 21 - 30 - 37 - 39.

(2103) آية: 17.

(2104) آية: 18.

(2105) آية: 9.

وافقه الحلواني على إثبات ياء ﴿إذا دعان﴾⁽²¹⁰⁶⁾ لا غير. وأثبت الياء قالون وحده في موضعين من غير هذه في الوصل وحذفها في الوقف وهما : ﴿إن ترن﴾ في الكهف⁽²¹⁰⁷⁾ وهي التي في قصة الثمر و﴿اتبعون أهدكم﴾ في غافر⁽²¹⁰⁸⁾.

اللغة :

الشطرن هنا : النصف.

والعفر والعفر : طاهر التراب / وجمعه أعفار.

(2106) البقرة:185، انظر التجريد:24ظ، العنوان:77، النشر:183/2.

(2107) الكهف:38.

(2108) آية : 38.

قال الناظم :

- 204- ووافقَه في «ءال عمـران» ثم في
أواخر «هود» حيث يُوعِدُ بِالْحَشْرِ
205- وفي سورة «الإسراء» و«الكهف» بعدها
و«طه» وفي «الشورى»^(أ) وفي «النمل» يا ذخري^(ب)
206- وفي «قاف» في الوُسطى وفي «اقتربت» لدى
ثمانٍ وثم «الفجر»^(ج) في قوله «يَسْرِي»
207- و«أكرمني» سبحانه و«أهانني»
ومما زاده ورشٌ فإنك قد تُدري
208- علامتْهن الحذفُ في وقفِ قارئٍ
عليهن والإثباتُ في وصلِ ذي حَذرٍ^(د)

قلت معتصما بالله :

عدد هذه الزوائد التي (اتفقا)^(هـ) على إثبات الياء فيهن في الوصل وحذفها
منهن عند الوقف - كما ذكر - ثماني عشرة ياء : ﴿ومن اتبعن﴾ في ءال
عمران⁽²¹⁰⁹⁾ و﴿يوم يأت﴾ في هود⁽²¹¹⁰⁾ و﴿لئن أخرتن﴾⁽²¹¹¹⁾ و﴿المهتد﴾⁽²¹¹²⁾ في

(أ) في س وع وم: وفي طه والشورى.

(ب) في غير الأصل وب: عن خبر، وما أثبت أصح وأوجه لأنه يشير إلى الياءين في سورة النمل.

(ج) في م وع وس: وفي الفجر، ولا يستقيم به الوزن، وفي ط: كذا في الفجر.

(د) هذا البيت ساقط من ط.

(هـ) كلمة سقطت من الأصل.

(2109) آية: 20.

(2110) آية: 105.

(2111) آية: 63.

(2112) آية: 97.

سبحان و﴿المهتد﴾⁽²¹¹³⁾ و﴿أن يهدين﴾⁽²¹¹⁴⁾ و﴿أن يوتين﴾⁽²¹¹⁵⁾ و﴿ما كنا
 نبع﴾⁽²¹¹⁶⁾ و﴿على أن تعلمن﴾⁽²¹¹⁷⁾ في الكهف، و﴿ألا تبعن﴾ في طه⁽²¹¹⁸⁾،
 و﴿أتمدون﴾ في النمل⁽²¹¹⁹⁾، و﴿فما آتين الله﴾⁽²¹²⁰⁾، وقد روي عن قالون أنه
 يثبت هذه في الوقف⁽²¹²¹⁾، وفي الشورى ﴿الجوار﴾⁽²¹²²⁾ وفي قاف
 ﴿المناد﴾⁽²¹²³⁾، وفي القمر/﴿الداع﴾ الثاني⁽²¹²⁴⁾ وفي الفجر ﴿يسر﴾⁽²¹²⁵⁾
 و﴿أكرمن﴾⁽²¹²⁶⁾ و﴿أهنن﴾⁽²¹²⁷⁾.

163

ومعنى قوله : «حيث يوعد بالحشر» يعني : ﴿يوم يأت لا تكلم﴾⁽²¹²⁸⁾ لأن
 ذلك يكون في يوم القيامة وهو يوم الحشر.

ومعنى قوله : «وفي اقتربت لدى ثمان» : يعني أن الحرف المختلف فيه هو
 عند عدك ثمان آيات من أول السورة.

والحدر هو الإسراع باللفظ.

(أ) في الأصل ﴿فبما﴾ وهو خطأ.

(2113) آية:17.

(2114) آية:24.

(2115) آية:39.

(2116) آية:63.

(2117) آية:65.

(2118) آية:91.

(2119) آية:37.

(2120) آية:37.

(2121) انظر النشر:18/2، وقال في الحرز (35) :... وخلاف الوقف بين حلا عملا.

(2122) آية:30.

(2123) آية:41.

(2124) آية:8.

(2125) آية:4.

(2126) آية:16.

(2127) آية:18.

(2128) آية:105.

قال الناظم :

209- نُفَعْتُ بِهَا قَبْلَ الْمَمَاتِ وَبَعْدَهُ
وَحَطَّ بِهَا الْأَوْزَارَ رَبِّيَ عَنِ ظَهْرِي⁽¹⁾

قلت حامدا لله :

قد أتينا على ما أملنا، واستوعبنا جهدنا في ما عملنا، وهذا آخر أبيات القصيدة، والله يسمع دعاءه في نفسه بمنه ويسمعه منا فيه برحمته، ويقبض لنا من يدعولنا، ويستجيب له فينا، إنه منعم كريم، ﴿قُلْ إِنْ الْفَضْلُ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسْعٌ عَلِيمٌ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾⁽²¹²⁹⁾.

164

قال أبو الحسن وفقه الله وتاب عليه : رأيت أن أضيف إلى هذا الباب ما اتفق القراء على إثبات الياء فيه في الوصل والوقف وجملته اثنان وثلاثون حرفا :

في البقرة ﴿وَإِخْشَوْنِي وَلَا تُمَكِّنْ﴾⁽²¹³⁰⁾ و﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ﴾⁽²¹³¹⁾، وفي آل عمران ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾⁽²¹³²⁾ وفي الأنعام : ﴿لَنْ لَمْ يَهْدِنِي﴾⁽²¹³³⁾ و﴿يَوْمَ يَأْتِي﴾⁽²¹³⁴⁾

(أ) في النسخ الأخرى بيت أخير وهو:

وقد بقيت علائها في مسائل

وهل هي إلا قطرة من ندى عمري

وفي هامش ن وط كتب: وهذا البيت ليس من الأصل، قلت: ولعمري إن فيه رائحة الحصري لولا أن تغفدون، فلعله مما استدركه وأضافه إلى قصيدته، والله أعلم.

(2129) آل عمران: 72 - 37.

(2130) آية: 149.

(2131) آية: 257.

(2132) آية: 31.

(2133) آية: 78.

(2134) آية: 159.

و﴿قل إنني هادي﴾⁽²¹³⁵⁾، وفي الأعراف: ﴿يوم يأتي تاويله﴾⁽²¹³⁶⁾ و﴿فهو المهدي﴾⁽²¹³⁷⁾، وفي هود: ﴿فكيدوني جميعا﴾⁽²¹³⁸⁾، وفي يوسف: ﴿ثم يأتي﴾ حرفان⁽²¹³⁹⁾، و﴿ما نبغي هذه﴾⁽²¹⁴⁰⁾ و﴿من اتبعني وسبحن الله﴾⁽²¹⁴¹⁾ وفي إبراهيم: ﴿فمن تبعني﴾⁽²¹⁴²⁾ وفي الحجر: ﴿سبعا من المثاني﴾⁽²¹⁴³⁾ وفي النحل: ﴿يوم تاتي﴾⁽²¹⁴⁴⁾ وفي سبحان: ﴿وقل لعبادي﴾⁽²¹⁴⁵⁾ وفي الكهف: ﴿فإن اتبعني فلا تستلني﴾⁽²¹⁴⁶⁾ وفي مريم: ﴿من ورائي﴾⁽²¹⁴⁷⁾ و﴿فاتبعني أهدك﴾⁽²¹⁴⁸⁾ وفي طه: ﴿فاتبعوني﴾⁽²¹⁴⁹⁾ وفي النور: ﴿الزانية / والزاني﴾⁽²¹⁵⁰⁾ وفي القصص: ﴿أن يهديني﴾⁽²¹⁵¹⁾ وفي يس: ﴿وأن اعبدوني﴾⁽²¹⁵²⁾ وفي الزمر: ﴿أفمن يتقي﴾⁽²¹⁵³⁾ و﴿لو أن الله هديني﴾⁽²¹⁵⁴⁾ وفي فصلت: ﴿أين شركائي﴾⁽²¹⁵⁵⁾ وفي الرحمن: ﴿فيؤخذ

165

.162: آية (2135)

.52: آية (2136)

.178: آية (2137)

.54: آية (2138)

.49, 48: آية (2139)

.65: آية (2140)

.108: آية (2141)

.38: آية (2142)

.87: آية (2143)

.111: آية (2144)

.53: آية (2145)

.69: آية (2146)

.4: آية (2147)

.43: آية (2148)

.89: آية (2149)

.2: آية (2150)

.21: آية (2151)

.60: آية (2152)

.23: آية (2153)

.54: آية (2154)

.45: آية (2155)

بالتواصي⁽¹²⁵⁶⁾ وفي الصف : ﴿لم تودوني﴾⁽¹²⁵⁷⁾ و﴿برسول ياتي﴾⁽¹²⁵⁸⁾ وفي المنافقين : ﴿لولا أخرجتني﴾⁽¹²⁵⁹⁾، ولا خلاف في إثبات هذه الياء في جميعها⁽¹²⁶⁰⁾، لأنها كذا خطت في المصحف، فاعلم ذلك، وقد روي عن ابن ذكوان⁽²¹⁶¹⁾ أنه حذف الياء من ﴿فلا تستلني﴾⁽²¹⁶²⁾ ولم أقرأ به على أحد، ولا أقرئ به⁽²¹⁶³⁾.

واتفق القراء على حذف الياء في الوصل والوقف من كلمات، وجملتهم سبعون كلمة⁽¹⁾ :

في البقرة : ﴿وايها فارهبون﴾⁽²¹⁶⁴⁾ و﴿ايها فاتقون﴾⁽²¹⁶⁵⁾ و﴿لا تكفرون﴾⁽²¹⁶⁶⁾ ، وفي آل عمران : ﴿وأطيعون﴾⁽²¹⁶⁷⁾ وفي النساء : ﴿وسوف

(أ) ثبت في ب: محذوفة الياء في الوقف والوصل إلا في قراءة يعقوب بالياء، وهي زيادة مهمة لولا أن الشارح فرض الاتفاق في نطاق السبعة.

(2156) آية: 40.

(2157) آية: 5.

(2158) آية: 6.

(2159) آية: 10.

(2160) اعتبر الشارح عدة هذه الياءات اثنين وثلاثين وذكر منها واحدا وثلاثين، أغفل حرف ﴿الايدي﴾ [ص: 44]، ومنهم من أضاف إلى هذه الياءات المتفق عليها إثباتا: ﴿سوف تريني﴾ [الأعراف: 143]، و﴿استضعفوني﴾ و﴿وكادوا يقتلونني﴾ كلاهما ب [الأعراف: 150]، و﴿أبشرتوني﴾ [الحجر: 54]، و﴿فاسر بعبادي﴾ [الدخان: 22]، وغير ذلك. انظر الرسالة العدوية في الياءات الإضافية لإبراهيم العدوي: 186 - 187 (منشورة ضمن مجلة المورد العراقية مج 17 ع 4 س 1409 - 1988).

(2161) عبد الله بن أحمد بن بشر، أبو عمرو وأبو محمد القرشي الفهري الدمشقي: الإمام الأستاذ الشهير الراوي الثقة شيخ القراء بالشام وإمام جامع دمشق، أخذ القراءات عرضا عن أيوب بن تميم، وقرأ على الكسائي، وروى عنه القراءة ابنه أحمد وهارون الأخفش وغيرهما. توفي سنة 242 هـ. الغاية: 1/404 - 405 تر 1720.

(2162) هود: 46.

(2163) نص على الوجهين لابن ذكوان في إثبات هذه الياء وحذفها في: التيسير 71، الكافي: 92، الحرز: 36 وقال في النشر (313/2) : «والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصا وأداء».

(2164) آية: 39.

(2165) آية: 40.

(2166) آية: 151.

(2167) آية: 49.

﴿يوت الله﴾⁽²¹⁶⁸⁾ وفي المائة : ﴿واخشون اليوم﴾⁽²¹⁶⁹⁾ ومن قرأ⁽²¹⁷⁰⁾ : ﴿يقض الحق﴾⁽²¹⁷¹⁾ - من القضاء - في الأنعام دخل في جملتها، وفي الأعراف :

﴿فلا تنظرون﴾⁽²¹⁷²⁾ وفي يونس : /﴿ولا تنظرون﴾⁽²¹⁷³⁾ و﴿نوح المومنين﴾⁽²¹⁷⁴⁾ وفي هود : ﴿ثم لا تنظرون﴾⁽²¹⁷⁵⁾ وفي يوسف : ﴿فأرسلون﴾⁽²¹⁷⁶⁾ و﴿لاتقربون﴾⁽²¹⁷⁷⁾ و﴿أن تفندون﴾⁽²¹⁷⁸⁾، وفي الرعد : ﴿وإليه متاب﴾⁽²¹⁷⁹⁾ و﴿مئاب﴾⁽²¹⁸⁰⁾ و﴿عقاب﴾⁽²¹⁸¹⁾ وفي الحجر : ﴿فلا تفضحون﴾⁽²¹⁸²⁾ و﴿لا تخزون﴾⁽²¹⁸³⁾، وفي النحل : ﴿فاتقون﴾⁽²¹⁸⁴⁾ و﴿فارهبون﴾⁽²¹⁸⁵⁾، وفي طه : ﴿بالواد المقدس﴾⁽²¹⁸⁶⁾، وفي الأنبياء : ﴿فاعبدون﴾⁽²¹⁸⁷⁾ و﴿فلا تستعجلون﴾⁽²¹⁸⁸⁾

166

(2168) آية: 145.

(2169) آية: 4.

(2170) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف. (النشر: 2/258).

(2171) آية: 58.

(2172) آية: 195.

(2173) آية: 71.

(2174) آية: 103.

(2175) آية: 54.

(2176) آية: 45.

(2177) آية: 60.

(2178) آية: 94.

(2179) آية: 31.

(2180) آية: 37.

(2181) آية: 33.

(2182) آية: 68.

(2183) آية: 69.

(2184) آية: 3.

(2185) آية: 51.

(2186) آية: 11.

(2187) آية: 25.

(2188) آية: 37.

و﴿فاعبدون﴾⁽²¹⁸⁹⁾ وفي الحج : ﴿لهاد الذين ءامنوا﴾⁽²¹⁹⁰⁾، وفي [المؤمنون]^(ب) :
 ﴿بما كذبون﴾⁽²¹⁹¹⁾ و﴿بما كذبون﴾⁽²¹⁹²⁾ و﴿فاتقون﴾⁽²¹⁹³⁾ و﴿أن يحضرون﴾⁽²¹⁹⁴⁾
 و﴿رب ارجعون﴾⁽²¹⁹⁵⁾ و﴿ولا تكلمون﴾⁽²¹⁹⁶⁾، وفي الشعراء : ﴿أن
 يكذبون﴾⁽²¹⁹⁷⁾ و﴿أن يقتلون﴾⁽²¹⁹⁸⁾ و﴿سيهدين﴾⁽²¹⁹⁹⁾ و﴿فهو يهدين﴾⁽²²⁰⁰⁾
 و﴿ويسقين﴾⁽²²⁰¹⁾ و﴿ويشفين﴾⁽²²⁰²⁾ و﴿ثم يحيين﴾⁽²²⁰³⁾ و﴿أطيعون﴾⁽²²⁰⁴⁾،
 ثمانية أحرف، و﴿كذبون﴾⁽²²⁰⁵⁾، وفي النمل : ﴿حتى تشهدون﴾⁽²²⁰⁶⁾ وفي
 القصص : ﴿الواد الأيمن﴾⁽²²⁰⁷⁾ و﴿أن يقتلون﴾⁽²²⁰⁸⁾، وفي العنكبوت :
 ﴿فاعبدون﴾⁽²²⁰⁹⁾ وفي يس : ﴿إن يردن﴾⁽²²¹⁰⁾ و﴿فاسمعون﴾⁽²²¹¹⁾، وفي

(أ) في الأصل وب: المؤمن، وهو خطأ.

-
- (2189) آية: 91.
 (2190) آية: 52.
 (2191) آية: 26.
 (2192) آية: 39.
 (2193) آية: 53.
 (2194) آية: 99.
 (2195) آية: 100.
 (2196) آية: 109.
 (2197) آية: 11.
 (2198) آية: 13.
 (2199) آية: 62.
 (2200) آية: 78.
 (2201) آية: 79.
 (2202) آية: 80.
 (2203) آية: 81.
 (2204) الآيات : 108، 110، 126، 131، 144، 150، 163، 179.
 (2205) آية : 117.
 (2206) آية: 32.
 (2207) آية: 30.
 (2208) آية: 33.
 (2209) آية: 56.
 (2210) آية: 22.
 (2211) آية: 24.

والصافات : ﴿سيهدين﴾⁽²²¹²⁾ و﴿صال الجحيم﴾⁽²²¹³⁾ وفي ص : ﴿عذاب﴾⁽²²¹⁴⁾ و﴿عقاب﴾⁽²²¹⁵⁾، وفي الزمر : /﴿فاتقون﴾⁽²²¹⁶⁾، وفي المؤمن : ﴿عقاب﴾⁽²²¹⁷⁾، وفي الزخرف : ﴿سيهدين﴾⁽²²¹⁸⁾ و﴿أطيعون﴾⁽²²¹⁹⁾ وفي الذاريات : ﴿يعبدون﴾⁽²²²⁰⁾ و﴿أن يطعمون﴾⁽²²²¹⁾ و﴿فلا تستعجلون﴾⁽²²²²⁾، وفي القمر : ﴿فما تغن النذر﴾⁽²²²³⁾ وفي الرحمن : ﴿الجوار﴾⁽²²²⁴⁾ وكذا في التكويد⁽²²²⁵⁾، وفي نوح : ﴿وأطيعون﴾⁽²²²⁶⁾، وفي الرسائل : ﴿فكيدون﴾⁽²²²⁷⁾ وفي النازعات : ﴿بالواد﴾⁽²²²⁸⁾ وفي الكافرين : ﴿ولي دين﴾⁽²²²⁹⁾. فهذه جملتها، قرأ القراء السبعة بحذفها في الحاليين، اتباعا لخط المصحف، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق⁽¹⁾.

(أ) ثبت في ب بعد هذا : فهذا ما بلغنا عن الأئمة الثقات والقراءات المزوية من السلف إلى الخلف، رضي الله عنهم أجمعين. ونبتدئ الآن بشيء من صفات الحروف ليعلم المخرج من أين وكيف عليه الوقوف، فيكون تبعا للتأليف وسالما لسانه من التحريف، لأن اللسان آلة من الآلات ومنه الإصابة والآفات، فنسأله التوفيق من المخوفات.

(2212) آية: 99.

(2213) آية: 163.

(2214) آية: 7.

(2215) آية: 13.

(2216) آية: 15.

(2217) آية: 4.

(2218) آية: 26.

(2219) آية: 63.

(2220) آية: 56.

(2221) آية: 57.

(2222) آية: 59.

(2223) آية: 5.

(2224) آية: 22.

(2225) آية: 16.

(2226) آية: 3.

(2227) آية: 39.

(2228) آية: 16.

(2229) آية: 6.

فهارس الكتاب

1. فهرس الآيات القرآنية
2. فهرس الأحاديث والآثار
3. فهرس القوافي
4. فهرس المصطلحات القرآنية في الشرح
5. فهرس اختيارات الشارح وآرائه القرآنية
6. فهرس الأعلام
7. فهرس المصادر والمراجع
8. فهرس الموضوعات

1- فهرس الآيات القرآنية

ملاحظة : تم الاختصار في هذا الفهرس على الآيات التي سيقت في غير سياق الاستدلال على الأحكام القرآنية.

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
249	254-253	البقرة	﴿الحى القيوم لا تأخذه﴾
459	73-72	آل عمران	﴿قل إن الفضل بيد الله يؤتية من يشاء...﴾
228	187	آل عمران	﴿لتبيننه للناس ولا تكتمونه﴾
249	86	النساء	﴿الله لا إله إلا هو﴾
249	146-145	النساء	﴿شاكرا عليما لا يحب الله﴾
250	165-164	النساء	﴿عزيزا حكيما لكن الله يشهد﴾
302	157	الأعراف	﴿ويضع عنهم ءاصرهم﴾ (على قراءة ابن عامر)
244	200	الأعراف	﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعد...﴾
252	5	التوبة	﴿فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم﴾
458	105	هود	﴿يوم يات لا تكلم﴾
349	12	يوسف	﴿نرتع ونلعب﴾
257	80	الحجر	﴿ولقد كذب أصحاب الحجر﴾
245	98	النحل	﴿فإذا قرأت القرآن فاستعد...﴾
333	15	الإسراء	﴿ولاتزر وازرة وزر أخرى﴾
433	20	الإسراء	﴿وما كان عطاء ربك محظورا﴾
303	70	الكهف	﴿لقد جئت شيئا إمرا﴾

الصفحة	رقمها	السورة	الآية
226	24	النور	﴿يوم تشهد عليهم ألسنتهم...﴾
257	22	الفرقان	﴿حجرا محجورا﴾
233	195	الشعراء	﴿بلسان عربي مبين﴾
364	22	القصص	﴿ولما ورد ماء مدين﴾
229	9	لقمان	﴿وبث فيها﴾
441	9	ص	﴿فليرتقوا في الاسباب﴾
268	8	الزمر	﴿إن تكفروا فإن الله غني عنكم...﴾
233	27	الزمر	﴿قرأنا عربيا غير ذي عوج﴾
226	67	الزخرف	﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو إلا المتقين﴾
360	1	الطور	﴿وكتب مسطور﴾
422	9	القمر	﴿وازدجر﴾
287	71	الرحمن	﴿حور مقصورات﴾
245	12	المجادلة	﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نلجيتم الرسول...﴾
437	22	الحاقة	﴿قطوفها دانية﴾
244	33	الحاقة	﴿إنه كان لا يؤمن بالله العظيم﴾

2- فهرس الأحاديث والآثار

أ - الأحاديث

- استعاذة الرسول ﷺ من البخل : 228.
- استعاذته ﷺ بصيغة «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» : 242.
- استعاذته ﷺ بصيغة «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» : 242.
- أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه : 233.
- إن من الشعر لحكمة : 225.
- من أتى الجمعة فليغتسل : 210.
- من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار : 228.

ب - الآثار

- أول منازل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاستعاذة...
(ابن عباس) : 244
- تعلموا إعراب القرآن كما تعلمون حفظه
(عمر بن الخطاب) : 233
- قراءة نافع هي السنة
(مالك) : 235
- كان علي بن أبي طالب يكره إدغام الحرف في الحرف
(علي بن أبي طالب) : 212

3- فهرس القوافي

الصفحة	الشاعر	البحر	القافية
حرف الراء			
220	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	الكبر
220	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	الدهر
221	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	الجهر
221	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	أجري
221	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	ظهري
221	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	للقيب
221	ابن الطفيل (الشارح)	الطويل	بالشكر
222	أبو مزاحم الخاقاني	الطويل	بالصبر
231	أبو مزاحم الخاقاني	الطويل	الأجر
231	أبو مزاحم الخاقاني	الطويل	بالذخر
231	أبو مزاحم الخاقاني	الطويل	البر
345	(أبو شبيل الأعرابي)	الكامل	الوبر
345	(أبو شبيل الأعرابي)	الكامل	الجمر
حرف الميم			
257	جرير	الوافر	حرام
حرف النون			
349	علي بن جبلة (العكوك)	البسيط	تبادرني

4- فهرس المصطلحات القرائية في الشرح

(أ.س.ل)

الأسلية : 219.

(أ.ص.ل)

(ال) أصل، أصلا : 223 - 260 - 306 - 307 - 335 - 272 - 397 -
343 - 423 - 451.

أصله (ها) : 261 - 295 - 307 - 381 - 396 - 397 - 407 - 411 -
413 - 424 - 454.

الأصلين : 290.

(ال) أصول : 222 - 439 - 452 .

(ب.د.أ)

(ال)

ابتداء/ابتداء/ابتدى : 247 - 251 - 283 - 287 - 290 - 292 - 294 - 316 -
324 - 317 - 365.

تبتدى/مبتدأة/يبتدى : 220 - 281 - 281 - 317 - 324.

(ب.د.ل)

إبدال : 311 - 313 - 318 - 331.

أبدال (ت) : 236 - 255 - 290 - 301 - 301 - 331 - 358 - 449.

(ال) بدل، بدلا : 282 - 283 - 285 - 291 - 299 - 313.

بدلها : 447.

تبدل (ها) : 299 - 299 - 313 - 447 - 449.

(ال) مبدل(ة) : 259 - 292 - 295 - 358 - 382 - 384.

(ب.ي.ن)

بين بين : 215 - 275 - 282 - 299 - 300 - 305 - 308 - 312 - 312 -

.447 - 317 - 314

(ج.ه.ر)

الجهر : 236.

مجهورا(ة) : 216 - 236 - 402.

(ح.ج.ج)

احتجاجهم : 249.

محتجا : 402.

(ح.د.ر)

(ال) حدر : 292 - 458.

(ح.ذ.ف)

انحذف(ت) : 294 - 232.

حذف(ت) : 274 - 275 - 313 - 316 - 439.

حذف(ا) : 316 - 325 - 439.

حذفها، يحذفها : 454 - 456 - 457.

(ح.ر.ف)

الانحراف : 217.

الحرف/حروف القراءان : 234 - 240.

(ح.ق.ق)

(ال) تحقيق : 222 - 290 - 301 - 305 - 304 - 313 - 316 - 452.

حقوق(ها)، يحقق : 294 - 301 - 311 - 317 - 326 - 331 - 445.

(ال) محققة : 311 - 301 - 302 - 305 - 307 - 336.

(ح.ل.ق)

(ال)حلق : 411.

الحلقية : 218.

(خ.ر.ج)

مخارج الحروف : 210 - 213.

مخرج (ا) : 402 - 411 - 416.

مخرجه (ها) : 236 - 300 - 322 - 338 - 377.

(خ.ف.ف)

(ال) تخفيف : 282 - 290 - 292 - 312 - 315 - 316.

خفف (ت) : 282 - 316 - 331.

مخففة : 316.

(خ.ف.ي)

(ال) إخفاء : 355 - 364.

مخفاة : 354.

يخفيان : 361 - 364.

(خ.ل.س)

الاختلاس : 260 - 445.

اختلس : 265 - 445.

(خ.ل.ف)

الخلف : 242 - 247.

(خ.ي.ر)

اختار/اختاره : 245 - 290 - 443.

(ال)اختيار : 250 - 287.

اختياري/اختياره : 287 - 354 - 443.

اختير/خير : 245 - 228.

المختار : 245 - 382.

(د.خ.ل)

أدخل : 305.

تدخل/يدخل : 302 - 447.

(د.غ.م)

(ال) إدغام : 222 - 295 - 338 - 350 - 250 - 252 - 357 - 364 - 373.

إدغامها/إدغامهما : 339 - 357 - 373.

أدغم (ت)/أدغمها : 311 - 331 - 338 - 344 - 347 - 348 - 359 -

374 - 449.

تدغم : 359.

(ال) مدغم(ة) : 278 - 339 - 352 - 364.

يدغم/يدغمان : 278 - 312 - 323 - 339 - 352 - 357.

(ذ.ل.ق)

الذولقية : 219.

(ر.خ.و)

(ال) رخاوة : 216.

رخوا/رخوة : 216 - 220.

(ر.ق.ق)

ترقق/ترققها : 381 - 396 - 404 - 423 - 429.

(ال) ترقيق : 381 - 382 - 396 - 398 - 401 - 403 - 404 - 409 - 419

420 - 426 - 429 - 431 - 432 - 434 - 436 - 439.

ترقيقتها : 381 - 391 - 397 - 398 - 408 - 412 - 418 - 421.

رقق(ت)/رققتها : 381 - 404 - 429 - 438 - 439.

مرققة : 415 - 429.

يرققها : 434.

(ر.و.م)

رام/رمت : 277 - 424 - 439.

الروم : 222 - 267 - 366 - 367 - 372 - 423 - 424 - 438.

رومها : 369.

(ر.و.ي)

الراوي : 276 - 277.

روى : 242 - 243 - 259 - 266 - 277 - 279 - 292 - 458 - 461.

رواته : 262 - 276 - 291.

رواه/رويت : 237 - 443.

(ال) رواية/روايات/الروايتين : 223 - 234 - 237 - 251 - 260.

(ز.ي.د)

(ال)زوائد : 222 - 454 - 457.

(س.ف.ل)

منسفة : 217 - 236 - 397.

(س.ه.ل)

- 305 - 301 - 299 - 295 - 275 - 274 - 222 : (ال) تسهيل/تسهيلها

.451 - 447 - 316 - 313 - 311 - 308

سهلت/سهلها : 316 - 305.

- 316 - 307 - 305 - 302 - 301 - 286 - 283 - 275 : (ال) مسهلة :

يسهل : 313 - 301.

(ش.ب.ع)

إشباعها : 260.

أشبع : 260.

مشبعا : 277.

يشبع : 259.

(ش.ج.ر)

الشجرية : 219.

(ش.د.د)

الشدّة : 216.

شديدا / (ال) شديدة : 216 - 220 - 402.

(ش.ف.هـ)

الشفهية : 219.

(ش.م.م)

الإشمام / إشمامها : 222 - 267 - 277 - 366 - 367 - 369 - 372 - 374
423 - 424.

أشمت / أشمها : 236 - 423 - 424 - 439.

يشمون : 373.

(ص.ف.ر)

الصفير : 217 - 219 - 339.

الصفيريات : 339 - 340.

(ص.ي.غ)

مد الصيغة : 270 - 272 - 277 - 287.

(ط.ب.ع)

طبع الراوي : 276 - 277.

(ط.ب.ق)

(ال) إطباق : 236 - 412 - 428 - 429 - 434.

المطبقة : 217.

مطبقا/مطبقين : 220 - 434.

(ط.ر.ق)

طريق : 248.

(ط.و.ل)

الاستطالة : 217.

(ظ.ه.ر)

(ال) إظهار/إظهارها : 222 - 324 - 338 - 348 - 342.

فخم(ت)/فخمها : 361 - 399 - 406 - 423 - 425 - 428 - 429 - 430

431 - 434 - 436 - 438.

المفخمة : 432.

(ف.ر.ش)

فرش الحروف : 222.

(ف.ش.ي)

(ال) تفشي/تفشيا : 217 - 402 - 416.

متفشية : 403.

(ق.ر.أ)

أقرأ/أقري : 233 - 260 - 267 - 374 - 435 - 461.

تقرأ/يقراً : 276 - 384 - 386 - 431.

(ال)قراءة/قراءته : 245 - 228 - 274 - 275 - 280 - 332 - 452.

القراءتين : 449.

قرأ(ت)/قرأتها : 289 - 301 - 306 - 307 - 308 - 314 - 318 - 324 -

339 - 348 - 374 - 377 - 378 - 386 - 389 - 392 - 396 -

398 - 401 - 407 - 409 - 412 - 419 - 429 - 431 - 432 -

434 - 435 - 443 - 445 - 449 - 451 - 452.

قري : 396 - 435.

(ق.ر.ب)

المتقاربان : 211.

(ق.ص.ر)

القصر : 222 - 287.

(ق.ل.ب)

انقلاب : 364.

أظهر/أظهرها : 341 - 347 - 348 - 353 - 355 - 364.

تظهر/يظهر(ها)/يظهران : 339 - 340 - 352 - 355 - 366.

(ال) مظهر/مظهرا : 264 - 273 - 364.

(ع.ب.ر)

مد الاعتبار : 273.

(ع.ل.ل)

الاعتلال : 297.

التعليل : 228 - 295.

(ع.ل.ي)

(ال) استعلاء : 236 - 410 - 416 - 418 - 419.

(ال) مستعلية : 217 - 236 - 397.

مستعل/مستعليا/مستعلين : 220 - 403 - 434.

(غ.ن.ن)

(ال) غنة : 218 - 357 - 358 - 364.

(ف.ت.ح)

(ال) فتح : 222 - 377 - 378 - 381 - 386 - 390 - 392.

فتح(ها)/فتحت/يفتح : 386 - 387 - 390 - 394.

منفتحة : 217.

(ف.خ.م)

تفخم : 381 - 424 - 432.

- 407 - 402 - 399 - 396 - 381 - 222 - 215 : (ال) تفخيم/تفخيمها

.424 - 421 - 419 - 415 - 412 - 411

قلب : 355.

يقلبان : 361.

(ق.ل.ل)

المتقلقلة : 216.

(ق.ي.س)

أقيس : 275.

(ك.ر.ر)

(ال) تكرير/تكريرها : 416 - 397 - 217.

(ك.ل.م)

مد كلمة لكلمة : 259.

(ل.ث.و)

الثوية : 219.

(ل.ف.ظ)

بين اللفظين : 377 - 381 - 384 - 386 - 389 - 391 - 392.

(ل.ه.و)

اللهويان : 220.

(ل.ي.ن)

(ال)لين : 217 - 269 - 270 - 273 - 274 - 275 - 276 - 277 - 279 -
284 - 288 - 293 - 300 - 321 - 323 - 325 - 350.

(م.ث.ل)

المثلان/المثلين : 211 - 324 - 350 - 354 - 357 - 374.

(م.د.د)

(ال)مد : 217 - 222 - 234 - 262 - 265 - 267 - 269 - 270 - 275 -
276 - 277 - 278 - 279 - 281 - 282 - 285 - 287 - 288 -
289 - 291 - 292 - 293 - 294 - 300 - 305 - 312 - 316 -
321 - 324 - 325 - 452.

مدها : 266 - 269.

مدين : 273.

ممدود : 272 - 280 - 290.

ممد : 274 - 277 - 278 - 279 - 286 - 289 - 295 - 316.

(م.ط.ط)

يعطط : 208.

(م.ك.ن)

(ال) تمكين : 278 - 292.

مكن (ت) : 277 - 287 - 289.

متمكنات : 260.

يمكن : 272.

(م.ي.ل)

الإمالة : 222 - 376 - 378 - 381 - 384 - 387 - 416.

أماله : 387.

مماله : 426.

المميل : 395.

(ن.ط.ع)

النطعية : 219.

(ن.ق.ل)

(ال) نقل/نقلا : 222 - 282 - 294 - 295 - 300 - 323 - 326 - 439.

نقل : 323 - 326.

ينقل : 294 - 312 - 321 - 325 - 357.

(ه.م.س)

مهموسا/(ال) مهموسة : 216 - 220 - 236.

همس : 236.

(ه.و.ي)

تهوي : 411.

هوي : 218.

(و.ج.ه)

التوجيه : 288.

الوجه/وجهه : 251.

(و.ص.ف)

(ال) صفات/صفتان : 220 - 236 - 402.

(ال) صفة : 210 - 216 - 218 - 220 - 412 - 416.

الموصوفة : 412.

(و.ص.ل)

صلة : 255 - 261 - 265 - 438.

واصله : 423.

(ال) وصل : 255 - 277 - 282 - 291 - 324 - 381 - 386 - 408 - 412

423 - 424 - 439 - 451 - 456 - 457 - 459 - 461.

وصلت : 323.

وصلك/وصله : 423 - 454.

يصلها : 454.

(وق.ف)

تقف : 248 - 368 - 369 - 372 - 423 - 424 - 426 - 438 - 439 -

457 - 459 - 461.

الموقوف : 275 - 365 - 369.

وقف/وقفًا : 260 - 273 - 275 - 326 - 382 - 426 - 439 - 452.

الوقف : 255 - 256 - 266 - 273 - 275 - 277 - 280 - 284 - 316 -

323 - 365 - 367 - 372 - 382 - 386 - 408 - 412.

وقفا : 290.

وقفت : 266 - 277 - 316 - 382 - 423 - 431 - 438 - 439.

وقفه : 454 - 456.

وقفوا : 382.

5 - فهرس اختيارات الشارح وآرائه القرائية

الصفحة	الاختيار
	• باب البسمة
247	- عدم البسمة في أول السورة - سوى الفاتحة - لحمزة
247	- التخيير في الفصل بين السورتين بالبسمة وعدمه لورش من طريق الأزرق
249	- عدم البسمة بين الأربع الزهر لورش
251	- وصل آخر الحجر بالنحل لورش
251	- عدم افتتاح الأحزاب بالبسمة
	• باب هاء الكناية
266	- الروم والإشمام في هاء الكناية إذا لم يكن قبلها ضم أو واو أو كسر أو ياء
	• باب المد
274	- تفاوت المراتب في المد للساكن اللازم كتفاوتها في المتصل
275	- في الهمز المغير : المد أقيس مع التسهيل والقصر أقيس مع الحذف
277	- المد وعدمه في سكون المد العارض
278	- التسوية في المد وعدمها في المظهر والمدغم من فواتح السور
279	- المد وعدمه في ميم ﴿الم الله﴾ للقراء و﴿الم احسب﴾ على قراءة ورش
284	- عدم استثناء ﴿إسرائيل﴾ من مد البدل لورش

الصفحة	الاختصار
286	- مد ألف الإدخال وجها واحدا لقالون ومن وافقه
289	- القصر في نحو ﴿شيء﴾ و ﴿كهيفة﴾ لورش
	• باب الهمز والنقل
308	- الإبدال في ﴿أئمة﴾ ياء محضة وجها واحدا لنافع
321	- ترك النقل في ﴿كتابه إني﴾ والإظهار في ﴿ماليه هلك﴾ لورش
324	- إثبات ألف الوصل في الابتداء بلام التعريف مع النقل لورش
324	- عدم رد المحذوف من حروف المد في نحو : ﴿قالوا السن﴾ لورش
332	- الإبدال والتسهيل في ﴿أريت﴾ لنافع.
	• باب الإظهار والإدغام
340	- إدغام الدال في الضاد والطاء للحلواني
348	- الإظهار في نون ﴿يس﴾ و ﴿القلم﴾ لورش
351	- إبقاء صفة الاستعلاء وإعدامها في إدغام ﴿لم نخلقكم﴾
353	- إظهار الميم الساكنة عند الباء وجها واحدا
357	- الغنة في إدغام التنوين والنون الساكنة مع الياء والواو غنة ما بين الحرفين
358	- الغنة في إدغام التنوين والنون الساكنة مع الميم والنون غنة الحرف الأول الساكن
	• باب الروم والإشمام
373	- إيراد الخلاف عن الحلواني في إشمام ﴿تأمن﴾
373	- الإشمام في ﴿تأمن﴾ بعد الإدغام وقبل استكمال التشديد
374	- الوجهان في كيفية إشمام ﴿سيء﴾

الصفحة	الاختصار
	• باب الفتح والإمالة
378	- الفتح في ﴿أريكم﴾ لورش
379	- الفتح في ﴿التورية﴾ لقالون
381	- التفصيل في إمالة المقصور المنون: التفخيم في المنسوب والترقيق في المرفوع والمجرور
386	- التقليل في الألف المتوسطة المكسور مابعدھا لورش
387	- إمالة ﴿هار﴾ لقالون وجها واحدا
390	- الوجهان في ﴿طسم﴾ : الإمالة محضة والتقليل لورش
390	- الوجهان من الإمالة والفتح في هاء وياء ﴿كهيص﴾ لورش
391	- عدم إمالة مابعد الألف فيه هاء ضمير مؤنثة غائبة في رؤوس الآي لورش
392	- قراءة الألف المنقلبة عن واو إذا وقعت رأس آية بين اللفظين وبالفتح لورش
	• باب الرءات (ورش)
401	- تفخيم راء ﴿عشرون﴾ و﴿كبر﴾
405	- تفخيم راء ﴿إرم﴾ و﴿سراعا﴾ و﴿ذراعا﴾
407	- تفخيم راء ﴿حيران﴾ و﴿عشيرتكم﴾
407	- تفخيم راء ﴿حصرت﴾ في الوصل
408	- تفخيم الرء المنونة في نحو: ﴿خبيرا﴾ في الوصل والترقيق في الوقف
411	- تفخيم الرء إذا كان قبلها كسرة في حرف حلق أو في الكاف أو الواو
412	- ترقيق راء ﴿صهرا﴾
412	- تفخيم راء ﴿إجرامي﴾ وراء ﴿وزرك﴾ و﴿ذكرك﴾
412	- تفخيم الرء في نحو: ﴿ذكرا﴾ و﴿سترا﴾ في الوصل، والترقيق في الوقف
419	- تفخيم راء ﴿قرطاس﴾ و﴿إرصادا﴾ و﴿فرقة﴾ وحكاية وجه الترقيق

الصفحة	الاختصار
419	- ترقيق الراء في ﴿كل فرق﴾ وجها واحدا
419	- تعين الترقيق في راء ﴿مريم﴾ و﴿قريه﴾
421	- التفخيم والترقيق في راء ﴿المرء﴾
	• باب اللامات (ورش)
429	- ترقيق اللام المفتوحة والمضمومة بعد الضاد
429	- ترقيق اللام المضمومة بعد الطاء
429	- تفخيم اللام المفتوحة بعد الطاء والظاء المفتوحين
430	- التفخيم والترقيق في ﴿مصلى﴾، ﴿بصلوا﴾، ﴿فصالا﴾
431	- التفخيم والترقيق في ﴿خلطوا﴾، ﴿أخلصوا﴾، ﴿وليتلطف﴾، ﴿فاستغلظ﴾
431	- تعين الترقيق في اللام إذا وقعت رأس آية نحو ﴿صلى﴾
432	- تعين الترقيق في لام ﴿أفطال﴾
434	- تفخيم اللام من ﴿صلصل﴾
	• باب فرش الحروف
443	- الفتح في ياء ﴿رجعت إلى ربي﴾ لقالون
443	- إبدال الهمزة في ﴿لئلا﴾ ياء محضة لنافع
445	- الإسكان لقالون في ﴿نعما﴾، ﴿يهدي﴾، ﴿تعدوا﴾، ﴿يخصمون﴾
453	- الهمز والإبدال في ﴿الموتفة﴾ للحلواني
461	- إثبات الياء في ﴿تسئلني﴾ في الكهف لابن ذكوان دون الحذف

6- فهرس الأعلام

أحمد بن صالح : 259.

الأخفش (سعيد بن مسعدة) : 299.

إسماعيل بن جعفر : 256.

إسماعيل القاضي : 256.

الأصبهاني (محمد بن عبد الرحيم) : 292.

ابن الأعرابي : 317.

أبو بكر القصري : 240.

جبريل عليه السلام : 244 - 449.

جبير بن مطعم : 243.

جرير : 257.

الحاجب (نجل سقوط البورغواطي) : 223.

أبو الحسن بن بليمة : 209.

أبو الحسن طاهر (ابن غلبون) : 250.

الخلواني : 256 - 272 - 289 - 305 - 240 - 339 - 347 - 373 - 443 - 450 - 452

- ابن حمدون : 240.
- حمزة : 242 - 247 - 280.
- الخاقاني (موسى بن عبيد الله) : 221 - 230.
- الخليل : 219.
- ابن ذكوان : 461.
- أبو سعيد الخدري : 243.
- ابن سفيان : 259 - 402.
- سيبويه : 219 - 238 - 299.
- ابن عامر : 306.
- ابن عباس : 244.
- علي بن جبلة (العكوك) : 348.
- علي بن أبي طالب : 212.
- علي بن عبد الغني (الحصري) : 209 - 221.
- عمر بن الخطاب : 234.
- أبو عمرو البصري : 238 - 314 - 447.
- عيسى بن مريم عليه السلام : 449.
- الفراء : 237 - 344.

قالون : 223 - 248 - 252 - 256 - 265 - 272 - 273 - 288 - 290 - 301 - 302 -
 305 - 307 - 311 - 313 - 314 - 326 - 331 - 339 - 344 - 348 - 379
 381 - 387 - 391 - 394 - 399 - 401 - 407 - 413 - 435 - 440 - 443
 447 - 449 - 452 - 454 - 456 - 458.

كعب (كعب الأحبار) : 241.

مالك : 235 - 252.

المبرد : 257 - 344.

محمد صلى الله عليه وسلم : 221 - 225 - 228 - 233 - 235 - 243 - 245.

محمد بن صالح : 292.

محمد بن عبد الرحمن (الشارح) : 209 - 291 - 417 - 461.

المسيبي (إسحاق بن محمد) : 256.

مكي (القيسي) : 337.

المنصور (سقوط) : 223.

المهدوي (أحمد بن عمار) : 296.

نافع بن جبير بن مطعم : 243.

نافع (المقريئ) : 235 - 255 - 256 - 262 - 265 - 301 - 302 - 306 - 307 - 316

331 - 339 - 340 - 341 - 343 - 347 - 366 - 373 - 374

أبو نسيط : 255 - 339.

ورش : 223 - 228 - 248 - 255 - 259 - 265 - 272 - 273 - 276 - 277 - 279
 285 - 286 - 289 - 290 - 291 - 301 - 305 - 307 - 311 - 313 - 315
 317 - 318 - 321 - 323 - 324 - 325 - 326 - 329 - 331 - 339 - 344
 347 - 348 - 357 - 377 - 381 - 384 - 389 - 391 - 398 - 401 - 402
 404 - 407 - 412 - 419 - 421 - 423 - 424 - 426 - 428 - 434 - 435
 440 - 443 - 445 - 447 - 449 - 451 - 452 - 454.

اليزيدي : 238.

أبو يعقوب (الأزرق) : 248.

يوسف عليه السلام : 349.

7 - فهرس المصادر والمراجع

- القراءان الكريم : مصحف المدينة المنورة برواية ورش عن نافع المدني.

أ. المخطوطات

- التجريد لبغية المريد : لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق بن الفحام، مصور عن المكتبة الأزهرية رقم 22277.
- التحديد في الإتيقان والتجويد : لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، م.خ.ع : 975ق.
- تحفة المنافع في أصل مقرا الإمام نافع : لأبي وكيل ميمون الفخار، م.خ.ح : 4812.
- تحقيق التعليم في الترقيق والتفخيم: لبرهان الدين إبراهيم الجعبري، مخ. الشيخ العلامة أبا عبدة مولاي أحمد.
- تقييد على شرح ابن مطروح على الحصرية: لمجهول، الخزانة الناصرية رقمه : 1689.
- الجامع في شرح الدرر اللوامع: لأبي سرحان مسعود جموع، م.خ.ح رقمه : 119.
- جميلة أرباب المراصد في شرح عقيلة أتراب القصائد: لبرهان الدين الجعبري، م.خ.ح : 4134.
- الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع : للإمام علي بن محمد بن بري، مخطوط خاص.
- شرح تفصيل عقد الدرر : لأبي سرحان مسعود جموع، م.خ.ح : 1141.

- شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع : لأبي راشد يعقوب الحلفاوي، م.خ.ح : 6064.
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع : لأبي عبد الله عبد الملك المنتوري، م.خ.ح : 1096.
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع : لمحمد بن شعيب المجاصي، م.خ.الناصرية بتمكروت رقم: 2705.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر : للإمام أبي القاسم النويري، م.خ.ح : 11339.
- شرح القصيدة الحصرية : لعبد الله بن محمد بن مطروح، م.خ.القرويين، صندوق الخروم : 50 رقم : 300.
- عقود الجمان في تجويد القراء : للإمام برهان الدين الجعبري، مصورة مكتبة باريس رقم : 5937.
- غنية الطالبين ومنية الراغبين في التجويد والمخرج : لمحمد بن قاسم البقري، خزانة تامكروت، رقمه : ج. 187.
- الفجر الساطع في شرح الدرر : لعبد الرحمن بن القاضي، م.خ.الأستاذ الشيخ عبد السلام نبولسي.
- فرائد المعاني في شرح حرز الأمان : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الشهير بابن آجروم، م.خ.ع : 664ق.
- فهرسة السراج : للإمام أبي يحيى السراج، م.خ.ع : 2643
- فهرسة المنتوري : للإمام عبد الملك المنتوري، م.خ.ح : 1578.
- الكامل في القراءات الخمسين : لأبي القاسم يوسف الهذلي، مصورة عن نسخة الجامعة الإسلامية رقم : 2724م.

- كنز المعاني في شرح حرز المعاني : لبرهان الدين الجعبري، م.خ.ح : 1253 وم.خ.ع : 1007د.
- اللائق الفريدة في شرح القصيدة : لأبي عبد الله محمد بن الحسن الفاسي، م.خ.ح : 1243.
- المختصر البارع في قراءة نافع : لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي (المفسر)، مخطوط خاص.
- الموضح في تعليل وجوه القراءات السبع : لأحمد بن عمار المهدي، م.خ.ح : 1524 وم.خ.ع : 139ق.
- الهادي في القراءات السبع : لأبي عبد الله محمد بن سفيان، مصورة أياصوفيا بتركيا، رقم : 59.

ب. المطبوعات

- الإبانة عن معاني القراءات : لمكي بن أبي طالب تح محي الدين رمضان، دار المأمون للتراث ط 1 (1979-1399).
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع : لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشهير بأبي شامة تح عطوة عوض، البابي مصر ط (1978-1398).
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع : لأبي شامة، تح محمود جادو، ط الجامعة الإسلامية، ط 1 (1413هـ).
- إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : للبناء الدمياطي، تصحيح محمد الضباع، المشهد الحسيني، القاهرة د.ت.

- إتقان الصنعة في ضبط القراءة وأحكام التجويد للأئمة السبعة : لأبي العباس أحمد بن شعيب، تح حسن صدقي (رسالة د.د. ع في الدراسات الإسلامية بكلية الآداب بالرباط لموسم 1992).
- الإتقان في علوم القرآن : لجلال الدين السيوطي، تح شريف سكر، دار إحياء العلوم بيروت ط1 (1407-1987).
- الإحاطة في أخبار غرناطة : للسان الدين بن الخطيب، تح محمد عبد الله عنان، الخانجي ط 2، 1973.
- أحكام القرآن : لأبي بكر بن العربي، تح عبد القادر عطاء، الكتب العلمية بيروت ط1 (1408-1988).
- أخبار النحويين البصريين : لأبي سعيد الحسن السيرافي تح د. محمد علي البنا، دار الاعتصام ط1 (1405-1985).
- أخبار وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السفر : لأبي طاهر السلفي، تح إحسان عباس، دار الثقافة بيروت 1405.
- أدب المغاربة والأندلسيين في أصوله المصرية ونصوصه العربية : لرضا الشيبني، دار اقرأ، ط2 (1404-1984).
- الإدغام الكبير في القرآن : لأبي عمرو عثمان الداني، تح زهير غازي، عالم الكتب ط1 (1999).
- كتاب الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي، تح مصطفى النحاس، القاهرة ط1 (1984).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط1 (1399-1979).

- الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى : لأحمد الناصري، تح نجلي المؤلف، دار الكتاب، المغرب 1955.
- الاستكمال لبيان جميع ما يأتي في كتاب الله عز وجل في مذهب القراء السبعة في التفخيم والإمالة وما كان بين اللفظين مجملا كاملا : لأبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، تح عبد الفتاح بحيري إبراهيم ط1 (1412-1991).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة : لابن الأثير، دار الفكر (1409-1989).
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين : لعبد الباقي اليماني، تح عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1 (1406-1986).
- الإصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني، تح، علي محمد البجاوي، دار الجيل ط1 (1412-1992).
- إعراب القراءات السبع وعللها : لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تح عبد الرحمن العثيمين، الخانجي، القاهرة ط1 (1413-1992).
- الأعلام : لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت ط7، 1986.
- الإعلام بمن حل مراكز وأغمات من الأعلام : لعباس بن ابراهيم التعارجي، تح عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية بالرباط، 1976.
- أعلام الدراسات القرائية في خمسة عشر قرنا: لمصطفى الجويني، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982.
- إفادة النصيح في التعريف بالجامع الصحيح: لمحّب الدين محمد بن رشيد، تح محمد بلخوجة الدار التونسية للنشر.
- الإقناع في القراءات السبع : لأبي جعفر أحمد بن البادش، تح عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، دمشق ط1 1403هـ.

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات : لأبي البقاء العكبري، الكتب العلمية بيروت (1399-1979).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة : لأبي الحسن علي القفطي، تح أبو الفضل إبراهيم، ط دار الكتب، (1364-1950).
- أنجم السياسة وقصائد أخرى : لعبد الله كنون، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط 1 (1410-1989).
- الأنساب: لعبد الكريم السمعاني، تح عبد الرحمن المعلمي، بيروت ط 2 (1400-1980).
- الإنصاف فيما بين العلماء من الاختلاف : ليوسف بن عبد البر (ضمن الرسائل المنيرية، دار التراث العربي 197).
- الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس : لعلي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط 1972.
- أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: لجمال الدين بن هشام الأنصاري، تح محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ط 1 (1413).
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لإسماعيل باشا البغدادي، منشورات مكتبة المثنى، بغداد، 1951.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل : لأبي بكر محمد بن القاسم بن الأنباري، تح محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (1390 - 1971).
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد : لأبي الوليد محمد بن رشد، دار الكتب العلمية بيروت، ط 10 (1408 - 1988).

- الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة : لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، ط 1، 1401.
- برنامج التجيبي : للقاسم بن يوسف، تح عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس 1981.
- برنامج شيوخ الرعيني : لأبي الحسن علي الرعيني، تح إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق (1381 - 1962).
- البرهان في علوم القرآن : لبرهان الدين الزركشي، تح أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ط 3 (1400 - 1980).
- بشير اليسر في شرح ناظمة الزهر : لعبد الفتاح القاضي، المكتبة المحودية التجارية، مصر
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس : لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، مطبعة روبس، 1881.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : للجلال السيوطي، تح أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت.
- تاج العروس من جواهر القاموس : لأبي الفيض مرتضى الزبيدي، المطبعة الخيرية، مصر ط 1 - 1306 هـ.
- تاريخ الأدب العربي : لكارل بروكلمان، ترجمة د. الحلیم النجار وآخرون، دار المعارف مصر 1975.
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة : للدكتور عبد الرحمن علي الحججي، دار القلم، دمشق ط 3 (1407 - 1987).
- تاريخ التراث العربي : لفؤاد سزكين، ترجمة محمود فهمي وفهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- تاريخ سبتة : لمحمد بن تاويت، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1 (1402-1982).
- تاريخ قضاة الأندلس : لأبي الحسن النباهي، المكتب التجاري للطباعة، بيروت.
- التاريخ الكبير : لأبي عبد الله البخاري، حيدرآباد، الهند ط 1361 هـ.
- تاريخ المعارضات في الشعر العربي : لقاسم نوفل، دار الفرقان، الطبعة الأولى.
- التبصرة في القراءات السبع: لمكي بن أبي طالب، تح محمد غوث الندوي، الدار السلفية، ط 2، 1402 هـ.
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقراءان على طريق الإتيقان : لطاهر الجزائري الدمشقي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط 3، 1412.
- تنمة المختصر في أخبار البشر: لزين الدين عمر بن الوردي، دار المعرفة، بيروت، ط 1 (1389-1970).
- تخريج مشكاة المصابيح : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط1 (1380-1961).
- التذكرة في القراءات الثمان : لأبي الحسن طاهر بن غلبون، دراسة وتحقيق : أيمن رشدي سويد، ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة (1412 - 1991).
- تراجم المؤلفين التونسيين : لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط 1 - 1982.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك : للقاضي أبي الفضل عياض، تح أحمد بكير، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع : لأبي عمرو الداني، تح التهامي الراجي، اللجنة المشتركة لنشر وإحياء التراث الإسلامي، مطبعة فضالة - المحمدية (1403 - 1982).

- تفسير التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984.
- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، حققه وعلق حواشيه محمود محمد شاكر، راجعه وشرح أحاديثه أحمد محمد شاكر، دار المعارف مصر، 1969.
- تفسير القرآن العظيم: لعلم الدين ابن كثير الدمشقي، تح حسين زهران، دار الرشاد، المغرب (1410-1989).
- التفسير الكبير: لفخر الدين الرازي، دار الفكر، بيروت، ط2 (1403 - 1983).
- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: لزين الدين أبي الفضل العراقي، تح محمد عثمان، دار الفكر (1401).
- تكملة الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي، تح حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض ط1 (1401).
- التكملة لكتاب الصلة: لابن الأبار القضاعي، نشر وتصحيح السيد عزت العطار، القاهرة (1375).
- تلخيص العبارات بلطف الإشارات في القراءات السبع: لأبي علي خلف بن بليمة، تح سبيع حاكمي، دار القبلة جدة ط1 (1409 - 1988).
- التلخيص في القراءات الثمان: لأبي معشر الطبري، دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة ط1 (1412-1992).
- تمكين المد في «آتى» و«آمن» و«آدم» وشبهه: لمكي بن أبي طالب القيسي، تح د. حسن فرحات، دار الأرقم، الكويت ط1 (1401 - 1984).
- التمهيد في علم التجويد: لابن الجزري، تح حسين البواب، دار المعارف الرياض ط1 (1405-1985).

- تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين : لأبي الحسن علي بن محمد النوري الصفاقسي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ط1 (1407 - 1987).
- تهذيب التهذيب : لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، ط1 (1404 - 1984).
- التوضيح والبيان في مقرئ نافع بن عبد الرحمن : للودغيري الإدريسي، طبعة حجرية، فاس.
- التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو الداني، تح أو توبرتزل، دار الكتاب العربي، ط2 (1404 هـ).
- جامع البيان في القراءات السبع : لأبي عمرو الداني، رسالة دكتوراه الدولة تقدم بها الباحث عبد المهيمن طحان لجامعة أم القرى، (1406 - 1986) (مرقونة على الآلة).
- الجامع الصحيح : لمحمد بن عيسى الترمذي، تح أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- جامع العبارات في تحقيق الاستعارات : لأحمد مصطفى الطرودي، تح محمد رمضان الجربي، الدار العربية للنشر، ليبيا ط1، 1986.
- الجامع لأحكام القرآن : لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي الأنصاري، دار الشعب، مصر د.ت.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس : لمحمد بن فتوح الحميدي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966.
- جمال القرآن وكمال الإقراء : لعلم الدين السخاوي، تح حسين البواب، مكة المكرمة 1987.

- الحافظ أبو طاهر السلفي : د.حسن عبد الحميد صالح، المكتب الإسلامي، ط1، (1397 - 1977).
- الحجّة في القراءات السبع : للحسين بن خالويه، تح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت.
- الحجّة للقراء السبعة : أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد : لأبي علي الفارسي تح بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط1 (1404 - 1984).
- حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع : لأبي القاسم الشاطبي، تح تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة (1410 - 1990).
- الحصري وكتابه زهر الآداب : لمحمد سعد الشويعر، الدار العربية للكتاب، ليبيا- تونس (1401 - 1981).
- حكم البسملّة في الصلاة : لأحمد العالم، تح عبد السلام العالم، دار الغرب الإسلامي ط1، 1993.
- الحلل السندسية في الأخبار التونسية : لمحمد بن محمد الوزير السراج، تح. محمد لحبيب الهيلة، تونس 1970.
- الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية : لشكيب أرسلان، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- حول رائية الحصري ومنظومات معارضة لرائية الخاقاني : لمحمد محفوظ (نشر بمجلة الفكر التونسية س1 ع10).
- حوليات الجامعة التونسية : السنة 1964، العدد 1.

- خريدة القصر وجريدة العصر: للعماد الأصفهاني، تح آذرتوش، الدار التونسية للنشر، 1971.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القاهر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، الخانجي مصر، ط1 (1406 - 1986).
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: لغانم قدوري حمد، مطبعة الخلود بغداد ط1 (1406 - 1986).
- الدر الثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحل مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير: لعبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي، تحقيق ودراسة أحمد عبد الله المقرئ، مكة المكرمة.
- دليل الحيران في شرح مورد الظمان في رسم وضبط القرآن: لإبراهيم بن أحمد المارغني، تح محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.
- ديوان جرير الخطفي: تح د. نعمان محمد أمين طه، نشر دار المعارف بمصر، القاهرة 1971.
- ديوان العكوك علي بن جبلة: جمع وتحقيق وتقديم د. حسين عطوان، دار المعارف مصر ط3.
- ديوان علي بن الجهم: تح خليل مردم بك، لجنة التراث العربي، بيروت، ط2.
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: لأبي الحسن علي بن بسام، تح د. إحسان عباس، دار الثقافة بيروت (1399 - 1979).

- الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي، الأجزاء الموجودة منه بتحقيق د.إحسان عباس ود.محمد بنشريفة، دار الثقافة بيروت، ومطبوعات أكاديمية المملكة المغربية 1984.
- الرحلة المغربية : لأبي عبد الله محمد العبدري، تح محمد الفاسي، منشورات جامعة محمد الخامس، الرباط 1968 .
- رسالة التنبيه على الخطأ والجهل والتمويه في الرد على المهدي : لأبي عمرو الداني (فصلة من دكتوراه الراجي التهامي مرقونة على الآلة).
- الرسالة العدوية في الياءات الإضافية : لإبراهيم العدوي، تح نصيف الجنابي، نشر بمجلة المورد مج 17 ع 4 س 1409.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها : لمكي بن أبي طالب، تح د. حسن فرحات دار الكتب العربية (تاريخ المقدمة 1393).
- السبعة : لأبي بكر بن مجاهد، تح شوقي ضيف، دار المعارف ط 2 مصر.
- سر صناعة الإعراب : لأبي الفتح ابن جني، تح د. حسن هندراوي، دار القلم دمشق ط 1، (1405 - 1985).
- سلسلة الأحاديث الصحيحة : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط 4 (1405 - 1985).
- سلسلة الأحاديث الضعيفة : لناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1 (1408 - 1987).
- سلوة الأنفاس ومحاذئة الأكياس. بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس : لمحمد بن جعفر الكتاني، طبعة حجرية.

- سنن البيهقي : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند 1346.
- سنن الترمذي : لمحمد بن عيسى الترمذي، تح إبراهيم عطوة عوض، دار الدعوة، تركيا (1401 - 1981).
- سنن الدارقطني : لعلي بن عمر الدارقطني، تصحيح عبد الله هاشم يماني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة 1386 .
- سنن الدارمي : لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، تح عبد الله هاشم يماني المطبعة العربية، باكستان.
- سنن الدارمي: لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، دار المحاسن للطباعة، القاهرة، (1316 - 1966).
- سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث، تح محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط2 (1369 - 1950).
- سنن أبي داود مع معالم السنن : لأبي سليمان محمد بن محمد الخطابي البستي، تح عزت عبيد الدعاس، دار الكتب العلمية بيروت، ط1 (1388 - 1969).
- سنن ابن ماجة : أبي عبد الله محمد بن القزويني، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار الدعوة، تركيا (1401 - 1981).
- سنن ابن ماجة : أبي عبد الله محمد بن القزويني، تح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي (1372 - 1952).
- سنن النسائي : أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي، دار المعرفة بيروت، ط1 (1411 - 1991).

- سير أعلام النبلاء : للحافظ شمس الدين الذهبي، تح شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ط1 (1405-1984).
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية : لمحمد بن مخلوف، دار الكتاب العربي بيروت ط1 (1349).
- شذارات الذهب في أخبار من ذهب : لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدس سنة 1350.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : تح محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- شرح القصيدة الشفراطيسية في مدح خير البرية : لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة، تح مصطفى بن عمر المسلوت (د.د.ع مقدم لدار الحديث الحسنية 1989-1990).
- شرح معاني الآثار : لأبي جعفر الطحاوي، تح محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية ط1 (1399-1979).
- الشعر والشعراء : لأبي محمد عبد الله بن قتيبة، دار الثقافة بيروت.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا : لأبي العباس أحمد القلقشندي، تح حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، 1407.
- صحيح البخاري : دار الدعوة، تركيا، د.ت.
- صحيح الترمذي : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي بيروت، ط1 (1408 - 1988).
- صحيح الجامع الصغير وزيادته : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط1 (1388 - 1969).

- صحيح مسلم بشرح النووي : دار الفكر بيروت، ط3 (1389 - 1978).
- صدور الأفارقة : لحسن حسني عبد الوهاب (علي الحصري : نشر بمجلة الثراياس 1 ع 10، 1944).
- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلماهم ومحدثهم وفقهائهم وأدبائهم : لأبي القاسم خلف بن بشكوال، عني بنشره وتصحيحه ومراجعته السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي مصر (1374 - 1955).
- صلة الصلة : لأحمد بن إبراهيم بن الزبير، تصحيح لافي بروفنسال، مكتب خياط بيروت.
- صلة الصلة : لابن الزبير (القسم الثالث) تح د. عبد السلام الهراس وسعيد أعراب، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب (1413 - 1993).
- ضعيف الجامع الصغير : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- ضعيف سنن أبي داود : لناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط1 (1412 - 1991).
- ضعيف سنن ابن ماجة : لناصر الدين الألباني، ط1 (1408 - 1988).
- طبقات النحويين واللغويين : لأبي بكر الزبيدي، تح أبو الفضل إبراهيم، الخانجي ط1 (1373 - 1954).
- العبر في خبر من غير : للحافظ الذهبي، دائرة المطبوعات والنشر، الكويت 1961.
- علي الحصري، دراسة ومختارات : لمحمد المرزوقي والجيلاني يحيى، الشركة التونسية للتوزيع ط 2، 1974.
- العنوان في القراءات السبع: لأبي طاهر إسماعيل الأنصاري، تح د. زهير زاهد ود. خليل العطية، عالم الكتب بيروت ط2 (1406-1986).

- العين : للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح مهدي الخزومي وإبراهيم السامرائي.
- الغاية في القراءات العشر : لأبي بكر بن مهران الأصبهاني، تح غياث الجنباز ط2 (1411 - 1980).
- غاية النهاية في طبقات القراء : لابن الجزري، عناية ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ط1 (1352).
- الغنية (فهرسة شيوخ القاضي عياض) : للقاضي عياض، تح ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي بيروت ط1 (1402 - 1982).
- الغيث المسجم في شرح لامية العجم : للخليل بن أيك الصفدي، دار الكتب العلمية ط1 (1395 - 1975).
- غيث النفع في القراءات السبع : لعلي النوري الصفاقسي، مطبعة مصطفى البابي ط3 (1373 - 1954).
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري : لابن حجر العسقلاني، عناية محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، المكتبة السلفية.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة : لصلاح الدين خليل بن كيكلي العلاتي، تح د. حسن موسى الشاعر، دار البشير ط1 (1410 - 1990).
- فضائل القراءان وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة : لأبي عبد الله محمد بن أيوب بن الضريس البجلي، تح غزوة بدير، دار الفكر دمشق، ط1 (1408 - 1987).
- فضائل القراءان : لأبي بكر جعفر بن محمد الفريابي، تح يوسف عثمان فضل الله جبريل، مكتبة الرشد الرياض ط1 (1409 - 1989).
- فضائل القراءان : لأبي عبيد القاسم بن سلام، تح وهبي غاوجي، دار الكتب العلمية ط1 (1411 - 1991).

- فهرس تاريخي للمؤلفات التونسية : لفان فونتان، ترجمه حمادي حمود، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، بيت الحكمة (1986).
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي للمخطوطات : مؤسسة آل البيت (مآب)، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (الأجزاء الخاصة بمخطوطات القراءات، «3 مجلدات»)، (1407-1986).
- فهرس ابن غازي، التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي، تخ محمد الزاهي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر (1399 - 1979).
- فهرس مارواه عن شيوخه : أبو بكر بن خير الإشبيلي، تصحيح فرنستشكه قدره زيدين، دار الآفاق الجديدة بيروت ط2 (1399 - 1979).
- الفوائد في مشكل القرآن : للعز بن عبد السلام، تخ د. سيد رضوان علي الندوي، مطبوعات الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، المكتبة العصرية (1387 - 1967).
- في الدراسات القرآنية واللغوية، الإمالة في القراءات واللهجات العربية : لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر.
- في اللغز وما إليه : للأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال، ط1 المغرب (1407 - 1987).
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس : لأبي بكر بن العربي، تحقيق ودراسة محمد عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي ط1، (1992).
- القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : عبد الهادي الفضيلي، دار القلم بيروت ط2 (1980).
- القراءات وعلل النحويين فيها : لأبي منصور محمد الأزهرى، تخ نوال بنت ابراهيم الحلوة، الرياض ط1، 1412.

- قراءة نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، دراسة وبحث في مدارسها الفنية وامتداداتها في المغرب والأندلس إلى أواخر القرن 10 هـ : للأستاذ عبد الهادي حميتو (أطروحة دكتوراه مقدمة لدار الحديث الحسنية) لموسم (1414 - 1993) (مرقونة على الآلة).
- القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرئ الإمام نافع : لمحمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تح التلميذي محمد محمود، دار الفنون جدة، ط1 (1413 - 1993).
- قصيدتان في تجويد القرآن، إحداهما لأبي مزاحم الخاقاني والثانية لعلم الدين السخاوي، تح عبد الفتاح قاري، دار مصر للطباعة ط1 - 1402.
- القصيدة الخاقانية في التجويد لأبي مزاحم الخاقاني: تح حسين البواب، نشر بمجلة المورد مج 14 ع 1 - 1985 .
- القصيدة الشقراطية في مدح المصطفى : لعلي التوزري، تح عبد الله كنون، نشر بمجلة المناهل س 1980، ع 18.
- القول الأجل في كون البسمل من القرآن أو لا (على هامش النجوم الطوالع) : لإبراهيم المارغني، تونس.
- الكافي في القراءات السبع : لأبي عبد الله محمد بن شريح، دار الكتب العربية مصر.
- الكامل في اللغة والأدب : لمحمد بن يزيد المبرد، تح أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر.
- الكتاب : لسيويوه، تح عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار : لأبي بكر عبد الله بن أبي شيبة، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، دار التاج ط1 (1409 - 1989).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : لحاجي خليفة، دار الفكر (1410 - 1990).
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : لمكي بن أبي طالب القيسي :
تح محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1974.
- الكليات : لأبي البقاء الكفوي، عناية د.عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1412 هـ.
- لب اللباب في تحرير الأنساب : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مكتبة المثنى بغداد.
- اللباب في تهذيب الأنساب : لعز الدين بن الأثير، مكتبة المثنى بغداد.
- لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين بن منظور، دار صادر بيروت.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات : لشهاب الدين القسطلاني، تح الشيخ عامر عثمان، ود.عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ط1 (1392 - 1972).
- المبسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران، تح سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (تاريخ المقدمة 1980).
- مجاز القراءان : لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تعليق د. فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط2 (1401 - 1981).
- مجمع الأمثال: للميداني، تح محمد محيي الدين رمضان، دار الفكر.
- مجموع الفتاوى الكبرى: لابن تيمية، مكتبة المعارف، الرباط.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح بن جني، تح علي النجدي ناصف ود.عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1386.

- المحكم في نقط المصاحف : لأبي عمرو الداني، تح د. عزت حسن، دار الفكر دمشق ط2 (1407 - 1986).
- المحكم والمحيط الأعظم : لعلي بن إسماعيل بن سيده، تح مصطفى السقا وحسين نصار، مطبعة مصطفى البابي ط1 (1377 - 1958).
- المحلى : لأبي محمد بن حزم، نشر دار الآفاق الجديدة بيروت، (مقابلة على نسخة الشيخ أحمد شاكر).
- مخارج الحروف وصفاتها : لأبي الأصبع بن الطحان، تح محمد يعقوب تركستاني ط2 (1412 - 1991).
- مختار الصحاح : لزين الدين الرازي، ترتيب محمود خاطر، تح حمزة فتح الله، دار البصائر 1407.
- المختار من الجوامع في محاذة الدرر اللوامع: لأبي زيد عبد الرحمن الثعالبي، المطبعة الثعالبية، الجزائر 1324.
- المختصر في أخبار البشر : لعقاد الدين أبي الفداء، دار الفكر بيروت (1375 - 1956).
- المخصص : لعلي بن إسماعيل بن سيده، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر.
- المدونة الكبرى (في فروع المالكية) لأبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم، المطبعة الخيرية ط 1، 1324.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان : لأبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ط 2، 1390.
- المسالك والممالك : لابن فضل الله العمري، مخطوط مصور نشر بعناية فؤاد سزكين (فرانكفورت - ألمانيا).

- المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله الحاكم، تح مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ط 1، 1411.
- المسند : لأحمد بن حنبل، شرحه أحمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر مصر ط3 (1368 - 1949).
- المسند : لأحمد بن حنبل، دار الدعوة، تركيا (1401 - 1981).
- المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم : للذهبي، تح محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية مصر ط1 (1962).
- مشكاة المصابيح : للخطيب التبريزي، تح الألباني، المكتب الإسلامي ط 2، (1399 - 1979).
- المطرب من أشعار أهل المغرب : لابن دحية الكلبي، تح إبراهيم الأبياري وصاحبيه، دار العلم للجميع.
- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان : لعبد الرحمن الدباغ، المطبعة الرسمية العربية (1320 هـ).
- معاني القراءان : لأبي زكريا الفراء، تح أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار السرور بيروت.
- معاني القراءان : لأبي الحسن الأخفش، تح د. هدى محمود قراعة، نشر الخانجي القاهرة ط1 (1411 - 1990).
- معاني القراءان وإعرابه : لأبي إسحاق الزجاج، تح د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب ط1 (1408 - 1988).

- المعجب في تلخيص أخبار المغرب : لعبد الواحد المراكشي، تصحيح : محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، دار الكتاب، المغرب، ط7 (1978).
- معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط. الأخيرة.
- معجم البلاغة العربية : للدكتور بدوي طبانة، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ط2 (1982-1402).
- معجم البلدان : لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.
- معجم الشعراء : للمرزباني أبي عبيد الله، ط. القدس 1354.
- معجم قبائل العرب : لرضا كحالة، المطبعة الهاشمية، دمشق، (1368 - 1949).
- المعجم الكبير : للطبراني، تح حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث الإسلامي، العراق ط2 (1405 هـ).
- معجم المؤلفين : لرضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت د.ت.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار : للحافظ الذهبي، تح بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، سوريا ط1 (1404 - 1984).
- معلمة المغرب : للجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا (1411 - 1991).
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب : لجمال الدين بن هشام، تح د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر (1964).
- مفاتيح الغيب : للفخر الرازي، دار الكتب العلمية، ط2.

- المفيد في شرح عمدة المحيد في النظم والتجويد: للحسن بن أم قاسم المرادي، تخ د. علي البواب، مكتب المنار، الأردن (1407-1987).
- المقتضب : لأبي عبد الله محمد بن يزيد المبرد، تخ عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
- مقدمتان في علوم القراءان : الأولى لمجهول والثانية لابن عطية المفسر، عناية آرثر جفري، الخانجي 1954.
- المقدمة الجزرية : لابن الجزري، تخ أيمن سويد، جماعة تحفيظ القراءان الكريم جدة (1407).
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار : لأبي عمرو الداني، تخ الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة.
- مكانة وأثر الشقراطيسية في العصور الزاهرة: مقال نشر بمجلة الثريا س 2 ع 5 ، 1945.
- المكرر في القراءات السبع : لسراج الدين أبي حفص عمر الأنصاري، المطبعة الميمنية الكبرى، مصر 1326.
- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة من الوجهة الوجيهة إلى مكة وطيبة: لمحّب الدين محمد بن عمر بن رشيد السبتي (الأجزاء 2 - 3 تقديم وتحقق محمد الحبيب بلخوجة، الدار التونسية للنشر 1402-1982).
- الممتع في التصريف : لابن عصفور الإشبيلي، تخ فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة بيروت ط 3، 1978-1398.
- المنبهة : لأبي عمرو الداني : تخ د. لحسن وجاج، أطروحة تقدم بها لنيل دكتوراه الدولة من دار الحديث الحسنية لموسم (1406 - 1407).

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، (1400-1980).
- المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية : لملا علي بن سلطان القاري، مطبعة مصطفى البابي، مصر 1367-1948.
- من معارضات الشعر العربي قديما وحديثا: لسيدي محمد ويلالي، بحث إجازة تقدم به للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كلية اللغة العربية لموسم 1403 - 1404.
- الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية : لعبد العزيز بن عبد الله، مطبوعات الأوقاف بالمغرب، 1975.
- موطأ مالك بن أنس : صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الثقافية بيروت 1408.
- نتائج الفكر في النحو : لأبي القاسم السهيلي، تح د. محمد إبراهيم البناء، دار الرياض للنشر والتوزيع.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرا الإمام نافع : لإبراهيم بن أحمد المارغني، ط. تونسية.
- النشر في القراءات العشر : لأبي الخير ابن الجزري، تح محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: للمقري، تح إحسان عباس، دار صادر (1388 - 1968).
- نكت الهميان في نكت العميان : لصلاح الدين بن أبيك الصفدي، المطبعة الجمالية مصر.

- نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب : للقلقشندي، تح إبراهيم الأبياري، نشر الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة ط1 (1959).
- هدية العارفين وأسماء المؤلفين وآثار المصنفين : لإسماعيل باشا البغدادي، مكتبة المثنى بغداد، 1951.
- الوجيز في ذكر المجاز والمجيز : لأبي طاهر السلفي، تح محمد خير البقاعي، دار الغرب الإسلامي ط1، (1411-1991).
- ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين : للأستاذ محمد المنوني، مطابع الأطلس ش.م.
- الورقة : لأبي عبد الله محمد الجراح، تح عبد الوهاب عزام وعبد الستار فراج، دار المعارف، مصر.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : لأبي العباس شمس الدين أحمد بن خلكان، تح إحسان عباس، دار صادر.
- الوفيات : لأبي العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني، تح عادل نويهض، منشورات.
- المركز التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة الجزائرية.
- ياليل الصب ومعارضاتها : لمحمد المرزوقي والجيلاني بن الحاج يحيى، الدار العربية للكتاب ط2، 1986.

8 - فهرس الموضوعات

9	بين يدي البحث
10	1- دوافع البحث وأسبابه
12	2- أهمية البحث
14	3- خطة البحث وخطواته
17	بيان الرموز والإشارات
19	تمهيد : التأليف في قراءة نافع

القسم الأول : التقديم

الباب الأول

25	الفصل الأول : الإمام الحصري قارئنا
27	سيرة الإمام الحصري
31	اسمه ونسبه
33	نشأته وظروف هجرته ونشاطه العلمي
36	مشيخة الحصري
39	تلامذته
44	مكتبته التأليفية
47	لغزه القرآني المشهور

53	وفاته
54	كلمات في الثناء عليه
55	الفصل الثاني : القصيدة الحصرية تقديم وتعريف
57	القصيدة الحصرية بين توثيق النسبة وتحقيق العنوان
60	التعريف بالقصيدة الحصرية ومنهج الناظم فيها
65	قيمة القصيدة الحصرية وخصوصياتها الأدائية
73	الفصل الثالث : أثر القصيدة الحصرية في الخالفين
75	شروح القصيدة الحصرية
82	القصيدة الحصرية في معارضة القصيدة الخاقانية ومعارضاتها
87	معارضات القصيدة الحصرية
88	القصيدة الحصرية في كتب القراءات
96	القصيدة الحصرية في كتب البرامج والفهارس
101	النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق القصيدة الحصرية

الباب الثاني

107	الفصل الأول : سيرة الإمام محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل العبدى
109	اسمه ونسبه
110	ولادته ونشأته وأسرته
112	عصره وبيئته

116	رحلاته
119	مشيخته
126	تلامذته
132	ثقافته
134	آثاره
138	ثناء العلماء عليه
139	وفاته

141	الفصل الثاني : مباحث حول الشرح
143	توثيق الشرح نسبة وتسمية
150	تأليف الشرح زمانا ومكانا وأسبابا
151	مصطلحات أدائية في الشرح
162	معالم الشرح : منهجا وموضوعا
172	مصادر الشرح
179	آراء الشارح التجويدية
193	النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

القسم الثاني : النص المحقق

209	خطبة الشرح
209	بواعث تأليف الشرح
210	منهج الشارح في التأليف

213	باب ذكر مخارج حروف المعجم
216	باب صفات الحروف المذكورة
218	من صفات الحروف بنسبتها إلى المخارج
221	مقدمة الناظم النثرية
225	أول القصيدة
242	ذكر التعوذ والبسملة
253	ذكر فاتحة الكتاب وذكر ميم الجمع
261	ذكر هاء الإضمار
269	ذكر المد والقصر
298	ذكر الهمزتين من كلمة ومن كلمتين
320	باب نقل الحركة
328	باب ترتيب الهمزة الساكنة
338	باب إدغام دال قد وإظهارها
340	باب ذال إذ
341	ذكر لام هل وبل
343	ذكر تاء التأنيث
346	باب حروف قرئت مخارجها
355	باب النون الساكنة والتنوين
365	باب الروم والإشمام
376	باب الفتح والإمالة
396	باب الرءاءات

428 باب اللامات
440 باب فرش الحروف
454 باب الزوائد
465 فهارس الكتاب
467 1- فهرس الآيات القراءانية
469 2- فهرس الأحاديث والآثار
470 3- فهرس القوافي
471 4- فهرس المصطلحات القرائية في الشرح
488 5- فهرس اختيارات الشارح وآرائه القرائية
492 6- فهرس الأعلام
496 7- فهرس المصادر والمراجع
523 8- فهرس الموضوعات

